

أحواشي كتاب سيبويه

جمعتها وعلقها

أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبد العزيز العيوني

فيها أحواشي كثير من العلماء منهم

الأخفش الأوسط	وأبو إسحاق الزجاج
وأبو عمر الجرمي	وأبو بكر بن السراج
وأبو عثمان المازني	والأخفش الأصغر
وأبو العباس المبرد	وأبو جعفر النحاس
القاضي إسماعيل بن إتيحاق	وأبو علي الفارسي
وأبو العباس ثعلب	وأبو علي القسائي

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم العلوم والفنون وخبير اللغة
في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول





المواشيه

مجلد سیرت و سیرت

الجزء الأول

(ح) سليمان بن عبد العزيز العيوني، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزمخشري، محمود بن عمر

حواشی کتاب سیبویه، / محمود بن عمر الزمخشري؛ الحسن بن أحمد

الفارسي؛ سليمان بن عبد العزيز العيوني - الرياض، ١٤٤٢هـ، ٤ مج.

ردمك: ٥-١-٦٤٠٣-٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

١- اللغة العربية - النحو

أ. الفارسي، الحسن بن أحمد، (مؤلف مشارك).

ب. العيوني، سليمان بن عبد العزيز، (محقق)
ج. العنوان

1432/32.2

دیوی ۱، ۴۱۵

رقم الإيداع: ١٤٤٢ / ٣٢٠٢

ردمك: ٥-١-٦٤٠٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤-٠٣-٠٣-٦٠٨-٩٧٨ (ج ١)


جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م

للاتصال بالمحقق ولطلب الكميات:

حساب: المفتي اللغوي، في تويتر

 Sboh3333

M Sboh1430@gmail.com

00966553228779

حواشي كتاب السبوي

جمعتها وعلّقها

أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبد العزيز العيوني

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط	وأبو إسحاق الزجاج
وأبو عمر الجرمي	وأبو بكر بن السراج
وأبو عثمان المازني	والأخفش الأصغر
وأبو العباس المبرد	وأبو جعفر النحاس
القاضي إسماعيل بن إسحاق	وأبو علي الفارسي
وأبو العباس ثعلب	وأبو علي الغساني

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيوني

الاستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فبعد خمس عشرة سنة انتهيت بعون الله من تحقيق هذه الحواشي، إذ بدأت قصتي معها منذ سنة (١٤٢٥).

وعندما اطلعت على هذه الحواشي تبينت لها أهميتها، وبعد تحقيقها ودراستها تأكدت لها أهميتها في أمور، منها:

١- ارتباطها بكتاب سيبويه، الذي هو أهم كتب النحو، وما زال بحاجة إلى تفسير لبعض مواضعه.

٢- أن أصحاب هذه الحواشي يتميزون بميزتين مهمتين، وهما: التقدم الزمني، والتقدم العلمي، فهم من كبار أئمة النحو الذين يحرص النحويون على الصدور عن آرائهم، والثوق بعلمهم.

- فأبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥) أكبر تلامذة سيبويه.

- وأبو عمَرَ الجرمي (ت ٢٢٥) وأبو عثمان المازني (ت ٢٤٩) أكبر تلامذة الأخفش.

- وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٥) أكبر تلامذة الجرمي والمازني.

- وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٠) وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦)

أكبر تلامذة المبرد.

- وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨) من رواة كتاب سيويه، ومن تلاميذ

المبرد والزجاج.

- وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) أكبر تلامذة الزجاج وابن السراج.

- وأبو عبدالله الرباحي (ت ٣٥٨) ناقل كتاب سيويه إلى الأندلس.

- وأبو نصر القرطبي (ت ٤٠١) أكبر رواة كتاب سيويه في الأندلس،

وأهم رواة عن الرباحي.

أيمّة في النحو بعضهم من بعض!

٣- في الحواشي حواشٍ على كتاب سيويه لنحويين لا تُعرَف

حواشيهم وتعليقاتهم عليه، ومنهم:

- القاضي أبو إسحاق إسماعيل الجهمضي (ت ٢٨٢) زميل المبرد

وقرينه في العلم.

- وأبو العباس ثعلب (ت ٢٩١) خاتمة الكوفيين.

- وأبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩).

- والأخفش الأصغر، علي بن سليمان (ت ٣١٥).

- وأبو بكر بن شُقَيْر، أحمد بن الحسن (ت ٣١٧).

- وأبو محمد، عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْهِ (ت ٣٤٧).

- وأبو مروان، عبدالملك بن سِرَاج الأموي مولا هم القرطبي (ت ٤٨٩).

- وأبو علي الغَسَّاني إمام الأندلس في الحديث (ت ٤٩٨).

٤- أنه قد ذُكِرَ في كتب التراجم أن لبعض أصحاب الخواشي حواشي على كتاب سيبويه أو تعليقات أو طُرُزًا، ففعلها هذه الخواشي، أو أنها بعضها، وقد أشرت إلى ذلك في الكلام على أصحاب الخواشي^(١).

٥- كثرة أصحاب هذه الخواشي، وتنوعهم، فقد بلغوا في العدد (٣٤) عالمًا، ما بين مُكثِرٍ ومُقِلٍّ.

٦- أنه جاء في هذه الخواشي تفسيرات وفروق مهمة لكتاب سيبويه، وخاصة في مواضع مشكلة، والظاهر أنَّ كثيرًا من هذه الخواشي كانت في أثناء قراءة العالم للكتاب، أو قراءة طلابه عليه؛ ولذا كانت هذه الخواشي على المشكلات الغامضة.

٧- أنه جاء في الخواشي كلام على بعض أسرار كتاب سيبويه،

(١) وقد أشرت إلى ذلك في الكلام على (أصحاب الخواشي) في: مقدمة التحقيق ص ٨٧.

ومن ذلك:

- قول أبي علي الفارسي: «ففي هذه الجملة من كلامه سؤال مُدْغَمٌ، وكثيراً يَفْعَلُ هذا في الكتاب، يُدْغِمُ السَّوَالُ وَلَا يَكْشِفُ عنه في الجواب، وهو فِعْلُ الحَذَاقِ مِنَ العلماء»^(١).

- وقول القاضي إسماعيل عن مثلي ذكره سيبويه: «كَأَنَّهُ قَوْلٌ مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ، حَكَاهُ كَمَا هُوَ، وَهَذِهِ عَادَتُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، كَقَوْلِهِ: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوكَ)، وَنَظَائِرُ لَهُ»^(٢).

- وقول ابن كيسان والأخفش الأصغر في شرح غموض بعض عبارات سيبويه وأساليبه، قال ابن كيسان: «لَأَنَّهُ أَلْفٌ فِي زَمَنِ كَانَ أَهْلُهُ يَأْلِفُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَلْفَاضِ، فَجَاءَ بِهِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ»، وَقَالَ الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ: «عَمِلَ سَيْبُوهُ كِتَابَهُ عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ وَخُطْبِهَا وَبِلَاغَتِهَا، فَجَعَلَ فِيهِ شَيْئًا مَشْرُوحًا، وَجَعَلَ فِيهِ مُشْتَبِهًا؛ لِيَكُونَ لِمَنْ اسْتَيْقَظَ وَنَظَرَ فَضَّلَ، وَعَلَى هَذَا خَاطَبَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِالْقُرْآنِ»^(٣).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤٥.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤-٢٥.

٨- أنه جاء في الحواشي ذكر لنسخ قديمة جدًا لكتاب سيبويه، ومنها:

- نسخة بخط سيبويه نفسه^(١).

- «نسخة عتيقة معروضة على الأُخفش، مؤرخة بسنة أربع وتسعين

ومائة»^(٢).

٩- أنه جاء في هذه الحواشي آراء وتعليقات وتعليلات لعلماء لم ترد في

كتبهم أو ما نُسب إليهم في كتب النحو، وهذا يخدم علم هؤلاء، ويكشف جوانب غامضة فيه.

١٠- أن هذه الحواشي ستفتح أبوابًا جديدة للبحث النحوي، بدراسة

الحواشي والجهود لعلماء لم يدرسوا من قبل، واستكمال دراسة علماء آخرين درسوا من قبل ثم جاءت حواشٍ وجهود جديدة لهم، ودراسة جوانب من كتاب سيبويه أنارت هذه الحواشي شيئًا منها.

ومما سرفي ما رأيته من حرص ودعم ومساعدة لي؛ لإتمام هذا العمل، بالسؤال عنه، والحث عليه، وبسبب طول مدة التحقيق قد يسقط بعض

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٦٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٢. وجاء ذكر لنسخة بخط سيبويه في الفصوص

لصاعد ٦٥/٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٧٩.

أسماء من ساعدوني في الحصول على صور النسخ المخطوطة، مع أني كنتُ

حريصاً على تسجيل أسمائهم أولاً بأول، وتزدان المقدمة بذكرهم:

- د. عبدالمجيد بن صالح بن سليمان الجارالله، من السعودية.

عبدالله بن عبدالملك بن سعد المقرن، من السعودية.

- عادل بن عبدالرحيم بن محمد العوضي، باحث من الإمارات.

- د. عمر ثابت يوسف مجيد الجبوري، من العراق.

- صالح بن شطيّط الجسار الشمري، من السعودية.

- الشيخ: عبدالله بن عبدالحميد الأثري، من تركيا.

- د. جون نيكولا درويل، مدير المعهد الدومنيكي، بالقاهرة.

- يوسف بن محمد نجيب السنّاري، الباحث بمعهد المخطوطات

العربية، القاهرة.

- د. محمد علوان، باحث في التراث الاسلامي المخطوط، من المغرب.

- بلال الخليلي، باحث ومهتم بالمخطوطات من مصر.

- دار (أسفار) لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية، دولة الكويت.

- د. محمود بن محمد بن محمود حمدان، من فلسطين.

-أنور صباح محمد أمين، باحث من العراق.

وهذا العمل العلمي سيكون مهماً ومفيداً في تحقيق كتاب سيبويه، وهو مشروع عمري الذي أعمل عليه منذ سنين، ولا أنسى ما جال في نفسي عندما رأيت أوراقاً من كتاب سيبويه في دُشْتٍ قد تمزّقت وعاثت فيها الأرضة، فقلتُ:

اعَزَزْ عَلَى النَّفْسِ أَنْ تَلْقَى كِتَابَكُمْ فِي الدُّشْتِ ضَاعَتْ بَقَايَاهُ أَبَا بَشَرٍ
لَأُبْقِيَنَّ عَلَى عَهْدِي أَحَقُّقَهُ حَتَّى يَصَحَّ، بِإِذْنِ الْوَاحِدِ الْبَرِّ
وَأَسْأَلُ اللَّهَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ أَنْ يَبَارِكَ فِي هَذَا الْعَمَلِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ
خَالِصًا نَافِعًا، وَأَنْ يُسَهِّلَ تَحْقِيقَ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَحْسَنَ مَا يَكُونُ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا
الكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

أ. د. سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية،

قسم النحو والصرف وفقه اللغة.

مدينة الرياض

الأول من ذي الحجة، سنة (١٤٤١)

قصتي مع هذه الحواشي

كنتُ أبحث عن مخطوطة لتحقيقها من أجل الحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراة)، وفي يوم من أيام سنة (١٤٢٥) وقفتُ على نسخة لهذه الحواشي التي جمعها أبو علي الفارسي ثم أبو القاسم الزمخشري، وجدها على نسخة كتاب سيبويه التي في مكتبة عارف حكمت (حكمة)، المضمومة لمكتبة الملك عبدالعزيز في المدينة النبوية، فرأيتها حقيقة بالتحقيق والنشر، فبادرتُ إلى تصويرها، والحصول على مشابهاة لها، ثم قدمتها إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض لتحقيقها في مرحلة الدكتوراة، ولكن القسم لم يرها مناسبة للتحقيق لتعدد مؤلفيها، فانصرفتُ إلى تحقيق كتاب آخر، ولكن ما زالت هذه الحواشي في نفسي لا تفارقني.

فصرتُ أبحث عن نسخ أخرى لهذه الحواشي، حتى اجتمع لدي عدد كبير، استفدت منها في التحقيق.

وقد بدأتُ في العمل في هذه الحواشي في (١٠) من رجب سنة (١٤٢٦). فحددتُ كلام سيبويه الذي عليه هذه الحواشي، ثم نسخته ونسختُ الحاشية أو الحواشي التي عليه، ثم حققتُ هذه الحواشي، وحققتُ

كلام سيويو المحشّى عليه أيضًا، وقد انتهيتُ من ذلك في (١٠) من شوال سنة (١٤٣٢).

وفي أثناء جمعي لنسخ كتاب سيويو من أجل تحقيقه وَقَفْتُ على نسخ لكتاب سيويو عليها حواشٍ كثيرة ليست في الحواشي التي جمعها الفارسي والزنجشري، فجمعتها أيضًا، ووضعتها في مواضعها من الكتاب، وحققتها وحققتُ كلام سيويو المحشّى عليه، وانتهيتُ من ذلك في (١٠) من شوال سنة (١٤٤٠).

ثم راجعتُ جميع التحقيق، ونسّقتُ الكتاب، وأكملتُ نواقص الهوامش، وثبّتُ أرقام الصفحات في (٢٠) من صفر سنة (١٤٤١).
ثم عملتُ الفهارس، وانتهيتُ منها في (١٤) من شعبان سنة (١٤٤١).

ثم كتبتُ دراسة مختصرة لهذه الحواشي، وانتهيتُ منها في (٢٧) من ذي القعدة سنة (١٤٤١).

ثم كتبتُ المقدمة، وانتهيتُ في (١) من ذي الحجة سنة (١٤٤١).
ومعنى ذلك أني بقيت في جمع هذه النسخ، وتحقيق هذه الحواشي خمس عشرة سنة، والحمد لله رب العالمين.

من جمع هذه الحواشي وعلقها

قام بهذه العمل ثلاثة أشخاص:

١- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧).

٢- وأبو القاسم الرنخشي (ت ٥٣٨).

٣- وأبو عبدالعزيز العيوني.

وهذه دراسة لعمل كل واحد منهم.

الأول: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧).

فهو الذي بدأ هذا العمل، فجمع عددًا من نسخ كتاب سيبويه، منها نسخ لشيوعه، ونسخ لشيوخ شيوعه، ونسخ مجهولة، كنسخة شيخ شيوعه أبي العباس المبرد، ونسختين لشيخه أبي إسحاق الزجاج، ونسختين لشيخه لأبي بكر بن السراج. ونسخ مجهولة في فارس وبغداد.

ولعل غنى الفارسي ورضا السلاطين عنه، وخاصةً عَصْد الدولة، كان له أثر كبير في سهولة حصول الفارسي على هذه النسخ الثمينة.

وسياتي ذكر هذه النسخ بالتفصيل في مبحث (النسخ المذكورة في

الحواشي)^(١).

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٤٥.

وقد تلخص عمل أبي علي الفارسي بهذه النسخ في أمور:

١- أنه نسخ منها نسخة بخطه^(١)، متعمداً في أولها على نسخة لم يسمّها، وقال عنها (العمود)^(٢)، ثم اعتمد على نسخة أبي بكر بن السراج الأولى المنسوخة من نسخة أبي العباس المبرد من قول سيبويه: «وَرَعَمَ الْحَلِيلُ - بِسْمِ اللَّهِ - أَمْهُمْ يَقُولُونَ: (مُطِرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ)» في أثناء باب (هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يُبْدَلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَيُجْرَى عَلَى الْأَسْمِ كَمَا يُجْرَى (أَجْمَعُونَ) عَلَى الْأَسْمِ، وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ)، من هنا إلى آخر الكتاب، إذ قال الفارسي هنا: «مِنْ هُنَا قَدْ نَسَخْتُ عَلَى نَسَخَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَجَعَلْتُ نَسَخَةً غَيْرَهُ مُلْحَقَةً بِهِ»^(٣).

ويظهر لي أن الفارسي في أول الكتاب قد كان ينسخ من نسخة أبي العباس المبرد التي بخطه، فهي أرفع في الإسناد، ولكنه تركها إلى نسخة شيخه أبي بكر؛ لأنه سيقروها بعد ذلك عليه، وهذا الذي حَدَثَ كما سأذكر

(١) في حواشي كتاب سيبويه ص ١٥ «جميع ما في هذا الصَّفْحِ وَمَقْلُوبِهِ مَقُولٌ مِنَ السَّفَرِ الثَّانِي مِنْ

كتاب أبي علي كتاب سيبويه، بخط أبي علي بِسْمِ اللَّهِ تعالى».

(٢) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٨، وذكر (عمود الكتاب) في ص ٣٩٥، فهو يعني

بـ (العمود) أصل متن الكتاب.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣١١.

قريباً، أو أنه وجد نسخة شيخه أبي بكر أسلم من الزوائد والحواشي التي دخلت في كلام سيبويه.

ويدل على أنه كان في أول الكتاب ينقل من نسخة المبرد أنه لم يكن يذكر فروق نسخهته، بينما كان يذكر فروق نسخة أبي بكر، ومن ذلك ما قاله الفارسي في نص سيبويه «والذي يُشبهُهُ مِنْ حُرُوفِ الاستفهامِ الألفُ»^(١): «عند (س): «والذي يُشبهُهُ مِنْ حُرُوفِ الاستفهامِ الألفُ»، وفي نسخة أخرى: «والذي يُشبهُهُ (إن) مِنْ حُرُوفِ الاستفهامِ الألفُ»، وفي العمود: «والذي تُشَبِّهُهُ بـ(إن) هو حرفُ الاستفهامِ، وهو الألفُ»^(٢)، فنلاحظ أنه ذكر نسخة أبي بكر الأولى المرموز لها بـ(س)، ونسخة أخرى (مجهولة)، ونسخة العمود، ولم يذكر نسخة المبرد، ومع ذلك أثبت الفارسي في المتن ما في نسخة أبي بكر لا ما في نسخة العمود (المبرد)؛ لأنه بعد كتابة النسخة قرأها على شيخه أبي بكر وغير ما فيها إلى نسخة أبي بكر.

وكان الفارسي يسمي هذه النسخة التي انتسخها (نسختي) و(كتابي)، ويسمّيها غيره (كتاب أبي علي) و(كتاب الفسوي) و(نسخة أبي

(١) كتاب سيبويه (هارون) ١/١٠١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٨.

علي الفارسي^(١).

وهي غير (نسخة القَصْرِي) و(كتاب القَصْرِي) الآتي ذكرها^(٢)، نسبةً إلى أحد تلاميذ الفارسي المتأخرين.

«وعارَضَ أبو عليٍّ -أيضاً- كتابَهُ بنسخةِ أبي بَكْرٍ بنِ السَّرَّاجِ التي نَسَخَهَا من نسخةِ أبي العَبَّاسِ وَقرأَ أبو عليٍّ كتابَهُ على أبي بَكْرٍ وأبو بَكْرٍ يَنْظُرُ في كتابِهِ»^(٣)، ومعنى ذلك أن النسخة كلها حتى أولها المنسوخ من غير نسخة أبي بكر قد عورضت على نسخة أبي بكر، وقرئت على أبي بكر، فكلها في الحقيقة عن نسخة أبي بكر.

وأكد أبو علي ذلك بقوله: «وهذه النسخة -يعني نُسخَتَهُ- مُتَسَخَّةٌ من كتابِ أبي بَكْرٍ المنتسخِ من كتابِ أبي العَبَّاسِ المبرِّدِ»^(٤).

وقد قابل أبو علي نسخته على عدة نسخ^(٥)، حَرَصَ على نقل فروقها وحواشيها، وهي:

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣، ٢١٨٩.

(٢) انظر. مقدمة التحقيق (أصل القصري الأول) ص ١٤٥، و(أصل القصري الثاني) ص ١٤٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٧-٨.

(٥) انظر: مقدمة التحقيق ص ٧، ٨.

نسخة أبي العباس المبرد التي بخطه.

ونسخة أبي بكر الثانية.

- ونسختان لأبي إسحاق الزجاج.

ونسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق، إلا أنه لم يُعَدِّ بنفسه إلى هذه النسخة، بل إنَّ «أبا بكرٍ عارضَ بنسخته نسخةَ إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولمَّا عارضَ أبو عليُّ بنسخةَ أبي بكرٍ أَلْحَقَ ما في نسخة أبي بكرٍ من الزيادة والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي»^(١).

ومع ذلك عاد أبو علي إلى نسخ أخرى، ولم يعتمدَها، وإنما نقل منها بعض الفروق والخواشي، كنسخة المعقلي، ونسخ مجهولة في فارس وبغداد. ونستطيع أن نقول: إنَّ الفارسي اعتمد بنفسه في تحقيق الكتاب على خمس نسخ، جعل نسخة أبي بكر الأولى النسخة الأم التي اعتمدها في نقل المتن، ثم قابلها بأربع نسخ، وهي نسخة المبرد التي بخطه، ونسخة أبي بكر الثانية، ونسخة الزجاج، وأما بقية النسخ فقد نقل منها بعض الفروق والخواشي المهمة.

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤. وانظر. (النسخ المذكورة في حواشي) في مقدمة

والحقيقة أن الفارسي لم يستوعب ذكر جميع الفروق، فلذا نراه في مواضع ينشط في بيان هذه الفروق، وفي مواضع يفتر، بل تمر صفحات كثيرة لا نرى فيها ذكرًا لبعض هذه النسخ، ونجد في نسخ أخرى للكتاب ذكرًا للفروق منسوبة إلى نسخة المبرد ونسخة الزجاج ليست في عمل الفارسي هذا.

وقد جاء في الحاشية التي على النسخة المشرقية العتيقة^(١) أن الفارسي عارض نسخته بكتاب أبي بكر مبرمان، وهي نسخة مشهورة، ولكن الحقيقة^(٢) أن الفارسي لم ينقل من نسخة شيخه مبرمان فرقًا قط، فلعلها وقعت في يد أبي سعيد السيرافي الذي ضمن بها، واعتنى ببيان فروقها وحواشيتها في شرحه للكتاب! ومع ذلك نقل الفارسي عن شيخه مبرمان بعض التعليقات مشافهة، فظنَّ صاحب هذه الحاشية أن الفارسي عارض بها أيضًا.

٢- وأنه نسخ الحواشي التي على هذه النسخ، معزوة إلى أصحابها، وذلك أنه جعل لكل عالم رمزًا؛ كي يختصر العزو.

(١) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ١٣، وقد رجحت في ص ١٤٥ أنها لقصري تلميذ الفارسي.

(٢) انظر مناقشة ذلك في مقدمة التحقيق ص ١٨٣

٣- وأنه ذكر فروق النسخ، وخاصة بين الأسطر.

٤- وأنه علّق حواشي منه على مواضع من كتاب سيبويه.

ومما ينبه إليه هنا أن الحواشي غير المنسوبة ليست كلها من تعليقات الفارسي، بل بعضها من منقوله ولكنها غير منسوبة، ولعل سبب ذلك أنه نقلها من نسخ مجهولة، ويدل لذلك أن الفارسي ينقل أحياناً بعض الحواشي غير منسوبة، ثم يناقشها، كقوله في الحواشي: «قال أبو بكر: «ينبغي أن يكون يريد (عِدَّة)». يعني: أن (وَعَدَ) (فَعَلَ)، وباب (فَعَلَ) يكون فيه (يَفْعُل) و(يَفْعِل). وقد حُوِّلَ هذا إلى (يَفْعِل)»^(١). ثم إن الفارسي في التعليقة^(٢) نقل حاشية أبي بكر بـ(قيل)، وحكى حاشية (يعني ...) بـ(قيل) أيضاً، ثم ناقش هذا التفسير.

ولذا نجد حواشي نقلها الفارسي في حواشيه غير منسوبة ثم نجدها عنده في كتاب آخر أو عند غيره منسوبة بالنص إلى بعض العلماء الذين نقل الفارسي حواشيه، ومن ذلك:

١- قوله: «عند سيبويه أن المصدر لا يكون على (مَفْعُولٍ)....»، وجاء

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٠٢

(٢) التعليقة ٥/ ٢٢.

في التعليقة: «قال أبو العباس: عند سيبويه»^(١).

٢- قوله: «(فا): إِنَّمَا يَحْتَجُّ بِـ (وَعَدُهُ)، يُرِيدُونَ (وَعَدَتُهُ) فَاتَّبَعُوهُ الْأَوَّلَ، غَيْرُ مَعْرُوفٍ»، وجاء في تنقيح الألباب: «ومن قوله: (وإنما يحتج بوعده يريدون وعده) إلى آخر الباب في الشرقية، وثبت لابن السراج حاشية، وقال: هو تفسير عند المبرد إلى آخر الباب، وهو أشبه»^(٢).

وقد نجد عند الفارسي نقلاً عمَّن لم يدركه، وهو عند غيره من طريق عالم نقل الفارسي حواشيه، ومن ذلك:

١- قوله: «أَنشَدَنِي أَبُو عُثْمَانَ»، وجاء في نسخة (م٥): «قال أبو العباس: أَنشَدَنِي أَبُو عُثْمَانَ»^(٣).

٢- وقوله: «حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ، قال: حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى اللَّاحِقِيُّ»، وجاء في (م٥): «قال أبو العباس: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ»^(٤).

٣- قوله: «حَدَّثَنِي التَّوَزِّيُّ، قال: يُقَالُ: (ما في بَطْنِهِ قَدْ عَمِلَتْ)»، وجاء

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٢٤ هـ ٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٣١ هـ ٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٣٦ هـ ٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٢٨ هـ ٥.

في الأصول عن المبرد، قال: «قال أبو العباس: حدثني التوزي ...»^(١).

وقد كان لتلميذي الفارسي القَصْرِي وعبد الباقي يدٌ في هذا العمل، وخاصة القصري.

والذي يترجّح عندي أن الفارسي بعد أن انتهى من عمله، وقرأه على شيخه أبي بكر، صار يغيّر وي زيد، فمِمَّا غيَّره ما خالف نسخة شيخه أبي بكر في أول الكتاب، كما ذكرت ذلك آنفاً ومثَّلتُ له^(٢)، ومن ذلك أيضًا ما ضَرَبَ عليه من ألفاظ، وغيَّرها إلى ألفاظ يرى أنها أصح أو أوجه، وربما زاد بعض التعليقات والحواشي، فطلب من تلميذه القصري. أو أن القصري بادر من نفسه فنسخ الكتاب نسخة منقَّحة ومنسَّقة، وقد أُعْجِبَ أبو علي بهذه النسخة، وصارت تسمَّى «أصل القَصْرِي، الذي كان يعتمد عليه أبو علي»^(٣).

وأرجَّح أن أصل القَصْرِي الذي كان يعتمد عليه الفارسي هو النسخة العتيقة المشرقية التي اطلع عليها ونقل منها أبو علي الغساني

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٦٣ هـ ٢.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٥-١٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

وابن خروف^(١)، وقد كتب الفارسي بخطه عليها أن محمد بن طوسي القصري قرأ عليه كتاب سيبويه منها، فقال: «قرأ عليّ أبو الطيّب محمد بن طوسي كتاب سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أنظر في نسختي التي قرأتها على أبي بكر محمد بن السري، وقرأت منها على أبي إسحاق إبراهيم بن السري وأنا أسمع، وكتب الحسن بن أحمد بخطه^(٢)»، ولهذا يمكن أن نسمي هذه النسخة (أصل القصري الأول).

وقد بقي القصري وتلميذ الفارسي الآخر عبد الباقي وفيّين للفارسي، فعلّقوا وحشياً على عمله، وسألا الفارسي أسئلة تتعلق بما في الحواشي، ثم أثبتاها في الحواشي، ونسخ القصري نسخة أخرى من (أصل القصري) جمع فيها كل ذلك ونسقه، وذكر فيها أيضاً ما عمله الفارسي في النسخة من ضرب وتغيير وتعليقات، وهذا العمل الأخير هو الذي وقف عليه الزمخشري، وأضاف إليه ما أضافه مما سأذكره عن بيان عمله في الحواشي^(٣)، ولهذا يمكن أن نسمي هذه النسخة (أصل القصري الثاني).

(١) انظر للكلام على: (نسخة مشرقية عتيقة)، في مقدمة التحقيق ص ١٤٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٩.

ومن آثار عمل القصري وعبد الباقي:

- ١- الحاشية التي في أول الحواشي^(١)، وفيها ذكر النسخ التي اعتمدها الفارسي والرموز التي استعملها، ورجحت^(٢) أنها من عمل القصري.
- ٢- إثبات أسئلتهم وإجابة الفارسي عنها في الحواشي، ومن ذلك:

- «قُلْتُ لأبي علي: أَلَا امْتَنَعْتَ مِنْ وَصْفِ المندوبِ»^(٣).

- «بَخَطُ عبد الباقي، قُلْتُ لأبي علي: قَوْلُهُ (ههنا) أَيُعْنِي بِهِ الفَصْلَ بَيْنَ المَعْرِفَةِ والنِّكَرَةِ فِي مَا لَا يَسْتَعْنِي أَوْ الفَصْلَ فِي مَا يَسْتَعْنِي؟

فقال: يَجُوزُ أَنْ يَعْنيَ الأوَّلَ، وَأَنْ يَعْنيَ الثَّانِي، وَأَنْ يَكُونَ الجَمِيعُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ المَدِينَةِ»^(٤).

- «قُلْتُ: أَفَيَجُوزُ (سَوَالُكَ) فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ؟

قال: نَعَمْ، عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ (غَيْرُكَ)»^(٥).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٦٣٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٤٥.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٧١٣ وانظر أمثلة أخرى في: ٦٣٥، ٧١٣، ٩٧١، ١٠١٣، ١٢١٥.

١٧٣٧، ١٤٢٤، ١٢٥٣، ١٢٣٤.

٣- إثبات ما عمله الفارسي في المخطوطة بعد ذلك، من ضرب وتغيير وتصحيح وتعليق، ومن ذلك:

- «قال أبو علي -بعد أن صَرَبَ على هذا-: هذا على تفسير المضمَر بالمضمَر»^(١).

٤- توضيح بعض العبارات، ومن ذلك:

- «قُلْتُ -يعني أنه قال لابن السَّرَّاج-»^(٢).

- «(فا): (ما) في قول (خ) -يعني الأخفش-»^(٣).

- «قال أبو علي: قَرَأْتُهُ أَيْضًا بِخَطِّ إِسْمَاعِيلَ الزَّجَاجِيِّ (وما كَانَ

نَفْسِي)، كما قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ. (ي): يُزَعَمُ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ هَذَا كَانَ نَظِيرَ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَلَيْسَ بِالْوَرَّاقِ»^(٤).

٥- بيان كيفية قراءة المتن على أبي علي، ومن ذلك: «(عِنْدَ جِرَائِهَا)،

(ع): كَذَا قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ»^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٦٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٣.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٦-٢٥٧. وقد رجَّحت أن (ي) رمز لعبد الباقي تلميذ الفارسي

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٧. ورجَّحت أن (ع) رمز لعبد الباقي تلميذ الفارسي.

٦- بيان توقُّفات أبي علي في بعض المواضع، ومن ذلك: «ما بين العلامتين هو (ذاك)، ولم يَعْرِفْ أبو علي مَعْنَاهُ، (ع)»^(١).

ومن المواضع التي تدل على أن هذه النسخة النهائية كانت بعد الفارسي هذا النص: «قال عبد الباقي: «هذا آخر ما وَجَدْتُهُ بِخَطِّ أبي علي في رُقْعَةٍ قد ألْحَقَهَا في كِتَابِهِ»»^(٢)، فهذا نص على أن الفارسي قد ألحقه بعمله بعد انتهائه في ورقة خارجية، ثم علَّقه عبد الباقي على النسخة، ثم أدخله القصري في الحواشي في النسخة النهائية.

والغريب أني لم أجد أثراً لأشهر تلاميذ الفارسي - وهو ابن جني في هذه الحواشي، ولعل السبب في ذلك أن هذه العمل كان في أواخر حياة الفارسي بعد أن كبر شأن ابن جني، واشتغل بتلاميذه وأعماله، ويدل لذلك أن الذي ساعد الفارسي في ذلك تلميذان من تلاميذ الفارسي المتأخرين، وهما القصري وعبد الباقي.

ووجدت نصاً لعله يوضح السبب الأهم لاعتماد أبي علي الفارسي على نسخة القصري، ذكره ابن العديم، فقال: «قرأت بخط سعيد بن المبارك بن

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٨. ورجحت أن (ع) رمز لعبد الباقي تلميذ الفارسي.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧١٨.

الدّهان النحوي، ذكر أبو الفتح في النوادر. أن كتب أبي علي الفارسي احترقت بالبصرة في ربيع الأول، سنة خمس وثلاثمائة، بدار أبي الرّيان الأهوازي الكاتب، وكان قد أسكنه إياها، ولم يكن بالدار تلك الساعة، فلما علِمَ جاء الى الدار فوقَعَ من غلامه المفتاح، وكان الخشب ساجًا فلم ينكسر. فصعدوا الى السطوح وكان للدرجة باب مغلق فلم يفتح، وقويت النار فحالت بينه وبين الكتب، وكان في الدار أثاث كثير لصاحبها، فغُشي على الشيخ، وحُمِلَ على الظهر الى دار أخرى لأبي الرّيان. فبقي يومًا وليلة لا ينطق، وثلاثة أيام لا يأكل ولا يشرب إلا العسير بالكراهية، وبقي واجمًا سنة لا يُقَرَأ ولا يُقَرَأ، وكان أبو الرّيان يخدمه ويسلّيه بكلّ ما يقدر عليه، وكانت الكتب أربعمائة مجلد، فأعطاه ثلاثمائة دينار مغربية وأربعين حزمة كاغد، وكان يستحثّه ويقول له: الناس يقولون عنك صَحْفِي؛ لأنك عَجَزْتَ عن العلم بعد مُضِيِّ الكتب، وكان قد سَلِمَ له المجلد الأول من كتاب سيبويه؛ لأنه كان معه، وكان لأبي الرّيان نسخة بخطّ السيرافي، فوهبها له، وعاد الى القراءة»^(١).

فلعل ذهب كتب الفارسي في هذا الحريق كان السبب الأهم في

اعتماده على نسخة القصري التي نسخها من نسخة الفارسي قبل احتراقها. وفي النص السابق ملحوظتان، الأولى أن النسخة التي بخط السيرافي التي وهبها أبو الريان للفارسي لم يجر لها ذكر في الحواشي ولا كتب الفارسي فيها رأيت، وهذا يشير إلى أن هذا الحريق وهذه النسخة كانا بعد كتابة الحواشي؛ لأن السيرافي كان شديد الاعتناء بنسخة شيخه مبرمان، كثير النقل عنها وعن فروقها، ولو حصل عليها الفارسي قبل الحواشي لاستفاد منها في ذكر فروق نسخة شيخه مبرمان.

والملاحظة الثانية أن تاريخ الحريق المذكور - وهو خمس وثلاثمائة - غير صحيح؛ لأن متوسط عمر الفارسي حينئذ (١٨) ثماني عشرة سنة^(١)، ومن كان في هذا العمر لا يكون أهلاً لإقراء كتاب سيبويه، ولا يمكنه أن يحصل على (٤٠٠) أربعمائة مجلد!

وكذلك كان متوسط عمر أبي سعيد السيرافي (٢١) إحدى وعشرين سنة^(٢)، ومن كان في هذا السن لن يحرص الناس على اقتناء خطه، فضلاً عن

(١) اختلفوا في مولد أبي علي الفارسي ما بين سنة ٢٨٦ وسنة ٢٨٨. انظر: أبو علي الفارسي د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ص ٦٠.

(٢) اختلفوا في مولد أبي سعيد السيرافي ما بين سنة ٢٨٠ إلى سنة ٢٨٨. انظر: مقدمة تحقيق كتاب الادغام، تحقيق د. سيف العريفي ص ١٣.

أن السيرافي قرين الفارسي وبينهما تنافس، فكيف يهدي أبو الريان الفارسي نسخة من خط منافسه وهو في هذه الحالة!

وإذا عرفنا أن أبا الطيب القصري تلميذ الفارسي قد قرأ نسخته (التي صار الفارسي يعتمد عليها) على الفارسي في سنة (٣٤٠)، وأن الفارسي كان يمسك بنسخته التي كتبها عن نسخة شيخه ابن السراج^(١)، علمنا أن كتب الفارسي لم تحترق حينذاك، وإنما احترقت بعده، فيكون صواب تاريخ الحريق (٣٤٥) أو (٣٥٥) أو (٣٦٥)، والله أعلم.

الثاني: أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨).

فقد أكمل ما قام به الفارسي، فقد اعتمد على نسخة القصري النهائية. فقال: «نُقِلَتْ هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي علي الفارسي، مقروء عليه»، ويُن هذا الأصل المنقول من أصل الفارسي بقوله: «نَسَخْتُ هذه الترجمة من أصل القَصْرِيِّ الذي كان يَعْتَمِدُ عليه أبو علي»^(٢).

وعارضها بنسخة ابن طَلْحَةَ الأندلسي، وهي نسخة أندلسية؛ لأنها

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٥

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

فرع من نسخة أبي نصر المنسوخة من نسخة الرباحي، وفيها مخالفات للنسخ المشرقية، فلهذا كان لعمل الزمخشري أهمية كبيرة، ويتلخص في الآتي:

١ أنه نقل على نسخة الفارسي وحواشيه فروق نسخة ابن طلحة الأندلسية.

٢ وأنه نقل حواشي الأندلسيين التي أثبتها ابن طلحة على نسخته، فزادت أهمية هذه الحواشي وتنوعت.

٣- وأنه اعتمد نسخاً أخرى أيضاً، كنسخة (سح) التي ذكرَ هو رمزها في قائمة رموزه، وكذلك نقلَ عن شرح السيرافي ورمز له بـ(سف).

٣- وأنه أعاد كتابة الكتاب والحواشي والفروق، فصار عمل الفارسي وعمله بذلك عملاً متكاملًا، حتى صار النَّسَاح بعد ذلك يذكرون أن الكتاب بحواشيه منقول من خطِّ الزمخشري^(١).

٤- وأنه جعل له رموزاً أيضاً، وقد ذكرها في حاشية خاصة في أوائل

الحواشي^(٢).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥.

الثالث: أبو عبدالعزيز العيوني.

فقد أكرمني الله عز وجل، فوقفْتُ - في أثناء جمعي لنسخ كتاب سيبويه المخطوطة - على نسخ عدة عليها حواشٍ مهمة، لعلماء متقدمين ومتأخرين، كالأخفش الأصغر وأبي جعفر النحاس وأبي مروان عبد الملك بن سراج الأموي، وأبي علي الغساني، وأكثر هذه الحواشي كان منسوباً، وبعضها غير منسوب، فجمعتها، ووضعتها في مواضعها من الكتاب، وأدخلتها في التحقيق، فزادت بذلك الحواشي أهمية وتنوعاً.

وهذه الحواشي بعضها تفسير لكلام سيبويه، وهو الأكثر، وبعضها بيان لفروق النسخ، وبعضها بيان لمنهج سيبويه في كتابه. كما جمعتُ الحواشي المذكورة على أغلفة النسخ مما له علاقة بكتاب سيبويه. وأدخلتها في التحقيق.

الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة

لأبي علي الفارسي

لأبي علي الفارسي أكثر من عمل على كتاب سيبويه، ولا عجب في ذلك، فقد كان كثير الاهتمام به، حتى عُذَّ من رجالات كتاب سيبويه، قال أبو حيان التوحيدي: «وأما أبو علي فأشدُّ تفرُّدًا بالكتاب، وأشدُّ إكبابًا عليه»^(١).

وكان الفارسي كثير القراءة والإقراء لكتاب سيبويه، وكان في كل إقراءة يعلِّق حواشي على الكتاب، حتى تجمع له حواشي كثيرة، قال له تلميذه جامع العلوم: «وحينَ كان يُقرأ عليك الكتاب، أو كنتَ تقرأه، فبلغتَ إلى قوله: (وتقول: زيدًا لستَ مثله)، أمرتَ غيرك إلحاق قولك بالحاشية: هذا يدلُّ على أنَّ (ليسَ) فعلٌ؛ لأنه صار كقولك: زيدًا ضربتُ أخاه»^(٢).

والذي وجدته للفارسي من حواشي وتعليقاتٍ على كتاب سيبويه ثلاثة أعمال:

١- حواشي كتاب سيبويه، وهي أصل هذه الحواشي التي حققتها،

(١) الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣١.

(٢) الاستدراك على الحجة ص ٧٦.

ويظهر أن عمل الفارسي هنا كان مثل الكُنَّاش الذي جمع فيه كل ما وَقَفَ عليه من نسخ كتاب سيبويه، والحواشي التي عليها، وفروقها، مع تعليقه ما عَنَّ له حينذاك.

ولهذا كان منقوله فيها أكثر من مقوله؛ لأنَّ أصل عمله كان في جمع نسخ كتاب سيبويه، والحواشي التي عليها، وفروقها.

وهذا العمل قام به الفارسي عندما حَصَلَ على هذه النسخ الكثيرة لكتاب سيبويه.

٢- ثم هُذِّبَ من العمل السابق تعليقةً كان مقوله فيها أكثر من منقوله، تخفَّفَ فيها من كثير من النقول عن السابقين، وأكثر فيها من تعليقاته، ويمثِّلُ هذا العمل نسخة (م ٥)^(١) والتعليقات التي عليها.

فالموازنة بين هذه التعليقات وبين هذه الحواشي تظهر أن الفارسي تَرَكَ كثيراً من المنقولات، ونقل من الحواشي بعض تعليقاته بلفظها مع تعديل طفيف أو زيادات عليها من أجل التنقيح، ثم زاد تعليقات ليست في الحواشي، فكأنه أراد أن تكون كتاباً من مقوله لا من منقوله.

ونلاحظ أن الفارسي قلَّ في هذه التعليقة من استعمال الرموز، فكان

(١) نسخة شهيد (الشهيد) عي في إستنبول برقم ٢٤٩٨.

ينص في أوائل تعليقاته بقوله: (قال أبو علي)، ولا يستعمل رمز (فا) لنفسه، وترك أكثر رموزه في الحواشي، ولكنه استعمل بعضها كرمز «(ج)» عن (ع)، أي: نسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، ورمز (ه ط) و(ط ه) للنسخة التي عند بني طاهر^(١).

وكان الفارسي في هذا العمل يشير أحياناً إلى اختلاف النسخ، وخاصة نسخة (ج) عن (ع)، ولكنه أهمل كثيراً من الفروق التي ذكرها في الحواشي. ونسخة (م) ليست كاملة، بل هي الثلث الثاني من الكتاب فقط، ولعلَّ الأيام القادمة تُسعدُ بالحصول على بقية الكتاب من هذه النسخة، وقد نقلت جميع زوائدها على الحواشي، وأدخلتها في الحواشي، وحققتها، معزوةً في الهوامش إلى نسخة (م).

وهذه التعليقة هي أصل التعليقة المطبوعة الآتي ذكرها.

٣- ثم هذَّب الفارسي كل ذلك في تعليقة زاد فيها مقوله كثيراً وقل منقوله أكثر من العمل السابق، ويمثِّل هذه العمل نسخة شهيد (الشهيد) علي ذات الرقم (٢٣٥٧)، التي حقَّقها الدكتور عَوْضُ القَوْزِيَّ رحمته، ونشرها باسم (التعليقة على كتاب سيبويه).

(١) انظر الكلام على (نسخة م) في: مقدمة التحقيق ص ٢١٩.

ومن الواضح أنَّ هذه التعليقة منقَّحة من العمل السابق؛ لأنَّ أكثر الحواشي فيها متفقة اللفظ مع تغيير يسير في أوائل بعض الحواشي، إما لتغييرها من صيغة سؤال وُجِّه إليه إلى صورة حاشية مباشرة، وإما لاختصار العبارة أو تسديدها.

ونلاحظ أنَّ الفارسي في هذه التعليقة تَخَلَّص من جميع الرموز، فكان ينص في أوائل تعليقاته بقوله: (قال أبو علي)، وفي أوائل حواشي ابن السراج: (قال أبو بكر)، وهكذا يردُّ هذه الأسماء دون اختصار في جميع التعليقات، وكأنه خشي أن تؤدِّي هذه الرموز إلى تحريف أو تصحيف أو غموض.

ونلاحظ أيضًا أنَّ الفارسي لم يحفل في التعليقة بذكر اختلاف النسخ، وكانت إشارته إلى ذلك قليلة موازنةً بما ذكره في الحواشي.

وقد كرهتُ لأبي علي أن ينسب إليه في هذه التعليقة بعض التعليقات التي نقلها في الحواشي معزوةً إلى أهلها، وهو لم ينسبها إليه صراحة، وإنما ساقها في كلامه كأنها من حُرِّ كلامه، ومن أمثلة ذلك:

١ ما جاء في التعليقة: «قال أبو علي: لأنَّ الذين أدخلوا في (الحارث) الألف واللام وهو اسمٌ علمٌ إنما قَصَدُوا الصِّفَةَ، ثم غَلَّبُوا».

وهذه الحاشية بلفظها نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه^(١) من نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

٢- وما جاء في التعليقة: «قال أبو علي: لأنه لو قيل: (مُرْمِيسٌ) لظن أن الميم أصل؛ لأنها قد فصلَ بينها وبين الميم براءً، والراء إذا ضُوعفت عُلِمَ أن العين قد ضُوعفت وهو ثلاثيٌّ».

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه^(٢) عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

٣- وما جاء في التعليقة: «قوله: (هي) كناية عن الأسماء التي هي بدل من الأفعال».

وهذه الحاشية بنصها نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه^(٣) عن (س)، أي: عن أبي العباس المبرد.

٤- وما جاء في التعليقة: «ذكر سيبويه ههنا أن الياء في (تفعلين) ضمير».

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١١٣٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١١٧٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٦٧٦.

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في الحواشي^(١) بنصها عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، والغريب أن الفارسي في التعليقة عقب وقال: «وفيه عندي نظر»، ثم ذكر هذا النظر.

٥- وما جاء في التعليقة: «(هنيئاً) ليس يُريدُ هَذَا بِعَيْنِهِ، وإنما يُريدُ أنَّ كُلَّ أَحَدٍ هَنْ، فَتَجْعَلُهُ مِنْ أَيِّ قَبِيلٍ شِئْتَ».

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في الحواشي^(٢) بنصها عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

ومع ذلك كان هذا قليلاً عند أبي علي الفارسي، ولكنه كثر كثيراً عند أبي سعيد السيرافي - عفا الله عنه - الذي طَوَّى كثيراً من هذه الحواشي المهمة والنفسية لعلماء أجلاء متقدمين في شرحه، وجعلها من كلامه، حتى صار من بعده يعزونها إليه لا إليهم، وما كان ضرره لو عزاها إليهم! وصرح بكونها من كلامهم! لكان ذلك أبرك لشرحه، وأبرأ لذمته.

وقد حرصتُ في تحقيق هذه الحواشي على استخراجها من كلام السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه؛ لِيُعْلَمَ أنها من منقوله لا من مقوله^(٣).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٧٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦١٢.

(٣) انظر أمثلة لذلك في حواشي كتاب سيبويه ٦٦، ٧٢، ٢٢٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ١٣٧٧، ١٣٨٣.

ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض الشراح - من حيث يشعرون أو لا يشعرون - يعملون مع السيرافي ما عمله هو مع من قبله، فأغار ابن عيش في (شرح المفصل) والأعلم الشنتمري في (النكت في تفسير كلام سيبويه) على كثير من كلام السيرافي بلفظه، وأحياناً بتغيير يسير، وجعلاه من كلامهما دون عزو، وقد نُشِرَ كتاباهما وخدمتا، وما زال شرح السيرافي ينتظر خدمة تناسبه تحقيقاً ونشراً!

تنبيهات:

١- إن هذه التعليقة كانت كالتعليقة السابقة وكالحواشي - على نسخة من كتاب سيبويه، ولم تكن كتاباً مستقلاً، ولكن ناسخاً قد يكون من تلاميذ أبي علي، أو متأخراً - استل هذه التعليقات مع كلام سيبويه المعلق عليه، وجعل ذلك في كتاب واحد، وهذا يفسر الخلل في وضع التعليق في غير محلّه من كلام سيبويه أحياناً، ويفسر الخلل في كون التعليق على رواية وكلام سيبويه المنقول على رواية أخرى؛ لأن الناسخ لم يفتن إلى نسخة الفارسي التي كان قد علّق عليها، فنقل كلام سيبويه من نسخة أخرى على غير رواية الفارسي.

٢- إن نسخة (م) تصلح أن تكون نسخة أخرى يُحقّق عليها

التعليقة؛ لأنها متَّفقة مع أكثر التعليقات في اللفظ كما سبق، وهنا أذكر أن محقق التعليقة - رحمته - حققها على نسخة وحيدة، وقال في المقدمة: «هذه النسخة التي لا أزال أدعو الله أن يكشف لي عن أخرى»^(١).

٣- ما ذكرته من ترتيب هذه الأعمال اجتهادٌ مني. بناءً على محتواها، فكثير من النقول عن المبرد والمازني والجرمي وغيرهم التي وردت في كلام الفارسي في التعليقة قد جاء أصلها بلفظه منسوباً إليهم في الحواشي؛ مما يدلُّ على أنها كانت قبل التعليقة.

ما سبق هو الرجح عندي، وقد يقال: إنَّ نُسخَ كتاب سيبويه كانت عند الفارسي، فكان ينقل منها هذه النقول، ويدخلها في تعليقاته، فكتب التعليقة أولاً، ثم جمع الحواشي، فقد كان عند الفارسي نسخ قليلة، ولكنها أهم هذه النسخ، كنسختي أبي بكر بن السراج، ونسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، فعُلِّقَ أولاً أصل التعليقة، ومنها هُذِّبَ التعليقة، ولم يحتاج إلى رموز لقلة النسخ.

(١) كذا، بخلوَّ جملة الصلة من عند.

(٢) مقدمة تحقيق التعليقة ١، ١١، والغريب أن نسخة المحقق ونسخة (م) في مكتبة واحدة، وهي

مكتبة شهيد (الشهيد) عي في إستانبول

ولما حصلَ على نسخٍ أكثر، كنسخة المعقلي ونسخة المراغي، شرعَ في جمع حواشي كتاب سيبويه، واحتاج إلى وضع رموز لهذه النسخ الكثيرة.

اسم هذه الحواشي، والنقل عنها

لم أجد اسماً علماً على هذه الحواشي، ويظهر أن أبا علي الفارسي لم يجعل له اسماً، بالإضافة إلى التباسها مع تعليقاته، وقد عرفنا - في الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة - أن الفارسي هذب التعليقة من هذه الحواشي وزاد عليها كثيراً من تعليقاته، ثم هذب هذه التعليقة بالتعليقة المنشورة. والحقيقة أن هذه الحواشي والتعليقتين كلهما حواشٍ وتعاليق للفارسي على كتاب سيبويه، وقد اختلفت تعبيرات المترجمين والناقلين عنها على أسماء عدة، منها:

١- التعليقة على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي برقم (٢٣٥٧)، وبغية الوعاة، ومفتاح السعادة، وكشف الظنون وسلم الوصول لحاجي (للحاج) خليفة، وأسماء الكتاب لرياض زاده، وروضات الجنات^(١).
٢ والتعليق على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في شرح أبيات المغني^(٢).

(١) انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٩٦، ومفتاح السعادة ١/ ١٧١، وكشف الظنون ٢/ ١٤٢٨، وسلم

الوصول ٢/ ١٥، وأسماء الكتب ١٣٥، ٢٠٤، وروضات الجنات ٣/ ٨٠.

(٢) انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/ ٣٦١

٣- والتعليق على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في: فهرسة ابن خير الإشبيلي، والتعليقة لابن النحاس الحلبي، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب^(١).

٤- وشرح الكتاب.

وهذا ما جاء في سر صناعة الإعراب لابن جني، وكشف المشكلات لجامع العلوم الباقلاني^(٢).

٥- وحاشية الكتاب.

وهذا ما جاء في الاستدراك، وكشف المشكلات، لجامع العلوم الباقلاني^(٣).

٦- وحواشي كتاب سيبويه.

وستأتي النقول التي وصفتها بالحواشي.

(١) انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (دار الغرب) ٣٩٥، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣ والتذييل والتكميل ٦/ ٢٥٢ وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٠.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٦- وكشف المشكلات ٢/ ١١٦٧، قلت. جاء في حاشية الأمير على المغني ص ٦٢: «ردّه الشارح بأن أبا علي الفارسي نص في شرح كتاب سيبويه على أن «لو أو تأتي للإباحة»، وهذا تحريف، صوابه: أن أبا سعيد السيرافي ... كما في شرح مغني اللبيب للدماميني ص ٣٥٩ المنقول عنه.

(٣) الاستدراك على الحجة ص ٦٦- وكشف المشكلات ٢/ ١٠٨٤.

وقد ذكر الفيروزآبادي أن لأبي على الفارسي حاشيتين، إحداهما في ثلاثة أسفار. والأخرى في سفر^(١)، فهذا نص منه على أن للفارسي أكثر من حاشية على كتاب سيبويه، وهو يريد الحواشي والتعليقة.

ويظهر أن (التعليقة) و(التعليق) و(شرح الكتاب) يراد بها التعليقة بإبرازتيها، وأن (الحواشي) و(حاشية الكتاب) يراد بها (حواشي كتاب سيبويه).

وأما (التعليق) فقد يراد بها أحد الكتابين. والأظهر أنها (التعليقة)؛ لأنها تشير إلى تعليقات من عمل الفارسي، وهذا يناسب التعليقة التي هي في أكثرها تعليقات من مقول الفارسي لا من منقوله، ويساعد على ذلك أن ما نقله ابن النحاس الحلبي في التعليقة، وما نقله أبو حيان في التذييل والتكميل وفي ارتشاف الضرب عن تعاليق الفارسي هو عن التعليقة المطبوعة^(٢)، وليس في حواشي كتاب سيبويه.

وتسمية هذا الكتاب (حواشي كتاب سيبويه) يوافق وصفها؛ لأنها في

(١) انظر، البغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٢٣.

(٢) انظر التعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣ مع التعليقة لأبي علي الفارسي ١/ ٨٧، والتذييل

والتكميل ٦/ ٢٥٢ ورتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٠ مع التعليقة للفارسي ٦/ ١.

الأصل حواشٍ مكتوبة على حواشي الكتاب، كما أن تسمية ما عمله الفارسي وأكملة الزمخشري (حواشي) مشهور في فن التأليف، أضيف إلى ذلك أن بعض من نقل عنها سمّاها -أو وصفها- بذلك، ويصفها بعضهم بأنها طُرر الكتاب، والطَّرَر هي الحواشي، ومن هذه النقول:

١- جاء في التصريح: «وخالفه الأخفش في الحواشي على كتاب سيويه، فقال بصرفه بناءً على أن الصفة إذا زالت لا تعود»، وجاء في شرح ابن الناظم: «وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب»^(١).

وهذه المخالفة جاءت في حاشية للأخفش في حواشي كتاب سيويه، لفظها: «قال أبو الحسن: يَنْصَرِفُ (أَحْمَرُ) وما أَشْبَهُهُ في النِّكْرَةِ إذا كَانَ اسْمًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهُ صِفَةٌ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الَّذِي كَانَ يَمْنَعُهُ»^(٢).

٢- قال ابن جني في سر الصناعة: «وقد قال أيضًا أبو الحسن نفسه في بعض التعاليق عنه في حاشية الكتاب: بُعْدُ (كُم)، و(إِذْ) من المتمكِّنة أن الإعراب لم يدخلها قط»^(٣).

(١) التصريح بمضمون التوضيح (تحقيق بحيري) ٢٧٢/٤، وشرح ابن الناظم على الألفية (العلمية) ص ٤٦٩.

(٢) حواشي كتاب سيويه ص ٩٠٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ١٦٥/٢، ونقل العبارة بلفظها البغدادي في الخزانة ٥٤٤/٦ - وشرح أبيات المغني ١٩٩/٢.

وهذه الحاشية عن الأخفش بلفظها في حواشي كتاب سيبويه^(١).

٣- قال البغدادي في الخزانة عن بيت (فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَّةٍ): «وهو من

زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه»^(٢).

وقد جاء في حواشي كتاب سيبويه: «قال أبو الحسن: إِلَّا فِي شِعْرِ».

سَمِعْتُ عَيْسَى بْنَ عَمْرٍو يُنْشِدُ:»^(٣)، ثم ذكر البيت.

٤- أن ابن النحاس الحلبي نقل في التعليقة شرح المقرَّب عن أبي علي

الفارسي في موضعين. مرة عن (تعاليقه على كتاب سيبويه)، والنص المنقول

في التعليقة المطبوعة^(٤)، ومرة عن (حاشية لأبي علي)، قال: «ورأيت لأبي عليّ

حاشية»^(٥)، والنص المنقول عنها ليس في التعليقة، بل في (حواشي كتاب

سيبويه)^(٦)، وهذا يدل على تفريقهم بين حواشيه وتعليقته.

٥- قال الشاطبي في المقاصد الشافية: «وقال الفرزدق -أنشده الزَّجَّاج

في الكتاب-:

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٥١.

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٤/ ٣٨١.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٥.

(٤) انظر: التعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣، والتعليقة لأبي علي الفارسي ١/ ٨٧.

(٥) انظر: التعليقة لابن النحاس ٢/ ٩٦٢، وحواشي كتاب سيبويه ص ١٢٥٣.

أَبَانَا بِهَا قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهَا وَفَاءً، وَهَنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمَ»^(١).

وهذا البيت ليس في كتاب سيبويه، ولكنه من إنشاد الزجاج في

حواشي الكتاب^(٢)، وهي من حواشي الزمخشري عن نسخة ابن طلحة.

٦- قال أبو نصر في شرح عيون سيبويه: «ووقع في حاشية الكتاب عن

المبرد: وإنما قال (ثني)....»^(٣).

وهذه الحاشية بنصها في الحواشي^(٤) عن نسخة (ب)، أي: مما نقله أبو

بكر بن السراج عن شيخه المبرد.

٧- قال الشاطبي: «وَقَدْ وَقَعَ الْمَبْرَدُ فِي كِتَابِ سَيْبَوِيهِ طُرَّةً، نَصَّبَهَا: «بَدَا

لَهُمْ فِعْلٌ....»^(٥).

والطرة (الحاشية) بلفظها في حواشي كتاب سيبويه^(٦)، ولكن في آخرها

آخرها عزوها إلى تفسير المازني.

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٤٢/٤.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣٣٥.

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣١٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٩٧.

(٥) المقاصد الشافية ٥٤١/٢.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٨٣٣.

٨ قال الشاطبي: «فَفَهْمُ الْمَبْرُودِ مِنْ هَذَا الْوَضْعِ أَنَّ سِيبَوِيهَ لَا يُحْيِزُ: تَهْنِئًا وَتَجْزِئًا، فَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طُرَّةً فِي الْكِتَابِ»^(١).

وجاءت هذه الطرة (الحاشية) في حواشي كتاب سيبويه، وفيها: «وَجَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ يَقُولُونَ: (هَتَانُ تَهْنِئًا)، وَ(خَطَّانُ تَخْطِئًا)، وَ(تَخْطِنَةُ وَتَهْنِنَةُ)»^(٢).

٩- قال الشاطبي: «وإلى هذا المعنى أشار الجرميُّ في طُرَّةِ الْكِتَابِ بقوله: الرَّدُّ فِي (شِيَّةٍ) لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُبْقَى الْأِسْمَ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفَ لِينٍ»^(٣).

والطرة (الحاشية) بلفظها في حواشي كتاب سيبويه^(٤).

(١) المقاصد الشافية ٤ / ٣٤٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٢٠.

(٣) المقاصد الشافية ٧ / ٥٧٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٩٤.

الرموز المذكورة في الحواشي

جاء في الحواشي ثلاث حواشٍ في بيان النسخ التي عاد إليها الفارسي والزخشي، ورموز هذه النسخ:

١- الحاشية الأولى نقلها الزخشي في الغلاف من أصل القصري (الثاني)، وهي في بيان نسخ الفارسي ورموزها.

٢- والحاشية الثانية علّقها الزخشي في أول الحواشي لبيان شيء من نسخ الفارسي ورموزها، والنسخ التي عاد هو إليها ورموزها.

٣- والحاشية الثالثة كتبها القصري في أصله (الأول)، وهي النسخة المشرقية العتيقة التي عاد إليها أبو علي الغساني وابن خروف، وهذه الحاشية في بيان نسخ الفارسي، وأنه جعل لها رموزاً.

الحاشية الأولى في رموز الفارسي:

«صورة ما على حاشية الجزء الأول بخط الزخشي:

نُقلت هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي علي الفارسي، مقروء عليه.

وهذه الترجمة مُثبتة فيه هكذا بخط كاتبه: نَسَخْتُ هذه الترجمة من أصل القصري الذي كان يعتمد عليه أبو علي.

اعلم أن:

ما كان علامته (مح) فهو في نسخة المبرّد بخطّ يده.

وما كان علامته (ح) فهو نسخة أبي إسحاق الزجاج، وهي نسخة وَقَعَتْ إلى أبي عليّ مُصْلَحَةٌ بخطّ الزجاج، وذلك أنّه كان للزّجاج نسختان، فالأولى عارَض عليها إسماعيل الورّاق، وما كان فيها من زيادة فقد بيّنه إسماعيل الورّاق، وعارَض أبو عليّ بالنسخة الثانية، وما كان فيها من زيادة فقد بيّنه وجعل علامته (ح).

وعارَض أبو عليّ -أيضاً- كتابه بنسخة أبي بكر بن السّراج التي نسخها من نسخة أبي العباس، وما كان فيها من زيادة فقد بيّنه وجعل علامته (س).

وقرأ أبو عليّ كتابه على أبي بكر وأبو بكر ينظر في كتابه، فما كان من زيادة فقد بيّنه وجعل علامته (عنده).

وما كان علامته (فا) فإنّه من كلام أبي عليّ؛ وإنّا جعل هذه علامته لأنّه يريد: (فسرته أنا)، قال لنا أبو الحسن عليّ بن عيسى: ما أراد هذا، ولكنّه علامة من (فارس).

واعلم أن إسماعيل الورّاق نسخ من الكتاب الرّسالة وبغض الفاعل من نسخة الكلابيّ بالبصرة، ثمّ تمّم باقي الكتاب إلى آخره من نسخة

الزجاج، وقرأها عليه.

وما كان (نسخة) فإنه من النسخ المجهولة، وهذه النسخ المجهولة منها شيء بفارس عارض أبو علي به كتابه، وهو معلّم، ومنها ما ليس بفارس، بل ببغداد، عارض أبو علي به كتابه، فعلاّمته (نسخة مهملة). وما كان علامته (هـ) فإنه من نسخة كانت عند بني طاهر، مقروءة على علي بن عبد الله بن هانئ^(١).

الحاشية الثانية في رموز الزخسري:

«ما كان علامته (مح) فهو من نسخة المبرّد بخطه.
وما كان علامته (ح) فنسخة الزجاج.
وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبي بكر السراج.
وما كان علامته (ق) فإنه من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي.
وما كان علامته (فا) فهو عن أبي علي.
وما كان علامته (سح) فإنه من نسخة في خزنة كتب أبي بكر الإخشيد بن خوارزم، مقروءة على الشيخين أبي سعيد السيرافي وعلي بن عيسى، مؤشحة بتوقيعهما.
وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة.

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥.

(هـ) نُقِلَتْ مِنْ خَطِّ الزَّخَّشَرِيِّ فِي ظَهْرِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ^(١).

الحاشية الثالثة في رموز الفارسي:

«كان أبو علي الفارسي قد قابل نسخته من كتاب سيبويه بعدة

نسخ، منها:

- كتاب أبي العباس المبرّد بخط يده.

- وعارض أبو علي بنسخة أبي بكر السراج التي انتسخها من كتاب أبي

العباس المبرّد.

- وبكتاب أبي بكر مبرّمان.

- وعارض أيضًا بنسختي أبي إسحاق الزجاج، وكان له منها

نسختان، إحداهما نسخة إسماعيل بن أحمد الدجاجي صاحب أبي العباس

المبرّد، وكان فراغ نسخته من كتاب أبي العباس، وقرأ على أبي العباس.

- وكان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق

القاضي؛ لأن أبا بكر عارض بنسخته نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي.

ولمّا عارض أبو علي بنسخة أبي بكر ألحق ما في نسخة أبي بكر من الزيادة

والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي.

وجعل أبو علي في كتابه علامة لكل نسخة من هذه النسخ^(١).

قلت:

الحاشية الأولى ليست من كلام الفارسي؛ لأن صاحبها يشرح ما فعله الفارسي، ولا يتكلم بلسانه، وصاحب الحاشية هو القصري^(١) تلميذ الفارسي؛ لأن الحاشية منقولة من أصله، فهو الذي كتب هذه الحاشية في أول نسخته.

وقد سبق^(٢) أن تلميذ الفارسي القصري، وكذا تلميذه الآخر عبد الباقي، قد شاركا الفارسي في جمع هذه الحواشي. ولذا كان القصري خيراً بعمل شيخه الفارسي، وبرموزه.

أما الحاشية الثانية فمن الواضح أنها للزخشري نفسه، يبين فيها رموزه في حواشيه التي أضافها على حواشي الفارسي، وهو بهذا مقتد بالفارسي في الأخذ بالرموز.

وقد وافقت هذه الحاشية الحاشية السابقة في بعض الرموز، وهي (مح) و(ح) و(عنده) و(فا).

وخالفها في رمز واحد وهو (ب) إذ جعلتها الحاشية الأولى (س).

(١) حواشي كتاب سيويه ص ١٣-١٤.

(٢) من تلاميذ الفارسي، انظر التعريف به في ص ١٥ هـ، وانظر أيضاً ص ١٠١ هـ.

(٣) انظر، مقدمة التحقيق ص ٢٢-٢٣.

وأضافت رموزاً لنسخ جديدة، وهي (ق) لنسخة القاضي إسماعيل،
و(سح) لنسخة الإخشيدى المقروءة على السيرافي والرماني، و(ط) لنسخة
ابن طلحة.

والزخشري هنا لم يصف سوى حواشي نسخة (سح) ونسخة (ط)،
أما بقية النسخ ورموزها فهو من عمل الفارسي أيضاً، إلا أن القصري في
الحاشية الأولى لم يذكر جميع نسخ الفارسي ورموزه، وإنما ذكر أهمها، فأكمل
الزخشري شيئاً من هذه النسخ والرموز.

فلم أجد أن الزخشري قد ذكر أنه اطلع على هذه النسخ، أو نقل عنها
مباشرة، ولو كان قد اطلع عليها لنقل منها في كتبه الأخرى، ونصر على
ذلك، فهو علوّ في العزو لا يتركه الزخشري، ويؤكد ذلك أن الفارسي في
حواشيه ذكر نسخاً ورموزاً لم يذكرها القصري في حاشيته، ومنها:

-نسخة الجرمي.

-ونسخة ثعلب، ورمزها (ث).

-و(رق)، وهو رمز إسماعيل الوراق. وكذلك (اس ر ق).

-و(خ)، وهو رمز للأخفش الأوسط.

وكذلك للزخشري رموز استعملها، ولم يذكرها في حاشيته، ومنها:

- (سف)، وهو رمز أبي سعيد السيرافي.

- (و(ص)، وهو رمز أبي نصر القرطبي، وقد نقله من حواشي نسخة

ابن طلحة، ولم ينص عليه.

ومما يدل على ذلك أيضًا أن أبا علي نصَّ على أن رمز (ب) لأبي بكر في

أكثر من حاشية، مما يدل على أن هذا الرمز من وضعه لا من وضع

الزنجشري، ومن ذلك قوله: «اختلف أبو بكر وأبو إسحاق في هذا الموضع،

فذهب أبو إسحاق قال (ح): وذهب (ب) قال أبو علي: هذا

الذي قال (ح) بعيد غير جائز. علامة الزجاج (ح)، وعلامة أبي بكر

(ب)»^(١).

وأما الحاشية الثالثة فليست من كلام الفارسي، ولكنها على «نسخة

عَتِيقَةٍ مَشْرِقِيَّةٍ مَكْتُوبَةٍ مِنْ نَسْخَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ

النَّحْوِيِّ وَالْفَارِسِيِّ ثُمَّ الْفَسَوِيِّ»^(٢).

وعلى هذه النسخة بخط الفارسي إجازة لتلميذه القصري، بأنه قرأ

كتاب سيبويه عليه في هذه النسخة، وكتابة أخرى بخط القصري بأنه قرأ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣.

هذه النسخة على شيخه الفارسي، وهذا يدلُّ على هذه النسخة بخطَّ
القصري، نسخها من نسخة الفارسي، ثم قرأها عليه، وكتب عليها هذه
الحاشية في بيان رموز شيخه الفارسي فيها.

إذا الحاشيتان الأولى والثالثة للقصري، في بيان رموز شيخه الفارسي
في حواشيه، ولكنَّ بينهما اختلافًا في أكثر من موضع:

١- أن الفارسي عارض نسخته بنسخة أبي بكر مبرمان، ولم يذكر
القصريُّ نسخة مبرمان في الحاشية الأولى!

٢- أن القصري في الحاشية الثالثة ذكر أن النسخة الأولى للزجاج
نسخة إسماعيل بن أحمد الدجاجي، وذكر في الحاشية الأولى أن نسخة
الزجاج الأولى كانت من نسخة الكلابزي!

٣- أن القصري في الحاشية الأولى لم يذكر نسخة القاضي إسماعيل،
وفي الثالثة ذكرها، وذكر أن الفارسي لم يأخذ عنها مباشرة، بل من طريق
شيخه أبي بكر بن السراج!

وستأتي مناقشة كل هذا الاختلاف في محله في الكلام على (النسخ
المذكورة في الحواشي)^(١).

(١) انظر: (النسخ المذكورة في الحواشي)، في: مقدمة التحقيق ص ١٨٣، ١٧٠، ١٥٦.

حواشٍ نصّت على بعض الرموز:

جاءت في الحواشي حواشٍ نصّت على أصحاب بعض الرموز، وهذا

تتبع لهذه الحواشي:

- «قال أبو علي: علامة الزجاج (ح)، وعلامة أبي بكر (ب)»^(١).

- «علامة ابن السّراج (ب)، وعلامة المُبرّد (س)»^(٢).

- «(فا) علامة أبي علي، (ب) علامة ابن السّراج، (س) علامة

المُبرّد»^(٣).

- «(فا): (ما) في قول (خ) - يعني الأخفش -»^(٤).

- «هذه علامة الأخفش (خ)»^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٣٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٨٥٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٣.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ١١٤٩.

دراسة للرموز المذكورة في الحواشي:

• (أخ):

رمز (نسخة أخرى)، راجع رمز (خ).

• (اس).

راجع (رق).

• (اس رق).

راجع: (رق).

• (ب) و(عنده) و(س):

(س) رمز لـ «نسخة أبي بكر بن السراج التي نسخها من نسخة أبي العباس المبرد». كما نصت عليه حاشية رموز الفارسي الأولى^(١)، وجاء في الحواشي^(٢) أن (س) علامة المبرد، ولذا يستعمل هذا الرمز لبيان ما في نسخة أبي بكر بن السراج الأولى، ويستعمل رمزاً لأبي العباس المبرد نفسه، ومعنى ذلك أن (س) مقتطع من (أبي العباس) كنية المبرد.

و(عنده) رمز لكتاب أبي بكر بن السراج الذي كان ينظر فيه وأبو علي

(١) نظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٣٩، ٥٨١

الفارسي يقرأ عليه كتابه [أي: كتاب الفارسي]، كما نصت عليه حاشية رموز الفارسي الأولى^(١).

و(ب) رمز ذكره الزمخشري في حاشية رموزه، ولم تذكره حاشية رموز الفارسي^(٢)، إلا أن هذا الرمز من رموز الفارسي، وقد ذكر الزمخشري في حاشيته أن رمز (ب) ورمز (عنده) سواء، وقد جاء في الحواشي أن (ب) علامة أبي بكر بن السراج^(٣)، ومعنى ذلك أن (ب) مقتطع من (أبي بكر) كنية ابن السراج.

وهذا يدل على أنه كان لأبي بكر بن السراج نسختان، الأولى منسوخة هي وحواشيها من نسخة المبرّد، ولذا رمز الفارسي لها برمز مقتطع من كنية أبي العباس المبرّد (س)؛ لأن ما فيها -في الحقيقة- للمبرّد، فما في هذه النسخة من فروق وحواشٍ ينسب إلى نسخة المبرّد، وأظن ظناً أن هذه النسخة تمثلها نسخة (م ٥)؛ لأن أبا علي الفارسي قال عن النسخة التي نسخت منها: «وهذه النسخة مُنْسَخَةٌ من كتاب أبي بكر المتسخ من كتاب

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨، ٥٠.

(٣) حواشي كتاب سيوبل ص ٣٦٦، ٥٨١، ٧٣٩.

أبي العباس المبرد^(١).

والنسخة الثانية لأبي بكر هي كتابه الذي ارتضاه مما حرّر أنه من كلام سيبويه، ولذا رمز الفارسي لها برمز مقتطع من كنية أبي بكر بن السراج (ب)، وبرمز فيه ضميره (عنده)، وهذه هي النسخة التي نسخ منها الفارسي نسخته التي عليها الحواشي، فما في هذه النسخة من فروق ينسب إلى أبي بكر. بخلاف ما فيها من حواشٍ فبعضها لأبي بكر وبعضها منقول من المبرد.

وقد يرمز الفارسي لإحدى النسختين أيضًا بكتاب أبي بكر، ونسخة أبي بكر، وأحيانًا يكتفي بـ (ابن السراج) أو (السراج).^(٢)

وهذا المصطلح - وهو (كتابه) - إذا نُسِبَ إلى غير سيبويه يدل - كثيرًا - على النسخة التي ارتضاهها صاحبها مما حرّر أنه من كلام سيبويه. وهذه الكتب أهم أسباب اختلاف نسخ سيبويه فيما بعد، ولذا يقال: كتاب الجرهمي، وكتاب أبي العباس المبرد، وكتاب ثعلب، وكتاب أبي إسحاق الزجاج، وكتاب أبي بكر بن السراج، وكتاب الرباحي، وكتاب أبي نصر.

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٧

(٢) انظر، فهرس الرموز و لنسخ ص ٢١٤٩، ٢١٨٨، ٢١٩٢.

وكتاب أبي طلحة، وكتاب أبي علي الفارسي^(١). بخلاف (رواية فلان)، فهي لما رواه دون تصرّف منه. وأما (نسخة فلان) فتطلق على الأمرين^(٢).

ولذا نعرف أن المتقدم إذا قال: في (كتابي) أو (في كتاب أبي بكر)
فغالبًا أنه يعني أن العبارة ليست مما اتفقت عليها نسخ كتاب سيبويه، بل هي مما اختاره هذا العالم وحرّر أنه من كلام سيبويه، بخلاف ما لم قال: (في كتاب سيبويه) أو (في الكتاب لسيبويه)، وهذا يظهر في المتقدمين، كأبي حاتم السجستاني^(٣)، وأبي علي الفارسي.

وفي المسألة كلام أوسع في مقدمة تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله تعالى.

ومما يدل على أن لأبي بكر بن السراج نسختين على التفصيل السابق:

١- أن الفارسي قد نصّ على العزو إليهما في موضع واحد على أنهما نسختان، ومن ذلك:

قوله: «كذا عند (ب) و(س) و(أخرى)»^(٤).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٨-٢١٨٩.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٨-٢١٧٩، و٢١٩٢-٢١٩٥.

(٣) انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم، ص ١١٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٢٥.

- وقوله: «جَمَعْتَ (مَسَاةً) فَقُلْتَ (مَسَائِيَّةً). عند (ب) و (س)»^(١).

- وقوله: «عند (ب) و (س): زَادَ الْأَلِفَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ»^(٢).

- وقوله: «عند (س) و (ب): كَقَوْلِكَ وَأَنْتَ تُخْبِرُ»^(٣).

- وقوله: «عند (س) و (ب): (أَرِيَّةٌ) كَانَ أَصْلُهَا (أَرِيَّةً)، فَحَذَفَتْ

يَاءَيْنِ، كَمَا حَذَفَتْ يَاءِي (بُخْتِيَّةٍ) فِي النَّسَبِ»^(٤).

- وقوله: «في (س) و (ب): (كُلُّ فَعَالٍ): (كُلُّ فَعَالٍ)»^(٥).

٢- أن ما نقله الفارسي عن (س) نقله غيره عن أبي بكر عن المبرد،

ومن ذلك:

- قوله: «قال (س): حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانَ، قَالَ: أُنْشَدَنِيهِ الْأَصْمَعِيُّ».

وجاء في (م ٥): «قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان:

أُنْشَدَنِيهِ الْأَصْمَعِيُّ»^(٦).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٢٤٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٠٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٦٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٢٤٨.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٧٨.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٨ هـ ٣.

٣- وأن ما نقله الفارسي من حواشي (ب) بعضه نُقِلَ عن المبرد وبعضهم نُقِلَ عن أبي بكر، ومن ذلك:

- ما في الحواشي: «عند (ب): (غُرَابٌ) الأَلِفُ مِنَ الْفَتْحَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ (غُرَبٌ)، فَجَاءَ مِثْلُ (صُرْدٍ وَصِرْدَانٍ)».

وجاء في حواشي نسخة ابن دادي: «قال أبو العباس»^(١).

- وما في الحواشي: «عند (ب) - (فا): وَحَكَاهُ لَنَا عَنْ (س) -: (شَيْئَتُهُ) كَانَ حَقُّهُ (شَيْئْتُ مِنْهُ)».

وظاهر الحاشية أنها لأبي بكر، وأنه نُقِلَ معناها عن أبي العباس، وكذا نُقِلَها عنه في الأصول^(٢).

- وما في الحواشي: «عند (ب): إِنَّمَا قَالُوا (تُنِّي) - فَأَسْكَنُوا».

وقد نقل أبو نصر الحاشية بلفظها معزوة إلى المبرد، وجاءت معزوة إليه أيضًا في طرة نسخة ابن يقي ونسخة العبدري^(٣).

٤- أن الفارسي ينقل عن نسخة (س) الحاشية مباشرة دون عزو لأبي

(١) حواشي كتب سيبويه ص ١٤٤٠ هـ

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٨٧ هـ

(٣) حواشي كتب سيبويه ص ١٨٩٨ هـ ٣.

العباس، وهذا كثير لا يحتاج على مثال، وينقل عن (ب) أحياناً مباشرة دون عزو وأحياناً بالعزو إلى (س) أو إلى أبي العباس، ومن ذلك:

قوله: «(ب): قال أبو العباس: أَصَبْتُ لِلْعَجَّاجِ....»^(١).

- وقوله: «عند (ب): (س): (القَصْوَى) في بابِه كـ (الحَوَكَةِ)....»^(٢).

وقوله: «(س): أي: لا تقولُ (رُومِيَّةً) في (فَوْعَلَةٍ) مِنْ (رَمَيْتُ).

عند (ب)»^(٣).

٥- والنص على اختلاف ما في (س) عما في (ب) أو (عنده) أو (كتاب

أبي بكر)، ومن ذلك:

قوله: «في نسخة (ب): (حَلِيثٌ) بالثاء».

وجاء في تنقيح الألباب: «وقال أبو العباس: (حليث) بثلاث نقط في

الآخيرة، والناس على خلافه»^(٤).

٦- تعليق أبي بكر في حواشي نسخته الثانية على ما ينقله من حواشي

أبي العباس، ومن ذلك:

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٣٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٦٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٨٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٨٤ هـ ١.

- قول الفارسي: «عند (ب): (س): الاستثقال تقاربُ مَخارجِ الحروفِ وتَبَيُّنُهَا. عند (ب): وسكونُ الحرفِ الأوَّلِ مِنَ الْمُتَقَارِبِينَ. يعني: (وَطْدًا) و(وَتْدًا)»^(١).

وقد كان النقل كثيرًا جدًا عن (س) ، وعن (ب)، ولكنه قليل عن عنده^(٢).

• (ث):

رمز نسخة ثعلب، وهو مقتطع من (ثعلب) لقب أبي العباس أحمد بن يحيى.

ولم يذكر هذا الرمز في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، ولكنه من رموز الفارسي التي أغفلتها حاشية رموزه، فهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخه أبو بكر بن السراج^(٣).

وقد استعمل الفارسي هذا الرمز قليلاً، واستعمل أيضاً: ثعلب، ونسخة ثعلب، وكتاب ثعلب^(٤).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٧١-١٩٧٢

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٩، ٢١٧٤، ٢١٨٣

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٣/٥.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٥٩، ٢١٧٦، ٢١٨٩، ٢١٩٤.

وقد انحصر النقل عن ثعلب - فيما يتعلق بكتاب سيبويه - في أبواب الأبنية، وأغلب ذلك كان في تفسير أبنية سيبويه.

ويغلب على ظني أن المراد بنسخة ثعلب وكتاب ثعلب وتفسير ثعلب لأبنية سيبويه أن ثعلباً نسخ بخطه أبواب الأبنية من كتاب سيبويه، ولعله نسخها من النسخة التي نسخها الفراء بخطه وعارضه بها الكسائي. ثم علّق على هذه الأبنية تفسيراً لمعانيها، أحياناً بين السطور، وأحياناً يُدخل كلامه بين كلام سيبويه^(١).

• (ج):

جاء هذا الرمز في الحواشي لشيئين:

١- للزجاج. وهو مقتطع من (الزجاج) لقب أبي إسحاق إبراهيم بن السري.

وقد استعمله الفارسي قليلاً، ولكن ليس في هذه الحواشي، ولكن في الحواشي المنقولة عنه في نسخة (م٥).

وكل النقل عن هذه النسخة كانت في بيان فروق، ولذا يرمز لها الفارسي أيضاً بـ (ج عن ع)، أي: نسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، وهو يصرّح باسم النسخة أيضاً، فيقول: نسخة الزجاج، وكتاب الزجاج،

(١) انظر مناقشة هذا في 'مقدمة التحقيق (نسخة ثعلب)، ص ١٥٨.

ونسخة الزجاج عن المبرد^(١).

٢- ولأبي جعفر النحاس، وهو مقتطع من (أبي جعفر) كنية أحمد بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار النَّحَّاس.

وهذا الرمز ليس من رموز الفارسي ولا الزمخشري، ولكنه من رموز الحواشي التي أضفتها أنا من نسخة (ح ٦)، وهي حواشٍ كثيرة مقرونة برمز (ج)، بعضها فروق، وبعضها نقول، وبعضها تعليقات^(٢).

وقد نقلت نسخة (ح ٦) ونسخة (ط) عن ابن النحاس باسم النحاس، ونسخة النحاس، ونسخة النحاس عن الزجاج، ونسخة النحاس عن الأخفش الأصغر^(٣).

• (ح):

هذا رمز نسخة أبي إسحاق الزجاج الثانية، وهي نسخة وقعت إلى أبي علي الفارسي مصلحةً بخطّ الزجاج، وقد عارض أبو علي كتابه بهذه النسخة، وجعل رمزها (ح)^(٤).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧، ٢١٨٩، ٢١٩٣.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧، ٢١٧١.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٤.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣، ٤.

ورمز (ح) مقتطع من (أبي إسحاق) كنية الزجاج، فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري.

وقد جاء في الحواشي أن (ح) علامة الزجاج^(١).

وهو من رموز الفارسي^(٢)، وهو يشمل كل ما نقله الفارسي من هذه النسخة، من فروقٍ وحواشٍ للزجاج عليها، وقد أكثر الفارسي من النقل بهذا الرمز^(٣).

• (خ):

جاء هذا الرمز لشين:

أ- للأخفش الأوسط، ولم يرد هذا الرمز في حاشية رموز الفارسي، ولا حاشية رموز الزمخشري^(٤)، ولكن جاء في الحواشي في موضعين أن (خ) علامة الأخفش، مرةً من كلام الفارسي، ومرة من كلام أحد تلاميذه^(٥).
ورمز هذا الرمز إلى الأخفش في مواضع قليلة^(٦).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٦

(٢) انظر 'مقدمة التحقيق' ص ٤٨.

(٣) انظر 'فهرس الرموز والنسخ' ص ٢١١٧

(٤) انظر 'مقدمة التحقيق' ص ٤٨، ٥٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٣، ١١٤٩.

(٦) انظر 'فهرس الرموز والنسخ' ص ٢١١٨.

وقد أخطأ ابن خروف في تنقيح الالباب^(١) في موضع. فقرأ رمز (خ) المشار به إلى الأخفش، على أنه (ح) المشار به إلى أبي إسحاق الزجاج، فعزا الحاشية إلى الزجاج بسبب هذا! ولعل سبب ذلك قلة استعمال (خ) للأخفش، وكثرة استعمال (ح) لأبي إسحاق الزجاج.

ب- ولنسخة مجهولة من نسخ كتاب سيبويه، فقد عاد أبو علي إلى أكثر من نسخة مجهولة في بغداد وفارس، واستعمال هذا الرمز للنسخ المجهولة أكثر من استعماله للأخفش^(٢).

وقد حاول الفارسي التدقيق في الإحالة إلى هذه النسخ المجهولة، فاستعمل (نسخة) للنسخ المجهولة التي بفارس، و(نسخة مهملة) للنسخ التي في بغداد^(٣)، ويظهر أن هذا التفريق كان صعباً فتخلى عنه أبو علي بسرعة؛ لأنه لم يُحل إلى (نسخة مهملة) إلا في موضع واحد^(٤)، وبعده اكتفى بالإحالة إلى (نسخة)^(٥).

وكثيراً ما أحال أبو علي إلى النسخ المجهولة بقوله: (نسخة أخرى)

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١٤٩ هـ ٤٠.

(٢) انظر، فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٥.

(٥) انظر، فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٠.

و(أخرى). وربما رمز لها بـ(أخ)^(١)، وقد يحيل أحياناً بقوله: (بعض النسخ)^(٢).

• (د):

جاء هذا الرمز في الحواشي في موضع واحد، وهو قوله: «قال (ب): قال (د): (على نَعَضٍ). والأَجُودُ (على نَعَصٍ)، وفُسَّرَ: يُنَعَّضُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، و(الدَّخَالُ): أَنْ تُدْخَلَ بَعِيرًا بَيْنَ بَعِيرَيْنِ فِي الشَّرْبِ»^(٣). ولم يذكر في قائمة الرموز، ولعل المراد به المبرد؛ لأنه وارد في كلام تلميذه أبي بكر، فإن صح ذلك فهو مقتطع من (المبرد) لقب أبي العباس.

• (رق) و(اس) و(اس رق):

كلها ترمز لنسخة الزجاج الأولى، التي نسخها إسماعيل الوراق من نسخة الزجاج الأولى إلا جزءاً يسيراً من أولها، ثم قرأها كلها عليه فأقره. وقد «عارض عليها إسماعيل الوراق، وما كان فيها من زيادة فقد بيّنه إسماعيل الوراق»^(٤).

(١) انظر: فهرس الرموز ولسنخ ص ٢١٧٦، ٢١٩٣.

(٢) انظر فهرس الرموز ولسنخ ص ٢١٧٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٤٥٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

وهو من رموز الفارسي التي لم تذكرها حاشية رموزه^(١).

وقد نقل الفارسي فروق هذه النسخة وحواشيها ومعارضة الوراق، ورمز لها بهذه الرموز، وأكثرها استعمالاً هو (رق)^(٢)، وأما (ا س) و(ا س ر ق) فاستعملها قليلاً^(٣)، وكان الفارسي يصرح باسم إسماعيل الوراق^(٤)، وأحياناً يسمي هذه النسخة نسخة الوراق^(٥).

ورمز (رق) مقتطع من (الوراق)، و(ا س) مقتطع من (إسماعيل)، و(ا س ر ق) من (إسماعيل الوراق).

• (س):

جاء هذا الرمز في الحواشي لشيئين:

- ١- لنسخة أبي بكر بن السراج الأولى، وهي التي نسخها من نسخة أبي العباس المبرد، ودرست ذلك في رمز (س) و(ب) و(عنده).
- ٢- ولسيبويه، واستعمله الفارسي في موضع واحد، في قوله: «وقولُ

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٨.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٤.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٥٠.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٦.

(س) في ما حُكِيَ عنه: (لا يُضْمَرُ) أي: لا يُضْمَرُ (حَسَنٌ) ^(١)، فهو من رموز الفارسي النادرة الاستعمال في هذه الحواشي.

وجاء أيضًا في حاشية نقلتها من كتاب (التذيل والتكميل) لأبي حيان، عن الطَّرَر التي بخطُّ أحمد بن يوسف الأُسُوني ^(٢).

• (سح):

رمز «نسخة في خزانة كُتِبَ أبي بكرٍ الإخشيديَّ بخوارزَمَ، مقروءة على الشَّيْخَيْنِ أبي سعيدٍ السَّيرافيٍّ وعليٍّ بن عيسى، مُوشَّحةٌ بتوقيعِهما» ^(٣).

هكذا ذَكَرَ الزمخشري هذا الرمز في حاشية رموزه وعرفه، ولم يرد في حاشية رموز الفارسي. وقد رجَّحتُ ^(٤) أن هذه النسخة مما زاده الزمخشري، وليست من نسخ الفارسي؛ لما عُرِفَ من تنافس بين الفارسي وبين الرماني والسيرافي.

وهذا الرمز مكون من حرفين، وهما السين والحاء، فالسين مقتطع من (أبي سعيد) أو من (السيرافي)، والحاء مقتطع من (أبي الحسن) كنية علي بن

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٣٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٦.

(٤) انظر. مقدمة التحقيق ص ٥٣، ٣٠.

عيسى الرَّمَّاني، اللَّذَيْنِ قرئت النسخة عليهما، وتوشّحت بتوقيهما.

وقد تردد النقل عنها في الحواشي^(١)، فأحياناً يكثر النقل عنها، وأحياناً يقل، وأحياناً ينقطع، فيظهر أن الزمخشري لم يعارض بجميع ما في النسخة.

• (سف):

رمز أبي سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيوييه.

وهذا الرمز لم يُذكر في رموز الفارسي، ولا في رموز الزمخشري.

وهو ليس من رموز الفارسي؛ لما عُرِفَ من تنافس بين الفارسي والسيرافي. حتى حسده على شرحه لكتاب سيوييه، ولكن الأرجح عندي أنه من عمل الزمخشري، وقد يكون من عمل بعض تلاميذ الفارسي.

ولأن كل هذه النقول عن (سف) هي من شرحه لكتاب سيوييه، وشرحه متوافر، لم أنقل كل الحواشي المنقولة عن (سف)، وإنما اكتفيت بنقل ما فيه فائدة زائدة، كالنص على اختلاف الرواية، أو النقل عن متقدمي النحويين، وهي على كل حال قليلة^(٢).

والغريب أني وجدت نقلاً عن (سف) غير موجود في شرح الكتاب للسيرافي^(٣).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيوييه ص ٢١٧.

• (ش):

رمز النسخة الشرقية من كتاب سيبويه، وتسمى النسخة الشرقية أيضاً، وهو مقتطع من لفظ (الشرقية) أو (المشرقية).

وهذا الرمز يستعمل في النسخ غير الشرقية، كنسخة ابن طلحة^(١)، ونسخة (ح ١٠)^(٢)، ومع ذلك كان استعماله قليلاً^(٣).

واستعمله ابن خروف في نسخته وكتبه^(٤) أيضاً للنسخ المشرقية، وخاصة النسخة المشرقية العتيقة التي عارض عليها نسخته^(٥).

• (ص):

وجاء رمزاً للشئين:

١- أبي نصر القرطبي، فيرمز للنقول عن نسخته، وعن حواشيه، وهو مقتطع من (أبي نصر) كنية هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبي.

وهو من رموز الزمخشري، وقد أخذه من نسخة ابن طلحة الأندلسية.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٠٨.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٢١، ١٩٩٥.

(٥) انظر الكلام على هذه النسخة في: مقدمة التحقيق ص ١٤٥.

وقد تعبر نسخة ابن طلحة عن أبي نصر بكتاب أبي نصر، وعند أبي نصر، وفي الطرة، أي: طرة نسخة أبي نصر^(١).

٢- ولكتاب (الأصول) لأبي بكر بن السراج، وهو من رموز الفارسي النادرة التي لم تذكر في حاشية رموزه.

وقد استعمله الفارسي في موضعين^(٢)، قال فيهما: «قال (ب) في (ص)»^(٣)، أي: قال أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول.

• (ط):

رمز نسخة عبدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله الياقوبي، ونسخته فرع من نسخة أبي نصر القرطبي.

ورمز (ط) مقتطع من (ابن طلحة)، وهي شهرة صاحب النسخة، وهو من رموز الزمخشري التي ذكرها في حاشية رموزه.

وقد اجتمع الزمخشري بـابن طلحة في مكة، وقرأ عليه كتاب سيبويه، ونقل في الحواشي فروق نسخته والحواشي التي عليها معزوة إلى هذا الرمز (ط).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٢٠، ١٣٢٤.

وقد تميّزت هذه النسخة بفروقاتها بكونها فرعاً من النسخ الأندلسية التي تخالف النسخ المشرقية في بعض المواضع، فكل نسخ الفارسي تخلو من هذه الفروق.

كما تزيّنت هذه النسخة بحواشي الأندلسيين المتقدمين، المنقول بعضها من أبي الحسين بن ولاد المصري، وأبي جعفر النحاس، وأبي عبد الله الرباحي، وأبي نصر القرطبي.

وقد أكثر الزمخشري من النقل عن هذه النسخة كثيراً^(١)، وقد يعبر عنها بكتاب (ط)^(٢).

• (ط هـ):

راجع رمز (هـ)

• (ع):

جاء هذا الرمز لثلاثة أشياء:

الأول: لنسخة أبي العباس المبرد، وهو مقتطع من (أبي العباس) كنية المبرّد.

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨١.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٩.

ولم أجد رمزا لأبي العباس نفسه، بل كان مقصورا على الرمز لنسخته، التي يُرمز لها بـ (مح)، ويُعبّر عنها أيضًا بنسخة أبي العباس المبرد، وعند المبرد، وأصل (س)، وأصله، وكتاب أبي العباس^(١).

والثاني: لأبي علي الغساني، وهو مقتطع من (أبي علي) كنية الحسين بن محمد بن أحمد إمام محدثي الأندلس.

وهذا الرمز ليس من رموز الفارسي ولا الزخشي، وإنما هو من الرموز التي نقلتها من حواشي نسخة العبدري، وأضفتها إلى هذه الحواشي؛ لأنها نسخة منسوخة من نسخة أبي علي الغساني، وحواشيها مقرونة بهذا الرمز.

وأكثر هذه الحواشي عنه تعليقات أو نقول^(٢).

والثالث:

جاء في موضعين، هما: «(عِنْدَ جَرَائِهَا)، (ع): كذا قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ»^(٣)، و«مَا بَيْنَ الْعَلَامَتَيْنِ هُوَ (ذَاكَ)، وَلَمْ يَعْرِفْ أَبُو عَلِيٍّ مَعْنَاهُ، (ع)»^(٤). وواضح أنهما تعليقات من أحد تلاميذ الفارسي، ورجَّحتُ في التحقيق

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٨.

أنه عبد الباقي، المرموز له أيضًا بـ(ي).

فإن صحَّ ذلك فإن هذا الرمز من عمل القصري صاحب النسخة.

وجاء في موضع واحد هذا الرمز (غ)، وفي بعض النسخ (غ)، وقد رجَّحت في التحقيق أن صواب الرمز (ع)، وأن المراد به عبد الباقي تلميذ الفارسي؛ لأنه جاء مباشرة بعد كلام يتعلق به، وهذا لفظه: «قال عبد الباقي: (هذا آخِرُ ما وَجَدْتُهُ بِخَطِّ أَبِي عَلِيٍّ فِي رُقْعَةٍ قَدْ أَحَقَّهَا فِي كِتَابِهِ). قال الشيخ (غ): وَذَكَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ»^(١).

• (عنده):

انظر رمز (س).

• (فا):

رمز أبي علي الفارسي.

وقد جاء في الحواشي أن (فا) علامة أبي علي الفارسي^(٢).

وجاء في حاشية رموز الفارسي تفسير لمعنى هذا الرمز، ولفظه: «وما كان علامته (فا) فَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَ هَذِهِ عَلَامَتَهُ لِأَنَّهُ يُرِيدُ: (فَسَّرْتُه أَنَا)، قال لنا أبو الحسنِ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى: ما أَرَادَ هَذَا، وَلَكِنَّهُ عَلَامَةٌ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧١٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٨١.

من (فارس)»^(١).

وما ذكره صاحب الحاشية وقد رجّحت^(٢) أنه القصري تلميذ أبي علي - إن كان قد نقله عن أبي علي فأبو علي أعلم بمقصوده، وإن كان قاله اجتهداً فهو بعيد، والظاهر ما ذكره أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني من أنه مقتطع من (فارس)، والأظهر أنه مقتطع من (الفارسي).
وقد كثر استعمال هذا الرمز كثيراً^(٣).

• (ق):

رمز نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي المالكي، وهو مقتطع من (القاضي)، وهو لقب اشتهر به إسماعيل بن إسحاق؛ لأنه قام بقضاء بغداد سنوات طويلة.

وهو من رموز أبي علي الفارسي التي لم تذكرها حاشية رموزه، واستدركها الزنجشيري في حاشية رموزه^(٤)، فهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخ الفارسي أبو بكر بن السراج، وذكر أنها مقروءة على شيخه

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٧١-١٩٧٢.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٤.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ٥٠.

أبي العباس المبرد^(١).

وقد تردّد النقل عنها في الحواشي^(٢)، فأحياناً يكثر النقل عنها، وأحياناً يقل، وأحياناً ينقطع، فيظهر أنها لم يُعارَض بجميع ما فيها.

• (م):

جاء هذا الرمز في الحواشي في موضعين فقط، وهما:

- «(م): إذا قَالَ: (هذا القَوْلُ غيرَ ما تَقُولُ): فما تَقُولُ باطِلٌ، فإذا

جاءتْ (غيرُ) انْقَلَبَ فصارَ حَقًّا؛ لأنَّ (غيرُ) تَقَلِّبُ الشَّيْءَ عن جِهَتِهِ، ألا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ: (هذا حقٌّ غيرُ باطِلٍ) فيصيرُ (غيرُ باطِلٍ) نَعْتًا لـ (حقٍّ)؛ لأنَّ غيرَ باطِلٍ حقٌّ»^(٣).

- «(م): المعنى: كما أُلْحَقَ بِالْخَمْسَةِ الرَّبَاعِيُّ الذي الثَّلَاثِيُّ مُلْحَقٌ بِهِ -

أي: بِالرَّبَاعِيِّ فكذلك يُلْحَقُ بِالْخَمَاسِيِّ الثَّلَاثِيُّ الْمُلْحَقُ بِالرَّبَاعِيِّ»^(٤).

ولم يردّ هذا الرمز في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، والظاهر أنه من رموز الفارسي النادرة، وأن المراد به المبرد، فإن كان هذا صحيحاً فهو مقتطع من (المبرد) لقب أبي العباس.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٣/٥.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٤٥٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٦٢.

* (مح):

هذا رمز نسخة أبي العباس المبرد التي بخطّه، وهو مقتطع من (محمد) اسم المبرّد، فهو محمد بن يزيد أبو العباس.

وهو من رموز الفارسي^(١)، وهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخه أبو بكر بن السراج^(٢).

وقد رجّحت^(٣) أنّ الزمخشري قد ذكره في رموزه نقلاً عن رموز الفارسي، ولم ينقل الزمخشري على نسخة المبرد بنفسه.

وهو يشمل كل ما نقله الفارسي من هذه النسخة، من فروقٍ وحواشٍ للمبرّد عليها^(٤).

ويعبّر الفارسي عنها أيضًا برمز (ع)، ونسخة أبي العباس المبرد، وكتاب أبي العباس، وأصل (س)، وعند المبرد، وأصله^(٥)، كل ذلك يعبّر عن نسخة المبرد التي بخطّه.

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٣/٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٥٣.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٩.

(٥) انظر. فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣.

• (مع):

رمز نسخة المَعْقِلِي، وهذا الرمز لم يذكر في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، وقد استعمل في الحواشي في قرابة خمسين موضعاً، في بيان فروق ونقل حواشٍ.

وجاء التصريح باسم (المعقلي) في موضعين^(١).

وقد جاء النقل عن هذه النسخة في الثلث الأول من الحواشي، ثم انقطع تماماً^(٢)!

• (مق):

رمز كتاب (المقتضب) لأبي العباس المبرد، فهو مقتطع من اسم الكتاب.

وهو من رموز الفارسي التي أغفلتها حاشية رموزه، وقد استعملها قليلاً^(٣).

• (ميم):

هذا رمز غريب، وقد جاء في موضع واحد، ولفظ الحاشية: «وفي

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٠٦، ٥٣٩.

(٢) انظر: فهرس الرموز والسح ص ٢١٩٠.

(٣) انظر: فهرس الرموز والسح ص ٢١٩٠.

(ميم): «وَرِيَّةٌ»^(١)، ولم أعرف المراد به، وقد يكون تحريفاً.

• (هـ):

رمز «نسخة كانت عند بني طاهر، مقروءة على علي بن عبد الله بن هانئ»^(٢).

هكذا ورد في حاشية رموز الفارسي، فهو من رموز الفارسي، فرمز (هـ) مقتطع من (بني طاهر) الذين يملكون هذه النسخة، أو من (ابن هانئ) الذي قرئت النسخة عليه، ويرجح الأول أن أبا علي سمى هذه النسخة في التعليقة (النسخة الطاهرية) في ثلاثة مواضع^(٣).

وقد رمز الفارسي في نسخة (م ٥) لهذه النسخة بـ (ه ط) وبـ (ط هـ)^(٤)، أما الطاء فمقتطع من (بني طاهر)، وأما الهاء فمن (بني طاهر) أو (ابن هانئ). والصواب أن الذي قرئت عليه النسخة هو عبد الله بن هانئ، وليس ابنه علياً، فقد جاء في التعليقة: «وجدت في النسخة الطاهرية المقروءة على عبد الله بن هانئ صاحب الأخفش»^(٥)، وكلام أبي علي مقدّم على كلام

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٦٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٤٢، ٦١، ٧٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٧٣، ٤٤، وص ١٣٧٨ هـ ٢.

(٥) التعليقة ٤/ ٤٢.

صاحب الحاشية التي فسّرت رموزه.

وعبدالله بن هاني هو: أبو عبدالرحمن عبدالله بن محمد بن هاني النيسابوري، لغوي نحوي أخذ عن أبي زيد الأنصاري، وأكثر عن الأخفش حتى قيل عنه: تلميذ الأخفش، عُرِفَ بقوة الحفظ وكثرة الكتب، وتوفي سنة (٢٣٦هـ)^(١)، وأما علي بن عبدالله بن هاني فلم أجد له ترجمة!

وهذه النسخة معروفة قبل الفارسي، إذ نقل أبو بكر بن السراج عن هذه النسخة، فقد جاء في الحواشي: «عند (ب): في (هـ): أنشد أبو عبيدة:»، وصرّح ابن داودي في نسخته، فقال: «قال عبدالله بن هاني صاحب الأخفش: أنشدني أبو عبيدة»^(٢).

وقد نقل الفارسي عن هذه النسخة في مواضع قليلة جداً^(٣).

• (ه ط):

راجع رمز (ه).

• (ي):

جاء هذا الرمز في موضعين في الحواشي:

(١) انظر: تهذيب اللغة ٤٢، ١ - وتاريخ بغداد ٢٦٨/١١ وانباء الرواة ١٢٧/٢ - وتاريخ الإسلام

١٥٧/٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٣٥ هـ.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٥.

الأول:

«(فا)، قال: (لَبَّ) كأنَّه اسمٌ للإقامة والإجابة، مثْلُ (صَهْ) و(حَذَرَكَ). قال: (ي): أي: يُقال إنه بمنزلة....»^(١).

والآخر:

«قال أبو علي: قرأته أيضًا بخطَّ إسماعيل الزَّجَّاجي (وما كان نفسي)، كما قال أبو إسحاق. (ي): يُزعمُ أنَّ إسماعيلَ هذا كانَ نظيرَ ابنِ السَّرَّاج، وليس بالورَّاق»^(٢).

جاء هذا الرمز بياء غير منقوطة ذيلها إلى الخلف، وصاحب الحاشية هنا يعلِّق على قول الفارسي السابق، ورجَّحْتُ في التحقيق أنه عبد الباقي بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي؛ لأن الفارسي ساعده في هذه الحواشي وإكمالها تلميذاه عبد الباقي والقصري^(٣)، أما القصري فهو صاحب النسخة، فهي تسمى نسخة القصري وأصل القصري؛ ولذا كان لا يصرح باسمه في زياداته وأسئلته لشيخه^(٤)، وأما عبد الباقي فليس صاحب النسخة؛

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٤٣٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠٨، ٢٩٣، ٦٣٥، ٧١٣، ٩٥٦، ٩٧١، ٩٧٧، ١٠١٣.

١٤٢٤، ١٢٥٣، ١٢٣٤، ١٢١٥.

ولذا كان يصرِّح القصريُّ باسمه أو يرمز له.

وقد صرِّح القصريُّ باسم عبد الباقي في ثلاثة مواضع^(١)، ورمز له - أَرَجِّح - بـ(ي) هنا، وبـ(ع) كما ذكرته في رمز (ع).

فإنَّ صَحَّ هذا فإنَّ الرمز يكون من عمل القصري صاحب النسخة، يرمز به إلى زميله عبد الباقي.

وعليه يكون (ي) مقتطعاً من (عبد الباقي).

• (يه):

رمز سيبويه، وهو مقتطع من (سيبويه)، وقد جاء في موضعين، أحدهما: «قَالَ (ح): الْفَرْقُ بَيْنَ (إِنَّ) وَ(إِنَّمَا) أَنَّ (إِنَّمَا) يَجِيءُ لِتَحْقِيرِ الْخَبَرِ. قَالَ (يَه): تَقُولُ: (إِنَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا) إِذَا كُنْتَ مُحَقَّرًا لَسِيرِكَ»^(٢)، وعندما نقل الفارسي هذا النص في التعليقة^(٣) صرِّح باسم سيبويه.

والموضع الآخر: «قَالَ (فَا): هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا عُمَرَ يَذْهَبُ فِي تَحْقِيرِ (يَضَعُ) إِلَى مَذْهَبِ (يَه)، وَهُوَ (يُضَيِّعُ)، لَا إِلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ (يُؤْيِضِعُ)، أَلَّا تَرَاهُ لَمْ يَرُدِّ الْمَحذُوفَ مِنْ (سَيْنِ)»^(٤).

(١) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٧٢.

(٣) انظر: التعليقة ١/ ٢٩٠، وكذا فعل أبو بكر بن السراج في الأصول ١/ ٢٣٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣١٤.

• (بي):

جاء هذا الرمز في موضع واحد، وهو: «زيادة» (عنده) بخط (بي):
يعني الأثافي^(١)

وقد رجحت في التحقيق أن المراد بهذا الرمز إسماعيل الزجاجي،
الذي ذكره الفارسي بعده بقليل، فقال: «قال أبو علي: قرأته أيضًا بخط
إسماعيل الزجاجي (وما كان نفسي)، كما قال أبو إسحاق»^(٢)، وجاء تعليق
على كلام الفارسي، هذا نصه: «(ي): يُزعم أن إسماعيل هذا كان نظير ابن
السراج، وليس بالوراق»^(٣).

فهذا تعليق من أحد تلاميذ الفارسي على كلامه السابق، وقد رجحت
أنه عبد الباقي، ومعنى ذلك: أن إسماعيل الزجاجي نظير أبي بكر المرموز له
بـ(بي) قد زاد على نسخة أبي بكر بخطه الحاشية التي فيها: «يعني الأثافي
.....».

وعليه يكون (بي) مقتطعاً من (الزجاجي)، وكان أصله (جي)، ثم
تحرف إلى (بي).

والظاهر أن هذا الرمز من عمل الفارسي.

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٠

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٧.

أصحاب الحواشي

يصل نسب الحواشي المعزوة في هذا التحقيق إلى عدد كبير من العلماء، أقدمهم الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، وآخرهم ابن خروف، وعددهم (٣٤) عالمًا، وهذا مسرد بأسمائهم، والتعريف بهم.

• أبو الحسن الأخفش الأوسط^(١):

أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي المَجاشعي البصري، توفي على المشهور سنة (٢١٠).

هو أكبر تلاميذ سيبويه، والطريق إلى كتاب سيبويه، فجميع أسانيد الكتاب تمر به، وذلك أنه لم يقرأ أحد الكتاب كاملاً على سيبويه، فلما مات قُرئ على الأخفش. وكان يسأل سيبويه وينظره في النحو، وكان يقرأ في كتاب سيبويه^(٢)، وقال: «كنتُ أسأل سيبويه عمَّا أَشْكَلَ عَلَيَّ منه. فَإِنْ تَصَعَّبَ عَلَيَّ الشَّيْءُ مِنْهُ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ»^(٣)، بل قال: «ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا عَرَضَهُ عَلَيَّ»^(٤).

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠.

(٢) انظر: أخبار النحويين لبصرين ص ٦٦ - وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٨٥ - ونزهة الألبا ص ١٠٨ وإنباه الرواة ٢/ ٣٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٤) معجم الأدباء ١١/ ٢٢٦.

وجاء في بعض أسانيد أبي نصر أن الأخفش قرأ الكتاب على سيوييه، فقال عن الكتاب: «قرأه أبو عُمَرَ على أبي الحسنِ الأَخْفَشِ، وقرأه أبو الحسنِ على سيوييه»^(١)، ولعل هذا تجوُّز من أبي نصر، يعني: أنه قرأ بعضه.

ومن قرأه عليه: الكسائي، والجرمي، والمازني، وأبو حاتم السجستاني، وعبدالله بن هانئ.

الحواشي المنقولة عن الأخفش هنا هي الحواشي التي تُنسب إلى الأخفش، فقد جاء في ترجمته أن له حواشي على كتاب سيوييه^(٢)، كما ذُكر في الحواشي نقل عن كتابه (الأوسط)^(٣).

وقد ذُكر الأخفش في الحواشي في أكثر من (١٦٠) صفحة، بكنيته (أبي الحسن) وهو الأكثر، وبلقبه (الأخفش)، ورُمزَ إليه في بعض المواضع بـ(خ)^(٤).

ولا عجب أن كان النقل عنه في الحواشي كثيرًا جدًا، وهذه الحواشي تعليقات وتوضيحات لكلام سيوييه، وأحيانًا ردود واعتراض، وقد اختلط

(١) حواشي كتاب سيوييه ص ٢٠.

(٢) انظر. البلغة في تراجم أئمة النحو والبلغة ص ٢٢٣.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيوييه ٩٠٣. وكتابه الأوسط هو (الأوسط في النحو).

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٦، وفهرس الرموز ص ٢١٧٨.

بعضها بكلام سيبويه منذ القدم. وخاصة في أوائل الكتاب، ويظهر أن الأخص كان يجعل حواشيه وتعليقاته بين كلام سيبويه، ولا عجب في ذلك. فقد كان التصنيف في أوائله وخاصة التعليق على كتاب سابق.

وبقيت كثير من حواشي الأخص بين كلام سيبويه حتى في نسخ الكتاب المتأخرة، وهذا واضح للناظر في نسخ سيبويه المخطوطة، إلا أنها تتفاوت في ذلك.

ودخول حواشي الأخص -ومن بعده كالجزمي والمازني والمبرد- في كلام سيبويه من أهم أسباب اختلاف نسخ كتاب سيبويه، فقد قامت المحاولات منذ وقت مبكر لتخليص كلام سيبويه عن كلام غيره، وقد اختلفت الاجتهادات في مواضع من الكتاب في هذا^(١).

وحواشي الأخص على كتاب سيبويه متفاوتة كثرة وقلة، فقد كثرت جداً في أوائل الكتاب، وخاصة في باب (مجاري أواخر الكلم) في أول الكتاب، ثم صارت بعد ذلك حواشي متفرقة.

• أبو عمر الجزمي^(٢).

أبو عمر، صالح بن إسحاق الجزمي البصري. توفي سنة (٢٢٥).

(١) مناقشة هذه المسألة بالتفصيل ستكون في مقدمة تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

(٢) انظر في ترجمته: مرتب الحويين ص ٧٥، ومعجم الأدباء ٤، ١٤٤، ونزهة الألباء ص ١١٤، وإنباه

لرواة ٨٠/٢، ووفيات الأعيان ٢، ٤٨٥، وسير أعلام النبلاء ١٠، ٥٦، ونغية الوعاة ٨/٢.

قال المبرد: «قد أدرَكَ أبو عُمَرَ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ سيبويه، واخْتَلَفَ إِلَى حَلْقَةٍ يُؤَنَسُ»^(١)، وقال: «كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة»، وقال الجرمي: «أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»، قال المبرد: «أنا سَمِعْتُ الْجُرْمِيَّ يَقُولُ هَذَا - وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى أُذُنِهِ - وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عُمَرَ الْجُرْمِيَّ كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ، فَلَمَّا عَلِمَ كِتَابَ سيبويه تَفَقَّهَ فِي الْحَدِيثِ؛ إِذْ كَانَ كِتَابُ سيبويه يُتَعَلَّمُ مِنْهُ النَّظَرُ وَالتَّقْيِيسُ»^(٢).

وقد قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، وقرأ عليه كتاب سيبويه أبو عثمان المازني، وأبو محمد التوزي، وقرأ أبو إسحاق الزَّيَادِي بعضه عليه، وقرأ أبو العباس المبرد أوله عليه.

وللجرمي أكثر من عمل على كتاب سيبويه، كـ(كتاب أبنية سيبويه)، وكتاب (الفرخ) وهو مختصر من كتاب سيبويه^(٣)، كما عزا أكثر أبيات الشعر في الكتاب إلى قائلها، وقال: «نَظَرْتُ فِي كِتَابِ سيبويه فَإِذَا فِيهِ أَلْفُ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢.

(٢) كل هذه القول من: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٣.

(٣) انظر كتب الجرمي في: المسائل النحوية والتصرفية التي خالف فيها جرمي سيبويه د عي بن موسى شبير ص ٢٣، ٢٩. وسيأتي في الكلام على تفسير ثعلب لأبنية سيبويه في مقدمة التحقيق ص ١٦١-١٦٥ أن تفسير الجرمي لأبنية سيبويه هو تعليقات على نسخته من كتاب سيبويه، وليس كنّا مستقلاً.

وخمسون بيتًا، فأما أَلْفُ فَعَرَفْتُ أَسْمَاءَ قَائِلِيهَا، فَأَثْبَتُ أَسْمَاءَهُمْ، وَأَمَّا خَمْسُونَ فَلَمْ أَعْرِفْ قَائِلِيهَا»^(١).

وقد جاء ذكر الجرمي في الحواشي في قرابة (٩٠) صفحة، بكنيته (أبي عُمَر) وهو الأكثر، وبلقبه (الجرمي)^(٢)، وذكر (كتاب الجرمي في الأبنية)، و(نسخة الجرمي)^(٣).

وكل النقول عنه كانت حواشي يفسر بها كلام سيبويه خاصة في الأبنية، أو يعارضه.

• أبو عثمان المازني^(٤).

أبو عثمان، بكر بن محمد بن بقيّ المازني البصري، توفي سنة (٢٤٩).
قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، وقيل: قرأ قرابة نصفه على الأخفش وكَمَّلَه على الجرمي، وجاء في حواشي كتاب سيبويه أنه قرأه على الجرمي وساءل عنه الأخفش^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩، ونظر: خزنة الأدب ١/ ١٧، ٣٦٩، وطبقات الزبيدي ص ٧٥.

(٢) نظر. فهرس الأعلام ص ٢١٥٩.

(٣) انظر. فهرس أسماء الكتب ص ٢١٤١، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٣.

(٤) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢، ٧٥٧، وإنباه الرواة ١، ٢٤٧، ووفيات الأعيان ١، ٢٨٣.

وسير أعلام النبلاء ١٢، ٢٧٠، وبغية الوعاة ١، ٤٦٣.

(٥) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ٧، ٢٠، ٢٨، ٣٠، ٣٢ - وأخبار النحويين ص ٦٦ وتاريخ

وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، كأبي العباس المبرّد، وأحمد بن جعفر الدينوري، وأبي علي عسل بن ذكوان، وأبي ذكوان القاسم بن إسماعيل، وأبي يعلى بن أبي زرعة الباهلي، وأبي الفضل الرياشي. وأبي جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري ولكن الطبري اعتمد في روايته على الزجاج^(١).

وكان المازني صبوراً في إقراء الكتاب وتعليمه، حتى قال: «قرأ عليّ رجل كتاب (سيبويه) في مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أما أنت فجزاك الله خيرًا، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً»^(٢)، وحتى طمع في إقراءه رجل يهودي، وبذل له في ذلك ما لا كثيرًا، ولكن المازني تورّع عن إقراءه؛ لأن في كتاب سيبويه آيات كثيرة من القرآن الكريم^(٣).

وكان المازني شديد الإعجاب والإكبار لكتاب سيبويه، حتى قال: «من أراد أن يصنف كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»^(٤)، وقال: «ما أخلو كلّ رَمَنٍ من أعجوبة في كتاب سيبويه، ورؤي أنّه تخرّق في

العلماء النحويين ص ٦٨ وطبقات النحويين ص ٨٧ وإشارة التبيين ص ٦١. وانظر كلامًا على ذلك في: الكلام على نسخة أبي الحسين بن ولاد في مقدمة التحقيق ص ١٦٥.

(١) انظر: حواشي كتب سيبويه ٢٨.

(٢) إنباه الرواة ٢٨٣/١ ووفيات الأعيان ٢٨٦/١.

(٣) انظر. نزعة الألب ص ١٤١ ومعجم الأدباء ٧٥٩/٢.

(٤) إخبار النحويين ص ٤٠، ونزعة الألب ص ٥٦.

كُمِّهِ مِنْ حَمْلِهِ إِيَّاهُ مَرَّاتٍ»^(١).

ولأبي عثمان أكثر من عمل على كتاب سيبويه، فله كتاب (الديباج في جوامع كتاب سيبويه)، و(تفاسير كتاب سيبويه)، ولعل هذه التفاسير هي حواشيه المنقولة في هذه الحواشي.

ويمكن أن نَعُدَّ كتابه (التصريف) مما خَدَمَ به أبو عثمان كتاب سيبويه؛ لأنه يكاد يكون بعبارة سيبويه، فهو قد جمع التصريف الذي في كتاب سيبويه، ثم أعاد ترتيبه، وزاد عليه، وناقشه^(٢).

وقد تردَّد ذكر أبي عثمان المازني في الحواشي في قرابة (٩٠) صفحة، بكنيته (أبي عثمان) وهو الأكثر، وبلقبه (المازني).

وكل النقول عنه كانت حواشي يفسر بها كلام سيبويه، أو يعارضه.

• إسماعيل القاضي^(٣).

أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجُهْضَمي الأزدي البصري المالكي، المعروف بالقاضي، توفي سنة (٢٨٢).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٥.

(٢) انظر الكلام على كتب المازني في: المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها أبو عثمان المازني

سيبويه لعبدالله بن محمد الغيمشي ص ٢٥

(٣) انظر في ترجمته: تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤، والمتنظم ١٢، ٣٤٦، ومعجم الأدباء ٢، ٦٤٧، وسير

أعلام النلاء ١٣/ ٣٣٩، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٠٦، وعبية الوعاة ١/ ٤٤٣

كان زميل المبرد. وكان المبرد حفيًا ومعظمًا له، حتى قال عنه:

«إسماعيل القاضي أعلم مني بالتصريف»^(١)، وحتى ألف بسبب موته كتابه (التعازي)، وقال فيه: «لو عُدَّ كاملٌ لا سَقْطَةٌ فيه لكان إياه»^(٢).

له نسخة مشهورة من كتاب سيبويه^(٣)، نقل منها أبو بكر بن السراج، وعن ابن السراج أبو علي الفارسي في حواشي كتاب سيبويه^(٤) وفي التعليقة^(٥)، وأبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه^(٦).

ولم أعرف عمن أخذ القاضي إسماعيلُ نسخته، والأقرب أنه أخذها عن الجرمي أو المازني. كما فعل زميله أبو العباس المبرد، وقد يقال: إنه أخذها عن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥)؛ لأنه روى وأكثر عن محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري المتوفى سنة (٢١٥)، ولكن هذا عندي بعيد؛ لأنه عمره حينئذ (١٦) سنة؛ لأنه وُلِدَ -على المشهور- سنة (١٩٩)، والقاضي إسماعيل محدث فقيه، والمحدثون يبدؤون بطلب الحديث

(١) التعازي للمبرد ص ٤٠

(٢) طبقات علماء الحديث ٣٣٠/٢ وسير أعلام النبلاء ١٣/٣٤٠، ويرى القول عن ابن مجاهد.

(٣) انظر الكلام عليها في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٥٦.

(٤) انظر. مقدمة التحقيق ص ١٥٧.

(٥) انظر. التعليقة ١ ٥٢.

(٦) انظر: الأصول ٢٠٢/٣ وشرح الكتاب للسيرافي (العلمية) ١٥٣/٥

قبل غيره، فلن يَشْغَل القاضي إسماعيل نفسه في هذه السن بنسخ كتاب سيبويه.

وقد قُرِئَتْ نسخته على أبي العباس المبرد^(١)، ولم أجد أحدًا قرأ عليه كتاب سيبويه أو أخذه عنه، وسبب ذلك اشتغاله بالحديث والفقه والقضاء طيلة حياته؛ حتى لُقِّب بالقاضي.

وجاء ذكر القاضي ونسخته في الحواشي في قرابة (٧٠) صفحة، مرموزًا له بـ(ق)، وهو الأكثر، وبلقبه (القاضي)، وباسمه (إسماعيل بن إسحاق)، و(إسماعيل القاضي)، و(نسخة القاضي إسماعيل)^(٢).

• أبو العباس المبرد^(٣):

أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، وتوفي سنة (٢٨٥).

اجتمعت أسانيد كتاب سيبويه بعد الأخفش فيه، ثم تفرقت بعده، فصار الطريق إلى كتاب سيبويه بعد الأخفش، فكل الأسانيد تمر به أيضًا. وكان المبرد شديد الاهتمام بكتاب سيبويه، قراءة وإقراءً وشرحًا،

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٥٨

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٧، وفهرس النسخ والرموز ص ٢١٨٨، ٢١٩٣.

(٣) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٤٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٧٨، وبنه الرواة ٣ ٢٤١، ووفيات

الأعيان ٤ ٣١٣، وسير أعلام النبلاء ١٣ ٥٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩.

عظيم الإكبار له، «وكان إذا أراد إنسانُ قراءةَ كتابِ سيبويه على المبرد يقول له: (أرِكتَ البحرَ)، تعظيماً واستصعاباً»^(١).

وقد قرأ بعض الكتاب على الجرمي، وقرأه كاملاً على المازني^(٢)، وقرأه على المبرد أو أخذه عنه أو نسخه عنه كثيرون: كالزجاج، وأبي بكر بن السراج، ومبرّمان، وأبي الحسين محمد بن ولاد، والكلابزي، وابن درستويه، والأخفش الأصغر علي بن سليمان، وأبي علي الدينوري، وإبراهيم بن أحمد البغدادي.

وللمبرد أكثر من كتاب على كتاب سيبويه، منها: كتاب في الرد على سيبويه يسمى (مسائل الغلط)، و(المدخل إلى سيبويه)، و(شرح شواهد كتاب سيبويه)^(٣)، وله (حواشٍ على كتاب سيبويه)^(٤)، وهي الحواشي التي هذا الكتاب.

وذكر في هذه الحواشي نقل عن كتابين للمبرد:

١- المقتضب، ورُمزَ إليه بـ(مق)^(٥).

(١) معجم الأدباء ٥/ ٢١٢٤.

(٢) انظر: حواشي كتب سيبويه ص ٣٠.

(٣) انظر كتب المبرد في المبرد، د. خديجة الحديثي وأبو العباس المبرد لمحمد عبدالحق عزيمة

(٤) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٢٣.

(٥) انظر: فهرس أسماء الكتب ص ٢١٤٧.

٢- (الشرح)^(١)، وقد نقل منه تلميذه أبو جعفر النحاس. والظاهر أنه (شرح كتاب سيبويه)، ولم أجد من ذكر هذا الكتاب له إلا صاحب معجم البلدان^(٢). وذكر الفارسي له كتاب (المسائل المشروحة من كتاب سيبويه). رواه عن ابن السراج عنه، ونقل نصاً منه^(٣).

وقد تردّد ذكر المبرد في هذه الحواشي كثيراً جداً، في قرابة (٣٠٠) صفحة، بكنيته (أبي العباس) وهذا الأكثر، وبلقبه (المبرد)، وباسمه (محمد بن يزيد)، ورُمزَ إليه وإلى نسخته بـ(مح) و(ع) و(س)، وكذلك بـ(د) و(م) على ما رجّحته في (الرموز المذكورة في الحواشي)^(٤)، ولا غرابة في هذه الكثرة فالمبرد شيخ مشايخ الفارسي الذين قرأ عليهم الكتاب، كالزجاج وأبي بكر بن السراج، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه.

وأكثر هذه الحواشي شرح وتفسير لكلام سيبويه، وفيها اعتراضات قليلة، وبيان لفروق نسخته التي بخطّه، ونسخة أبي بكر المنسوخة من نسخته.

(١) انظر: فهرس أسماء الكتب ص ٢١٤٧، وحواشي كتاب سيبويه ص ٨٠٩

(٢) انظر: معجم البلدان ١٩٩/٤، وفي الفهرست ص ٦٥ (معنى كتاب سيبويه).

(٣) انظر: الإغفال ٢٨٧/١

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٢، ٢١٦٩، ٢١٦١. و(الرموز المذكورة في الحواشي) في: مقدمة

وهذه الكثرة في النقل عن أبي العباس تُرَدُّ ما قاله ابن مسعر: «وأكبر ظنِّي أن أبا عليٍّ الفارسيِّ إنما عدلَ عن إقراء كتبه [أي: المبرد]، والتكثُر بالرواية عنه، بهذه الحال»^(١).

• أبو العباس ثعلب^(٢).

أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، الملقب بثعلب، توفي سنة (٢٩١).

له نسخة من كتاب سيبويه^(٣)، ولا أدري أكاملة هي أم خاصة بأبواب الأبنية؛ لأن الذين نقلوا من هذه النسخة كان نقلهم خاصًا بأبواب الأبنية، ولعله نسخها عن النسخة التي كتبها الفراء وعارضه بها الكسائي.

ومن نقل من هذه النسخة: ابن السراج، والفارسي في الحواشي والتعليقة.

ولم أجد أحدًا أخذ كتاب سيبويه عن ثعلب، ولعل السبب كوفية ثعلب التي منعت من تدريس الكتاب وإقراءه.

وقد اطلع ثعلب على كتاب سيبويه وقرأه، ويدل لذلك سؤال

(١) تاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ص ٦١.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص ١٤١ - وتاريخ بغداد ٢٠٤/٥. وإنه الرواة ١٣٨/١،

وفيات الأعيان ١/١٠٢، ومعجم الأدباء ٥٣٦/٢، وبيعة الوعاة ٣٩٦/١.

(٣) انظر الكلام على نسخه في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في مقدمة التحقيق ص ١٥٨.

المصعبی لأبي علي الدينوي: «يا أبا علي، كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب؟ قال: لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه»^(١).

ومن قوة اطلاعه وإحاطته بكتاب سيبويه قوله -لما ذكر المبرد أن سيبويه خرّج (حظا) على الإضافة-: «لا والله، ما قال هذا سيبويه قط، وهذا كتابه فيحضر»^(٢)، ولا غرابة في ذلك، فثعلب له اطلاع على كتاب سيبويه وعناية، وقد نقل عنه نقولاً عدة، وناقشه في بعضها^(٣).

وقد انحصر النقل عن ثعلب فيما يتعلق بكتاب سيبويه في أبواب الأبنية، وأغلب ذلك كان في تفسير أبنية سيبويه.

وجاء ذكر ثعلب ونسخته في قرابة (٤٠) صفحة، بلقبه (ثعلب) وهو الأكثر، وبرمزه (ث)، وباسمه (أحمد بن يحيى)، وذُكِرَ (كتاب ثعلب)، و(نسخة ثعلب)^(٤).

(١) طبقات النحويين ص ١٤٢.

(٢) طبقات النحويين ص ١٤٥. ولم يرد بيت (حظا) في كتاب سيبويه. وقد يكون في لقصة مبالغة أو عدم دقة في النقل؛ لأن لم يرد لا يفوته ذلك من كتب سيبويه وهو الخبير به.

(٣) وقد جمعت هذه النقول ودرستها في بحثي (ما نقله ثعلب في مجلته عن سيبويه، جمعاً ودراسة)، منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الرابع، سنة ١٤٣٠.

(٤) انظر: فهرس الكتب ص ٢١٤٧، وفهرس الأعلام ص ٢١٩٥، وفهرس النسخ والرموز ص ٢١٧٦، ٢١٨٩، ٢١٩٤.

• أبو الحسين، محمد بن ولاد^(١).

أبو الحسين، محمد بن الوليد (الملقب بولاد) بن محمد التميمي المصري، توفي سنة (٢٩٨).

وهو والد أبي القاسم عبدالله روي كتاب سيويه عن أبيه، وأبي العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيويه على المبرد).

وقد أخذ كتاب سيويه عن المبرد، وقرأه عليه، ونسخ منه نسخة بخطه، «وكان حسن الخط، صالح الضبط»^(٢)، ولذلك قصة تأتي في الكلام على (نسخة أبي الحسين بن ولاد)^(٣).

والغريب أن كتب التراجم تذكر أن أبا الحسين بن ولاد أخذ عن أبي علي الدينوري، ولكنها لا تذكر أنه أخذ عنه كتاب سيويه أو قرأه عليه، مع أن أبا علي الدينوري تزوج أمه، وكان قد أخذ كتاب سيويه عن المازني، وقرأه على المبرد^(٤).

وقرأ عليه كتاب سيويه وأخذه عنه: ابنه أبو القاسم عبدالله، وقد قرأه

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٦٧٤، وإنباء الرواة ٣/ ٢٢٤، والوفاء بالوفيات ٥/ ١٧٥، والمقننى ٧/ ٥١٧، والبلغة ص ٢١٥، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩.

(٢) طبقات النحويين ص ٢١٧.

(٣) انظر: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٦٥.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص ٢١٥، ٢١٧.

عليه مرارًا، والغريب أن كتب التراجم لا تذكر أن أبا العباس أحمد ولد أبي الحسين الآخر قد أخذ كتاب سيبويه عن أبيه، بل تذكر أنه أخذه من الزجاج قرين أبيه!

ومن قرأ على أبي الحسين في كتاب سيبويه أبو جعفر النحاس، ونقل عنه^(١).

وقد جاء ذكر أبي الحسين بن ولاد في الحواشي قليلًا، في نحو (١٥) صفحة، بكنيته (أبي الحسين)، وبـ(ابن ولاد)، وذُكر (أصل أبي الحسين بن ولاد)، و(نسخة أبي الحسين بن ولاد)^(٢).

• أبو الحسن بن كيسان^(٣).

أبو الحسن، محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان، توفي سنة (٢٩٩).

لم يُعرف ابن كيسان بقراءة كتاب سيبويه، أو إقراءه، وقد وجدت نصيين لهما علاقة بذلك:

(١) انظر: الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، لأبي جعفر النحاس ص ١٩.

(٢) انظر. فهرس الأعلام ص ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٩٢.

(٣) انظر ترجمته في. تاريخ بغداد ١/ ٣٣٥، ونزهة الألباء ص ١٧٨، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٦، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧، وبيعة الوعاة ١/ ١٨.

١- قول ابن كيسان: «حضرت مجلس إسماعيل القاضي، وحضر أبو العباس المبرّد، فقال لي أبو العباس: ما معنى قول سيويو: (هذا باب ما يعمل فيه ما قبله وما بعده) قال: فقلت: هذا باب ذكّر فيه سيويو مسائل مجموعة، منها ما يعمل فيه ما قبله، نحو قولهم: (أنت الرجل ديناً)، نصبوه على الحال، أي: أنت الرجل المستحقّ الرجوليّة في حال دين، ومنها ما يعمل فيه ما بعده، نحو قولهم: (أمّا زيداً فأنا ضاربٌ)، فالعامل في (زيد) ههنا (ضارب)؛ لأن (أمّا) لا تعمل في صريح المفعول، ولم يرد سيويو بقوله هذا أنّ شيئاً واحداً يعمل فيه ما قبله وما بعده، هذا لا يكون.

فقال لي أبو العباس: هذا لا يؤصّل إليه إلا بعد فِكْرٍ طويل، ولا يفهمه إلا من أتعب نفسه، فقلت له: منك سمعتُ هذا، وأنت فسّرته لي^(١).

فهذا النص يدل على أن ابن كيسان قرأ علي المبرّد كتاب سيويو أو بعضه. ويدل على أن ابن كيسان كان خبيراً بدقائقه.

٢- قول مبرّمان: «قصدتُ ابنَ كيسان لأقرأ عليه كتاب سيويو فامتنع، وقال: اذهبْ إلى أهله. يُشير بذلك إلى الرّجّاج^(٢)»، فهذا يدل على أنه كان يمتنع من أن يُقرأ عليه كتاب سيويو، ولا يعني هذا أنه لا يقرأ عليه

(١) أمالي ابن الشجري ١٣٥/٣.

(٢) طبقات النحويين ص ١٥٣ وإبناه الرواة ٥٩/٩.

بتأثراً أو لا يقرأ عليه بعضه، فقد ذكر أبو جعفر النحاس أنه شرح الباب الأول من كتاب سيبويه «مرتين: الأولى عن أبي إسحاق الزجاج وأبي الحسن بن كيسان»^(١)، بل في قول مبرمان: «قصدتُ ابنَ كيسان لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع» دليل على أنه أهل لإقراء الكتاب، وقد سبق آنفاً خبرته بدقائق كتاب سيبويه، ولكنه كان يمتنع^(٢)، وينص تلميذه أبو الحسن محمد بن بحر الرهني الشيباني على أنه قرأ كتاب سيبويه عليه، فيقول: «سمعت أحمد بن محمد بن محمد بن كيسان النحوي وأنا أقرأ عليه كتاب سيبويه يقول: لم يحىء على (فَعَلٍ) إلا أربعة أسماء....»^(٣).

وهذا يدل على اطلاعه على الكتاب، وفهمه له، ومن كتبه كتاب اسمه (مصاييح الكتاب)^(٤).

وجاء ذكر ابن كيسان في (٩) صفحات، بشهرته (ابن كيسان)،

(١) الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، لأبي جعفر النحاس ص ١٩.

(٢) نظر. ابن كيسان النحوي، د محمد البنا ص ٣٧.

(٣) معجم الأدباء ٦/ ٢٤٣٥.

(٤) انظر كتب ابن كيسان في ابن كيسان النحوي، د محمد البنا ص ٨١، وفيه: «ولا ندرى ما

موضوع هذا الكتاب»؛ فثبت لأن (الكتاب) قد يراد به القرآن الكريم أو كتاب سيبويه، وقد

يكون المصطلح (الكتاب) جمع كاتب، والأقرب عندي أنه كتاب على كتاب سيبويه، والله أعلم

وبكنيته (أبي الحسن بن كيسان)^(١)، وكلها حواشي وليس فيها فروق، وليست من نقل الفارسي، بل هي من نقل الزمخشري من نسخة (ط)، ومن نقلي من نسخة (ح) ٦).

• أبو إسحاق الزجاج^(٢).

أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، توفي على المشهور سنة (٣١٠).

من أشهر رواة كتاب سيبويه عن شيخه أبي العباس المبرد. وقرأ الكتاب عليه أو أخذه عنه: أبو علي الفارسي، وأبو جعفر النحاس، والرماني، وإسماعيل الوراق، وإبراهيم بن عبدالله النجيمي، وأبو العباس أحمد بن ولاد، ومبرمان على ما رجّحت^(٣).

وللزجاج كتاب عن كتاب سيبويه، وهو (شرح أبيات سيبويه)^(٤).

ولللزجاج نسختان من كتاب سيبويه عاد إليهما أبو علي الفارسي في

(١) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٢.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١/ ١٣٠، وإبنة الرواة ١/ ١٥٩، ووفيات الأعيان ١/ ٤٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٠، وبغية الوعاة ١/ ٤١٣.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ١١٧.

(٤) انظر كتب الزجاج في جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه د عبدالمجيد الجارالله ص ٢٢، ٥٤٠.

عمله، ونقل منها حواشي وفروفاً كثيرة^(١).

وقد جاء النقل عنه في الحواشي في قرابة (٢٥٠) صفحة، بكنيته (أبي إسحاق) وهو الأكثر، وبلقبه (الزجاج)، وباسمه (إبراهيم بن السري^(٢)). ورُمزَ إليه في نسخته الثانية بـ(ح). وفي نسخته الأولى بـ(رق) و(اس)، و(رق اس)^(٣).

• الأخفش الأصغر علي بن سليمان^(٤).

أبو الحسن، علي بن سليمان بن الفضل البغدادي، الملقب بالأخفش الأصغر والصغير، توفي سنة (٣١٥).

نقل تلميذه أبو جعفر النحاس عن نسخته من كتاب سيبويه في عدة مواضع من الحواشي، فهذا يدلُّ على أنه أخذ كتاب سيبويه ونسخه، ولكني لم أجد النحاس ولا غيره قد ذكروا عمن أخذه الأخفش الأصغر، ولم أجد في كتب التراجم من نص على ذلك، وأغلب الظن أنه أخذه عن شيخه أبي

(١) انظر الكلام على نسختي الزجاج في: مقدمة التحقيق ص ١٦٩.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٢.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧، و(الرموز المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ٦٩.

(٤) انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ١٨٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٧٠، وإنباء الرواة ٢/ ٢٧٦. ووفيات الأعيان ٣/ ٣١٠، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٠، وبغية الرعاة ٢/ ١٦٧.

العباس المبرد، فقد أكثر من القراءة والنقل عنه، ونقل عنه في ما يتعلق بكتاب سيبويه، فقد حدث عنه: «أنَّ المفتِّشِينَ من أهلِ العِربِ وَمَنْ لَهُ المعرفةُ بِاللُّغةِ، تَبَعُوا على سيبويه الأمثلةَ، فلم يجدوه تَرْكاً من كلامِ العَرَبِ إِلَّا ثلاثةَ أمثلةٍ....»^(١)، وحدث تلميذه النحاس، قال: «قَرَأْتُ على أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ، عن أَبِي العَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، قال: (سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا)، فَإِنَّهُ رَدَّهُ إِلَى الْأَصْلِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ....»^(٢).

وحدث الأخفش الأصغر عن المبرد أنه: «كَانَ لَا يَكَادُ يُقَرِّئُ أَحَدًا كِتَابَ سَيْبُوهِ حَتَّى يَقْرَأَهُ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ؛ لِصِحَّةِ نَسْخَتِهِ، وَلِذِكْرِ أَسْمَاءِ الشُّعْرَاءِ فِيهَا»^(٣)، فلعل الأخفش الأصغر ممن قرأ على الزَّجَّاجِ أولاً، ثم على المبرد، وأغلب ظني أنه نسخ نسخته من المبرد لا الزجَّاج؛ لأن النحاس نقل في عدة مواضع أن نسخة الأخفش الأصغر تخالف نسخ الزجَّاج^(٤).

وللأخفش الأصغر (شرح كتاب سيبويه)^(٥)، ونقر ياقوت أنه في خمسة أجلاد، وله (تفسير رسالة كتاب سيبويه)، قال ياقوت: «رأيتَه في

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦-٢٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠١٧.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٥، ٣٢٢، ٧٣٦، ٧٦١، ٧٧٠، ٨٦٩.

(٥) انظر الكلام على كتب الأخفش الأصغر في: الأخفش الأصغر، د. محمد المحرصاوي ص ٨٨.

نحو خمس كرايس»^(١).

وأخذ كتاب سيويه عن الأخفش الأصغر: أبو جعفر النحاس^(٢).

وجاء ذكر الأخفش الأصغر في قرابة (٧٥) صفحة، بكنيته (أبي الحسن) وهو الأكثر، باسمه (علي بن سليمان)، وذُكرت نسخته (نسخة أبي الحسن)، و(نسخة النحاس عن أبي الحسن)^(٣).

• أبو بكر بن السَّراج^(٤).

أبو بكر، محمد بن السَّريِّ بن سَهْلٍ البغدادي، ابن السَّراج. توفي سنة (٣١٦).

قرأ كتاب سيويه على شيخه أبي العباس المبرِّد، ونسخَ نسخةً من نسخته التي بيده، ونسخَ نسخةً أخرى منقَّحة، فله نسختان من كتاب سيويه عاد إليهما الفارسي^(٥)، وقرأ عليه كتاب سيويه كثيرون، كأبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرُّمَّاني.

(١) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٧٧١.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٥، ٢١٦٥. وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٣، ٢١٩٤.

(٣) حواشي كتاب سيويه ص ٢٨.

(٤) انظر في ترجمته: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٤، وإنهاء الرواة ٣/ ١٤٥، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩.

وسير أعلام النبلاء ١٤، ٤٨٣، وبيعة الوعاة ١/ ١٠٩.

(٥) انظر الكلام عن نسخته في (النسخ المذكورة في الحواشي) في. مقدمة التحقيق ص ١٧٦.

وله كتاب (شرح كتاب سيبويه)، يذكر أنه في سبعة أسفار^(١)، وجاء في الحواشي ذكر كتابه (الأصول)، ورُمزَ إليه بـ(ص)^(٢).

وقد تردّد ذكر أبي بكر كثيرًا جدًّا في قرابة (٤٧٠) صفحة، بل هو أكثر من ذُكر في الحواشي بعد أبي علي الفارسي، ولا غرابة في ذلك فهو الذي قرأ عليه أبو علي كتاب سيبويه، ونسخ منه نسخته، وقرأه عليه في هذه النسخة التي انتسخها لنفسه، ونقل عنه حواشيه وتعليقاته، وجاء ذكره في الحواشي بكنيته (أبي بكر) وهو الأكثر، وبلقبه (ابن السَّراج) و(السَّراج)، وباسمه (محمد بن السَّريّ)، ورُمزَ إليه بـ(ب) و(عنده) و(س)، و(كتاب أبي بكر)، و(نسخة أبي بكر)^(٣).

وقد نقلت عنه الحواشي حواشي عن شيخه أبي العباس المبرد، وحواشي من كلامه، ونقلت عنه فروقًا كثيرة.

• إسماعيل الزَّجاجي.

إسماعيل الزَّجاجي، نظير أبي بكر بن السَّراج، كما ذكر عبد الباقي

(١) انظر الكلام على كتبه في: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب (الأصول). د. إبراهيم الحندود، ص ٣٤.

(٢) انظر: فهرس أسماء الكتب ص ٢١٤٦.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٤٩.

بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي^(١)، ولم أجد له ترجمة، وقد كَتَبَ إسماعيل هذا أشياء على نسخة أبي بكر بن السراج، نقل الفارسي بعضها.

وجاء ذكر إسماعيل هذا في (٤) مواضع:

موضعان في بيان فروق، أحدهما باسمه (إسماعيل الزجاجي)، والآخر بلقبه فقط (الزجاجي)^(٢).

وموضع فيه تعريف به من عبد الباقي تلميذ الفارسي الذي رُمِّزَ له بـ(ي)^(٣).

وموضع معزو إلى رمز (يي)، وقد رجَّحْتُ في التحقيق أنه إسماعيل الزجاجي؛ لأنه قد ذُكِرَ بعده بقليل، ولعل صواب الرمز (جي) ثم تحرَّفَ إلى (يي)، وجاء في هذا الموضع تعليق غير معزو، وبعد البحث عنه وجدته مختلفاً في صاحبه، فقليل المبرد، وقال الفارسي: «لست أعرف من قائل هذا القول»^(٤).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٧، ورُمِّزَ له بـ(ي).

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٢١، ٣٥٦.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٧.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٠.

• أبو بكر بن شُقَيْر^(١).

أبو بكر، أحمد بن الحسن (وقيل: الحسين) بن العباس بن الفرَج الشُقيري، المعروف بابن شُقَيْر، توفي سنة (٣١٧).

له نسخة من كتاب سيبويه، نقل عنها الفارسي، ولكنه لم يعتمد عليها، بل سماها في موضع (نسخة أخرى، وهي نسخة ابن شُقَيْر)، مع أن الفارسي قد ذكر أن رمز (نسخة أخرى) يرمز إلى النسخ المجهولة!

جاء ذكر ابن شُقَيْر في الحواشي في (٤) مواضع، موضع في أسانيد الكتاب، وموضعان فيهما فرق وتعليق، وموضع فيه فرق فقط^(٢)، ونقل الفارسي عن (نسخة ابن شُقَيْر)، ونقلت نسخة (ط) عن (نسخة ابن شُقَيْر)^(٣).

• إسماعيل الورَّاق^(٤).

أبو علي، إسماعيل بن العباس بن عمر البغدادي المحدث، المعروف بالورَّاق، توفي سنة (٣٢٣).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/ ٨٩ - وإنباه الرواة ١/ ٦٩ - ومعجم الأدباء ١/ ٢٣٢، والوافي بالوفيات ٦/ ٣٤٩ وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

(٢) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ٢٢، ١٠٠، ١٠٢١، ١٦٢٤.

(٣) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٢١، ١٦٢٤.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٦/ ٣٠٠ - وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٧٤ - والمنتظم ٦/ ٢٧٨.

أخذ الكتاب وقرأه على أبي سحاق الزجاج، وقد نسخ نسخة من كتاب سيبويه، ابتداء نسخها من نسخة الكلابزي، ثم أكملها من نسخة الزجاج، وقرأها على الزجاج^(١).

وقد اعتمد الفارسي هذه النسخة، وهي إحدى نسختين للزجاج اعتمدهما الفارسي في حواشيه، ونقل عنها الفروق والحواشي.

وجاء ذكر الورق في الحواشي في أكثر من (٨٠) صفحة، مرموزاً إلى نسخته من نسخة الزجاج بـ(رق)، وهذا الأكثر، وبـ(اس الورق)، و(اس ر ق)، و(نسخة الورق)، وبلقبه (الورق) وبـ(ابن الورق)، وباسمه (إسماعيل الورق)^(٢).

وقد نقل الورق فروقاً وحواشي عن نسخة الزجاج، وعلق حواشي من نفسه، وسؤالات منه للزجاج، ومن ذلك:

«حاشية بخط الورق: يعني (مبارك) كما كان (زيدٌ صرْبُهُ) بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ). إلى ههنا.

قال الزجاج: إذا قال: (يوم الجمعة ألقاك فيه) فإن نصَبَهُ على الظرفِ أضمَرَ (في)، كأنه قال: (ألقاك في يوم الجمعة)، وإن نصَبَهُ بالفعل أضمَرَ

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤-٥

(٢) انظر: فهرس الأعلام ٢١٥٠، ٢١٧٢، ٢١٧٤، ٢١٧٨، ٢١٩٤.

(اللقاء)، كأنه قال: (اللقاء يوم الجمعة) على السَّعة^(١)، فمن الظاهر أن الوراق قد علّق تعليقاً قبل أن ينقل كلام الزجاج.

- «قال (رق): وسألته: أين يَضْمَرُ ما يَنْصِبُ (ثمود)؟ فقال: بَعْدَ (ثمود)، كأنه (وأما ثمود فهدّينا هديناهم)، وكذلك ما جاء على هذا»^(٢).

• أبو العباس أحمد بن ولّاد^(٣).

أبو العباس، أحمد بن محمد بن الوليد (الملقب بولّاد) التميمي المصري، توفي سنة (٣٣٢).

أخذ الكتاب وقرأه على أبي إسحاق الزجاج في بغداد، ولم يُذكر أنه أخذه أو قرأه على أبيه أبي الحسين روائي كتاب سيبويه عن المبرد، وهذا من العجائب!

وكان يُقرأ عليه كتاب سيبويه في مصر بعد أبيه^(٤).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٢

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٥.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص ٢١٩ - ومعجم الأدباء ٤٦٠ / ١، وإنباه الرواة ٩٩ / ١، وسير أعلام النبلاء ٣٥٥ / ١٥، والوافي بالوفيات ١٠١ / ٨، وبغية الوعاة ٣٨٦ / ١.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص ٢٢٠ في ترجمة أبي القاسم بن ولاد.

ولأبي العباس كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرد)^(١)، وهو ردُّ على المبرد في مسائل الغلط التي استدركها على سيبويه.

وقد جاء ذكر أبي العباس بن ولاد في الحواشي في موضعين، وفي ثالث احتمالاً، بكنيته (أبي العباس) ويد (ابن ولاد)^(٢).

• أبو القاسم عبدالله بن ولاد^(٣).

أبو القاسم، عبدالله بن محمد بن الوليد (الملقب بولاد) التميمي المصري. توفي بعد أخيه أبي العباس.

أخذ الكتاب وقرأه على أبيه أبي الحسين مراراً، وصارت نسخة أبيه بعد وفاته إليه^(٤)، وقرئ عليه الكتاب في مصر من نسخة أبيه بعد أخيه أبي العباس، ومن قرأه عليه من نسخة أبيه أبو عبدالله الرباحي.

وجاء ذكر أبي القاسم بن ولاد في مقدمة الرباحي، وأسانيد الكتاب المذكورة في أوائل النسخ^(٥).

(١) وهو مطبوع، بتحقيق د. زهير بن عبدالمحسن سلطان.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٢.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص ٢٢٠، وطبقات ابن قاضي شعبة ص ٣٤٤، والبلغة ص ١٧٣.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص ٢٢٠ في ترجمة أبي القاسم بن ولاد.

(٥) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٢.

• أبو القاسم عبدالرحمن الزَّجَّاجي^(١).

أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، توفي سنة (٣٣٧). له (تفسير رسالة سيبويه)، ذكره في كتابه (الإيضاح)^(٢)، وله شرح لبعض كلام سيبويه، وحواشٍ عليه في كتابه (الإيضاح)^(٣). جاء ذكر الزجاجي في الحواشي في موضعين، الأول نقلته عن نسخة العابدي، وفيه معنى بيت، والآخر نقلته عن كتابه (الإيضاح)، وفيه نقل عن الأخفش^(٤).

• أبو جعفر النَّحَّاس^(٥).

أبو جعفر. أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس الصَّفَّار المرادي النَّحَّاس المصري، توفي سنة (٣٣٨).

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي إسحاق الزَّجَّاج ببغداد، وعن

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٧٥، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، والوفاء بالوفيات ١٨/ ١١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(٢) انظر: الإيضاح للزجاجي ص ٤٥

(٣) انظر: الإيضاح للزجاجي ص ٤٩، ٤١، ٥٣، ٥٦، ٧٣، ٨١، ٩٧، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٧، ١٤٢، ١٤١.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٣٣، ٨٤١.

(٥) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ١/ ٤٦٨، وإنباه الرواة ١/ ١٠١، ووفيات الأعيان ١/ ٩٩، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠١، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

الأخفش الأصغر^(١).

وللنحاس مقدمة مشهورة لروايته، ذكرها في أول نسخته، ونقلها
الرباحي في مقدمته^(٢).

وأخذ كتاب سيبويه عنه وقرأه عليه أبو عبدالله الرباحي، وأبو
علي القالي.

له كتاب (شرح أبيات سيبويه)^(٣)، و(الكلام على تفصيل إعراب قول
سيبويه في أول الكتاب: هذا باب علم ما الكلم من العربية)^(٤)، وذكر ابن
خير^(٥) للنحاس كتاب (شرح سيبويه)^(٦)، وهو مفقود، وقد جاء في هذه
الحواشي حواشٍ للنحاس كثيرة على كتاب سيبويه.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠، ٢١٩٤.

(٢) سيأتي الكلام عليها عند الكلام على: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٧٨.

(٣) وهو مطبوع، بثلاثة تحقیقات، أحدها تحقيق د. أحمد خطاب، والثاني تحقيق د. وهبة متولى
عمر سالم، والثالث تحقيق د. زهير غازي أحمد، كلهم عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بإستانبول،
برقم (٢٦٣٥)، وهي مختصرة من كتاب النحاس، وفي متحف طوبقبو نسخة للكتاب برقم
(٢٦٠١) في (١١٢) ورقة، باسم (كتاب سيبويه)، وهي في الحقيقة نسخة من شرح أبيات
سيبويه للنحاس.

(٤) وهو مطبوع، بتحقيق د. حاتم الضامن.

(٥) انظر: فهرس ابن خير ص ٣٨٧، ٧٧٩.

(٦) انظر الكلام على كتب النحاس في: اشتقاق أسماء الله للنحاس، تحقيق د. محمد الطراد ص ٦٧.

وقد ذُكر في الحواشي كتاب (أدب الكتاب) للنحاس^(١).

وقد جاء ذكر النحاس في الحواشي في قرابة (١٢٠) صفحة، بلقبه (النحاس)، وبكنيته (أبي جعفر)، وباسمه (أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار النحوي)، ورمز له بـ(ج)، وذُكرت (نسخة أبي جعفر النحاس)، و(نسخة النحاس عن الزجاج)، و(نسخة النحاس عن الأخفش الأصغر)^(٢).

وأغلب النقل عنه حواشي له، ونقول عن غيره، وخاصة عن الأخفش الأصغر.

وكنْتُ أنا الجامع لأغلب حواشي أبي جعفر النحاس من نسخة (م ٥)، ومن نسخة (ح ٦).

• أبو بكر، محمد بن علي، مَبْرَمان^(٣).

أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، المعروف بمَبْرَمان، ويقال: المَبْرَمان، وابن مَبْرَمان، توفي سنة (٣٤٥).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٤، وقد طُبع باسم (صناعة الكتاب).

(٢) انظر. فهرس الأعلام ص ٢١٥٣، ٢١٥٥، ٢١٧١، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧، ٢١٩٢، ٢١٩٤.

(٣) انظر ترجمته في. طبقات النحويين ص ١١٤ ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٧٢، وإنباء الرواة ٣/ ١٨٩، والوفاء بالوفيات ٤/ ٨١، وبغية الوعاة ١/ ١٧٥.

ولبرمان نسخة من كتاب سيبويه أكثر السيرافي من النقل عنها^(١)، ونقلت الحواشي عنها قليلاً^(٢)، والظاهر أنه نسخها من نسخة شيخه أبي إسحاق الزجاج، وقرأها عليه قراءة شرح، وعارضها على نسخة شيخه المبرد، وقرأها أو قرأ بعضها عليه، يدل لذلك أمور، منها:

١- قول مبرمان: «قصدتُ ابنَ كيسانَ لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع، وقال: اذهب إلى أهله. يُشير بذلك إلى الزجاج»^(٣)، والظاهر أنه امتثل لهذا الوجه، وأخذ الكتاب عن أهله، عن الزجاج.

٢ قول ابن المبرّد: «تلاميذ أبي رجلان: أحدهما الكلابزي يقرأ على أبي، ثم يقول: قال المزي؛ فيعلو، والآخر مبرمان، يقرأ عليه، ثم يقول: قال الزجاج؛ فيسفل»^(٤)، فمبرمان قد «أخذ عن المبرد، وأكثر بعده عن الزجاج»^(٥).

٣- أن المبرد على جلالة قدره في رواية كتاب سيبويه كان لا يُقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى يقرأه على الزجاج؛ لصحة نسخته^(٦).

(١) انظر الكلام عليها في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٨٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣١٤، ٤١٢، ١١٢٤، ١٩٩٨.

(٣) طبقات النحويين ص ١٥٣ وإنهاء الرواة ٥٩/٩.

(٤) طبقات النحويين ص - ومعجم الأدباء ٦/٢٥٧٣.

(٥) بغية الوعاة ١/١٧٥.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٨.

٤- قول السيرافي: «ورأيت في نسخة أبي بكر مبرمان بخطه في الحاشية: (في نسخة أبي العباس: جَرَّبان وَجَرَّبِي، وفي العمود بهذا الهجاء ما عليه نقط الخاء والزاي، كأنه خَزَيان وَخَزَيَا)»^(١)، فهذا يدل على أنه نسخ من نسخة الزجاج، ثم قابلها بنسخة المبرد.

ونحوه قول السيرافي: «في نسخة أبي بكر مبرمان متصل بهذا الباب قال ابن أحرر: قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه قال أبو سعيد: وهذا المتصل بالباب مع كلام أبي العباس نقلته من نسخة أبي بكر مبرمان»^(٢)، فهذا يدل على أنه قرأ هذا الموضع على المبرد.

٥- أن ترتيب نسخة مبرمان في ترتيب الحروف العربية موافق لترتيب نسخة الزجاج^(٣).

وكان مبرمان «ضئيلاً بالقراءة عليه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بآئة دينار»^(٤)، وله (شرح كتاب سيبويه) ولم يتمه، و(شرح شواهد سيبويه)^(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١٣/٤

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥١/٣

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩١٣.

(٤) معجم الأدباء ٦/٢٥٧٢.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٧٤، وإباه الرواة ٣/١٩٠، والوافي بالوفيات ٤/٨١، وبغية

ومن قرأ علیه کتاب سیبویه: أبو سعید السیرافی، وأبو علی الفارسی،
وأبو هاشم الجبائی.

وجاء ذكر مبرمان في الحواشي في قرابة (٣٠) صفحة، بلقبه (مَبْرَمَان)
و(المبرمان) و(ابن مبرمان)، وهذا الأكثر، وبكنيته (أبي بكر). وذكرت
(حواشي أبي بكر مبرمان) على كتاب سيبويه، و(نسخة أبي بكر مبرمان)^(١).
وأكثر المنقول عنه في الحواشي من نقلي عن نسخة أبي علي الغساني
ونسخة ابن يقي وعن كتاب ارتشاف الضرب وغيره^(٢)، ونقل الفارسي عنه
ثلاث حواش وفرقا^(٣)، ونقل الزمخشري حاشية عن نسخة (سح)^(٤).

• المَعْقِلِي.

نقل الفارسي عن (نسخة المعقلي) في موضعين شهرته^(٥)، ونقل في أكثر
أكثر من (٥٠) صفحة من نسخة رمز لها ب(مع)، ورجحت في التحقيق أن
المراد بها نسخة المعقلي هذه.

(١) انظر: فهرس الكتب ص ٢١٤٦، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٧٠، ٢١٧٧، ٢١٩٢.

(٢) انظر على: لترتيب: حواشي كتاب سيبويه ص ١١٢٤، ٤٢١، ٣٦٢، ١٠٩٩، ٧٧٣.

١٩١٦، ١٦١١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٩٤، ٤٨٧، ٤٩٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٩٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٠٦، ٥٣٩.

وكان النقل منها ما بين بيان فروق، وحواش وتعليقات، وفي بعضها ذكر لشواهد إضافية، وفي بعضها بيان بأن هذا النص من كلام غير سيبويه^(١).

ولم يذكر هذا الرمز (مع) في رموز الحواشي، ولم يفسره أحد، أو يذكر من المعقلي هذا؟

وليس عندي في ذلك إلا أن أحنّ تخميناً أنه أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سنان المعقلي النيسابوري، وكان يلقب بالأصم، توفي سنة (٣٤٦هـ)^(٢).

فقد كان محدثاً وراقاً، وقد سمع (معاني القرآن) للفراء من محمد بن الجهم السمرري، وحدث به.

فإن قيل: قد يكون المراد أباه، وهو أبو الفضل يعقوب المعقلي، توفي سنة (٢٧٧)، فقد كان -أيضاً- محدثاً وراقاً، وكان من أحسن الناس خطاً^(٣). قلت: يُبعد هذا أن الفارسي نقل عنه أنه قال: «ذَكَرَ (س) أَنَّهُ لَا

(١) انظر. فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٠.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم ٣٨٦/٦ - وطبقات علماء الحديث ٥١/٣ - وسير أعلام النبلاء

٤٥٢/١٥ - والوافي بالوفيات ٢٢٣/٥ وشذرات الذهب ٣٧٣/٢.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٨٦/١٤ - وسير أعلام النبلاء ٤٥٣/١٥.

يَعْرِفُ هَذَا الْبَيْتَ فِي الْكِتَابِ»^(١)، وهذا يعني أنه أخذ من المبرد (ت ٢٨٥)، وهذا يناسب طبقة تلاميذ المبرد كأبي العباس المعقلي، لا طبقة أقران المبرد كأبي الفضل المعقلي، بل إنه أقدم وفاة من المبرد.

• ابن دُرُسْتَوَيْهِ، عبدالله بن جعفر^(٢).

أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْهِ بن المرزبان الفسوي الفارسي، توفي سنة (٣٤٧).

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي العباس المبرد، وبرع فيه^(٣)، وأخذه عنه أبو علي القالي، قرأه عليه «وسأله عنه حرفاً حرفاً، وعن علله»^(٤)، وقرأ عليه بعض الكتاب: الكرمانى، وأبو طاهر عبدالله بن عمر بن أبي هاشم المقرئ^(٥).

وَأَلَّفَ كِتَابَ (النُّصْرَةُ لِسِيْبِيَهٍ عَلَى جِهَاعَةِ النُّحَوِيِّينَ)^(٦)، وهو في

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥٧٢.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٢٨/٩، وإنباء الرواة ١١٣/٢، ووفيات الأعيان ٤٤/٣، وسير

أعلام النبلاء ٥٣١/١٥، وبغية الوعاة ٣٦/٢.

(٣) انظر: طبقات النحويين ص ١٨٧ - وتاريخ العلماء النحويين ص ٤٦.

(٤) طبقات النحويين ص ١٨٥، وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠.

(٥) انظر: طبقات النحويين ص ١٢١، ١٢٢.

(٦) انظر: إنباء الرواة ١١٤/٢.

الانتصار لسيبويه، ونسب إليه ياقوت (شرح سيبويه)^(١).

جاء ذكره في الحواشي في موضعين^(٢)، الأول بكنيته واسمه (أبي محمد عبدالله بن جعفر)، ونقلته من نسخة ابن خروف، والآخر بشهرته (ابن درستويه)، ونقلته من نسخة ابن يبقى.

• أبو عبدالله الرّباحي^(٣).

أبو عبدالله، محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي الأندلسي القرطبي، توفي -على المشهور- سنة (٣٥٨).

روى كتاب سيبويه وأخذه عن نحويين، وهما أبو القاسم عبدالله بن أبي الحسين محمد بن ولاد عن أبيه عن المبرد، وأبو جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد، وذلك أنه رحل من الأندلس إلى مصر، فأخذ الكتاب عنهما.

ويظهر لي أنه نسخ نسختين، إحداهما من نسخة أبي الحسين بن ولاد، وقال في مقدمة روايته هذه: «قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ وَلَادٍ [أبي القاسم] وهو ينظرُ في كتاب أبيه [أبي الحسين]. وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٣٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٦، ٢٠.

(٣) انظر: جدوة المقتبس ١/ ١٦٠ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ٧١ والوفا بالوفيات ٥/ ١٩٢-

والمقفى ٧/ ٤٣٧ وبغية الوعاة ١/ ٢٦٢.

المعروف بابن النّحاس. وأخذه أبو القاسم بن ولّاد عن أبيه، عن المبرّد. وأخذه أبو جعفر عن الرّجّاج، عن المبرّد. ورواه المبرّد عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.... فقرأته أنا على أبي القاسم ابنه وهو ينظر في ذلك الكتاب بعينه، وقال لي: قرأته على أبي مرّاراً^(١)، وهذه الرواية هي رواية أبي نصر المشهورة عن الرباحي.

والنسخة الأخرى من نسخة أبي جعفر النحاس. وهذه الرواية قد رواها عنه محمد بن عاصم العاصمي وأبو عبدالله محمد بن فتحون التّجّيب، ومن طريقهما رواها أبو علي الغساني^(٢)، ولذا كتبت على غلاف نسخته: «رواية أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس»^(٣).

وللرباحي مقدمة مشهورة لروايته، مذكورة في أول نسخته^(٤).

والرباحي هو الذي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس. فطفقوا

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠ وخاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧) وفهرس ابن عطية ص ١٠٢ - وعوار الدراية ص ٣٨٨.

(٣) غلاف نسخة العبدري، المنسوخة من نسخة أبي علي الغساني، نظر: (نسخة العبدري) في: مقدمة لتحقيق ص ٢٤٧..

(٤) سيأتي الكلام عليها عند الكلام على نسخته. انظر: (السخ، المذكورة في الحواشي) في: مقدمة

يجمعون إليه، ويأخذونه عنه، ويقرؤونه عليه^(١)، ومن أخذه منه: أبو نصر القرطبي، وهو أشهرهم، صارت نسخته من الكتاب «أصل الأصول أصل الأندلسيين»^(٢)، وأبو عبدالله محمد بن عاصم الأندلسي العاصمي، وأبو عبدالله محمد بن فتحون بن مكرم التُّجِيبِي النحوي، وأبو أيوب سليمان بن حسان القرطبي المعروف بابن جُلْجُل، وجاء في الحواشي ذكر (نسخ أصحاب الرباحي)^(٣).

جاء ذكر الرباحي في هذه الحواشي في نحو (٢٠) صفحة، بلقبه (الرباحي)، وباسمه (محمد بن يحيى)، وكنيته (أبي عبدالله)، و(كتاب الرباحي)، و(نسخة الرباحي)، و(الأم)^(٤).

• أبو سعيد السيرافي^(٥).

أبو سعيد، الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، توفي سنة (٣٦٨)،

(١) انظر: طبقات النحويين ص ٣١١.

(٢) خاتمة نسخة ابن يقي ٢٧١ ب، المنسوخة من نسخة أبي نصر، انظر: (نسخة ابن يقي) في: مقدمة التحقيق ص ٢٤٤.

(٣) انظر: فهرس النسخ والرموز ص ٢١٩٠.

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٣، ٢١٦١، ٢١٧٠، ٢١٨٩.

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٧/ ٣٤١، ومعجم الأدباء ٢/ ٨٧٦، وإنباه الرواة ١/ ٣١٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٧٨، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٤٧، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧.

شارح كتاب سيبويه، حتى حسده على ذلك أبو علي الفارسي وغيره.

أخذ كتاب سيبويه عن أبي بكر بن السراج وعن مبرمان^(١)، وأخذه عنه: أبو الحسن الرُّمَّاني، وصاعد بن الحسن الرَّبَّعي، وأبي العباس بن ماهان.

وجاء ذكر السيرافي في الحواشي في أكثر من (٢٠) صفحة، برمزه (سف) وهو الأكثر، وبكنيته (أبي سعيد)، وبـ(أبي يوسف الأصبهاني)، وبلقبه (السيرافي)^(٢).

وهذه النقول ليست من عمل الفارسي، بل من عمل الزمخشري، وقد تركتُ كثيرًا من هذه النقول؛ لأنها في شرح كتاب سيبويه للسيرافي وهو مطبوع^(٣).

• أبو علي الفارسي^(٤).

أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي القسوي، توفي سنة (٣٧٧).

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٨٢.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ٢١٥٣، ٢١٥٥، ٢١٦٣، وفهرس النسخ والرموز ص ٢١٨٠.

(٣) انظر: الكلام على رمز (سف) في مقدمة التحقيق ص ٧٢.

(٤) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٨١١/٢، وإنباه الرواة ٢٧٣/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢، وسير

أعلام النبلاء ٣٧٩/١٦، وغاية النهاية ٢٠٦/١.

وسبق^(١) لي كلام على علاقة أبي علي بكتاب سيبويه لا أعيدته هنا، وأضيف أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي إسحاق الزجاج، وعلى أبي بكر بن السراج سنة (٣٢٥)^(٢)، ونسخ بخط يده كتاب سيبويه من نسخة شيخه أبي بكر، وعارضها وقابلها على نسخ كثيرة، ونقل ما فيها من حواشٍ، وهو العمل الذي حققته في هذا الكتاب.

وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، كابن جني، وأبي الطيب محمد بن طوسي القصري، وعبيد بن عيسى الربيعي، وأبي القاسم علي بن طلحة بن كردان الواسطي، وأبي الحسن الرماني.

وللفارسي اهتمام زائد بكتاب سيبويه، حتى غلا فيه تلميذه الباقر، فقال: «لولاك لما فهم كتاب سيبويه ولا مشكلاته»^(٣). وقال تلميذه أبو طالب العبدي: «لم يكن بين أبي علي وسيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي»^(٤). وقال ابن بابشاذ: «هذا موضع مشكل، ولا يكاد يحققه إلا مثل الفارسي وأصحابه من المتأخرين، وسيبويه من المتقدمين وأصحابه»^(٥).

(١) انظر (الفرق بين هذه الحواشي وتعليقه) في: مقدمة التحقيق ص ٣٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٤.

(٣) شرح اللمع للباقر ص ٤٩٦/٢.

(٤) معجم الأدباء ٨١٣/٢ - ونزهة الألباء ص ٢٣٢.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١٥٩/١.

وقال أبو بكر بن العربي: «هذا النحو ما علمت من أحاط به إلا سيبويه والفارسي»^(١).

وقد امتلأت كتب الفارسي بذكر سيبويه وكتابه، وشرح كلامه، كما في: المسائل المشككة (البغداديات)، والحلييات، والبصرييات، والعسكرييات، والمنشورة، وخصّه بتعليقات سماها (التعليقة على كتاب سيبويه)^(٢)، ولم يذكر أبو علي في الحواشي شيئاً من كتبه!

وأبو علي الفارسي هو الذي بدأ جمع هذه الحواشي، بل أكثرها من جمعه وعمله، ومن عمله أنه أضاف إليها حواشي كثيرة من كلامه عزّاها لنفسه بأن رمز له بـ(فا)^(٣)، وهذا الأكثر، وجاء ذكره بكنيته (أبي علي)، وبلقبه (الفارسي)، و(الفَسوي)^(٤)، وفي الحواشي نقول عنه

(١) النص الكامل لكتاب (العواصم من القواصم) ص ٣٧١.

(٢) انظر الكلام على كتب الفارسي في: الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) لأبي علي الفارسي، د. محمد عبدالله قاسم ص ١/ ٦٢، وفي البغداديات نصوص كثيرة من كلام سيبويه وتفسيرها، وفي الحلييات ص ١٧٦-٢٠٩ تفسير مطوّل لباب من أبواب كتاب سيبويه، وهو (ما ينتصب من الأسماء والصفات لأهل أحوال تقع فيها الأمور)، والمنشورة تعليق لأبي علي على كتب (الفرخ) لأبي عمر الجرمي الذي هو مختصر من كتاب سيبويه

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٤.

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٦، ٢١٦٧.

من تلميذه القصري وعبد الباقي^(١)، وجاء ذكر (نسخة أبي علي الفارسي)،
و(أصل أبي علي)، و(كتاب أبي علي)، و(كتاب القسوي)، و(كتابي)،
و(المتن)^(٢).

ولهذا كان الفارسي أكثر من ذكر في الحواشي في أكثر من (٧٥٠) صفحة.

• أبو بكر الزبيدي^(٣).

أبو بكر، محمد بن الحسن بن عبدالله بن مذجج الزبيدي الشامي ثم
الأندلسي، توفي سنة (٣٧٩).

أخذ النحو عن أبي علي القالي وعن أبي عبدالله الرباحي، ولم أجد
من نصّ على روايته كتاب سيبويه، ولكن ابن خیر^(٤) ذكر أنه روى
جميع كتب أبي علي القالي. ومعلوم أن منها كتاب سيبويه رواية عن
ابن درستويه، ويقوّي ذلك وصف الزبيدي في طبقاته لرواية شيخه
القالي لكتاب سيبويه عن ابن درستويه وصفاً دقيقاً، إذ قال: «قرأ

(١) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٤، ٢١٨٣، ٢١٩٥.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٤، ٢١٨٩.

(٣) انظر ترجمته في: بغية الملتبس ٩٣/١، ومعجم الأدباء ٢٥١٨/٦، وإنباه الرواة ٣/١٠٨.

ووفيات الأعيان ٣٧٢/٤، وسير أعلام النبلاء ٤١٧/١٦، وبيعة الوعة ٨٤/١.

(٤) انظر: فهرس ابن خیر ص ٤٤٣.

عليه كتاب سيبويه أجمع، واستفسر جميعه، وناظره فيه، ودقق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلل العلة، وأقام عليها الحجة^(١)، وقال: «عَمِلَ كِتَابُ سَيْبُوهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ دَرَسْتَوِيهِ، وَسَأَلَهُ عَنْ حَرْفًا حَرْفًا، وَعَنْ عِلَلِهِ»^(٢)، فهذا كلام من خَبَرَ رواية شيخه، وقرأها عليه، وقد ذكر الزبيدي روايته عن نسخة القالي في (أبنية الأسماء والأفعال والحروف) في مواضع^(٣).

ولكني لم أجد من ذكر أن الزبيدي روى كتاب سيبويه عن الرباحي، مع أن الرباحي أهم من القالي في رواية كتاب سيبويه عند الأندلسيين، وهو أهم ما يأخذه الطالب من الرباحي، والظاهر أنه لم يروه عنه؛ لأنه لم يذكره في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والحروف).

وجاء ذكر الزبيدي في الحواشي في (١١) موضعاً، بشهرته (الزبيدي)، وذكر كتابه (أبنية الزبيدي)^(٤)، وكل هذه المواضع كانت في الأبنية، وهي من نقل الزمخشري عن نسخة (ط).

(١) طبقات النحويين ص ١٢١.

(٢) طبقات النحويين ص ١٨٥.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ص ٩٣، ٩٤، ٢٣١، ٢٦٦.

(٤) انظر: فهرس الكتب ص ٢١٤٦، وفهرس الأعلام ٢١٦١.

• أبو الطيب القُصْرِيّ^(١).

أبو الطيب، محمد بن طُوسِيّ القُصْرِيّ النحوي، من متأخري تلاميذ أبي علي الفارسي، وتوفي شاباً.

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي علي الفارسي، وكتب له إجازة بخطه بذلك، جاء فيها: «قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيٍّ كِتَابَ سِيبَوِيهِ فِي هَذِهِ النِّسْخَةِ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ فِي نَسْخَتِي الَّتِي قَرَأْتُهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ. وَقُرِئَ مِنْهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، وَكَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بِخَطِّهِ».

وعلق أبو الطيب على هذه الإجازة، ويَبِّينُ تاريخها بقوله: «قال محمد بن طُوسِيٍّ: فَرَعْتُ مِنْ قِرَاءَةِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ النَّحْوِيِّ أَيْدَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْأَحَدِ، ضُحُوَّةً، لَسْتُ بِقَيِّنَ مِنْ شَعْبَانَ، سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ، وَكَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيٍّ»^(٢).

وقد نَسَخَ أبو الطيب نسخة من نسخة الفارسي، أعجبت الفارسي، وصار يعتمد عليها، حتى قال الزمخشري: «أَصْلُ الْقُصْرِيِّ الَّذِي كَانَ يَعْتَمِدُ

(١) انظر في ترجمته 'معجم الأدباء' ٦، ٢٥٤٢، ونبأه الرواة ٣/ ١٥٤، والوافي بالوفيات ٣/ ١٧٦،

وبغية الوعاة ١/ ١٢٢، وسماه الفارسي في إحارته له في حواشي كتاب سيبويه ص ١٥.

(٢) هذا النص والذي قبله في حواشي كتاب سيبويه ص ١٥.

عليه أبو علي^(١)، ونسخ القصري (أصل القصري) مرة أخرى، ونسقه، وأدخل فيه أسئلته للفارسي وأجوبة الفارسي عنها، وحواشي عبد الباقي تلميذ الفارسي، وما عمله الفارسي في نسخته السابقة من ضرب وتغيير وزيادة^(٢).

وقد جاء ذكر القصري بلقبه (القصري)، وذكر (نسخة القصري)، و(أصل القصري) في نحو (١٠) صفحات^(٣)، وظني أن الذي ذكره هو الزمخشري الذي نقل نسخته (التي عليها الحواشي) من نسخة (أصل القصري).

• ابن عبدالله، عبد الباقي بن محمد النحوي^(٤).

ابن عبدالله، عبد الباقي بن محمد بن الحسن بن عبدالله النحوي. توفي قرابة سنة (٤٠٠).

أخذ كتاب سيبويه عن شيخه أبي علي الفارسي، وشاركه في حواشي كتاب سيبويه، بذكر أسئلته للفارسي وأجوبة الفارسي عنها، وبيان كيفية

(١) حواشي كتب سيبويه ص ٣

(٢) نصر الكلام على (أصل القصري) في 'مقدمة التحقيق' ص ١٤٥، ١٤٨.

(٣) انظر فهرس الأعلام ص ٢١٦٧، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٣

(٤) انظر ترجمته في إنبه الرواة ٢ ١٥٥ - والوافي بالوفيت ١٨ ٩ - وبعية اوعاة ٢ ٧١ - وسدم

قراءة بعض الكلمات على الفارسي، وكلام الفارسي على بعض المواضع، وإلحاق ما وجدته من زيادات الفارسي على الحواشي^(١).

وجاء ذكر عبد الباقي في الحواشي في (٧) صفحات، باسمه (عبد الباقي)، وجاء في الحواشي رمزان، وهما (ي) و(ع) في بعض المواضع، وقد رجحت أن المراد بهما عبد الباقي^(٢)، وقد رجحت أن الذي ذكره وسماه ورمز له هو القصري^(٣).

• أبو نصر، هارون بن موسى المَجْرِيّ القُرْطَبِيّ^(٤).

أبو نصر، هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي الأندلسي القرطبي المَجْرِيّ لأصل، توفي سنة (٤٠١).

أخذ كتاب سيبويه ورواه عن أبي عبد الله الرباعي ناقل كتاب سيبويه إلى الأندلس، بسنديه عن أبي القاسم بن ولاد وعن أبي جعفر النحاس^(٥)، ونسخ من نسخته بخط يده، وقد كثر النسخ من نسخة أبي نصر، ومن نسخ

(١) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص ٢٢-٢٣.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٤، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢٨١٣، ٢١٩٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٨٥.

(٤) انظر ترجمته في: الصلة ٢/ ٦٢٠ - وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٢ - وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠.

منها حسن بن أحمد بن علي بن يقي^(١).

وروى أبو نصر الكتاب أيضًا عن أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي،
عن ابن درستويه^(٢).

ومن أخذ عنه كتاب سيبويه: يوسف بن عبدالله بن خيرون الأندلسي،
وأبو عثمان سعيد بن عبدالله الأزدي القرشي^(٣)، وصاحب الأحباس محمد
بن عيسى الرعيني، وابن الأسلمية عبدالله بن محمد بن عيسى النحوي^(٤).
ولأبي نصر (شرح عيون كتاب سيبويه)^(٥)، وتنسب إليه بعض المراجع
(تفسير أبيات كتاب سيبويه)^(٦).

وقد نقل ابن يقي في نسخته، وابن طلحة في نسخته نقولاً عن أبي
نصر ونسخته، وجاءت في الحواشي في قرابة (٢٥) صفحة، بكنيته (أبي
نصر)، وباسمه قليلاً (هارون بن موسى)، وبـ(كتاب أبي نصر)، و(كتاب

(١) وهي نسخة ابن يقي، وقد نص في آخره على أنه نسخها من أصل أبي نصر، انظر: نسخ التحقيق
في: مقدمة التحقيق ص ٢٤٤

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠.

(٣) انظر: الأصل ص ٥٥ - وفهرسة ابن خير ص ٢٧٢ - واعتراضات هارون بن موسى ص ١٢

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩

(٥) وهو مطبوع، حققه د. عبدربه عبداللطيف عبدربه، على نسخة وحيدة ناقصة.

(٦) انظر كتب أبي نصر القرطبي في: اعتراضات هارون بن موسى القرطبي للنحويين في كتابه شرح
عيون كتاب سيبويه، د غريب العضياني ص ١٥ - وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٢.

أبي نصر العتيق)، و(نسخة أبي نصر)، و(عند أبي نصر)،، (في الطرة)،
وبالرمز إليه بـ(ص)^(١).

• أبو مروان، عبد الملك بن سراج الأموي^(٢).

أبو مروان، عبد الملك بن سراج بن عبدالله بن سراج الأموي مولا هم
القرطبي، توفي سنة (٤٨٩).

«كان إماماً في حفظ اللغات واللسان العربي، لا يجارى في ذلك»^(٣)، بل
«كان إمام اللغة بالأندلس»^(٤)، و«إمام اللغة غير مدافع»^(٥).

أخذ كتاب سيبويه عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد الزهري الأنديسي
المعروف بابن الإقليبي^(٦)، عن محمد بن عاصم العاصمي، عن الرباحي، عن
النحاس، عن الزجاج، عن المبرد^(٧).

(١) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٥، ٢١٧٢، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠، ٢١٨٩، ٢١٩٣.

(٢) انظر ترجمته في: الصلة ٣٦٣/٢ - وبغية الممتنع ص ٣٨٠ - وإنباه الرواة ٢/٢٠٧ - وبغية الرواة ١١٠/٢.

(٣) غية للمتنس ص ٣٨٠.

(٤) طبقت علماء الحديث ٣ ٤١٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٩ ١٣٣.

(٦) انظر ترجمته في: الصلة ٩٣/١ وجذوة المقتبس ص ١٥١ وبغية الممتنع ص ٢١٣ وإنباه
الرواة ١ ٢١٨ - والوفاء بالوفيات ٧٦/٦ - وبغية الرواة ١ ٤٢٦.

(٧) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

و«قد عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عامًا لا يعرف سواه»^(١).

وأخذ عنه كتاب سيبويه: ابنه سراج^(٢)، قرأه عليه ثلاث مرار قراءة تفقه وتفهم، وأبو علي الغساني، وابن الطراوة النحوي^(٣).
نقل عنه تلميذه أبو علي الغساني في نسخته^(٤) حواشي على كتاب سيبويه، ونقلت منها ثمانية حواشي، أثبتتها في مواضعها من الحواشي، وحققتها^(٥).

• أبو علي الغساني^(٦).

أبو علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الأندلسي الجياني، محدث الأندلس وحافظها، توفي سنة (٤٩٨).

«كان حسن الخط، جيد الضبط»، «بصيرًا بالعربية واللغة والشعر والأنساب، صنّف في ذلك كله»، «عانى كتب اللغة، وأكثر من رواية

(١) بغية الوعاة ١١٠/٢.

(٢) انظر: معجم أصحاب القاضي أبي علي الصديقي ص ٣٠٦.

(٣) بقراءة أبي علي الغساني، انظر: الذيل والتكملة ٧٧/٢ وفوات الوفيات ٧٩/٢.

(٤) انظر الكلام على نسخة أبي علي الغساني في: مقدمة التحقيق ص ١٩٦.

(٥) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥١.

(٦) انظر ترجمته في: بغية المتتمس ص ٢٦٥ ووفيات الأعيان ١٨٠/٢ وطبقات علماء الحديث

٧/٤ - وسير أعلام النبلاء ١٩، ١٤٨.

الأشعار، وجمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه، وصحح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفاظ، فكتبه حجة بالغة^(١).

قلت: ومن الكتب التي كتبها وصححها كتاب سيبويه، فقد قرأه ورواه عن شيخه أبي مروان عبد الملك بن سراج الأموي النحوي^(٢)، وعن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي^(٣)، وكتب في آخر نسخته: «بخطه: قرأته على الأستاذ أبي مروان عبد الملك بن سراج من أوله إلى آخره لسنة اثنتين وخمسين [يعني: وأربعمائة] وأخبرني به أبو بكر محمد بن هشام المصحفي^(٤)».

وقد قابل الغساني نسخته هذه على نسخة أبي نصر القرطبي، عن الرباحي، عن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن ولاد، عن أبيه، عن المبرد^(٥).

وقد نسخ الفقيه المالكي أبو زكريا يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن

(١) وفيت الأعيان ١٨٠/٢، ومنه النقل الأول وطبقت علماء الحديث ٧/٤، ومنه القلان الأخيران.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٩/١٣٣، وفي الذيل والتكملة ٢/٧٧: «ورحل إلى قرطبة، فسمع بها على أبي مروان بن سراج (كتاب سيبويه)، سنة ثمان وستين، بقراءة أبي علي الغساني».

(٣) انظر ترجمته في، بغية الملتبس ص ١٤٠ - والصلة ص ٥٢٦ - وفهرس الفهارس ٢/٥٧٣.

(٤) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

(٥) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

عبدالله العبدري التلمساني (كان حياً سنة ٦٤٦)^(١) نسخة من نسخة أبي علي الغساني، قال في آخر الجزء الثاني: «وَفَرَعْتُ من نسخ هذا السفر يوم الجمعة رابع صفر عام خمسة وعشرين وستمائة، من أصل الحافظ أبي علي الغساني بخطه»^(٢). وقال في آخر الجزء الثالث: «وكتبه بخط يده العبد الفقير إلى ربه يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن عبدالله العبدري من كتاب الحافظ المحدث الإمام أبي عبي الغساني بخطه وروايته عن أبي مروان بن سراج»^(٣). وقد وقفت على الجزأين الثاني والثالث من نسخة العبدري^(٤)، وقد نقل العبدري من نسخة الغساني حواشي الغساني، وحواشي شيخه أبي مروان بن سراج، وقد أثبتتها في أماكنها من هذه الحواشي في قرابة (٤٠) صفحة، وحققتها، وقد رمز العبدري لأبي علي الغساني برمز (ع)، وصرح في موضع باسم (نسخة أبي علي الغساني)^(٥)، وصرح الغساني في ثمانية مواضع باسم شيخه أبي مروان^(٦).

(١) انظر في ترجمته: الذيل والصلة ٣١٢/١ وعنوان الدراية ص ٨٥ - ومعجم أعلام الجزائر ص ٢٣٣.

(٢) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثاني برقم (٣٨٩٦).

(٣) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

(٤) وهي نسخة العبدري المذكورة في نسخ التحقيق، انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٤٧.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣، ٢١٩٢.

(٦) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥١.

• ابن طلحة اليبيري^(١).

أبو بكر وأبو محمد، عبدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله اليبيري الأندلسي، توفي سنة (٥٢٣).

أخذ كتاب سيبويه «قراءة عن الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني، قال: قرأته على أبي مروان عبد الملك بن سراج بن عبدالله بن سراج القرطبي، قال: قرأته على أبي القاسم بن الإفليلي، عن أبي عبدالله بن عاصم العاصمي، عن الرباحي بسنده»^(٢).

وقرأ عليه كتاب سيبويه الزمخشري كما سيأتي في ترجمته.

وقد عدّه أبو حيان من الناظرين في كتاب سيبويه الذين يستحقّون أن يرحل الطالب إليهم. وأن يجثو بين أيديهم^(٣).

وقد قابل الزمخشري ما نسخه من أصل الفارسي (نسخة القصري) بنسخة شيخه ابن طلحة، ونقل عنها الفروق والخواشي.

وقد ذكّر في الخواشي في أكثر من (٢٧٠) صفحة، برمزه (ط) وهو الأكثر، وبكتاب (ط)، وبنسخة ابن طلحة.

(١) انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص ١٦٧ والنبغة ص ١٧١ ونبغة الوعاة ٤٦/٢ وطبقات

المفسرين للداودي ٢٣٢/١ - وابن طلحة اليبيري ومختصره في أصول الدين ص ٤٣.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٠/٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٢٩/١٠.

وقد تنوع المنقول عن نسخة ابن طلحة ما بين فروق وحواش.

• ابن الباذش.

له حاشية واحدة^(١)، نقلتها نسخة (ح ١٠) معزوة إليه، ولعله أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي النحوي، أحد علماء الأندلس الكبار في اللغة والقراءات والحديث، توفي سنة (٥٢٨هـ)^(٢).

«حدث بكتاب سيبويه عن الوزير أبي محمد بن هشام المصحفي»^(٣)، وله (شرح كتاب سيبويه).

• أبو القاسم الزمخشري.

أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، جار الله، توفي سنة (٥٣٨هـ).

رحل الزمخشري على كبر إلى ابن طلحة اليابري الأندلسي، وقرأ عليه الكتاب في مكة شرفها الله^(٤).

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٦٨٠ - ٦٨١.

(٢) انظر ترجمته في: بعية المثلث ٤١٩ - وإنباه الرواة ٢٢٧/٢ وبغية الوعاة ١٤٢/٢.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ١/٤٥٨.

(٤) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٦٨٧، وإنباه الرواة ٣/٢٦٥ وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٥١، وبغية الوعاة ٢/٢٧٩.

(٥) انظر. البحر المحيط ٥/١٤٩ وأزهار الرياض في أنخبار القاضي عيوض ٣/٧٧.

وقد ذكر صاحب (ابن طلحة الياثري ومختصره في أصول الدين) «أن الزمخشري لم يقرأ الكتاب على الياثري فحسب، وإنما انتسخ نسخة عن أصله، وعن هذا الفرع المتسخ عُرِفَ الأصل»^(١)، قُتْ: لم يذكر المؤلف دليلاً لذلك سوى ما جاء في بعض نسخ الكتاب من أنها منسوخة من خطِّ الزمخشري، وقد نقلتُ ذلك في الحواشي، وفيها: «صورة ما على حاشية الجزء الأول بخطِّ الزمخشري: نُقِلَتْ هذه النسخة من أصلٍ منقولٍ من أصلٍ أبي عليِّ الفارسي، مقروء عليه.

وهذه الترجمة مُثَبَّتَةٌ فيه هكذا بخطِّ كاتبه: نَسَخْتُ هذه الترجمة من أصلِ القَصْرِ الذي كان يَعْتَمِدُ عليه أبو علي»^(٢).

وهذا المنقول من خطِّ الزمخشري لا يدلُّ على أنه نقلَ النسخة من نسخة ابن طلحة، بل فيها النصُّ على أنه نقلها من أصل أبي علي الفارسي، وذكر الزمخشري في رموزه أنه قابل النسخة بنسخة ابن طلحة، بذكر فروقها وحواشيها، ففيها: «وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابنِ طَلْحَةَ. نُقِلَتْ من خَطِّ الزَّمْخَشَرِيِّ في ظهر الجزء الأول»^(٣).

(١) ابن طلحة الياثري ومختصره في أصول الدين، د. محمد الطبراني ص ٨١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٦.

وقد ذكرت بعض كتب التراجم كتاباً للزنجشري، باسم (شرح كتاب سيويه)، والأكثر سمّوه (شرح أبيات كتاب سيويه)^(١)، وقد نقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني^(٢).

والزنجشري العالم الثاني الذي شارك في جمع هذه الحواشي، فنسخ عمل الفارسي مع زوائد تلميذه القصري وعبد الباقي، معتمداً أصل القصري^(٣)، ثم قابله بنسخة شيخه ابن طلحة التي رمز له بـ(ط)، وكذا بنسخة مقروءة على السيرافي والرماني التي رمز لها بـ(سح).

ولأن الزنجشري هو صاحب هذه النسخة بصورتها النهائية لم يرد اسمه في أثنائها إلا في أولها في ذكر أن النسخة منقولة من نسخة كانت بخطّه؛ لأنه لم يزد حواشي وتعليقات منه حتى يجعل قبلها رمزاً له، أو ينسبها إلى اسمه الصريح، فكان عمله مقتصرًا على النقل: نقل عمل الفارسي، وبيان ما في أصل القصري، ونقل فروق نسختي (ط) و(سح) وحواشيها.

وإني أستغرب عدم وجود تعليقات وحواش للزنجشري في عمله هذا،

(١) انظر كتب الزنجشري في: مقدمة تحقيق الفصل (د. أميل بديع يعقوب) ص ١١، ومقدمة تحقيق

(رسالتان للزنجشري)، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، ص ٨٩.

(٢) انظر. شرح شواهد المغني ١/ ١١٠، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٨، ٢٤٩، ٤١٧.

(٣) انظر الكلام على أصل القصري في: مقدمة التحقيق ص ١٤٥، ١٤٨.

مع أنه «جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه» ابن طلحة الياقوبي، و«ناظر في كتاب سيبويه»^(١).

وقد كان الزمخشري شديد الاعتزاز بكتاب سيبويه واطلاعه عليه،

حتى قال:

وَبِي يَسْتَعِيدُ النَحْوُ مِنْ أَنْ يَسْوَسَهُ نُهَى لَمْ يَجِدْهَا الذَائِقُونَ حَصَائِفَا
فَقُلْ: أَيْنَ خَلَى سِيبَوِيهِ كِتَابَهُ يَقُلْ حَجَرُ جَارِ اللَّهِ مَأْوَايَ حَالِفَا
وَمَا فِي رِوَاةِ الْكُتُبِ رَاوِيَةٌ لَهُ سَوَى وَاحِدٍ، فَانْظُرْ، فَلَسْتَ مُصَادِفَا^(٢)

وحتى قال عنه أبو حيان: «وهذا الرجل كثير التبجح بكتاب

سيبويه»^(٣).

والزمخشري هو صاحب البيتين المشهورين في مدح سيبويه:

أَلَا صَلَّى إِلَهُ صَلَاةَ صِدْقٍ عَلَى عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مَنْبَرٍ^(٤)

(١) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٠/٥.

(٢) عن مقدمة تحقيق (رسائل للزمخشري)، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، ص ٨٩، عن (ديوان الأدب) ورقة ٧٨.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٢٢٩/١٠ - والدر المصون ٣٩٢/١٠.

(٤) انظر: البلغة ص ٢٢٤ - وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٠.

• أبو الحسن، علي بن محمد بن خُرُوف^(١).

أبو الحسن، عي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خُرُوف، توفي سنة (٦٠٩).

قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخذب، وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، منهم: علي بن عبدالعزيز بن مقاتل القيسي، وأبو عبدالله محمد بن يحيى بن محمد العبدي، وأبو الفرج بن فاخر الفاسي، وأبو القاسم بن رهمون المصمودي النحوي.

ولابن خروف نسخة معروفة اليوم^(٢)، لفقها من معارضتها على نسختين، الأولى: نسخة أبي نصر عن الرباحي، وذكر أنه رواها عن الرباحي بأسانيده الثلاثة عن أبي القاسم بن ولاد وأبي جعفر النحاس وأبي علي القالي. والنسخة الأخرى نسخة مشرقية مروية عن أبي علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج، وكان يرمز إليها بـ(ش).

وابن خروف من شراح كتاب سيبويه، واسم شرحه (تنقيح الألباب

(١) انظر ترجمته في: معجم لأدباء ١٩٦٩/٥، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٥، وصلة الصلة ص ١٢٢.

وسير أعلام النبلاء ٢٢/٢٦، وبغية الوعاة ٢/٢٠٣.

(٢) انظر الكلام على نسخة ابن خروف في: مقدمة التحقيق ص ٢٣٥.

في شرح غوامض الكتاب^(١)، وله ردُّ على أبي الحسين بن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب^(٢).

جاء ذكر ابن خروف في الحواشي في (٥) مواضع، في موضعين بيان لأسانيده، وفي موضع بيان لشيء من منهج سيبويه في كتابه، وفي موضع تعليق منه نقلته نسخة (ح ١٠)، وفي موضع نقلٌ نقل فيه ابن خروف فرقاً بين النسخ^(٣).

(١) حَقَّق بعضه في كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا، وكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، وبحقق باقيه الآن في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٢٦٩/٣.

(٣) وهي على الترتيب في حواشي كتاب سيبويه ص ١٦، ١٧، ١٩، ٩٠٦، ١٩٩٣.

النسخ المذكورة في الحواشي

نَقَلْتُ الحواشي عن نسخ كثيرة، منها نسخ منصوص عليها في (الرموز المذكورة في الحواشي)، ومنها نسخ غير منصوص عليها، لكنها وردت في أثناء الحواشي، ومنها نسخ مذكورة في ما نقلته أنا من نسخ سيبويه وكتب النحو، وألحقته بهذه الحواشي، وقد بلغ عدد هذه النسخ (٢٢) نسخة. وهذا مسرد لهذه النسخ، وكلام عليها:

* نسخة مشرقية عتيقة (أصل القصري الأول).

هذه النسخة اطلع عليها ونقل منها أبو علي الغساني وابن خروف، أما الغساني فوصفها بأنها: «نسخة عتيقة مشرقية مكتوبة من نسخة أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي والفراسي ثم الفسوي»^(١)، وأما ابن خروف فوصفها بأنها «نسخة عتيقة مشرقية، كان عليها خط الفراسي رحمه الله، وكانت منقولة من كتاب أبي بكر بن السراج رحمه الله»، وجعلها أحد الأصلين اللذين عارض عليها نسخته^(٢).

وقد تميزت هذه النسخة العتيقة بأمور:

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣، ٢٠١٦. وانظر الكلام على نسخة العبدري (المنسوخة من

نسخة أبي علي الغساني)، وعلى نسخة ابن خروف في: مقدمة التحقيق ص ٢٤٦، ٢٣٥.

١- أنها منقولة من نسخة بخط أبي علي الفارسي.

٢- أن الفارسي كتب بيده على نسخته قراءته لكتاب سيبويه على شيخه ابن السراج، وزمن ذلك، فكتب: «بَلَّغْتَ قَرَأَتِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ السَّرِيِّ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ، لِعَشْرِ بَقِيْنَ مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ عَشْرَةٍ وَثَلَاثِائَةٍ»^(١).

٣- أن الفارسي كتب بخطه على نسخته إجازة لتلميذه القصري، جاء فيها: «قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيٍّ كِتَابَ سَيْبَوِيهِ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ فِي نَسْخَتِي الَّتِي قَرَأْتُهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ السَّرِيِّ، وَقُرِئَ مِنْهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، وَكُتِبَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بِخَطِّهِ»^(٢).

٤- أن القصري كتب بخطه على نسخة الفارسي قراءته كتاب سيبويه على شيخه الفارسي وزمن ذلك، فكتب: «فَرَعْتُ مِنْ قِرَاءَةِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى أَبِي عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ النَّحْوِيِّ أَيَّدَهُ اللَّهُ - يَوْمَ الْاَحَدِ، ضُحُوَّةً، لَيْسَتْ بِبَقِيْنَ مِنْ شَعْبَانَ، سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَثَلَاثِائَةٍ، وَكُتِبَ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيٍّ»^(٣).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥.

٥- أن على النسخة حاشية مهمة ذَكَرَ فيها صاحبها أن الفارسي قابل نسخته على عدة نسخ ووضع لها رموزاً، ثم سَمَّى هذه النسخ، وقد نقلت هذه الحاشية في الكلام على الرموز المذكورة في الحواشي^(١).

وكل ذلك يدل على أن هذه النسخة نسخة للقصري، كتبها من نسخة الفارسي. ثم قرأها عليه، يدل لذلك قول الفارسي: «قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيٍّ كِتَابَ سِيبَوِيهِ فِي هَذِهِ النِّسْخَةِ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ فِي نِسْخَتِي الَّتِي قَرَأْتُهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ السَّرِيِّ»، فالفارسي ينظر في نسخته التي كتبها من نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، والقصري يقرأ من نسخته، ولذا كَتَبَ عليها أنه قرأها على شيخه الفارسي، وأَرَّخَ ذلك.

وهذه النسخة هي أصل القصري الذي سَمَّيْتُهُ (أصل القصري الأول)^(٢)، وهو الذي كان أبو علي الفارسي يعتمد عليه؛ لأن القصري كتبه في حياة شيخه الفارسي، واحتفاء الفارسي بهذه النسخة واضح من خطوطه عليها.

وهي التي نَسَخَ القصري منها نسخة أخرى، وأضاف إليها زوائد، من سؤالاته للفارسي وإجابات الفارسي عنها، ومن بيان عمل الفارسي في

(١) انظر: (الرموز المذكورة في الحواشي) في مقدمة التحقيق ص ٥١.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٤٥.

نسخته من ضرب وتغيير وزيادة وتعليقات، ومن حواشٍ لعبد الباقي تلميذ الفارسي الآخر الذي شارك في خدمة هذه الحواشي، وهذه النسخة الأخرى هي التي سميتها (أصل القصري الثاني)^(١)، وهي التي نسخَ الزمخشري من نسخة منسوخة منها^(٢).

• نسخة القصري (أصل القصري الثاني).

هذه النسخة منسوبة إلى أبي الطيب محمد بن طوسي القصري تلميذ الفارسي الذي أعاد كتابة نسخة شيخه الفارسي من كتاب سيبويه، مع الحواشي التي جمعها الفارسي، وأضاف القصري إليها حواشي أخرى من سؤالاته للفارسي، ومن بيانٍ لعمل الفارسي في نسخه وحواشيه التي جمعها من ضرب وتغيير وزيادة، كما وأضاف القصري إليها -أيضاً- حواشي زاده عبد الباقي بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي، وقد ذكرت من قبل ما زاده القصري على عمل الفارسي بالتفصيل والأمثلة^(٣).

وهذه النسخة هي التي نسخَ الزمخشري من نسخة منسوخة منها - نسخة اعتمدت عليها جميع النسخ التي نقلت هذه الحواشي، وكتب

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٤٨.

(٢) انظر مناقشة ذلك في: مقدمة التحقيق ص ٢٩، ١٣٩.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص ٢٤.

الزخشي على غلافها بخطه: «نُقِلَتْ هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي عليّ الفارسي، مقروء عليه. وهذه الترجمة مُثَبَّتة فيه هكذا بخط كاتبه: نَسَخْتُ هذه الترجمة من أصل القَصْرِيِّ الذي كان يَعْتَمِدُ عليه أبو عليّ»^(١)، ومعنى كلامه أنه كَتَبَ نسخته من أصل منقول من أصل الفارسي، وصاحبُ هذا الأصل نَسَخَهُ من نسخة القصري المنقولة من نسخة الفارسي، أي: أن الزخشي لم ينقل نسخته من أصل القصري مباشرة، بل نقلها عن فرع من فروعها، وهذا من أمانة الزخشي ودقته.

وقد كان الزخشي:

- حريصاً على بيان ما ليس في أصل القصري، فكان يقول في ما ليس فيه: «ليس في القصري»، «ليس في نسخة القصري»، و«ليست في القصري»، وهذا يشمل ما نقله مما ليس في أصل القصري من فروق وحواشٍ^(٢).

وحريصاً على بيان ما في أصل القصري مما يخالف أكثر النسخ، فيقول: «في القصري» كذا، أو: «بخط القصري» كذا^(٣).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٦١٢، ٦٩٨، ١١١٧، ١١١٩، ١٦٨٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٨٩، ١٨٣٨.

• نسخة أبي عمر الجرمي.

لأبي عمر الجرمي فضل في شهر كتاب سيبويه ونشره بين الناس، فلما مات سيبويه بذل الجرمي من ماله للأخفش كي يقرأ هو والمازني عليه الكتاب. فأقرأهما إياه. فاشتهر بذلك أنه لسيبويه^(١).

ثم صار الجرمي عمدة القوم في إقراء كتاب سيبويه، وكان شديد الاطلاع عليه، حتى أخذ منه النحو، والاستنباط والقياس في الفقه^(٢).
والنظر في نسخة الجرمي والمروي عنه يظهر لنا الآتي:

- أن من أهم أعمال الجرمي في نسخته من كتاب سيبويه أنه تتبع الأبيات الشعرية، فوجدها (١٠٥٠) بيت، فعزا (١٠٠٠) بيت إلى قائلها، ولم يجد نسبة (٥٠) بيتاً^(٣).

ومن صور عزوه للأبيات حاشية: «وقال الجرمي: هو خُفاف»^(٤)، وقد علّق ابن السيرافي على ذلك بقوله: «فأما نسبته إلى خُفاف فليس من عمل سيبويه»^(٥).

(١) انظر: نزهة الألباء ص ١٠٨ - ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤.

(٢) انظر الكلام على روايته وقراءته وإقراءه لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص ٩٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩. وانظر مناقشة ذلك في: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د.

خالد عبد الكريم جمعة ص ٢٠٧-٢٢٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٨.

(٥) شرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٨.

- وأن من اهتمامه بالشعر شرحه وإعرابه^(١).
- وأن للجرمي جهدًا في تمييز كلام سيبويه من كلام غيره^(٢).
- وأن له تفاسير وشروحًا لكلام سيبويه^(٣).
- وأن له تأييدات وموافقات لسيبويه^(٤).
- وأن له مخالفات لسيبويه، وردودًا عليه^(٥)، حتى قال مرة:
«هذا محال»^(٦).
- وأن له تفسيرات لمذاهب النحويين^(٧)، حتى الكوفيين^(٨)، ويذكر رأيه
رأيه ومذهبه في ذلك^(٩).

- وأنه قد ينص أحيانًا على تأييد ما نقل سيبويه سماعه، أو ينص على

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٣٢، ٤٣٢، ٦٠٧، ٧٩١، ١٠٤١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٣٦، ٤٦٧، ٦٩٤، ٨٥٧، ١١١٥، ١٠٣٨، ١٦٠٨، ١٧٨٤.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤٣، ١٣١٣.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١٦، ٢٣١، ٤٨٩، ١٠٨٠، ١٢٩٠، ١٤٧٢، ١٠٣٨، ١٩٦٠.

١٩٦٠. وانظر في مخالفاته لسيبويه (المسائل النحوية والتصريعية التي خالف فيها الجرمي

سيبويه، جمعًا ودراسة)، د علي بن موسى شبير.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٥١.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٢.

(٩) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٣٣، ٤٨٣، ٦٧٩، ١٠٩٣، ١٠٩٨، ١١٣٧، ١٧٨٠.

قلته، أو عدم سماعه^(١).

- وأنه لا يتورّع عن التصريح بعدم معرفته^(٢)، ولكنه لا يطعن في رواية رواية سيبويه، ومن ذلك قوله: «لا يُعَرَف، وسيبويه أعلم بذلك»^(٣)، وقد جاء في سيرته أنه كان دينًا ورعًا^(٤).

- وقلما نقلت الحواشي عن نسخة الجرمي فرقًا^(٥)، إلا في الأبنية.

- وأنه قد يستدرك شواهد شعرية^(٦)، أو ألفاظًا كجموع ولُغَيَات لم يذكرها سيبويه^(٧).

- وأن للجرمي جهدًا كبيرًا في خدمة أبنية سيبويه، ويظهر ذلك في:

أ- الاهتمام بشرحها^(٨).

ب- والاهتمام بلفظها^(٩).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٣٣، ٥٦١، ٧٢١، ١١٠٥.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٥، ١٤١٦، ١٧٣٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ١٤١٦.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٣١٤، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠ - وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٦٢.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٦٥٦.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٨٢، ١٦٠٨.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٤١٥، ١٤٦٩، ١٤٧٧، ١٦١٧.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٢٥، ١٦٣١، ١٦٤٧، ١٦٨٦، ١٧٢٨، ١٧٤٣.

(٩) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٥٨، ١٧٢٨، ١٧٥٠، ١٧٥٦، ١٦٥٩، ١٦٩١.

والذي لا أشك فيه أنه كان للجرمي نسخة كاملة من كتاب سيبويه، وقد كتبها بطريقة القدماء التي يدخل العالم تعليقاته وشروحه بعضها أو كلها في أثناء كلام صاحب الكتاب؛ لأن التأليف كان في وقت الجرمي غير ناضج المعالم، وغير متفق على طريقته؛ ولذا نجد بعض حواشي الجرمي وتعليقاته قد دخلت في أثناء الكتاب بين كلام سيبويه، ومن ذلك^(١):

- ما جاء في النسخ: «والإضافة إلى (مُحْيٍ): (مُحْيِيٌّ)، وإن شئت قلت: (مُحَوِّيٌّ). وقال أبو عمر: وهذا أجود الوجهين، كما قلت: (أُمَوِيٌّ)، و(أُمِّيٌّ) نظير الأول»^(٢).

- وما جاء في النسخ: «وزعم الخليل أن قولهم (ظريف وظُروف) لم يُكسر على (ظريف)، كما أن (المذاكير) لم تُكسر على (ذكر). وقال أبو عمر: وأقول في (ظُروف) هو جمع (ظريف) كُسر على غير بابه، وليس مثل (مذاكير)، والدليل على أنك إذا صغرت قلت (ظُريقون)، ولا تقول ذلك في (مذاكير)»^(٣).

وأوضح مثال لدخول حواشي الجرمي وتعليقاته بين كلام سيبويه في

(١) وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٣٢، ٣١٠، ٣٢٥، ١١٠٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٩٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٧٢.

الكتاب أبواب الأبنية، وقد جاء في الحواشي أكثر من نقل عن حواشي الجرمي على أبنية سيويو، توضح أنه كان يدخل حواشيه بين كلام سيويو، ومن ذلك:

- ما نقله أبو بكر بن السراج، فقال: «وَجَدْتُ فِي النَّسْخِ بَعْدَ ذِكْرِ (الْعُنْطَوَانِ) اخْتِلَافًا.... وكذلك وَجَدْتُه فِي الْأَبْنِيَةِ لِلجَّرَمِيِّ. قَالَ: "وَيَكُونُ عَلَى فُعْلَانٍ، قَالُوا: حُلْبَانٌ وَتُومَانٌ، وَهِيَ نَبَاتٌ، (وَالصِّفَةُ يَقُولُونَ: رَجُلٌ عُمْدَانٌ)، لِلطَّوِيلِ"»^(١).

- وما نقله أبو بكر أيضًا بقوله: «فِي كِتَابِ الجَّرَمِيِّ فِي الْأَبْنِيَةِ: "وَيَكُونُ عَلَى تَفْعِيلَةٍ، قَالُوا: تَرْعِيَّةٌ"، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ السَّنَامِ وَالشَّخْمِ"»^(٢).

فما بين الأقواس الكبيرة كلام سيويو، وما في خارجها من حواشي الجرمي، جاءت بين كلام سيويو.

والذي لست متأكدًا منه: أَو كَانَ عَمَلُ الجَّرَمِيِّ فِي أَبْوَابِ الْأَبْنِيَةِ فِي نَسْخَةٍ خَاصَّةٍ بِالْأَبْنِيَةِ. أَمْ أَنَّهُ مِنْ ضَمَنِ نَسْخَتِهِ الْكَامِلَةِ لِكِتَابِ سِيُوِيُو؟
والأرجح عندي أنه كان في نسخة خاصة بالأبنية؛ ولذا صح من

(١) حواشي كتاب سيويو ص ١٦٦٦، ١٦٧٠.

(٢) حواشي كتاب سيويو ص ١٦٩١.

المترجمين أن يعدو ذلك كتابًا خاصًا، فيذكروا أن من كتب الجرمي (كتاب أبنية سيبويه)، وبذلك يتبين أن (كتاب أبنية الجرمي) ليس مبنياً على جمع الأبنية وأمثلتها، والكلام على معانيها، بل هذا الجمع من فعل غير الجرمي، جاء إلى نسخة الجرمي وجمع هذه الأبنية وأمثلتها، وما قاله الجرمي عليها. وسيأتي كلام أوسع على هذا في الكلام على (نسخة ثعلب)^(١).

• نسخة بني طاهر (النسخة الطاهرية).

وهي نسخة كنت عند بني طاهر، مقروءة على عبدالله بن هاني صاحب الأخفش^(٢).

وهي نسخة نقل عنها ابن السراج والفارسي في الحواشي والتعليقة، ولكن النقل عنها قليل جداً.

والذي نُقل عنها:

فروق يسيرة^(٣).

وتفسيران، أحدهما غير معزو، والآخر معزو إلى الأخفش^(٤).

- وشاهد شعري مروي عن أبي عبيدة^(٥).

(١) نظر: مقدمة التحقيق (نسخة ثعلب)، ص ١٦١ - ١٦٥.

(٢) انظر الكلام عني في مقدمة التحقيق (رمز هـ)، ص ٨٢.

(٣) انظر 'حواشي كتب سيبويه' ص ١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٤٣٤، والتعليقة ٤، ٤٢، ٦١.

(٤) انظر 'حواشي كتاب سيبويه' ص ١٣٧٨، ١٣٧٣.

- وقراءة قرآنية فيها لغة لم يذكرها سيبويه^(١).

• نسخة القاضي إسماعيل.

هي نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي، وسبق الكلام على روايته لكتاب سيبويه ونسخته^(٢).

وبقي الكلام على نقل الفارسي عنها، فالقصري في حاشية أصله الثاني لم يذكرها من النسخ التي عارض الفارسي نسخته عليها، بينما ذكرها الزمخشري في حاشية رموزه، وأنها من نسخ الحواشي التي عارض الفارسي بها، ورمز له بـ(ق)، ولكن القصري في حاشية أصله الأول فصل الكلام عليها، فذكر أنه «كان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي؛ لأن أبا بكر عارض بنسخته نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولمّا عارض أبو علي بنسخة أبي بكر ألحق ما في نسخة أبي بكر من الزيادة والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي»^(٣).

وهذا يظهر أن الفارسي لم يعارض نسخته بنسخة القاضي إسماعيل

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٣٥.

(٢) انظر: التبليقة ٧٢/٤.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٩٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤. وقد نقلت هذه الحواشي الثلاث وناقشتها في مقدمة

مباشرة بنفسه، ولكنه نقل ذلك مما نقله عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج. وكان القصري مطلعاً على ذلك فبيّنه في حاشية أصله الأول، ولكنه في حاشية أصله الثاني اقتصر على ما نقل منه الفارسي مباشرة، فأهمّل ذكر نسخة القاضي إسماعيل لذلك، أما الزمخشري فلما ذكّر نسخة القاضي إسماعيل في الحواشي والرمز له بـ(ق) ذكّر ذلك في حاشيته، ولم ينص على أن الفارسي عاد إليها بنفسه.

وقد نصّ أبو بكر بن السراج أنه إنما عاد إلى نسخة منسوخة من نسخة القاضي إسماعيل، لا إلى نسخته، فقال: «وفي النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقرّوة على أبي العباس»^(١).

• نسخة أبي العباس المبرّد.

المبرّد ملقّب أسانيد كتاب سيبويه لمن بعده، وقد حصل الفارسي على نسخة بخط المبرّد، واعتمدها في المعارضة، ورمز لها بـ(مح)، وهي التي نسخ أبو بكر بن السراج منها نسخته الأولى، وقد ذكّر ذلك القصري في حاشيته.

فقال في حاشية الأصل الأول: «كان أبو علي الفارسي قد قابل نسخته

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٩. ونقله عنه السيرافي في شرحه (العلمية) ١٥٣/٥.

من كتاب سيبويه بعدة نسخ، منها: كتاب أبي العباس المبرد بخط يده^(١).

وقال في حاشية الأصل الثاني: «اعلم أن: ما كان علامته (مح) فهو في

نسخة المبرد بخط يده^(٢).

وقد رجّحت أن الفارسي بدأ في نسخ نسخته من نسخة المبرد هذه، ثم

عدّل إلى نسخة أبي بكر^(٣).

ولا يعني هذا أن المبرد ليس له إلا هذه النسخة، بل له أكثر من نسخة

بينها اختلاف لأسباب، من أهمها اختلاف تحريره لكلام سيبويه في كل نسخة؛ ولذا اختلفت النسخ التي نقلت من نسخته.

• نسخة أبي العباس ثعلب.

جاء النقل عن أبي العباس ثعلب في الحواشي في عدة مواضع^(٤).

بعض هذه المواضع لا علاقة له بنسخة ثعلب من كتاب سيبويه،

كالنقل عنه في رواية بيت، أو رواية لغة، أو شرح كلمة، أو عزو بيت^(٥).

لكن كل ما نُقِلَ من نسخة ثعلب كان في أبواب الأبنية، في ألفاظ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٤.

(٣) انظر مقدمة التحقيق ص ١٥.

(٤) انظر الكلام عن ذلك في: أصحاب الحواشي، ص ٩٩.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٦، ٥٩٠، ١٠٥٥، ١٠٧٦، ١٠٩٠، ١٣٠٦.

الأبنية ومعانيها^(١).

وقد استدرك ثعلب بناءً واحدًا على سيبويه، وهو (كَيْصَى) مثالاً على (فَعَلَى) وصفاً^(٢).

وربما استطرّد ثعلب في الشرح، فذكر قصة في ذلك، كقصة الخليل مع الإعرابي في طائر (البَلْصُوص)، وجمعه على (البَلَنْصَى)^(٣).

ولا يستنكف ثعلب أن يقول (لا أعرف)، ومن ذلك قوله: «وإِجْدَانٍ لَا تَعْرِفُهُ»^(٤).

وقد كثرت مخالفة نسخة ثعلب لباقي النسخ، حتى قال أبو بكر بن السراج وهو يبيّن عدم اختلاف النسخ: «هذا غلط في الكتاب، وليس من كلام الرجل [سيبويه].... في النسخ حتى نسخة أحمد بن يحيى»^(٥).

وقد أحيل في الحواشي إلى (ثعلب)، وإلى رمزه (ث)، وإلى (أحمد بن

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٧٧، ١٦٨٩، ١٦٩٥، ١٧٢٤، ١٦٢٥، ١٦٤٨، ١٦٥٢.

١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٥، ١٦٦٧، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٨٠، ١٦٨٦، ١٦٩١.

١٦٩٨، ١٧٠٣، ١٧٠٦، ١٧٤٦، ١٧٤٩، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٦٩، ١٧٧١، ١٧٤٧، ١٧٥٠.

١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٦٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٤٥.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٠٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٨.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٥٣.

يحيى)، وإلى (نسخة ثعلب)، وإلى (كتاب ثعلب)^(١).

والمقصود من كل ذلك أن ثعلبًا ذكر ذلك في تفسيره لأبنية كتاب

سيبويه، قال السيرافي: «قال ثعلب في ما فسر به أبنية كتاب سيبويه»^(٢).

وقد نصَّ ابن السراج في الحواشي على أن (نسخة ثعلب) كانت بخطه،

فقال: «وفي كتابِ ثَعْلَبٍ - رحمته الله - بِخَطِّهِ»^(٣)، وكذلك نصَّ في كتابه

(الأصول)^(٤)، وقال مثله السيرافي^(٥).

وقد جاء ذكر (كتاب ثعلب) و(نسخة ثعلب) في بيان اختلاف نسخ

الكتاب، معتمداً عليه كما يُعتمد على النسخ الأخرى، قال ابن السراج:

«هذا الحرف ليس في كتابي المنسوخ من نسخة أبي العباس، وهو في ما قرئ

في كتاب القاضي عليه، ولم أجده في نسخة ثعلب»^(٦)، وقال: «وفي كتابي

محمد وأحمد»^(٧)، وقال: «لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من

(١) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق، ص ٩٩.

(٢) شرح السيرافي ١٤١/٥ وانظر اسم تفسير ثعلب هذا في (تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن

يحيى ثعلب) ص ٢٤.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٧. ونحوه في ص ١٧٩١، ١٧٤٦.

(٤) انظر: الأصول ٣/ ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١٥٣/٥.

(٦) الأصول ٣/ ٢٢١. ونحوه في: ٣/ ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦.

(٧) الأصول ٣/ ٢٠٥، أي: سخطي المبرد وثلعب.

النسخ»^(١). وفعل مثل ذلك السيرافي^(٢).

حتى ظننتُ حيناً أن لثعلب نسخة كاملة من كتاب سيبويه بخطه، والذي ترجّح لي - بعد النظر فيما نُقِلَ من نسخته - أن ثعلباً نسخَ قطعة من كتاب سيبويه فيها كلامه على الأبنية^(٣)، وأدخل تفسيره لهذه الأبنية بين كلام كلام سيبويه، فصَحَّ أن ما صنعه نسخة من كتاب سيبويه، وأنه تفسير لأبنية كتاب سيبويه، ويدلُّ لذلك نُقْلُ طويل لابن السراج ذكر فيه اختلاف نُسخِ كتاب سيبويه في موضع، قال السيرافي: «اختلفتُ فيها النسخ، وجمعها ابن السراج على اختلافها، وخرّجها في ورقة»^(٤). قال أبو بكر بن السراج: السراج: «وَجَدْتُ فِي النُّسخِ بَعْدَ ذِكْرِ العُنْظَوَانِ اخْتِلَافًا، فَأَمَّا نُسخَةُ كتابِ محمد بن يزيد وفي كتابِ ثعلبٍ - رحمته الله - بِخطِّهِ، بَعْدَ العُنْظَوَانِ: (وَيَكُونُ عَلَى فُعْلَانٍ فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ، فالاسْمُ نحوُ الحُرْمَانِ) نَبْتُ أَرَاهُ، (والحُلْبَانِ) بَقْلَةٌ. (والصِّفَةُ نحوُ العُمْدَانِ) طَوِيلٌ، (والحُلْبَانِ) صَاحِبٌ جَلْبَةٍ، (وَيَكُونُ

(١) التعليقة ٤ / ٢٧٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥ / ١٤١، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٧١، ١٨٩، ١٩٢.

(٣) وقد ناقشت ذلك ودرسته في بحثي (تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن يحيى ثعلب) المنشور في

مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثامن، ذو الحجة ١٤٣٢، في فصل (طريقة

ترتيب تفسير أبنية سيبويه لثعلب)، ص ٢٧

(٤) شرح السيرافي ٥ / ١٥٣

على فِعْلَانٍ في الاسم، وذلك نحو فِرْكَانٍ بُغْضُ، (وَإِجْدَانٍ) لَا نَعْرِفُهُ،
(وَعِرْفَانٍ) اسْمُ رَجُلٍ، وقالوا: عِمْقَانَةٌ، مِثْلُ الْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ وَصَفُوا بِهِ، قَالُوا:
عِفْتَانٌ، وَهُوَ الْجَانِي الْأَخْرَقُ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

وفي النُّسخة المنسوخة مِنْ نُسخة القاضي المقروءة على أَبِي الْعَبَّاسِ

وكذلك وَجَدْتُهُ فِي الْأَبْنِيَةِ لِلجَرْمِيِّ، قَالَ «....»^(١).

فانظر كيف جعل نسخة المبرد ونسخة ثعلب ونسخة القاضي ونسخة
الجرمي سواء في بيان الفروق، وعندما نعود إلى النص كاملاً نجد أن
نسختي المبرد والقاضي لم يذكرَا إلا كلام سيبويه فقط، دون خلطه بكلام
آخر. أما نسخة ثعلب ففيها كلام سيبويه كاملاً ونجد بَيِّنَةً كلام ثعلب في
شرح الأبنية، وثعلب إنما تساهل في إدخال كلامه الكثير في كلام سيبويه
لأنه لم يقصد أن تكون نسخته نسخة من كتاب سيبويه، وإنما أراد أن يشرح
أبنية سيبويه، فوجد أن هذه الطريقة أسهل الطرق عليه، وربما جاء بعده من
استخرج هذه الأبنية وأمثلتها وشرح ثعلب لها في كتاب مستقل، وربما رتبها
ترتيباً معيناً؛ ليسهل مراجعتها.

ولعل ثعلباً نَسَخَ نسخته هذه من النسخة التي نسخها القراء من كتاب

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٦ - ١٦٧٠.

سيويو به خطه وعارضه بها الكسائي^(١).

ونجد ثعلباً في بعض الأحيان يكتفي بكتابة شرحه فوق الكلمة، ولا يجعله بين كلام سيويو، ومن ذلك قول ابن السراج: «في كتاب ثعلب - مَوْضِعَ (أَدَابِرَ) - (أَبَاتِرَ)، وَوَقَّعَ فَوْقَهُ (مَكَانٌ)»^(٢)، أي: أن ثعلباً اكتفى بكتابة تفسير (أباتر) فوقه.

والسؤال: أكان ثعلب يراوح في الحواشي القصيرة بين إدخالها بين كلام سيويو وكتابتها فوق الكلمة أم أنه عندما راجع الكتاب زاد هذه التفاسير بين السطور؟

وعلى كل حالٍ يترجح عندي أن بعض النساخ أدخل هذه التفاسير القصيرة التي كانت بين السطور أو بعضها، وجعلها بين كلام سيويو؛ ولذا جاء بعض هذه التفاسير بلا رابط لفظي بينه وبين البناء، أما ما أدخله ثعلب بين كلام سيويو فقد يجعل بينه وبين البناء رابطاً وقد لا يجعل.

فمن التفاسير المباشرة دون رابط لفظي بينها وبين البناء قوله: «(أَبَاتِرُ) قَصِيرُ، وَ(أَدَابِرُ) لَا يَصِلُ رَحْمَهُ»^(٣)، وقوله: «(الْمَنْكِبُ): الْعَرِيفُ مِنْ وُلَاةٍ

(١) انظر: إنبه الرواة ٢/ ٣٥١ - ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣. وفي معجم الأدباء ١٦/ ١٢٣ أن

النسخة كانت «مخط للكسائي، وعرض العراء».

(٢) حواشي كتاب سيويو ص ١٦٢٥.

(٣) حواشي كتاب سيويو ص ١٦٢٥.

العشر^(١).

ومن التفسير التي بينها وبين البناء رابط قوله: «فُعُلْنِي، قالوا العُرُضْنِي)، وهو اسمُ مِشْيَةٍ^(٢)، وقوله في تفسير (هَبْلَغ): «هو الضَّخْمُ الْأَكُولُ»^(٣).

وقبل ثعلب عمل مثل ذلك أبو حاتم السجستاني، ثم جاء من جمع تفسير أبي حاتم وجعلها مستقلة في كتاب، وهذا يفسر اختلاف اسم الكتاب، واختلاف نسختي الكتاب^(٤)، وأن الأبنية فيه ليست مرتبة كلها، بل تأتي مجموعة منها مرتبة على كتاب سيويو حتى نهايتها، ثم تأتي بعدها مجموعة أخرى تبدأ من جديد في مراعاة ترتيب كتاب سيويو حتى تنتهي، وهكذا عدة مرات^(٥).

(١) حواشي كتاب سيويو ص ١٦٩٥.

(٢) حواشي كتاب سيويو ص ١٦٦١.

(٣) حواشي كتاب سيويو ص ١٧٤٦.

(٤) انظر الكلام على اختلاف اسم الكتاب ونسختي الكتاب في مقدمة المحقق لكتاب (تفسير غريب ما في كتاب سيويو من الأبنية) لأبي حاتم السجستاني ص ٣٦، ٤٤.

(٥) وهذا بيان بترتيب الأبنية في (تفسير غريب ما في كتاب سيويو من الأبنية) لأبي حاتم: ١ الأبنية من ص ٣ ١٤ مضطربة بالترتيب. ٢ من ص ١٥ ٢٤٩ على ترتيب كتاب سيويو مع تقديم وتأخير يسير لا يتجاوز صفحة أو صفحتين. ٣- من ص ٢٥٠-٢٨٦ على ترتيب كتاب سيويو من جديد. ٤- من ص ٢٨٦-٢٩٨ على ترتيب كتاب سيويو من جديد. ٥- من ص ٢٩٩ ٣٣١

وقبل ثعلب وأبي حاتم عمل ذلك أيضًا الجرمي، وقد نقلت نصًا من نسخته فيه أن طريقته مثل طريقة ثعلب^(١)، ولم يبيّن جامع تفسير أبنية الكتاب للجرمي، ولا المستدرک عليه، طريقة ترتيبه لتفسيره^(٢).

• نسخة أبي الحسين بن ولاد.

أبو الحسين بن ولاد من رواة كتاب سيبويه عن المبرد، وأخذه عنه أبو عبدالله الرباحي الذي نشره في بلاد الأندلس^(٣).

ولنسخة أبي الحسين بن ولاد قصة لطيفة، ذكرها ابنه أبو القاسم، فقال: «كان أبي قد قَدِمَ على أبي العباس المبرّد؛ ليأخذَ منه كتابَ سيبويه، فكان المبرّد لا يُمكنُ أحدًا من أصلِهِ، وكان يَضُنُّ به ضِنَّةً شديدةً، فكَلَّمَ ابنه فيه على أن يَجْعَلَ له في كلِّ كتابٍ منها جُعلًا قد سَمَّاهُ، فأكَمَلَ نُسْخَهُ، ثُمَّ إِنَّ أبا العباسِ ظَهَرَ على ذلك بَعْدُ، فكان قد سَعَى بأبي الحسينِ إلى بَعْضِ خَدَمَةِ السُّلْطَانِ لِيَحْبِسَهُ له وَيُعَاقِبَهُ في ذلك، فامتنعَ أبو الحسينِ منه بصاحبِ خَرَجٍ

حروف مجموعة على غير ترتيب! ٥- من ص ٣٣٢-٣٥٤ على ترتيب كتاب سيبويه من جديد. ويدل ذلك على أن من استل هذه التفسير قد جمعها أكثر من مرة، إما من نسخة واحدة مر عليها عدة مرث، أو من نسخ مختلفة، والله أعلم.

(١) في الكلام على (نسخة الجرمي) في، مقدمة التحقيق ص ١٥٣.

(٢) انظر: شرح أبنية الكتب للجرمي، د محسن العميري، وتفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي، د. سيف العريفي.

(٣) انظر رواية أبي الحسين بن ولاد لكتاب سيبويه وقراءته إياه في: مقدمة التحقيق ص ١٠٠.

بغداد يومئذ، وكان أبو الحسين يُؤدّب ولده، فأجازه منه، ثم إن صاحب الخراج أَلظَّ بأبي العباسِ يَطْلُبُ إليه أنْ يَقْرَأَ عليه أبو الحسين الكتاب، حتّى فَعَلَ^(١).

وقد بقي هذا الأصل عند أبي الحسين طيلة حياته، ثم آل بعد موته إلى ابنه أبي العباس أحمد وارث علم أبيه ورواياته، وكان يُقرأ عليه كتاب سيبويه، ثم على أخيه أبي القاسم عبدالله^(٢)، وقيل: إن الكتاب انتقل مباشرة إلى أبي القاسم^(٣).

وقد أخرج الباغي أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي القاسم، وقال: «قَرَأْتُهُ أنا على أبي القاسمِ ابنه وهو يَنْظُرُ في ذلك الكتابِ بعَيْنِهِ، وقال لي: قَرَأْتُهُ على أبي مراراً»^(٤).

وكان أبو الحسين حريصاً على بيان سنده وسند شيوخه:

- فروى عن المبرد أنه قرأ بعض الكتاب على الجرمي، وبعضه على المازني، ومنه ما قرأه عليها جميعاً^(٥)، وروى عن الزجاج إنكار أن يكون

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٣-٣٤.

(٢) انظر: إنباه الرواة ١/ ١٣٤، ٣/ ٢٢٤.

(٣) انظر: طبقات الزبيدي ص ٢٢٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٤. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣١.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢.

المبرد قد قرأ الكتاب كله على الجرمي، وأن المبرد قال: «قَرَأْتُ نَحْوَ ثَلَاثِهِ عَلَى أَبِي عُمَرَ الْجَرْمِيِّ، فَتَوَفَّيْتُ أَبُو عُمَرَ فَأَبْتَدَأْتُ قِرَاءَتَهُ عَلَى أَبِي عَثْمَانَ الْمَازَنِيِّ»^(١).

-وروى عن المبرد أن شيخه الجرمي قرأ الكتاب على الأخفش.

-ثم اضطر كلام أبي الحسين في المازني، فروى في قراءته لكتاب سيبويه ثلاثة أقوال:

١- أن المازني قرأ الكتاب على الجرمي وساءل الأخفش عنه^(٢)، بل نصر أبو الحسين في سنده على أنه روى الكتاب عن المبرد عن المازني عن الجرمي عن الأخفش، وأن كل واحد من هؤلاء قد قرأه على الآخر^(٣).

٢- أن المازني قرأ على الأخفش قرابة نصف الكتاب، ثم أكمله على الجرمي، وروى في ذلك قصة عن الزِّيَادِي^(٤).

٣- أن المازني قرأ الكتاب على الأخفش، وهذا رواه أبو الحسين عن الزَّجَّاج عن المبرد عن المازني أنه قال: «قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعَدَةَ الْأَخْفَشِ»^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠

(٢) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢.

(٣) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠

(٤) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ٣٣.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

وعلى النقل الثالث يستقيم سند الرباعي في أول مقدمته في قوله:

«ورواه المبرد عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه»^(١)، فأسقط الجرمي.

وروى أبو الحسين عن الزجاج عن المبرد عن المازني عن الأخفش

أنه لم يقرأ الكتاب على سيبويه، وقال: «كنتُ أسألُ سيبويه عما أشكَلُ عليَّ منه، فإنَّ تصعَّبَ عليَّ شيءٌ منه قرأتهُ عليه»^(٢).

والذي عزي صراحة إلى أبي الحسين ونسخته:

إما فروق^(٣)، وأحياناً ينقل كلام المبرد على هذا الفرق^(٤).

- وإما تفسير لكلام سيبويه^(٥)، وأحياناً تفسير لحاشية على كتاب

سيبويه^(٦).

ومما يحسن ذكره هنا أن أبا الحسين قد قال: «نظرتُ في نسخة

كتاب سيبويه - التي أُمليتُ بمصر - فإذا فيها مائتا حرفٍ خطأ»، وقوله هذا يدل على:

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢. وبحوه عن الزجاج في حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠

(٣) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٤٣.

(٤) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٧٣.

(٥) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٧، ٢٤٢، ١١٠٥.

(٦) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٩٠٦.

-شدة اهتمام أبي الحسين بنسخ كتاب سيبويه، والتأكد من صحتها.

-كما يدل ظاهره على أن الكتاب قد وصل إلى مصر قبل رواية أبي

الحسين بن ولاد وأبي جعفر النحاس، ولعله وصلها عن طريق أبي علي

أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩) الذي روى الكتاب عن المازني، أو أبي

جعفر الطبري النحوي (ت بعد ٣٠٤)^(١)، ففي مصر الآن نسخة لبعض

كتاب سيبويه من روايته، ولعل ما وجدته أبو الحسين من هذه الأخطاء هو

الذي دفعه للسفر إلى بغداد، وأخذ الكتاب مباشرة من المبرد.

وقد يكون إملاء هذه النسخة بعد نسخة أبي الحسين ونسخة النحاس،

فأراد أبو الحسين التأكد من صحتها.

• نسختا أبي إسحاق الزجاج.

لم يذكر الزمخشري في حاشية رموزه غير نسخة واحدة للزجاج،

رمزها (ح).

وأما القصري فاختلف كلامه في حاشيته، ففي حاشيته على أصله

الأول ذكر أن الفارسي عاد لنسختين للزجاج إحداها نسخة إسماعيل بن

أحمد الدجاجي، وفي حاشية أصله الثاني ذكر أن الفارسي عاد لنسختين

للزجاج إحداها لإسماعيل الوراق وهو الذي نقل فروقها وحواشيها، وقد

(١) انظر ترجمة أبي علي الدينوري في ص ٢٥، و ترجمة أبي جعفر الطبري في ص ٢٣.

نسخ أولها من نسخة الكلابزي ثم أكمل من نسخة الزجاج، ثم قرأ النسخة كاملة على الزجاج، والأخرى عارض الفارسي نسخته عليها بنفسه، ورمز لها بـ(ح)^(١).

وبالرجوع إلى الحواشي لا نجد ذكرًا لإسماعيل الدجاجة، ولكننا نجد ذكرًا للكلابزي في موضعين في أول الحواشي^(٢)، ونجد -أيضًا- أن إسماعيل الوراق قد غير بخطه ما كان بخط الكلابزي^(٣)، وكل هذا يوافق ما في حاشية أصل القصري الثاني من أن الوراق كتب أول نسخته من نسخة الكلابزي ونسخ باقيها من نسخة الزجاج، ثم قرأ جميع النسخة على الزجاج، وفي أثناء قراءتها عليه غير ما وجده مخالفًا لنسخة الزجاج.

ونجد أيضًا ذكر إسماعيل الوراق في الحواشي إلى آخرها، والرمز إليه بـ(رق) و(اس الوراق)، و(اس رق)^(٤)، وكل هذا يؤكد ما في حاشية أصل القصري الثاني.

وأظن أن القصري في حاشية أصله الأول لم يكن متأكدًا مما ذكره، فاختلط عليه إسماعيل الوراق بإسماعيل الدجاجة.

(١) انظر هذا الحواشي الثلاث، ومناقشتها في: مقدمة التحقيق ص ٤٨-٥١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١١، ١٥٢.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١١.

(٤) انظر الكلام على إسماعيل الوراق في: مقدمة التحقيق ص ١١٠.

والأصل في النسختين أن يتفقا، وقد ينصُّ الفارسي على ذلك، نحو:

- «من هنا ليس في نسخة (ب)، وهي في نسخة (ح) ومتن نسخة (رق)»^(١).

- كذا (عنده)، وعند (ح) وعند (رق)»^(٢).

وليس غريباً أن نجد اختلافاً بين نسختي الزجاج، ولهذا الاختلاف أوجه:

١- أن تنقل إحدى النسختين حواشي وتعليقات للزجاج ليست في الأخرى. وهذا هو الأكثر^(٣)، وقد ينص الفارسي على ذلك، نحو:

- «زيادةً بخط (رق)، وليست في (ح): يعني في (حَسْبُنِي عَبْدُ اللَّهِ صَرَبْتُهُ)، وقد حال بينه وبين مفعوله في (حَسْبُنِي)، وصار في موضعه.

زيادةً في (ح) إلى آخرها: يعني (في الأوَّل) أي: لا يَمْنَعُ (عَمْرُو صَرَبْتُهُ) أن يَعْمَلَ في الهاء»^(٤).

- «زيادةً بخط (رق)، ليس عند (ح): إِنَّمَا يُجْبِرُكَ باختلاف معاني

النصب»^(٥).

(١) حواشي كتب سيبويه ص ٣١٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٦.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢٨، ١٣٦.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ٢٩٦.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠٧.

٢- وأن يختلف نص سيبويه أو ضبطه في النسختين، ومن ذلك:

- في نسخة (رق): «(النَّازِلِينَ، والطَّيِّبِينَ)، و(الْجُزْرَ، والأُزْرَ)»^(١).

- «(ح): (حَرَبْنَا). في (رق) و(ح): (عِضَاضًا)»^(٢)، فاتفقت النسختان

في (عضاضا)، واختلفتا في (حربنا).

- «في نسخة (القاضي) و(ح): (وهذا ما عندي مُهَيَّئًا). وفي (رق)

و(مع): (مَهَيَّنًا)»^(٣).

وقد يعلق الوراق على كلام الزجاج؛ للتوضيح. ومن ذلك:

- «حاشية: قال أبو إسحاق: فهو غَلِطَ عليه - يعني أبا عثمان - وإنما

يريد أنه يُرْفَعُ في الموضع الذي يُنْصَبُ فيه، بخطُّ الورَّاق»^(٤)، فعبارة (يعني

أبا عثمان) توضيح من الورَّاق.

* نسخة المراغي.

وهي نسخة بخطِّ المراغي، وهو أبو بكر محمد بن علي، كان حيًّا قبل

سنة (٣١١هـ)^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٤٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٥٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٥٢.

(٥) انظر ترجمته في: حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٤٤ هـ.

وقد نَقَلَ منها الفارسي في موضع واحد، فقال: «في أُخْرَى بِحَطِّ المَرَاغِيّ: (فَإِنَّكَ تُثَبِّتُ الزِّيَادَةَ)، وفي أُخْرَى عَتِيقَةً: (فَإِنَّكَ لَا تَحْذِفُ الزِّيَادَةَ)»، وهذه الحاشية على قول سيبويه: «فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الزِّيَادَةَ الَّتِي هِيَ لِلتَّأْنِيثِ»^(١).

وظاهر أن ما في نسخة المراغي والنسخة العتيقة ضد ما في النسخ المشهورة، وعلى ذلك يختلف مذهب سيبويه، والكلام هنا على جمع نحو (حُبَلَى) على (حَبَالَى)، فعلى النسخ المشهورة تكون علامة التأنيث عند سيبويه محذوفة في الجمع (فَعَالَى)، فألفه زائدة في بناء الجمع، وعلى نسخة المراغي تكون ألف الجمع (فَعَالَى) هي علامة التأنيث التي في المفرد، فهو مثال لما اختلف فيه مذهب سيبويه بسبب اختلاف النسخ.

ولا أدري لماذا لم يعتمد الفارسي هذه النسخة، أو يكثر من النقل عنها!

• نسخة الأخفش الأصغر.

أبو الحسن، الأخفش الأصغر، علي بن سليمان، أكثر تلميذه النحاس من النقل عنه وعن نسخته^(٢).

وقد علَّل الأخفش الأصغر الغموض الذي يجده بعض قراء الكتاب

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٤٤ ١٤٤٥

(٢) انظر روايته لكتاب سيبويه والقل عنه في، مقدمة التحقيق ص ١٠٥.

بقوله: «عَمِلَ سيبويه كتابَهُ على لُغَةِ الْعَرَبِ وَخُطْبِهَا وَبِلاغَتِهَا، فَجَعَلَ فِيهِ شَيْئًا مَشْرُوحًا، وَجَعَلَ فِيهِ مُشْتَبِهًا؛ لِيَكُونَ لِمَنْ اسْتَيْقَظَ وَنَظَرَ فَضْلٌ، وَعَلَى هَذَا خَاطَبَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - بِالْقُرْآنِ»^(١).

وللأخفش الأصغر اهتمام بأبنية الكتاب، فقد نَقَلَ عن شيخه المبرد أن سيبويه استوعب في كتابه أبنية كلام العرب، ولم يَفْتَهُ منها غير ثلاثة أبنية^(٢). وقد أثنى على نسخة شيخه الزجاج، بأن المبرد على جلالته قدره في رواية كتاب سيبويه كان لا يُقْرَأُ أحدًا كتاب سيبويه حتى يقرأه على الزجاج؛ لصحة نسخته^(٣).

وكان للأخفش الأصغر اهتمام كبير بالشعر، روايةً ودرايةً، فقد أكثر تلميذه النحاس من النقل عنه في ذلك، ما بين:

- بيان لروايات الأبيات^(٤).

- وتفسير لألفاظها ومعانيها^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦، ٢٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٤، ٣٢١، ٤٦١، ٧٩٨، ٨٠٤، ٨١٩.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٤، ١٥٠، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٩، ٢٦٠، ٣٢٧، ٣٨٩.

- ونسبتها إلى قائلها، وبيان قصتها ومناسبتها^(١).

وللأخفش جهد في تفسير كلام سيبويه:

- فأحياناً يفسر كلام سيبويه ويشرحه^(٢)، وقد يشتد على مخالفه في

التفسير، حتى يقول: «هذا كلام إنسان لا يعرف باب الظن»^(٣).

- وأحياناً يخرج كلامه، أو يحيز وجهها آخر لم يذكره سيبويه، أو يخرج

شاهدًا لم يذكره سيبويه على رأي نحوي لسيبويه^(٤).

- وقد يذكر شواهد جديدة، قرآنية، وحديثية، وشعرية^(٥).

- وأحياناً ينتصر له، وخاصة في تغليط المبرد له^(٦).

وقد نقل النحاس عن نسخة الأخفش الأصغر فروقاً عدة^(٧)، بعضها

يصل إلى الاختلاف في إثبات بيتين من الشعر^(٨)! وقد يدقق النحاس في ذلك

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٦، ٧٧٧، ٩٦٠، ١٠٥٥.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٦٣، ٢٦٢، ٣١٣، ٥٠٧، ٨٥٨، ٨٦٥، ٩٨٥، ٩٢٧، ٩٧٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨١٠، ٨٥٤، ٨٥٨، ٨٦٨.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧١، ٩٧١، ١٠٨٩، ١٤٨٢.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٠٦، ٨٥١، ٩٧٧.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٣، ٣٤١، ٣٥٨، ٣٨٥، ٤٤٧، ٩٧٧.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٦٩.

ذلك حتى يقول: «في نسخة أبي الحسن وحده»^(١).

• نسختا أبي بكر بن السراج.

قرأ الفارسي أكثر كتاب سيبويه على أبي إسحاق الزجاج وسمع بعضه يُقرأ عليه، وقرأه على أبي بكر بن السراج، وكان اعتماده على ابن السراج الذي نسخ الكتاب من نسخته، ثم قرأه عليه كاملاً، وكان الانتهاء من ذلك - كما كتبه بخطه - «في جهادى الآخرة، لعشرٍ بَقِيْنَ من سنة خمس عشرة وثلاثمائة»، وكتب بخطه أيضاً: «قال أبو بكر محمد بن السري: فرغْتُ من قراءة الكتاب على أبي العباس محمد بن يزيد في يوم السبت، للنصف من رمضان، سنة اثنتين وثمانين ومائتين»^(٢).

وقد ذكر الفارسي في الحواشي أنه ابتداءً من نسخته من نسخة لم يُسمَّها، ثم أكمل أغلب نسخته من نسخة ابن السراج، ثم قرأها كلها عليه^(٣).
وقد قال القصري في حاشية أصله الأول: «كان أبو علي الفارسي قد قابل نسخته من كتاب سيبويه بعدة نسخ، منها: وعارض أبو علي بنسخة أبي بكر السراج التي انتسخها من كتاب أبي العباس المبرد»^(٤).

(١) حواشي كتاب سيبويه ٨٤٤. والنحاس يعني النسخ التي اطلع عليها.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص ١٥.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ١٣.

وقال في حاشية أصله الثاني: «وعارَضَ أبو عليٍّ -أيضاً- كتابَهُ بنسخةِ أبي بَكْرٍ بنِ السَّرَّاجِ التي نَسَخَهَا من نسخةِ أبي العَبَّاسِ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَّهُ وجَعَلَ علامته (س). وقرأ أبو عليٍّ كتابَهُ على أبي بكرٍ وأبو بكرٍ يَنْظُرُ في كتابِهِ، فما كان من زيادةٍ فقد بَيَّنَّهُ وجَعَلَ علامته (عِنْدَهُ)»^(١).

وهذا يدل على أنه كان لابن السراج نسختان، الأولى: النسخة المنسوخة هي وحواشيها من نسخة المبرد، ورمزها (س)، وهي التي عارض الفارسي نسخته عليها، والنسخة الثانية هي كتابه الذي حرَّر فيه ما يرى أنه كلام سيبويه، ورمزها (ب) و(عنده)، وهي التي نَسَخَ الفارسي نسخته منها، وهي التي كان أبو بكر ينظر فيها والفارسي يقرأ عليه نسخته التي كتبها؛ ولذا وجدنا في الحواشي اختلافاً بين نسختي ابن السراج^(٢).

ومما يذكر هنا أن نظير ابن السراج إسماعيل الزَّجَّاجي قد كَتَبَ على إحدى النسختين تعليقاتٍ، نَقَلَ الفارسي بعضها^(٣).

• نسخة ابن شُقَيْر.

نسخة ابن شقير من النسخ التي عارض الفارسي بها قليلاً، ولم يعتمد عليها، بل سماها (أخرى) قبل أن يصرِّح بها، فقال: «في نُسخةٍ أُخرى،

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٤.

(٢) سبق بيان ذلك وتفصيله ومناقشته في: مقدمة التحقيق ص ٥٨.

(٣) انظر الكلام على إسماعيل الزججاني في: مقدمة التحقيق ص ١٠٨.

وهي نسخة ابن شقير^(١)، وسبق في رموز الفارسي أنه يطلق مصطلح (أخرى) على النسخ المجهولة.

ونقل الفارسي عن ابن شقير حاشية أخرى ليست بفرق، بل فيها نقل عن المبرد^(٢)، فقد يكون هذا نقلاً من نسخة ابن شقير أو من رواية الفارسي عنه.

وفي الحواشي نقل ثالث عن (رواية ابن شقير)، ولكنه من نقل نسخة (ط)^(٣).

• نسخة أبي جعفر النحاس.

أبو جعفر النحاس من أشهر رواة كتاب سيويو عن الزجاج وعن الأخفش الأصغر، وكلاهما عن المبرد، وخاصة بعد استقراره في مصر.

وأشهر من أخذ عنه كتاب سيويو أبو عبدالله الرباحي وأبو علي القالي، وعنهما انتشرت هذه الرواية، وخاصة في بلاد الأندلس والمغرب^(٤).

وقد سبق النحاس الرباحي في وضع مقدمة لنسخته^(٥)؛ ولذا نجد

(١) حواشي كتاب سيويو ص ١٠٢١.

(٢) انظر، حواشي كتاب سيويو ص ١٠٠.

(٣) انظر، حواشي كتاب سيويو ص ١٦٢٤.

(٤) انظر الكلام على رواية النحاس في: مقدمة التحقيق ص ١١٤.

(٥) انظر، حواشي كتاب سيويو ص ٢١.

الرباحي قد ضمَّنها في مقدمته.

وقد ذكر النحاس في مقدمته:

أ- الحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ^(١).

ب- وفضل كتاب سيبويه عند أهل العربية^(٢).

ج- وكلامًا على أسلوب سيبويه^(٣).

د- وقراءة الكوفيين لكتاب سيبويه^(٤).

هـ- وكلامًا على منهج سيبويه^(٥).

و- وكلامًا على أبنية سيبويه، والمستدرك عليها^(٦).

ز- وكلامًا على تاريخ تأليف الكتاب^(٧).

ح- وكلامًا على أبيات الكتاب وعزوها لقائلها^(٨).

ط- وكلامًا على نسخ الكتاب وروايته وإقراءه^(٩).

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢١.

(٢) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٢-٢٤.

(٣) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤-٢٥.

(٤) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٥-٢٦.

(٥) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦.

(٦) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦-٢٧.

(٧) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٧-٢٨.

(٨) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩.

وعند النظر في المنقول من نسخة النحاس نجد:

١- أن أكثره يتعلق بالآيات الشعرية، ولعله نواة كتاب النحاس في شرح آيات سيبويه، وهو:

- إما تفسيرات من النحاس نفسه^(١).

- وإما نقول عن الأخفش الأصغر الذي أكثر من النقل عنه، ثم عن الزجاج، والمبرد^(٢).

- وإما بيان للفروق^(٣)، وهو حريص على نسبة الفروق إلى نسخ أصحابها، كقوله: «كذا في نسختي التي قرأتها على أبي إسحاق»^(٤)، وهو دقيق في بيان هذه الفروق، كقوله: «هذا البيت وإن كان كتابه على غير رسم الشُّطُورِ فَيَقْوِي عِنْدِي أَنَّهُ مِنْ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ أَنِّي كَتَبْتُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ تَفْسِيرَهُ»^(٥). ومن الغريب أن النحاس أحياناً يعلق على البيت ببيان حفظه

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٨ ٣٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٠، ٣٢٢، ٧٣٢، ٧٣٦، ٧٤٤، ٧٦١، ٧٩٠، ٨٠٩، ٨٢٥، ٨٤٥، ٨٤٧، ٧٧٠، ٧٧٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٩٤٠، ١٠٨٩، ١٣٢٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٠، ١٧٢، ١٧٦، ٧٣٦، ٧٦١، ٧٩٠، ٨٠٩، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٨٢، ٧٨٧، ٧٨٠، ٧٩٠، ٧٩٣، ٧٩٤، ٩٢٧، ٩٨٥، ١٠١٥، ١٣٢٧.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٦١، ٧٧٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٣٦.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٨١.

لرواية البيت دون ذكر مرجع أو عزو لسند، ومن ذلك قوله: «حَفْظِي» (أما سَوَاءٌ قَدْ أَلِهَ)، وهو وَسْطُهُ^(١)، والأكثر أنه يعزو روايته للبيت، كقوله عن بيت: «سَأَلْتُ عَنْهُ أَبَا الْحَسَنِ، فَحَكَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ، وَقَرَأْتُهُ عَلَى عُمَارَةَ: (غَيْرَ مَا صَبًّا)»^(٢).

- وإما عزو للبيت إلى قائله^(٣).

- وإما ذكر لشواهد شعرية جديدة لمسائل نحوية^(٤).

٢- ونجد للنحاس تفسيرات لكلام سيبويه وتعليقات على المذاهب النحوية، وهي:

إما من النحاس نفسه^(٥).

وإما منقولة، وخاصة عن الأخفش الأصغر، والزجاج، والمبرد^(٦)، وربما قال عن شيء من كلام سيبويه: «هُوَ كَلَامٌ مُشْكِلٌ»، ثم نَقَلَ تفسيره

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠١٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣١٦، ١٠٥٥.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٧٧.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٣، ١٩٦، ٢٤٢، ٢٩٧، ٧٣٦، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٥٠.

١٨٧٤، ١٤٤٧، ٩٢٤، ٧٨٨.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣١، ١٦٥، ٢٤٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٢، ٧٢٧، ٨٢٤، ٧٦٠.

عن المبرد والزجاج والأخفش الأصغر^(١)، وهذا يدخل في ما عُرِفَ عن النحاس من شدة تقديره لشيوعه، وكثرة نقله عنهم.

٣ ونجد اهتماماً من النحاس في بيان فروق النسخ والروايات، وهو حريص على نسبة هذه الفروق^(٢)، وقد يعلّق على هذه الفروق، كقوله: «وأحسبه غلطاً»^(٣).

٤- وكثراً نجد النحاس ينقل عن شيوخه تفاسير ومناقشات، وقلمها نجد للنحاس مناقشات عميقة أو طويلة لمذاهب النحويين، والترجيح بينها، ومن ذلك: مناقشته قول الخليل وسيبويه والأخفش في صرف اسم رجل على وزن (فَعَل)، وذكر حجج كل قول، وتضعف قول الأخفش واحتجاجه، حتى قال: «وهذا غلط من الاحتجاج»^(٤).

٥ ووجدت النحاس قد ذكر شاهداً من الروايات الحديثية، فقال: «ونظيرُ هذا الحديث: (مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكْتُوباً بَيْنَ عَيْنَيْهِ: يائِسْ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ)، أَي: (هذا يائِسٌ)»^(٥).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٦٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١٤، ١٦٥، ٣٢٢، ٣٤١، ٨٠٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٩١٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٤٤.

• نسخة أبي بكر مبرمان.

لم يذكر القصري نسخة مبرمان في حاشيته في أصله الثاني التي نقلها الزمخشري في بيان نسخ الفارسي ورموزها^(١)، ولكنه ذكرها في حاشيته في أصله الأول، إذ ذَكَرَ أن الفارسي عارض نسخته من كتاب سيبويه بكتاب أبي بكر مبرمان^(٢).

ويظهر لي أن القصري في حاشية أصله الأول قد تسرّع في ذلك، فهو يعلم أن مبرمان ممن قرأ عليهم شيخه الفارسي، ويعلم أن لمبرمان نسخة من كتاب سيبويه، فظن أن شيخه لن يفوت الرجوع إلى هذه النسخة، وخاصة أن اسم (مبرمان) ورد قليلاً في الحواشي. فلما خَبَرَ الحواشي، وكتبها مرة أخرى في أصله الثاني تبين له أن الفارسي لم يعد إلى هذه النسخة، فأسقط ذكرها في حاشية الأصل الثاني.

وقد نقل الفارسي في الحواشي ثلاث حواشٍ عن مبرمان^(٣)، وهي لا تدلُّ على نقله من نسخته، بل الظاهر عندي أنه نقلها عنه رواية؛ لأنه لو عاد إلى نسخة مبرمان لأكثر من النقل عنها حواشي وفروقا.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٠، ونقلتها وناقشتها في ص ٤٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣، ونقلتها وناقشتها في ص ٥١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٩٤، ٤٨٧، ٤٩٨.

وجاء في الحواشي نقل واحد فيه بيان فرق من نسخة مبرمان، هذا لفظه: «(عنده): (طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ)، وكذا عند مَبْرَمَان»^(١)، فأول الحاشية من كلام الفارسي؛ لأن (عنده) من رموزه^(٢)، وأما عبارة (وكذا عند مبرمان)، فأشك أن تكون من كلام الفارسي؛ لأن الفارسي لم ينقل فرقاً عن نسخة مبرمان قط، ولو كانت عنده لأكثر من النقل عنها، وأرجح أن تكون هذه العبارة زيدت في هذا الموضع من أحد تلاميذ الفارسي، أو من الزرخشري، علماً بأنني لم أجده هذه الرواية عن مبرمان عند السيرافي أو غيره.

وعليه لم تكن نسخة مبرمان من النسخ التي نُقِلَتْ عنها هذه الحواشي، بخلاف السيرافي، فقد نُقِلَ عنها فروقاً وحواشي في شرحه لكتاب سيبويه^(٣).

وما سوى ذلك مما نُقِلَ عن مبرمان في الحواشي فهو من نقلي، وهذا الأكثر، أو من نقل نسخة (سح)، أو من نسخة أبي علي الغساني، أو من

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣١٤.

(٢) انظر. مقدمة التحقيق ص ٤٩.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ص ١٥/٣، ٢٤١/٢، ٢٥١/٣، ٤٩٥/٣، ١١٥/٣، ١٢٢/٣.

٣٨٧، ٣٨٦/٥، ٤٥٦، ٤١٣، ٣٩٣، ١٤٢، ٥٠/٤، ٤٥١، ٢٩٨، ٢٧٣، ٢٢٠، ١٩٨/٣

٤٦١، ٤٥٠، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٢٧، ٤١٠، ٣٩٥، ٣٩٠.

نسخة ابن يبقى^(١).

ومما يذكر هنا ما نقلته^(٢) عن ابن العديم من أن أبا الريان أهدى نسخة بخط السيرافي إلى الفارسي، والسيرافي معروف باعتناؤه بنسخة شيخه مبرمان. ولكننا لا نجد ذكرًا لنسخة السيرافي هذه في الحواشي أو كتب الفارسي.

* نسخة المعقلي.

ذكرت من قبل أن الفارسي نقلَ منها في موضعين بشهرة صاحبها (المعقلي)، ونقل منها في مواضع عدة برمز (مع)، وأني لم أجد من ذكر المراد بالمعقلي هذا، وحنَّتُ أنه أبو العباس محمد بن يعقوب النيسابوري الأصمّ (ت ٤٣٦) (٣).

ومما يلفت النظر أن الفارسي إنما نقل عنها في وسط الحواشي دون أولها وآخرها^(٤)، فالظاهر أن نسخة المعقلي كانت في ثلاثة أجزاء، وأن الفارسي إنما حصَّلَ على الجزء الثاني منها فقط.

(١) انظر: مقدمة لتحقيق ص ١١٩

(٢) انظر: مقدمة لتحقيق ص ٢٦.

(٣) انظر: مقدمة لتحقيق ص ١٢٠.

(٤) انظر حواشي كتاب سيبويه من ص ٤٢٧ إلى ص ٧٠٦

وقد نقلَ الفارسي من هذه النسخة: فروقاً^(۱)، وحواشي^(۲)، وأحياناً يجد
الفارسي النصَّ فيها معزواً إلى غير سيبويه^(۳).

ومن الفروق فيها أن صاحبها يزيد فيها شواهد ليست في بقية النسخ،
فكأنه يستحسن ذكر مزيد من الشواهد التي حضرته، ومن الشواهد التي
زادها:

«فَالَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحْدُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا مِثْلًا بَعْدِي»^(۴)
«وَقَالَ:

وَسَاقِيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجُعَلْ
سَقْبَانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعَصْلِ»^(۵)
«وَقَالَ الْآخَرُ:

تَاللهِ لَوْلَا أَنْ تَحْشَّ الطُّبْحُ
بِيَ الْجَحِيمِ حَيْنَ لَا مُسْتَضْرَحُ»^(۶)

(۱) انظر مثلاً: حواشي كتاب سيبويه ص ۷۰۶، ۵۱۷، ۵۱۵، ۵۱۳، ۵۱۲، ۵۰۴، ۴۵۶.

(۲) انظر مثلاً: حواشي كتاب سيبويه ص ۵۱۷، ۵۱۵، ۵۰۶، ۵۰۱، ۴۹۵، ۷۴۳، ۴۵۰، ۴۴۵.

(۳) انظر مثلاً: حواشي كتاب سيبويه ص ۵۲۱.

(۴) حواشي كتاب سيبويه ص ۴۲۷.

(۵) حواشي كتاب سيبويه ص ۵۰۸.

(۶) حواشي كتاب سيبويه ص ۶۷۴.

والعجيب أن المعقلي في نسخته نقل شاهداً إضافياً ليس في بقية النسخ، فقال: «وَقَالَ الْفَرَزْدُؤُ:»

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا»

ثم قال بعده: «ذَكَرَ (س) أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْبَيْتَ فِي الْكِتَابِ»^(١). وظاهر ذلك أن هذه الشواهد الزائدة على بقية النسخ هي في النسخة التي نَسَخَ منها، ولذا ذَكَرَ عن المبرد أنه لا يعرف هذا البيت في كتاب سيويه.

* نسخة أبي عبدالله الرباحي.

أبو عبدالله الرباحي هو الذي أدخل كتاب سيويه إلى الأندلس، وقد احتفى أهل الأندلس بنسخته، وأكثروا من النقل عنها^(٢). وسيأتي قريباً^(٣) في الكلام على نسخة أبي نصر أن الرباحي قد قرأ جميع كتاب سيويه:

- على أبي القاسم بن ولاد، عن أبيه أبي الحسين، عن المبرد.

- وعلى أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد.

وقد رجَّحتُ^(٤) أن الرباحي قد نَسَخَ كتاب سيويه مرتين:

(١) حواشي كتاب سيويه ص ٥٧١ ٥٧٢.

(٢) انظر الكلام على الرباحي ورويته لكاتب سيويه في ص ١٢٢.

(٣) انظر. مقدمة التحقيق ص ١٩١.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٢٢.

-إحدهما من نسخة أبي الحسين بن ولاد، وهذه التي رواها عنه أبو نصر، ونسخها منها، وتمثلها نسخة ابن يقي^(١).

-والأخرى من نسخة النحاس، وهي التي رواها عنه محمد بن عاصم العاصمي وأبو عبدالله محمد بن فتْحُون التُّجِيبِي، ومن طريقهما رواها أبو علي الغساني، وتمثلها نسخة العبدري^(٢).

ومما يدل على اهتمام الرباحي بهاتين الروايتين أنه يوزان بينهما، ويذكر الاختلاف بينهما، ومن ذلك قوله: «من قوله (وأما ما كان) عند النحاس للأخفش، وعند ابن ولاد لسيبويه»^(٣)، جاء هذا التعليق في طرة نسخة ابن يقي المنسوخة من نسخة أبي نصر، ولا شك أنا أبا نصر نقله عن الرباحي الذي بيّن فيه هذا الفرق بين نسختي النحاس وابن ولاد.

ولا اهتمام الرباحي بنسخته كتب لها مقدمة^(٤)، ذكر فيها أشياء، وهي:

أ- أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي القاسم بن ولاد، عن أبيه، عن المبرد، وأنه سمعه من النحاس، عن الزجاج، عن المبرد^(٥).

(١) لأنها منسوخة من نسخة أبي نصر، هي وحواشيه. انظر: نسخ التحقيق في مقدمة التحقيق ص ٢٤٤.

(٢) لأنها منسوخة من نسخة أبي علي الغساني. انظر: نسخ التحقيق في مقدمة التحقيق ص ٢٤٧.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٤٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

ولعل هذه المقدمة قديمة، فقد صرَّح الرباحي لتلميذه أبي نصر بقراءته الكتاب على النحاس، قائلاً: «قرأتُ كتابَ سيبويه أيضًا على أبي جعفر النَّحَّاسِ».

ب- وأخذُ أبي الحسين بن ولاد الكتاب عن المبرد، وقصته في ذلك مع المبرد وابنه^(١).

ج- وأخذُ المبرد الكتاب عن شيخه الجرمي والمازني، وأخذ شيخه الكتاب عن الأخفش، وأخذ الأخفش الكتاب عن سيبويه^(٢).
د- ومقدمة النحاس^(٣).

وإذا نظرنا في المنقول من نسخة الرباحي نجده:

١- تفسيرات لكلام سيبويه.

وهي إما من الرباحي نفسه^(٤)، وأحياناً ينصُّ الناقل على ذلك، فيقول: «أملأه أبو عبدالله الرباحي في كتابه»^(٥).

(١) وانظر النص على أد الرباحي قرأ كتاب سيبويه وأخذه عن النحاس في: فهرس ابن عطية ص ١٠٢ وعنوان الدراية ص ٣٨٨.

(٢) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٣٣-٣٤.

(٣) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢-٣٣.

(٤) انظر الكلام عليها في مقدمة التحقيق ص ١٧٨.

(٥) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٩، ١٦١٢، ١٦١٧.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠٦.

وأما تفسیرات ينقلها الرباحي عن أحد شیوخه^(۱).

۲- أو فروقاً بين نسخ الكتاب.

وهذه الفروق إما أن يكتفي الرباحي ببيانها دون تعليق، كقوله: «في

نسخة أبي إسحاق العتيقة ...»^(۲).

وإما أن يذكر الفرق ويعلق عليه بتصحيح أو تضعيف، كقوله:

«و(إِراب) عند المبرد، وهو أجود»^(۳)، وأحياناً ينقل التصحيح والتضعيف

عن غيره، كقوله: «في أصل أبي الحسين (تَعَامِه الدَّوَايِرُ)، وقال أبو

العباس: الصواب (مِنْ تَعَامَةِ الدَّوَايِرُ)، وهي قبيلة»^(۴).

وأحياناً ينقلون عن نسخة الرباحي ونسخ أصحابه^(۵) دون تمييز لهم،

وهذا يدل على مكانة نسخة الرباحي والنسخ المنقولة عنها.

وجاء في مواضع من الحواشي عن نسخة ابن طلحة التعبير بـ(الأم)^(۶)،

ورجحتُ أن المراد بها نسخة الرباحي، لا نسخة أبي نصر؛ لأن ابن طلحة

(۱) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ۱۸۷، ۲۵۰.

(۲) حواشي كتاب سيبويه ص ۳۹۹. وانظر. ص ۹۴۳، ۱۴۳۹.

(۳) حواشي كتاب سيبويه ص ۹۴۶.

(۴) حواشي كتاب سيبويه ۱۶۴۳. وانظر ص ۱۳۷، ۱۹۳۱.

(۵) انظر: حواشي كتاب سيبويه ۱۶۲۷.

(۶) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ۱۳۷۳، ۱۴۶۵، ۱۹۹۲، ۱۹۳۱.

ذكر في موضع اختلافاً بين النسخ، فخالف بين (الأم) ونسخة أبي نصر، فقال: «في الأم: (حَفِيلَل)، وعلى الحاشية: «(حَفَيْتَل) في مَثْنِ كتاب أبي نَصْر، وفي طَرَّتِهِ: (حَفَيْلَل) الصَّوَابُ»^(١).

• نسخة أبي نَصْر القُرْطُبي.

أبو نصر هارون بن موسى القرطبي المَجْرِيْطِي، أشهر من روى كتاب سيبويه عن الرباحي الذي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس.

وقد ذكر أبو نصر روايته للكتاب، فقال: «قرأتُ جميعه على أبي عبد الله محمد بن يحيى الرِّبَاحِي رحمته الله، وقال: قرأتُ جميعه على أبي القاسم بن ولاد، قال: قرأته على أبي الحسين بن ولاد، وقرأه أبو الحسين على أبي العباس المبرِّد، وقرأه أبو العباس على أبي عثمان المازني. وقرأه أبو عثمان على أبي عُمَرَ الجَرْمِي، وقرأه أبو عُمَرَ على أبي الحسن الأَخْفَش، وقرأه أبو الحسن على سيبويه رحمته الله.

.... قال لي أبو عبد الله الرِّبَاحِي: قرأتُ كتابَ سيبويه أيضًا على أبي جعفر النُّحَاس، وقال: قال لي أبو جعفر: قرأته على أبي إسحاق الرِّجَّاج، وقرأه أبو إسحاق على أبي العباس.

.... وَحَدَّثَنِي به أيضًا أبو عليّ إِسْمَاعِيلُ بنُ الْقَاسِمِ البَغْدَادِي، عن أبي

محمد عبد الله بن جعفر^(١).

فهذا النص يدل على أن أبا نصر روى الكتاب بثلاثة أسانيد:

١- عن الرباحي، عن أبي القاسم بن ولاد، على أبيه، عن المبرد.

٢- عن الرباحي، عن أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد.

٣- عن أبي علي القالي، عن ابن درستويه. وابن درستويه روى الكتاب

عن المبرد^(٢).

أما روايته على القالي عن ابن درستويه فلم أجد لها أثرًا إلا في موضعين

في الحواشي، سبق ذكرهما^(٣).

والظاهر لي أن أبا نصر قد نسخ نسخه من نسخة الرباحي عن أبي

القاسم بن ولاد، ثم نقل على حواشيها ما تيسر من فروق رواية النحاس

والقالي، فعمدته كانت رواية الرباحي عن ابن ولاد.

ويدل لذلك أن نسخة أبي علي الغساني التي رواها من طريق الرباحي

عن النحاس تخالف نسخة أبي نصر في مواضع عدة؛ ولذا قابل الغساني

نسخته على نسخة أبي نصر، وذكر بعض فروقها.

(١) حواشي كتاب سيويه ص ١٩-٢٠.

(٢) انظر الكلام على ابن درستويه وعلى روايته لكتاب سيويه في 'مقدمة التحقيق' ص ١٢١.

(٣) انظر. مقدمة التحقيق ص ١٣٣.

ويدلُّ لذلك مواضع من الحواشي، منها حاشية على قول سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (إِفْعَالٍ)، نَحْوُ (الْإِسْحَارِ)»، جاء فيها أنه في (كتاب أبي نصر): (أَفْعَالٌ) و(أَسْحَارٌ) بالفتح، وقد نقل أبو علي الغساني عن نسخة أبي نصر أن الكلمة في نسخة ابن ولاد بالفتح، بينما جاءت الكلمة في نسخة النحاس بالكسر^(١).

وخير ما يصوِّر نسخة أبي نصر هذه نسخة ابن يقي، وهي من النسخ التي حصلتُ عليها، فقد نصَّ ابن يقي في آخرها على أنه نقلها من نسخة أبي نصر، فقال: «قابلتُ كتابي هذا بأصل الأصول أصل الأندلسيين، الذي بخطِّ العالم العَلَم الأستاذ أبي نصر هارون بن موسى، المقروء على الإمام النحوي أبي عبدالله الرباحي، فما وُجِدَ في كتابي هذا من طُرَّةٍ فمن الكتاب المذكور نَقَلْتُ، وبَدَلْتُ فيه جهدي وما قَصَّرْتُ؛ لتكونَ البُنيَّةُ شبيهةً بالأم، وَيُسْتَدَلُّ بِالْفَرْعِ عَلَى الْجِذْمِ....»^(٢)، وفي هذا المنقول نصٌّ على أن نسخة أبي نصر قد قرئت على الرباحي.

ومن التأمل في ما نقله ابن يقي وابن طلحة وأبو علي الغساني^(٣)، عن نسخة أبي نصر نلاحظ ما يلي:

(١) انظر: حوشي كتاب سيبويه ص ١٦٢٣.

(٢) نسخة ابن يقي (الإسكوريال) ٢٧١ ب.

(٣) ويدخل في ذلك ما نقلته عن أبي نصر في كتابه (شرح عيون سيبويه).

١- أن أبا نصر قد كتبَ على غلاف نسخته بيتين للنمر بن قَوْلٍ رضي الله عنهما^(١)، حتى ظنَّ بعض الفضلاء أنها مقدمة سيبويه لكتابه^(٢).

وكتابة أبيات وفوائد على غلاف النسخة عمل شائع في النسخ المخطوطة.

٢- الاهتمام ببيان فروق نسخة أبي نصر^(٣)، وربما تجاوز ذلك إلى بيان ذكر أبي نصر للفرق وتعليقه عليه^(٤)، وفيها بيان فروق لنسخ متقدمة، كنسخة الزجاج العتيقة، ونسخة الرباحي، ونسخة الفارسي القَسَوي، وابن مبرهان^(٥).

٣- لا يبعد أن يكون أبو نصر قد كتبَ أكثر من نسخة، وقد عدَّلَ وغيرَ بعض الألفاظ، فقد نقلتُ نسخة (ط) عن «كتاب أبي نصر العتيق بخطَّ يده....»^(٦).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٨.

(٢) انظر: بحث (ليس لكتاب سيبويه مقدمة سوى البسملة الشريفة). د. سليمان العيوني.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٣، ٢٥٥، ٤٢٧، ٥٠٧، ٩٠٨، ١١٢٥، ١٦٢٣، ١٦٧٤، ١٦٣٢، ١٧٥٤، ١٧٦١، ١٨٣٣، ١٩١٣.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢١٢، ١٥٩٤، ١٦٨١، ١٩٣١، ١٨٩٣، ١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٧، ٣٩٩، ٤٢١، ١٦٢٣.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٨٣.

٤- كثير من النقول عن نسخة أبي نصر هي تفاسير وتوضيح لكلام سيبويه^(١).

٥- في بعض هذه النقول نقل عن نحويين متقدمين، من شيوخ أبي نصر وشيوخهم، كالرباعي، وأبي جعفر النحاس^(٢)، والزجاج، وابن درستويه، وأبي العباس بن ولاد، وأبي الحسين بن ولاد^(٣).

٦ في بعض النقول نقل عن نسخة الفارسي، وهذا يدل على اطلاعه عليها، وكان يسميه الفَسَوِيَّ^(٤)، وهو لقب معروف للفارسي.

٧ في نسخته محاولة لتخليص كلام سيبويه عن كلام غيره، ومن ذلك^(٥):

قوله: «من قوله (وأما ما كان) عند النحاس للأخفش، وعند ابن ولاد لسيبويه»^(٦)، والظاهر أن أبا نصر نقل ذلك عن الرباعي.

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٢٦٩، ٤٥٤، ٤٥٥، ٨٠٣، ٨٤٦، ١١٦٧.

١٦٤١، ١٢٦١

(٢) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ١٣١، ٣١٦، ١٦١٢، ١٦١٦.

(٣) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ١٣١، ١٣٦، ١١٠٥، ١٦٦٠.

(٤) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٩٠٨، ٤١٢.

(٥) وانظر حواشي كتاب سيبويه ص ٩٤٢، ١٦٠٨.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٤٢.

- وقوله: «قال بعضهم: هذا تفسير. وهو أبو إسحاق الزجاج»^(۱).

- وما نقله أبو علي الغساني من أن أبا نصر حوّق على عبارة في الكتاب، وكتب في الحاشية: «أحسبه من تفسير الأخفش»^(۲)، والظاهر أنه نقل ذلك عن الرباعي.

۸- كان لأبي نصر بعض العلامات التي استعملها في نسخته، ومن ذلك:

- ما ذكره ابن طلحة بقوله: «وفي كتاب أبي نصرٍ على هذه الياءات المُبْدَلَةِ مِنَ الْأَلِفَاتِ حَيْثُمَا وَقَعَ ذِكْرُهَا عَلَامَةٌ لِإِظْهَارِ اللَّفْظِ بِهَا، وَهِيَ (سِينٌ)»^(۳).

- وما ذكره ابن طلحة بقوله: «خَفِيفَانِ فِي كِتَابِ أَبِي نَصْرِ، وَعَلَيْهِمَا عَلَامَةُ التَّخْفِيفِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ ثَقِيلَانِ»^(۴).

• نسخة أبي علي الغساني.

من النسخ التي حصلت عليها نسخة يحيى بن أبي بكر بن عصفور العبدري، وهي منسوخة «عام خمسة وعشرين وستمائة، من أصل الحافظ

(۱) حواشي كتاب سيبويه ص ۲۷۳.

(۲) حواشي كتاب سيبويه ص ۱۶۰۲.

(۳) حواشي كتاب سيبويه ص ۱۵۹۲.

(۴) حواشي كتاب سيبويه ص ۱۷۸۳.

أبي علي الغساني بخطه»^(١).

وكتب الغساني «بخطه»: قرأته على الأستاذ أبي مروان عبد الملك بن سراج، من أوله إلى آخره، لسنة اثنتين وخمسين [يعني وأربعمائة]، وأخبرني به عن أبي القاسم بن الإفليبي، عن محمد بن عاصم العاصمي، عن أبي عبدالله محمد بن يحيى الرباحي.

وكتب بخطه: وأخبرني به أبو بكر محمد بن هشام المصحفي، عن أبي عبدالله محمد بن فتحون بن مكرم التُّجِيبِي النحوي، عن الرباحي.

قال لي أبو بكر المصحفي: وحدثني بجميع كتاب سيويه الشيخ أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي البغدادي المعروف بابن الخازن، عن أبي الحسن علي بن عيسى الرُّبَعي النحوي، عن القاضي أبي سعيد السيرافي، عن أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل يعرف بمبرمان، عن أبي العباس المبرد، قال أبو الحسن الرُّبَعي النحوي: وحدثني به أبو علي الفارسي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، عن أبي العباس المبرد، عن شيوخه».

قلت: يشير كلام الغساني هذا إلى أنه قرأ الكتاب على شيخه أبي مروان بن سراج، من روايته عن الرباحي من طريق العاصمي لا أبي نصر، وهذا سند أندلسي، وهذا يدلُّ على أن نسخة الغساني منسوخة من نسخة ابن سراج.

كما يشير إلى أنه روى الكتاب إجازة عن شيخه أبي بكر المصحفي بسندين، أحدهما أندلسي عن الرباحي من طريق ابن فتحون التُّجِيبِي لا أبي نصر، والآخر سند مشرق من طريق السيرافي عن مبرمان عن المبرد.

ورواية العاصمي وابن فتحون عن الرباحي هي عن أبي جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد، وليست عن أبي القاسم بن ولاد عن أبيه أبي الحسين بن ولاد عن المبرد^(١).

ولذا كَتَبَ أبو علي الغساني على غلاف نسخه: «رواية أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس»^(٢).

ولكن الغريب أن الغساني يقابل نسخه في مواضع عدة بنسخة أبي جعفر النحاس^(٣)، أفاختار الغساني في هذه المواضع رواية غير النحاس، أم أنه قابل على رواية أخرى عن النحاس؟

وعند تتبع نسخة الغساني والحواشي المنقولة عنها نجد ما يأتي:

١- أن الغساني نقل حواشي عدة عن شيخه أبي مروان^(٤).

(١) كما في فهرس ابن عطية ص ١٠٢ - وعنوان لدراية ص ٣٨٨

(٢) غلاف نسخة العبدري، المنسوخة من نسخة أبي علي الغساني، انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٤٨.

(٣) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ١١٢٤، ١٥٠٥.

(٤) انظر حواشي كتاب سيبويه ١٠٧١، ١٠٧٧، ١٠٧٩، ١٠٨١، ١٠٨٦، ١٠٩٤، ١٠٩٦.

٢- أنه نقل عن عدة كتب، كجمهرة اللغة لابن دريد، وكتاب المفصل بن سلمة في تفسير القرآن، وأدب الكتاب للنحاس، والمقصود والممدود للقالی، والخصائص لابن جني^(١).

٣- أنه نقل عن أبي نصر فروقا وحواشي؛ لأنه قابل نسخته بنسخة أبي نصر^(٢).

٤- أنه نقل فروقا عن: مبرمان، والسيرافي^(٣).

٥- أنه ذكر شاهدين من الحديث النبوي^(٤)، أحدهما ذكره بسنده المتصل منه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كان الغساني من كبار محدثي الأندلس.

٦- أنه عرّف بعلمين، أحدهما ذكره سيبويه، وهو هارون القارئ، والآخر عثمان البتي، ذكره لما فسر كلمة (البتّي) التي ذكرها سيبويه^(٥).

٧- أنه كان مهتماً ببيان منهج سيبويه في كتابه، فحاول ذكر من روى سيبويه عنهم في كتابه، وعدد ما رواه عنهم، ومن أكثر من موافقته، ومن

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٢، ٩٧٥، ١١٢٤، ١٣٧٢، ٧٥٦.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٥، ١١٦٧، ١٢١٢، ١٢٦١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٤، ١١٢٥.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٧٦٦، ١٣٠٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٧٤٨، ١١٠٨.

أكثر من مخالفته^(١).

٨- أنه استخرج مذهباً لسيبويه من نص ذكره سيبويه في غير مظهره^(٢).

٩ أنه شارك في مواضع في تفسير كلام سيبويه، وبيان أبنيته

وشواهد^(٣).

• نسخة ابن طلحة.

نص الزمخشري في حاشية رموزه على أنه رجع لنسخة ابن طلحة،

ونقل عنها، ورمز لها بـ(ط)^(٤).

وسبق الكلام على ورود ذكر نسخة ابن طلحة في الحواشي برمز (ط)

في الأغلب، وأحياناً باسم (نسخة ابن طلحة) و(كتاب ط)^(٥).

ولم يذكر الزمخشري من أي نسخة نُسخَت نسخة ابن طلحة، ولكن أبا

حيان ذكر أن ابن طلحة أخذ كتاب سيبويه عن أبي علي الغساني^(٦)، عن أبي

مروان بن سراج، عن أبي القاسم الإفريقي. عن أبي عبدالله بن عاصم

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٨-١٢

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٥٩٤

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٦٨٧، ١١٠٨، ١١٦٧، ١٣٠٠، ١٥٩٦

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ٧٤.

(٥) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٣٨.

(٦) انظر الكلام عن نسخته في: مقدمة لتحقيق ص ٢٤٨.

العاصمي، عن الرباحي^(١).

وسبق الكلام على نسخة أبي علي الغساني.

ومعنى ذلك أن ابن طلحة قد روى كتاب سيبويه من طريق العاصمي عن الرباحي عن النحاس، لا من طريق أبي نصر عن الرباحي عن ابن ولاد، ويؤكد ذلك أننا نجده يعارض نسخته بنسخة أبي نصر، ويذكر بعض فروقها وحواشيها.

وقد نقل الزمخشري من نسخة ابن طلحة فروقاً وحواشي ونقولاً عن علماء معاصرين وعلماء متقدمين.

ومما يلحظ على هذه النسخة:

١- أن رمز (ط) يأتي قبل المنقول عنها في الأغلب، وقد يأتي أحياناً بعد المنقول^(٢).

٢- أن الزمخشري أحياناً قد يبين ما في (ط) بحاشية لاحقة لحاشية الفارسي، وذلك عندما يكون بين الحاشيتين علاقة، نحو: «وفي (مح): (ويكونُ فيها خَلَقٌ). وعند (ط)»^(٣).

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٣٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٠، ٩٢٤، ٩٦٥.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢٠.

٣- بعض الحواشي المنقولة عنها فيها طول وتفصيل^(١).

٤- تميّزت بعض الحواشي بالنقل عن نحويين كبار، كابن كيسان، وأبي جعفر النحاس، والأخفش الأصغر، وأبي الحسين بن ولاد، والرباعي، والسيرافي^(٢).

٥- كثير من حواشيه غير منسوب، فقد تكون لابن طلحة نفسه، وقد تكون منقولة غير منسوبة^(٣)!

٦- يقلُّ فيها العزو إلى نسخة مشرقية للكتاب^(٤)!

٧- اعتنى الزمخشري ببيان ما فيها، فينصُّ على أن هذا ما «في نسخة ط»، أو ما «في متن ط»، أو ما «في طرة كتاب ط»، أو أنه زيادة فيها، أو زيادة ليست فيها، ويقول: «من إلى ليس في ط»^(٥).

٨- اعتنى ابن طلحة بمقابلة نسخته على نسخة أبي نصر، فيقول:

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٩، ٩١، ٢١٦، ٢٤٢، ٢٦٤، ١٨١٧.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٩٧، ١٠٤، ١١٤، ١٣٩، ١٥٠، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٦، ٢٢٢، ٢٤٢، ٩٤٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٢، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢٥٢، ١٨٠٤، ١٨٠٧، ١٨٣٦، ١٨١٤.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢١، ورمزت للنسخة المشرقية ب(ش).

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠، ٩١٧، ١٧٥٤، ١٨٦٧، ١٩٩٢، ١٩١٦.

«عند أبي نصر»، و«في كتاب أبي نصر»، و«في نفس كتابه ... وفي طرته ...»،
ويصف نسخة أبي نصر ومصطلحات ضبطه فيقول: و«في كتاب أبي نصر»
على هذه الياءاتِ المُبدَلَةِ مِنَ الأَلِفَاتِ حَيْثُمَا وَقَعَ ذِكْرُهَا - عَلاَمَةٌ لِإِظْهَارِ
الْلَّفْظِ بِهَا، وهي (سِينٌ)»^١.

ومما يذكر هنا أن ابن طلحة نقل نقولاً عن نسخة (الأم) في سياق
مقابلته على نسخة أبي نصر، وقد استظهرت أن المراد نسخة الرياحي^(٢).

(١) انظر: حواشي كتاب سيويه ص ٨٧٩، ١٥٩٤، ١٦٢٦، ١٧٥٤، ١٧١٤، ١٧٦١، ١٨٣٤.

(٢) انظر الكلام على نسخة الرياحي في: مقدمة التحقيق ص ١٨٧.

منهج التحقيق

حرصتُ على الالتزام بمنهج التحقيق العلمي الذي استقرَّ عليه أهل الشأن، وهذه أهم ملامح هذا المنهج، ومعها تنبيهات تتعلق بمنهجي في تحقيق هذا الكتاب خاصة:

- اعتمدتُ نسخة (ش)، وهي نسخة ابن معافى البصري، المنسوخة سنة (٦٤٧)، وهي أحسن نسخ الحواشي: أقدمها وأكملها وأضبطها، واخترتُ ما في غيرها قليلاً عندما يتبيّن لي أنه أفضل، أو فيه زيادة فائدة.

- اعتمدتُ في الترقيم نسخة (ش)، إلا في السَّقَط الذي فيها^(١)، وإلا في الجزء الأول لاختلال بعض ترقيمه^(٢)، فاعتمدتُ فيها على ترقيم نسخة (ش ١)، وهي منقولة من نسخة (ش)، كأنها صورة لها لفظاً لفظاً، وضبطاً ضبطاً.

- أنقلُ كلام سيبويه المحشّى عليه مسبوqاً بقولي (قال سيبويه)، وبعده الحاشية أو الحواشي التي عليه، كل حاشية مسبوقه بعلامة (س)؛ لتفصل بين الحواشي.

نقلتُ جميع الحواشي (حواشي الفارسي الزخشري)، والفروق

(١) السقط كن في موضعين، الأول ص ١٦٨٩-١٧٥١، والآخر من ص ١٨٦٩ إلى آخر الكتاب.

(٢) الجزء الأول يوافق من التحقيق من أوله إلى ص ٥٥٧.

المهمة، وتركْتُ كثيرًا من الفروق القصيرة؛ لأنها كثيرة جدًا، وسوف أذكرها في تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

- الحواشي المنقولة عن السيرافي المسبوقة برمز (سف) نقلتُ المهمَّ منها، وما فيه اختلاف عن المطبوع، وتركْتُ ما سواه؛ لأنها كثيرة وشرح السيرافي مطبوع.

- جدتُ حواشي كثيرة في نسخ كتاب سيبويه التي حصلتُ عليها^(١)، ليست في (حواشي الفارسي والزخشي)، وكثير منها مهمٌّ، ولنحوين متقدمين، فجمعتها، ووضعتها في مواضعها من التحقيق، وأحلتها إلى نسخها؛ لبيان أن هذه الحواشي ليست من (حواشي الفارسي والزخشي)، وبهذا أكون قد شاركتُ الفارسي والزخشي - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - في جمع هذه الحواشي^(٢).

ووجدتُ - أيضًا - حواشي في نسخ كتاب سيبويه: قبله على أغلفته، وبعده في نهايته، فجمعتُ المهمَّ المفيد منها، المتعلِّق بسيبويه وكتابه، وحققتها، ووضعتها في مواضعها من التحقيق، وأحلتها إلى نسخها.

(١) وكذلك جمعت حواشي قبيلة وجدتها في كتب النحو وغيرها، حلا شروح كتب سيبويه، وما في حكمها كالتعليقات والمختصرات.

(٢) انظر: (من جمع هذه الحواشي) في 'مقدمة التحقيق' ص ١٤.

- التهميش:

أ- إن كان على منقول بين قوسين فعلى آخره، وإلا فعلى اسم العالم أو الكتاب.

ب- وإن كان المهمش عليه لفظاً واحداً فعليه، وإن كان أكثر من لفظ حصرته بين رقم الهامش وبين القوس الأولى لرقم الهامش هكذا: «ولا يَسُوعُ لي ذلك مع الألف»^(١).

- كُلُّ ما زِدْتُهُ على النصِّ وضعته بين معقوفتين، وهو قليل.

- خَرَجْتُ ووَثَّقْتُ كُلَّ ما يحتاج إلى ذلك، كالأيات والأحاديث والآثار والأمثال وأقوال العرب.

- خَرَجْتُ الأبيات الشعرية، وأكملتها إن كانت غير تامة، وذكرْتُ اختلاف روايتها إن كان في الشاهد، وبيَّنتُ الشاهد إن كان غامضاً.

- عَرَفْتُ بالأعلام غير المشهورة.

- ووَثَّقْتُ أقوال النحويين وغيرهم، وخَرَجْتُ النصوص المنقولة، والمسائل العلمية.

- علَّقتُ على ما يحتاج إلى تعليق.

(١) في (ش ٢) ١٣: «ذلك لي»

(٢) حواشي كتاب سيويو ٥٩.

- وضعت رموزاً للإمالة والإشمام والرؤم، وذكرتها في فهرس خاص بها^(١).

- حرصت على تحقيق نصوص سيويه، وبيان فروق النسخ فيها؛ خوفاً من أن يعوقني عائق عن إكمال تحقيق كتاب سيويه، فأكون قد حققت هذه النصوص، والله المستعان.

- لم ألتزم في تحقيق نصوص سيويه ببيان أخطاء مطبوعات كتاب سيويه؛ لأنني أحققها على النسخ التي عندي، وربما أذكر بعض الأخطاء المهمة في المطبوعات.

- بسبب طول مدة التحقيق رجعت إلى أكثر من طبعة لبعض الكتب، وقد حرصت على بيان هذه الطبعات. وندّ عني منها مواضع، ولذا السبب -أيضاً- قد تجد اختلافاً في التحقيق: نشاطاً وفتوراً، توسعاً واختصاراً، والله المستعان!

(١) انظر: فهرس علامات الترقيم الخاصة بالتحقيق ص ٢١٩٦.

نسخ التحقيق

النسخ التي عدت إليها في التحقيق على ثلاثة أنواع:

أ نسخ فيها (حواشي الفارسي والزمخشري)، وهي الأصل في تحقيق هذه الحواشي، وهي نسخ: (ش)، و(ش ١)، و(ش ٢)، و(ش ٣)، و(ش ٤)، و(ش ٥)، و(ح ٣)، وأياصوفيا (٤٥٧٣)، ونور عثمانية (٤٦٢٧).

ب- ونسخ ليس في (حواشي الفارسي والزمخشري)، ولكن فيها حواشٍ أخرى، فنقلتها ووضعتها في مواضعها، وحققتها، وهي نسخ: (م ٥)، و(ح ٦)، و(ح ٧)، و(ح ١٠)، وابن دادي، وابن حروف، والعبدي، والحمزاوية، والعبدي، وأحمد باشا، وابن يقي، والميورقي، ونور عثمانية (٤٦٢٥).

ج- ونسخ ليس فيها حواشٍ، استفدت منها في تحقيق كلام سيبويه، وهي نسخ: (م ١)، و(م ٢)، (ح ١)، و(ح ٢)، و(ح ٨)، الموصلي، وبايزيد، والخزرجي، والمرادي، وأوقاف بغداد، والساسي، والسعدي، والقرشي، وفيض الله (٢٠١٥)، والسيدة زينب.

كما استفدت من جميع النسخ في تحقيق كلام سيبويه.

وهذا وصف لجميع نسخ التحقيق^(١)، وهي (٣٧) نسخة:

(١) سيأتي وصف أوسع لهذه النسخ وغيرها في تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

• نسخة (ش).

وهي نسخة مكتبة جوروم، في مدينة جوروم، في تركيا، بأرقام (٢٥٦٢-٢٥٦٥)، وقد نسخها عبدالمحسن بن مزروع بن معافى البصري، في سنة ٦٤٧.

وهي في أربعة أجزاء مستقلة:

الجزء الأول في (١٧٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الخميس، ١٦ من صفر، سنة ٦٤٧.

والجزء الثاني في (١٧٣) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الخميس، ٢٢ من جمادى الأولى، سنة ٦٤٧.

والجزء الثالث في (١٨٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الاثنين، ٢٢ من شعبان، سنة ٦٤٧.

والجزء الرابع في (٢١٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، إلا أن الذي بخط ابن معافى إلى الورقة (١٦٩)، والباقي بخط آخر حديث ليس فيه الحواشي، وقد فرغ ابن معافى من كتابته في يوم الخميس، ٢٠ من ذي القعدة، سنة ٦٤٧^(١).

جعلتها النسخة المعتمدة في حواشي الفارسي والزنجشري؛ لأنها كاملة

(١) قد نُقِلَ هذا التاريخ نسخة (ش)، المنسوخة من نسخة ابن معافى.

الحواشي، بخط جميل مشكول شكلاً صحيحاً في الأغلب، مع تقدّم نسخها، ولا يعيبها سوى سقطين^(١)، واضطراب يسير في ترقيم الجزء الأول، اعتنى ناسخها بها، فكتبها كلها بالخير الأسود الواضح، وجعل العناوين بخط أسمك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

وهي منسوخة من أصل الزمخشري^(٢)، المنسوخ من أصل القصري الذي كان الفارسي يعتمد عليه.

• نسخة (ش ١).

وهي نسخة مكتبة إسماعيل أفندي (الأفندي إسماعيل)، في المكتبة السلیمانية. في إستانبول، برقم (٦٣٤). وقد نسخها أحمد بن سليمان البحيري، وفرغ من نسخها في يوم الثلاثاء، الأول من ذي القعدة، من سنة (١١٥١).

وهي في أربعة أجزاء في مجلد واحد بترقيم متصل، في (٤٤٥) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطراً.

(١) السقط كان في موضعين، الأول ص ١٦٨٩ ١٧٥١، والآخر من ص ١٨٦٩ إلى آخر الكتاب.

(٢) انظر. نسخة (ش) ١٧٦ أ. وجاء ذلك مصرحاً به في غلاف نسخة (ش ١) المنسوخة من نسخة

وهي منسوخة من نسخة ابن معافى، كما نصَّ على ذلك الناسخ. وتكاد تكون صورة دقيقة منها، لفظاً لفظاً، وشكلاً شكلاً، ولهذا الحواشي فيها كاملة، وفي آخرها كَتَبَ الناسخ: «قُوبِلَتْ هذه النسخة على الأصل من أولها إلى آخرها، وهامشها كذلك إلا خمسة كراريس أو ستة، مقابلةً حسنةً».

وهي بخطٌ جَمِينٌ يميل إلى الصغر. بحبر أسود واضح، إلا في أول الجزء الأول فقد جعل الناسخ العناوين بحبر أحمر، وجعل العناوين كلها بخطٍّ أَسْمَكَ، ولم يلتزم جعلها في سطر مستقل، وأما أبيات الشعر فالتزم بجعلها في أول السطر، ولكنها يكمل بعدها الكتابة.

وفي أول النسخة فهرس للكتاب ليس من عمل الناسخ، بل هو بخطٌ مختلف، وأوراق مختلفة.

• نسخة (ش ٢).

وهي نسخة المكتبة الوطنية في باريس، برقم (عربي ٣٩٨٧) - (ملحق عربي ١١٥٥).

وهي في مجلد واحد، في (٥٨٧) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطراً. وهي أهمُّ النسخ التي اعتمد عليها المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبرغ في أول طبعة لكتاب سيبويه.

وليس فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، ولكن درنبرغ ذهب إلى

أنها من مخطوطات أوساط القرن الثامن^(١).

وذكر الناسخ أنها من النسخ التي نُسخَتْ من نسخة الزمخشري،
المنقولة من أصل القصري الذي كان يعتمد الفارسي.
فيها أكثر الحواشي، وخاصةً في نصفها الأول، وأما في نصفها الثاني
فقد تحفّف الناسخ من كثير من الحواشي، حتى أهملها تمامًا في أواخر
الكتاب!

وهي بحبر أسود واضح، وقد كُتِبَ الناسخ العناوين بخطّ سميك
كبير في سطر مستقل، وكُتِبَ أبياب الشعر في سطر مستقل في وسطه.
• نسخة (ش ٣).

وهي نسخة مكتبة الفاتح، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم
(٥٠٦٢)، ليس فيها ذكر لناسخها، في شهر شوال، من سنة (١١١٣).
وهي في مجلد واحد، في (٥٩٠) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.
وهي منقولة من أصل صحيح من نسخة الزمخشري، وهي توافق
نسخة ابن معافى في المتن والحواشي، فلعلّها منقولة منها، إلا أن الناسخ نقلَ
في أولها سند أبي عبدالله الرباحي ومقدمته.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل جدًا.

(١) انظر: مقدمة كتاب سيبويه ٤٦/١ (هارون).

وهي مكتوبة بحبر واضح أسود، وكتب الناسخ العناوين بحبر أحمر في سطر مستقل في وسطه، وكتب أبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

• نسخة (ش ٤).

وهي نسخة مكتبة بشير آغا (الآغا بشير)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (٦٠٩)، نسخها محمد بن أحمد قيودان، في السادس من المحرم الحرام، من سنة (١١٥٣).

وهي في مجلد واحد، في (٣٨٠) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطراً.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل.

كُتِبَتْ بخط جميل يميل إلى الصغر، بحبر أسود واضح، إلا العناوين فُكِّتَتْ بحبر أحمر، ولم يلتزم الناسخ جعل العناوين أو أبيات الشعر في سطر مستقل.

• نسخة (ش ٥).

وهي نسخة مكتبة حميدة (الحميدية)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١٣٢٧)، وليس فيها ذكر للناسخ، أو تاريخ النسخ.

وهي في مجلد واحد، في (٣٨٠) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطراً.

ويظهر أنها نسخة غير مراجعة، فقد اهتمَّ الناسخ بها في أولها، ثم قصر

في آخرها، فقد نُقِلَ الحواشي إلى الورقة (٣٠٠)، ثم أهملها بعد ذلك، كما

أهمل الضبط في النصف الثاني من المخطوطة، حتى في المتن.

وقد كُتِبَت العناوين بحبر أحمر، ولم يلتزم الناسخ جعل العناوين أو أبيات الشعر في سطر مستقل.

وقد كَتَبَ الناسخ الرموز التي في أول الحواشي بالحبر الأحمر، كما استعمل النقطة الحمراء الكبيرة في بداية كل شعر ونهايته، ووضع خطأ فوق أول كلمة في بداية كل فقرة من كلام سيبويه.

• نسخة (م). (١م).

وهي نسخة مكتبة الأمبروزيانا، في ميلانو بإيطاليا، برقم (٥٦) إضافي، ترقى إلى القرن الخامس، وفيها أكثر من مقابلة، مقابلة بعد كتابتها، ومقابلة في سنة (٥١٤).

نسخة نفسية على رَقِّ غزال، وخطُّها مغربي فيه سُمْك، وعليها تملكان متأخران، أحدهما في سنة (١١٥١)، والآخر في سنة (١١٨٧).

وهذه النسخة جزآن من كتاب سيبويه، التاسع والعاشر^(١)، في (١١٥) ورقة، في كل وجه (٢١) سطراً، وهي تمثل نحو سدس الكتاب، وبحساب عدد صفحات الكتاب يظهر أن هذين الجزأين من نسخة مكوّنة من اثني عشر جزءاً، أو ثلاثة عشر جزءاً.

(١) يقابلان من طبعة بولاق ٧٨/٢-٢٢٣، ومن طبعة هارون ٣/٣٥٤-٢٧/٤.

وقد عُسِلَتْ بعض المواضع في هذه النسخة، وَذَهَبَتْ أَجْزَاءُ مِنْ بعض أوراقها.

والنسخة مكتوبة بالحبر الأسود، والعناوين بخط سميك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وقد فُكِّرَ الناسخ كلام سيبويه بدائرة منقوطة.

وبسبب قِدَمِ النسخة تَعَاوَرَتْ عَلَيْهَا الأيدي، وَزِيدَ عَلَيْهَا بِخَطِّ آخَرٍ، وَغُيِّرَتْ بعض الكلمات!

والنسخة مقابلة بنسخة الرباحي وبنسخة النحاس، وفيها فروق مهمّة عن بقية النسخ، وعليها فروق أخرى، وفي متنها حواشٍ عدة مميّزة عن كلام سيبويه، وحواشٍ قليلة على الحاشية، وقد نَقَلْتُ هذه الحواشي في موضعها من التحقيق.

وقد كُتِبَ على غلاف الجزء التاسع بخط كبير يشبه الخط الكوفي: «الجزء التاسع من كتاب سيبويه، لأبي الحسن أحمد بن نصر»، وفي آخره بخط مشرقى متأخر: «انتهت المقابلة بحمد الله وبوعونه، بأُمِّ صحيحة، قُوبِلَتْ بكتاب الرباحي، وذلك في عَقِيبِ رَجَبِ الْفَرْدِ، مِنْ سَنَةِ أَرْبَعِ عَشْرَةِ وَخَمْسِ مِائَةٍ. ثُمَّ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْفَقِيهِ الْمُقَرَّرِ بَنِ نَصْر فِي جُمَادَى الْأُولَى، مِنْ سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةِ

وخمس مائة».

وقد كُتِبَ على غلاف الجزء العاشر بخط كبير يشبه الخط الكوفي:
«الجزء العاشر من كتاب سيبويه»، وفي آخره بخط مشرقى متأخر: «بلغت
المقابلة بحمد الله وعونه بأَمَّ صحيحة، بعض هذا الجزء بأَمَّ قُوبِلَتْ بكتاب
الرَّبَّاحي، وبعضه بأَمَّ اتَّفَقَ على صِحَّتِها، وبأَمَّ ثانية مثلها أيضًا في وقت
واحد. ثُمَّ بالقراءة على الفقيه المقرئ أبي الحسن بن نصر^(١) وَضَبَطَ عنده
كقراءته».

وأبو الحسن أحمد بن نصر لم أعرفه، ولكنّه من علماء القرن
السادس، كما في القراءة عليه، ويغلب على ظني أن النسخة أقدم منه؛ فهي
بخط قديم، وأنها قد وقعت له، فزاد فيها أمورًا، أهمُّها:

-تكميل نواقصها، كآخر الجزء التاسع، وأول صفحة في الجزء
العاشر^(٢)، بخط مغربي جميل نحيف، ولعله خطّه.

ومقابلة النسخة على نسخة الرباحي ونسخة النحاس وغيرهما،
وتوثيق ذلك في حواشي النسخة، وفي آخرها كما نقلته آنفًا، وهذا بخط آخر
مشرقى غير جميل، ولعله خط من قرأ عليه النسخة.

(١) لعل المضموس. قراءة نفهم.

(٢) انظر: نسخة ميلانو ١٦٠، ٦١ ب.

• نسخة (م ٢).

وهي نسخة قديمة، بخط يشبه الخط الكوفي، وهي نسخة ناقصة، الموجود منها ثلاثة أجزاء غير كاملة، وبحساب عدد صفحات كتاب سيبويه يظهر أن النسخة كانت مكوّنة من عشرة أجزاء، والموجود منها:

١- الجزء الأول، وهو في دار المخطوطات، في صنعاء، وصوّره معهد المخطوطات العربية، برقم (٤٤)، وهي ناقصة الأول والآخر^(١)، في (١٥٧) صفحة، في كل صفحة (١٥-١٧) سطرًا، وليس فيه اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ.

وفي أول النسخة وآخرها أوراق ليست من الكتاب!

٢- الجزء الرابع، وهو في مكتبة الجامع الكبير، في صنعاء، برقم (١٧٠ نحو)، ومعه الجزء الثامن الآتي، وليس فيه اسم ناسخ، وهي في (١٥٥) ورقة، في كل وجه (١٥-٢٢) سطرًا.

وفي آخره: «يتلوه في الجزء الخامس (باب من الجزء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي)، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم»، وبعده سطران غير كاتبٍ فيهما وطمس، وبقِيَ واضحًا منهما: «في شهر رجب، من اثنتين وثلاثين»، وبعده (وثلاثين) بخط مغاير: «وأربعمئة».

(١) يقابِر من المطبوع: ٣٤/١ ١٠٢/١ (بولاق)، و٦٧/١ ١٩٩/١ (هدرون).

٣- الجزء الثامن، وهو في مكتبة الجامع الكبير، في صنعاء، برقم (١٧٠ نحو)، ومعه الجزء الرابع، في (٩٧) ورقة، من (١٥٨) إلى (٢٥٥)، في كل وجه (١٥-٢٠) سطراً.

وفي آخره بخط مغاير مشرقى متأخر: «استودعت في هذا المجلد المبارك شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأشهد أن الموت حق، والحياة بإذن الله، وأن الله يبعث من في القبور، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بتاريخ (من آخر) ثلاثة أيام في شهر شوال، سنة (١٣٧٧)، بخط كاتبه الراجي عفوره ومغفرته محمد بن صالح بن أبو القاسم»^(٣)، وهذا التعليق ليس له أهمية بسبب تأخره الشديد، وإنما نقلته لأن بعض الأفاضل قرأه «بتاريخ ... ثلاثمائة وأربع في شهر شوال»^(٣)، وجعل تاريخ النسخة سنة (٣٠٤).

ونلاحظ أن تاريخ النسخة - كما في آخر الجزء الرابع، وهو الجزء الوحيد الذي سلم آخره - سنة (اثنين وثلاثين)، ثم أضيف بخط مغاير

(١) قراءة ظنية!

(٢) وجاء شبيه هذا التعليق قبل علاف الجزء الرابع بتاريخ (١٣٧٧) لإسماعيل بن صالح بن أبو القاسم، وفي الجزء الثامن ٢٥١ بتاريخ (١٣٦٠) واسم الكاتب غير واضح. ونحوه في الجزء الأول ١٥ بتاريخ غير واضح، لحسن ... بن إبراهيم بن أبي القاسم.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب سيبويه ٤٠ / ١ (تحقيق د. محمد البكاء)

(وأربعمئة)، ولعلّ (وأربعمئة) اجتهد من متأخر. وإلا فإن المخطوطة ترقى إلى القرن الرابع، ولعل صوابه (اثنتين وثلاثين وثلاثمئة)، ولعل الناسخ ترك ذكر السنة لأنها متكررة في نهايات الأجزاء.

وخطُ النسخة خطٌ قديم، وهو خطٌ واضح جميل، حرفه كبير، وسطره قصير، بحبر أسود، والعناوين بخطٍ يشبه الخط الكوفي بحروف سمكية جدًا في سطر مستقل، وأبيات الشعر في سطر مستقل وقد يكون في سطرين بسبب قصر الأسطر، ويجعل الناسخ قبل سطرها فراغًا وبعده فراغًا، ويُنتهي الفقرة بدائرة منقوطة ولو في أوائل السطر. ثم يجعل فراغًا بين الفقرتين؛ ولذا كثرت الفراغات في النسخة.

وليس على النسخة حواشٍ أو تعليقات.

• نسخة (م ٥).

وهي مكتبة شهيد (الشهيد) علي، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٤٩٨)، وليس في النسخة اسم الناسخ، ولا تاريخ الناسخ؛ لأنها تنتهي في أثناء كلام سيبويه.

النسخة هي الجزء الثاني من نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، في (١٩٩) ورقة. في كل وجه (٢١) سطرًا.

وهي مكتوبة بحبر بني غامق في أولها، وبحبر أسود في باقيها، وكتب

الناسخ بخطِّ سميك أحمر العناوين، وعبارة (قال الشاعر)، والكلمات المهمة، ولم يجعل العناوين في سطر مستقل، ولكنه يحرص أن تكون في أول السطر، والتزم كون أبيات الشعر في أول السطر، ولكنه يكمل بعدها الكتابة.

ويظهر أن الناسخ من أهل العلم، فخطُّه واضح مقروء، شديد الاهتمام بالضبط السليم، ومن اهتمام الناسخ بنسخته أنه وضع رمز الدائرة المنقوطة بين الفقر، وأنه يحرص على تخلص كلام سيبويه عن كلام غيره.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشي للفارسي، وهي تختلف عن الحواشي التي حققتها في هذا الكتاب، وقد فصلت القول فيها، وفي الفرق بينها وبين هذه الحواشي في مبحث (الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة لأبي علي الفارسي)^(١).

وكتبَ الناسخ على الغلاف: «انْتَسَخْتُ هذه النسخة من أولها إلى آخرها من نُسخةٍ مُتَّسِخةٍ من نُسخةٍ أبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمه الله، ومقروءةٍ عليه»، ثم سرَدَ سنده، ومعلوماتٍ عن الرواة الذين في السند^(٢).

(١) انظر. مقدمة التحقيق ص ٣٢.

(٢) نقلت هذه الحاشية كاملة في: حواشي كتاب سيبويه ص ٦.

• نسخة (ح ١).

وهي نسخة المكتبة الوطنية، في باريس، برقم (٥٠٦٨).

النسخة مكتوبة سنة (٥٩٣) أو قبلها؛ لأن هذا تاريخ قراءة النسخة على أبي اليُمن الكِندي، وصاحب النسخة هو الإمام أبو جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل القرطبي، كما ورد ذلك في الإجازة وطبقة السماع الآتي ذكرهما، ولا أدري أناسخها أبو جعفر أم مالکها فقط؟ فقد جاء في ترجمته أنه: «نَسَخَ الكثير بخطه المغربي الحلو»^(١).

والنسخة كاملة في مجلد واحد، في (١٨١) ورقة، في كل وجه (٣٨) سطراً، وفي بعض الصفحات (٣٩) سطراً.

وقد كُتِبَت النسخة بخط مغربي فيه صغر، ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بخط سميک في سطر مستقل في وسطه، وكُتِبَ بالحبر الأحمر كلمة (باب) و(قال) و(مثله) وأسماء الشعراء والنحويين، وبعض الكلمات المهمة من أجل توضيحها، وأبيات الشعر في أثناء الكلام، غير أن الناسخ يضع فراغاً قبلها وبعدها، وكثيراً ما يضع خطأ فوقها.

وعلى النسخة إجازة وطبقة سماع سيأتي ذكرها، وعلى الغلاف تملُّكات، أهمُّها تملُّك لعبدالقادر بن عمر البغدادي بخطه، وقد ذكر

عبدالقادر البغدادي هذه النسخة في خزانة الأدب، فقال: «انتهى كلام سيبويه، ونقلته من نسخة معتمدة مقروءة على مشايخ جَلَّة، عليها خطوط إجازاتهم، منهم زيد بن الحسن بن زيد الكندي إمام عصره عريَّة وحديثاً، وتاريخ إجازته سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، وهي نسخة ابن ولاد تلميذ ثعلب والمبرد، وتوفي بمصر في سنة ثمان وتسعين ومائتين»^(١)، قلت: قول البغدادي عن هذه النسخة: «وهي نسخة ابن ولاد غير صحيح»، فرواها الكندي رواها بإسنادين ينتهيان إلى الرماني والفارسي، عن ابن السراج، عن المبرد، كما في أسانيد الكندي المذكورة في هذه النسخة وغيرها^(٢)، والذي عَرَّ البغدادي أنه كُتِبَ تحت عنوان النسخة: «رواية أبي عبدالله محمد بن يحيى الرباحي، عن ابن ولاد، وابن النحاس، رحمة الله عليهم»، والذي جعل الناسخ يكتب ذلك وجود مقدمة الرباحي في أول النسخة، ووجودها لا يدلُّ على أن النسخة من رواية الرباحي؛ لأن النسخ يلفَّقون مقدمة الرباحي من نسخة والكتاب من نسخة أخرى، يظُنُّون أن هذا أكمل، فيخلطون الروايات، ويلفَّقون بين النسخ؛ ولذا يجب على دارس النسخ أن يكون حذراً في ذلك!

(١) خزانة الأدب ٧/١٥٤.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٢.

وعلى النسخة حواشٍ قليلة بخط حديث، لم أجد فيها شيئاً يستحق ذكره في التحقيق.

وقد جاء في أول النسخة:

١- مقدمة الرباعي^(١).

٢- سماع على أبي اليُمْن الكِندي وإجازة لولدي صاحب النسخة، ونصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، سمعَ جميعَ كتابي هذا أبو الحسن محمدٌ وأخوه الولد النجيب أبو الحسين إسماعيلُ، ابنا الشيخ الإمام العالم الورع أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر بن إسماعيل القرطبي، وفقهم الله لمرضاته. وسمعَ والدهما معها إلا قَدْرًا يسيرًا أَجَزْتُهُ لَهُ، وهو المذكور في طبقة السماع في آخر الكتاب، وذلك بحَقِّ روايتي إياه عن شَيْخِي الإمام أبي محمد عبد الله بن علي النحوي المقرئ، بالإسناد المذكور في طبقة السماع عنه إلى سيبويه.

وكنْتُ سمعته عليه مرتين، إحداهما قبل التاريخ المذكور في طبقة السماع، وكتبَ: زيد بن الحسن بن زيد الكِندي ».

وجاء في نهاية النسخة سماع على أبي اليُمْن، وطبقات سماعه، ونصه: «سمعَ جميعَ كتاب سيبويه على ... الشيخ الإمام الأجل السيد الأوحَد العالم

(١) انظرها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

تاج الدين أبي اليُمْنُ زَيْد بن أبي الحسن بن زَيْد الكِنْدِي أَطَالَ اللهُ بَقَاهُ -
بَحْثُ رَوَايَتِهِ ... عَنْ شَيْخِهِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الزَّاهِدِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
أَحْمَدَ الْمُقَرَّرِيِّ النَّحْوِيِّ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ، سَمَاعًا عَلَيْهِ، وَرَوَاهُ لَهُ
عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْكَوَّامِ الْمُبَارَكِ بْنِ فَاخِرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَعْقُوبَ النَّحْوِيِّ، عَنْ أَبِي
الْقَاسِمِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرِو بْنِ بَرْهَانَ النَّحْوِيِّ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي
الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الدَّقِيقِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عِيٍّ بْنِ عَيْسَى الرُّمَّانِيِّ
النَّحْوِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرِيِّ السَّرَّاجِ النَّحْوِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ
يَزِيدَ الْمُبَرَّدِ، عَنْ أَبِي عُمَرَ صَالِحِ بْنِ إِسْحَاقَ الْجُرُمِيِّ وَأَبِي عَثْمَانَ بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْمَازَنِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعُودَةَ الْأَخْفَشِ، عَنْ الْمُصَنِّفِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ
أَجْمَعِينَ: الشَّيْخُ^(١) أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدٌ وَأَبُو الْحَسَنِ إِسْمَاعِيلُ، وَلَدَا^(٢) الشَّيْخُ
الْإِمَامُ الْعَالِمُ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَتِيقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْقُرْطُبِيِّ
صَاحِبُ هَذِهِ النُّسخَةِ. وَالشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ
الْهَمْدَانِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْقُسْنَطِينِيِّ. وَبُوجَ
[كَذَا] بَنَ عَبْدِ اللَّهِ الدَّعْشِيِّ فَتَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ صَاحِبِ النُّسخَةِ،

(١) هذا فاعل (سمع) في أول النص.

(٢) جاء في ترجمة أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي الفَنَكِّي أن من روى عنه ولده: تاج الدين محمد

وإسماعيل. انظر: الديب والتكملة ١، ٤٩٠. وسير الأعلام ٢١، ٣٠٤.

وكاتب الأسماء الفقير إلى رحمة الله الخضر بن عبدالرحمن بن الخضر
وسمِعَ النسخة الإمام أبو جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل
القرطبي بقيات^(١) مجلسين أحدهما: من أول الكتب وإلى الجُر^(٢)، ومن
(هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها^(٣))، إلى (هذا باب
اختلاف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من
غير أهل الحجاز^(٤))، وأجازهما له الشيخ وسمِعهما بفَوَاتٍ، وأجازهم
الشيخ ما فاتهم يذكرون في نسخة الأصل إن شاء الله، وذلك بجامع دمشق
المعمور في يوم الاثنين الخامس والعشرون [كذا] من شهر رمضان
المكرم، سنة ثلاث وتسعين وخمس مئة، وصَحَّ وَثَبَتْ، والحمد لله ربَّ
العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد النبي، وعلى آله وصحبه وأوزواجه
وذريته الطيبين الطاهرين، وسلَّم تسليمًا.

ثم كَتَبَ أبو اليُمْن الكِنْدِي بخطه تحت ما سبق: «هذا صحيحٌ على
ما شَرَحَ ووُصِفَ، وكُنْتُ سَمِعْتُهُ على شَيْخِي المذكور - رحمه الله - مرتين،

(١) كذا، والمعنى: أن أب جعفر فاتته السماع في هذين المجلسين، وقد أشار الكندي إلى هذا الفاتت

أيضًا في الإجازة التي في أول النسخة

(٢) نظر: الكتاب لسبويه (هارون) ١/٤١٩.

(٣) الكتاب لسبويه (هارون) ٣/٤٩٦.

(٤) الكتاب لسبويه (هارون) ٣/٥٣٢.

إحداهما قبل هذا التاريخ المذكور، وكتب: أبو اليُمْن الكِنْدِي، وحسبنا الله، ونعم الوكيل».

• نسخة (ح ٢).

وهي نسخة المكتبة الوطنية، في باريس، برقم (٥٢٨٠)، ولم يذكر فيها اسم الناسخ.

وهي نسخة في جزأين، في (٢٩٠) ورقة، في كل وجه (٢٩) سطراً، وقد كُتِبَتْ بخطين قديم وحديث.

فالجزء الأول ينتهي في الورقة (١٤٥)، وأكثرها بالخط القديم، ما عدا الغلاف والورقة الأولى - وفيها أكثر مقدمة الرباحي - وبعض الأوراق المتفرقة^(١)، فهي بالخط الحديث.

وأما الجزء الثاني فكله بالخط الحديث.

وجاء في آخر الجزء الأول: «كَمَلَ السفر الأول من كتاب سيبويه رحمه الله، بحمد الله وحسن عونه، وذلك في من شهر شوال، سنة ثمان وثلاثمائة»، ولفظ (وثلاثمائة) مكتوب على كلمة ممسوحة، وكُتِبَ بالخط الحديث في الحاشية: «ستمائة»، وهو الصحيح؛ لأنَّ في أول النسخة مقدمة

(١) وأرقامها. ٣٨، ٥٤، ٥٨-٦٧، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ١٠٦، ١٠٦ مكرر، ١١٥،

الرباعي المتوفى سنة (٣٥٣).

أما الخطُّ الحديث فليس ذا أهمية، وليس عليه حواشٍ.

وأما الخطُّ القديم فهو مشكولٌ بدقة، وفيه بيانٌ لفروق نسخ غير معينة مرموز لها بـ(خ)، وعليه حواشٍ عدَّة بعضها بخطُّ الناسخ وبعضها بخطُّ آخر، وهذه الحواشي بعضها معزوة إلى المبرد والفارسي وغيرهما من المتقدمين. وبعضها معزوة إلى رمز (ع) وإلى رمز (ش)، ويضع الناسخ في الأكثر على الكلمة المحشى عليها خطأً قصيراً.

وفي النسخة حرص على تخليص كلام سيبويه عن غيره، وينصُّ كثيراً على أن هذا العبرة طرَّة ليست من المتن.

والخطُّ القديم خطُّ مغربي جميل، مكتوب بالحبر الأسود، والعناوين بالخطِّ السميك في سطر مستقل في وسط السطر، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

• نسخة (ح ٣).

وهي نسخة مكتبة عارف حكمت (حكمة)، المضمومة إلى مكتبة الملك عبدالعزيز، في المدينة النبوية. برقم (١٦٣)، وليس فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي في مجلد واحد، في (٤٢٦) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطراً.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن كاتبها يرسم كثيرًا من الكلمات رسمًا، فتكون غير واضحة القراءة، وكذا يفعل في المتن!

كل الكتاب بالحبر الأسود، إلا أن العناوين بخط أسمك في سطر مستقل في وسطه، والأبيات الشعرية في سطر مستقل في وسطه.

• نسخة (ح ٦).

وهي نسخة مكتبة يني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١١٠٦)، وليس فيها ذكر الناسخ، إلا أنه كُتِبَ في آخرها: «تمّ الثاني بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد نبيه وعبد، وذلك ليلة الاثنين. الخامس من محرّم، مفتح عام اثنين وستائة». وهي الجزء الثاني من نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، في (١٦٥) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطرًا.

وهي مكتوبة بخط أسود واضح مقروء، والعناوين بخط سميك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وكُتِبَ بالحبر الأحمر الكلمات المهمة في الحواشي، ورمز (صح) في الضبط.

وليس في النسخة حواشي الفارسي والزنجشري، ولكن فيها حواشٍ كثيرة:

- بعضها مسبوق برمز (ع)، يعني به الأعلام الشتمري في شرح

الأبيات، ولم أنقل منها شيئاً.

-وبعضها مسبوق برمز (ف)، يعني به شرح السيرافي، ولم أنقل منها إلا المهم، أو المخالف للمطبوع.

-وبعضها مسبوق برمز (ج)، ويعني به (أبو جعفر النحاس)، وقد نقلتها كلها، وفيها نقل كثير عن الأخفش الأصغر وغيره.

-وحواشٍ غير معزوة، وقد نقلتُ المهم المفيد منها، وترك غير المفيد، وكثير منها قصيرة جداً.

وفي النسخة اهتمام بالضبط السليم، وكثيراً ما يكتب الناسخ (صح) فوق بعض الكلمات، وقد عارض الناسخ النسخة وقابلها، وكتب في آخرها: «بلغ العرض بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد نبيه وعبد، وسلّم تسليمًا». وكتب أيضاً: «قُوبِلَ فَصَحَّ بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد وآله وسلّم تسليمًا، عَدَدَ ما ذكره الذاكرون، وغفل عنه الغافلون، وَتَمَّتْ مقابلته بثغر الإسكندرية، في العشر الأول، من عام خمسة وستمائة».

وعلى الغلاف بخط الناسخ، تعليقات وحواشٍ منها:

١-قراءة لم يتبيّن صاحبها، ولعله صاحب النسخة، ونصّها: «قرأتُ

جميعَ كتابِ سيبويه رحمه الله على الشيخ الفقيه المحدث الحافظ النحوي أبي العباس أحمد بن سَلَمَة الأنصاري، وذلك بمنزله بـتِلْمَسَان حرسها الله،

وحدثني به عن الشيخ الفقيه الحافظ القاضي الأعدل أبي عبد الله بن حميد،
عن الفقيه الأستاذ الحافظ أبي بكر محمد بن مسعود الحُشَني النحوي، عن
الأستاذ الأجل النحوي أبي عبد الله محمد بن أبي العافية، عن الأستاذ الجليل
النحوي أبي الحجاج الأعلام يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّتَمَري^(١)، عن
الوزير أبي القاسم الإفليلي، عن أبي عبد الله محمد بن عاصم، عن محمد بن
يحيى الرِّبَّاحي، عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، عن أبي إسحاق
إبراهيم بن السري الزجاج، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني،
عن الأخفش، عن سيبويه.

وكانت قراءتي هذا الكتاب عليه سنة تسعين وخمسة^(٢)، وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا كثيرًا^(٣).

٢ ونقول عن صاعد الربيعي^(٤).

• نسخة (ح. ٧).

وهي نسخة مكتبة جاز الله، في المكتبة السليمانية، في إستنبول. برقم

(١٩٦٣).

(١) في المخطوطة 'الشتريني'. وهو تحريف.

(٢) معنى ذلك أن هذا القارئ قد قرأ الكتاب على أحمد بن سلمة لأنصاري قبل أن ينسخ هذه

النسخة؛ لأن القراءة كانت سنة (٥٩٠)، والنسخ - كما سبق - كان سنة (٦٠٢)

(٣) وكلها في كتاب صاعد (المصو ص) ٧، ٥ ٩

وهي في جزأين، في مجلد واحد:

الجزء الأول في (١٨٩) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطراً، وفي آخره:

«تَمَّ السَّفَرُ الأول من كتاب سيبويه. بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على محمد، وعلى آله وسلّم، وذلك في العشر الوسطى، من ربيع الأول، سنة تسع وتسعين وخمسمائة»، وفي الحاشية: «بلغت المقابلة بنسخة صحيحة، فصَحَّ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله».

والجزء الثاني في (٢٠٦) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطراً، وفي آخره:

«كَمَلَ كتاب سيبويه. بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد النبي الكريم، وسلّم أفضل التسليم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وذلك في سنة أربع وعشرين وستمائة، وانتسخه من كتاب الأستاذ أبي عليٍّ إمام عصره وعلامة دهره: محمد بن أحوص بن محمد اللخمي. وفقه الله وسدّده، وإلى سبل الخير أرشده». وعلى الحاشية: «بلغت المقابلة بالأصل المنتسخ منه».

ونلاحظ الزمن الطويل بين نسخ الجزأين، مع أنهما بخط واحد، وهذا

يدلُّ على أن الناسخ واحد، وهو محمد بن أحوص اللخمي. ولم أجد له ترجمة.

والأصل المنتسخ منه هو أصل الأستاذ أبي عليٍّ، ولم أعرف يقيناً من

المراد بأبي علي. فالمشهور بكنية (أبي علي) من النحويين الفارسي، ويُبْعَدُ هذا

أن لقب (الأستاذ) غير معروف للفارسي المشرقي؛ لأنه لقب معروف في بلاد الأندلس، ولذا أرجح أن المراد أندلسي، ومن النحويين الأندلسيين المشهورين بالأستاذ أبي علي: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي المعروف بالشلوبيين والشلوبيين.

والنسخة بخط مغربي جميل، وحبر أسود، وقد جعل الناسخ العناوين بخط سميك في سطر مستقل، وكتب (قال ...) بخط سميك، ولم يجعل أبيات الشعر في سطر مستقل، ولكنه يجعل البيت كله معاً في سطر واحد.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزخشرقي، ولكن فيها حواشٍ متفرقة، بعضها بخط الناسخ، وبعضها بخط مختلف، وبعضها مختومة بـ (أبو عبدالله ولي الدين جار الله) الذي سُميت المكتبة باسمه، وله تملك على غلاف النسخة في سنة (١١٤٥)، وقد نقلت أهم هذه الحواشي.

وقبل النسخة صنّع فهرس للأبواب بخط مختلف، وأوراق مختلفة.

• نسخة (ح ٨).

وهي نسخة مكتبة لاله لي، في المكتبة السلمانية، في إستنبول، برقم (٣٤٨٤)، ولم يُذكر في النسخة اسم الناسخ، ولا سنة النسخ.

وهي نسخة كاملة، في مجلد واحد، في (٤١٣) ورقة، في كل وجه

(٢٧) سطرًا.

النسخة مكتوبة بخط غير جميل، ولكنه مقروء، بحبر بني غامق، غير مشكول في الأكثر، والعناوين بحبر أحمر في سطر مستقل في وسطه بين خطين، وأبيات الشعر في سطر مستقل، ويكتب الناسخ بعض الكلمات المهمة بالحبر الأحمر، نحو (قال) وأسماء الشعراء و(اعلم)، ويضع خطاً أحمر فوق أول الفقرة.

ليس على النسخة حواشٍ، وفي أولها مقدمة الرباعي.

• نسخة (ح ١٠).

وهي نسخة مكتبة بني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية. في إستانبول، برقم (١١٠٥)، وليس في النسخة اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي الجزء الأول من نسخة مكوّنة من جزأين، في (١٢٨) ورقة، في كل وجه (٣٧) سطراً، وفي بدايتها خلل في ترتيب الأوراق.

وكان النسخة منقولة من نسخة ابن خروف، فهي تشبهها في الخط والتنسيق، وقد نقل ناسخها حواشي ونقولاً عن ابن خروف هي في نسخته. ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ

عدة:

- بعضها بخط الناسخ.

-وبعضها بخط أحد الممتلكين للنسخة، وخطه شرقي، وقد كتَبَ اسمه قبل الغلاف، فكتَبَ: «الله ثِقَّةُ عبده عثمان بن سعيد بن عبدالرحمن بن أحمد بن تولوا، وبه توفيقه»، وهو: أبو عمرو الفهري المصري، معين الدين، أديب شاعر، توفي سنة (٦٥٨هـ)^(١)، وكأنه أطلع على نسخة ابن خروف، فقد نقل حواشي منها.

-وبعضها بخط أحد الممتلكين للنسخة، وخطه مغربي، وقد كتَبَ اسمه على الغلاف، فكتَبَ: «الله ثِقَّةُ عبده الفقير إليه الغني به: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وبه توفيقه»^(٢)، وبعضها مفيد نقلته في تحقيق الحواشي.

كتَبَ الناسخ النسخة بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخط سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في أول السطر وبعدها فراغ، ثم يكمل الكتابة.

وقبل الغلاف وعلى الغلاف كتبت حواش وتعليقات كثيرة، منها:

١- أبيات في الافتخار بكتاب سيوييه^(٣).

(١) له ترجمة في: تاريخ الإسلام ٥٤٧/١٥ - وفوات الوفيات ٢ / ٤٤٠.

(٢) له ترجمة في: الذيل والتكملة للمراكشي ١ / ٦٣٣.

(٣) وقد نقلتها في: حواشي كتاب سيوييه ص ٣٦ - ٣٧.

٢- في ترجمة سيبويه^(١).

٣- كلام على منهج كتاب سيبويه، منقول عن ابن خروف^(٢).

٤- بيتان كتبهما أبو نصر في أول نسخته^(٣).

٥- نقل عن أبي نصر الفاربي، عن القبائل التي نقل اللغويون عنها.

• نسخة (ابن خروف)^(٤).

وهي نسخة المكتبة الوطنية في باريس، برقم (٦٤٩٩)، نسخها علي بن محمد بن خروف الحضرمي، النحوي المشهور، سنة (٥٦٢).

وهي في مجلد واحد، في (١٦٤) ورقة، في كل وجه (٣٦) سطراً، وفي

النسخة اختلال في ترتيب الأوراق، وسقوط بعضها كبير^(٥).

وقد قابل ابن خروف نسخته على أصلين^(٦): مشرق يرمز له بـ(ش)،

ورباحي يرمز له بـ(ح)، كما ذكر في آخر النسخة، وليس في النسخة حواشي

(١) وقد نلقتها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥.

(٢) وقد نلقتها في: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦.

(٣) وقد نلقتها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٨.

(٤) انظر دراسة ووصفاً لهذه النسخة في: (ابن طاحه اليابري) د. محمد الطبراني، ص ٨٥، وأحال إلى:

بحث (الكتاب لسيبويه، نسخة أندلسية من القرن السادس)، لجونيف أمير ص ٢١٩

(٥) من السقوط الكبيرة سقط يقاس في المطبوع من ٨/٣ (هرون)، إلى ٢٥٦/٣ (هارون)

(٦) انظر: الكلام على رواية ابن خروف لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص ١٤٣.

الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ لابن خروف نفسه، وطُرِرَ عن شيخه ابن طاهر الخَدَبُ رمز لها بـ(ط)، وحواشٍ نقلها من الأصلين المذكورين.

وقد اعتنى ابن خروف بنسخته، فكتبها بخطٍّ جميل دقيق، بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في سطر مستقل، وقد يكتب بعدها في سطرها شيئاً من الكتاب لطول السطور.



ولقدِمَ المخطوطة واعتوار الأيدي عليها انمحي بعض كلماتها، وخاصة في الحواشي، وحاول بعض النساخ تجديد بعض قليل منها، وخاصة في أولها.

وقد ذكر ابن خروف على غلاف نسخته تعليقات وحواشي كثيرة، منها:

١- نقل عن خطِّ ابن صاحب الأقباس، فيه قراءته الكتاب على أبي نصر، وأسانيد أبي نصر^(١).

٢- قراءته الكتاب على شيخه ابن طاهر الخَدَبُ، وإجازته إياه، وهذا نصُّها: «يقول محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري - عفا الله عنه -: أَخَذَ عني

(١) نقلتُ هذا الحاشية في: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩.

الأستاذ الأديب النحوي^(١) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف - أكرمه الله بتقواه - جميع كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه -  - أَخَذَ تَفْقَهُ وَتَحْدِيقَهُ، وَرَوَايَةَ وَتَحْقِيقَهُ، وَاسْتَقْصَى جَمِيعَ ذَلِكَ، فَكَمَلَ لَهُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - عَقَبَ جَمَادَى الْآخِرَةِ، مِنْ عَامِ تِسْعَةِ وَخَمْسِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَكَتَبَ مُحَمَّدٌ حَامِدًا اللَّهُ تَعَالَى، وَمُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ .

٣- قراءته الكتاب على أبي الحسن علي بن أحمد بن الباذش المقرئ، وسامع بعضه على أبي سليمان داود السَّعْدِي، وروايته إياه عن أبي بكر يحيى بن محمد بن رَزَقٍ، وهذا نصُّها: «قال علي بن محمد بن خروف - عفا الله عنه : وسمعتُ بعض هذا الكتاب تَفْقَهُا وَاعِيًا» على الفقيه العابد^(٢)، الفاضل الزاهد، أُوحد زمانه، أبي^(٣) سليمان داود بن يزيد السَّعْدِي، قال: قرأتُ جميعه على الأستاذ الأُوحد أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف المقرئ، قال: أخبرني أبو علي «الغساني، قال: أخبرني» أبو بكر محمد بن

(١) الكلمة غير واضحة!

(٢) الكلمة غير واضحة!

(٣) الكلمة غير واضحة!

(٤) جَدَّدَ بعض النساخ هذه الكلمة، فكتبها (أبو)، وهي في الأصل (أبي) على الصواب!


(٥) الكلمات غير واضحة!

المُصَحَّفِي، عن الأستاذ أبي عبدالله بن محمد بن فتْحُون التُّجِيبِي النُّحُوي،
عن الأستاذ أبي عبدالله محمد بن يحيى الرِّبَّاحِي، يرفعه إلى
سيبويه بالسند المذكور.

قال عليُّ بن محمد: وحدثني به شيخنا الأستاذ الفقيه المحدث الحافظ
الزاهد الورع أبو بكر يحيى بن محمد بن رِزْق، قال: أخبرني به شيخنا
الأستاذ العالم أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف المقرئ^(١)، في كتابه، في مجلسه
بأَعْرَناطَة، بالسند المتقدِّم^(٢) قبل....^(٣).

وفي آخر النسخة ذكر ابن خروف تعليقات وحواشي أيضًا، ومنها:

١- ما ألفاه على نسخة عتيقة مشرقية^(٤).

٢- أخذه كتاب سيبويه مع زميلين له وهما أبو حفص السُّلَمِي وأبو ذر
الحُشَنِي، عن شيخه ابن طاهر الخَدَّب، ويظهر في النصّ تواضع ابن خروف
بتقديم زميليه عليه في الذكر، وهذا هو النصّ: «قال عليُّ: أَخَذَ جَمِيعَ كِتَابِ
أَبِي بَشَرٍ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ الْمَعْرُوفِ بِسَبِيْوِيَه -  - عَنِ الْفَقِيه
الْأَسْتَاذِ، عَلَامَةِ الْعَصْرِ، وَأَوْحَدِ الدَّهْرِ، الْفَقِيه الْقَاضِي الْأَجَلِ،، الْأَدِيبِ

(١) الكلمة غير واضحة!

(٢) الكلمة غير واضحة!

(٣) أربع أو خمس كلمات غير مقروءة.

(٤) وقد نقلته في آخر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٩٣.

النحوي الأكمل^(١): أبو حفص عمر بن الفقيه القاضي أبي محمد عبدالله بن عمر السُّلَمي، والفقيه الأستاذ الأديب النحوي أبو ذَرٍّ مصعب بن الفقيه الأستاذ أبي بكر بن مسعود الحُشَني، وعليُّ بن محمد بن خروف الحضرمي - عفا الله عنهم - أَخَذَ تَفْقَهُ وَتَحْدِيقَهُ، وَدِرَايَةَ وَتَحْقِيقَهُ، وَاسْتَقْصَوْا جَمِيعَ ذَلِكَ فَكَمَّلَ لَهُمْ، بِقِرَاءَةِ الْأَسْتَاذِ بِلَفْظِهِ، عَامَ ثَمَانِيَةٍ وَخَمْسِينَ [أَي: وَخَمْسِمِائَةٍ]، وَنَقَّصَ لِأَبِي ذَرٍّ وَعَلِيٍّ مِنْهُ شَيْءٌ أَكْمَلَاهُ فِي أَوَّلِ الْعَامِ الثَّانِي^(٢)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَسَمِعْتُ عَلَيْهِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ الْأَوَّلِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَسَمِعْتُ مَرَّةً ثَالِثَةً نَحْوَ نِصْفِهِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ أَيْضًا، مَعَ غَيْرِ أَبِي حَفْصٍ وَأَبِي ذَرٍّ، أَكْرَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

• نسخة (ابن دادي).

وهي نسخة مكتبة كوبريلي، في إستانبول، برقم (١٥٠٠)، ناسخها أحمد بن إبراهيم بن دادي الحنفي، فرغ من نسخها في يوم السبت، ١٦ من المحرم الحرام، سنة (٧٢٩)، بمدينة حلب.

والنسخة في مجلد واحد، في (٤٥٥) ورقة، في كل وجه (٢١-٢٥) سطرًا.

(١) المراد به ابن صهر الخدب، المذكور في الإجازة التي على غلاف النسخة.

(٢) ذكر ابن طاهر الخدب في إجازته التي على غلاف النسخة أن ابن حروف أتم أخذ الكتاب عنه

عقب شهر جمادى الآخرة من سنة (٥٥٩).

وهي منسوخة من أصل قديم، قال عنه الناسخ في آخر النسخة: «شاهدتُ على الأصل ما صورته:» «فرغنا من هذا الكتاب يوم الأحد، لعشرِ خَلَوْنَ من صفر، سنة سبع وثلاثمائة، بمكة، بخطَّ محمد بن أحمد بن علي القاساني»، وعليه إجازة الشيخ أبي علي الفارسي، «وقد نقلتُ هذه المشاهدة، والإجازة، ونقولاً ونصوصاً آخر مذكورة في آخر النسخة في آخر الحواشي»^(١).

ليس في النسخة (حواشي الفارسي والزغشري)، ولكن فيها حواشي كثيرة جداً، أكثرها عن شرح السيرافي، وفي حواشيه اهتمام بنسخة مبرمان، وربما كان ذلك من طريق السيرافي أيضاً، وفي الحواشي نقول قليلة عن نسخة الفارسي، وحوش كثيرة غير معزوة.

وفي أول النسخة مقدمة الرباحي.

الكتاب بحبر أسود، وخطٌ واضح فيه نحافة، والعناوين بخطَّ سميك، ولكنها بين الكلام، وليست في سطر مستقل، وأبيات الشعر يجعل قبلها فراغ قليل لتمييزها، ولكنه لا يجعلها في سطر مستقل، وفي المتن تفكير لكلام سيبويه بجعل دائرة فارغة بين كل فقرتين، أو فراغ بينهما، أو ثلاث نقط على شكل مثلث.

(١) انظر. حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٩٦.

وأهمُّ ما في النسخة محاولة جادة لتخليص كلام سيبويه عن غيره،
بلفظ (رجع) كلما انتهى كلامٌ مدخُلٌ في المتن ليس من كلام سيبويه.

• نسخة (المرادي).

وهي نسخة مفرقة، حصلتُ على أكثر من مجلد منها، ونقلتُ في
تحقيق الحواشي من الجزء الذي في مكتبة وحيد باشا، في كُتاهيه بتركيا، برقم
(١٤٨٤)، وفيها الجزآن الأول والثاني^(١).

ناسخها هو عبدالله بن عيسى بن عبيدالله المرادي الأندلسي المالكي،
بمدينة حلب سنة (٥٨٤)، وعرف أحدهم بالناسخ على غلاف الجزء
الثاني، فكتب: «المحدث كان بحمّة الله تعالى»، وعلى النسخة تملكُ على
الغلاف في «مُسْتَهْلَ ربيع الأول. سنة ست وتسعين وخمسة».

النسخة غير مرتّبة، وبعض أوراقها ساقطة، وقد أعدت ترتيبها
فصارت في (١٦٠) صفحة، في كل صفحة (١٥) سطراً.

النسخة مكتوبة بخط واضح، ويحرص الناسخ على جعل العناوين
في أول السطر، وكذا أبيات الشعر، ويمدُّ كتابة (باب).

في النسخة حواشٍ متفرقة، وفيها حواشٍ قديمة كثيرة في داخل المتن
معزوة، وقد نقلتُ هذه الحواشي في التحقيق.

(١) يقبلان من الكتاب المطبوع من ١/١ (هارون)، إلى ٤٣٧/١ (هارون).

وَكُتِبَ قَبْلَ غَلَاظِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ بِخَطٍّ غَيْرِ مَنْقُوطٍ فِي الْأَكْثَرِ: «أَخْبَرَنَا
 شَيْخُنَا الْكِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ
 بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقَرَّرِ النَّحْوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ أَبِي الْكَرِّمِ بْنِ فَاخِرٍ، عَنْ ابْنِ
 بَرْهَانَ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّقِيقِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّمَّانِيِّ، عَنْ
 أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَاجِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ، عَنِ الْجَرْمِيِّ وَالْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِي
 الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، عَنْ سَيْبَوَيْهِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ شَيْخُنَا الْكِنْدِيُّ: قَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَاهُ لِي ابْنُ فَاخِرٍ عَنْ
 أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ شَاهُوَيْهِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّعْفَرَانِيِّ، عَنْ أَبِي
 عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَاجِ، بِإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ.

وَأَمَّا شَرْحُ السِّيَرَانِيِّ لِأَبِي سَعِيدِ السِّيَرَانِيِّ فَأَنْبَأَنَا بِهِ شَيْخُنَا الْكِنْدِيُّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْكَرِّمِ بْنِ فَاخِرٍ، عَنْ ابْنِ بَرْهَانَ، عَنْ
 الْعَبْدِيِّ وَالدَّقِيقِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

• نسخة (الموصلية).

وهي نسخة مكتبة فيض الله، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم
 (٢٠١٦).

وكتابتها «عمر بن علي بن المبارك الموصلية، نفعه الله به، ويسره
 لفهمه وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء، رابع عشر شهر ... من سنة أربع

عشرة وستائة».

وقد ذكر الناسخ في آخر النسخة أنه نقلها «من نسخة نسخة إبراهيم بن السريّ الزجاج، رحمه الله»، واسم النسخة المنقول منها غير واضح، إلا أنها فرع من نسخة الزجاج.

والنسخة كلها مقابلة مقابلة تامة، وقد أثبت الناسخ ذلك في مواضع كثيرة من النسخة، وكتب في آخر النسخة: «بلغت المقابلة بالأصل، وهو بخطّ أبي نصر ... والقرطبي رحمه الله، نقله من نسخة أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج رحمه الله، فوافقه، وصحّ. والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد نبيه ورسوله وآله وسلم».

وهذا غريب من الناسخ، فلا تُعرف نسخة منسوخة من نسخة الزجاج مباشرة، فضلاً أن تكون نسخة أبي نصر القرطبي، الذي جاءت عنه ثلاثة أسانيد، اثنان منها من طريق الزجاج، ولكن لم يُذكر أنه نسخ من نسخة الزجاج مباشرة، بل لا يُذكر وجود لنسخة بخطّ الزجاج في عهد أبي نصر، فكأنّ الناسخ يقصد أن نسخة أبي نصر أصلها القديم يعود إلى نسخة الزجاج، ولا يعني أنها منسوخة من نسخة الزجاج مباشرة.

وهذه النسخة هي آخر الكتاب فقط، وهي في (٢٤٦) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا.

وقد كُتِبَ على غلاف النسخة بخط حديث (الثاني من كتاب سيبويه)، وقبل الغلاف كُتِبَ بخط أقدم (الثالث الأخير من كتاب سيبويه)، والصحيح أن هذا النسخة هي الربع الأخير من نسخة مكوّنة من أربعة أجزاء، وقد جاء النصُّ على أنه الجزء الرابع في أول كل عشر ورقات من النسخة بنحو عبارة (ثاني الرابع من سيبويه).

والخطُّ واضح بحبر بني غامق، والعناوين في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أول السطر.

وقد فُكِّرَ الناسخ كلام سيبويه بوضع دائرة مقوطة بين الفقر.

ليس على النسخة حواشٍ، وقد حرص الناسخ على بيان أواخر كل جزء من نسخة الزجاج، وكان يكتب في نهاية كل جزء مع وضع علامة لَحَقَ نحو: «إلى هنا آخر الجزء الرابع والخامس من أجزاء أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، ويتلوه في الجزء الخامس والخمسين، وهو آخر الكتاب».

• نسخة (ابن يَيْقَى):

وهي نسخة مكتبة الأسكوريال، في أسبانيا، برقم (١)، وناسخها أبو علي حسن بن أحمد بن علي بن يَيْقَى الخولاني، وفرغ من نسخها في يوم الأربعاء، ٢٧ من ذي القعدة من سنة ٦٢٩.

والنسخة كاملة في (٢٧١) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطراً، وفيها خلل قليل في الترقيم.

والخط مغربي جميل واضح بحبر أسود، كثير الضبط، والعناوين بخط سميك في سطر مستقل في وسطها، وأبيات الشعر تكون في أول السطر ثم يترك بعدها فراغاً، ثم يكمل الكتابة.

على حواشي النسخة حواشٍ منقولة من نسخة أبي نصر كما سيأتي، وقد نقلت كثيراً منها في التحقيق.

وقد قابل الناسخ نسخته بأصل أبي نصر، ونقل منها حواشيها، فقال في آخرها: «قابلت كتابي هذا بأصل الأصول، أصل الأندلسيين، الذي بخط العالم العَلَمِ الأستاذ أبي نصر هارون بن موسى، المقروء على الإمام النحوي أبي عبدالله الرباحي، فما وجدته في كتابي هذا في طرته فمن الكتاب المذكور نقلت، وبذلت فيه جهدي وما قصرت؛ لتكون البنية شبيهة بالأُم، ويُستدل بالفرع على الجذم، وذلك في أخريات ذي قعدة عام تسعة وعشرين وستمائة، وكتب حسن بن أحمد بن يئقَى».

وكتب الناسخ على الغلاف قراءته الكتاب على الشلوين، وإجازته له، ونصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآل محمد وسلّم، سمع علي بقراءته وقراءة غيره الطالب المجتهد الزكي الذكي أبو علي حسن

بن أحمد بن علي بن يقي الخولاني من أول كتاب سيبويه إلى باب (أَنْ وَإِنْ) الخفيفتين، والقراءةُ في ذلك كله قراءةُ تفهّم وبحث، بعد أن قابل كتابه هذا بكتابي الذي هو أصل أبي نصر هارون بن موسى بن جندل النحوي، وكذلك أيضًا سمع عليّ من أول أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف إلى أن شرع في باب النسب، وقرّرت [كذا] له منه طائفة صالحة بمثل القراءة المتقدّمة في التفهّم والبحث، وأجزتُ له أن يروي عني جميع الكتاب ما سَمِعَهُ منه وما لم يسمعه، عن شيوخه الذين أخذته عنهم بحسب أخذتي له عنهم، وكذلك سمع عليّ جميع كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي رحمه الله، وهو يقرأ قراءة تفهّم وبحث، وسمع عليّ جميع الكُرَاسَة المنسوبة للجُزُولي بمثل القراءة المذكورة. وسمع عليّ كثيرًا من كتاب الزَّجَّاجي (الجُمَل) كذلك أيضًا، وسمع عليّ (التوطئة) لكُرَاسَة الجُزُولي، وطائفة من (سِرِّ الصناعة) لابن جنّي، ومن (الخصائص) له، وكذلك من الكتب التي كانت تُقَرَأ -مدّة اختلافه- التي في المجلس، كـ(النوادر) و(الكامل) و(أدب الكتّاب) و(الغريب المصنّف) و(الإصلاح) و(الحماسة) و(الأشعار الستة) وشعر المتنبي وحَبِيبٍ و(الفصيح) و(الحن العامة) والموضوع الذي وضعه الأستاذ أبو إسحاق بن مُلْكُون شَيْخِي على كتاب (الجُمَل)، وكذلك موضوعاه اللذان وضعهما على كتاب (الحماسة)، أحدهما وضعه في آدابها،

والآخر في الجمع بين كتابي أبي الفتح عليها، والموضوع الذي وضعته أنا على هذا الجمع، وكذلك سمع علي ما قرئ في تلك المدة من مصنف أبي الفتح بن جني، ومن كتاب (الأصول) لأبي بكر بن السراج، رحم الله الجميع، ونفعنا وإياهم بطلب العلم، وجعله لوجهه خالصاً برحمته، وكتب عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، في شهر ذي الحجة، من سنة تسع وعشرين وست مائة، وفيه ملحق أول صحيح منه.

وقبل الغلاف سند ابن يقي، وهو سند أندلسي، ويظهر أن كاتبه الشلوين كاتب الإجازة السابقة، وهذا السند عن أبي محمد بن يحيى بن الجدد، عن أبي بكر بن الحضر وهو علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عرمان التتوخي، عن يوسف بن سليمان أبي الحجاج الأعلم، عن الوزير أبي القاسم الإفيلي، عن أبي عبدالله محمد بن عاصم العاصمي، عن الرباحي، عن أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.

• نسخة (العبدري).

وهي نسخة مكتبة مشهد (آستان قدس)، في مدينة مشهد (طوس قديماً)، في إيران، برقم (٣٨٩٦٨) و(٣٨٩٧٨).

وهي في جزأين، وهما الجزآن الثاني والثالث من نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول منها مفقود، وأدعو الله ﷻ - أن يُعثر عليه،

نسخها يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن عبدالله العبدري^(١)، سنة (٦٢٥).

الجزء الثاني برقم (٣٨٩٦a) في (١٥٤) ورقة، في كل وجه (٢١)

سطراً، فرغ من كتابته في يوم الجمعة (٤) من صفر سنة (٦٢٥).

والجزء الثالث برقم (٣٨٩٧a) في (١٤٣) ورقة، في كل وجه (٢١)

سطراً، فرغ من كتابته في أواخر شهر جمادى الأولى، من سنة (٦٢٥).

وقد نسخ العبدري نسخته من نسخة محدث الأندلس أبي علي الغساني

(ت ٤٩٨)^(٢) التي بخطه، بروايته عن شيخه أبي مروان بن سراج القرطبي

(ت ٤٨٩)، بسنده إلى أبي جعفر النحاس؛ ولذا كُتِبَ على غلافها: «رواية

أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس».

وقد ذكر الغساني أنه عارض نسخته بنسخة أبي نصر القرطبي، وقد

نقل العبدري في آخر الكتاب حاشية الغساني، ونصّها: «انتهت المعارضة

بكتاب أبي نصر هارون بن موسى النحوي، والحمد لله كثيراً»، وكتب

العبدري في آخر النسخة: «انتهى التصحيح بالأصل، والحمد لله كثيراً».

ولم يذكر مكان النسخ، ويغلب على ظني أنه في الأندلس؛ لأن الناسخ

(١) هو: أبو زكريا التلمساني، محدث وفقه مالكي، كان حياً سنة (٦٤٦). انظر: برنامج شيوخ

الرعي ص ١٧١ ومعجم أعلام الجزائر ص ٢٣٣.

(٢) انظر ترجمته وروايته لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص ١٣٥.

والمسوخ منه أندلسيان.

والنسخة بخط واضح، وحبر أسود، ولم يجعل الناسخ العناوين في سطر مستقل، ولكنه جعلها بخط سميك في أول السطر، وبعدها فراغ يسير، وكذلك فعل بآيات الشعر، ولكنها بخط معتاد غير سميك.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزخشي، ولكن فيها حواشي كثيرة، أكثرها مبدوء برمز (ع)، وهو رمز أبي علي الغساني، وفيها حواشي تبين فروق النسخ، وحواشي منقولة عن أبي مروان شيخ الغساني، وقد نقلتها، وأدخلتها في مواضعها، وحققتها، وعزوتها إلى هذه النسخة.

وقد جاء على غلاف نسخة (٣٨٩٦) إجازة لعلي بن أحمد بن علي بن المنصور اللخمي، وفيها: «وناولته هذه النسخة وهي ثلاثة أسفار»، ليرويه عني إن اختار.

وجاء في آخر نسخة (٣٨٩٦) بغير خط الناسخ ذكر لسند رواية المجيز، وهو أبو عبدالله بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس الحلبي، ويظهر أن الكاتب أعجمي، وهذا نصها: «طريق شيخنا ومولانا الإمام العالم العلامة الأوحّد، محيي العلوم عقيب موتها، ورادّها إلينا غصن الشبيبة بعد انقضائها وقوتها، الذي أنشأه الله تعالى ليجري في متنها الحياة، ولينظر أعظمها المتقدمة الرُفَات، فإذا بها ناضر النبات، بعد ما كان آلاء

البلى والأرفيات [كذا]، حجة العرب،، كنز الأدب،، أوجد العلماء،، سيد الفضلاء، بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن مولانا الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة الأوجد الفاضل المحدث الأكمل الأحسب أوجد المحدثين،، محيي سنة رب العالمين، محيي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن مولانا الإمام العالم مجد العلماء،، سيد الفضلاء، أبي عبدالله محمد بن أبي نصر بن النحاس الحلبي الشافعي، سقى الله ثراهم صوب رحاه،، وكفى إحسانه بالمزيد عليهم من نعماه،، ورضي عنه وأبقاه، في كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه.

قرأه جميعه على الإمام علم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي، في مجالس آخرها يوم الثلاثاء لثلاث خلون من رجب، سنة خمس وخمسين وستمائة، بالعزيرة من دمشق. قال أخبرنا الإمام أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي قراءة مني عليه لجميعه^(١).

وقرأه أيضًا شيخنا بهاء الدين على شيخه الإمام الأوجد جمال الدين أبي عبدالله محمد بن أبي علي محمد بن أبي البركات بن عمرو التغلي، من أول الكتاب إلى أثناء أبواب الاستثناء، حفظًا ماضيًا وبحثًا ونظرًا وإجازة

(١) نظر رواية ابن النحاس الحلبي، عن الورقي، عن أبي اليمن الكندي، في برنامج التجميعي

غير مرة، بحقّ قراءته على الإمام موفق الدين أبي البقاء يعيَّش بن علي بن يعيَّش الحلبي، من أوله إلى باب الرءاء في الإمالة، وكان أخذه عن جماعة بالشرق منهم ريان^(١) بن شبَّه الماكسني، ورواه أبو البقاء أيضًا عن أبي اليُمْن الكندي، ولم يذكُر في خطّه لأصحابه غير روايته عن الكندي.

قال الكندي: أخبرنا به أبو محمد عبدالله بن علي بن أحمد سبط أبي منصور الحنّاط سماعًا عليه مرتين، قال: أخبرنا أبو الكرم المبارك بن فاخر بن يعقوب قراءة مني عليه، قال: أخبرنا أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان قراءة مني عليه، قال: قرأته على أبي القاسم علي بن عبيدالله الدَّقِيقِي، قال: قرأته على أبي الحسن علي بن عيسى الرُّمّاني.

قال أبو الكرم: وقرأته على أبي الحسين محمد بن شاهويه، قال: قرأته على أبي الحسن الزَّعفراني، قال: قرأته على أبي عبي الفارسي، وقرئ عليه أيضًا دَفْعَاتٍ وأنا أسمع^(٢).

قال الرُّمّاني والفارسي: قرأناه على أبي بكر بن السراج، قال: قرأته على أبي العباس المبرد، قال: قرأته على أبي عُمَرَ الجَرَمي وأبي عُثْمَانَ المازني. قالا:

(١) في المحصورة بضم الرءاء، والمشهور فتحها

(٢) انظر هذا الإسناد دون ذكر الماكسني في 'برامج الوادي' ص ٣٠٥.

قرأناه على أبي الحسن الأخفش، قال: قرأته على سيبويه^(١).

قال الكندي: وأخبرنا أبو منصور بن خَيْرُونٍ إجازة، عن أبي محمد

الجوهرى، عن أبي علي الفارسي بطريقه المذكورة، وصَحَّ وثَبَّتَ.

ثم بخطَّ المحيز: «صحيحٌ ما ذَكَرَهُ من الطُّرُق، وكتبه الملتجئ إلى الله

....»^(٢) محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي الشافعي، غفر الله له، حامداً

ومصلياً ومسلماً.

وجاء في آخر نسخة (٣٨٩٧) تعليقات وحواش عدة، منها:

١ حواشٍ عن كتاب سيبويه، والعلماء الذين ذكرهم سيبويه، ونقل

عنهم^(٣).

٢ نقل عن نسخة عتيقة مشرقية^(٤).

٣-سند أبي علي الغساني، وقراءته الكتاب على شيخه أبي مروان بن

سراج^(٥).

(١) انظر قراءة الأخفش على سيبويه في: مقدمة التحقيق ص ٨٧

(٢) كمتان أو ثلاث غير واضحة، كأن الأولى، حب.

(٣) نقلتها في حواشي كتاب سيبويه ص ٨

(٤) نقلته في حواشي كتاب سيبويه ص ١٣.

(٥) نقلته في الكلام على (نسخة أبي علي الغساني)، في: مقدمة التحقيق ص ١٩٦.

• نسخة (المَيُوزُقي).

وهي نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي باشا، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (٢٤٩٩).

«وكان الفراغ من كتابته في التاسع والعشرين، من شهر صفر، سنة اثنتين وثلاثين وستمائة، على يدي كاتبه لنفسه - نفعه الله به - محمد بن أحمد بن أبي عيسى الأنصاري الميوزقي، بمدينة دمشق حرسها الله».

وهي النصف الثاني من نسخة مكوّنة من جزأين، في (٢٢٣) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطراً.

وهي بحبر بني غامق إلى نهاية ورقة (١٧)، والباقي بحبر أسود وخط أصغر، وكل الخط واضح مضبوط.

والعناوين بخط أسمك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أول السطر، وبعدها فراغ، ثم يكمل الناسخ الكتابة.

في النسخة تفكير لكلام سيبويه بوضع دائرة منقوطة بين الفقر^(١).

وليس في حواشي النسخة حواش، ولكن في متنها حواش قديمة، مميّزة عن كلام سيبويه، بذكر قائلها في أولها، أو كلمة (تفسير)، وضع دائرة

(١) لهذه العلامة أكثر من فائدة، فمنها كونه تفكيراً لكلام سيبويه؛ لتوضيحه، ومنها أن المراجع للنسخة عند مقابلتها يضع نقطة في داخلها للدلالة على الانتهاء من المراجعة.

منقوطة بعدها.

وفي آخر النسخة زوائد نقلتها في موضعها في التحقيق^(١).

• نسخة (العابدي).

وهي نسخة كاملة، جاء تحت عنوان الجزء الأول: «كتبه العبد الفقير إلى مولاه: سليمان بن موسى بن علي العابدي، لنفسه، نفعه الله به، وجعله حالصاً لوجهه، إنه على كل شيء قدير»، وهي نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء:

فالجزء الأول في مكتبة بني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السلیمانیة، في إستنبول، برقم (١١٠٣)، في (٢٢٨) ورقة، في كل وجه (١٨) سطراً، «وكان الفراغ منه يوم الأحد، من شهر جمادى الأخرى [هكذا]، لأربع إن بَقِين. من سنة اثنين وثلاثين وستائة».

والجزء الثاني في مكتبة جدار الله، في المكتبة السلیمانیة، في إستنبول، برقم (١٩٦٤)، في (٢١٦) ورقة، في كل وجه (١٧) سطراً، إلا ورقات قليلة في أوله في كل وجه منها (١٨) سطراً، «وكان الفراغ منه العشر الآخر، من شعبان، من سنة ثنتين وثلاثين وستائة».

(١) انظر. حواشي كتب سيويو ص ٢٠٠٠

والجزء الثالث في مكتبة بني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١١٠٤)، في (٢٠٥) ورقة، في كل وجه من نصفها الأول (١٧) سطرًا، وفي كل وجه من نصفها الثاني (١٨) سطرًا، «وكان الفراغ منه يوم أربع وعشرين، من رمضان المعظم، من سنة ثنتين وثلاثين وستمائة».

الخطُّ غير جميل، ولكنه واضح ومقروء، بحبر أسود، والعناوين بخطِّ سميك في سطر مستقل في وسطه، والأبيات الشعرية في سطر مستقل وقد يكتب في سطرها (قال الشاعر).

عليها حواشٍ قليلة جدًا، نقلتُ المهم منها في هذا التحقيق.

• نسخة (السَّاسِي).

وهي نسخة مكتبة بشير آغا (الآغا بشير)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (٦١٠).

والنسخة كاملة، في جزء واحد، في (٢٩٤) ورقة، في كل وجه (٣٠-٣٣) سطرًا، وجاء في نهايتها: «كَمَلَ الكتاب، والحمد لله على جميع نعمه، والصلاة والسلام على أشرف الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، والحمد لله ربِّ العالمين، آمين». ثم بالخطِّ نفسه مسائل عن أبي علي الفارسي ومسائل عن أبي اليمن الكِنْدِي في (٣) ورقات، وبعدها كَتَبَ الناسخ: «قال

سعيد بن أحمد الساسي: «قرأتها [أي: هذه النسخة] عليه رحمه الله، وأيده، وأجازها لي، في شهر شوال، وذلك بمنزله من سنة أربع وستائة، والحمد لله رب العالمين، آمين».

والنسخة مكتوبة بخط صغير. ولكنه واضح، قليل الضبط، بالخبر الأسود، ويكتب الناسخ (هذا باب) من العناوين بخط سميك كبير، وأحياناً يكتب العنوان كله بالخط السميك، وأبيات الشعر يكتبها في أثناء الكلام، ولكنه أحياناً يضع فراغاً قبلها وبعدها.

ليس على النسخة حواشٍ. ولا فروق. ولم يذكر الناسخ من أي نسخها، ولا أنه قابلها، والغلاف بخط آخر.

• نسخة (السَّعْدِي).

وهي نسخة مكتبة مراد ملا (الملا مراد)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١٧١٧).

والنسخة في (١٩٨) ورقة، في كل وجه (٣٦) سطراً.

وفي آخرها: «قد انقضى الكتاب وانصرم، وانتهى ونَجَزَ وبلغ، بحمد الله وعونه ومنه وحسن توفيقه، على يد الفقير إلى رحمة الله: عبدالرحمن بن العز بن عبدالعزيز السَّعْدِي المراكشي، فرغ من كتابته يوم الأحد لسته عشر خَلَوْنَ من ذي الحِجَّة سنة خمس وستائة، وصلى الله على

محمَّد سيّد الخلق وإمام الحقّ على الله وسلّم». وبعده تملُّك نصّه: «حقّ وتملُّك لشمس الجاحظ، في منتصف ربيع الأول، سنة اثني أربعين ستمائة [كذا! أي: اثنتين وأربعين وستمائة]».

والنسخة مكتوبة بخطّ غير جميل. ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بخطّ كبير سميك يحرص الناسخ أن يكون في سطر مستقل ولا يلتزم بذلك، وأبيات الشعر في سطر مستقل غالباً، ويكتب الناسخ بالخطّ الكبير السميك: كلمة (قال) وأسماء الشعراء.

ليس على النسخة حواشٍ، والغلاف بخطّ آخر ولكنه قديم، وعليه تملُّكات بعضها سنة (٧٦٩).

وفي آخر النسخة زيادة بعد نهاية كلام سيبويه^(١).

• نسخة (القرشي).

وهي نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي باشا، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٤٦٧)، سنة (٦٤٥)، جاء في آخرها: «تمّ الجزء الثاني من كتاب سيبويه - رحمه الله - وفرغ من زبّره: عتيق بن أبي بكر بن علي بن المظفر النحوي القرشي، بلغه الله مناه، ورضي عنه وأرضاه، وذلك سلخ جمادى الآخرة. من سنة خمس وأربعين وستمائة،

(١) نقلتها في حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠٠٢.

بمحروسة البصرة، حامداً لله رب العالمين، ومصلحاً على خير خلقه سيد المرسلين، وعلى آله البررة المكرمين، وعلى صحابته المنتخبين المطهرين، وسلم تسليمًا كثيرًا».

وجاء على غلافها خطأ بخط آخر: «الجلد الثاني من شرح كتاب سيبويه للسيرافي»، والصواب أنها الجزء الثاني من كتاب سيبويه من نسخة مكونة من ثلاثة أجزاء، وهي في (٢١٨) ورقة، في كل وجه (١٩) سطراً. خطُّ النسخة واضح مشكول. بحبر أسود، والعناوين بخط سميك في وسط السطر؛ وأبيات الشعر في سطر مستقل، ويكتب الناسخ بخط سميك بعض الكلمات المهمة، نحو: (اعلم)، (وقوله)، (وذلك)، (ومنه)، (وزعم)، (والوجه الأول).

وليس على النسخة حواشي أو تعليقات أو بيان فروق.

• نسخة (الخزرجي).

وهي نسخة الخزانة الحمزاوية، في المغرب، برقم (٤٨). «كتبه لنفسه - نفعه الله به - المستغفر من ذنبه: عبدالرحمن بن محمد بن إبراهيم الخزرجي، وذلك في العشر الوسط من ذي حجة ثمانية وثمانين وخمسمائة».

النسخة في (٣١٨) صفحة، في كل صفحة (٣٩) سطراً.

النسخة بخط أندلسي جميل مشكول، يميل على الصغر. بحبر بني

غير غامق، والعناوين بالخير الأسود السميكة في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أثناء الكتابة مع وضع فراغ قبلها وبعدها، وأحياناً يكتب الكلمات المهمة بالخير الأسود السميكة.

ليس على النسخة حواشي.

• نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٥).

وهي نسخة مكتبة نور عثمانية (النور العثمانية)، في إستنبول، برقم (٤٦٢٥).

وهي نسخة خزائية مذهبة، في (٢٥٢) ورقة، في كل وجه (٣٥) سطرًا.

وليس في النسخة اسم الناسخ، ولكنه كتب في الغلاف: «بدأت كتابته عاشر صفر، سنة (١٣٠٣)، اللهم يسّر عليه. الحمد لله، يسّر الإتمام وقت غروب جمعة السادس عشر، من محرم الحرام، سنة (١٣٠٤)».

النسخة بخط جميل، بحبر أسود، وأبيات الشعر في داخل الكلام إلا أنه يضع قبلها وبعدها نقطة حمراء كبيرة. والعناوين بخط أحمر داخل الكلام، ويحاول الناسخ تفكير كلام سيهويل بجعل خط على أول كل فقرة. وعلى النسخة حواشي كثيرة إلى الورقة (٣٠)، ثم تخلو النسخة من الحواشي، وهذه الحواشي:

- بعضها من حواشي الفارسي والزنخسري، وهي مختومة برمز (ه).

- وبعضها عن السيرافي، وهي مختومة بـ (سيرافي).

- وبعضها عن الأعلام الشتمري، وهي مختومة بـ (ش).

- وبعضها غير منسوب.

وقد نقلت في التحقيق بعض الحواشي المهمة من الحواشي

غير المنسوبة.

وقبل النسخة فهرس بأبواب الكتاب، وأرقام صفحاتها.

وقبل الفهرس نقل الناسخ من النسخة المنسوخ منها (ولم يسمّها):

- مقدمة الرباحي^(١).

- ومعلومات عن سيويو وكتابه^(٢).

• نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٧).

وهي نسخة مكتبة نور عثمانية (النور العثمانية)، في إستنبول، برقم

(٤٦٢٧)، وليس فيها ذكر للناسخ. ولا لتاريخ النسخ.

وهي نسخة خزانة جميلة، في (٤٤١) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل.

(١) انظرها في 'حواشي كتاب سيويو ص ٣٠.

(٢) نقلتها في 'حواشي كتاب سيويو ص ١٦، عن نسخة (ح ١٠).

وهي مكتوبة بخط جميل، وكتب الناسخ بالحبر الأحمر العناوين، وجعلها بخط أسمك، وكان يجعلها في سطر مستقل في أول النسخة، ثم ترك ذلك، كما يكتب الحبر الأحمر: الكلمات المهمة والحواشي القصيرة التي بين أسطر المتن ورموز أصحاب الحواشي، ويترك فراغاً قبل أبيات الشعر، ويضع قبلها وبعدها نقطة حمراء كبيرة؛ كي تتميز عن غيرها، ولكنها لا يضعها في سطر مستقل.

نسخة (أياصوفيا ٤٥٧٣).

وهي نسخة مكتبة أياصوفيا، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٤٥٧٣)، وناسخها موسى بن صالح الأسمنائي المالكي، وفرغ منها في يوم السبت، من شهر شعبان، من سنة ١١٤٠.

وهي في مجلد واحد، في (٦٠٤) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطراً. وجاء على غلافها أنها منقولة من نسخة بخط الزمخشري، وهي منقولة من أصل منقول من أصل القصري الذي كان يعتمد الفارسي، وهي تتطابق نسخة ابن معاف، فلعلها منقولة منها.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل.

وخطها جميل، وقد كتب الناسخ العناوين بحبر أحمر وخط سميك كبير في سطر مستقل في وسطه، كما جعل أبيات الشعر في

سطر مستقل في وسطه، وقد أكثر من استعمال الحبر الأحمر، فكتب به أيضًا أسماء الشعراء، والحواشي القصيرة التي تكون بين أسطر الكتاب، وهذا جعلها واضحة غير مختلطة بمتن الكتاب، وكذا الرموز التي في أول الحواشي.

• نسخة (فيض الله ٢٠١٥).

وهي نسخة مكتبة فيض الله، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (٢٠١٥)، في (٤٤٤) ورقة، وهي أغلب الكتاب سوى الربع الأخير منه، وهي في جزأين مختلفي الخط:

فالجزء الأول إلى ورقة (١١٢)، في كل وجه (٣١) سطرًا، بخط يميل إلى الصغر، غير جميل، قليل الضبط، ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بحبر أحمر في سطر مستقل. ويحاول الناسخ جعل أبيات الشعر في سطر مستقل، ويجعل معها كثيرًا (قال الشاعر)، ويجعل قبلها وبعدها ثلاث نقط حمراء على شكل مثلث.

والجزء الثاني في (٣٣٢) ورقة، من (١١٣) إلى (٤٤٤)، في كل وجه (١٥) سطرًا، وجاء في آخرها: «تم الجزء المبارك من كتاب سيبويه رحمه الله، وكان الفراغ من كتابة الجزء المبارك في مُسْتَهْل ذي الحِجَّة، سنة أحد

[كذا] وثانين وتسع مائة^(١)، وكلمة (وتسع) بلا نقط وفيها أثر تغيير، فتحتمل: (وسبع).

والجزء الثاني مكتوب بخطٍّ يميل إلى الكبر، واضح كثير الضبط، بحبر أسود، والعناوين بحبر أحمر وبخطٍّ كبير جدًا في سطر مستقل، وأبيات الشعر في سطر مستقل مع وضع نُقْطٍ حُمْرٍ قبله وبعده، ويكتب الناسخ بالحبر الأحمر الكبير بعض الكلمات المهمة، نحو: (اعلم)، و(أما)، و(وذلك)، و(ومثله)، و(نظيره)، و(زعم)، و(قوله).

وليس على النسخة حواشٍ أو بيان فروق، ولكنها تميّزت بمخالفة النسخ المشهورة في بعض المواضع.

• نسخة (أحمد باشا).

وهي نسخة مكتبة أحمد باشا كوبرلي (الباشا أحمد)، في إستنبول، برقم (٣٠٩)، وليس فيها ذكر الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي نسخة كاملة عدا الورقة الأولى التي فُقدت، فكتبها ناسخ متأخر، وهي في (٤٣٩) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

النسخة مكتوبة بخطٍّ غير جميل، ولكنه مقروء، وكاتبه يرسم بعض الكلمات، وفي أواخر النسخة ترك فراغات لكلمات كثيرة، كأنه لم

يستطع قراءتها!

يكتب الناسخ العناوين بالخير الأحمر بخطِّ سميك في أثناء الكلام، ولا يجعلها في سطر مستقل، ولكنه يكتب أبيات الشعر في سطر مستقل ويضع خطًّا أحمر فوق أسماء الشعراء، ويضع ثلاث نقط على شكل مثلث للفصل بين الفقر.

في النسخة حواشٍ قليلة متفرقة، وفيها فروق نسخ، وخاصة عن أبي بكر بن السراج. وعن خطِّ السيرافي، وخاصة في أوائل النسخة، ثم تتلاشى. وقد نقلتُ المهمَّ منها في التحقيق.

وفي النسخة حواشٍ قديمة في أثناء المتن معزوة ومميّزة عن كلام سيبويه، قلما تكون في النسخ الأخرى، وقد نقلتها كلها في التحقيق.

• نسخة (بايزيد).

وهي نسخة مكتبة حميدية (الحميدية)، في مكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١٣٢٦)، وناسخها عبداللطيف بن درويش بايزيد، في أوائل شهر شوال، من سنة (٨٦٩).

نسخة خزائية مذهبة، في (٣٨٩) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطرًا. الخطُّ جميل واضح، بحبر أسود، وكتب الناسخ أبيات الشعر في أثناء الكلام، إلا أنه يضع فراغًا يسيرًا قبلها وبعدها، والعناوين بالخير

الأحمر في أثناء الكلام أيضًا.

ليس على النسخة حواشٍ، ولكن في حواشيتها إصلاحات كثيرة للمتن، فالناسخ ليس من النساخ الجيدين، حتى كُتِبَ على الغلاف: «لا يصحُّ الاعتماد على الضبط وإعجام [هكذا] هذه النسخة».

وأهمُّ ما في هذه النسخة أنَّ الناسخ قبل الغلاف ذكر مقدمة أبي جعفر النحاس وحدها دون مقدمة الرباحي^(١).

وقبل مقدمة النحاس صُنِعَ فهرس لأبواب الكتاب بخط حديث.

• نسخة (أوقاف بغداد).

وهي نسخة مكتبة مديرية الأوقاف العامة، في بغداد، برقم (١٣٥٠)، كتبه العبد الفقير المتشرف بشرف خدمة عبدالله أفندي، سنة (١١٣٧).

والنسخة كاملة في مجلد واحد، في (٣٩١) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي مُذهبة مكتوبة بخط جميل واضح، بالحرير الأسود، والعناوين في أثناء الكتابة ولكنها بالحرير الأحمر، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وكتب الناسخ أيضًا بالحرير الأحمر بعض الكلمات المهمة، نحو:

(١) نقلت مقدمة النحاس في: حواشي كتاب سيبويه ص ٢١.

(قال)، و(رجع)، وبعض أسماء الشعراء، وربما اكتفى بوضع خط فوقها.

وفي أول النسخة مقدمة الرياحي، وعليها حواشٍ قليلة جدًا.

وقبل الغلاف إثبات وقيّة النسخة بخط آخر، ونصّه: «بسم الله

الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي وقّف جنابه على أحبابه. وأكرمهم بمزيد

نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على صفوة أنبيائه محمد وآله وأصحابه. أما

بعد: فقد وقّف هذا الكتاب المسمّى بكتاب سيبويه في النحو الوزير الأكرم

والدستور المكرّم صاحب الخيرات، كثير المبرات، والي وارشان بغداد،

حضرة سليمان باشا، يسرّ الله له من الخير ما يشاء، على مدرسته السلطانية،

ووفقًا صحيحًا شرعيًا مخلدًا مؤبدًا، بحيث لا يُباع ولا يُوهب ولا يُرهن ولا

يُخرج من مدرسته المذكورة، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾

إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»، سنة (١٢٠٢هـ).

وفي آخر النسخة هذه العبارة: «كُتِبَتْ هذه النسخة الشريفة لمطالعة

المولى الأعظم، مخدوم من في العالم، الحاوي للكمالات النفسانية باتفاق

الأمم، الجامع للفضائل الإنسانية بإطباق العرب الترك والعجم، المحرز

لكمال سعادة الدارين، ذو [كذا] الحسب البديع والنسب، أعني مولانا

حضرة السيد عبدالله أفندي، قاضي القضاة في ولاية روم إيلي سابقًا، أعلى

الله شأنه، وأسعد أيامه، وأدام توفيقه، وسهّل على الخير طريقه، ولا زالت

الأيام تجري بأمره، والقلوب بمحبته ممتلئة، والنفوس بعاطفته مُتملئة، ودولته مأمولة مأمونة، وروضته مصوبة مصونة، بالذي انشقَّ القمرُ بينانه، وجرى الوحي على لسانه، آمين. وأنا العبد الفقير عبدالله المتشرف بشرف عَتَبَتِهِ الْعَلِيَّةِ».

وقد كُتِبَ بهاء الذهب بعد انتهاء الكتاب: «سنة (١١٣٢)».

• نسخة (الحمزاوية).

وهي نسخة المكتبة الحمزاوية، في المغرب، برقم (٨٢). وليس في النسخة ذكر للناسخ. أو تاريخ النسخ، ولكن الخط قديم.

وهي في جزأين:

الجزء الأول برقم (٨٢-١)، في (٣٨٧) صفحة لا ورقة، في كل صفحة (٢٣) سطرًا.

والجزء الثاني برقم (٨٢-٢)، في (٣٨٦) صفحة، في كل صفحة (٢٣) سطرًا.

وعلى الغلاف بعض الحواشي والتعليقات التي انمحت أكثر كلماتها، وفي أول النسخة ذكر الناسخ مقدمة الرباحي، ولذا ذكر تحت العنوان: «رواية أبي عبدالله الرباحي رحمه الله».

كتب الناسخ النسخة بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخط

سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في أول السطر،
وبعدها فراغ يكمل بعده الكتابة.

وبعد نهاية مقدمة الرياحي كتب الناسخ بعدها: «وأخبرنا أبو محمد،
قال: قال لنا أبو نصر: قرأ عليّ أبو عبدالله جميعه وأنا أنظر في هذا الكتاب».
وفي الحاشية كُتِبَ سند أبي محمد البطلوسي (ت ٥٢١) إلى أبي
نصر^١، والظاهر أن صاحب النسخة قد قرأها عليه، فقد كَتَبَ أن
البطلوسي أخبره بالكتاب «قراءةً مني عليه بمنزله»، وهذا يعني أن النسخة
من القرن السادس.

وليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ
كثيرة، بعضها عن شرح السيرافي، وقد نقلت في التحقيق الحواشي المهمة.
• نسخة (السيدة زينب).

وهي نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية التابعة لوزارة
الأوقاف، القاهرة، برقم (٤١٤٢)، وليس فيها اسم ناسخ، ولا
تاريخ نسخ.

وهي في (١٦٨) ورقة، وفي كل وجه (٣٢) سطرًا، وهي
الجزء الأول من نسخة مكونة من ثلاثة أجزاء، وقد جاء هذا الجزء

(١) وقد نقلته في: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩، هامش ٤.

مقسماً إلى (١٠) أجزاء (كُرَّاسات)، وقال الناسخ في آخره: «وجملة هذا الجزء عشر كُرَّاسات، وهو الجزء الأول من كتاب سيبويه - رحمه الله في النحو»، والكُرَّاسة الأخيرة مؤخَّرة، ومكانها قبل التي قبلها.

والنسخة بخط واضح كثير الضبط، بحبر بني غامق، والعناوين بخط سميك في سطر مستقل، وأبيات الشعر في أثناء الكتابة إلا أن الناسخ يجعل قبلها وبعدها فراغاً.

وفي النسخة عناوين ليست في النسخ الأخرى، وفي أولها مقدمة الرباحي.

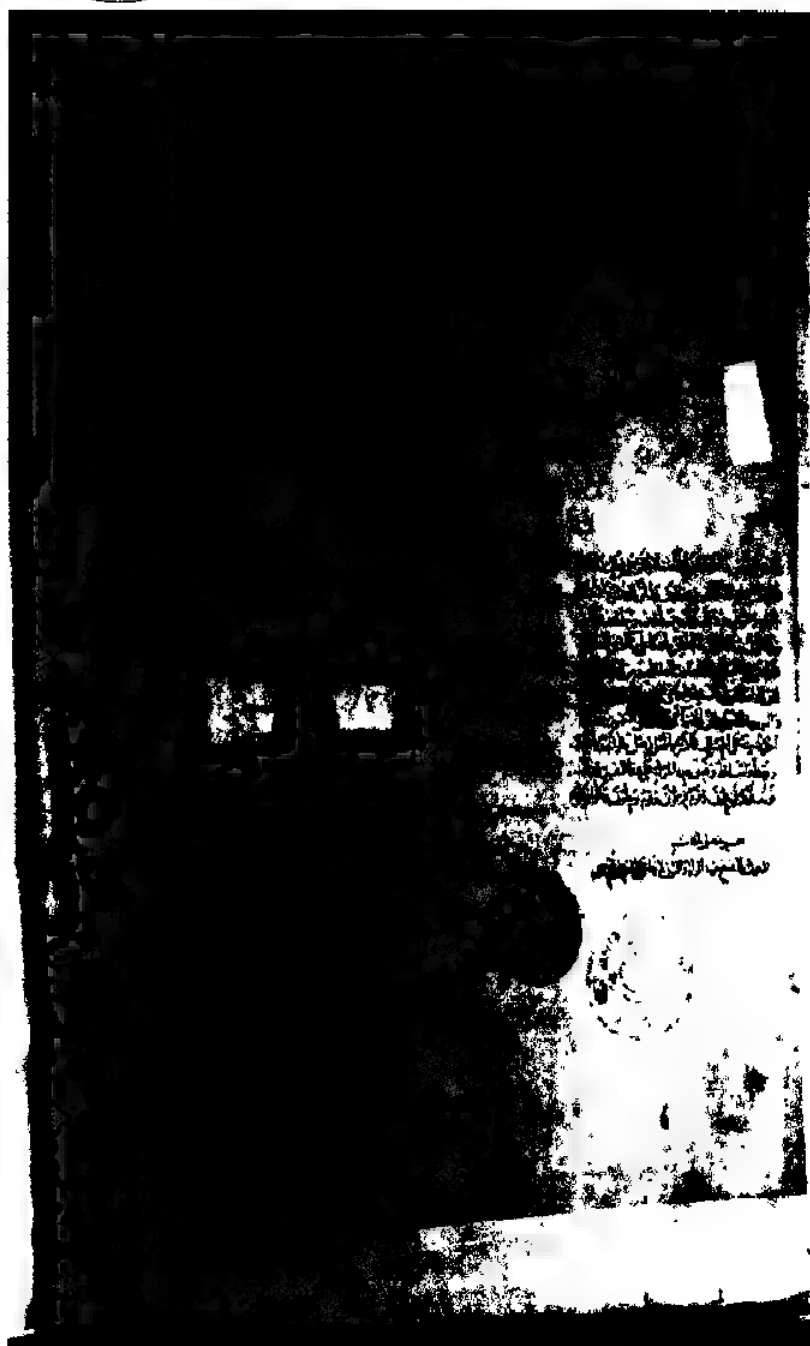
وليس على النسخة حواشٍ أو بيان فروق.

صور من المخطوطات

هذه صور من أهم المخطوطات التي اعتمدت عليها في التحقيق.



أول الجزء الأول من نسخة (ش)



آخر الجزء الثالث من نسخة (ش)

الجزء الأول من كتاب سيبويه

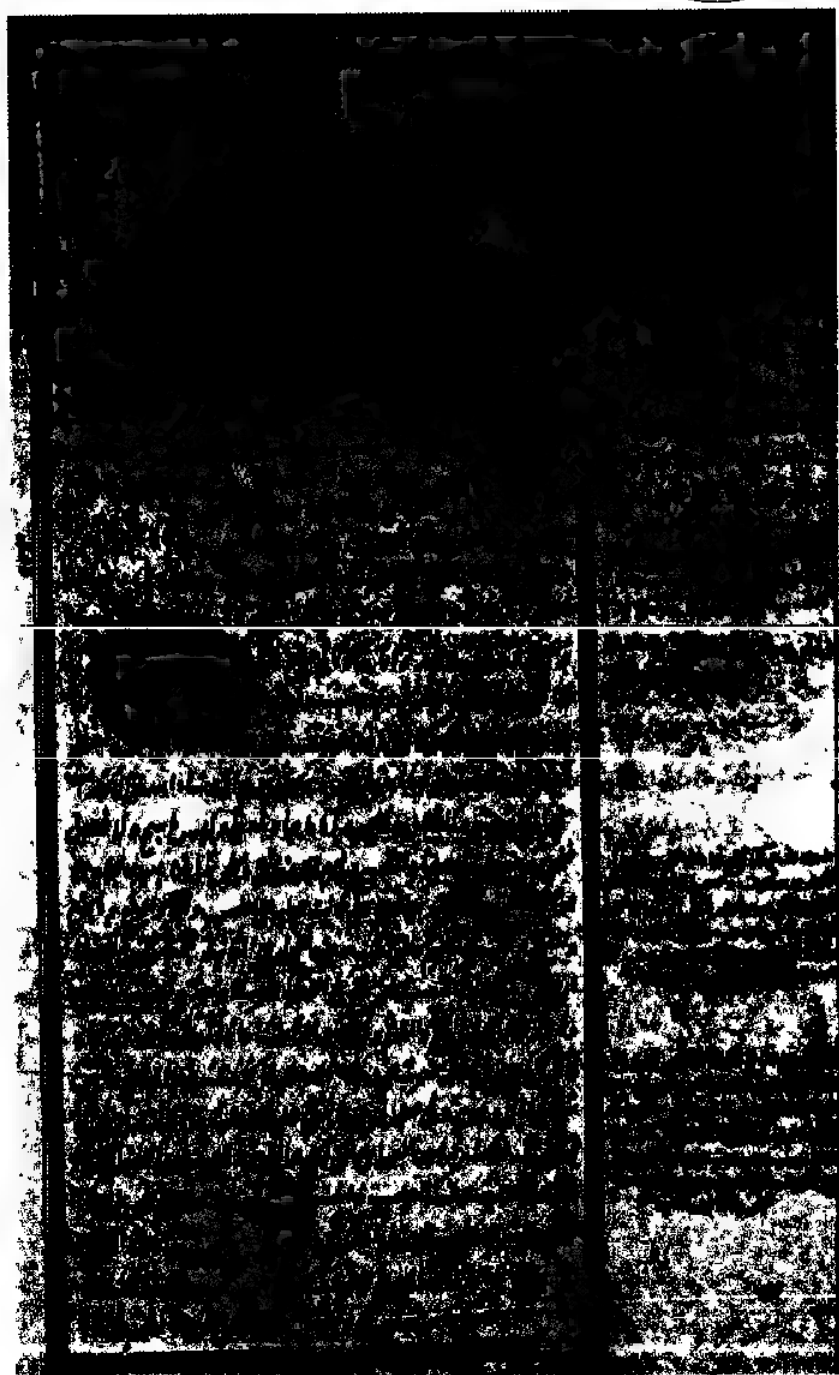
مؤلفة على صاحب الجزء الأول بخط المصحفي

وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة

تألفت هذه النسخة من قبل المصنف في سنة ١٢٠٠ هـ على الفارسي مذكور عليه وهذه النسخة مضمونة فيه
هكذا اعتد الكتاب بهذه النسخة هذه النسخة من قبل المصنف في سنة ١٢٠٠ هـ على الفارسي مذكور عليه
علامته في فروع اللغة المبررة وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وتتمت إلى سنة ١٢٠٠ هـ على الفارسي مذكور عليه
الكتاب وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
فلا من زيادة في فروع اللغة المبررة
مكتوبة من سنة ١٢٠٠ هـ على الفارسي مذكور عليه
كتاب إلى سنة ١٢٠٠ هـ على الفارسي مذكور عليه
علامته في فروع اللغة المبررة
على من ميسر ما أراد وهذا ولكن علامته في فروع اللغة المبررة
ويشعر أن هذا من نسخة الكتاب في الفروع من نسخة الكتاب وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
عليه وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
به كتابه ومعلوم أنه من نسخة الكتاب في الفروع من نسخة الكتاب وما كان علامة في فروع اللغة المبررة
وما كان علامة في فروع اللغة المبررة



أول نسخة (ش ١)

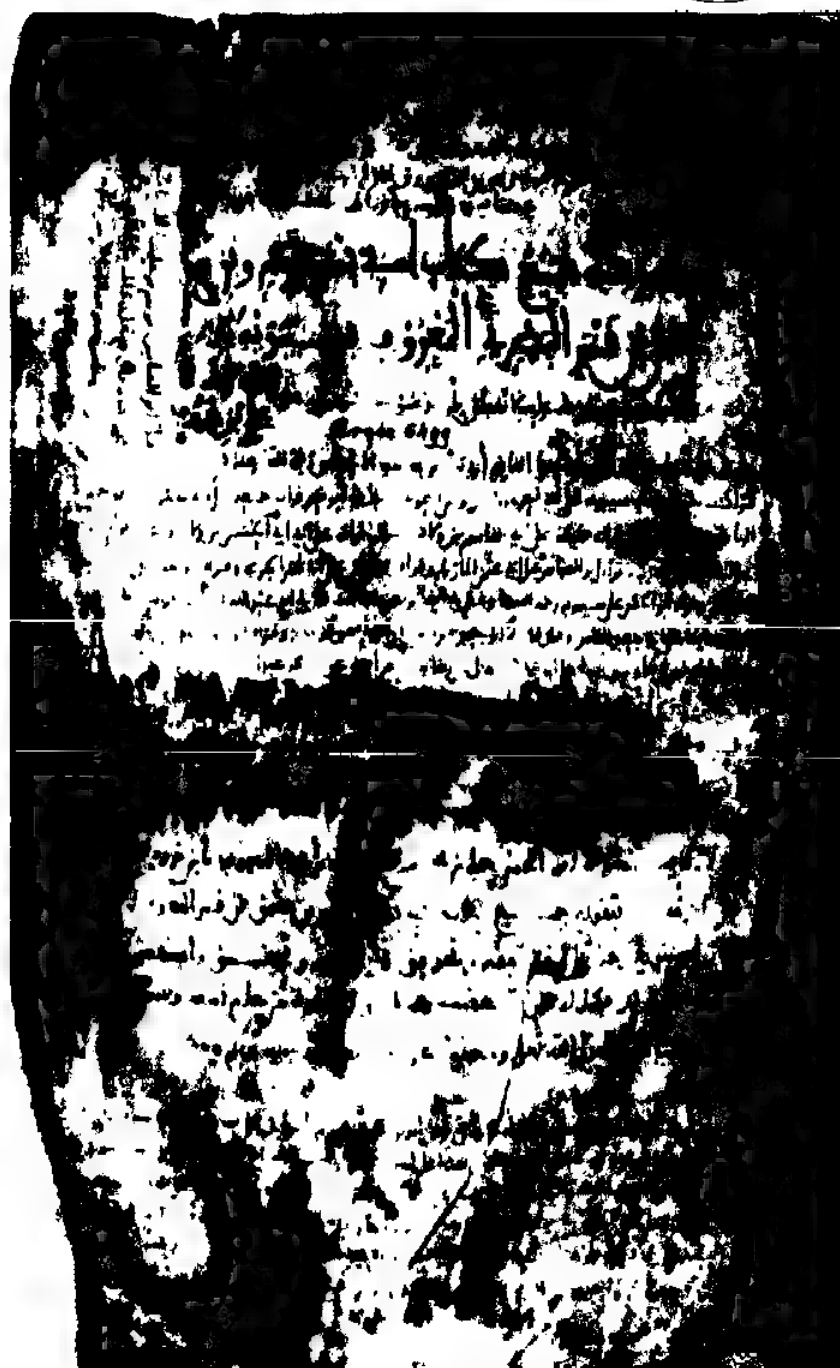


أول نسخة (ش ۴)



آخر نسخه (ش ٤)



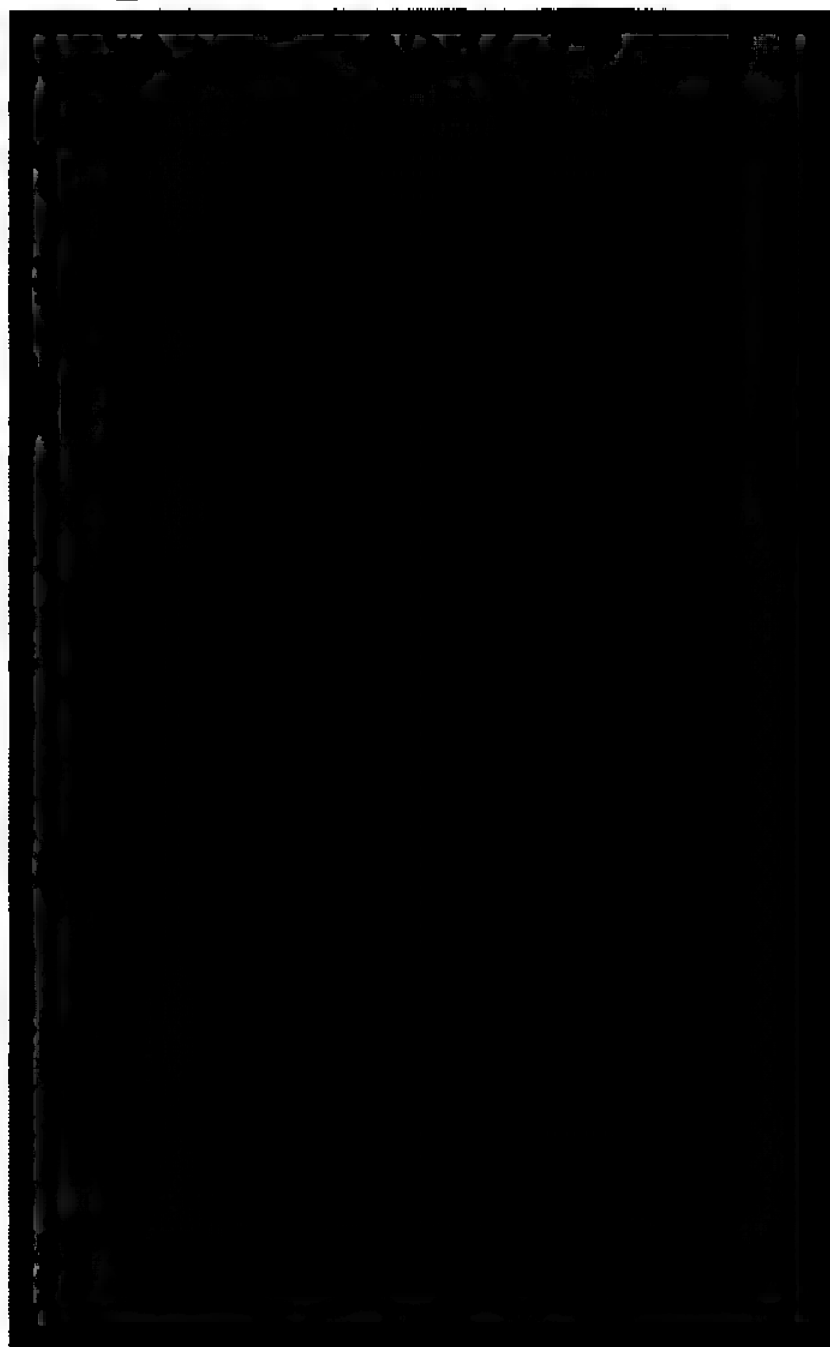


أول نسخة (ابن خروف)

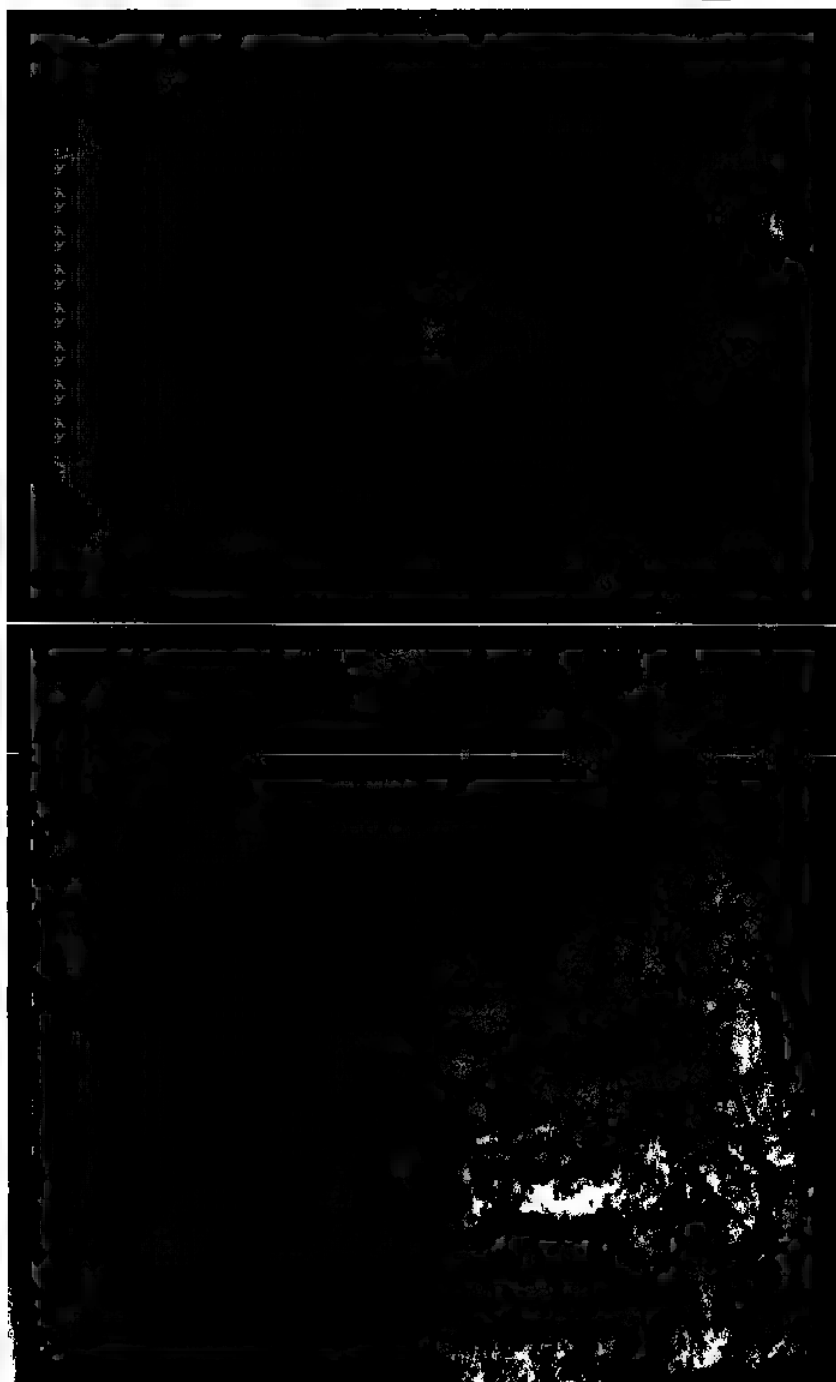
[illegible]



أول نسخة (ابن يقي)



آخر نسخة (ابن يبقی)



أول نسخة (ح ۱)

صورة من غلاف الكتاب

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلّقها:

أبو علي الفارسي

وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبدالعزيز العيوني

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم:

الأخفش الأوسط. وأبو بكر بن السراج

وأبو عمر الجرمي. والأخفش الأصغر

وأبو عثمان المازني. وأبو جعفر النحاس

وأبو العباس المبرد. وأبو علي الفارسي

القاضي إسماعيل بن إسحاق. وأبو نصر القرطبي

وأبو العباس ثعلب. وأبو مروان بن سراج الأموي

وأبو إسحاق الزجاج. وأبو علي الغساني

ما على أغلفة النسخ

﴿[على غلاف عنوان (ش ١) :٠]﴾

صورة ما على حاشية الجزء الأول بخط الزمخشري^١:

نُقِلَتْ هذه النسخة من أَصْلٍ منقولٍ من أَصْلٍ أَبِي عَلِيٍّ الفارسي،
مقروء عليه.

وهذه الترجمة مُثَبَّتَةٌ فيه هكذا بخط كاتبه^(٢):

نَسَخْتُ هذه الترجمة من أَصْلٍ الْقَصْرِيِّ^(٣) الذي كان يَعْتَمِدُ عليه
أبو علي.

اعْلَمْ أَنَّ:

ما كان علامته (مح) فهو في نسخة المبرِّد بخط يده.

وما كان علامته (ح) فهو نسخة أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ، وهي نسخة

(١) (ش ١) أ، وهي نسخة البحريري وجاء أيضًا في: غلاف (ش ٢) أ و (ش ٣) أ و (ح ٣) أ -

وأيضًا ص ٤٥٧٣ (أ) - وسليم آغا (١١٨٢) أ ب - وأيضًا ص ٤٦٢٧ (أ) و سياتي كلام

مفصل على (الرموز المذكورة في هذه الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) ليس في (ش ٢) أ.

(٣) في (ش ١) أ: كدبته.

(٤) من تلاميذ الفارسي، انظر التعريف به في ص ١٥ هـ، وانظر أيضًا ص ١٠١ هـ.

وَقَعَتْ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ مُصْلَحَةٌ بِخَطِّ الزَّجَّاجِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لِلزَّجَّاجِ نَسْخَتَانِ،
فَالأُولَى عَارِضٌ عَلَيْهَا إِسْمَاعِيلُ الْوَرَّاقُ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ فَقَدْ بَيَّنَّهُ
إِسْمَاعِيلُ الْوَرَّاقُ، وَعَارِضٌ أَبُو عَلِيٍّ بِالنَّسْخَةِ الثَّانِيَةِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ
فَقَدْ بَيَّنَّهُ وَجَعَلَ عِلَامَتَهُ (ح).

وعَارِضٌ أَبُو عَلِيٍّ -أَيْضًا- كِتَابُهُ بِنَسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَّاجِ الَّتِي
نَسَخَهَا مِنْ نَسْخَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ فَقَدْ بَيَّنَّهُ وَجَعَلَ
عِلَامَتَهُ (س).

وَقَرَأَ أَبُو عَلِيٍّ كِتَابَهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ يَنْظُرُ فِي كِتَابِهِ، فَمَا كَانَ مِنْ
زِيَادَةٍ فَقَدْ بَيَّنَّهُ وَجَعَلَ عِلَامَتَهُ (عِنْدَهُ).

وَمَا كَانَ عِلَامَتُهُ (فَا) فَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَ هَذِهِ عِلَامَتَهُ
لأنَّهُ يُرِيدُ: (فَسَّرْتُهُ أَنَا). قَالَ لَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى: مَا أَرَادَ هَذَا،
وَلَكِنَّهُ عِلَامَةٌ مِنْ (فَارِسٍ) .

وَاعْلَمْ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ الْوَرَّاقَ نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ الرَّسَالَةَ " وَبَعْضَ

(١) إِنْ كَانَ النَّاقلُ يَنْقُلُ ذَلِكَ عَنِ الْفَارِسِيِّ فَلَهُ وَحْدَهُ، وَلَا كَانَ الظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الرَّمَنِي، وَهُوَ يَعْنِي أَنَّ
(فَا) رَمَزَ لِلْكَلِمَةِ (الْفَارِسِيِّ) لِقَبِّ أَبِي عَلِيٍّ الْمُنْسُوبِ إِلَى بِلَادِ (فَارِسٍ).

(٢) هِيَ: الْأَبْوَابُ الْأُولَى الَّتِي وَضَعَهَا سِيبَوَيْهٍ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ، وَهِيَ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى نِهَائِهِ بِابِ
(مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ) ٣٢/١ (هَدْرُونَ)، وَهَذَا ظَاهِرُ الْحَاشِيَةِ هُنَا، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ جَنِّي فِي
الْخَاطَرَاتِ ص ٢٣، إِلَّا أَنَّهُ سَمَّى الرَّسَالَةَ الْخَطْبَةَ وَظَاهِرُ كَلَامِ الزَّجَّاجِيِّ فِي الْإِيضَاحِ أَنَّهَا الْبَابَانِ

الفاعل 'من نسخة الكلابي بالبرص، ثم تَمَّ بِبَاقِي الْكِتَابِ إِلَى آخِرِهِ مِنْ
نسخة الرَّجَّاجِ، وَقَرَأَهَا عَلَيْهِ.

وما كان (نُسخة) فَإِنَّهُ مِنَ النُّسخِ المجهولة، وهذه النُّسخُ المجهولة
منها شيءٌ بفارس عارض أبو علي به كتابه، وهو مُعَلَّمٌ، ومنها ما ليس
بفارس، بل ببغداد، عارض أبو علي به كتابه، فعلامته (نسخة مُهملة).
وما كان علامته (هـ) فَإِنَّهُ مِنْ نسخة كانت عند بني طاهر، مقروءة
على 'علي بن عبد الله بن هاني'.

﴿على حاشية غلاف عنوان (ش ١)﴾:

ما كان علامته (مح) فهو من نسخة المبرد بخطه.

الأولان فقط، إذ حدد أولها فقال في ١٠٢: «قال في أول الرسالة»، وهو يوافق الكتاب ١٤/١.
وحدد آخرها فقال في ١٠٦: «قال في آخر الرسالة»، وهو يوافق الكتب ٢٠/١ (هارون)، وذكر
الرجاجي في الإيضاح ص ٤١، ٤٥ أنه شرح رسالة كتاب سيبويه، وانظر. (ملاحظات حول
رسالة سيبويه في لكتاب)، حوليات الجامعة التونسية العدد ٣٠ ص ١٦٩.

(١) وهي: أبواب إسناد الفعل اللازم والمتعدي إلى الفاعل، ابتداء من (باب الفاعل الذي لم يتعد
فعله إلى مفعول) ١ ٣٣ (هارون).

(٢) كذا في جميع السح. وسيأتي أن الصواب (عبد الله بن هاني) في الكلام المفصل على رموز هذه
الحواشي في الدراسة في ص ٨٢.

(٣) (ش ١) أ، وهي نسخة لحيري. وجاء أيضًا في: غلاف (ش ٢) أ و (ش ٣) أ و (ح ٣)
ب وأياصوب (٤٥٧٣) أ وسليم آغا (١١٨٢) أ، ب وأياصوب (٤٦٢٧) أ. وسيأتي

كلام مفصل على الرموز المذكورة في هذه الحواشي في: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

وما كان علامته (ح) فنسخة الرّجّاج.

وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبي بكر السّراج.

وما كان علامته (ق) فإنّه من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي.

وما كان علامته (فا) فهو عن أبي عليّ.

وما كان علامته (سح) فإنّه من نسخة في خزانة كُتِبَ أبي بكر

الإخشيديّ بخوارزم، مقروءة على الشّيخين أبي سعيد السّيرافيّ وعليّ بن عيسى، مؤشحة بتوقيعها.

وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة.

نُقلت من خط الرّمّثريّ في ظهر الجزء الأول.

﴿جاء على غلاف عنوان نسخة (م) ٥﴾:]

الجزء الثاني من كتاب سيوي

عمرو بن عثمان بن قنبر

رواية القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المزيان السّيرافيّ

النحويّ رحمه الله.

ورواية أبي الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ النحويّ^(١) رحمه الله.

(١) زيادة في: (ح) ٣ - ب - وسليم آغا (١١٨٢) ١ ب.

(٢) غلاف عنوان نسخة (م) ٥، نسخة شهيد علي برقم (٢٤٩٨).

(٣) هو الرّمانيّ، شارح كتاب سيويه.

ورواية أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمه الله.
 انْتَسَخَتْ هذه النسخة من أولها إلى آخرها من نُسخة مُنْسَخَةٍ من
 نُسخة أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمه الله،
 ومقروءة عليه.

وَقَرَأَ أبو عليّ كتابَ سيبويه على أبي بكرٍ محمد بن السريّ السراج^(١)،
 وقراه أبو بكرٍ على محمد بن يزيد المبرد^(٢)، وقراه محمد بن يزيد على أبي
 عمَرَ الجرمي وأبي عثمان المازني، وقراه على أبي الحسن الأخفش
 سعيد بن مسعدة.

قال أبو عليّ الحسن بن أحمد: وَقَرَأْتُ أَكْثَرَ هذا الكتابِ على أبي
 إسحاق إبراهيم الزجاج، وَسَمِعْتُ الْبَعْضَ^(٣) يُقْرَأُ عليه.

قال أبو عليّ: وهذه النسخة - يعني نُسخَتَهُ - مُنْسَخَةٌ من كتاب أبي

(١) يلقب أبو بكر بابن السراج وبالسراج، وعن سباه (السراج): مراتب النحويين ١٣٥ وطبقات

النحويين واللغويين ١١٢ وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ص ٤٠.

(٢) هكذا ضُبطَ بالفتح هنا وفي الموضع القادم بعد ستة أسطر، والمشهور فيه كسر الراء المشددة عند

البصريين، وفتحها عند الكوفيين، انظر: أبو العباس المبرد لعزيمة ٨.

(٣) يلاحظ إدخال الفارسي (أل) على (بعض)، وقد عُرِّيَ إليه جواز تعريف (كل) و(بعض) بـ(أل)،

انظر. شرح الكافية الشافية ٩٥٠/٢، وأحال إلى (الحلييات) - والارتشاف ١٨١٩/٤ -

والمساعد لابن عقيل ٣٤٨/٢ - والعدة في إعراب العمدة ١٥٩/١ - وتصحيحات لغوية

للشويرف ٨٤.

بكر المتسخ من كتاب أبي العباس المبرّد.

قال أبو علي: فرغت من قراءة هذا الكتاب على أبي بكر محمد بن السري في جمادى الآخرة، لعشر بقين منه، سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

قال أبو بكر: كتبت جميع هذا الكتاب من أوله إلى آخره من نسخة أبي العباس محمد بن يزيد النحوي. وقال: فرغت من قراءته عليه يوم السبت للنصف من رمضان، سنة اثنتين وثمانين ومائتين. والله أعلم.

﴿﴾ [جاء بعد نهاية نسخة العبدري:]

(ع): روى سيويه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتابه حرفين من النسب، في الروح: (روحاني)، وفي النسب إلى العبال -حي من

(١) هي نسخة العدري ١٤٤، وهي نسخة آستان قدس (٣٨٩٧)، مشهد (١٢١). وقد انتسخها العبدري من نسخة أبي علي الغساني (ت ٤٩٨) الذي يرمز له هنا بـ(ع). وقد ذكر الغساني في آخر سخته أنه عارضها بنسخة أبي نصر، وقد ذكر ابن خروف في الحاشية القادمة في ص ١٦ ١٨ أنه نقل هذه الحواشي بلفظ قريب جداً من نسخة أبي نصر. ولذا أراح أن كل القول هنا -ما عدا الأخير الذي عن نسخة مشرقية عتيقة- منقولة بعد إصلاحها من نسخة أبي نصر، أو من نقل هذه النقول وأصح فيها، لأن بين النقول هنا والنقول التي نقلها ابن خروف عن نسخة أبي نصر خلافاً لفظياً ومعنوياً، وإن كانت في الأكثر بنسخ.

(٢) في الحاشية القادمة في ص ١٦ ١٨ أن ابن خروف كتب نحو هذه الحاشية عن سخته، ولعله كان متأثراً بهذه الحاشية التي نقلها أبو العباس الغساني

قُرَيْشٍ - (عَبْلِيٍّ)¹.

وَرَوَى عَنْ أَبِي زَيْدٍ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ وَكَتَبَهُ فِي بَابِ النَّسَبِ،
فَقَالَ: «وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ فِي النَّسَبِ إِلَى (مَحَاسِنَ): (مَحَاسِنِي)»²، وَقَدْ كَتَبَ عَنْهُ
فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِذَا قَالَ: «حَدَّثَنِي مِنْ أَثَرِ بَعْرِيتِهِ» فَإِنَّهُ يَعْنِيهِ³.
(ع)⁴: «وَمُعَلَّمَا سِيبَوِيهِ: الْخَلِيلُ وَيُونُسُ»⁵، عَنْهُمَا حَمَلٌ، وَهُمَا أُمْلِيَا عَلَيْهِ
كِتَابَهُ⁶، وَذَكَرَ غَيْرَهُمَا، إِلَّا أَنَّ اعْتِمَادَهُ كَانَ عَلَيْهِمَا.

وَقَدْ خَالَفَ يُونُسَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَاخْتَارَ عَلَيْهِ، وَذَهَبَ

(١) لم أحد سيبويه بنقل شيئاً عن أبي عبيدة! وقد كن أبو عبيدة عصري سيبويه في التلمذة لأبي عمرو
بن العلاء وأبي الخطاب الأخفش الأكبر ويونس بن حبيب وغيرهم وقد نقل سيبويه (زوحاني)
عن أبي الخطاب ٣٣٨/٣ (هارون)، ولم أجده يذكر النسب إلى (العبلات)، ولكنه ذكر أن
لعبت قلت (العبلات) بفتح العين ٣٩٩/٣ (هارون). ولعل هذا القائل اطع على نسخة فيه
حاشية نقلت عنه شيئاً، فطس القائل أنها من كلام سيبويه.

(٢) الكتب (هارون) ٣، ٣٧٩. ولقطه: «وقال أبو زيد: انسبه إلى.»

(٣) سيأتي التعليق على ذلك بعد أسطر، ص ١٧ ١٨.

(٤) ذكر من خروف في الحاشية القادمة ص ١٦ أنه وجد هذه الحاشية في نسخة أبي نصر بعد المقدمة،
وظاهر ذلك أنها من كلام أبي نصر

(٥) انظر بحث، منهج سيبويه في التلقي عن تسيخه الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب.

(٦) ليس هذا دقيقاً، فقد نقل سيبويه عن الخليل ويونس كثيراً، وخاصة عن الخليل، وهذا من عام
أمانته ووفته، ولكنه نقل عن غيرهما، ثم أضاف إلى كل ذلك علماً كثيراً من لدنه، فهو الذي نقل
عنه وزاد عليهم كثيراً، ولم يمد عليه

إلى معارضته، وردَّ بعض ما جاء به^(١).

ولم يعارض الخليل، ولا انقادَ لأحدٍ كانقياده له، ولا اعتمدَ على أحدٍ اعتماده عليه^(٢).

وذكرَ عيسى بنَ عُمَرَ البصريَّ في غيرِ موضعٍ على المخالفة والمجانبة^(٣).

وذكرَ أبا الخطابِ عبد الحميد بن عمرو^(٤) البصري، وأثبت ما سمِعَ منه في كتابه، وهو الملقَّب بالأخفش الأكبر^(٥).

(١) روى سيبويه عن يونس نحو مئتي مرة، وروى عنه عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق.

انظر: سيبويه إمام النحاة ٩٠- وبحث أثر يونس بن حبيب في كتاب سيبويه.

(٢) روى سيبويه عن الخليل في أكثر من خمسمائة مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٨٩ والخليل بن أحمد وآراؤه النحوية من خلال كتاب سيبويه.

(٣) روى سيبويه عن عيسى بن عمر اثنتين وعشرين مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩١- والمأثور عن عيسى بن عمر النقفي في الكتاب لسيبويه.

(٤) المشهور في ترجمته أنه عبد الحميد بن عبد المجيد. انظر: مراتب النحويين ٢١ وأخبار النحويين ٢٥- وطبقات النحويين ٤٠- وإنباه الرواة ٣٧٤/٢- وبغية الوعاة ٢٢٨/٢ ولكني وجدت في تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٩٣/٦٢ رواية عن أبي عبيدة، قال: «أخبرني أبو الخطاب عبد الحميد بن عمرو الأنصاري»، وسيأتي اسمه في حاشية قادمة بهذه النسبة أيضًا ص ١٦، فهذا يؤكد صحة المذكور هنا.

(٥) روى سيبويه عن أبي الخطاب سبعًا وعشرين مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩١- وأبو الخطاب الأخفش الكبير حياته وآراؤه

وذكرَ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي بأشياء أثبتتها عنه، ولم يُذكرْهُ.

وذكرَ أبا زيدٍ سعيد بن أوس الأنصاري بأشياء أثبتتها عنه، وكَتَبَ عنه أيضًا، ورُوِيَ عن أبي زيد قال: «كان في مجلسي سيبويه وعليه دُؤَابَتَانِ»، قال: «وَإِذَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: (حَدَّثَنِي مَنْ أَتَى بِعَرَبِيَّتِهِ)»^(١) فَإِنَّهَا

(١) روى سيبويه عن ابن أبي إسحاق سبع مرات، مرتين مباشرة ٧٧/٢، ٣٤١ (هارون)، ومرتين بقوله: (زعموا أنه) ٢٧٩/١، ٤٤٣/٤، ومرة بقوله: (بلغنا عنه) ١٢١/٤، مرة عن يونس عنه ٢٤٢/٣. وانظر: عبدالله بن أبي إسحاق حياته وآراؤه.

(٢) روى سيبويه عن أبي زيد مصرحًا باسمه مرة واحدة في ٣٧٩/٣ (هارون) وقد جاء في الكتاب (هارون) ٢٢٦/٤: «قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس»، والصواب: «قال أبو عمرو: وسمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس»، وهي حاشية لأبي عمر الجرمي، انظر هذه الحواشي ص ١٦٢٩.

(٣) لم أجد هذه العبارة بلفظها في كتاب سيبويه، وكأن المراد معناها لا لفظها، ويدل لذلك أنها رويت عن أبي زيد بالفاظ أخرى، منها: «سمعت من أثق به» في: مراتب الحويين ٧٦، ومنها: «أخبرني الثقة»، في: أخبار النحويين ٦٤. وما جاء في الكتاب (هارون) بمعناها: «مَنْ أَتَى بِهِ» ٢١٣/٣، ٤٦٢، ٤٦٥، ١٧٢/٤، «مَنْ يَثِقُ بِهِ» ١٤٠/٢، ٣٣٦/٣، «مَنْ يُوثِقُ بِهِ» ٢٥٥/١، ٣١٦/١. «مَنْ لَا تَثِقُ بِهِ» ٢٧٩/١، ١٥٢. «مَنْ لَا نَتَقُّهُمْ» ٢٤٥، ٤٧٢. وجاء في الكتاب عبارة «مَنْ يَثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِ» ٣١٥/٣، «مَنْ يُوثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِ» ٧١/١، ١٥٥، ١٢١/٤، ٤٦٥. وكلها في سياق السماع عن العرب لا العلماء

يَعْنِينِي»، وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ أَدْرَكَ رُؤْبَةَ بَنِ الْعَجَّاجِ.

(ع): أَبُو بَكْرٍ بَنِ دُرَيْدٍ: «النَّحْوُ: الْقَصْدُ، نَحَوْتُ الشَّيْءَ أَنْحَوُهُ نَحْوًا، إِذَا قَصَدْتُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَمْتُهُ.... فَقَدْ نَحَوْتُهُ، وَمِنْهُ اسْتَقَافُ النَّحْوِ فِي الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ قَصَدُ الصَّوَابِ»^(١).

(ع): أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بَنِ خَالِدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَاتِمٍ يَقُولُ: قَالَ لِي أَبُو زَيْدٍ: «كَانَ أَبُو عَمْرٍو لَا يَدْعُ الْإِعْرَابَ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُدْرَجُ كَلَامُهُ، فَلَا يَسْتَيِّرُ كُلُّ ذَلِكَ»، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «وَكَانَ أَبُو زَيْدٍ كَذَلِكَ سَوَاءً».

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَخِي الْأَصْمَعِي يَقُولُ: أَخْبَرَنَا عَمِّي، قَالَ: «كَنتَ إِذَا سَمِعْتَ أَبَا عَمْرٍو بَنِ الْعَلَاءِ يَتَكَلَّمُ ظَنَنْتَ أَنَّهُ لَا يَحْسِنُ شَيْئًا، وَلَا يَلْحَنُ، يَتَكَلَّمُ كَلَامًا سَهْلًا»^(٢).

أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَاتِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَصْمَعِي، قَالَ:

(١) انظر: مراتب النحويين ٤٢- وطلقات النحويين ٦٧- وإنباه الرواة ٣٥٠/٢- ووفيات الأعيان ٤٦٥/٣- وتاريخ الإسلام ٦٣٦/٤.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٣٥٩/٣- وبغية الطلب ٣٦٩٦/٨- ووفيات الأعيان ٣٣٠/١٠- وتاريخ الإسلام ٣١٨/٥- وبغية الوعاة ٥٨٢/١.

(٣) جهرة اللغة ٥٧٥، ١.

(٤) انظره والخبر القديم في طبقات النحويين ٣٧.

سَمِعْتُ أبا عمرو يقول - ولم يقله إِنْ شاءَ اللهَ بَعِيًّا ولا تَطَاوُلًا -: «ما رأيتُ أَحَدًا قَطُّ قبلي أَعْلَمَ مِنِّي».

قال: أخبرنا مروان، قال: سَمِعْتُ عباس بن محمد يقول: سَمِعْتُ يحيى بن مَعِينٍ يقول: «أبو عمرو بن العلاء ثَقَّةٌ» .

(ع): نقلتُ من نسخة عَتِيقَةٍ مَشْرِيقَةٍ مكتوبةٍ من نسخة أبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويِّ والفارسيِّ ثم الفسويِّ:^١ .
ونقلتُ منها أيضًا: كان أبو علي الفارسي قد قابلَ نسخةً من كتاب سيويو بعدة نسخ^٢، منها:

- كتاب أبي العباس المبرد بخطِّ يده.

- وعارضَ أبو علي بنسخةَ أبي بكرٍ السَّراج التي انتسخها من كتاب أبي العباس المبرد.

- وبكتاب أبي بكرٍ مَبْرَمَانَ.

- وعارض أيضًا بنسختي أبي إسحاق الزَّجاج، وكان له منها نسختان، إحداهما نسخةُ إسماعيل بن أحمد الدَّجَاجي^٣ صاحبِ أبي العباس

(١) انظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن حجر) ١/ ١٣٩، و(رواية لدوري) ٤/ ١٠١.

(٢) حء مكن، لقط كلام نقلته في التعميق عن ما حء بعد نهاية نسخة من خروف، ص ٢٠١٦ هـ.

(٣) يذكر خوشي اني حققته في هذا الكتاب

(٤) هو: إسماعيل بن أحمد الحوي، المعروف بابن الدَّجَاجي، فاضل في طبقة المبرد، نظر في كتاب

المبرد، وكان فراغ نسخته من كتاب أبي العباس، وقرأ على أبي العباس.

- وكان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق

القاضي؛ لأن أبا بكرٍ عارضَ بنسخته نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي،

ولمّا عارضَ أبو عليّ بنسخة أبي بكرٍ ألحقَ ما في نسخة أبي بكرٍ من الزيادة

والخلاف الذي وجدته في نسخة القاضي.

وجعل أبو عليّ في كتابه علامة لكل نسخة من هذه النسخ.

ونقلتُ منها " -أيضاً-: قال أبو بكرٍ محمد بن السريّ: قرعتُ من

قراءة الكتاب على أبي العباس محمد بن يزيد في يوم السبت، للنصف من

رمضان، سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

بخط أبي عليّ الفارسيّ: بلّغتُ قراءتي على أبي بكرٍ محمد بن السريّ في

جمادى الآخرة، لعشرٍ بَقِيْنَ من سنة خمس عشرة وثلاثمائة^(٣).

سيويي، واستفاد منه جماعة. انظر: إنبه الرواة ٢٢٦/١. والدجاجي مضبوطة في المخطوطة

بكسر الدال. و(الدجاج) مثلث الدال، والأفصح فيه فتح الدال ثم كسرها. انظر: تاج العروس

(دجج) ٥٤٨/٥.

(١) انظر 'الكلام على هذه النسخ ورموزها في: مقدمة الدراسة ص ٤٨، ٤٥.

(٢) أي: من النسخة العتيقة المشرقية المنسوخة من نسخة أبي عليّ الفارسي.

(٣) وحاء ذكر تاريخ قراءة ابن السراج على المبرد، وتاريخ قراءة الفارسي على ابن السراج، في آخر

نسخة ابن دادي، في ص ٢٠١٩.

وبخط أبي عليّ الفارسيّ: قرأ عليّ أبو الطيّب محمد بن طوسيّ^(١) كتاب سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أنظر في نسختي التي قرأتها على أبي بكر محمد بن السريّ، وقرئ منها على أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ وأنا أسمع، وكتب الحسن بن أحمد بخطه.

قال محمد بن طوسيّ: فرغت من قراءة هذا الكتاب على أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحويّ -أيده الله- يوم الأحد، ضحوة، لست بقرين من شعبان، سنة أربعين وثلاثمائة، وكتب محمد بن طوسيّ *

جميع ما في هذا الصّفح^٢ ومقلّوبه منقول من السّفْرِ الثاني من كتاب أبي عليّ كتاب سيبويه، بخط أبي عليّ رحمه الله تعالى^(٣).

(١) القصريّ. تلميذ الفارسي. وأخذ عنه وأكثر، وسأله المسائل المشهورة بالقصريّات [مفقودة]، مات شاباً. وجاء في معجم الأدباء ٢٥٤٢/٦ (محمد بن طوسيّ)، وفي الواي بالوفيت ١٤٦/٣ -وبغية الوعاة ١٢٢/١: (محمد بن طوسيّ)، والذي في خط الفارسيّ هما وفي خط محمد بن طوسي بعد قليل (طوسيّ) يثبت الياء المشددة.

(٢) الصّفح والصّفحة جاب الشيء. انظر: تاج العروس (صفحة) ٥٣٩/٦.

(٣) أي: أن ما في هذه الصفحة والصفحة التي قبلها (أي: في قفاها) كان مكتوباً على نسخة بخط أبي عي. ثم نسخ منها على النسخة العتيقة المشرقية لمنسوخة من نسخة أبي عي، وبعضه كما هو ظاهر من كلام أبي عي، وبعضه من غير كلامه.

﴿١٠﴾ [جاء قبل عنوان نسخة (ح ١٠): (١)]

كَتَبَ الْفَقِيهُ الْأُسْتَاذُ النَّحْوِيُّ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ،
عُرِفَ بِابْنِ خُرُوفٍ^(١):

وَجَدْتُ فِي آخِرِ خُطْبَةِ كِتَابِ أَبِي نَصْرِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى، عَوْضًا مِنْ
قَوْلِهِ: «وَأَمَّا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ وَلَادٍ.... إِلَى آخِرِهَا»^(٢):

وَمُعَلِّمًا سَبِيوِيَهُ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ، عَنْهُمَا حَمَلٌ، وَهُمَا أُمْلِيَا عَلَيْهِ كِتَابَهُ،
وَذَكَرَ غَيْرَهُمَا، إِلَّا أَنَّ اعْتِمَادَهُ كَانَ عَلَيْهِمَا.

وَقَدْ خَالَفَ يُونُسَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَاخْتَارَ عَلَيْهِ، وَدَهَبَ
إِلَى مَعَارَضَتِهِ، وَرَدَّ بَعْضَ مَا جَاءَ بِهِ.

وَلَمْ يُعَارِضِ الْخَلِيلَ، وَلَا انْقَادَ لِأَحَدٍ كَانْقِيَادَهُ لَهُ، وَلَا اعْتَمَدَ عَلَى أَحَدٍ
اعْتِمَادَهُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ عَلَى الْمَخَالَفَةِ وَالْمَجَانِبَةِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ، وَأَثْبَتَ مَا سَمِعَ مِنْهُ
فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ الْمُلَقَّبُ بِالْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ.

(١) (ح ١٠)، قبل غلاف العنوان. وهي نسخة بني جامع شريف (١١٠٥).

(٢) لم أجده هذا المقول في الموجود من نسخة ابن خروف من كتاب سيبويه^١ وهي ناقصة.

(٣) هذا آخر خطبة الرباعي لمقدمته لكتاب سيبويه، انظرها في ص ٣٢.

وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْخَضْرَمِيَّ بِأَشْيَاءٍ أَثْبَتَهَا، وَلَمْ يُدْرِكْهُ.
وَذَكَرَ أَبُو زَيْدٍ سَعِيدَ بْنَ أَوْسٍ الْبَصْرِيَّ الْأَنْصَارِيَّ^(١) بِأَشْيَاءٍ
أَثْبَتَهَا، وَأَدْرَكَهُ، وَكَتَبَ عَنْهُ، وَلَمْ يَجْرِدِ اسْمَهُ^(٢)، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ قَالَ: «كَانَ
فِي مَجْلِسِي سَبِيوِيهِ عَلَيْهِ ذُؤَابَتَانِ»، قَالَ: «وَإِذَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ
(حَدَّثَنِي مَنْ أَتَى بِعَرَبِيَّتِهِ) فَإِنَّهَا يَعْنِينِي»، وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ أَدْرَكَ
رُؤْبَةَ بْنَ الْعَجَّاجِ^(٣).

* وَعَارَضَ الْخَلِيلَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^(٤).

* أَكْثَرُ مَا ذَكَرَهُ فِي تَقْرِيرِ اللَّغَاتِ وَرَوَايَةِ الْأَبْيَاتِ^(٥).

* قَدْ صَرَّحَ بِاسْمِهِ^(٦).

* وَكَتَبَ - أَيْضًا - الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ^(٧):

(١) فِي الْمَحْطُوطَةِ: «الْمَصْدِرِيُّ» وَمِثْلُهُ فِي نَوْرِ عَشَائِيَّةٍ (٤٦٥٢) قَبْلَ الْعَوَانِ.

(٢) وَقَالَ يَنْحُو ذَلِكَ صَاحِبُ (سَبِيوِيهِ إِدْمِ النِّحَاةِ) ص ٩٦، وَسَيَأْتِي تَعْدِيقُ ابْنِ خُرُوفٍ عَلَيْهِ.

(٣) كُلُّ هَذَا سَبَقَ بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ ص ٩، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهِ.

(٤) هَذِهِ حَاشِيَةٌ لَعَلِّهَا لِابْنِ حُرُوفٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي نَصْرٍ: «وَلَمْ يُعَارَضِ الْخَلِيلَ».

(٥) هَذِهِ حَاشِيَةٌ لَعَلِّهَا لِابْنِ حُرُوفٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي نَصْرٍ. «وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدَ الْحَمِيدِ».

(٦) هَذِهِ حَاشِيَةٌ لَعَلِّهَا لِابْنِ خُرُوفٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ: «وَكَتَبَ عَنْهُ، وَلَمْ يَجْرِدِ اسْمَهُ». وَقَدْ

جَاءَ فِي حَاشِيَةِ السَّابِقَةِ ص ١١ هـ ٢ ذَكَرَ الْمَوْضِعَ الَّذِي صَرَّحَ فِيهِ سَبِيوِيهِ بِاسْمِ أَبِي زَيْدٍ.

(٧) مَا سَبَقَ قَبْلَ النُّجُومِ مِنْ كَلَامِ أَبِي نَصْرٍ، وَأَمَّا هَذِهِ الْحَاشِيَةُ فَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِخِلَافَتِهَا لِكَلَامِهِ

السَّابِقِ فِي مَا فِيهَا مِنْ أَحْكَامٍ، كَمَا فِي التَّصْرِيحِ بِاسْمِ أَبِي زَيْدٍ، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ ابْنِ خُرُوفٍ

وذكر سيبويه في كتابه -أيضاً- أبا عبيدة معمر بن المثنى، وصرح به في أبواب النسب. وذكر اللحياني، وأذكرهما، وسمع منهما^(١).
 وصرح باسم أبي زيد، وسمع منه في أبواب النسب أيضاً^(٢).
 وصرح بسماعه من عيسى في غير موضع.
 وأخذ عن الأصمعي، وصرح به في أول كتابه^(٣).
 وذكر الكوفيين لمكان الرد عليهم في آخر الكتاب^(٤).
 وذكر هارون القارئ، وسمع منه^(٥).
 وذكر ابن مروان^(٦).

- (١) (٦٠٩) أيضاً؛ لأن أبا علي الغساني (ت ٤٩٨) نقل هذه الحاشية في نسخته. كما في الحاشية السابقة ص ٨-١٣. فلعل ابن خروف نقلها دون عزوها، أو كتبها متأثراً بما فيها دون تمحيص.
- (٢) سبق في الحاشية ص ٩ هـ ١ أن سيبويه لم يرو عن أبي عبيدة. وكذلك لم يرو سيبويه عن اللحياني. ولعل هذا القائل اطلع على نسخة فيها حاشية نقلت عنها شيئاً، فظن القائل أنها من كلام سيبويه.
- (٣) سبق في الحاشية السابقة ص ١١ هـ ٢ ذكر الموضع الذي صرح فيه سيبويه باسم أبي زيد.
- (٤) جاء ذكر الأصمعي في ثلاثة مواضع في كتاب سيبويه. كلها حواشي ليست من كلام سيبويه كما ظن هذا القائل. انظرها في هذه الحواشي في ص ٢٣٥، ٨٠٧، ٨٢٠.
- (٥) نقل سيبويه عن الكوفيين أربع مرات. انظر: سيبويه إمام النحاة ١٠٠.
- (٦) نقل سيبويه عن هارون القارئ خمس مرات. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩٨.
- (٧) في المخطوطة: «ابن أبي مروان»، والصواب ما أثبتته. وقد ذكره سيبويه نقلاً عن أبي عمرو مرة واحدة، في ٣٩٧/٢ (هارون). وانظر التعريف به في ص ٧٤٥ هـ.

﴿جاء على غلاف عنوان نسخة ابن خروف :﴾

قال علي^(١): أَلْفَيْتُ على ظهر كتابِ أَبِي نَصْرِ، بخطِّ القاضي أَبِي بَكْرِ بنِ صاحبِ الأَحْبَاسِ^(٢) رضي الله عنه:

قرأتُ جميعَ كتابِ سيبويه على أَبِي نَصْرِ هَارُونَ بنِ موسى النحويِّ، قال لي أبو نصر^(٣): قرأتُ جميعَه على أَبِي عبد الله محمد بنِ يحيى الرِّبَاحيِّ

(١) غلاف عنوان نسخة ابن خروف ١١، وهي نسخة المكتبة الوطنية ببائيس، برقم (٦٤٩٩).

(٢) هو: ابن خروف نفسه.

(٣) كذا! والمذكور هو أبو بكر عيسى بن محمد بن عيسى الرُّغَيْني، كان محدِّثاً أديباً، وُلِدَ سنة (٣٩٥)، وتوفي سنة (٤٧٠). وعليه لا يمكن أن يكون قد قرأ كتاب سيبويه على أبي نصر المتوفى سنة (٤٠١)، ولكن المراد أبوه، فهو الذي قرأ الكتاب على أبي نصر، وهو وابنه يعرفان به (ابن صاحب الأَحْبَاس) فعله نقل ذلك عن خط أبيه انظر الصلة لابن بشكوان ٤٩٣، ٤١٤.

(٤) وجاءت هذه الرواية عن أبي نصر من طريق ابن السَّيِّد البطلوسي على غلاف نسخة الحمزاوية، برقم (١/٨٢)، بلفظ: «أخبرني الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو محمد عبدالله بن محمد بن السَّيِّد البطلُوسي قراءةً مني عليه بمنزله بقرطبة، [قال: أخبرنا أبو عبدالله] محمد بن يونس، قال: أخبرني الفقيه ابنُ الأَسْلَمِيَّةِ [عبدالله بن محمد بن عيسى النحوي، انظر الصلة ٢/٢٤٠]، قال: أخبرني أبو نصر، قال: أخبرني أبو علي البغدادي [القالبي]، قال: قرأت على أبي محمد عبدالله بن جعفر..... قال: حدثني المرء، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.

قال أبو نصر: وقرأه علينا أبو عبدالله محمد بن يحيى الرباحي، [قال: حدثني] أبو القاسم بن ولاد، عن أبيه، عن المرء، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه، قال: وقال أبو عبدالله، وحدثني به أيضًا أبو جعفر [النحاس]».

رحمه الله. وقال: قرأت جميعه على أبي القاسم بن ولاد، قال: قرأته على أبي الحسين بن ولاد. وقرأه أبو الحسين على أبي العباس المبرّد، وقرأه أبو العباس على أبي عثمان المازني، وقرأه أبو عثمان على أبي عمر الجرمي، وقرأه أبو عمر على أبي الحسن الأخفش، وقرأه أبو الحسن على سيويه رحمه الله.

وقال لي أيضًا أبو نصر رحمه الله: قال لي أبو عبدالله الرباعي: قرأت كتاب سيويه أيضًا على أبي جعفر النحاس، وقال: قال لي أبو جعفر: قرأته على أبي إسحاق الزجاج. وقرأه أبو إسحاق على أبي العباس. وقال لي أبو نصر أيضًا: وحدثني به أيضًا أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي^(١)، عن أبي محمد عبدالله بن جعفر^(٢).

(١) هذا غريب! قال السيرافي في أخبار النحويين ٤٠: «وذلك أن كتاب سيويه لا نعلم أحده قرأه على سيويه، ولا قرأه عليه سيويه»، وإنما الأمر كما قل الأخفش [حواشي كتاب سيويه ص ٣٠]: «كنت أسأل سيويه عما أشكل عليّ منه، فإني تصعب عليّ الشيء منه قرأته عليه».

(٢) انظر النصر على أن الرباعي قرأ كتاب سيويه وأخذه عن النحاس في فهرس ابن عطية ص ١٠٢ وعنوان الدراية ص ٣٨٨.

(٣) وهذا يعني أن أبا نصر قد روى كتاب سيويه عن الرباعي بسنديه، وعن أبي علي القلي عن ابن درستويه، وهذا يفسّر اختلاف النقل عن نسخ أبي نصر

(٤) هو: ابن دُرستويه، فأبو علي القلي قد (عَمِلَ كتاب سيويه على عبدالله بن جعفر بن درستويه، وسأله عنه حرفًا حرفًا، وعن عِلِّله). طبقات النحويين ١٨٥.

﴿مقدمة النحاس لنسخته :﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو جعفر^(١) أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار النحوي:

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل جنّته، فقال

- جَلَّ ثَنَاهُ -: ﴿وَأَخِرَ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وَصَلَّى

(١) وضع النحاس مقدمة لنسخته، نقلها كاملة أبو عبد الله الرباحي في مقدمته وزاد عليها كما سيأتي

في مقدمة الرباحي ص ٣٠. ولذا كل من ذكر مقدمة الرباحي ذكر مقدمة النحاس في أثنائها؛

ولذا سأبيّن مروق نسخها هنا. وقد جاءت مقدمة النحاس وحُذِّها بهذا اللفظ في: نسخة بايزيد

قبل غلاف العنوان، وكذلك جاءت هذه المقدمة في نسخة لأبي نصر كما هو ظاهر نقل [ج ١٠]،

قبل غلاف العنوان [عن ابن خروف. وقد نقل عبد السلام هارون في طبعته ١/٥-٩ مقدمة

النحاس في أثناء مقدمة لرباعي

(٢) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري (ت ٣٣٨)، يعرف بالنحاس وبن

النحاس، نحوي مفسر، أخذ عن الزجاج ونفطويه والأخفش الأصغر والنسائي وغيرهم،

وأدرك المبرد وثعلبًا، وروى عنها، وسع الرواية كثير العلم والتصنيف، روى الكتاب عن

الزجاج عن المبرد، وأقرأه بمصر، ومن رواه عنه الرباحي، ومن كتبه: معاني القرآن، وإعراب

القرآن، وشرح أبيات الكتاب. انظر: إنباه الرواة ١/١٣٦ - ونزهة الألباء ٢١٧ - وتاريخ

الإسلام ٧/١٣٧ وبغية الوعاة ١/٣٦٢.

(٣) لم يرد إلا في نسخة بايزيد.

(٤) سورة يوس ١٠.

الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين".

قال أبو جعفر: "لم يزل^(١) أهل العربية يفضلون كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، حتى لقد قال محمد بن يزيد: «لم يُعْمَلْ كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره»".
وقال أبو جعفر: سمعت أبا بكر بن شقير يقول: حدثني أبو جعفر

(١) كذا في جميع النسخ التي نقلت المقدمة، إلا في نسخة بيزيد قبل غلاف العنوان، ففيها:

«الطاهرين». وإلا في نسخة السيدة زينب اب، ففيها: «الطيبين الطاهرين».

(٢) اختلفت النسخ - التي نقلت مقدمة النحاس في أثناء مقدمة الرباعي - في هذه العبارة، فجاء

بلفظ: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس» في الحمزاوية (٨٢-١) ٢ (ش)

١، اب. وحاء بلفظ: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد» في: (ح) ٢ب. ولفظ: «قال لنا أبو

جعفر أحمد بن محمد» في: نسخة السيدة زينب اب. ولفظ: «قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد»

في: نسخة الخزر جي ٢. و(ح) ٢ب- و(ح) ١ب- و(ح) ٣ب- و(ح) ٨ب- وابن يقي

٣ب ونسخة أوقاف بغداد اب ونسخة الشافعي ١أ. ولفظ: «قال أبو عبدالله الرباعي: قال

لنا أبو جعفر أحمد بن محمد» في: نسخة ابن دادي اب.

(٣) في (ح) ١ب و(ح) ٢ب- و(ح) ٣ب- و(ح) ٨ب- وأوقاف بغداد اب نزل

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧١.

(٥) هو: أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير البغدادي (ت ٣١٧)، أبو بكر، نحوي، في

طبقة ابن السراج، له (وجوه النصب) و(المذكر والمؤنث). انظر: تاريخ بغداد ٥/ ١٤١ وإنباه

الرواة ١/ ٦٩ وتاريخ الإسلام ٧/ ٣١٦ وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

الطَّبْرِيُّ، قال: سَمِعْتُ الْجَرْمِيَّ يَقُولُ: «أَنَا مُذُنٌ، ثَلَاثُونَ سَنَةً» أَفْتِي النَّاسَ فِي الْفِقْهِ مِنْ كِتَابِ سَيُويهِ».

قال: فَحَدَّثْتُ بِهِ^١ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ، فَقَالَ: «أَنَا سَمِعْتُ الْجَرْمِيَّ يَقُولُ هَذَا»، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى أُذُنِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عُمَرَ الْجَرْمِيَّ كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ، فَلَمَّا عَلِمَ كِتَابَ سَيُويهِ تَقَقَّهَ فِي الْحَدِيثِ؛ إِذْ كَانَ كِتَابُ سَيُويهِ يُتَعَلَّمُ مِنْهُ النَّظَرُ وَالتَّقْيِيسُ^٢».

(١) فِي (ش) ١ / ١ أ ب: الطَّبْرِيُّ! وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ دُسْتَمِ الطَّبْرِيِّ (ت ٣٠٤)، أَوْ جَعْفَرٍ، قَرَأَ نَحْوِي، غَدَادِي، رَوَى عَنْ أَبِي حَاتِمٍ السَّحْسَتَانِي وَحَرَمِي وَالْمَازَنِي، وَرَوَى عَنْهُ الزُّحَاجِيُّ وَأَبُو شَقِيرٍ، وَهُوَ كَتَبَ مَفْقُودَةً. انظر: تاريخ بغداد ٦ / ٣٢٢ وإرشاد الأريب ١ / ٤٥٧ - وإنشاء الرواة ١٦٣. وتاريخ الإسلام ٧ / ٧٥ - وبغية الوعاة ١ / ٣٨٧

(٢) فِي (ح) ٧ ب مد

(٣) فِي سِخَةِ أَبِي دَادِي أ ب ثَلَاثِينَ.

(٤) لَيْسَ فِي (أ) أ ب - وَ (ح) ٢ أ ب - وَ (ح) ٧ أ ب - وَ (ح) ٨ أ ب -

(٥) فِي سِخَةِ بَايَزِيدَ قَبْلَ غُلَافِ الْعَوَانِ هَذَا.

(٦) كذا فِي: (ح) ١ أ ب - وَ (ح) ٢ أ ب - وَ (ح) ٣ أ ب - وَ (ح) ٨ أ ب. وَهُوَ بَلْفُظُ (التَّقْيِيسِ) فِي: بَايَزِيدَ - وَالزُّحَاجِي ٢ - وَأَبُو دَادِي أ ب - وَالسَّيِّدَةُ رَيْنُ أ ب - وَنَسْخَةُ الشَّافِعِيِّ أ.

وَبِالضُّبْطِ فِي: (ح) ٧ أ ب - وَأَبُو يَزِيدَ ٣ ب - وَ (ش) ١ أ ب

(٧) انظر كلام الجرمي وتعليق المرد عليه في صبغات السحويين ٧٥ وخزانة الأدب ١ / ٣٧١. وجاء

كلام الجرمي في إرشاد لأريب ٤ ١٤٤٣، وبعده «فَقِيلَ لَهُ وَكَيْفَ ذَلِكَ؟» قَالَ: أَنَّ رَجُلًا مُكْتَرًّا مِنَ الْحَدِيثِ، وَكَتَبَ سَيُويهِ يَعْلَمُنِي الْقَيْسَ، وَأَنَّ أَقْبَسَ أَحَدِيهِ، وَأُفْتِي بِهِ، قُلْتُ: هَذَا يَقْوَى

رَوَايَةِ (التَّقْيِيسِ) عَلَى (التَّقْيِيسِ)

[قال أبو جعفر: قال أبو الحسن بن كيسان^(١) - وذكّر سيبويه وتقديم النحويين - فقال: «وجعلوه الأصل الذي يرجعون إليه، وإن كانوا قد خالفوه في أشياء ممّا وضعها خلافاً لم ينكروا معه فضله، ولكن الإنسان لا يحلو من تقصير ينقصه عن الكمال».

وقال ابن كيسان: «فنظرنا في كتابه فوجدناه مستحقاً للموضع الذي وضعه به، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنّه ألف في زمن كان أهله يألّفون مثل هذه الألفاظ، فجاء به على مذهبيهم»^(٢).

ورأيت عليّ بن سليمان^(٣) يذهب إلى غير ما قال ابن كيسان، قال: «عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه شيئاً

(١) هو: محمد بن أحمد بن كيسان (٣٢٠)، أبو الحسن، نحوي لغوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وخط بين المذهبين، ولكنه ميّلاً إلى مذهب الكوفيين، وروى عنه الحسن والقالى والزجاجي، وحاهه مبرّمان لقراءة كتاب سيبويه عليه، فامتنع، وقال: اذهب به إلى أهله، وأشار إلى الزجاج، له (التصاريّف) و(الموفقي) في النحو، انظر: طبقات النحويين ١٧٠ - وتاريخ بغداد ١/ ٣٣٥ وإنهاء الرواة ٣/ ٥٧ - وبغية الوعاة ٢/ ٣١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧١

(٣) هو: علي بن سليمان بن الفضل البغدادي (ت ٣١٥)، أبو الحسن، يعرف بالأحفش الأصغر والصغير، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي، وروى عنه الحسن والمزني، له: (شرح سيبويه) انظر: تاريخ بغداد ١١/ ٤٣٣ وإنهاء الرواة ٢/ ٢٧٦ - وسير الأعلام ١٤/ ٤٨٠ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

مَشْرُوحًا، وَجَعَلَ فِيهِ مُشْتَبِهًا؛ لِيَكُونَ لِمَنْ اسْتَيْقَظَ وَنَظَرَ فَضْلًا، وَعَلَى هَذَا خَاطَبَهُمُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِالْقُرْآنِ .

قال: وقد قال المازني: مَا أَخْلُو كُلُّ زَمَنٍ مِنْ أَعْجُوبَةٍ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ^(١)، وَرُويَ أَنَّهُ تَحَرَّقَ فِي كُفِّهِ مِنْ حَمَلِهِ إِيَّاهُ مَرَّتَيْنِ^(٢).

قال أبو جعفر: 'وقد حكى' بعض النحويين أَنَّ الْكِسَائِيَّ قَرَأَ عَلَى الْأَخْفَشِ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ وَدَفَعَ^(٣) إِلَيْهِ مَائَتَيْ دِينَارٍ.

وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ^(٤) أَنَّ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ وَجِدَ بَعْضُهُ تَحْتَ وَسَادَةٍ

(١) انظر: خزانة الأدب ٣٧٢/١، وبعده: «قال أبو جعفر: وهذا الذي قاله عبيد بن سليمان حسن؛ لأن هذا يشترط قدر العالم وتفضل ممرلته؛ إذ كان يدل العلم بالفكرة واستسط المعرفة، ولو كان كنهه يبيلاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطل التفاضل، ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبر، ولذلك لا يمل؛ لأنه يزداد في تدبره عنها، وفيها»

(٢) انظر: خزانة الأدب ٣٧١/١.

(٣) ثمان وعشرين مرة، عن أبي إسحاق الكلبي، انظر إرشاد الأريب ٧٦٣/٢، ونثر الدر ٨٥٧.

(٤) ما بين المعقوفين من: (ش) ١/١ المنقولة من خط الرمحشري عن نسخة ابن طلحة. وكذا ما سبغ منها، نحو: (ش) ١ قبل العنود - و(ش) ٣ قبل العنوان.

(٥) في نسخة بايريد: «وحكى». وفي الحمزوية (٨٢-١) ١ ابن يتي ٣ ب و(ش) ١ ١ ب: «وقد حكى له».

(٦) في (ش) ١ ١ ب: دفع.

(٧) هو: أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩)، أو عبيد بن جعفر، زوج ابنة ثعلب، أخذ الكتاب عن المازني، ثم قرأه على المبرد، نزل مصر، وقرأه عليه أهلها، ومنهم أبو الحسين بن ولاد، له كتاب (المهذب) في

القرّاء التي كان يجلس عليها .

وأصل ما جاء به سيبويه من النحو عن الخليل " رحمه الله .

قال أبو جعفر: وسَمِعْتُ أبا إسحاق يقول: «إذا قال سيبويه بَعْدَ قول الخليل: (وَقَالَ غَيْرُهُ) فَإِنَّمَا يعني نفسه؛ لأنه أَجَلَ الخليل عن أن يَذْكُرَ نفسه معه، وإذا قال: (وَسَأَلْتُهُ) فَإِنَّمَا يعني الخليل»^(٣).

وقال أبو إسحاق: «إذا تَأَمَّلْتَ الأمثلة، من كتاب سيبويه تَبَيَّنَتْ أَنَّهُ أَعْلَمُ الناس باللغة»^(٤).

قال أبو جعفر: «وحدَّثني عليُّ بنُ سليمان، قال: حدَّثني محمد بن

النحو و(ضمائر القرآن). انظر: طبقات النحويين ٢١٥ وإرشاد الأريب ٢٠٦/١ - وإنه الرواة ٦٨/١ - وبغية الرواة ٣٠١/١

(١) انظر الحكايتين عن الكسائي والقرّاء في خزانة الأدب ٣٧١/١. وانظر، عمدة الكتاب للنحاس ٥٦ وأخبار النحويين البصريين ٤١ وطبقات النحويين ٧٢، ٧٣ - ونزهة الألباء ١٠٨ - وإنه الرواة ١٤/٤. وليس في نسخة ابن دادي ب لقط (بعصه).

(٢) في نسخة ابن دادي ب الخليل بن أحمد

(٣) حواشي كتاب سيبويه ١٨٧٤، وفيها: «... نفسه» فلا يُسمَّى نفسه بَعْدَ الخليل؛ إجحالا منه له»

(٤) في (ش) ١/ب: «الأبنية»، وفي الحاشية: «الأمثلة»

(٥) في نسخة بيزيد قبل العنوان: «لَمَّا تَأَمَّلْتُ الأمثلة من كتاب سيبويه تَبَيَّنَتْ».

(٦) في نسخة الخرّجي ٢: كان أعلم.

(٧) انظر، طبقات النحويين ٧٢ - وإنه الرواة ٣٥٨/٢ - خزانة الأدب ٣٧٠، ١.

(٨) في نسخة بيزيد: «وحدَّثنا أخبرنا».

يزيد: أَنَّ الْمُفْتَشِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَنْ لَهُ الْمَعْرِفَةُ بِاللُّغَةِ، تَبَعُوا عَلَى سِيبَوَيْهِ الْأَمْثَلَةَ، فَلَمْ يَجِدُوهُ تَرَكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ: مِنْهَا (الْهُدْلَعُ)، وَهِيَ بَقْلَةٌ. وَ(الدَّرْدَاقِسُ) "، وَهُوَ عَظْمٌ فِي الْقَفَا. وَ(شَمْنُصِيرٌ) "، وَهُوَ اسْمُ أَرْضٍ^١.

وقال أبو إسحاق: حَدَّثَنِي الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ "، قَالَ: حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ "، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَخْفَشَ يَقُولُ: «نَقَذَ مِنْ أَصْحَابِ الْخَلِيلِ فِي النُّحُوِّ أَرْبَعَةً: سِيبَوَيْهٍ، وَالنَّصْرُ بْنُ شَمِيلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ نَصْرِ - وَهُوَ:

(١) انظر: ص ١٧٣٧، وص ١٧٤٢ هـ

(٢) انظر: ص ١٧٣٦ هـ، ١٧٣٧، ١٧٤١ هـ. ١.

(٣) انظر: ص ١٧٣٦، ١٧٤٠ هـ. ١.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧٠ ونقل الزحاج عن المبرد نحو هذا، في ص ١٧٤٠

(٥) هو: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي (ت ٢٨٢). أبو إسحاق، محدث وحوي وفقه مالكي، زميل المبرد، وله نسخة مشهورة من كتاب سيبويه. انظر: معدي الزجاج ٣/ ٣٦٣ - وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٢ - وإرشاد الأريب ٢، ٦٤٧. وتاريخ الإسلام ١٢٢/ ٢١ ونغية الوعاة ١/ ٤٤٣.

(٦) هو نصر بن عبيد بن نصر بن عبيد بن صَهْبَانَ الْجَهْضِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت ٢٥٠). أبو عمرو، محدث، روى عن أبيه وسمين بن عيينة واسمه مَهْدِيٌّ وَالطَّلَاسِيُّ وَالْأَصْمَعِيُّ، وروى عنه القاضي إسماعيل والأئمة الستة. انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ٣٨٩ وسير الأعلام ١٢، ١٣٣ وطبقات الحفاظ للسيوسي ٢٣١

أبو نصر بن علي هذا - ومؤرّج السّدوسيّ .

قال: وَسَمِعْتُ نَصْرًا يَحْكِي عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ لِي سَيَّوِيهِ - حِينَ أَرَادَ

أَنْ يَضَعَ كِتَابَهُ: «تَعَالَ حَتَّى نَتَعَاوَنَ عَلَى إِحْيَاءِ عِلْمِ الْحَلِيلِ».

قال أبو جعفر: وَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرِ بْنِ رُسْتَمٍ يَرُوي كِتَابَ سَيَّوِيهِ

عَنِ الْمَازِنِيِّ^(١)، غَيْرَ أَنِّي اعْتَمَدْتُ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ^(٢) بْنِ السَّرِيِّ؛ لِمَعْرِفَتِهِ

بِالْكِتَابِ^(٣) وَضَبْطِهِ إِيَّاهُ.

وَذَكَرَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ حَكَى^(٤) أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ كَانَ لَا يَكَادُ يُقَرِّئُ

— — —

(١) انظر: طبقات النحويين ٧٥ وتاريخ بغداد ٩٩/١٤ ونزهة الألباء ٥٥ وإرشاد الأريب

١٩٨٢/٥ وإبناه الرواة ٣٥٥/٢.

(٢) في (ش) ١/١: (رُسْتَمٍ) بفتح التاء. وفي التاء لضم والفتح، انظر: المغرب ١٨٩ - والأنساب

لسمعاني ٢٥٢ واللباب لابن الأثير ٣٧٦/١ وتاج العروس (رستم) ٢٥٤/٣٢ وهو أبو

جعفر الطبري النحوي الذي سبق ذكره في ص ٢٣ هـ ١.

(٣) انظر إشارة إلى ذلك في: بيس من كلام العرب ٢٠٧.

(٤) هذا لفظ بايزيد. وفي نسخة السيدة زيب ١٢: «غَيْرَ أَنِّي اعْتَمَدْتُ عَلَى غَيْرِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ

بِالسَّرِيِّ». وفي نسخة اخذوحي ٢ و (ح) ١/١ ب و (ح) ٣/٢ أ و (ح) ٧/٣ أ و ابن يقي ٣ ب

و (ح) ٢/٢ ب - و (ح) ٨/٢ أ: «غَيْرَ أَنَّ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ فِي كِتَابِ سَيَّوِيهِ أَبُو إِسْحَاقَ

إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ»، وسقط (أبو إسحاق) من بعضها. وفي نسخة ابن دودي ٣ أ والحمزاوية

(٨٢ ١) ٢ و (ش) ١/١ ب. «وَالَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ فِي كِتَابِ سَيَّوِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ».

(٥) في (ح) ١/١ ب - و (ح) ٣/٢ أ - و (ح) ٧/٣ أ - و (ش) ١/١ ب - و (ح) ٨/٢ أ - و (ح) ٢/٢ ب.

(٦) في بايزيد: «وَقَدْ حَكَى لِي عَلِيٌّ بْنُ سَلِيمَانَ».

أحدًا كتاب سيبويه حتى يقرأه على أبي إسحاق؛ لصحّة نسخته، ولذكر
أسماء الشعراء فيها .

قال الجرمي: «نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا،
فأما ألف^١، فعرفت أسماء قائلها، فأثبت أسماءهم، وأما خمسون^٢ فلم
أعرف قائلها»^٣.

قال أبو جعفر: وسمعت محمد بن الوليد يقول: «نظرت في نسخة
كتاب سيبويه - التي^٤ أُمليت بمصر - فإذا فيها مائتا حرف خطأ^٥»^٦.

(١) في: (ح) ٧/١٣، فيه.

(٢) في حاشية (ش) ١/١ ب عن نسخة: الألف.

(٣) في الحمزاوية (٨٢) ١/٣ وحاشية (ش) ١/١ ب عن نسخة: الخمسون.

(٤) في نسخة الخزرجي ٢. أسماء قائلها.

(٥) انظر: خزنة الأدب ١/٣٦٩.

(٦) هو: أبو الحسين محمد بن ولاد، الذي سبق التعريف به في ص ٣١ هـ.

(٧) في مايزيد- ونسخة السيدة زينب ١٢: يعني التي.

(٨) جاء بلفظ «خطأ» في: (ح) ٨/٢٢- والخزرجي ٢- و(ح) ٢/٢ ب بلا ضغط- و(ح) ٣/٢٢ (خطأ)
بالنصب، ولعل النصب تصحيف والخطأ والخطأ والخطأ بمعنى ضد الصواب، انظر: تاج
العروس (خطأ) ١/٢١١.

(٩) ظاهره يدل على أن الكتاب قد وصل إلى مصر قبل أبي الحسين بن ولاد وأبي جعفر النحاس، ولعله
وصلها عن طريق أبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩) الذي روى الكتاب عن المازني، أو
أبي جعفر الطبري المحوي (ت بعد ٣٠٤)، ففي مصر الآن نسخة لبعض كتاب سيبويه من روايته.

قال: ورأيت أبا إسحاق قد أنكر الإسناد الذي في أولها إنكاراً شديداً، وقال: «لم يقرأ أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيويه كله على الجرمي، ولكن قال أبو إسحاق: قرأته أنا على أبي العباس محمد بن يزيد». وقال لنا أبو العباس: «قرأت نحو ثلثه على أبي عمر الجرمي، فتوفي أبو عمر فابتدأت قراءته على أبي عثمان المازني. وقال أبو عثمان: قرأته على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، وقال الأخفش: كنت أسأل سيويه عما أشكل عليّ منه، فإن تصعب عليّ شيء منه قرأته عليه».

﴿مقدمة الرباعي لنسخته :﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) وضع الرباعي مقدمة لنسخته، ضمّتها مقدمة الحاس وزاد عليها قلها وبعدها. وقد ذكر هارون في طبعته هذه المقدمة ١١ ٣/١ وقد جاءت مقدمة الرباعي كاملة بهذا اللفظ في (ح) ١-٢، ونسخة (ح) ٢-٣ أ ٣ و(ح) ٣-١ ب ٢ و(ح) ٨-١ ب ونسخة الخزرجي ٢-٣، ونسخة أوقاف بغداد ١-٣ ب- ونسخة التنافعي ١ أ. وحاءت مقدمة الحاس مذيلة بزيادة مقدمة الرباعي في اخرها، دون ما زاده الرباعي في أوها في: نسخة ابن دادي ٢-٣ ب، وابن يقي ٣-٤ أ، والخمزاوية (٨٢ ١) ٢ ٤، والسيدة زينب ١ ب ٢ ب، و(ش) ١ ب. علماً بأن نسخة (ش) نسخة مشرقية ليست من رواية ابراهيم ولا الحاس ولا ابن ولاد، ولكن ناسخها نقل هذه المقدمة من خط الزمخشري من نسخة ابن طلحة، ولذا كتب نسخها بعدها. «كتب من نسخة (ط). نقلته من خط الزمخشري على الوجه». وكذا النسخ المشرقية التي نسخت منها.

قال أبو عبدالله " محمد بن يحيى "

قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ وَلَادٍ وَهُوَ يَنْظُرُ فِي كِتَابِ أَبِيهِ .

وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ النَّحَّاسِ .

(١) هو: محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأردني الرَّاجِي الحوي (ت ٣٥٣)، مسوب إلى قلعة رباح، وهي مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة، رحل إلى المشرق، فأخذ بمكة عن ابن الأعرابي، وأخذ بمصر كتاب سيبويه عن أبي القاسم عبدالله بن محمد بن ولاد قرءةً وعن أبي جعفر النحاس سماعاً، فعاد إلى الأندلس وأقرأ كتاب سيبويه بالتدقيق والاستنطاط والاعتراض والجواب، فاستفاد المعلمون منه طريقته، توفي سنة ٣٥٣، وقيل ٣٥٨. انظر: طبقات الزبيدي ٣١٠- والأنساب ١٦/٢ وإنباه الرواة ٢٢٩/٣ والوافي بالوفيات ١٢٦/٥.

(٢) ليس في نسخة الخزر جي ٢.

(٣) هو: أبو القاسم عبدالله بن محمد بن ولاد التميمي، وهو ابن أبي الحسين راوي كتاب سيبويه عن المبرد، وأخو أبي العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وكان دون أخيه في العلم، أخذ النحو عن أبيه، وصارت إليه نسخة أبيه من الكتاب بعد أخيه أحمد، وقيل: بل صارت إليه مباشرة، وكان كتاب سيبويه يقرأ عليه ويروى عنه بعد أخيه، وتوفي بعد أخيه. انظر: طبقات النحويين ٢٢٠- والبلغة ١١٣- وطبقات ابن قاضي شهبة ٣٤٤.

(٤) هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي، المشهور بابن ولاد، (ت ٢٩٨)، أخذ في مصر عن أبي علي الدينوري، ولقي في العراق المبرد وثعباناً، وله كتاب (المنتقى) في النحو، وأخذ الكتاب عن المبرد وقرأه عليه، وأقرأ الكتاب في مصر، ومن روى الكتاب عنه ولده، أبو العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وأبو القاسم عبدالله الذي يروي الرباعي هنا كتاب سيبويه عنه عن أبيه. انظر: طبقات النحويين ٢١٧ وإرشاد الأريب ١٠٥/١٩ وإنباه الرواة ٢٢٤، ٣- ويغية الوعاة ٢٥٩/١.

وَأَخَذَهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ وَلَّادٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُبَرِّدِ.

وَأَخَذَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجَّاجِ، عَنْ الْمُبَرِّدِ.

ورواه المبرّد عن المازنيّ، عن الأَخْفَشِ، عن سيويه.

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه

وَأَمَّا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ وَلَّادٍ فَإِنَّهُ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ أَبِي الْحُسَيْنِ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ، قَالَ: «قَرَأْتُ الْمَازِنِيَّ كِتَابَ سَيَوِيهِ عَلَى الْجَرْمِيِّ

وَسَاءَلَ "الأَخْفَشَ عَنْهُ، وَقَرَأَهُ الْجَرْمِيُّ عَلَى الْأَخْفَشِ».

قال: وحدثني المبرّد، قال: «قَرَأْتُ بَعْضَ شَذَا الْكِتَابِ عَلَى الْجَرْمِيِّ،

وَبَعْضُهُ عَلَى الْمَازِنِيِّ، وَمِنْهُ مَا قَرَأْتُهُ" عَلَيْهَا جَمِيعًا».

قال: وَسَمِعْتُ الْمُبَرِّدَ يَقُولُ: «قَدْ أَدْرَكَ أَبُو عُمَرَ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ سَيَوِيهِ،

وَاخْتَلَفَ إِلَى حَلْقَةِ يُونُسَ».

(١) في الحمزوية (٨٢-١) ٣: «قال أبو عبدالله الربحي. وأما». وفي نسخة السيدة ريب ١٢: «قال أبو عدله. وأما».

(٢) في (ش) ١ ١٠ و (ح) ٢ ٣ أ و ب ي قى ٤ أ والخروحي ٢ و بن دادي ٢ أ وأوقاف بعداد ١٢- والسيدة ريب ١٢ وسأل.

(٣) في (ح) ٢ ٣ أ و (ح) ٣ ٢ ب و (ح) ٨ ٢ ب- والحمزوية (٨٢-١) ٣- و بن دادي ١٣- والسيدة ريب ١٢ و (ش) ١ أ ب قد قرأته.

(٤) نضر. أحبر الحويين البصريين ٥٧- ونزهة الألباء ٤٩- و بيه الرواة ٨٠ / ٢.

وحدَّثنا "أبو القاسم بن ولاد، عن أبيه، قال: حدَّثنا أبو العباس، قال: حدَّثني الزَّيَادِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ، قال: «صِرْتُ إِلَى أَبِي عُمَرَ الْجَرْمِيِّ أَقْرَأَ عَلَيْهِ كِتَابَ سَيُويك، وَوَفَيْتُ الْمَازِنِيَّ يَقْرَأُ عَلَيْهِ فِي الْجَزَاءِ (هَذَا بَابُ مَا يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ)»^١ فَكُنَّا نَعْجَبُ مِنْ حَذْقِهِ وَجُودَةِ ذَهْنِهِ، وَكَانَ قَدْ بَغَعَ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ».

قال أبو الحسين بن ولاد: «يعني أن المازنيَّ كَانَ قَدْ بَلَغَ عَلَى الْأَخْفَشِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ»^٢.

وَسَمِعْتُ^٣ أبا الْقَاسِمِ بْنِ وَلَادٍ يَقُولُ: كَانَ أَبِي قَدْ قَدِمَ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ

(١) في نسخة ابن دادي ٣٣ والحمرأوية (٨٢) ١) ٣ والسيدة زيب ٢أ: «قال أبو عبد الله: وحدَّث». وفي (ش) ١، ١أ. «قال أبو عبد الله: وحدَّثني».

(٢) الكتب (هارون) ٣ ٨٥.

(٣) انظر حديث الريدي وتحقيق ابن ولاد في 'طبقات الحويين' ٩٣ وظهر لكلام أن المازني بلغ هذا الموضع على الحرمي، فقد قرأ الكتب على الأخفش وأكملة على الحرمي، وقيل 'قرأه على الحرمي وبقش فيه لأخفش، وذكر أبو الحسين بن ولاد ص ٣٣ في إسناد له أنه روى الكتب عن المزدني عن الحرمي عن الأخفش ولعل أن الحسين يعني أن المازني قرأ على الأخفش بل ما قيل الباب لمذكور أو في أثنائه، فوافه الزيدي وقد بدأ بالقراءة على الحرمي في هذا لد انظر 'طبقات الحويين' ٨٧ - وتاريخ نعيم الحويين ٦٥ - وإرشاد الأريب ٢ ٧٥٧.

(٤) في ابن دادي ٣ والحمرأوية (٨٢) ١) ٣ والسيدة زيب ٢أ: «قال أبو عبد الله: وسمعتُ

المبرّد؛ لِيَأْخُذَ مِنْهُ كِتَابَ سَيُويِيهِ، فَكَانَ^١ الْمَبْرَدُ لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا مِنْ أَصْلِهِ،
وَكَانَ يَضُنُّ بِهِ ضِنَّةً شَدِيدَةً، فَكَلَّمَ^٢ ابْنَهُ فِيهِ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لَهُ فِي كُلِّ كِتَابٍ^٣
مِنْهَا جُعْلًا قَدْ سَمَّاهُ، فَأَكْمَلَ نَسْخَهُ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ ظَهَرَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدُ،
فَكَانَ قَدْ سَعَى بِأَبِي الْحُسَيْنِ إِلَى بَعْضِ خَدَمَةِ السُّلْطَانِ لِيَحْبِسَهُ لَهُ وَيُعَاقِبَهُ فِي
ذَلِكَ^٤، فَاِمْتَنَعَ أَبُو الْحُسَيْنِ مِنْهُ بِصَاحِبِ خَرَاجِ بَغْدَادَ يَوْمئِذٍ، وَكَانَ أَبُو
الْحُسَيْنِ يُؤَدِّبُ وَلَدَهُ، فَأَجَارَهُ مِنْهُ^٥، ثُمَّ^٦ إِنَّ صَاحِبَ الْخَرَاجِ أَلْظَّ بِأَبِي الْعَبَّاسِ
يَطْلُبُ إِلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْكِتَابَ، حَتَّى فَعَلَ^٧.

قال أبو عبد الله^٨: فَقَرَأْتُهُ أَنَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِهِ^٩ وَهُوَ يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ

(١) في نسخة (ح) ٢ ١٣ وأخزرجي ٣ وابن دادي ٣ ب- و(ش) ١/١ اب: وكان.

(٢) في (ح) ٢ ١٣- و(ح) ٧ ٣ ب- وابن دادي ٣ ب- والحمزاوية (١-٨٢) ٣- وابن يقي ٤ أ- و(ش) ١/١ اب: قال فكلم.

(٣) في الحمزاوية (١ ٨٢) ٤ (ش) ١/١ اب: جره. وفي (ح) ٧ ٣ ب: جزء منه.

(٤) ليس في نسخة ابن دادي ٣ ب- والحمزاوية (١-٨٢) ٤. وفي (ش) ١/١ اب- و(ح) ٨ ٢ ب: في ذاك.

(٥) ليس في: نسخة ابن يقي ٤ أ.

(٦) في نسخة (ح) ٢ ١٣- وابن دادي ٣ ب- والحمزاوية (١-٨٢) ٤- و(ش) ١/١ اب: قل: ثم.

(٧) انظر: طبقات النحويين ٢١٧.

(٨) ليس في: ابن يقي ٤ أ وفي نسخة ابن دادي ٣ ب والحمزاوية (١ ٨٢) ٤ (ش) ١/١ اب.

قال أبو عبد الله الرباعي

(٩) ليس في، (ح) ١ ٢ أ.

الكتاب بعينه، وقال لي: قرأته على أبي مرارًا.

﴿١٠﴾ [قبل غلاف عنوان نسخة (ح ١٠): ']

قال أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش:

لما مات سيبويه رحمه الله دخلنا منزله وفتشنا كتبه فما وجدنا في كتبه

شعرًا إلا منسوبًا إلى أهله، إلا أبياتًا على ظهر كتاب، وعليها بخطه: قلت:

سأشكرُ عمرًا ما تراخت مِنِّي
أيادي لم تُمنن وإن هي جَلَّتْ
فتى غيرُ محجوبٍ الغنى عن صديقه
ولا مظهرِ الشكوى إذا النعلُ زَلَّتْ
رأى خلتي من حيثُ يخفى مكانها
فكانت قَدَى عَيْنِهِ حَتَّى بُجِلَّتْ^(١)
وقال بعضهم: هي لعبد الله بن الزبير.

(١) (ح ١٠)، قبل غلاف العنوان. وهي نسخة بي جامع شريف (١١٠٥). ولكن بخط أحد الممتلكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في الذيل والتكملة للمراكشي ١/٦٣٣.

(٢) من الطويل، والأبيات لعبد الله بن الزبير الأسدي، كما في: ملحق ديوانه ١٤٢ والأعاني ٢٣/١٣ - وخزانة الأدب ٢/٢٦٥. ولمحمد بن سعد الكاتب التميمي، كما في: الرسائل للجاحظ ٣٨/١، وفيه (محمد بن سعيد) - ومعجم الشعراء ٤٢١ والمحمدون ٣٤٧. وإبراهيم بن العباس الصولي، كما في: وفيات الأعيان ٦/٢٣٢ والدر الفريد ٦/٣٨٤. ولأبي الأسود الدؤلي، كما في: ملحق ديوانه ١٠١ - والامل والمأمول ص ٥. وقيل: لعمر بن كميل، انظر: الحمية البصرية ١/١٣٥.

وفي بعض الكتب: مَدَحَ سيبويه - رحمه الله - أحد الناس في وجهه
بكثرة علمه وقوته على صنعة النحو، فقال له مرتجلاً:

سَيَّلَى لِسَانٌ كَانَ يُعَرِّبُ لَفْظَهُ فَيَا لَيْتَهُ مِنْ وَفْقَةِ الْعَرَضِ يَسْلَمُ
وَمَا يَنْفَعُ الْإِعْرَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تُقَى وَمَا ضَرَّ ذَا التَّقْوَى لِسَانٌ مُعْجَمٌ
❦ [على ما قبل غلاف نسخة (ح ١٠): ٢]

حَدَّثَنِي الْخَطِيبُ ابْنُ الرَّيِّعِ بْنِ سَالِمٍ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو
عَبْدَ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ^(٢)، أَنَّ شَيْخَهُ أَبَا الْقَاسِمِ الْأَبْرَشَ^(٣) كَانَ شَدِيدَ الْعَنَاءِ
بِالْكِتَابِ، حَسَنَ الْقَامِ عَلَيْهِ وَالذِّكْرِ لَهُ، وَأَنْشَدَنِي لَهُ مِمَّا أَنْشَدَهُ فِي

(١) من الطويل، وظاهر النقل هو أن البيتين لسيبويه (ت ١٨٠). وأنشدهما ثعلب (ت ٢٩١)، كما في
بغية لطلب ٨ ٣٦٤٥. وأنشدهما هلال بن العلاء، كما في: تاريخ بغداد وذيوله (العلمية)
٤١٣/٤ - وبغية الطلب ٢، ٧٧١. وأنشدهما هلال لنفسه كما في: تاريخ بغداد وذيوله (العلمية)
٢٩/٤، ٣١/١٢. وتاريخ الإسلام ٦/٦٣٦، وهلال هو: هلال بن العلاء بن هلال، أبو عُمَرَ،
ابن مهدي مولاهم، الرَّقِي (ت ٢٨٠)، انظر: سير الأعلام ١٣/٣٠٩.

(٢) نسخة (ح ١٠)، قبل العلاف، وهي نسخة بي جامع شريف (١١٠٥).

(٣) هو: سليمان بن موسى بن سالم الحميري الكلاعي، أبو العباس، قرئ ومحدث وخطيب، من
علماء الأندلس. انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٢، ٨١ - وتاريخ الإسلام ١٤ ١٣٧.

(٤) هو: محمد بن أبي أحمد جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد الأنصاري، أبو عبد الله، قرئ نحوي،
من علماء الأندلس. انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٤، ١٦٣. وتاريخ الإسلام ١٢، ٨٢٠.

(٥) هو: حلف بن يوسف بن فرثون الشَّسْتَرِي، الأبرش، أبو العباس، نحوي يحفظ كتب سيبويه،
من علماء الأندلس، توفي سنة (٥٣٢) انظر: تحفة القدم ٢٢ - والمصلة لاسن يشكوال ١٤٧.

نحو ذلك يفتخر:

لَوْ لَمْ يَكُنْ لِي آبَاءُ أَسْوَدُ بِهِمْ وَلَمْ تُثَبِّتْ كِبَارُ الْعُرْبِ لِي شَرَفًا
وَلَمْ أَتَلْ عِنْدَ مَلِكِ الْعَصْرِ مَنَزَلَةً لَكَانَ فِي سَبِيوِيهِ الْفَخْرُ لِي وَكَفَى
فَكَيْفَ عِلْمُ وَمَجْدٌ قَدْ جَمَعْتُهُمَا وَكُلُّ مُخْتَلِقٍ فِي مِثْلِ ذَا وَقَفًا

يقول يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن موسى بن علي بن عمر بن
الجذامي: أنشدني شيعي الفقيه أبو العباس بن رُفَيْقَةَ، قال: أنشده شيخه
أبو عليٍّ عُمَرُ السَّلَوِيُّ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ يَفْتَخِرُ لِنَفْسِهِ وَقَدْ عَابَهُ شَخْصٌ بِقَلَّةِ
الْحَسَبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ:

لَوْ لَمْ يَكُنْ لِي آبَاءُ لَهَا كَرَمٌ وَلَمْ يَكُنْ لِي رِجَالُ الْأَسَدِ لِي سَلَفٌ
وَلَمْ تَكُنْ بِي مَعَالِي الْمَجْدِ وَاحِدَةً قَدْ كَانَ لِي عَمَلٌ فِيهَا وَمُصْطَرَفٌ
لَكَانَ فِي سَبِيوِيهِ الْفَخْرُ لِي وَكَفَى بِذَلِكَ فَضْلًا، فَكَيْفَ الْعِلْمُ وَالشَّرَفُ
أَمْرَانِ قَدْ جُمِعَا لِي خَصَّنِي بِهِمَا مَنْ كَانَ لِي عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللَّطْفُ
الْعِلْمُ تَلَوْتُ لِقَدْرِ الْعَبْدِ عِنْدَكَ يَا مَوْلَى الْجَمِيعِ وَمَنْكَ الْفَضْلُ يُعْزَفُ

(١) من السبيط، وهي لأبي القاسم حلف بن يوسف الأبرش، كما في: تحفة القادِم ٢٢ وتاريخ

الإسلام ١١/ ٥٧٠ - ولوفي بالوفيات ١٣ ٢٢٨ - ومع الطيب ٤ ١١١

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد لأئصري لمروئي، أبو العباس، ابن رُفَيْقَةَ (بالتصغير)، نحوي ماهر،

استوطن تونس، وتوفي بها نحو (٦٦٥) طر: الذيل والتكملة لمراكشي ١/ ٥٦١ وبغية

الوعاء ١ ٣٥٩، وفيه (زُفَيْقَةُ)، وهو نصيف

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا تَفَادَ لَهُ فَكُلُّ ذِي حَسَدٍ فِي مِثْلِ ذَا يَقْفُ^١
 ﴿٢٧﴾ كَذَا فِي أَصْلِ (ص) ^٢:

أَعِزَّنِي رَبُّ مِنْ حَصَرٍ وَعِيٍّ وَمِنْ نَفْسٍ أَعَالِجُهَا عِلَاجًا
 وَمِنْ حَاجَاتِ نَفْسِي فَأَعْصِمَنِي فَإِنَّ لِمُضْمَرَاتِ النَّفْسِ حَاجًا^٣

«البيت الأولُ مُثَبَّتٌ فِي أَصْلِ أَبِي نَصْرِ فِي هَذَا الْكِتَابِ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ،

وَالثَّانِي فِي الْحَاشِيَةِ»^٤.

(١) من البسيط، وهي لأبي علي الشلوين. وقد ذكر بعضها له صاحب اختصار القدح المعلق في التاريخ المحلي ١٥٣

(٢) نسخة ابن يتي ٤ب، قبل الباب الأول. وفوق (ص) علامة (صح) وأصل (ص) أي: أصل أبي نصر الذي انتسخه من نسخة أبي عبد الله الرباحي، وأبو نصر: هو هارون بن موسى القرطبي، صاحب (شرح عيون كتاب سيبويه)، توفي سنة ٤٠١، انظر: الصلة ٢/ ٦٢٠ - وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٢ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١.

(٣) البيتان من الوافر، وهم للنَّصْرِ بْنِ تَوَلَّى الْعُكْلِيِّ رضي الله عنه، كما في: ديوانه ٤٦ - والبيتان ٢٧/١ - والافتضاب للطليوسي ٢/ ١١٠. وبعدهما قوله:

فَأَنْتَ وَلِيُّهَا وَبَرِئْتُ مِنْهَا ... إِلَيْكَ، فَمَا قُضِيَتْ فَلَا حِلَّاجًا

(٤) نسخة ابن حروف اب - و(ح ١٠) أ، واللفظ لها. وهذا الفعل من أبي نصر جرى على عادة بعض السامخ الذين يكتبون بعض الأشعار والمنثور في أوائل نسخهم.

هذا باب علم · ما الكلم من العربية؟

قال سيبويه: «فَالكَلِمُ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ»^(١).
﴿ق﴾^(٢)

«ليس باسم ولا فِعْلٍ» صَفَةٌ لـ(حَرْفٌ)، لا لـ(مَعْنَى) كما ظَنَّ بعضهم^(٣)، بدليل قوله في آخر الباب: «وليس باسم ولا فِعْلٍ»^(٤).
﴿قوله: «جَاءَ لِمَعْنَى» المعنى: الْمُقْصِدُ، من قولهم: ما معنى كذا

(١) (علم) بتوین الجر و(الكلم) بالرفع هو رواية الكتاب كما في شرح السيرافي ٤٥/١ والتعليقة ٣/١- وشرح الرماني ١٠٥/١ وشرح الصفار ٢١٣/١، وهو اختيار المردك في (الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه هذا باب علم...) للنحاس ص ٢١. وهو ضبط ابن خروف في نسخة ابن خروف ١ ب. وكتب فوقه: «صح». وقد أنهى السيرافي ٥١/١ الأوجه الحائزة في هذه الترجمة إلى خمسة عشر وجهًا، وأماها النحاس في رسالته السابقة ص ١٩ إلى بضعة وأربعين وجهًا. وأنهاها صاحب (أقسام الأحبار) ص ٢١٦ إلى خمسين وجهًا، وذكر الصفار في شرحه ٢١١/١ أن بعضهم أنهاها إلى (٩٦) وجهًا.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٢/١، (هارون) ١٢/١.

(٣) (ق) رمز القاضي. وهو: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي، أبو إسحاق (ت ٢٨٢)، زميل المبرد، وله نسخة مشهورة من كتاب سيبويه. انظر التعريف به في ص ٢٧.

(٤) ممن قال به. السيرافي في شرحه ٥٢/١.

(٥) قتلي بالقاضي إسماعيل: المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ص ٩ وابن خروف والصفار كما في شرح الصفار ٢١٦-٢١٧.

وَعَيْنُهُ. (ط) ١.

﴿لَمَّا كُنَّا قَدْ أَحْطَيْنَا عَلَمًا أَنَّ الْاسْمَ وَالْفِعْلَ جَاءَا لِمَعْنَيْنِ - إِذْ هُمَا أَصُولُ الْكَلِمِ - اسْتَغْنِي فِيهِمَا عَنْ ذَلِكَ. وَلَمَّا كَانَ الْحَرْفُ مَجْهُولَ الْمَعْنَى خَصَّصَهُ بِالصِّفَةِ، أَيْ: التَّبَسَّ بِهَا فَفَضَّلَهُ بِصِفَةٍ أُخْرَى؛ لِيُنْكَشِفَ مَعْنَاهُ. (ط) ١.﴾

قال سيويو: «وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمْتِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَخْدَاتِ الْأَسْمَاءِ» ٢.

﴿سَمَّاهَا أَسْمَاءً وَأَرَادَ الدَّوَاتِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسَمَّى ١.﴾
وقال المبرِّدُ: «هذا خطأ؛ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ تَحْدُثُ مِنَ الْمُسَمَّيَاتِ لَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: (أَخْدَاتِ أَصْحَابِ الْأَسْمَاءِ).

(١) نقلت هذه الحاشية من صرة (ح ١٠) أ.ب.

(٢) نقلت هذه الحاشية من صرة (ح ١٠) أ.ب.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٢/١، (هرون) ١٢١.

(٤) لأفعال عند سيويو مشتقة من المصادر، وهي التي عبرَ عنها (الأحداث)، والأحداث ليست من عمل الأسماء، بل من عمل أصحابها المسمَّين بها، فحين أراد بالأسماء المسمَّين، وهذا ضعيف؛ لأن سيويو هو يريد اللفظ لا المعنى، وقيل: على تقدير مضاف، أي أحدث أصحاب الأسماء، وقيل: لإضافة على معنى (من)، أي: أحدثت من الأسماء، لأن الأحداث (المصادر) نوع من الأسماء انظر: شرح السري (العممية) ١٦١، وشرح سيويو للصفر ٢٢٥، ١ وفتاوى بن تيمية ٦ ٢٥٢ - ومعتقد أهل السنة والخمعة في أسماء الله أحسنه لمحمد النميمي ٣٠١

(٥) لم أحد هذا القول للمبرِّد، ولم أحد المسبوق إليه في آخر الحاشية أيضًا.

والصحيح قول سيويه؛ لأنَّ الاسمَ والمسمَّى واحدٌ كما هو مذهب أهل السنة^١، وذهب المبرِّدُ إلى أنَّ الاسمَ غيرُ المسمَّى، وهو عبارةٌ عن التَّسمية^٢.

﴿أراد بالأحداث المصادر، وسَمَّها أحداثاً لأنها تحدثُ في رأي العين من الفاعلين، وأضاف الأحداثَ إلى (الأسماء) وأرادَ به الذوات التي تحضُّلُ منها الأفعالُ الحقيقيةُ التي هي عندهم المصادر، وسَمَّها الأسماءَ لأنَّ الاسمَ عبارةٌ عن المسمَّى.﴾

وهذا ما ردَّه أبو العباس المبرِّدُ، وقال: هذا خطأ؛ لأنَّ المصادر المسمَّيات، لا من الأسماء.

وأهل الصناعة قالوا: الصحيح ما ذهب إليه سيويه؛ لأنه عنى

(١) الاختلاف في الاسم والمسمى صويل، ولكن كلام سيويه على الصحيح لا يدخل في هذا اختلاف. لأن سيويه يريد لفظ الكلمات، فبذلك يكون لفظ الاسم غير المسمى به اتفاقاً، كما يَرى ذلك ابن تيمية في فتاواه ٦، ٢٥٢، وإليه اختلاف في الاسم إذا أريد معناه نحو: أعنَّد لرحمن.

(٢) أكثر أهل السنة المتقدمون يقولون: الاسم للمسمى، ويمسكون عن قول الاسم هو المسمى أو غيره، لعدم ورود ذلك في كلام الشارع، وبعض المتأخرين من أهل السنة يصرون بأن الاسم هو المسمى، أي: يراد به المسمى، أي: أن الاسم إذا أريد معناه في الكلام المؤلف والمتصوِّد به مسبو، نحو: أعنَّد الله وأتبع رسوله - بطر. فتوى ابن تيمية ٦، ١٨٧، ١٨٨ - ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي ٢٨٥-٢٨٩.

(٣) هذه الحاشية نقتتها من صرة نسخة ابن دادي ٣أ.

بالأسماء المسماة دون التسميات، كما هو مذهب أهل السنة: أن الاسم والمسما واحد. النور اللامع "لأبي شجاع".

قال سيبويه: «وَأَمَّا بِنَاءُ مَا لَمْ يَقَعْ فَإِنَّهُ قَوْلُكَ أَمْرًا: (اذْهَبْ، وَاقْتُلْ، وَاضْرِبْ)، وَنَحْوَهَا: (يَقْتُلْ، وَيَذْهَبْ، وَيَضْرِبُ، وَيُقْتَلُ، وَيُضْرَبُ)»^(١).

﴿ق﴾:

مَثَلٌ بِالْأَمْرِ قَبْلَ الْحَتَرِ؛ لِأَنَّهُ خَالِصٌ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَالْحَتَرُ مُشْتَرَكٌ.

هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية

﴿ط﴾:

حركات البناء تقع في أواخر الكلم، وهي مجاري، فالجاري هو الحرف،

(١) (النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد الطحاوي)، لأبي شجاع، وهو بكرس نجم الدين بن بالقديج عبد الله التركي المستصري المستعصي التركي الفقيه الحنفي، توفي ببغداد، سنة ٦٥٢. انظر: كشف الظنون ١١٤٣/٢ - وهديّة العارفين ٤٧٧/٢ - ومعجم المؤلفين لكحالة ٢٣/١٣.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٥) أب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/١، (هارود) ١٢/١.

(٤) (ط) رمز نسخة ابن طلحة، وهو: عدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله الياثري، أبو بكر وأبو محمد، من أهل يابرة بالأندلس، رحل إلى مكة، وفيها اجتمع الزمخشري به، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وتوفي فيها سنة ٥١٨، وقيل ٥٢٣. انظر: نفع الطيب ٦٤٨/٢ - والبلغة ١٢٤ - ويغية الرواة ٤٦/٢ - وحاشية الخضر ١٨٧/١.

والصحيح أَنَّ الحَرْفَ لم يَتَقَدَّمِ الحَرَكَةُ فتكونُ هي الجارية عليه، ألا ترى أَنَّ الكلمة لا تَصِحُّ أبداً من حروفٍ سواكن، فالحركةُ والحَرْفُ معاً والحركةُ محمولةٌ، فإذا زالتِ انعدمت، والجريُّ هو التَّغْيِيرُ والانتقال، والمتغيِّرُ المتقلُّ هو الحَرْفُ.

قال سيبويه: «وَأَيْتَمَا ذَكَرْتُ لَكَ ثَمَانِيَةَ بَحَارٍ لِأَفَرُقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِمَا يُحْدِثُ فِيهِ الْعَامِلُ - وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يَزُولُ عَنْهُ - وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الحَرْفُ بِنَاءً لَا يَزُولُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحَدَتْ ذَلِكَ فِيهِ مِنْ الْعَوَامِلِ الَّتِي لِكُلِّ عَامِلٍ مِنْهَا ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي الحَرْفِ، وَذَلِكَ الحَرْفُ حَرْفُ الإِعْرَابِ»^(١).

ليس عند (ح) ولا (مح)^(٢):

قال الأخفش: ليس قوله: «لأَفَرُقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ

(١) في محل الحركة من الحرف خلاف، فقليل بعده، وهو قول سيبويه ٤/١٩٨، ٢٤٢، وقيل: معه،

وهو قول صاحب الحاشية هنا، وقيل: قبله. انظر: سر الصناعة ١/٢٨ والخصائص ١/٣٢١ -

والبدیع ١/٤٥ - والذب للعكبري ١/٦١ - وشرح المفصل ٥/١٩٧ - والتذيل والتكميل

١/١٢٠ والجمع ١/٥٨.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/٣، (هارون) ١/١٣.

(٣) (ح) رمز نسخة الزجاج الأولى من كتاب سيبويه. و(مح) رمز نسخة المبرد من كتاب سيبويه.

ومعنى (ليس عندهما) أو حاشية الأخفش القادمة ليست في نسختيها، وسيستعمل هذا

الأسلوب بهذا المعنى كثيراً.

الأربعة وبين ما يُبنى عليه الحرفُ» بصحيحٍ عندي؛ لأنه قد جَمَعَ بين الحرفِ والحركة، فأخبرَ أنه يَفَرَّقُ بينهما، وهو يُريدُ أن يَفَرَّقَ بينَ حرفٍ يُعَرَّبُ وبينَ حرفٍ يُبنى بناءً، لا أنه يَفَرَّقُ بينَ الحرفِ والحركة، أو يَفْصِلُ بينَ حركتين إحداهما تُبنى والأخرى تُعَرَّبُ^٢. [٢/أ]

قال سيبويه: «وليس في الأفعالِ المضارعةِ جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماءِ جزمٌ؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في المضافِ إليه، مُعاقِبٌ للتَّنوينِ، وليس ذلك في هذه الأفعالِ»^٣.
﴿ق﴾.

الضميرُ في (إليه) لا يرجعُ إلى الألف واللام في (المضاف)، كما ترجعُ إليه في قولك (الجرُّ في المضافِ إليه)، ولكنه راجعٌ إلى قوله (المجرور).
﴿لأنَّ المجرورَ﴾ يعني الثاني، «داخلٌ في المضافِ» يعني الأول،

(١) كُتِبَ في (ش ٢) ب و (ش ٣) أ: (إحديها)، وهو اصطلاح إملائي لبعض الكتب، يكتبون (إحدى) إذا اتصلت بضمير بالياء على كل حال. انظر: سر الصناعة ٥٠/١ وصبح الأعشى ٣ ٢٠١- والجمع ٣٣٦/٦.

(٢) مراد سيبويه: لأفَرَّقُ بين المُعَرَّبِ ولمسي، أو بين علامات المُعَرَّبِ وحركات المسي وسكناته وقد تكلم في مقولته هذه بحويون كالأخفش ولمازني والمرد، وصححه، حرون كلرحاج وأبي العباس بن ولاد. انظر: الانتصار ص ٤٣ وشرح اسيراني ٦٤، ٦٦ والتعليقة ١٦/١- وأقسام الأخبار ص ٢١٤- وعنار التذكرة ٨٣- وشرح الصفار ١ ٢٥٠

(٣) الكتب (مولاقي) ٣/١، (هرون) ١ ١٤

«إِلَيْهِ» يعني الثاني.

وهذا اللفظ: لأنَّ الثانيَ داخلٌ في الأوَّلِ المضافِ إلى الثاني.

﴿في (مح):﴾

قال أبو الحسن^١: ليس الجرُّ في هذه الأفعال؛ لأنَّ الأفعالَ أدلَّةٌ، وليست الأدلَّةُ بالشيء الذي يُدَلُّ عليه، وأمَّا (زيدٌ وعمرٌ) وأشباهُ ذلك فهو الشيءُ بَعَيْنِهِ، وإنما يُضافُ إلى الشيءِ بَعَيْنِهِ، لا إلى ما يُدَلُّ عليه، وليس يكونُ جرُّ في شيءٍ من الكلامِ إلا بالإضافة.

﴿في (مح):﴾

وقال أبو الحسن^٢: «لا يدخلُ الأفعالُ الجرُّ؛ لأنه لا يُضافُ إلى الفعل، والمضافُ إليه يقومُ مقامَ التنوين، وهو زيادةٌ في المضافِ كما أنَّ التنوينَ زيادةٌ، فلم يَجْزُ أَنْ يُقِيمَ الفعلُ مقامَ التنوين؛ لأنه لا يكونُ فِعْلٌ إلا وله

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يقي) ٤ ب المسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر

(٢) (مح): رمر نسخة لمرد من كتاب سيوطه

(٣) انظر كلام الأحفش في: إيضاح الرحاجي ص ١٠٩ وشرح السيرافي ٩٦/١ وأقسام الأخبار ص ٢٠٤

(٤) في نسخة كتابه ٥ أ: «ليس في الأفعال جرٌّ»

(٥) هذه الحاشية في متن السحرة لرحية، وبعدها كلمة (رحع)، انظر (ح) ٢(١)

(٦) انظر كلام الأحفش في: إيضاح الرحاجي ص ١٠٩ وشرح السيرافي ٩٦ ١ وأقسام الأخبار ص ٢٠٥.

فاعلٌ، فلم يَحْتَمِلِ الاسمُ زيادتين، ولم يَبْلُغْ مِنْ قُوَّةِ التَّنْوِينِ - وهو واحدٌ -
أنْ يَقُومَ مَقَامَهُ اثْنَانِ، كما لم يَحْتَمِلِ الاسمُ الألفَ واللامَ مع التَّنْوِينِ»^(١).

ليس (ح)، وفي غير نسخة أبي العباس^(٢).

وقرأته عليه^(٣)، فقال: «هو صحيحٌ، وليس بموضوعٍ في مَوْضِعِهِ؛ لأنه

جَعَلَ العامَّ في موضعِ المخصوصِ».

﴿ في (مح): ﴾

قال الأخفش: لا يَصِحُّ فيها معنى إضافة بحرف جرٍّ ولا غيره، ولا
يكون فيها تنوينٌ لِثِقَلِهَا، فإذا قلتَ: (هذا يومٌ تَذْهَبُ) فإنما أردتَ (هذا يومٌ
ذهابك)، فقد أَضَفْتَهُ إلى شيئين قد عَمِلَ أحدهما في الآخرِ وشُغِلَ كلُّ واحدٍ
منهما بصاحبه، وهو الفعلُ والفاعلُ، ولا تَجُزُّ بالفعلِ شيئاً؛ لأنَّ المجرورَ
داخلٌ في الاسمِ الجارِّ الأولِ مُعَاقِبٌ للتَّنْوِينِ، وليس في الفعلِ تنوينٌ فيُعَاقِبُهُ
المجرورُ، وإنما جازَ (هذا يومٌ يَخْرُجُ) فأضفتُ أسماءَ الأزمنةِ إلى الأفعالِ لأنَّ
الأزمنةَ كُلَّهَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ظُرُوفًا، والظُرُوفُ أَضْعَفُ من سائرِ الأسماءِ.

(١) هذه الحاشية في متن نسخة ابن دادي ٢أ، وي بعدها كلمة (رجع)، وفيها: «تُقيم» بدل «يقيم».

(٢) معناه: ليس كلام الأخفش السابق في نسخة الزجاج الثانية، وليس في غير نسخة المبرد.

(٣) أي: قرأه الفارسي على شبيهه ابن السراج؛ لأنه الذي قرأ عليه الكتاب بعد أن جمع عليه هذه

الحواشي قراءة تصحيح ومراجعة.

(٤) أي: الأفعال.

فَعَوَّضُوهَا الإِضَافَةَ إِلَى الْأَفْعَالِ .

﴿ط﴾:

المجرور داخلٌ في الاسمِ المضافِ إلى المجرورِ .

﴿ط﴾:

الجرُّ إنما يكونُ في كلِّ اسمٍ مضافٍ إليه، يعني منسوبٌ إليه الأولُ،
وليسَ الفعلُ في هذه المنزلةِ .

قال سيبويه: «وَأَيْتُمَا ضَارَعَتْ» أَسْمَاءُ الْفَاعِلَيْنِ أَنْتَ تَقُولُ: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ
لَيَفْعَلُ)، فَيَوَافِقُ قَوْلَكَ (لَفَاعِلٌ)، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا لَفَاعِلٌ) فِي مَا
تُرِيدُ مِنَ الْمَعْنَى، وَتَلَحُّقُهُ هَذِهِ اللَّامُ كَمَا لَحَقَتْ الْإِسْمَ، وَلَا تَلْحَقُ (فَعَلَ)
الْلامُ .

﴿ق﴾:

اللامُ في قوله: «وَلَا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللَّامُ» لِلْعَهْدِ، مُشَارٌّ بِهَا إِلَى قَوْلِهِ

(١) انظر كلام الأخصر هذه في إيضاح الزجاجي ص ١٠٩ وشرح السير في ١/ ٩٧.

(٢) ليس في (شر) ٢٠٤.

(٣) كل هذه الحواشي تنكسر على عدة امتناع الجر في الأفعال، وانظر فيها: إيضاح الزجاجي

ص ١٠٧ وأقسام الأخدر ص ٢٠٤ وشرح التسهيل ١/ ٣٩ والتذيل ١/ ١٣٩.

(٤) أي: صارعت (شبهت) الأفعال المضارعة أسماء الفاعلين.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣/ ١، (هدرون) ١/ ١٤.

«هذه اللام»، فما فيها من معنى العهد قائم مقام اسم الإشارة في قوله «هذه اللام».

قال أبو عثمان: قد لَحِقَتْ (فَعَلَ) اللام في قوله:

لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

قال أبو العباس: إنما جاز ذلك بإضمار (قد) (١).

قال سيوييه: «وَتَقُولُ: (سَيَفْعَلُ)، وَ(سَوْفَ يَفْعَلُ ذَاكَ)، فَتُلْحِقُهَا هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ لِمَعْنَى كَمَا تُلْحَقُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ الْأَسْمَاءَ لِلتَّحْرِيكِ» (٢).

قال (ط):

يقول: وتُلْحَقُ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ لِمَعْنَى التَّوْقِيتِ، كَمَا تُلْحَقُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ الْأَسْمَاءَ لِمَعْنَى التَّعْرِيفِ. [٢/ب]

قال سيوييه: «وَأَمَّا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ وَالْوَقْفُ فَلِلْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ الْمُضَارِعَةِ عِنْدَهُمْ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ بِمَّا جَاءَ

(١) عجر بيت من الطويل، صدره. (حَلَفْتُهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرًا)، وهو لامرئ القيس، كما في ديوانه

٣٢- والأصول ١- ٢٤٢- وشرح التسهيل ٣/ ٢١٤- والخصى الديني ١٣٥- والخزانة ١٠/ ٧١.

(٢) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتاهيه ٤ ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣، (هدرون) ١/ ١٤.

لِمَعْنَى لَيْسَ غَيْرٌ».

يعني بقوله: «لَيْسَ غَيْرٌ» الحروف.

وقال ذلك^{١٢} لِئَلَّا يَتَوَهَّم السامعُ أَنَّهُ يُرِيدُ الاسمَ.

قال سيبويه: «وَالْوَقْفُ نَحْوُ: (مَنْ) وَ(كَمْ) وَ(قَطْ) وَ(إِذْ)».

ليس عند (مح) ولا عند (ح):

قال الأخفش: يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (إِذْ) اسمٌ قَوْلُكَ بَعْدَ (إِذْ): (كَانَ).

(١) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٥/١. و(غير) بضمة واحدة في أكثر النسخ. ك(ش)- و(شر) ١-ب- و(ح) ٢- و(ح) ٧/١-٤ و(ح) ١٠-ب و ابن خروف ١٢ وكتهيه ٨ أ ولعبيدي ٢/١ ب والميورقي ٣أ. وبصمتين (غير) في: نسخة ابن يقى ٥أ. وبضمة وبصمتين في: نسخة ابن دادي ٤ أ وذكر ابن خروف (انظر: استديس ٣٦٣/٨) أنها في نص سيبويه رويت بالضم ولفتح. ويجوز في (غير) في هذا الأسلوب إثبات المضاف إليه رفعا ونصباً (ليس غيره، وغيره)، وهو الأكثر، وحده بالتثنية وعدمه (ليس غير، وغير، وغير، وغير). راجع. المقتضب ٤ ٤٢٩ والتعليق ٢ ٧٥ وشرح السيرافي (العلمية) ٤٩/١ وشرح التسهيل ٢/٣١٧ ولارنثوف ٣/١٥٤٩ والمغني (المبارك) ٢٠٩.

ولفظ (بشم ولا فعل) لفظ النسخة الشرقية، وجاء في الراحية (باسم) فقط.

(٢) اختلف شرح سيبويه في تقدير المضاف المحذوف بعد (غير) فقدرة السيرافي (العلمية) ١، ١٤٩: (غير ذلك المعنى)، فتكون الجملة من نعت (معنى)، وهذا ظاهر حاشية أبي نصر هند، وقدرة

الصفار ١، ٢٧٩: (غير ذلك من الأسماء)، فتكون الجملة حالاً من (الأسماء غير المتمكنة)

(٣) هذه الحاشية نقبتها من طرة نسخة (ابن يقى) ٥أ أنسخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٤) الكتاب (بولاق) ١، ٤، (هارون) ١، ١٥.

وقولك (يومئذ)، ومعناها معنى الأسماء؛ تقول: (أَتَيْتَكَ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقًا)،
فكأنك قلت: (زَمَنْ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقًا) .

قال سيويو: «فَالْمُضَارِعُ» (مِنْ عَلٍ) حَرَكُوهُ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقُولُونَ
(مِنْ عَلٍ)»^(١).

﴿زيادة في (ح)، ليس (مح):﴾

قال الأخفش: يَقُولُ^(٢) «إِنَّ (عَلٍ) الْمَبْنِيَّةَ ضَارَعَتْ حَالَهَا فِي الْبِنَاءِ حَالَهَا
إِذَا لَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً، وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِكَ (يَا زَيْدُ)؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ (يَا زَيْدُ) لَا
يَكُونُ مَنْصُوبًا فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَ(مِنْ عَلٍ) يَكُونُ مُتَمَكِّنًا وَغَيْرَ مُتَمَكِّنٍ مَعَ
(مِنْ) فِي هَذِهِ الْحَالِ فِي اللَّغَتَيْنِ، إِذَا احتَاجَ كُلُّ صَاحِبِ لُغَةٍ إِلَى لُغَةِ
صَاحِبِهِ قَالَهَا»^(٣).

﴿معنى مضارعة (عَلٍ) لـ(عَلٍ) هو أَنَّهَا يَقَعَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ عَلَى

(١) هذه الحاشية ليست في (ش) ٢/٢ ب

(٢) أي. فالذي يضارع المتمكن.

(٣) الكتاب (ببلاق) ٤/١، (هارون) ١٦/١.

(٤) أي: قول الأخفش القادم في نسخة الزجاج الثانية، وليس في نسخة المرد

(٥) في (ش) ٢ و(ش) ٣. «تقول»، وصواب السياق «يقول»، أي: يقول سيويو.

(٦) انظر الكلام على (من عل) في. الكتاب (هارون) ٢٢٨/٤ وامتقتض ٣/٢ - والخصائص

٣٧٣/١ - والمفصل ٢٢١ - واللسان ٨٣/١٥ - والمغني ٢٠٥.

يعني أنها للابتداء كـ (مِنْ)، و (مِنْ) عامّةٌ في كلّ ابتداءٍ سوى الزمان إلا ما شَذَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ:

... مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ

وقوله: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾. ولذلك مِنَ العمومِ أَطْلَقَ قَوْلَهُ «بِمَنْزِلَةٍ مِنْ»، ولم يُقَيِّدْ.

يُرِيدُ أَنْ (مُنْذُ) فِي الْأَيَّامِ بِمَنْزِلَةٍ (مِنْ) فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ. فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ. (ط).

(١) البيت من الكامل، وهو لُزْهَيْرٍ مِ ابْنِ سُلَمَى، وأوله. (لِمَنِ الدِّيَارُ بَقْعَةُ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ ...).
وحاء في رواية (مُنْذُ) بدل (مِنْ) في الموضعين، و (شَهْرٍ) رواية، والمشهور (دَهْرٍ)، انظر: في ديوان
زهير ص ٨٦ وشرح المفصل ٩٣، ٤ والمقاصد النحوية ٢١٣، ٣ وخزانة الأدب ٤٣٩/٩
(٢) سورة النوبة ١٠٨.

(٣) صرّح سيبويه بدخول (مِنْ) على الزمان، فقال ١/ ٢٦٤ (هارود). «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ (مِنْ) نُنْذِرُكَ قَوْلِي إِتْلَاهَا»، نَصَبَ لِأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا. كَقَوْلِكَ: (مِنْ) لَدُنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا». قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٣/ ١٣٠. «هذا نصه في هذا الباب. وفيه تصريح بمحيي (مِنْ) لابتداء عاية الزمان» ولكن ظهر كلامه في ٤/ ٢٢٤ مع ذلك. وفي دخول (مِنْ) على زمان خلاف بين النحويين، نظره في: المقتضب ١/ ٤٤، وشرح السير في ١/ ١٦٦ - والإنصاف ١/ ٣٧١ وشرح المفصل ٩٣/ ٤، وشرح الجمل لابن عصور ١/ ٤٨٨، والارتشاف ٤/ ١٧١٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٨٩، والتصريح ٢/ ١٧.

(٤) نقلت هذه الحاشية من حرة (ح ١٠) ٢٢

قال سيبويه: «وَلَا ضَمٌّ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْجُ ثَالِثُ سِوَى الْمُضَارِعِ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ بِنَاءُ كُلِّ فِعْلٍ بَعْدَ الْمُضَارِعِ»^(١).
 قال أبو الحسن:

يقول إنما جاء من الفعل بِنَاءً: بِنَاءُ مَا مَضَى وَهُوَ مَفْتُوحٌ، وَبِنَاءُ الْأَمْرِ وَهُوَ مَوْقُوفٌ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ بِنَاءُ كُلِّ فِعْلٍ بَعْدَ الْمُضَارِعِ.
 قال سيبويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا تُنِيتَ الْوَاحِدَ لِحَقَّتُهُ زِيَادَتَانِ»^(٢).
 قال أبو العباس:

إنما لم "تختلفِ التثنية وجاءت على طريق واحدٍ لأنَّ التثنية عددٌ واحدٌ، لا يكونُ اثْنانِ أكثرَ عددًا.

والجمعُ "يختلفُ كما يختلفُ الواحدُ، فيكونُ على ضروبٍ كثيرةٍ لكثرتِهِ وَقِلَّتِهِ، فيقعُ منه ضروبٌ مختلفةٌ من الأمثلة. نحو: مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ

(١) يريد به (المعنيين) الْمُضَيَّيْ، وفعلُهُ الماضي يُنِيتُ على الفتح، والطلب وفعله الأمرُ يُبِيتُ على الوقف، أي السكون، وليس وراءهما سوى المضارع المُعَرَّبِ، فلا يُتَصَوَّرُ الضَّمُّ فِي الْفِعْلِ. انظر: شرح السيرافي ١/ ١٧١ - وشرح الصغار ١/ ٢٩٣.

(٢) الكتب (بولاقي) ٤/ ١، (هارون) ١٧/ ١.

(٣) الكتب (بولاقي) ٤/ ١، (هارون) ١٧/ ١.

(٤) سقط من (ش) ٢/ ٢.

(٥) الظاهر أن المراد يريد بالجمع هنا الاسم الدال على جمع، لا الجمع الحوي الاصطلاحي؛ لأنه ذكر منه (هؤلاء) و(الذين).

مثل (مَسَاجِدَ وَمَنَادِيلَ)، وفُعُولٍ وفِعَالٍ نحوُ (مُحْمُولٍ وَكِلَابٍ)، وَأَفْعَلَةٌ وفُعْلٍ نحوُ (أَحْمِرَةَ وَحُمُرٍ)، وفَعَائِلٍ نحوُ (رَسَائِلَ)، وفَعَالِيلٍ نحوُ (فَنَادِيلَ)، وَيَقَعُ منه ما يُعَرَّفُ وما يُبْنَى، كما يَقَعُ في الواحدِ، ألا ترى أن فيه مثل (هُؤْلَى) مقصورٌ^١ و(هُؤْلَاءُ)، كما كان في الواحدِ مثل (هذا) و(ذاك)، وكذلك بابُ المبهمةِ، فلذلك كان (الَّذِينَ) لا يَتَصَرَّفُ كما كان (الَّذِي) لا يَتَصَرَّفُ، وَتَصَرَّفَ (الَّذَانِ) كما ذكرنا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: (هُمُ اللَّذَوْنَ) قالوا ذاك^٢ فإنما حُجَّتُهُ أَنْ يَنْوِيَ بهذا الجمعَ طريقَ التثنيةِ، وذلك لأنه ليس جمعٌ سوى ما كان بالواو والنون إلا وهو جمعٌ تكسيري^٣؛ لأنه يَكْسِرُ الواحدَ عن بِنْيَتِهِ، تقولُ: (دِرْهَمٌ)، ثم تقولُ: (دِرَاهِمٌ)، فَتَمَرُقُ بَيْنَ بَعْضِهِ وَبَعْضٍ وتفتَحُ ما كان مكسورًا وهي الدالُّ،

(١) كذا مضبوطة في النسخ، وقد تبادر إليَّ أن الصواب (يُعْرَبُ)، ثم بدلي أن المعنى أنه لا إشكال في مجيء الجمع ككرةً ومُعْرَبًا، كما مثل المبرد، ثم قال. وقد يأتي الجمع معرَّبًا ك(المساحد)، ومبنيًا ك(هُؤْلَاءُ).

(٢) كذا في جميع النسخ، وقيسه النصب على الخالية، ولعل كلمة (مقصور) كانت تعبيرًا فوق كلمة (هُؤْلَى)، ثم أدخلها السامخ في المتن، وفي السخ (هُؤْلَا) بالألف الواقعة، وكتبها على قياسها الإملائي.

(٣) في السخ [انظر مثلاً: (ش ١) ب و (ش ٢) ب و (ش ٣) أ]: «هم الذنون صدة قالوا ذاك»، قلت: لعل (صلة) طرة كنت فوق (قلوا) ثم أدخلها السخ قبله.

(٤) في (ش ٣) أ: التفسير.

وَتَكْسِرُ مَا كَانَ مَفْتُوحًا وَهُوَ الْهَاءُ.

وكذلك (مَسَاجِدُ وَفُلُوسٌ وَأَحْمِرَةٌ وَحُمْرٌ).

فإذا جمعت بالواو والنون أَدَّيْتَ بناءً الواحدِ كما كان في التثنية ثم زِدْتُمَا كما زِدْتَ أَلْفًا للتثنية ونونًا.

ولا يكون إلا لما يعقل - سوى حروفٍ مُعْتَلَةٍ من باب (سِينٍ) ونحوها - قال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^١، وقال: ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَغْوِصُونَ لَهُ﴾^٢، وقال للناس: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^٣.

وإنما فَضَّلَ هؤلاء على سائر الأنواع لأنهم يُخَاطَبُونَ ويُخَبَّرُ عنهم، وأنَّ ما خَرَجَ عما يَعْقِلُ يُخَبَّرُ عنه ولا يُخَاطَب.

فإن قال قائل: ﴿فَسَأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾^٤، وأَوْحَى

(١) سورة الأنبياء ١٩

(٢) سورة الأنبياء ٨٢.

(٣) جزم من آيتين في: سورة هود ١٤، والأنبياء ١٠٨، ومرد المبرد بهذا الاستشهاد بين أن العقلاء

هم: الملائكة، والجن، والإنس

(٤) في (ش) ٢١، ب. يخرج.

(٥) سورة الأنبياء ٦٣.

رَبِّكَ إِلَى الْفَعْلِ أَنْ تُخَذِيَ مِنَ الْجَبَالِ بُيُوتًا ﴿١٠﴾ . فإنه أوضح دليل على ما ذكرناه؛ حيث خبرَ عنها بأفعالٍ ما يَعْقِلُ وَيُخَاطَبُ دَخَلَتْ في خطابٍ ما يَعْقِلُ، وعلى ذلك قال النابغة الجعدي:

شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^(١)
فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا التَّذْكِيرُ وَجَعَلَ لَهَا الْعَمَلَ خَبَرَ عَنْهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ^(٢).
قال سيبويه: «يَكُونُ» فِي الرَّفْعِ أَلْفًا، وَلَمْ يَكُنْ وَآوًا؛ لِيُفْصَلَ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ^(٣).

﴿١٠﴾ يعني: لو قلتَ في الاثنين (الزَيْدَوْنِ)^(٤) كان كالجمع.
فإن قال قائل: فالفتحة فاصلةٌ بين التثنية والجمع، كما فصلت الفتحة في قولك: (الزَيْدَيْنِ والزَيْدِينَ).

(١) سورة النحل ٦٨.

(٢) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي، في: ديوانه ص ٤ - والكتب ٤٧/٢ - والخزانة ٧٨/٨، وبلا نسبة في: المقتضب ٢٢٦/٢ وشرح المفصل ١٠٥/٥، والشاهد معاملة (بنات نَعَشٍ) معاملة جمع المذكر العاقل في قوله (هو) و(دنوا فتصوبوا).

(٣) نظر بعض هذا الكلام في المقتضب ١/٥ - ٦، ٢٢٦/٢، ونحوه في: عدل المحو ص ١٦٦.

(٤) أي: حرف المد واللين الذي في المثني.

(٥) الكتب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٧/١.

(٦) في (ش) ٣، ب. الزيدنين.

قيل ١: «إِنَّ الزَيْدَيْنِ مُتَبَسِّرَيْنِ بِمُصْطَفَيْنِ، فَلَوْ كَانَ فِي الثَّنِيَةِ (الزَيْدُونَ) لَأَلْبَسَ بِقَوْلِهِمْ (مُصْطَفَوْنَ)، وَكَانَ اللَّبْسُ عَامًّا فِي سَائِرِ أَحْوَالِ الثَّنِيَةِ، فَجُعِلَتِ الْأَلْفُ فِي الثَّنِيَةِ» لِلْفَصْلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا مِثْلُ هَذَا عَمَّا يُلَبَسُ فِي مَكَانٍ ثُمَّ يَفْصَلُ فِي آخَرٍ؟
قيل: قولك (أَتَانِي عَبْدَا اللَّهِ)، فَيُلَبَسُ بِالْوَاحِدِ الْمَنْصُوبِ، فَإِذَا قُلْتَ:
(عَبْدِي اللَّهِ) وَ(أَتَانِي عَبْدَاكَ) وَ(عَبْدَا أَخِيكَ) انفصل، وقولك للمرأة:
(اضْرِبِي الرَّجُلَ) مُلَبَسٌ ٣ فِي اللَّفْظِ بِقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ إِذَا أَمَرْتَهُ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ
يَسْتَقْبَلِ الْيَاءَ سَاكِنٌ انفصل المؤنث من المذكر، فقلْتَ لِلْمَرْأَةِ (اضْرِبِي)،
وَلِلرَّجُلِ (اضْرِبْ).

قال سيبويه: «وَلَمْ يَجْعَلُوا النَّصْبَ أَلْفًا؛ لِيَكُونَ مِثْلُهُ فِي الْجُمُعِ، وَكَانَ مَعَ
هَذَا أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَا الْجُرْ مِنْهُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْجُرَّ لِلْأَسْمِ لَا يُجَاوِزُهُ، وَالرَّفْعُ قَدْ

(١) فِي (ش ٣) ب: قلت.

(٢) لَيْسَ فِي (ش ٣) ب

(٣) فِي (ش ٣) ب: يلبس.

(٤) كذا فِي الشَّرْحِ [انظر. (ش ١) ب]. وَهُوَ فِي الرَّاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ب]: «الْجُرَّةُ». يَعْنِي:
الْكِسْرَةُ، وَذَكَرَ فِي التَّنْذِيلِ ١٤٤/١ أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ: (رَفْعَةٌ وَصَبَةٌ
وَجَرَّةٌ)، لَكِنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِضَمَّةٍ وَأَخَوَاتِهَا. قُتِبَتْ. تَأَثَّرَ ابْنُ طَلْحَةَ - وَهُوَ مِنْ رِوَاةِ السَّخَةِ
الرَّاحِيَةِ - بِذَلِكَ، فَاطْلُقَ فِي الْحَاشِيَةِ ص ٨٠ (رَفْعَةٌ) عَلَى الضَّمَّةِ غَيْرِ الْإِعْرَابِيَّةِ.

يَسْقِلُ إِلَى الْفِعْلِ، فَكَانَ هَذَا أَغْلَبَ وَأَقْوَى .

❦ قال أبو الحسن:

ولم يجعلوا الياء للرفع لأنَّ الجرَّ في الياء، ولم يجعلوا الألف للنصب لأنه ليس إلا (رَجُلَانِ وَرَجُلَيْنِ)، وأوَّلُ أحوالِ الاسمِ الرفعُ، فجُعِلَتِ الألفُ للرفع؛ إذ كان الجرُّ أَغْلَبَ على الياء.

فإن قلتَ: فهلا جُعِلَتِ الياء للرفع والألف للنصب، وصار الجرُّ تابعًا لأحدهما؟

فد: إنَّ الجرَّ أَلَزَمُ للأسماء من الرفع والنصب، والذي هو أَلَزَمُ لا يكون تابعًا^١.

❦ قال أبو الحسن:

ولم يُتَبَعَ الرفعُ الجرَّ؛ لأنه أوَّلُ ما يَدْخُلُ الاسمَ، فقد ثَبَتَ قَبْلَهُ^٢.

(١) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١/١٧.

(٢) حَذَفَ الأَخْفَشُ القول من الخواب، وهذا كثير في أسلوبه، والتقدير نحو: (فيُقَالُ)، أو (فَأَقُولُ: إن)، انظر: الحواشي ص ٦٩، ٢١١، ٢٢٣، وهو كثير في أسلوب سيبويه، انظر: الكتاب ٤/٢٢٩: «فإن قلت ... فإنهم قد ...».

(٣) هذه الحاشية في نسخة ابن دادى ٥٥، وفيها: «لأنَّ الحرَّ من الياء».

(٤) وانظر كلام الأَخْفَشِ في شرح السيرافي ١، ٢٢٦ وشرح الصفار ١/٣٥٥.

(٥) هذه الحاشية في متن الرِّبَاجِيَّةِ [انظر: (ح) ٢(ب)]، وفيها 'قبل الخبر'، وبعدها كلمة (رجم).

قال أبو العباس:

أراد أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع كان يفتح ما قبل الألف؛ لأن الفتح لازم لما قبلها، فتكون التثنية والجمع شيئاً واحداً، ولم يكن يُمكن في الألف ما يُمكن في الياء من فتح ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع.

الزجاج:

قول سيبويه: «ولم يجعلوا النصب ألفاً» أي: جعلوه ياءً ليكون مثله، أي: ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع، ولو جعلوه ألفاً لم يجز أن يكون النصب مثل النصب في الجمع؛ وذلك أنه كان يكون (مُسلّمان) في التثنية و(مُسلّمان) في الجمع، فلا يكون بين التثنية والجمع فصل، فإذا جعلت النصب في التثنية ياءً كان النصب في الجمع مثل النصب في التثنية؛ لأنه يكون ياءً في الجمع كما كان في التثنية ياءً، ويقع الفصل لأنّي أفتح ما قبل ياء الاثنين وأكسر ما قبل ياء الجمع^(١)، ولا يسوغ لي ذلك مع الألف، فجعلتها ياءً؛ إذ كان يسوغ لي مع الياء الفصل.

(١) انظر كلامه في. التعلية ١ ٣٥.

(٢) في (ش ٣) ١٣ «أو يقع»

(٣) في (ش ٢) ١٣ «الجمع».

(٤) في (ش ٢) ١٣. «ذلك ي».

ويدُّلُّكَ على أنه يريدُ الياءَ قوله: «أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَا الْجَرُّ مِنْهُ أَوَّلَى»، ثم فَسَّرَهُ فقال: «لأنَّ الجَرَّ....»، وقوله: «وَلَمْ يَجْعَلُوا النِّصْبَ أَلْفًا؛ لِيَكُونَ مِثْلَهُ فِي النِّصْبِ»، ومعنى (مثل) أي: تَابِعًا لِلجَرِّ فِي التَّثْنِيَةِ كَمَا تَبَعَ النِّصْبُ الْجَرَّ فِي الْجَمْعِ؛ لِتَجَرِّي التَّثْنِيَةُ عَلَى لَفْظَيْنِ مِنَ الإِعْرَابِ، وَيَسْتَوِي النِّصْبُ وَالْجَرُّ فِي التَّثْنِيَةِ كَمَا اسْتَوَى فِي الْجَمْعِ.

﴿أَبُو إِسْحَاقَ﴾:

قوله: «لِيَكُونَ مِثْلَهُ فِي الْجَمْعِ»، أي: لِيَكُونَ ياء، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: «أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَا الْجَرُّ مِنْهُ أَوَّلَى»، وقوله (أَوَّلَى) خبرٌ (كان)، فكأنه قال: النِّصْبُ أَوَّلَى بِأَنْ يَكُونَ تَبِعًا لِلْيَاءِ، ثُمَّ قَالَ: لِأَنَّ الْجَرَّ لِلْأَسْمِ لَا يُفَارِقُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّامِعَ هَذَا الْكَلَامَ يَعْلَمُ أَنَّ الْجَرَّ لِلْيَاءِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّ الْيَاءَ تَكُونُ لِلْأَسْمِ فِي الْجَرِّ لَا تُفَارِقُهُ فِي الْجَمْعِ، وَقَالَ: (الْجَرُّ) وَلَمْ يَقُلِ (الْيَاءَ)؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْأَسْمَ، وَالْأَسْمُ قَدْ يُجَرُّ بِالْكَسْرِ، فَإِذَا قَالَ: «(الْجَرُّ) أَتَى بِشَيْءٍ يَجْمَعُ الْيَاءَ وَالْكَسْرَةَ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْجَرَّ فِي الْجَمْعِ بِالْيَاءِ، فَكَأَنَّهُ يَصِيرُ: لِأَنَّ الْجَرَّ الَّذِي بِالْيَاءِ لِلْأَسْمَاءِ فِي الْجَمْعِ لَا يُفَارِقُهَا؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الَّتِي لِلْجَرِّ فِي

(١) كَذَا، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى: اسْتَوَى حَكْمُهُمَا.

(٢) هُوَ الرَّجَاجُ.

(٣) فِي (ش ٢) ١٣. يُجَرُّ.

(٤) فِي (ش ٢) ١٣. كَانَ.

الجمع للأسماء لا تُفارقُها. [٣/أ]

﴿إِذَا قُلْنَا﴾ (الزَّيْدَانِ) و(العَمْرَانِ) فالألفُ عند سيبويه هي حرفُ الإعرابِ.

قال الأخفشُ والمازنيُّ والمبردُّ: ليست بإعرابٍ ولا حرفٍ إعرابٍ، ولكنها دالَّةٌ على الإعرابِ.

قال الكوفيون: الألفُ هي الإعرابُ، وكذلك الواوُ والياءُ في الشنيَّةِ والجمعِ.

وقال بعضُ البصريين: الحروفُ أَبْدَالُ من الحَرَكَاتِ، يعني الألفُ في الشنيَّةِ، والياءُ فيها، والياءُ في الجمعِ والواوِ فيه.

وقال الجَرِّمِيُّ: الألفُ في (الزَّيْدَانِ) ليست بالإعرابِ، وانقلابُها هو الإعرابُ.

وقال ثعلبٌ: الألفُ في (الزَّيْدَانِ) بَدَلٌ من ضَمَّتَيْنِ، كأنَّهُ قال (زَيْدٌ وَزَيْدٌ)، ثم جَمَعَ بينهما فقال (زَيْدَانِ)، فالألفُ بَدَلٌ من ضَمَّتَيْنِ، والواوُ في (الزَّيْدُونِ) بَدَلٌ من ثلاثِ ضَمَّاتٍ، وكذلك سائرُ هذه الحروفِ على هذا القياسِ.

فَلَزِمَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الحروفَ أَبْدَالُ من الحَرَكَاتِ ما لَزِمَ مَنْ قَالَ: هي الإعرابُ نفسُه.

وَيَلْزَمُ الْجَرْمِيَّ أَنْ تَكُونَ فِي حَالِ الرَّفْعِ (الزَّيْدَانِ) غَيْرَ مُعْرَبَةٍ؛ لِأَنَّ
 الْأَلْفَ عِنْدَهُ غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ، وَإِنَّمَا الْإِنْقِلَابُ عِنْدَهُ الْإِعْرَابُ، فَجَعَلَ الْأِسْمَ فِي
 أَوَّلِ أَحْوَالِ الْإِعْرَابِ غَيْرَ مُعْرَبٍ، وَهَذَا قُلُوبٌ لِلْأَصُولِ.
 وَيَلْزَمُ ثَعْلَبًا أَنْ يَقَالَ لَهُ: كَيْفَ صَارَتِ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْ ضَمَّتَيْنِ،
 وَلَيْسَتْ الضَّمَّةُ مِنْ حَيِّزِ الْأَلْفِ وَلَا تُجَانِسُهَا؟ وَإِذَا كَانَتِ الْوَاوُ فِي
 (الزَّيْدُونَ) بَدَلًا مِنْ ثَلَاثِ ضَمَّاتٍ، فَكَيْفَ يَجْمَعُ إِذَا جَمَعَ مِائَةَ نَفْسٍ؟ هَلْ
 تَصِيرُ عِنْدَهُ بَدَلًا مِنْ مِائَةِ ضَمَّةٍ؟ وَكَذَلِكَ إِلَى مَا زَادَ .

(١) هذه الحاشية نقلتها من: الإيضاح للرحاجي ١٤١. وقد اختلف الحويون في علامات إعراب
 المتنّى وجمع المذكور السالم على أقوال أشهرها خمسة: ١- علامات إعراب أصيلة مقدرة على الألف
 والواو والياء، وهذه، لأحرف أحرف إعراب، وهو رأي الخليل وأكثر أهل البصرة وكثير من
 المحققين، وهذا الطاهر من كلام سيبويه ١٧/١. وقيل: سيبويه يرى الأحرف أحرف إعراب
 ولا تقدير فيها عنده. ٢- الألف والواو رفعًا والياء نصبًا وجرًا، وهو رأي الكوفيين وقطرب
 والريادي وجمهور المتأخرين كابن الحجب وابن مالك، وعري إلى سيبويه. ٣- ثبات الألف
 والواو في الرفع، وانقلابهما ياء في النصب والجر. وهو رأي الجرمي والمازني. وعزي إلى سيبويه
 في: البسيط ١٩٨/١ والمساعد ٤٧/١، وهو الذي استظهره العسائي من كلام سيبويه في
 ص ١٦٣٦ ٤ علامات إعراب أصيلة مقدرة قبل هذه الأحرف، وهذه الأحرف دلائل على
 الإعراب، وهو رأي الأخفش. ٥- هما مبيان، وعزي إلى الرحاج، وكلامه في معاني القرآن
 ١/٣٠٧، ٣/٣٦١ يحالف ذلك انظر المقتضب ١/١٤٣- والإيضاح للزجاجي ١٣٠- وشرح
 السيرافي ١/٢٢١ وعلل الثنية ٤٨ والإبصار ١/٣٣ والمقتصد ١/١٨٧ والتبيين
 ٢٠١ والتذيل ١/٢٨٧ والتصريح ١/٦٧ واهم ١/١٦١

قال سيبويه: «وَالرَّفْعُ قَدْ يَنْتَقِلُ إِلَى الْفِعْلِ».

قال أبو الحسن: والنصب قد ينتقل.

قال سيبويه: «وَتَكُونُ الزَّائِدَةُ الثَّانِيَةُ نُونًا، كَأَنَّهَا عِوَضٌ لِّمَا مُنِعَ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ، وَهِيَ النُّونُ، وَحَرَكَتُهَا الْكَسْرُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (الرَّجُلَانِ)، وَ(رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ)، وَ(مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ)».

الزجاج:

النون في الاثنين «كأنها» عوض لما مُنِعَ من الحركة والتنوين، يعني: مُنِعَتِ الْأَلْفُ الْحَرَكَةَ وَالتَّنْوِينَ. فصارت النون كأنها عوض من الحركة والتنوين؛ لأنها تَسْقُطُ في الإضافة، ولكن هي في الحقيقة عوض من الحركة

(١) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٧.

(٢) ليس في (ش) ٢ ب و (ش) ٤. وفي التعليقة ٣٦/١ أنه لأخفش الأصغر عي بن سليمان.

(٣) في عدة زيادة نون المثني والجمع أقوال تصل إلى تسعة، انظرها في: المقتضب ١/٥، ٢/١٥٥ والإيضاح للعديسي ٢٢- وعلل التنبيه ٨٠- وأسرار العربية ٥٤- والتدليل ١/٢٨٧، ٢٩٥- واهمع ١/١٦٣

(٤) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٧/١٨

(٥) اختلفوا في (كأن) ها، فقيل: باقية على معنى التشبيه؛ فيست النون عوض في الحقيقة، وقيل: خرجت عن التشبيه إلى التحقيق، وعلى هذا كلام لزجاج هنا، وكلام المازني القدم، وعليه أكثر الشراح. انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٦، والتعليقة ١/٣٤، والبغديت ٤٨٦، وشرح الرماني (تحقيق شيبه) ١/١٢٤، وشرح عيون سيبويه ٢٣، وشرح الصفر ١/٣٠٩.

(٦) في (ش) ١-٣ و (ش) ٤: التنوين.

والتنوين؛ لأنها وإن سَقَطَتْ في الإضافة فالإضافة هي عَوْضٌ، وإنما تَثَبَّتْ مع الألف واللام لِبُعْدِها من الألف واللام.

الزجاج:

النون عَوْضٌ من الحركة فقط، وهي دليل التمكن، كما أن الحركة دليل التمكن، وإنما دَخَلَ التنوينُ في الواحدِ لِيَفْرُقَ بين الفعل والاسم، وإذا ثَبَّتَتْ فالثنائية كلها تجري على ضَرْبٍ واحد، فلا معنى لإدخال التنوين، ولا حاجة بك إلى عَوْضٍ منه، فإذا أَدَخَلْتَ الألفَ واللامَ فَقُلْتَ (الرَّجُلُ) لم يَدْخُلِ التنوينُ؛ لأنَّ هذا أزالَ عن شَبِّهِ الفعل، فلا حاجة بك إلى التنوين. وإذا قلنا (الرَّجُلَانِ) أثَبَّتْنَا النونَ بِشَبَابِ الحركة مع الألف واللام، وإذا أَضَفْنَا جعلنا المضافَ إليه عَوْضًا من الحركة كما كانت النونُ عَوْضًا من الحركة.

الزجاج:

قال سيبويه: «التنوينُ علامةٌ لِلأَمَكْنِ عِنْدَهُم وَالْأَخْفُ عَلَيْهِم، وَتَرَكُهُ علامةٌ لِمَا يَسْتَقْلُونَ»^٢، وقال أيضًا: «اعلم أن بعض الكلام أثقل من

(١) يس في (ش) ٣، أ.

(٢) نظر رأي الرّوح هـ، في: ما لا يبصرف ص ٣ وإعراب القرآن للحس ١/ ١٧١ - وشرح

الجرولية ١ - ١٧٨ - والنذيل ١/ ٢٩٥ - وتعميق الفرائد ١ - ٢٢٧ وجمع ١ - ١٦٣

(٣) الكند (مولا) ١ - ٧، هرون ١ - ٢٢.

بعض. فالأفعال أثقل من الأسماء^١، فهذا دليل أنه قد قال: إِنَّ التَّنْوِينَ مُنْعَ من الأفعال لِثِقَلِهَا، ودَخَلَ الأسماءَ فَصْلاً بينها وبين الأفعال، فإذا دخلت الألف واللام سَقَطَ التَّنْوِينُ؛ لأنه قد دَخَلَ ما لا يكونُ في الأفعال، وإذا ثَبَّتَ فقلتَ (الرَّجُلَانِ) فالنَّونُ دخلت عند سيبويه كأنها عَوَضَ لِمَا مُنِعَ من الحركة والتَّنْوِينِ، ودخلت عند أبي العباس "عَوَضًا من التَّنْوِينِ فقط؛ لأنَّ الألفَ عنده دليلُ الإعرابِ"^٢.

قال أبو عثمان المازني:

الدليلُ على أنَّ القولَ قولُ سيبويه أنَّ النونَ بَدَلُ من الحركة والتَّنْوِينِ في الواحدِ أنك تقولُ (ثلاثة)، ففيها حركةٌ وتَّنْوِينٌ، فإذا أدخلتَ عليها (عَشْرَةً) صارتُ بَدَلًا من التَّنْوِينِ والحركة، فقلتَ: (ثلاثة عَشْرَ). وتقولُ (اثنانِ) فإذا أدخلتَ عليها (عَشْرَ) صارتُ بَدَلًا من النونِ وحدها، فقلتَ (اثنًا عَشْرَ)، فلمَّا كانتَ في موضعٍ بَدَلًا من التَّنْوِينِ والحركة. وفي موضعٍ بَدَلًا من النونِ وحدها عَلِمْنَا أنه بَدَلُ منهما، أي من الحركة والتَّنْوِينِ.

(١) الكتاب (بوقاق) ١، ٦، هـ، ر، ١، ٢٠

(٢) نقل هذا الرأي عن لمبرد القدرمي في المعاديات ٤٨٦. والذي في مقتضب ١، ٥: «وَأَمَّا النونُ

فَبَدَلُ من الحركة والتَّنْوِينِ السَّيْنِ كَ في الواحد»، وهذا موافق لقول سيبويه

(٣) شرح الرُّوحِ عبارة سيبويه هذه بأوسع مما هت في، لا يصرف ص ٣

﴿ قال أبو بكر ﴾ :

سَقَطَتِ النُّونُ مَعَ الْإِضَافَةِ وَثَبَّتْ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهَا بَعُدَتْ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَمَوْضِعُهَا آخِرُ "الاسمِ" وَمَوْضِعُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوَّلُ الْاسْمِ، وَالْإِضَافَةُ مَوْضِعُهَا بَعْدَ ثَمَامِ الْاسْمِ فِي آخِرِهِ فِي مَوْضِعِ التَّنْوِينِ، فَمَوْضِعُهَا مَوْضِعُ النُّونِ؛ لِذَلِكَ سَقَطَتْ مَعَ الْإِضَافَةِ.

﴿ الزجاج ﴾ :

هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي قَبْلَهَا أَلْفُ الْبَابِ فِيهَا الْفَتْحُ، نَحْوُ تَرْخِيمٍ (يَا إِسْحَارُ) : (يَا إِسْحَارَ أَقْبِلْ)، وَنَحْوُ (أَيَّانَ).

(١) ذكر ابن السراج هذا التعليل بمعناه في. الأصول ١/١٢٩، وقد ذكره السراي ١/٢٢٨ دون عزو.

(٢) ليس في (ش) ٢/أب.

(٣) في (ش) ٢/ب "مواضع النون"

(٤) انظر نحو هذا التعليل للزجاج في معانيه ١/٤٦، ٣/١٩٤.

(٥) اختلف في الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين إذا كان الأول ألفاً، كتون المثني والألف قبلها، فقبل الكسر. ونُسب إلى سيبويه لكلامه هنا. وقبل الفتح، ونُسب إلى سيبويه لكلامه على ترحيم (إِسْحَارُ) في ٢/٢٦٤، وانظر: شرح السراي ١/٢٣٠، وشرح الصفار ١/٣١٢، وشرح المقدمة الجزولية ١/٤١٤ - وشرح حمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١١٧ وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٨.

(٦) الإِسْحَارُ وَالْأَسْحَارُ. يَنْقَلُ يَسْمَنُ عَلَيْهِ الْمَالُ، انظر: اللسان ٤/٣٥٢، والمراد به هنا كونه اسماً لرجل، والمراد بالترخيم هنا على لغة من بوى.

وأما نون الاثنين فكُسِرَتْ لأنه قد يقع في الجميع مما هو على لفظ الاثنين، فاحتيج إلى الفصل بين نون (مُصْطَفَيْن) و نون (مُسْلِمَيْن)؛ لأنها على لفظ واحد.

وقال في (هؤلاء): إنما كُسِرَتْ لأنها لا تَتَصَرَّفُ، والإِتْبَاعُ إنما يكون في المتَصَرِّفات.

أي: لالتقاء الساكنين، وزعم الفراء^(١) أن النون إنما كُسِرَتْ لأن الألف في نيّة الحركة في التثنية، فتكسر ما بعدها كما في المتحرّك، كقوله:
 أَمِنْ أَوْ قَدْ دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَثَلِّمِ
 وَفُتِحَتْ في الجمع لأن الواو والياء ليسا في نيّة الحركة،
 كـ (أَيْنَ) و (كَيْفَ).

قلنا: كُسِرَ (أَمْسِر) و (جَيْر) وليس الساكن فيها كالمتحرّك، على أنه

(١) أي: الزجاج.

(٢) انظر: معاني الفراء ١/ ١٠، قال: «فَحَفَّضُوا النونَ من (رَجُلَانِ) لأنَّ قبلها ألفًا، وَنَصَبُوا النونَ في (المُسْلِمُونَ وَالمُسْلِمِينَ) لأنَّ قبلها ياءً وواوًا». وانظر الخلاف في تعليل كسر نون المثني وفتح نون الجمع في: كتاب سيبويه ٥/ ١ (هارون) - وشرح السيرافي ١/ ٢٣٠ - وعلل النحو ١٦٣ - وعلل التثنية ٨٥ والتذييل ١/ ٢٣٦ - والتصريح ٩٦/١

(٣) البيت من الصويل، وهو لرهير بن أبي سلمى، كما في: ديوانه ص ٤ - وشرح القصائد السبع الطول لابن الأثير ٢٣٧ - والمقاصد النحوية ٣/ ١١٥٦.

تَحْكُمُ وَعِلْمُ غَيْبٍ، وَلَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ !

قال سيويه: «وَإِذَا جَمَعْتَ عَلَى حَدِّ التَّشْيِيعِ لِحَقَّتْهَا زِيَادَتَانِ: الْأُولَى مِنْهُمَا: حَرْفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَالثَّانِيَةُ: نُونٌ، وَحَالُ الْأُولَى فِي السُّكُونِ وَتَرْكِ التَّنْوِينِ وَأَنَّهَا حَرْفُ الْإِعْرَابِ حَالُ الْأُولَى فِي التَّشْيِيعِ، إِلَّا أَنَّهَا وَאוּ مُضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا فِي الرَّفْعِ، وَفِي الْجَزْرِ وَالنَّصْبِ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونُهَا مَفْتُوحَةٌ؛ فَرَقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ الْإِثْنَيْنِ، كَمَا أَنَّ حَرْفَ اللَّيْنِ الَّذِي هُوَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ مُخْتَلِفٌ فِيهِمَا»^١.

قال أبو الحسن^٢:

ليس في الاثنيين ولا في الجمع "الياء ولا الواو ولا الألف بحرف" إعراب ولا إعراب، لأنه لا يكون إعراب في غير حَرْفِ إعراب، ولو

(١) هذه الحاشية شقتها من طرة نسخة ابن دادي ٤ ب وليس لتعجيل المذكور من علم لغيب، ولكنه احتياط يصيب ويحطى.

(٢) الكتاب (بولاق) ١، ٥، ٦، (هارون) ١، ١٨.

(٣) انظر هذا الكلام للأخفش في شرح الصغار ١/٣١٥، ويرى الأخفش وتعه المارني والمرد أن لألف والوو والياء في امثنى واجمع دلائل إعراب، لا علامات إعراب ولا إعراب. انظر: المقتضب ٢، ١٥٤، والإنصاف ١، ٣٣، والتدوين ١، ٢٩٤.

(٤) في (شر ٣) ٣- و(ح ١) ٢: الجميع

(٥) في (شر ٣) ٣: حرف.

(٦) ليس في (شر ٣) ٣

كان واحدٌ منها " حرف إعرابٍ ولا إعرابٍ فيه لم يعلم السامعُ بشيءٍ من هذا أنه رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ؛ ألا ترى أنك إذا سمعتَ قائلاً يقول: (الرَّجُلُ) وليس قبله شيءٌ لم تَدْرِ^١ أنه رفعٌ أو نصبٌ أو جرٌّ، واللامُ " حرفُ إعرابٍ وليس معه إعرابٌ، فلا تَدري^٢ أيُّ شيءٍ إعرابه، وأنت إذا سمعتَ قائلاً يقول: (رَجُلَانُ) علمتَ أنه رفعٌ، فهذا عندنا حرفٌ يدلُّ على الإعراب.

فإن قلتَ: أَلَسْتُ تجعلُ ياءَ (قاضٍ) وألفَ (قفاً) وما أشبه ذلك حرفَ إعرابٍ في الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وليس فيه إعرابٌ في اللفظ؟ فإنَّ الإعرابَ إن لم يكن فيه في اللفظ فإنه فيه في النية، ولكنه استُثِّلَ مع هذا الحرفِ؛ لَشَبهِ الحرفِ بالإعراب، فحُذِفَ كما حُذِفَ أحدُ الساكنين

(١) في الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢ب]، وليس هو في حواشي الشَّرْفِيَّة، انظر: (ش) ١ب، و(ش) ٢ب (٢) و(ش) ٣ب، و(ش) ٤ب.

(٢) كذا في حواشي الشَّرْفِيَّة، فمرادُ الياءِ والواو والألف. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢ب] «مهي»، فيكون المرادُ الياءِ والواو (علامةُ إعرابٍ اجمع)، والياءِ والألف (علامةُ إعرابٍ المثني).

(٣) يلى هذا في: متن الرِّبَاحِيَّة، بطر' (ح) ٢ب - و نسخة من دادي ٥أ

(٤) في (ش) ٢ب، ٣ب. مدر.

(٥) في (ش) ١ب، و(ش) ٤ب. «حر أو نصب»

(٦) الواو هنا حالية

(٧) في (ش) ٢ب ٣ب «مري»

(٨) أي (يُدَلَّ إن)، وسبق أن الأحفش يحذف بقول في اجواب. انظر ص ٥٨، ٢١١، ٢٢٣

(٩) يُحِطُّ أب الأحفش لم يفصل بين الثَّقَلِ في (قاضٍ) والتَّعَذُّرِ في (قفا)، وحل التقدير فيها للثقل

إذا اجتمعوا، فكأنك قد أدخلته الإعراب ولكنه اجتمع الإعراب والياء والإعراب والواو، كما اجتمع في (يغزو) وكان الأصل (يغزو)، فاستثقل فطرح.

كما أن قولك: (أضرب الرجل) لو سُئِلتَ عن الباء؟ قلت: هي ساكنة في الأصل ولكنها تحركت لاجتماع الساكنين، ألا ترى أنك تقول: (لم يرد الرجل) فلا تدغم.

قال سيبويه: «وَمَنْ ثَمَّ جَعَلُوا تَاءَ الْجُمُعِ فِي الْجَزِّ وَالنَّصْبِ مَكْسُورَةً؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّاءَ -التي هي حَرْفُ الإِعْرَابِ- كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَالتَّنْوِينَ بِمَنْزِلَةِ التَّنُونِ؛ لِأَنَّهَا فِي التَّائِيثِ نَظِيرَةُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي التَّذْكِيرِ، فَأَجْرَوْهَا جُجْرَاهَا».

قال أبو الحسن^(١):

(١) الكتاب (بولاق) ٥/١، (هارون) ١٩/١

(٢) يتكلم الأخفش بعده المبرد والزجاج على المجموع بالألف والتاء في حال النصب، وقد نُسِبَ إلى الأوَّلَيْنِ مهم القول بأنه حينئذ مبنيٌّ. انظر مع المرجعين السابقين: إعراب القرآن للنحاس ١٣/٥ - وسر الصناعة ٤٧٣/٢ - والباب للعكبري ١١٧/١ والتعليقات الوفية ٢٢١/١. فأما الأخفش فكلامه هن صريح بهذا القول. إلا أنه في معاني القرآن ٥١/١، ٢٨٨/٢ ذكر أنه معرب، وهذا من اختلاف الرأي الذي اشتهر به، وأما المبرد فكلامه هن صريح في تغليب هذا القول. وفي المقتضب ٦/١، ١٤٤، ٣٣١/٣ أيضًا صرح بأنه معرب، أما الزجاج فظاهر كلامه في معانيه ٢٧٢/١ أنه مبنيٌّ

التاء المكسورة بمنزلة الياء، والتاء المرفوعة بمنزلة الواو، وهذا على قول سيويج رديء؛ لأنه زعم أن الياء حرف إعراب وليس فيه إعراب، والواو كذلك، وليست التاء عنده كذا؛ لأن التاء فيه كسرة وضمّة، ففيها إعراب.

وقال أبو العباس:

عَلَطُ .

قال أبو الحسن:

ليس فيها في موضع النصب إعراب ولا حرف إعراب، وليست التاء نظيرة الواو والياء، إنما الكسرة نظيرة الياء، والضمّة نظيرة الواو؛ ألا ترى أنك إذا سمعت (مسلمات) لم تدلّك التاء على رفع ولا جرّ، كما تدلّك الواو والياء، ولو سمعت الحركة دلّك ذلك على الرفع والجر، كما تدلّك الواو والياء^(١).

أبو إسحاق:

قول سيويج: إن التاء في (مسلمات) بمنزلة الياء والنون في (مسلمين)

(١) أي قول الأخفش السابق.

(٢) انظر كلام الأخفش هذا في شرح السيرافي ٢٣٩/١ وشرح الصغار ٣١٩/١.

(٣) هذه الحاشية في متن الرّباحية [انظر (ح) ٢ب]. و نسخة ابن دادي ٥٥. ويعلها فيها كلمة

إنما أرادَ أنَّ الكسرَ في التاءِ بمنزلةِ الياءِ، والنونَ كالتنوين؛ ألا ترى أنَّ قولك: (رأيتُ مسلماتٍ) و(مررتُ بمسلماتٍ) لفظُهُ لفظٌ واحدٌ في النصبِ والجرِّ، كلفظِ (رأيتُ الزيدَينَ) و(مررتُ بالزيدَينَ).

وقولُ الأخفشِ: ليستِ التاءُ بمنزلةِ الياءِ؛ لأنك إذا سمعتَ (مسلماتٍ) لم تدلَّ التاءُ على نصبٍ ولا جرٍّ ولا رفعٍ. وإذا سمعتَ (مسلمينَ) دلَّكَ على النصبِ والجرِّ، وإذا سمعتَ (مسلمونَ) دلَّكَ على الرفعِ، فهذا كما قالَ في الدلالةِ، غيرَ أنه لم يَرِدْ على سيبويه؛ لأنَّا قد علمنا أنَّ سيبويه إنما أرادَ بالتاءِ ههنا كسرةَ التاءِ، ولكنه لا يُلبَسُ كما لم يُلبَسْ ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ إذا أردتَ أهلَ القرية^(١).

قال سيبويه: «وَأَعْلَمَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَحِقَتْهُ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ عَلَامَةً لِلْفَاعِلَيْنِ لِحَقَّتْهَا أَلِفٌ وَتَوْنٌ، وَلَمْ تَكُنِ الْأَلِفُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُشَيِّ يَفْعَلٌ - هَذَا الْبِنَاءُ - فَتَضَمَّ إِلَيْهِ يَفْعَلًا آخَرَ، وَلَكِنَّكَ إِنَّمَا لَحَقْتَهُ هَذَا

(١) في (ش ١) ٣، و(ش ٤) ٣: «يَرُدُّ»، وهو تحريف.

(٢) سورة يوسف ٨٢.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ٣، وقد أخذها السرياني ١ ٢٤١ دون عرو.

(٤) كذا في الشرقية (ش ٢) ٣، وهو في الرابحية [انظر: (ح ١) ٢]. «يَفْعَلُ»، والوجه ههنا جازان،

فالثاني عن الحكاية، ولأول على أنه اسم للباء، ومُبع الصرف للعمية وورد الفعل، انظر شرح

لِلْفَاعِلَيْنِ.

وَلَمْ تَكُنْ مُنَوَّنَةً وَلَا تَلْزَمُهَا الْحَرَكَةُ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُهَا الْجَزْمُ وَالسُّكُونُ،
فَيَكُونُ الْأَوَّلُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَالْآخِرُ كَالْتَّنْوِينِ^(١).
﴿ط﴾:

«فيكون» جوابٌ لقوله: «ولم تكن منوَّنة ولا تَلْزَمُهَا الحركة»، أي: لم يكن الفعل مُنَوَّنًا والحركة لازمةً له كما كان الاسمُ مُنَوَّنًا والحركة لازمةً له^(٢)، فيكون الألفُ حرفَ إعرابٍ والنونُ بدلًا من الحركةِ والتنوينِ في الفعل كما كانت الألفُ حرفَ الإعرابِ في الاسمِ والنونُ بدلًا من الحركةِ والتنوينِ^(٣).

﴿أبو إسحاق﴾:

يعني: أن الاسمَ خالفَ الفعلَ في ثلاثة أشياء، منها واحدٌ في التثنية، وهو أنك لم تُرَدَّ أن تُضَمَّ شخصًا إلى شخص، وخالفهُ في الواحدِ بشيئين.

(١) كذا في جميع السح، والصب فيه واجب؛ لأنه نكرة، والمعنى: فتصم إليه فعلًا آخر

(٢) في (ح) ٢ب: «علامةٌ للفَاعِلَيْنِ».

(٣) في مَرْبُوحِيَّة [انظر (ح) ٢ب] «فتكون الأولى حرفَ الإعرابِ، ولثنية».

(٤) الكتب (ب) ١٥، (هـ) ١٩.

(٥) ليس في (ش) ٣ب.

(٦) هذه الحاشية نصُّ كلام المراسي في التعلية ١، ٣٦.

وهو لزوم الحركة للاسم وزواله بالجزم عن^١ الفعل، ودخول التنوين في الواحد وامتناعه من الفعل^٢.

قال سيوييه: «فَجَعَلُوا إِعْرَابَهُ^٣ فِي الرَّفْعِ ثَبَاتَ النُّونِ - لِتَكُونَ لَهُ فِي النَّشِيَةِ عِلَامَةٌ لِلرَّفْعِ كَمَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ - إِذْ مُنِعَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ، وَجَعَلُوا النُّونَ مَكْسُورَةً كَحَالِهَا فِي الْإِسْمِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا حَرْفَ إِعْرَابٍ؛ إِذْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً لَا تَثْبُتُ فِي الْجَزْمِ، وَلَمْ يَكُونُوا لِيَحْذِفُوا الْأَلِفَ لِأَنَّهَا عِلَامَةٌ الْإِضْمَارِ وَالنَّشِيَةِ^٤».

﴿ قَالَ الْأَخْفَشُ^٥ :

سيوييه جعل الإعراب ثبات النون وحذفها، فجعل النون إعراباً بغير حرف إعراب، وجعل الألف علامة للفاعلين، وهذا عندي رديء، وعندي أن النون تدل على الرفع. وحذفها يدل على

(١) في (ش ٣) ١٤٠ «في»

(٢) كل هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ١٣.

(٣) يريد (يعمل).

(٤) في (ش ٢) ٣ «علامة لرفع»، ولم تضبط في (ش ٣) ٣ ب

(٥) الكتاب (بولاقي) ٥ / ١، (هارون) ١٩ / ١.

(٦) الحاشية باختلاف يسير في الإيضاح للزجاجي ١٣٨ معزوة إلى الأخفش.

النصب والجزم^(١).

قال أبو إسحاق:

أَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَرْفٍ إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْإِعْرَابِ إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً لَمْ تَسْقُطْ فِي الْجَزْمِ، نَحْوُ الْبَاءِ فِي (يَضْرِبُ)، وَإِنَّمَا تَسْقُطُ فِي الْجَزْمِ إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فِي الرَّفْعِ، نَحْوُ (يَغْزُو) وَأَخَوَاتِهَا، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ مُتَحَرِّكَةً تَسْقُطُ فِي الْجَزْمِ عُلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ.

سُئِلَ أَبُو إِسْحَاقَ:

مَا دَعَاهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: «وَلَمْ يَكُونُوا لِيَحْذِفُوا الْأَلْفَ»؟^(٢)

فَقَالَ: الْجَزْمُ يَحْذِفُ آخِرًا مَا صَادَفَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ حَرَكَةٌ وَحَرْفٌ لِيَنْفَكُ فَمَذْهَبُ سَبِيوَيْهِ حَذْفُ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَالْحَرَكَةِ جَمِيعًا، وَقَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ

(١) اختلف النحويون في إعراب الأمثلة الخمسة على أقوال، أشهرها اثنان، الأول أن إعرابها بثبات النون وحذفها، وهو قول سيبويه والجمهور، والثاني أن ثبات النون وحذفها دلالة على إعراب، وهذا قول الأخفش كما هنا، انظر: المقتضب ٨٢/٤ - والأصول ٤٨/١ - والتوطئة ص ١٢٠ ونتائج الفكر ص ١١٠ وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧٤٦/١.

(٢) أي: نون (يفعلان).

(٣) اختلفوا في مراد سيبويه بهذه العبارة، فقيل: تعليل عدم حذف الألف في الجزم، وعليه كلام الزجاج في هذه الحاشية وقيل: تعليل عدم حذف الألف في الرفع، وعليه كلام الزجاج في الحاشية القادمة. وقيل: تعليل عدم جعل الألف حرف إعراب. انظر: شرح السيرافي ١٨/٢، والتعليقة ٣٧/١، وشرح الصفار ٣٢٥/١.

قوله: «وَلَمْ يَدْخُلِ الْجَزْمُ عَلَى الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَزَمُوا الْأَسْمَاءَ كُنْتَ تَحْدِفُ الْحَرَكَةَ وَالتَّنْوِينَ»^١ فكان هذا إجحافاً، فكأنه لو كان (لَمْ زَيْدٌ) مثلاً كُنْتَ تَحْدِفُ التَّنْوِينَ لِلْجَزْمِ وَتَتَّبِعُهُ الْحَرَكَةُ، فكذا عنده كان يجب حذف الألف في (يفعلان) تَبَعًا لِلنُّونِ.

﴿ذَكَرَ فِي مَجْلِسِ أَبِي إِسْحَاقَ: «وَلَمْ يَكُونُوا لِيَحْدِفُوا الْأَلْفَ»، فَقَالُوا: «إِنَّمَا دَعَاهُ إِلَى هَذَا أَنَّهُ لَمَّا زَادَ النُّونُ التَّقَى سَاكِنَانِ فَحَرَّكَ بِالْكَسْرِ، وَلَمْ تُحْدَفِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ إِضْمَارٍ».

فتابعهم^٢ على هذا. [٣/ب]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُمَا يَفْعَلَانِ)، وَ(لَمْ يَفْعَلَا)، وَ(لَنْ يَفْعَلَا)»^٣.

﴿ط﴾:

ذَكَرَ سيبويه في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)^٤ أَنَّ الْأَصْلَ فِي

(١) لم أجد هذا النص لسيبويه، ووجدت في معناه قوله في الكتاب (بولاق) ٣/١، (هارون) ١٤/١:

«وليس في الأسماء حزم: لتمكها وللحاق التَّنْوِينَ، فإذا ذهب التَّنْوِينَ لم يَجْمَعُوا عَلَى الْأَسْمِ ذَهَابَهُ

وذهب الحركة»، فكأن الزجاج نقل النص بالمعنى

(٢) أي: احضرون في مجلس الرجاء، أو بعضهم.

(٣) أي: تبع الرجاء هؤلاء القائلين.

(٤) الكتاب (بولاق) ٥/١، (هارون) ١٩/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٨، ٢، (هارون) ٢١٠/٣، ونظر: لمقتضب ٣٥/٤.

(ضَرَبَا وَضَرَبُوا): (ضَرَبَانِ وَضَرَبُونِ) بإثباتِ النون، وأنَّ النونَ سَقَطَتْ منها لأجل أنكِ بَنَيْتَهُمَا عَلَى الْفَتْحِ، وَالْفَتْحُ نَظِيرُ النَّصْبِ. فَكَمَا كَانَ النَّصْبُ فِي (يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونِ) بِاسْقَاطِ النونِ. كَانَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ أَيْضًا بِاسْقَاطِ النونِ مِنْ (ضَرَبَانِ وَضَرَبُونِ)؛ إِذْ لَفْظُ النَّصْبِ وَالْفَتْحِ وَاحِدٌ. فَكَمَا اسْتَوِيَ فِي اللَّفْظِ فِي الْوَاحِدِ فِي قَوْلِكَ (ضَرَبَ، وَلَنْ يَضْرِبَ) اسْتَوِيَ فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ فَقُلْتُ: (ضَرَبَا وَضَرَبُوا)، كَمَا قُلْتُ: (لَنْ يَضْرِبَا وَلَنْ يَضْرِبُوا)¹.

قال سيبويه: «وَأَسْكَنْتَ مَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ حَرْفَ الْأَعْرَابِ، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (فَعَلَ) حِينَ قُلْتَ: (فَعَلْنَ) وَ(فَعَلْتُ)²، فَأَسْكَنْتَ هَذَا هَهُنَا وَبُنِيَ عَلَى هَذِهِ الْعَلَامَةِ كَمَا أُسْكِنَ (فَعَلَ)؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ كَمَا أَنَّهُ فَعِلٌ، وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ كَمَا أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ»³.

❦ قال أبو إسحاق:

إِذَا قُلْتَ (فَعَلْتُ) سَكَنْتَ اللَّامَ لِكثَرَةِ الْحَرَكَاتِ بِإِجْمَاعٍ

(١) ليس في (ش ٣) ب

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ١٣.

(٣) في الرَدِّحِيَّةِ [انظر: (ح ١) ٢] «فَعَلْتُ وَفَعِلْتُ»

(٤) الكتب (مولاف) ١، ٦، (هرون) ١ ٢٠

النحويين، وإنما احتسب بكثرة الحركات وهما شيثان - أعني (فَعَلَ) والناء - لأنَّ الاسم قد صارَ والفعل بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنك لا تقول: (فعلتُ وزيدٌ)، كما لا يقولون: (فَعَلَ زيدٌ)، فلما صارَا كالشيء الواحد صارَا بمنزلة مبنًى على أربع متحركات، وليس في العربية شيء مبنًى على أربع متحركات إلا ما قد حُذِفَ منه حرفٌ في اسمٍ واحدٍ نحو (هُدَيْدٌ وَعَلْبِطٌ) .

وإنما لم يكن هذا لأنَّ المذكر تَلَحُّقُهُ هاء التانيث، فلو كان هذا في كلاهما لخرَجَ من أن يَقَعَ في تأليف الشعر، لأنه يصيرُ مع الهاء خمسة أحرفٍ متحركات، فيَبْطُلُ^١ أن يَقَعَ في وزن الشعر، فلم يكن ذلك في الكلام، فأسكنوا (فعلتُ).

وكذلك أُسْكِنَت اللامُ في (فعلن) لاجتماع المتحركات، وتَبَعَ (يَفْعَلُ)

(١) الإجماع الذي ذكره الزجاج صحيحٌ إلى عصره، انظر: الكتاب ٤/٤٣٧، والعروض للأخفش ١٢٠، والموفق ص ١٠٨ - وعدل النحو ١٨٢ - وسر الصناعة ١/٢٢٠ - والغرة المخفية ١/١٤٩ - شرح الرضي ٤/١٤، وقد خالفه في ما بعد ابنُ الدهان فقال: إن نحو (فَعَلْتُ) سُكِّنَ آخره مع هذه الضمائر لأن الضمير يردُّ الشيء إلى أصله، وأصل الفعل السكون، انظر: شرح ألفية ابن معط للرعييني ١/٥١٩.

(٢) أصلها. (هُدَيْدٌ) و(عَلْبِطٌ)، انظر: الكتاب ٤/٢٨٩ وشرح الشافعية للرضي ١/٤٩، والأول:

الدين الخاثر جداً، والثاني: الضخم، انظر: القاموس ٤١٩، ٨٧٥.

(٣) في (٢) أ: «فبطل».

(فَعَلَ)؛ لَأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا حَدَّثَ فِيهِ عِلَّةٌ تَبَعَ بَعْضُهُ بَعْضًا.

والاعتلال الذي يَلْحَقُ الْفِعْلَ إِنَّمَا هُوَ انْتِقَالٌ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سَكُونٍ، نَحْوُ (قَامَ) قَلْبَتِ الْوَائِ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَقَدْ انْتَقَلَتْ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سَكُونٍ، فَإِذَا قَلَّتْ (يَقُومُ) فَإِنَّمَا أَعْلَلَتْ (يَقُومُ) تَبَعًا لـ (قَامَ)، وَإِعْلَالُكَ إِيَّاهُ إِنَّمَا هُوَ إِسْكَانٌ فَقَطْ فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ إِذَا انْتَقَلَ فِي الْحَرْفِ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سَكُونٍ بِانْقِلَابٍ أَتْبَعْتَهُ مَا لَا يَحِبُّ أَنْ يَنْقَلِبَ فِي السَّكُونِ كَانَ مَا لَزِمَهُ السَّكُونُ مِنْ غَيْرِ انْقِلَابٍ أَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْعِلَّةُ قَدْ زَالَتْ فِي (يَفْعَلُ)؟

قِيلَ لَهُ: كَذَلِكَ أَسْكَنْتَ (يَفْعَلُ) وَقَدْ زَالَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي (فَعَلَ) فِي (قَامَ يَقُومُ).

فَقَدْ صَارَ أَصْلُ الْأَفْعَالِ أَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ إِذَا لَزِمَتْهُمَا عِلَّةٌ هِيَ سَكُونٌ تَبَعَ (يَفْعَلُ) (فَعَلَ)، وَتَبَعَ (فَعَلَ) (يَفْعَلُ)، وَأَيْضًا فِي الْانْقِلَابِ؛ لَأَنَّ الْانْقِلَابَ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى خَفِيفٍ بِمَنْزِلَةِ الْانْقِلَابِ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سَكُونٍ؛ لِأَنَّكَ تَنْتَقِلُ مِنَ الْأَثْقَلِ إِلَى الْأَخْفِ، فَتَبَعَ (فَعَلَ) (يَفْعَلُ)، نَحْوُ (أَغْزَيْتُ)، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا (أَغْزَوْتُ)، وَلَا عِلَّةَ فِي قَلْبِ الْوَائِ إِلَّا اتِّبَاعُ (يُغْزِي)؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي (يُغْزِي) (يُغْزَوُ)، وَلَكِنَّكَ قَلْبَتِ الْوَائِ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَأَتْبَعْتَهَا (أَغْزَيْتُ) لَمَا ذَكَرْنَاهُ، فَكَذَلِكَ فِعْلٌ بِلَامٍ (يَفْعَلُ) - فِي قَوْلِكَ (يَفْعَلْنَ) - مِنْ

السكون ما فُعِلَ بلام (فَعَلْنَ)؛ لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ، فقد شَرَحْنَا ما قَصَدَهُ سيبويه شَرَحًا كافياً .

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُنَّ يَفْعَلْنَ)، (وَلَنْ يَفْعَلْنَ)، (وَلَمْ يَفْعَلْنَ). وَتُفْتَحُ النُّونُ لِأَنَّهَا نُونُ جَمْعٍ، وَلَا تُحَذَفُ لِأَنَّهَا عَلَامَةُ إِضْمَارٍ وَجَمْعٍ فِي مَنْ قَالَ: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)»...
﴿ط﴾ (ط):

علامة الإضمار قد تُحذف في قولك (اضْرِبْنَ عَمْرًا) حَذَفَتِ الواو، وكذلك الياء في قولك (اضْرِبْنَ) لِلْمَرْأَةِ، من أجل الساكنين، ذَكَرَهُ سيبويه في النون الخفيفة والثقيلة، إلا أنه يَبْقَى في هذه حركة تَدُلُّ على المحذوف: رَفْعَةٌ^(١) أو كسرة^(٢).

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُنَّ يَفْعَلْنَ)، (وَلَنْ يَفْعَلْنَ)، (وَلَمْ يَفْعَلْنَ)

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٤) ٣.

(٢) في التبرجية [انظر: (ح ١) ٣]. ولم يفعلن ولن يفعلن وتفتحنها.

(٣) في (ح ١) ٣: «قول من».

(٤) الكتاب (بولاق) ٦١، (هارون) ٢٠/١.

(٥) ليس في (ش ٢) ٤.

(٦) في الكتاب (بولاق) ١، ٥٤، (هارون) ٢٠/٣.

(٧) أي ضمة قلتُ انظر في تسمية الضمة (رفعة) التعقيق على كلام سيبويه ص ٥٧.

(٨) انظر في حذف الضمير: المقتضب ٢٢/٣ والأصول ٢٠١، ٢ أوضح المسالك ١٠٩/٤.

يَفْعَلْنَ) وَأَلْزَمُوا لَامَ (فَعَلَ) السُّكُونُ وَبَنَوْهَا عَلَى الْعَلَامَةِ وَحَذَفُوا
الْحُرْكََةَ لَهَا زَادُوا؛ لِأَنَّهَا فِي الْوَاحِدِ لَيْسَ آخِرُهَا حَرْفَ الْإِعْرَابِ لَهَا
ذَكَرْتُ لَكَ^(١).

❦ قال الأخفش:

ولمَّا لم يُكُنْ آخِرُهَا حَرْفَ الْإِعْرَابِ لم يُسْتَكْرَ أَنْ تُسَكَّنَ فُتُبْنَى عَلَى
السُّكُونِ، كَمَا كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى الْفَتْحِ، وَإِنَّمَا أُسْكُنُوا (فَعَلْتُ) لِنَفْسِكَ
وَلِلْمَخَاطَبِ^(٢)، لِأَنَّكَ لَوْ حَرَّكَتَ اللَّامَ وَأُسْكَنْتَ التَّاءَ كَانَا بِمَنْزِلَةِ (فَعَلْتُ)
لِلْمَرَأَةِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَبْنُوهُ عَلَى لَفْظٍ لَا يُشْبِهُ هَذَا، وَأَنْ يَفْصِلُوا بَيْنَ التَّائِينَ تَاءِ
الْمَخَاطَبِ^(٣) وَتَاءِ الْمَخْبِرِ عَنْ نَفْسِهِ؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَعْنَيْنِ، فَلَمَّا أُسْكُنُوا اللَّامَ
فِي فِعْلِ الْمَخْبِرِ عَنْ نَفْسِهِ - إِذَا احتاجوا إِلَى إِسْكَانِهَا، وَكَانَ (فَعَلْنَ) فِي مِثْلِ ذَا
الْمَعْنَى مِنَ الْوَاجِبِ، وَكَانَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِسْكَانِ حَرْفٍ - أُسْكُنُوا الْمَوْضِعَ
الَّذِي قَدْ أُسْكِنُوهُ فِي الْكَلَامِ فِي (فَعَلْنَ) لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي (فَعَلْتُ)،

(١) فِي الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح ١٣) أ]. ولم يفعلن ولن يفعلن.

(٢) فِي الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح ١٣) أ]: «ليس في الواحد».

(٣) فِي مِثْرِ الشَّرْقِيَّةِ (ش ٢) ٤) بعده: «يعني الأفعال الماضية»، وظاهر أنه تفسير من كلام غير سيبويه.

(٤) الْكِتَابُ (بِوَلَّاق) ٦/١، (هَارُون) ٢٠/١.

(٥) بَقِيَ عَلَيْهِ الْمَخْطَبَةُ، أَوْ كَذَلِكَ يَقُولُ: (الْمَخْطَبُ) لِيُعْمَمَهَا.

(٦) فِي (ش ١) ٣، وَ (ش ٤) ٣: «المخاطبة».

وكان ذلك أخفَّ عليهم من توالي ثلاث حركات، ومع هذا أنها نونٌ جمع، فأرادوا أن تكون مفتوحةً كنون الجميع في الأسماء^(١). [٤/ أ]

قال سيويو: «اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والشكون، وإثما هي من الأسماء^(٢)».

قال الأخفش:

يعني لم تلحقها الزيادة لثقلها، ولحقها الجزم - وهو نقصان - لتخف^(٣).

قال أبو العباس:

فقد لحقها الزوائد الأربع^(٤).

(١) سبق الكلام على سبب تسكين آخر الفعل في نحو (فعلت) قريباً في ص ٧٧-٨٧ من كلام أبي إسحاق، والأخفش هنا يتكلم على سبب تخصيص التسكين دون غيره بأخر الفعل، انظر: شرح اللمع للثانيني ص ٤٩٧ والبسيط لابن أبي الربيع ٢٢٣/١ والصفوة الصفية ١٧٧/١ وشرح الفية ابن معط للرعيني ٥١٧/١

(٢) كذا في الشرقية، انظر 'ش ١' ٤٤ أ وهي في الرباحية [انظر 'ح ١' ٣]: «الأولى».

(٣) الضمير (هي) في الموضعين يعود إلى (الأسماء)، والضمير (ها) في الموضعين يعود إلى (الأفعال).

(٤) أي: الأفعال مأخوذة من المصادر، والمصادر أسماء.

(٥) الكتاب (بولاق) ٦/١، (هارون) ٢٠/١.

(٦) سبق قريباً الكلام على علة امتناع الجر من الأفعال، في الحواشي في ص ٤٤ ٤٧.

(٧) هذا من المبرد تأكيداً للحاشية السابقة، يعني: أن الأفعال المضارعة زادت بأحرف المضارعة في أولها، فنسبها الجزم؛ لتنقص وتخف.

﴿زيادة بخط ابن الوراق﴾:

قال: (الأسماء أشدُّ تمكُّناً) أي: ألزِمُ للمعنى الذي تحتها، ولأنها تعملُ في الأفعال^(١)، والأسماءُ منونةٌ فلم يلحقها الجزمُ فكنْتَ تحذفُ الحركةَ والتنوينَ فتُخَلَّ بالاسم^(٢). أنكَرْتَ ذا التفسير^(٣).

قال سيبويه: «وَمَنْعُوهُ مَا يَكُونُ لَهَا يَسْتَخِفُّونَ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجُرِّ مَفْتُوحًا»^(٤).

﴿ط﴾:

في كتاب أبي نصرٍ "العتيق بخط يده: «ما يكونُ لَهَا يَسْتَخِفُّونَ»: هو

(١) أي: أنه نقل هذه الحاشية من نسخة الزجاج الأولى؛ لأنه الذي عارض بها، وأثبت ما فيها من زيادات.

(٢) أي: قد تعمل، كأسماء الشرط الجازمة لفعيين.

(٣) اتفقت كلمة النحويين على أن لفعل أثقل من الاسم، ثم اختلفت في علة ذلك. انظر: إيصاح الزحاحي ص ١٠٠ وأقسام الأخبار ص ٢٠٥ واللباب للعكري ٧٨/١.

(٤) هذه العبارة بينها وبين باقي الحاشية فراغ، ولكنها متصلة بها، وعلامة النهاية بعده.

(٥) الكتاب (بولاق) ٦/١، (هارون) ٢١/١.

(٦) هو: هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي، أبو نصر المحرطي (ت ٤٠١)، من كبار تلاميذ محمد بن يحيى الزباجي (ت ٣٥٨) الذي رحل إلى مصر وروى كتاب سيبويه عن أبي الحسين بن ولاد وعن أبي جعفر النحاس، ونشره في الأندلس، ولأبي نصر نسخة من كتاب سيبويه واهتمام كبير به، وقد ذكر أبو نصر نحو ما نقل عنه في كتابه (شرح عبون كتاب سيبويه) ص ٣٠.

الجر والتنوين^(١)، «وَضِعَا لِمَا يَسْتَحِقُّونَ وَمُنِعَا مَا يَسْتَقِلُّونَ».

قال سيبويه: «فَإِنْ كَانَ اسْمًا كَانَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ نَحْوُ (أَفْكَلٍ وَأَكْلَبٍ)، يَنْصَرِفَانِ فِي النِّكَرَةِ»^(٢).
﴿في (ح) والمتن:﴾

«وَمُضَارَعَةُ (أَفْعَلٍ) الَّذِي يَكُونُ صِفَةً لِلْفِعْلِ أَنَّهُ يَكُونُ - وَهُوَ اسْمٌ - صِفَةً كَمَا يَكُونُ الْفِعْلُ صِفَةً، فَالَّذِي مَنَعَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي النِّكَرَةِ أَنَّهُ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ وَهُوَ صِفَةٌ مِثْلُهُ، وَأَمَّا (يَشْكُرُ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ صِفَةً وَهُوَ اسْمٌ، إِنَّمَا يَكُونُ صِفَةً وَهُوَ فِعْلٌ»^(٣).

(١) هذا تفسير أبي نصر، ومثله في شرح السيرافي ١/٨٥، ١٨٧. وظهر كلام سيبويه أن الاسم المنوع من الصرف مُنِعَ التنوين، ومنع الجر تبعاً لذلك. انظر هذه المسألة في الكتاب ٣/٥٢١ - والمقتصد ٣/٣٠٩ والأصول ٢/٧٩ - وعلل النحو ص ١٧٣ - والمقتصد ٢/٩٧١ واللباب للعكبري ١/١١٠ وشرح الصفار ١/٣٤١ والتذيل ١/١٤٦.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ب.

(٣) الكتاب (بلاق) ١/٦، (هارون) ١/٢١.

(٤) هذا النص لم يرد في متن الشرقية انظر. (ش ١) ٤ أ وجاء في نسخة المرادي ٣/٨ ب ونسخة العبادي ١/٥٥ مسبوقةً فيها بـ «قل أبو الحسن»، وهو بلفظه بعد النص المحتشى تابع لكلام سيبويه في: نسخة الطبري ٨ أ - وأحمد باشا ٤ أ - والسعدي ٢ ب. وجاء في متن الزبكية [انظر: (ح) ١٣] ونسخة ابن دادي ٦ ب. كتاتهما ونسخة العبادي لفظ «صفة للاسم» بدل «صفة للفعل» وقد سقط «فالذي منعه.... صفة مثله» من طبعة بلاق وهرون.

قال: «ف(أَحْمَرُ) قد ضارَعَ الْفِعْلَ من وجهين: أما وَجْهٌ فَلأنه على بناءه، وأما الوجه الآخر فإنه يُوصَفُ به كما يُوصَفُ بالفعل، و(أَفْكَلٌ) ونحوه في بناء الفعل^(١) ولم يُوصَفُ به كما يُوصَفُ بالفعل، ف(أَحْمَرُ) وما أَشَبَّهُه أَثْقَلُ وَأَشَبَّهُه بالفعل؛ إذ أَشَبَّهُه من وجهين^(٢)».

قال سيبويه: «وَأَعْلَمَ أَنَّ الْوَاحِدَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنَ الْجَمِيعِ»؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ الْأَوَّلَ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَضُرُّهُ مَا جَاءَ مِنَ الْجَمِيعِ عَلَى مِثَالِ لَيْسَ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ نَحْوُ: (مَسَاجِدَ) وَ(مَفَاتِيحَ)^(٣).

إسماعيل^(٤):

- (١) ليس في (ش ١) ٤٤؛ وظاهر هذه الحاشية أن الكلام للزجاج في نسخته الثانية. انظر: ما لا ينصرف ٩.
- (٢) أي. وضارع (أفكر) ونحوه الفعل في بناءه، ولم يوصف به كما يوصف بالفعل.
- (٣) انظر: الكتب ٣/ ٢٠٩، والمقتضب ٣/ ٣١١، والأصول ٢/ ٨٠، وما لا ينصرف ص ٩. وشرح السيرافي ٢/ ٤٢، وشرح عيون سيبويه ٣١. وأبعد الصنفار في شرحه ١/ ٣٤٣، فرأى أن سيبويه هنا يتكلم على منع صرف نحو (أحمر) إذا صار علما ثم نكر.
- (٤) في نسخة ابن دادى ب: «الجمع».
- (٥) في الرباحية [انظر: (ح ١) ١٣]: «من الجميع ما جاء».
- (٦) الكتاب (بولاقي) ٧/ ١، (هارون) ٢٢/ ١.
- (٧) المراد القاضي إسماعيل بن إسحاق، لا إسماعيل لورّاق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى؛ بدليل ما سيأتي في الحاشية ص ١٠١. وفيه: «إسعين». هذا البيت يُروى أَنشَدْنِيهِ التَّوْرِيَّ وَأَصْحَابُنَا، والزجاج (ت ٣١١) - الذي عارض بنسخته الورّاق - لم يدرك أبا محمد التّوّريّ (ت ٢٣٣)، وإنه أدركه القاضي إسماعيل (ت ٢٨٢).

إنما مُنِعَ هذه الأسماء من الصرف لَشَبَهِهَا بالفعل، فلما كان الاسم قد يدخله الجرُّ وهو ثَقُلٌ، ويدخله التنوين وهو أيضًا ثَقِيلٌ مُنِعَ من ذلك. وإنما خَصَّ الجرُّ دونَ الرفع - وإن لم يكن الرفع أخفَّ من الجر - لأنَّ المنع إنما وَقَعَ من أجل شَبَهِهَا بالفعل، فإنما مُنِعَ ما يُمنع الفعل لا غير، فإذا دَخَلَ ما يَدْخُلُ على المنصرف - وهو الألفُ واللامُ، أو أُضِيفَ - عاد إلى أنه بالاسمِ أولى، وأُمنَ مع ذلك دخولُ التنوين عليه وهو أثَقُلُ الشَّيْئَيْنِ، فلما أُمنَ هذا أُجْرِيَ عليه الثَّقُلُ الآخر.

فإن قال: أَوَلَيْسَ حرفُ الجرِّ يَدْخُلُ على الأسماءِ المتمكنة، فما تُنكَرُ أن تكون متى دخلت على هذه الأسماءِ صُرِفَتْ؟

قيل له: قد أجاب سيبويه عن هذا، وهو قوله: «وَأُمنُوا التنوين»^١، يريدُ أنه إنما يفعلون هذا بما يأمنون فيه التنوين الذي هو الأثقل، والذي طالبت به لا يُؤمنُ معه التنوين، فلا يُصَرَّفُ لذلك^٢. [٤/ب]

قال سيبويه: «وَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ الألفُ وَاللامُ أَوْ أُضِيفَ انْجَرَّ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ أُدْخِلَ عَلَيْهَا مَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُنْصَرِفِ، وَأُدْخِلَ فِيهَا

(١) الكتاب (بولاقي) ٧/١، (هارون) ٢٣/١.

(٢) انظر. المقتضب ٣/٣١٣ والأصول ٧٩/٢ وما لا ينصرف ص ٩ وعمل النحو ص ١٧٤ -

واللباب للعكبري ١، ٥٢١.

(٣) في الرِّبَاحِيَّة [نظر: (ح) ١/٣]: «أُدْخِلَتْ».

الْمَجْرُورُ كَمَا يُدْخَلُ فِي الْمُنْصَرَفِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ، وَأَمِنُوا
التَّنْوِينَ»^(١).

﴿ط﴾: «وَأَمِنُوا التَّنْوِينَ» فيه من البيانِ أَنَّ قَائِلًا لو قال: إِذَا دَخَلَ
على ما لا ينصرف الألف واللام -نحو قوله (الأخمر)- فإنه لم يُزَلْ عنه
بذلك سَبَبُ الفعلِ ولا الوَزنُ، فلأَيِّ شيءٍ انصرف؟
فيقال له: وهل رأيت التَّنْوِينَ -الذي هو زيادة- رَجَعَ إليه، إنما رَجَعَ
إليه^(٢) الخَفْضُ، وذلك ليس بزيادة، فَأَمَّنْهُمْ من التَّنْوِينَ حَمَلَهُمْ على رَدِّهِ إِلَى
الخَفْضِ^(٣). [٥/أ]

(١) «المجرور» هـ هو المضافُ إليه، يعني: أُضِيفَ كَمَا أُضِيفَ الاسمُ المنصرف، يريد أنه قَوِيَ فيها
جانبُ الاسمية فانجرت بالكسرة وفي الرَّماحية [ح(١) ١٣] الحُرُّ

(٢) الكتاب (بولاقي) ٧/١، (هروان) ٢٣/١.

(٣) في (ش) ٣: «إلى».

(٤) وقع خلاف في ما لا ينصرف إِذَا دخلته (أل) أو أَصِيف، فقليل: يبقى غير منصرف، فيقال:

(انحر)، وهو ظاهر كلام سيبويه هنا وفي ١٣/٢، واختاره: ابن خروف في شرح الجمل

٩٠١/٢- والعكبري في اللباب ٥٢٢/٢ وابن عصور في شرح الجمل ٢٠٥/٢- وابن مالك

في شرح العمدة ٨٤٢/٢، وقيل: ينصرف، فيقال: (انصرف)، وهو قول المبرد في المقتضب

٣١٣/٣ وابن كيسان في الموقفي ١١٢ والزجاج في ما ينصرف ٩ والزحاجي في الجمل

٢٢٠، وظهر كلام ابن السراح في الأصول ٧٩/٢، وقيل: واسطة لا يوصف بأنه منصرف ولا

غير منصرف وقيل بالتفصيل، فإن زالت إحدى العلتين انصرف كأحمدكم، وإلا لم ينصرف

كأهركم. انظر: الغرة المخفية ٢٢١ والكافي لابن أبي الربيع ١٦٤، ٢ والفوائد الضيائية

٥١/١- وحاشية الخضرى ٤٨، ١- وحاشية الصبان ١٠٧/١.

هذا باب اللفظ للمعاني

قال سيويو: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: (جلس ودَهَبَ)» .

❦ قال الأخفش:

وإنما ذكر اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني حجة لاختلاف الإعراب، يقول: خالفوا بين الإعراب للمعاني كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني، نحو: (دَهَبَ وجَلَسَ)؛ لأنَّ (دَهَبَ) معناه مُخَالِفٌ لمعنى (جَلَسَ)، وكذلك (أَكْرَمَنِي أَخُوكَ، وَأَكْرَمْتُ أَخَاكَ)، هما مختلفان، وكذلك فُرَّقَ بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه في إعرابه إذ اختلفت معانيه» .

(١) الكتاب (بولاق) ٧/١، (هرون) ٢٤/١. وهذا لفظ الراحية [انظر: (ح) ١/٣، و(ح) ٢/٥٥] وفي الشريعة: «هُوَ نَحْوُ: جَلَسَ»، وفي ابن دادي ١٧: «هُوَ: جَلَسَ». وفي شرح السيرافي ١٧٦/١ (العمية) أن كلام سيويو ينتهي بقوله: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، وما بعده من كلام غيره. ولم أجد نسخة توافق كلام السيرافي، فكل النسخ عندي أثبتت بقية الباب.

(٢) هذا الكلام في إيضاح الزجاجي ص ١٣٧ بما يشبه النص من كلام الزجاجي نفسه غير معزو إلى أحد! وفيه: «وكذلك فُرَّقَ بين الماعل والمفعول به، والمضاف والمضاف إليه»، واعلم أنه اختلف في علة ذكر سيويو هذا الباب هنا على ثلاثة توجيهات، منها ما ذكره الأخفش هنا، وعُزِّيَ إلى المبرد في شرح السيرافي ٧١/٢، وقد ذكر المبرد تباين الألفاظ وترددها واشترائها في المقتضب ٤٦/١- وما اتفق لفظه واختلف معناه ص ١٥ بنحو كلام سيويو، ولم يذكر هذا التوجيه.

﴿ط﴾:

الأصل أن يختلف اللفظان لاختلاف المعنيين؛ لأن كل واحدٍ منهما جيء به ليُدلَّ على معنى ليس غيره، ثم استعملت العرب ما حكى سيبويه، ولكن كل لفظةٍ منها تدلُّ على أصلٍ فيها ليس في صاحبيتها، مثل (ذَهَبَ، وانطَلَقَ)، أصل (انطَلَقَ) من الحبس، فاتفقا في النهوض فاستُعْمِلَا فيه، فافهمه^١.
قال سيبويه: «وَاخْتِلَافُ اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ نَحْوُ (ذَهَبَ وَانطَلَقَ)»^٢.

﴿إسماعيل﴾ واختلاف اللفظين واتفق المعنيين كقولك: (جَلَسَ وَقَعَدَ)^٣، و(ذَرَأَ وَسَاعَدَ)^٤.

هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض

قال سيبويه - رحمه الله -: «اعلم أنهم ممّا يَحذفون

(١) انظر هذا الأصل في: المقتضب ٤٦/١ وشرح الصفار ٣٧٢/١، وأما الترادف فآتيته الجمهور ونفذه جماعة كابن الأعرابي وثعلب وابن فارس، انظر: شرح السيرافي ٧١/٢ - والصاحبي ص ٩٦ والمزهر ٤٠٣/١ - والبلغة للفتوحي ص ٢١٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٨/١، (هارون) ٢٤/١.

(٣) في (ش) ٣ هـ، «قعد وحلس».

(٤) باء على هذه الحاشية يكون القاضي إسماعيل ممن يشتد الترادف في اللغة، انظر: قبل هامشين.

(٥) قال السيرافي ٧٥/٢ «أراد (رُبَّما يَحذفون)، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرًا في كتابه، والعرب تقول: (أنت بما تفعل كذا)، أي: رُبَّما تفعل»، قلت. أحصى لها مفهرس سيبويه ص ٩٥ اثني عشر

الْكَلَامَ . وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي الْكَلَامِ غَيْرَ ذَلِكَ . وَيَحْذِفُونَ وَيُعَوِّضُونَ ،
وَيَسْتَعْنُونَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي أَصْلُهُ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ ، حَتَّى يَصِيرَ
سَاقِطًا^(١) .

بخط أس^(٢) الوراق :

قال أبو إسحاق : «مِمَّا يَحْذِفُونَ الْكَلِمَ»^(٣) ، وَأَنْكَرَ (الْكَلَامَ) فِي بَابِ
الْكَلِمِ أَيْضًا^(٤) .

موضعًا ، وتابع السيرافي في هذا التفسير ابن طاهر وابن حروف ، وخالفهم الصفار في شرحه
٣٧٥ / ٢ ، وابن هشام في المغني ص ٤٢٤ ، فجعللا (من) ابتدائية و (ما) مصدرية ، أي : من
الحذف ، على معنى المبالغة ، وقد قال سيبويه ١٥٦ / ٣ (هرون) : «وإن شئت قلت : (إي) بما
أفعل فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو (زُبَيَّا)» ، ونحوه قال المبرد في المقتضب
١٧٤ / ٤ ، وطاهر كلام سيبويه وصريح كلام المبرد أن (مِمَّا) في هذا الأسلوب بمعنى (زُبَيَّا) ،
وانظر : خزنة الأدب ٢١٥ / ١٠ .

(١) كذا في الشرقية ، انظر (ش ١) ٥٨ . وهو في الرِّبَاحِيَةِ [انظر : (ح ١) ٣٠] . «من الكلام» . وكذا نقله
الزغشخري في الحواشي عن نسخة ابن طلحة الرباحية ، قال : «(ط) : (من الكلام)» .

(٢) الكتاب (بولاق) ٨ / ١ ، (هرون) ٢٤ / ١ ، وفيهما «الْكَلِمَ» ، على تصحيح الزجاج !

(٣) يعني : إساعيل .

(٤) هذا إنكار من الزجاج عن سيبويه استعمال (الكلام) هنا ، ويرى أن الصواب استعمال (الْكَلِمَ) .

(٥) لم أعرف المراد بـ (باب الكلم) هنا ، ولكن سيبويه لم يستعمل الكلام مكان الكلم في أول أبواب
الكتاب (هرون) ١٢ / ١ (هذا باث علم ما الكلم من العربية؟) ، وأول موضع استعمال فيه
سيبويه (الكلام) مكان (الكلم) في ثاني أبواب الكتاب (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) في
قوله (هرون) ٢٠ / ١ . «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض» . (هرون) ٢٠ / ١

﴿ط﴾:

ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام، نحو: (عسى الغوير أبؤسا)¹.

ومن كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله، نحو: (ظننتُ ذاك وظننتُهُ)²، ولا يجوز (خلتُ ذاك ولا خلته)؛ لأنَّ (خلتُ وخسبتُ وأزى) لا تكون بمعنى (اتهمت)³.

ومن كلامهم أن يحذفوا ولا يعوضوا، كقوله: ﴿وإقامَ الصَّلوةِ﴾⁴.

ومن استغنائهم (أنتَ كمثلي)، استغنوا به عن (أنتَ كي)، وب(إليه) عن (حتاه)، وب(مُد ذاك) عن (مُدّه)⁵.

وقد يُشَبَّهون الشيء بالشيء ليس مثله في جميع أحواله، فمن ذلك (الضاربُ الرجلِ)، شُبَّهَ بـ(الحسنِ الوجهِ) وإن كان ليس مثله في المعنى ولا

(١) لأن المطرد في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، انظر المسألة والمثل في

الكتاب (هدرون) ١٥٨/٣ - والمقتضب ٧٠/٣ - والأصول ٢٠٧/٢ - ومجمع الأمثال ١٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤٠/١ - والأصول ١٨١/١ - والإعاضل ٢٦٢/١ - ونختار التذكرة ٢٩١.

(٣) انظر: المقتضب ١٨٩ - ولبات العكبري ٢٥١ - واللسان ٢٧٣/١٣.

(٤) سورة النور ٣٧، انظر: الكتاب ٨٣/٤ - والأصول ١٣٢/٣ - وأوضح المسالك ٢٣٨/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣٨٥/٢ - والأصول ١٣٢/٢ - واخزانة ١٩٧/١٠.

في جميع أحواله^١.

وَيَسْتَحْفُونَ الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَحْفُونَهُ فِي غَيْرِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ:
(لَدُنْ غُدُوَّةً)، وَلَا يَقُولُونَ: (لَدُنْ ظَهْرًا وَلَا عَصْرًا)^٢.

قال سيوييه: «وَالْعَوَضُ قَوْلُهُمْ (زَنَادِقَةٌ وَزَنَادِيْقُ)، وَ(فَرَازِنَةٌ وَفَرَازِينُ)^٣، حَذَفُوا الْيَاءَ وَعَوَّضُوا الْهَاءَ، وَقَوْلُهُمْ (أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ)، وَإِنَّمَا هِيَ (أَطَاعٌ يُطِيعُ) زَادُوا السِّينَ عَوَضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ (أَفْعَلُ)^٤».

يُرِيدُ أَنَّهُمْ جَاءُوا إِلَى (أَطَوَعَ وَأَزَوَّقَ)، فَحَذَفُوا حَرَكَةَ عَيْنِهَا وَأَتَوَا بِالْهَاءِ وَالسِّينِ عَوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الْعَيْنِ^٥.

قال النحويون^٦: «هَذَا خَطَأٌ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ حَرَكَةَ الْعَيْنِ لَمْ تَذْهَبْ مِنَ الْكَلِمَةِ، إِنَّمَا حُوِّلَتْ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الطَّاءِ، وَمِنَ الْوَاوِ إِلَى الرَّاءِ فِي (رَاقٍ)، فَكَيْفَ يُعَوَّضُ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَسْقُطْ!

(١) انظر: الكتاب ١٨٢/١ والمقتضب ١٦١/٤ - والأصول ١٢٩/١ - والخصائص ٢٨٢/١.

(٢) انظر: الكتاب ٤٩٩/٣ والأصول ١٤٤/٢ وسر الصناعة ٥٤٤/٢.

(٣) جمع (فَرَزَانٍ)، وَهِيَ الْمِكَّةُ مِنْ أَحْجَرِ الشَّطْرُنْجِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مَعْرَبَةٌ. انظر: تاج العروس ٥٠٤/٣٥ - والألفاظ الفارسية المعربة ص ١١٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٨/١، (هارون) ٢٥/١.

(٥) في (ش ٣) ص ٥. «مِنْ الْحَرَكَةِ»، قُلْتُ: وَالْمَعْنَى: فَقَالُوا: أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ، وَأَفْرَاقٌ يُفَرِّقُ.

(٦) منهم المبرد كما في: سر الصناعة ١٩٩/١ - وشرح الصفا ٤٨٢/٢.

قال أبو إسحاق: ليس القول هذا، إنما هو عَوْضٌ من تحويل الحركة، أي عَوْضٌ من التغيُّر.

قال أبو بكر: وهذا قولٌ يقومُ غيرُ أنه مُتَعَسِّفٌ^١؛ لأنه قال: «يَحْدِفُونَ وَيُعَوِّضُونَ»، ولو كان كما قال أبو إسحاق لكان: (يَقْلِبُونَ، أو يُحَوِّلُونَ وَيُعَوِّضُونَ)^٢. [٥/ب]

قد بيَّن هذا العَوْضَ عند كلامه في (أَهْرَقْتُ) في الأبنية، قال: «تجعلها عَوْضًا من حذفهم العَيْنَ وإسكانهم إِيَّاهَا»^٣.

هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْكَذِبُ فَقَوْلُكَ: (حَمَلْتُ الْجَبَلَ)، وَ(شَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ)، وَنَحْوُهُ»^٤.
قال أبو الحسن: «

(١) في (ش ٤٤). «التعير».

(٢) انظر الخلاف في ما حدث له (أَشْطَعَ وَأَهْرَقَ) في: معاني الزحج ٣/٣١٢ والأصول ٣/٢٢٩

ولباب العكبري ٢/٢٧٨ وشرح الملوكي ص ٢٠٧ والشفافية ص ٧٧- والمعنع ١/٢٢٤

(٣) هذه الحاشية لم تُعزَّ إلى رمز، والظاهر أنها من كلام الفارسي.

(٤) الكتاب ٤/٢٨٥، وفيه (جعلوه) بدل (تجعلها).

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يقى) ٦ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر

(٦) الكتب (بولاقي) ١/٨، (هارون) ١/٢٦

(٧) انظر كلام الأخفش هذا في: شرح السيرافي ١/١٨٨، والأحفش هنا يزداد في الأقسام قسم (الخطأ).

ومنه الخطأ، وهو ما لا تَعَمَّدُ، نحو: (ضَرَبَنِي زَيْدٌ) وأنت تريدُ (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، والخطأ ما لم تَعَمَّدْهُ، وأما المُحَالُ فهو ما لا يَصِحُّ له معنى، ولا يجوز أن تقول: (صَدَقَ ولا كَذَبَ)؛ لأنه ليس له معنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (أَتَيْتُكَ غَدًا) لم يكن للكلام معنى تقول فيه: (صَدَقَ ولا كَذَبَ) .

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْمُحَالُ الْكَذِبُ فَإِنْ تَقُولَ: (سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسٍ)» .

قال أبو العباس .

كُلُّ مُحَالٍ فَاسِدٌ، وليس كُلُّ فَاسِدٍ مُحَالًا .

وَأَمَّا (حَمَلْتُ الْجَبَلَ) فَكَذِبٌ وليس مُحَالًا؛ لأنه جائزٌ أن يكونَ اللهُ يَزِيدُ في قُوَّتِهِ فيَحْمِلُ الْجَبَلَ .

والمُحَالُ هو الذي لا يكونُ البتَّةَ، كقولك: (الدُّنْيَا فِي بَيْضَةٍ)، وكقولك: (ذَهَبْتُ غَدًا)، وكقولك: (قَائِمٌ قَاعِدٌ، وَنَائِمٌ يَقْظَانُ) .

قال أبو بكر المبرمان:

(١) هذه الحاشية ليست في (٣) هـ وهي في متن الرِّاحِيَةِ [انظر: (ح ٣) ب]، وفيها: نحو قولك .. والخطأ ما لا تَعَمَّدُ ولا يجوز أن تقول فيه .

(٢) الكتاب (بولاق) ٨/١، (هدرون) ٢٦/١ .

قال أبو العباس: «ما معنى قوله (مُحَالٌ كَذِبٌ)؟ وكيف يكون المحال كذباً؟»، ثم قال: «إذا قلت (قائمٌ قاعدٌ، وحَيٌّ ميتٌ، ونائمٌ يقظانٌ)، فهو محالٌ، فلو قال: (رأيتُ قائماً قاعداً) و(رأيتُ ميتاً حياً، ونائماً يقظاناً)، أليس قد^٦ كان قد وصل محالاً بكذبٍ؟».

قلتُ: نَعَمْ.

قال: «فقد صارَ مُحَالاً كَذِباً».

قلتُ: نَعَمْ، فليس الذي هو كَذِبٌ هو محالٌ، كلُّ واحدٍ منهما له معنى على حِبالِهِ، ثم جُمعا فصارَ الكلامُ كُلُّهُ كَذِباً محالاً، أي هذا الخبرُ المعقودُ بعضُهُ ببعضٍ محالٌ وكذبٌ، فإنه حسنٌ.

هذا باب ما يحتمل الشعر

قال سيبويه: «رَحِذَ مَا لَا يُحْدَفُ؛ يُشَبِّهُونَهُ بِمَا قَدْ حُذِفَ وَاسْتُعْمِلَ مَحْذُوفًا، كَمَا قَالَ الْعَجَّاجُ:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي^٧.

﴿ق﴾:

(١) ليس في (٣) ب. وسقط منه أيضاً: «قلت: نعم. قال. فقد صار محالاً كذباً».

(٢) من الرجز. وهو للعجاج عبدالله بن رُوَيْبَةَ التميمي، انظر: ديوان العجاج ص ٢٩٥، والكتاب

١١٠/١، وما ينصرف ص ٦٩- والأصول ٤٥٨/٣- والمحاسب ٧٨/١.

(٣) الكتب (بولاق) ٨/١، (هارون) ٢٦/١.

الصحيح أنه اقتصر على شَطْرِ الاسم، وهو (الحَم)، بوزن (الحَم) واحد (الأَحْماء)، ثم أطلق ميمهُ للقفائية، يُشجّعهم على نحو ذلك أَمْنُهُم اللَّبَسَ.

﴿إسماعيل: يجوز في الشعر ترخيم غير المنادى، ولا يُرَخِّمُ إلا ما يَقَعُ عليه الترخيم في النداء. نحو الاسم العَلَم إذا كان أكثر من ثلاثة أحرف، نحو (يا حَار).﴾

فأما (وُزِقَ الحَمِي) إذا أراد (الحَمَام) فإنها جَمْعٌ لا يجوز ترخيمه، ولكن لو سَمَّيتَ بالحمام رجلاً لجاز ترخيمه، قال: وحَذَفَ الميمَ من (الحَمَام)، وأبدلَ الياءَ من الألف، وهذا خطأ؛ لأنه ليس موضع حَذَفٍ، وأندَل من الألف الزائدة الياءَ، فحَذَفَ ما لا يَجِبُ أن يُحَذَفَ.

و«دَرَسَ المَنَّا»^١ ليس بترخيم، ولكنه^٢ بمنزلة «أَلَا تَا»^٣.

(١) في (شر) ١٦(٣): وقع.

(٢) «درس المدا» جزء من بيت للبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه، قال:

دَرَسَ المَنَّا بِمَثَالِيعِ فَأَبْنِي فتقدمت بالحُسبِ والسُّبُوبِ

انظر: ديوانه ص ١٣٨ وسمط اللآلي ص ١٣ وشرح شواهد السنافية ص ٣٩١.

(٣) في (شر) ١٦(٢): (ولا)، وهو تحريف

(٤) «أَلَا تَا» من قول بعض عرب: «(أَلَا تَا؟)، (بى و)، أي: أَلَا تَفْعَل؟ فيقول صاحبه بلى وفعَلْ،

انظر الكتاب ٣١٢، ٣ والكامل ٥٣١/٢ والخصائص ٣٠/١، ومراد إسماعيل هنا أن ما

أصاب (المنارل) ليس ترخيماً، بل حذف لدلالة المعنى عليه، كما حدث ل(تَا)، وقد أوصل بن

حلف في لبب الألبب ٣/١ الأقوال في توجيه ما أصاب (الحمام) من حذف إلى حسنة، وانظر

الخصائص ٢ ٤٧٣ والتخميم ٣ ١٠٧ ضرائر الشعر ١٤٣ ولغت ١، ٣٧٤.

﴿ط﴾:

قال ابن كيسان: قال أبو العباس مرة: حَذَفَ الميمَ فصارت الحما، قال: فقلَّبَ الألفَ ياءً، فقلتُ له: ما الذي أوجبَ قلبَها؟ قال: طَلَبُ القافية، قلتُ: يلزمُك على هذا في الأسماء المقصورة أن تقولَ (الفَتِي)، ثم رأيتُه بعدَ ذلك رَفَعَ.

﴿أبو إسحاق﴾:

في (الحوي) ثلاثة أوجه:

وأجودُها أن يكونَ حَذَفَ الألفَ لأنها زائدةٌ، فالتقى حرفان من جنسٍ واحد، فأبدلَ من الثاني ياءً، كما يقال: أُمْلِيتُ .
- ويجوزُ أن يكونَ حَذَفَ الميمَ، وأبدلَ من الألفِ ياءً؛ لأنَّ الياءَ أُخْتُ الألفِ.

- ويجوزُ أن يكونَ حَذَفَ الألفَ والميمَ، وأتى بالياءِ للقافية.

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالَ خُفَّافُ بْنُ نُذْبَةَ:

كَنَوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللُّثَيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِدِ » .

(١) يعني من: أَمَلَ الشيءُ يُؤْمَلُ، إذا قاله وأملهه فكتب، ثم تقبب اللام الثانية ياءً، فنظر

القدموس ص ١٣٦٨.

(٢) من لكمل، وهو خُفَّافُ بْنُ نُذْبَةَ السُّمَيِّ ٥٥٥. في شرح القصائد التسع ١ ٢١٩- والإصناف

٥٤٦، ٢ وشرح أبيات المغني ٢ ٣٢٣، وقيل: لُرْهَيْرُ أَوْ لَانِ الْمَقْعَعِ كَيْ سَبَّيْ فِي التَّعْبِيقِ

﴿ في (مح)، وليس في (ح):

زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّوْزِيُّ - بَلْغَنِي - قَالَ: إِنَّ ابْنَ الْمُقَفِّعِ عَمَلَهُ، وَقَالَ
الْجَرْمِيُّ: هُوَ خُفَّافٌ^(١).

﴿ في الحاشية بخط أبي بكر:

زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّوْزِيُّ أَنَّ (كَنُوحَ رِيثٍ حَمَامَةٍ) بَلَّغَهُ أَنَّ ابْنَ الْمُقَفِّعِ
وَضَعَهُ، وَزَعَمَ أَبُو عَمَرَ الْجَرْمِيُّ أَنَّهُ خُفَّافٌ^(٢).
﴿ (ط):

شَبَّ شَفَتَيْ امْرَأَةٍ بِقَوَادِمِ الْحَمَامَةِ فِي حُسْنِ الْعَتَدَالِ وَالسُّمَرَةِ،
وَعَصَفُ الْإِثْمِيدِ: سَحِيقُهُ.
قَالَ سَيُيُوه: «وَكَمَا قَالَ:

دَارُ لِسْعَدَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَ»^(٣)

(١) الكتب (بولاق) ٩٠٨/١، (هارون) ٢٧/١.

(٢) كل الحاشية ليست في (ش) ٥٠. وانظر هذا النقل في شرح السيرا في ٢٤٨/٢. وقال ابنه
٤١٨/١: «وزعم قوم أنه لابن المقفع، وليس الأمر كما قالوا فأما نسبته إلى خفاف فليس من
عمل سيويوه».

(٣) نقلت هذه الحاشية من نسخة المرادي ١١٦/٣- وطرة نسخة أحمد باشا ١٦. واللفظ لنسخة
المرادي. إلا السطر الأول فلفظ نسخة أحمد باشا.

(٤) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الأصول ٤٦١/٣ والصحاح (ها) ٢٥٥٨/٦ والخصائص
٩٠/١ وشرح شواهد الشافعية ٢٩٠/٤.

قال أبو العباس محمد بن يزيد: لا أُحِيزُ هذا؛ لأنه اسمٌ مُتَفَضِّلٌ^(١).

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالَ مَالِكُ بْنُ خُرَيْمٍ^(٢) الْهَمْدَانِيُّ:

فَإِنْ يَكْ عَثَا أَوْ سَمِينَا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِي لِنَفْسِهِ - مَقْنَعًا^(٣).

كَذَا قَالَ الْمُبَرِّدُ (ابْنُ خُرَيْمٍ)، وَإِنَّمَا هُوَ (ابْنُ خُرَيْمٍ) بِالْحَاءِ.

قال أبو بكر^(٤): وجدتُ بخطَّ ابنِ الزَّيْدِيِّ فِي (الْأَصْمَعِيَّاتِ)^(٥):

(خُرَيْمٌ وَخُرَيْمٌ)، قَالَ: «يُقَالَانِ جَمِيعًا».

قال أبو إسحاق الزجاج^(٦): (ابْنُ خُرَيْمٍ)، وكذا قال ابنُ دُرَيْدٍ^(٧).

(١) الكتاب (بولاق) ٨/٩-٩، (هارون) ٢٧/١. وهذا البيت جاء في الشرقية بعد بيت خفاف،

وجاء في الرباحية [انظر: (ح) ٢/٦٦ بعد بيت مالك الهمداني.

(٢) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتابه ١٦٦ وطرة نسخة العابدي ١٧/١، وفيها. «متفضل».

(٣) كذا في الشرقية، انظر: (ش) ١/٥٥، وعليها «معًا، خُرَيْمٌ وَخُرَيْمٌ». وهي في نسخة ابن دادي ١٨

«خُرَيْمٌ». وهي في نسخ الرباحية مختلفة، ففي (ح) ١/٣٣ «خُرَيْمٌ»، وفي (ح) ٢/٦٦: «خُرَيْمٌ».

(٤) من الطويل، وهو للمالك بن خُرَيْمٍ أو خُرَيْمٍ الهمداني، كما في: الأصمعيات ص ٦٢-

والاختيارين ص ٢٤٠- وسمط اللازلي ٢/٧٤٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/١٠، (هارون) ١/٢٨.

(٦) ذكر ابن السراج البيت في أصوله ٣/٤٥٩، ولم ينسبه.

(٧) الأصمعيات ٦٢، وقد أئنت المحققان -رحمهما الله- (خُرَيْمٌ)، وذكر الخلاف فيه في الهامش.

(٨) ذكر الزجاج البيت في معانيه ٤/١١٧، ولم ينسبه.

(٩) انظر: الاشتقاق لابن دريد ٤٢٧.

قال (ب) عن (س) : «(خُرَيْم). وقال (ب): كان البغداديون يُروْنَ أنه "قد صَحَّفَ"».

قال ابن شقير: كان محمد بن يزيد يقول: (خُرَيْم) بالخاء معجمة، والمعروف عند الناس (خَرِيم) بالحاء.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْأَعْشَى:

وَأَخُو الْعَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمُهُ وَيَكُنْ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ».

ليس هذا البيت من الكتاب.

قال (ح): «وهو من الكتاب»، بخط أس ر ق^(١٨).

إسماعيل:

(١) أي: قال ابن السراج عن نسخته التي نسخها من نسخة المبرد.

(٢) الضمير يعود إلى المبرد.

(٣) انظر أكثر هذا النقل في: شرح السيراني ٢/٢٤٩.

(٤) نقلت هذه الحاشية من نسخة كتابه ١١٦- والعبدى ١/١٧.

(٥) في التبرجية [انظر: (ح) ٣(١) ب] «وَيُعْدَنْ» وهي مع (ويصُرُن) روايات في البيت.

(٦) من الكامل، وهو للأعشى ميمون، في 'ديوانه' ص ١٧٩ والأصول ٣/٤٥٦.

(٧) الكتب (بولاق) ١/١٠، (هارون) ١/٢٨.

(٨) أي: أد قول الزحاج هذا عن نسخته الأولى التي عرضها إسماعيل الوراق.

(٩) هذه الحاشية ليست في (ش) ٣(٦).

هذا البيت يُروى: (وأخو النساء متى يَشَأْ) ، وإنما جعلوه كذا
ليُعلموا أنَّ مثل هذ يجوز، أَنشدنيهِ التَّوْزِي وَأَصْحَابُنَا: (وأخو النساء)،
وَأَنشدَهُ المازِنِي عن الأَصْمَعِي^٢.

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْيَ الدَّنَائِرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ^٣».

ويُروى (نَفْيَ الدَّرَاهِمِ) في متن الكتاب (نَفْيَ الدَّرَاهِمِ)، وفي
الحاشية: «في نسخة (مح): (نَفْيَ الدَّنَائِرِ)» كما في كتابي^{(١)(٥)}.

قال أبو الحسن^(٥): «أَنشدنيهِ عيسى بنُ عمر، ويونس»، يعني

(١) هذه رواية: لديوان ص ١٧٩.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ١٦

(٣) من البسيط، وهو لفرزدق هَمَام بن غالب، في: ديوانه ٥٧٠/٢ ولكمل ٣٢٩/١ وسر
الصعدة ١ ٢٤ والخزانة ٤٢٦/٤.

(٤) لكتب (بولاقي) ١٠/١، (هارون) ٢٨/١

(٥) القائل أبو عبي الفرسى، ويعني بكتبه سحته من كتاب سيبويه التي نسجها من نسخة شيخه أبي
بكر بن السراح، ومنها بعد ذلك نَقَحَ النسخة التي تسمى نسخة القصري. قسْتُ. هذه ثلاث
رويت للبيت، ورواية الديوان (الدراهم)

(٦) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ١٦.

(٧) انظر هذا القول للأخفش في شرح ثبات سيبويه سحس ص ٤٨

بيت الفرزدق.

قال أبو بكر:

شُبِّهَ بقولهم (طَوَانِيقُ، وَدَوَانِيقُ، وَخَوَاتِيمُ)؛ لَأَنَّ هَذَا يَجِبُ أَنْ يُجْمَعَ
على (دَوَانِيقُ، وَخَوَاتِمَ)، فزادوا الياء واستعملوه بالزيادة، وقد جاء في الشعر
(خاتامُ)، أنشدني المبرِّدُ:

يا هندُ ذاتَ الجُورِبِ المُشَقِّ

أخذتِ خاتامي بغيرِ حقٍّ

والذي يقولُ (مَسَاجِيدُ) كأنه يجمعُ (مَسْجَدًا)؛ [٦/أ]

قال سيبويه: «وَقَدْ يَتْلَعُونَ بِالْمُعْتَلِّ الْأَصْلَ، فَيَقُولُونَ
(رَادِدٌ) فِي (رَادٍّ)، وَ(ضَنُّو) فِي (ضَنُّو)، وَ(مَرَزْتُ بِجَوَارِي
قَبْلُ)» (٣).

قال أبو بكر:

كُلُّ يَاءٍ تَكُونُ طَرَفًا فِي مَا يَنْصَرِفُ أَوْ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ أَوْ رَفْعٍ

(١) من الرجز، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٢٥٨/٢ وشرح المفصل ٥٣/٥ واللسان ١٦٣/١٢

وشرح شواهد الشافعية ص ١٤١، والشاهد زيادة الألف في (خاتم)، فصدر (خاتامًا).

(٢) هذه الحاشية ليست في (ث ٣) ٦٦.

(٣) أي: في (مررتم بجوار قبْل)، وأتى بلفظة (قبل) لبيان حركة ما قبلها.

(٤) الكتاب (بولاق) ١٠/١، (هارون) ٢٩/١.

تكون ساقطةً والتنوين عوضٌ منها ، كقولك: (هؤلاء جَوَارٍ)، والذي قال: (مررتُ بجواري) أجراه على الأصل فلم يَحذفْ، وجَعَلَ ياءَ (جواري) بمنزلةِ ياءِ (ضَوَّارِبٍ)، قال:

أَيُّتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاطِ بَيْنَ مُلَوَّبٍ كَدَمِ الْعِبَاطِ
قال سيبويه: «وَقَالَ أَيُّضًا فِي مِثْلِ (لِنَفْسِهِ مَقْتَعًا)»،
وَهُوَ الشَّاعِرُ:

(١) يُلْحِظُ أن ابن السراج جعل تنوين المنصرف ك(قاضي) وغير المنصرف ك(جَوَارٍ) في ارفع والحر تنوين عوض عن الياء، أما في نحو (حَوَّارٍ) فهو قول سيبويه، وقيل عوض عن الحركة، وقيل تنوين صرف، وأما في نحو (قاضي) فلم أجد من نسب إليه هذا القول، انظر: إيضاح الزجاجي ص ٩٨ وتوضيح المقاصد ١٢٠٠/٣ وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٢٢٣/١ والموضح المين ص ٦٣.

(٢) من الوافر، وهو للمتنخل الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨/٣ - وجهرة أشعار العرب ٦٠٩/٢ واللسان (لوب) ٧٤٦/١، وللهمذلي في: الكتاب (هارون) ٣١٣/٣ والمنصف ٦٧/٢، والشاهد إجراء الشاعر (مَعَارِي) مجرى الاسم الصحيح الآخر، فحرّره بالفتحة الظاهرة، وحقه (مَعَارٍ). قلتُ: هناك حاشية غير معزوة تحت (مَعَارِي) نصها: «جَمْعُ مَعْرَى أَوْ مَعْرَى، وهو جُرْدَةُ الْمَرَاةِ»، والمشهور أن (المعاري) هنا الفُرُش، انظر: اللسان (عري) ٤٧/١٥، وحاشية أخرى تحت (مبوب كدم العباط) نصها: «الطَّيْبُ الْمُخْلَطُ، شَبَّهَ فِي حُرْمَتِهِ بِالْدم»، انظر: اللسان (ملب) ٧٤٦/١. قلتُ: الحاشية والحاشيتان عليها كلها ليست في (ش) ٦٦ أ.

(٣) في (ح) ٣١ ب' «مثله».

لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٌ^١»
 ﴿ط﴾:٣

حدَّثني عليُّ بن سليمان، عن محمد بن يزيد، عن المازني، عن
 الأصمعي قال: «الرواية: (له رَجُلٌ يَقُولُ أَصَوْتُ حَادٍ)».

قال سيبويه: «وَقَالَ الْأَعَشَى:

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ

مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجُتُوبُ وَلَا الصَّبَا^٢»

﴿ط﴾:٤

قال عليُّ بن سليمان: التَّلَادُ ما وُلِدَ عنْدَكَ، هذا الأَصْلُ، ثم يُسْتَعْمَلُ

(١) من الوامر، وهو للشَّحاح، في ديوانه ١٥٥ والخصائص ١ ٣٧١ واللسان (هـ) ١٥/٤٧٧.

ولربيع بن قُتَيْب الفزاري في فرحة الأديب ص ٩٤، قلتُ. في (ش ٢) ١٦ و(ش ٣) ٦٦ ب. «أو زهير»

(٢) الكتاب (بولاقي) ١، ١١. (هارون) ١/٣٠.

(٣) ابن طلحة (ت ٥١٨) لا يروى عن علي بن سيبويه الأخفش الأصغر (ت ٣١٥)، ولم يدركه.

وكثيراً ما يفتقر عنه من طريق أبي جعفر السجستاني.

(٤) هي رواية ديوان الشَّحاح ص ١٥٥

(٥) في نسخة ابن دادي «ب» «ولا» قلتُ وهما روايتان

(٦) من الطوبى، وهو للأعشى، في: ديوانه ١٦٥، بلفظ (وما عنده مجد) وشرح شواهد

الإيضاح ص ٤٥٨.

(٧) الكتاب (بولاقي) ١، ١٢. (هارون) ١/٣٠.

في جميع المال، والتاء بَدَلُ من الواو: [٦/ب]

قال سيبويه: «قَوْلُ الْمَرَّارِ بْنِ سَلَامَةَ الْعُحْلِيِّ:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا»^(١).

يُرِيدُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنَّا.

(ط):

(مِنَّا) أَي: مِنْ عَشِيرَتِنَا، وَلَا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ سَوَائِنَا، أَي: لَيْسَ فِيهِمْ
أَحَدٌ يَنْطِقُ بِالْفَحْشَاءِ.

قال سيبويه: «وَمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَذْكُرَهُ لَكَ هَهُنَا؛ لِأَنَّ

(١) وقبل من التاء أصل، انظر: سر الصاعدة ١/١٤٥ والمتع ١/٣٨٣ واللسان (تلد) ٣/٩٩.
(٢) من بحر الطويل، وهو للمَرَّارِ وقيل المَرَّارِ بن سَلَامَةَ الْعُحْلِيِّ، في: المقاصد سحوية
٣/١٢٦ والخزنة ٣/٤٣٨، وبلا نسبة في: المقنصب ٤/٣٥٠- والإبصار ١/٢٩٤، يقول
الشاعر: إن نادي قومي مَوْقَرٌ ومعظم، لا ينطق فيه أحدٌ محش لا من قومنا ولا من الحاصرين
من غيرهم، والشاهد إجراء (سواء) تحرى (غير) ضرورة بإدخال حرف الجر (من) عليها، وهي
لا تُستعمل - عند سيبويه - إلا ظرفاً.

تنبيه في كتب سيبويه ١/٤٠٧ عن هذا البيت: «قل الشاعر، وهو رجلٌ من الأنصار»، والمرار
العجلي ليس أنصاريًا، وهذا بدلٌ عن أن عذرة (وهو رجل من أنصار) ليست من كلام
سيبويه، بل من كلام دس البيت

(٣) الكتب (بولاقي) ١/١٢ ١٣، (هروود) ١/٣١.

هَذَا مَوْضِعُ جُمْلٍ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَا نَسْتَقْبِلُ ' إِنْ شَاءَ اللَّهُ ' .

قال أبو الحسن (٣) :

«سمعتُ من العربِ 'مَنْ يُنْشِدُ' قولَ العُجَيْرِ السُّلُولِي:

فِينَا هـ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ» (٤)

(١) في (ش ٢) ب: «تستقبل»، وفي نسخة ابن دادي ب: «يُستقبل».

(٢) الكتاب (بولاقي) ١٣/١، (هارون) ٣٢/١.

(٣) للأخفش كتاب (القوافي)، وذكر فيه من هذه الأبيات، بيت (فيباه) ص ٥١، وبيت (عَيْهَلْ)

ص ٩٠، وبيت (جَدْنَا) ص ٩١.

(٤) ليس في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ٤٤]، ولا في نسخة ابن دادي ب.

(٥) البيت من الطويل، لِلْمُخَلَّبِ الْهَلَالِي بلفظ (ذلول)، واستعاره العُجَيْرُ في شعره بلفظ (رَسُلِ

المِلاطِ طَوِيلُ)، انظر: فرحة الأديب ص ٧٨ - والخزانة ٢٥٧/٥، وقد اشتهر للعُجَيْرِ، وذكر

الأخفش في كتاب القوافي ص ٥١ أنه سمع البيت كما هنا من إعرابي فصيح في مقطوعة مختلفة

الروي. وقوله (يشري): أي يبيع، و(رخو المِلاط): أي أجلس العَصْد، أو قُوَيْه، والشاهد حذف

الواو من (هو) في (بيناه)، وانظر كلام الأخفش هذا في الإغفال ٢٧٠/١.

تنبيه: قال في شرح الصنفار ٥٢١/٢ «أنشده سيبويه»، وفي الخزانة ٢٥٧/٥: «وهو من شواهد

سيبويه»، ونقل في ٥/٢٦٠ عن الصاغاني في العباب قوله. «ووقع في كتاب سيبويه (نجيب)

بدل (ذلول)، وتبعه النحاة على التحريف». قلت: ليس هو في كتاب سيبويه، بل هو من حواشي

الأخفش، والأخفش أداه كما سمعه من الأعرابي الفصيح بلا تحريف منه: لأنه نحوي، والنحوي

تَهْمُهُ فصاحة المتكلم بالبيت ليحتج به، سواء أكان الشاعر الذي قال البيت أم راوياً له أم مغيراً

له، ولا يهتمون بتحرير ما قاله الشاعر لأن هذا عمل الأديب، ولعل هذا من أسباب عدم

حرصهم على نسبة بعض الأبيات الشعرية لأهلها؛ إما لأنهم علموا كثرة ما غيَّره المصحَّاء من

المِلَاطُ: العَصِيد.

«وقال الفرزدق فَوَضَعَ الكلامَ في غير موضعه-:

وما مثله في الناس إلا مُمَلَكًا أبو أمه حيّ أبوه يُقَارِبُهُ»
 الممدوحُ خالُ هشام بن عبد الملك^(١)، أراد: ما في الناس حيّ مثله إلا
 مملّك أبو أمه أبوه.

«وقال قيسُ بنُ زهير:

ألفاظ أبيات الشعر، وما لأهم قد سمعوا منهم أبياتًا لشعراء لا يرضوهم ولكنهم يرضون
 هؤلاء الفصحاء، فاكتفوا بالسّماع منهم دون نسبته إلى شاعره غير الفصح، والأمثلة على هذين
 النوعين كثيرة جدًا، انظر: معاني الزجاج ١/١٣٦- والانتصار ص ٥٥- وشرح أبيات سيبويه
 لابن السرياني ١/٣٠٣- وشرح الحمل لابن عصفور ٢/٥٨٤- واختلاف الرواية لحسن
 الشاعر ص ٢٤.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في زيادات ديوانه ١/١٠٨- والأصول ٣/٤٦٧- والإفصاح
 للفارقي ص ٨٤- واللسان (ملك) ١٠/٤٩٢، وبلا نسبة في: الكامل ١/٤٢- والخصائص
 ١/١٤٦، والشاهد فيه التعقيد والغموض بسبب تقديم بعض الكلام على بعض وإزالته عن
 ترتيبه الجيد، هذا وقد ذكر ابن حلف ١/١١٥ أن سيبويه أنشد هذا البيت، وذكر الصاغاني
 (انظر: التاج ٢٧/٣٤٩) أنه من أبيات الكتاب، والحق أنه ليس في كتابه، بل هو م
 زاده الأخفش.

(٢) وهو إبراهيم بن هشام بن إبراهيم بن المغيرة المحزومي، انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٣٦٤-
 وتهذيب الأسماء للنووي ٢/٥٨٧- وصبح الأعشى ٢/٢٨٦.

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ ١٠

هذا آخر ما في الباب من نسخة أبي العباس ١١.

غيرها من الزيادة، وقرأته ١٢:

(١) البيت من الوافر، لقيس بن رهير في: نوادر أبي زيد ص ٥٢٣ والمقاصد المحوية ١/ ٢٣٠.

والخرانة ٨، ٣٥٩. وبلاسة في: الكتاب ٣، ٣١٥ - ومعاني الفراء ٢، ١٨٨ - وسر الصناعة

٨٧/١، ولشاهد إثبات الياء في (يأتيتك) وهو مضارع محزوم

(٢) ما يير أقواس التخصيص إلى ما جاء أيضًا في متن الرباحية، انظر: (ح) ١، ٤٤، و(ح) ٢، ٦.

(٣) انظر كلام الأخفش، المنقول في نسخة أبي العباس في: شروح الكتاب وأسانيه وحرارة الأدب

٥/ ٢٥٢، ٢٥٥. وقل الأستاذ عبدالسلام هارون رضى الله عنه ١، ٣٢ هـ مش (٣) «وقد تكمل

الشتمري بالكلام على هذه الشواهد معروفاً إلى إشد الأخفش، وهو دليل قراءته لنسخة

الأخفش من الكتاب»، قلت. ليس الأمر كذلك، بل إن هذه الأبيات في النسخة لرباحية من

كتاب سيويه معروفاً إلى الأخفش، كما في الهامش السابق. وهي لتي شرح عليها الشتمري

(٤) في نسخة يني جامع شريف ذات الرقم (١١٠٥) ٣ أ عن خط ابن خروف: «وفي غيرها

من الزيدات».

(٥) هذا كلام الفارسي، يعني: أن ما سبق من كلام الأخفش هو في نسخة المبرد منسوباً إلى الأخفش،

وباقى الكلام ليس فيها، ولكنه في غيرها، كنسخة الزجاج الأولى، ونسخة ابن السراج، ونسخة

لغلابزي، كما سيأتي في ضبط كلمة (جذب)، ولذا تكلم الفارسي في التعليقة ١/ ٥٥ في شرح

هذا الباب عن بيت قيس بن رهير السابق وبيت حميل ثينة لقادم، ولظاهر أن باقي الكلام

للأخفش أيضاً، وقد حصرت به «...»، وما كان خارجاً فهو من كلام الفارسي. وقد نقل ابن

حروف ما بين الأقواس عن حواشي الشرقية في حاشية له عن نسخة كني نقلها عنه نسخ نسخة

بني جامع شريف ذات الرقم (١١٠٥) ٣ أ

«ويقولون (الكَلْكَالُ)، قال:

أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ
وَقَالَ رُؤَبَةُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

أَنْتَ مَلِيكُ النَّاسِ رَبُّنَا، فَأَقْبَلِ^٢

وَيُجْرُونَ الْمُعْتَلَّ مِنَ الْكَلَامِ مُجْرَى غَيْرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ، فيجعلونه
بمنزلة غير المعتل، نحو: (مررتُ بجواري قَبْلُ)، فَيُحَرِّكُ وَيُرْفَعُ وَيُنْصَبُ
وَيُجَرَّ، فيقول: (مررتُ بالجواري قَبْلُ)، و(هُنَّ الجواري فاعلم)، قال ابنُ
قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَايِ هَلْ يُصْبِحُنَّ إِلَّا هُنَّ مُطْلَبُ^٣

(١) هو من الرجز، بلا نسبة في. الحجة لابن خالويه ١ ١٩٩ - والزاهر ٢/٢٩٨ - والمحاسب
١٦٦/١ واللسان (كلل) ١١ ٥٩٦، والشاهد إشباع فتحة الكاف الأخرى في (كنكَل)،
و(الكنكَل) هو الصدر، أو ما بين شَرَفَيْنِ، أو بطن، مَزُور.

(٢) هو من الرجز، وقد نسب لرؤبة في غريب الحديث لخطبي ٣ ٥٢، والمعروف أنه لأبي الحم
العشي، انظر. اللسان ١١، ١١٦، والمقصد للحوية ٤ ٥٩٥ ومعهما التنصيص ١ ١٨
والخرقة ٢ ٣٤٤، وهو بلا نسبة في. المقتضب ١ ١٤٢ والأصول ٣/٤٤٢ واختصاص
٣، ٨٧، والشاهد أن لشاعر فك الادغام في (الأجل) اصطرا،

(٣) من المسرح، وهو لاس قيس الرُّقَيَّات في: ديوانه ص ٣ - وكتب ٣ ٣١٤ - والمقتضب

وقال الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وقال الهذلي:

ترأه وقد فات الرماة كائنه أمام الكلاب مضغني الحدد أضلم
ويجرون الكلام في الوصل على حاله في الوقف، وذلك أن قوما
يُثقلون الحرف إذا وقفوا عليه فيقولون: (هذا خالِد)، و(هذا سَبَسَب)، فإذا
احتاجوا إليه للقافية المطلقة تركوه على ثقيله فقالوا في القافية: (هذا خالِدُ)
و(رأيت السَّبَسَبَا)، قال الراجز:

لقد خَشِيتُ أن أرى جدباً
في عامنا ذا بعدما أخصباً».

١٤٢/١ - والأصول ٤٤٢/٣ - والأرهية ص ٢٠٩، والشاهد حرّ (الغواني) بكسرة ظاهرة،

وحقها أن تكون كسرة مقدرة

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: الكتب ٣١٣/٣ والمقتضب ١٤٣/١ وما ينصرف

والخزاة ٢٣٥/١، والشاهد إثبات الياء في (مواليا) وجرها بالفتحة الظاهرة، وحقها أن تحذف

الياء وتجر الكلمة بفتحة مقدرة.

(٢) من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهدليين ١٢١٩/٣ والمعاني الكبير

ص ٧٣٠ - وشرح أبيات سيبويه ص ٥٥، وبلا نسبة في: المنصف ٨١/٢ عن أبي عثمان -

والخصائص ٢٥٨/١ - والممتع ٥٥٦/٢، والشاهد رفع (مصغى) بضممة ظاهرة، وحقها أن

ترفع بضممة مقدرة.

بخط (اس رق): (جَدَبٌ) مثل (خِصَمٌ)، وقال الكلابري^٢:
(جَدَبًا)، وقال أبو بكر: (جَدَبًا)، وكذا قال الزجاج^٣.

«وقال:

تُسَلُّ وَجَدَ الهائمِ المُعْتَلِّ
ببازلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍّ
ويقطعون ألف الوصل، قال جميل:

(١) من الرجز، وهو لرؤبة في 'ملحق ديوانه ص ١٦٩- والكتاب ١٧٠/٤- وشرح شواهد الشافية ص ٢٥٤، وهو لربيعة بن صبح في: شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٥، وأنكر صاحب فرحة الأديب ص ٢٠٧ كونه لرؤبة، وبلا نسة في: النساء ٢٤٥/١، والشاهد تشديد الباء في (جدبا) (وأخصب) ضرورة.

(٢) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (وقيل: حيد) بن العلاء الكلابري، من أهل العراق، لغوي نحوي ولي القصاء، أدرك المازبي، وأخذ عن المبرد كتاب سيبويه، توفي بالصرة، سنة (٣١٦)، وقيل: (٣١٢). انظر: إرشاد الأريب ١٧١/١ والأنساب ١١٦/٥ والوافي بالوفيات ٨٠/٦- وبغية الوعاة ٤٣٢/١.

(٣) كلها رويت في البيت، وهذا من كلام أبي علي الفارسي.

(٤) من الرجز، وهو لمنظور بن مَرْثِد الأسدي في: شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٣٧٦/٢ والخزنة ١٣٥/٦، ونسبه في الكتاب ١٧٠/٤ إلى رجل من بني أسد، وبلا نسبة في، نوادر أبي زيد ٢٤٨، ولأصول ٤٥٢/٣- ومجلس ثعلب ٥٣٥/٢- والمنصف ١١/١، والشاهد تشديد اللام في (عَيْهَلٍّ) ضرورة، وفيها (المعتل) بالغين إلا المجالس ففيها (المعتل) بالغين، فرى المحقق أنه تحريف، وغيرها إلى الغين.

ألا لا أرى إثنين أحسن شِيمَةً على حَدَثَانِ الدهرِ مني ومن جُمْلٍ «
قال أبو الحسن: «إذا اضطرَّ الشاعرُ فَعَلَ هذا في أيِّ موضعٍ شاء».

قال أبو العباس: هذا لَحْنٌ، إنما يجوزُ في المصراعِ «كَسُرَ ألفُ الوصلِ»
قال^(١): «وأنشدني قَدَامَةُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْعَنْبَرِيُّ^(٢):

يا نفسُ صَبْرًا؛ كُلُّ حَيٍّ لاقٍ
وكلُّ إثنينِ إلى افتراقٍ

وقال قيسُ بن الخطيم:

إذا جاوزَ الإثنينِ سرٌّ فإنه
بَنَشِرٍ وتكثيرِ الحديثِ قَمِينٌ^(٣)»

(١) من الطويل، وهو لحمسٌ ثُبَيَّةٌ في ديوانه ص ١٨٢ - ونوادِرُ أبي ريد ٥٢٥، وجعله الأخفش الأصغر في حواشيه عليه من رواية أبي زيد والأخفش وسر الصناعة ٣٤١/١، وقال: أنشده الأخفش وكتاب الصبعتين ص ١٥١، وهو لابن دارة في الأغني ٢١/٢٥٥، والشاهد قطع همزة (إثنين) ضرورة، وحقها الوصل.

(٢) يعني: أول الشطر.

(٣) أي: أبو الحسن الأخفش.

(٤) في (ش ٣) ب: «القشيري»

(٥) من الرجز، وهو بلا نسبة في: سر الصناعة ٣٤١/١، وعزا إنشده إلى الأخفش والخصائص ٤٧٥/٢ ورصف المبني ص ٤١، والشاهد فيه كالشاهد في البيت قبله.

(٦) من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، في: ديوانه ص ١٦٢ - وسمط اللآلي ٧٩٦ - والحجاسة البصرية ٦٣/٢ وشرح شواهد الشافية ١٨٣، وبلا نسبة في: سر الصناعة ٣٤٢/١، ونسب إنشاده للأخفش، ويُنسب البيت إلى جميل بن معمر، ولا يصح له، والشاهد فيه كالشاهد في البيت قبله.

قال: «إنها هو (إذا جاوزَ الحِلَّيْنِ)، ولكنه صُنِعَ».

هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول. والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا تعدَّى فعله إلى مفعولٍ آخر....

ليس في (مح) ولا (ح):

قال الأخفش: كان ينبغي أن يذكرَ الفاعلَ والمفعولَ الذي هو غيرُ

مُتَعَدٍّ نحو: (فائِم) و(مُكْرَم)، كما ذكرَ الفعلَ الذي ليس مُتَعَدِّيًا. [ب' / ٧]

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدَّاهُ فعله إلى مفعول

قال سيبويه: «يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَّأَهُ أَهْمُهُمْ، وَهُمْ بَيَّأَنِهِ أَغْنَى».

قال أبو بكر: قوله: «يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَّأَهُ أَهْمُهُمْ، وَهُمْ بَيَّأَنِهِ

أَغْنَى» كلامٌ يَنْتَظِمُ معنيين:

(١) أي. المبرد.

(٢) انظر هذا الكلام للمبرد في: حواشي الأخفش الأصغر على نوادر أبي زيد ٥٢٦ ودرة الغواص

٢٣١ وشرح شواهد اشافية ص ١٨٤.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١٣/١، (هرون) ١/٣٣. وفي هذا الباب فهرس لترجم أبواب قادمة.

(٤) أي: أن تعليق الأخفش القادم ليس في (مح) و(ح).

(٥) ليس في (ش ٣) ١٧.

(٦) ليس في ترقيم اللوحات خطأ، ولكن في النسخة الشرقية لتي عليها هذه الحواشي تقديم طفيف

لبعض أبواب الكتاب على بعض

(٧) الكتاب (بولاقي) ١٥/١، (هرون) ١/٣٤.

- أن يكونَ أرادَ يُقدِّمونَ المفعولَ مرةً ويُقدِّمونَ الفاعلَ أخرى، إذا كانوا أشدَّ عنايةً بالمفعولِ قَدِّموه، وإذا كانوا أشدَّ عنايةً بالفاعلِ قَدِّموه.

- ويَحْتَمِلُ أن يكونَ أرادَ أنَّ التقديمَ للفاعلِ، أي: حَقُّ الفاعلِ التقديمُ وإن أُخِّرَ في اللفظ، وإنما كان ذلك لأنَّ الفاعلَ بالفعلِ أولى^(١).

[٨/أ] قال سيبويه: «فَمَنْ ذَلِكَ: (قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ)»^(٢).

يَمُدُّ وَيُقْصِرُ^(٣).

ط^(٤).

(الْقُرْفُصَى -) مقصور.

قال أبو جعفر: كذا قرأتُ على أبي إسحاق (الْقُرْفُصَى -) مقصور.

قال أبو عبيد: قال الفراء: «(جَلَسَ فَلَانُ الْقُرْفُصَاءَ) ممدود

(١) لم يذكر السيرافي ٢٧٤/٢ والصفار ٦٤٠/٢ سوى المعنى الأول.

(٢) الكتاب (بولاق) ١٥/١، (هارون) ٣٥/١. و(الْقُرْفُصَاءَ) بالمد والضم في أكثر النسخ التي

عندي، انظر: (ش) ١٠ب و(ح) ١٤أ و(ح) ١٧أ وابن دادي ٩ب والعبدي ٨/١ب

والحررجي ٧أ وجاء بالقصر في: نسخة ابن يقى ١٨أ.

(٣) هذه الحاشية تحت كلمة (الْقُرْفُصَاءَ) قلتُ: يقال (الْقُرْفُصَاءَ) بالمد وضم القاف والفاء وهي

الفصحى، وبالقصر وضم الفاء وتثنية القاف، انظر هذه البغات والنقل عن الفراء وأبي عبيد

في: تهذيب اللغة ٢٨٨/٩ - واللسان ٨٢/٧ - والتاج ٩٤/١٨.

(٤) انظر نقل أبي عبيد عن الفراء في تهذيب اللغة ٢٨٨/٩، وانظر نقله عن أبي عبيد في غريب

الحديث له ١٠٨، ٢، وفي حواشي الشرقية (وقال أبو عبيد مثله)، والتصحيح من نسخة ابن يقى ١٨أ.

مضمومٌ، وهو أن يجلس على الأُتَيَّةِ ويلصق فخذيه ببطنه، وقال أبو عبيدة مثله، وزاد فيه: ويحتبي يديه.

وقال بعضهم: (الْقَرْفُصِي) مكسورٌ مقصورٌ.

وَرَدَ عن رسول الله ﷺ - أنه كانت له ثلاث قَعْدَاتٍ: قَعْدَةُ

(١) الْقَرْفُصَاءُ من قَعْدَاتِ المستوفِر، وقد اختلفوا في هَيْئَتِها مع اتفاقهم على مشابهتها للاحتباء.

فالاختباء أن يقعد الإنسان على أَلْيَتَيْهِ وقدميه، ويرفع ركبتيه إلى صدره، ويجمع ركبتيه إلى صدره بثوب كعمامة ونحوه، وأما القرفصاء فالمشهور أنها الاحتباء لكن باليد لا بالثوب. وقيل. القرفصاء هي الاحتباء باليدين تحت الساقين. وقيل: القعود على الأليتين والقدمين، ورفع الركبتين إلى الصدر مطلقاً. وقيل: هي القعود على الأليتين مطلقاً. وقال أبو المهدى: هو أن يجلس على ركبتيه منكباً، ويلصق بطنه بفخذه ويتأبط كفيه، وهي حلسة الاعراب. ونحوه قول ابن الأعرابي: أن يقعد على رجليه، ويجمع ركبتيه، ويقبض يديه إلى صدره

والظاهر أن القرفصاء أعم من الاحتباء، فهي تشمل كل قَعْدَةٍ على الأليتين، إلا أن الأكثر أن تكون مع رفع الركبتين إلى الصدر مع الاحتباء باليد أو الثوب أو من دونه. وعليه يكون الاحتباء نوعاً من القرفصاء، وهو القرفصاء مع الاحتباء بثوب خاصة.

انظر: مراجع الهامتين السابقين - وجهرة اللغة ٣ / ١٢٧٧ - وديوان الأدب ٢ / ٨٠ والصاحح (قرفص) ٣ / ١٠٥١ والأفعال لابن القطاع الصفي ٣ / ٦٦ مطالع الأنوار على صحاح لأثار ١٥ / ٣٤٥ واللسان (قرفص) ٧ / ٧١ - وفتح الباري لابن حجر ١١ / ٦٥ والتاج (قرفص) ١٨ ، ٩٤.

(٢) من (قال أبو جعفر) إلى هنا بلفظه في حاشية صرة نسخة (ابن يقي) ٨، المنسوخة هي وحواشيتها من نسخة أبي نصر.

المُحْتَبِي، وَقَعْدَةُ الْمُتَشَهَّد، وَنَصَبُ الْيُمْنَى وَبَسْطُ الْيُسْرَى. [٧/أ]

قال سيويوه: «وَمِثْلُ (ذَهَبْتُ الشَّامَ) (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ

سَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ:

لَذَنْ جَهْرُ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَنَّهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ»^١

قال أبو العباس: هذا من الضرورة القبيحة؛ لأنه أراد (عَسَلَ فِي

الطريق)، أي: أسرع، فجعل المخصوص بمنزلة المَبْهَم.

قال أبو عمر الجرمي: «ليس (ذهبت الشام) مثل (دخلت البيت)؛

لأنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِثْلَ الْبَيْتِ فَهُوَ بَيْتٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مِثْلَ الشَّامِ فَهُوَ شَامٌ.

قال أبو العباس: (دخلت البيت) عندي مفعولٌ صحيحٌ، وليس

(١) الْقَعْدَةُ الْأُولَى هِيَ الْقِرْفَاءُ وَهِيَ خَارِجُ الصَّلَاةِ، وَالثَّانِيَةُ التَّوَرُّكُ وَهِيَ فِي التَّشْهَدِ الثَّانِي فِي

الصَّلَاةِ، وَقِيلَ فِي التَّشْهَدِ الَّذِي بَعْدَهُ نَسْلِمُ، وَالثَّلَاثَةُ الْإِفْتِرَاشُ. وَكُلُّهَا قَعْدَاتٌ ثَابِتَةٌ، وَثَبَتَ لَهُ

قَعْدَاتٌ أُخْرَى، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ ٧٨/١٤: «كَانَ يَجْلِسُ مُتَرَبِّعًا، أَوْ مُحْتَبِيًا وَهُوَ

كَانَ أَكْثَرَ حَيَوسِهِ، أَوْ الْقُرْفُصَاءِ، أَوْ مُقَبِّعًا، وَشَبَّهَهَا مِنْ جُسَاتِ الْوَقَارِ وَالتَّوَاضُّعِ»، وَانْظُرْ هُدْيَهُ

فِي الْجُلُوسِ فِي: زَادَ الْمَعَادَ لِابْنِ الْقَيْمِ ١٧٠/١ وَأَشْرَفَ الْوَسَائِلَ ١٩٢

(٢) مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِسَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ الْهَلَلِيِّ فِي: شَرْحِ أَشْعَارِ أَهْلِيَيْنِ ص ١١٢٠ وَاللِّسَانِ

(عسل) ٤٤٦/١١ وَالْحِزَانَةُ ٨٣/٣.

(٣) الْكِتَابُ (بُولَاق) ١٦/١، (هَارُون) ٣٥/١

(٤) جَاءَ كَلَامُ أَبِي عَمْرٍاءَ مَنَسُوبًا إِلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي طَرَةِ نَسْخَةِ بَايْرِدِهِ، وَهِيَ مَنَقُولَةٌ مِنْ نَسْخَةِ أَبِي

جَعْفَرِ النَّحَّاسِ.

بطرف، إنما هو بمنزلة (هدمت البيت)، فأما (دخلت البيت) فلأنه مرة يتعدى بحرف خفضٍ ومرةً بغير حرفٍ، مثل: (نَصَحْتُه وَنَصَحْتُ لَهُ) .

﴿هذا﴾ في (مع) في حاشية كتابه غير منسوبٍ إلى أحد^٣:

قال: ليس (ذهبُ الشام) مثل (دخلت البيت)؛ لأنَّ كلَّ ما كان مثل البيت فهو بيتٌ، وليس كلُّ ما كان مثل الشام فهو شامٌ.
﴿(ب):﴾

قال^٤: «هو مذهبُ أبي عمَرَ كما زعموا».

(١) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتابه ٢٠ ب وطره نسخة العابدي ١٩/١.

(٢) يعني المكتوب في ما بعد، أي: الحاشية التالية لهذا الكلام.

(٣) تُسبب الحاشية في الحاشية لسابقة إلى الجرمي، وقد تابع المبرد شيخه أبو عمر الجرمي في لفتضاب ٣٣٧/٤-٣٣٩.

(٤) يرى سيبويه كما هنا وكما في كتابه (هارون) ١٥٩/١ أن (دخل) في (دخلت البيت) فعل يتعدى بحرف جر، وأن الحرف هنا محذوف، فوصل الفعل إلى (البيت) فنصبه. وخالفه غيره كجرمي كما سيأتي والمبرد (انظر: المفتضاب ٣٣٧/٤ والانتصار ص ٨١)، فقالا: إنه متعدٍ بنفسه و(البيت) مفعول به، وانتصر لسيبويه كثيرون، كان السراج في الأصول ٢٠٣/١-واس ولاد في الانتصار والفارسي في البعدايات ص ٥٤٩-والفارقي في تفسير المسائل ص ٣١٢-والصمد في شرحه ٢، ٦٦٠.

(٥) في الأصول ٢٠٣/١. «وقد اختلف النحويون في (دخلت البيت)، هل هو متعدٍّ أو غير متعدٍّ؟».

(٦) ليس في (ش ١٧)، و(ش ٤٦).

(٧) سبق كلام أبي عمر الجرمي في الحاشية الأولى، وسيأتي له كلام على هذه المسألة في ص ٣١٠.

قال: ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤيئة.

﴿لَخَّ﴾ الشيخ الإمام ابن طلحة^(١) في نصب المتن^(٢)، ووجهه أن

يُنصَبَ "بال(هز)، ويكون في (يعسل) ضميره.

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ فِي الْأَزْمَانِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ زَمَنٌ بِعَيْنِهِ».

﴿فا﴾: يعني بذلك الشهر والسنة.

﴿الوقت والميقات: المقدار».

وانظر رأيه في شرح السيراقي ٣٩٥/٢- والبغديات ص ٥٤٩، وفيه (عمرو) تحريف- والتعسفة

١، ٦٠- وشرح عيون سيبويه ص ٤٢- وأمالى ابن الشجري ١٣٧/٢.

(١) في (ش ٣) ب، و(ش ٤) أ، و(ش ٥) ب، (لح) ولم يتبين لها معناها، حتى نهنى زميى في

القسم د. عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي إلى أنه جاء في القاموس (لخخ) ٣٣١ «لَخَّ في كلامه

جاء به مُتَنَسِّسًا مُسْتَعْجِلًا»، وعليه تكون (لح) تصحيفًا.

(٢) ابن طلحة من رواية النسخة الرّياحية، وقد عارض بنسخته الزخشرى. ونقل مما فيها من حواشٍ

ومروق، سبقت ترجمته في ص ٤٢ هـ. وقد وحدث (متنه) بالرفع في الشربة وفي سخ

الرّياحية التي عدي [انظر: (ح ١) ٨، و(ح ٢) ٧ ب]، وفي نسخة ابن دادي ١٠ أ، وكذلك في

سسخة ابن يقيى ٨ المنسوخة من سسخة أبي نصر. ووجدته بالنصب في سسخة كتهيه ٢٠ ب

(٣) أي المذكور في البيت في قول الشاعر «مُتَنَّة».

(٤) في (ش ١) ٧ أ، و(ش ٤) ٦ أ، «بتنصب».

(٥) الكتاب (بولاقي) ١٦/١، (هارون) ٣٦/١

(٦) في التعليقة ٦٣/١. «يعني ما كان معلوم المقدار، نحو: (شهر) و(سنة) وما أشبه ذلك».

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يقيى) ٨ المنسوخة هي وحواشيه من نسخة أبي نصر.

قال سيبويه: «فَلَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ فِي الزَّمَنِ كَانَ مِثْلَهُ» .

﴿٢٩﴾ (فا):

يريد: (كان مِثْلَهُ) يَعْنِي فِي الْإِبْهَامِ .

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ»^(١).

﴿٣٠﴾ (ح):

قوله: «وَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ» يَعْنِي تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى الْمَكَانِ الْمَوْقِفِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَمْكَنَةِ؛ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ يَقَعُ عَلَى الْمُخْتَصَرِّ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي لَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ نَحْوِ (الشَّامِ)، فَإِذَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى (الشَّامِ) - وَهُوَ مُخْتَصَرٌّ - فَهُوَ أَجْدَرُّ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى مَا لَيْسَ مُخْتَصَصًا.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ، إِذَا صَارَ فِي مَا هُوَ أَبْعَدُ، نَحْوُ: (ذَهَبْتُ الشَّامَ)، وَهُوَ قَوْلُكَ: (ذَهَبْتُ

(١) الكتاب (بولاق) ١/١٦، (هارون) ١/٣٦.

(٢) في التعليقة ١/٦٣ «أي. في أنك إذا قلت: (ذَهَبْتُ شَهْرًا) كن كقولك: (ذَهَبْتُ فَرَسَحًا) فِي تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا».

(٣) ليس في الربحية، انظر: (ح) ١/٤٤ ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/١٦، (هارون) ١/٣٦.

(٥) انظر كلام الزحاح بلفظه في: التعليقة ١/٦٣.

فَرَسَخَيْنِ)....»^(١).

﴿ط﴾:

لَمَّا تَعَدَّى الْفَعْلُ إِلَى (الشام) وَنَحْوِهِ كَانَ أَحَقَّ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى (فَرَسَخَيْنِ، وَمِيلَيْنِ) وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ لِكُلِّ مَكَانٍ.

قال سيبويه: «فَالْأَمَّا كُنْ إِلَى الْإِنْسَانِيِّ وَنَحْوِهِمْ أَقْرَبُ وَيَكُونُ فِيهَا خَلْقٌ لَا تَكُونُ لِكُلِّ مَكَانٍ وَلَا فِيهِ»^(٢).

﴿يعني بـ﴾ (لِخَلْقٍ) «ههنا يقول: يكون للمكان خَلْقٌ، فهي كَالْإِنْسَانِيِّ بِالْجُنَّةِ».

وفي (مح):

«ويكون فيها خَلْقٌ». وعند (ط). [أ/٨]

(١) الكتاب (بولاق) ١٦/١، (هارون) ٣٦.

(٢) كذا في الشرقية، انظر: (ش) ١٧أ. واختلفت في الرباحية، ففي (ح) ١٤ب. «والأماكن ... منها خَلْقٌ»، وفي (ح) ٢٧ب. «والأماكن .. منها خَلْقٌ». وفي نسخة ابن دادي ١١٠أ. «والأماكن .. فيها خَلْقٌ»، وفي الحاشية - كما سيأتي - أن نسخة المبرد وابن طلحة. «فيها خَلْقٌ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١٦/١، (هارون) ٣٧/١.

(٤) (الخلق) جمع (خلق)، كـ (قرب وقربة).

(٥) قال السيرافي ٢/ ٣٠٠: «يريد أن الأماكن فيها خَلْقٌ ثابتة مختلفة كاختلاف الناس وثبتهم، وهي جُثَّتْ كما أن الناس جُثَّتْ».

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت
اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما
تعدى إلى الأول

قال سيبويه: «وَكُنَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» .

﴿ط﴾: في المتن بالتشديد. وعلى الحاشية: التخفيف في (كُنَيْتُ)
عن (ش) .

﴿ق﴾ يقال: كُنَيْتُهُ مُحَقِّفًا، وَكُنَيْتُهُ مُشَدِّدًا، وَأَكُنَيْتُهُ، فهو مُكْنَى بِإِسْكَانِ
الكاف، ومُكْنَى بِفَتْحِهَا وتشديد النون، ومُكْنَى .

قال سيبويه: «فَتَقُولُ: (اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ) وَكَمَا تَقُولُ:
(نُبِّئْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ) أَيْ: عَنْ زَيْدٍ، وَلَيْسَتْ (عَنْ) وَ(عَلَى)
بِمَنْزِلَةِ (الْبَاءِ) فِي قَوْلِهِ: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾» وَ(لَيْسَ
بِزَيْدٍ)، لِأَنَّ (عَنْ) وَ(عَلَى) لَا يُفْعَلُ بِهِمَا ذَاكَ، وَلَا بِ(مَنْ)

(١) الكتاب (بولاقي) ١٧/١، (هارون) ٣٧/١. وجاء (كنيته) بالتخفيف في. الشرقية (ح ١٠)

أ. وجاء بالتشديد في (ح ١) ب.

(٢) (ش) رمز النسخة الشرقية.

(٣) انظر (كني، كو) في: تاج العروس ٤٢٢/٣٩ وفي الحاشية لف وشر غير مرتب

(٤) جزء من آيتين في. سورة الرعد ٤٣، وسورة الإسراء ٩٦.

في الواجب^(١).

﴿(مح)﴾ في حاشيته:

يَعْنِي أَنَّ الْبَاءَ فِي ﴿كَفَى بِالله﴾ (ليس بزيد) زائدة،
وَاخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ وَ(نُبْتُ عَنْ زَيْدٍ) (مَنْ وَعَنْ) فِيهِمَا غَيْرُ زَائِدَتَيْنِ؛
لَأَنَّ (عَنْ وَعَلَى) لَيْسَ مِمَّا يُزَادُ، وَ(مَنْ) لَا يُزَادُ إِلَّا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ^(٢)، نَحْوُ:
(مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، وَ(هَلْ عِنْدَكَ مِنْ رَجُلٍ)^(٣). [٨/ب]

(١) الكتاب (بولاق) ١٧/١، (هارون) ٣٨/١، وفي شرح الصمد «هذا من أشكالمواضع». وهذا لفظ الشرقية. ولفظ الراحية [انظر: (ح) ١٥ أ] وسخة ابن يقطين (ب): «..... وكما قل: (نُبْتُ رِيْدًا) يريد: عن ريد، وليس الماء ههنا بمنزلة (كَفَى بالله)، و(ليس بزيد): لأن (على) و(عن) لا يُفْعَلُ بِهِمَا ذَلِكَ، وَلَا بِ(مَنْ) فِي الْوَاجِبِ».

(٢) في طرة نسخة ابن دادى ١٠١: «في سحجة: تفسير، قل أبو العباس: يعني ..»

(٣) هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك إلى أن (مَنْ) قد ترادف في الموجب، انظر: معاني الأخفش ٢/٢٧٤ - وشرح الصفار ٢/٦٨٨ - وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٤ وشرح التسهيل ٣/١٣٨ واعمري ص ٤٢٨.

(٤) يرى سيبويه أن (نُبْتُ) يتعدى بالحرف، فإن لم يوجد فهو محذوف، ويرى المبرد أنه متعدّد بنفسه، فقال: «وليس كذلك؛ لأن (نُبْتُ زَيْدًا)، معناه (أَعْلَمْتُ رِيْدًا)، و(نُبْتُ زَيْدًا) (أَعْلَمْتُ رِيْدًا)، وإن قال قائل: (نُبْتُ عَنْ زَيْدٍ قَائِمًا) وضعه موضع (خُدْتُ)، فمبني على ضربين لا يحمل الكلام على وجهه»، نقل كلامه هذا، وردّه ابن ولاد في الانتصار ص ٤٨، والرماني في شرحه ١٦ أ، وقد قل نحوه في المقتضب ٤/٣٣٨، ونقله رأي صاحب الأصول ١/١٧٩

قال سيبويه: «وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

نُبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيَهَا لَيْسًا صَمِيمُهَا»^(١).

﴿لثامًا﴾^(٢) في كتاب الزجاج^(٣).

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر

قال سيبويه: «وَذَكَرْتُ الْأَوَّلَ لِتُعْلِمَ الَّذِي تُضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ

عِنْدَكَ»^(٤).

﴿قال﴾ (ح):

(١) هذا لفظ الشرفية. وجاء بلفظ (الفرزدق أيضًا) في: (ح) ٥١/١ و (ح) ١٩/١ و (ح) ١٤/١٠ أ

وابن يقى ٨/١ وابن خروف ٣/١ وابن دادي ١٠/١ والعبيدي ١٠/١-ا- وكنهية

١٩/١. وجاء بلفظ (وقل أيضًا) في: كويريلي (٣٠٩) ٨ أ وجاء بلفظ (وقل) في: الحزرجي

٨/١ وفيض الله (٢٠١٥) ٤/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١٨/١، (هارون) ٣٩/١. والبيت للفرزدق، كما هـ، وكما في: شرح السيرافي

(العلمية) ٢٨٠/١- والتصريح (العلمية) ٢٩٣/١- والمقاصد النحوية ٩٧٤/٢، وليس في

ديوانه، وهو ملائسة في: شرح أبيات سيبويه ٢٨٣/١

(٣) جميع النسخ عدي (لثامًا). سوى نسخة فيض الله (٢٠١٥) ٤/١ ففيها (لثامًا). وجاءت رواية

(لثامًا) في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤- وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٣/١.

(٤) هذه احاشية نقتها من طرة (ح) ١٠/٤- وطرة نسخة ابن خروف ٣/١، وجاءت في متن نسخة

بازيد ٥/١ مَحَوَّقًا عليها

(٥)، الكتاب (بولاق) ١٨/١، (هارون) ٤٠/١.

(٦) انظر كلام الزجاج بلفظه في: التعليقة ٦٨/١

يَعْنِي (زَيْدًا) فِي قَوْلِكَ: (ظَنَّ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ)، فَالظَّنُّ غَيْرُ وَاقِعٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى زَيْدٍ؛ لِأَنَّ زَيْدًا فِي عِلْمِهِ لَا فِي ظَنِّهِ، وَلَكِنَّكَ ذَكَرْتَهُ لَتُضَيِّفَ مَا فِي ظَنِّ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ عِلْمِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْأُخُوَّةُ وَنَحْوُهَا مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

﴿ط﴾:

أَيُّ ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ لَتُعَلِّمَ مُخَاطَبَكَ الرَّجُلَ -الَّذِي أَصَفْتَ إِلَيْهِ الْخَبَرَ الَّذِي اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ- مَنْ هُوَ فِي النَّاسِ.

قَالَ سِيبَوَيْهِ: «وَوَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ذَا الْحِفَاطِ» (رَأَيْتُ زَيْدًا الصَّالِحَ) .

﴿ق﴾:

إِنَّمَا جَاءَ بِالْخَبَرِ مَعْرِفَةً -وهو (الصَّالِح) و(ذَا الْحِفَاطِ) - بَيَانًا؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَا حَالٌ^(١)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَوْ كَانَ مُقْتَصِرًا عَلَى "مَفْعُولٍ وَاحِدٍ -نَحْوُ (رَأَيْتُ) مِنْ رُؤْيِيَةِ الْبَصَرِ، وَ(وَجَدْتُ) مِنَ الْوَجْدَانِ - لَكَانَ حَالًا لَا مَحَالَةً.

(١) الكتاب (بولاق) ١/١٨، (هارون) ١/٣٩-٤٠.

(٢) ليس في (ش) ٩، و(ش) ٤٦ ب.

(٣) يرى الفراء -ويُنسب إلى الكوفيين- أَنَّ مَا نَسَمِيهِ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْحَالِ، انظر: الإنصاف ٢/٨٢١ وشرح الصفار ٢/٦٩٦ وشرح التسهيل ٢/٧٥ والتذيل ٦/٦ -والنصريح ١/٢٤٦.

(٤) في (ش) ١٩: إلى.

[٩/أ] هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا

يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، لأن

المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى

﴿ق﴾:

وَجْهٌ صَحَّتْهُ أَنْ تَجْعَلَ (لا) مُقَحَّمَةً للتأكيد، نحو ما في قوله تعالى:

﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾، وفي: (بِئْرٍ لَا حُورٍ)١، وفي مواضع

تَعَثَّرُ على زيادتها فيها في كلام العرب ٢.

ولا يُسْتَعْرَبُ وقوعٌ مثلها في عبارة سيبويه؛ لأنَّ كلامه من طراز

كلام المتقدمين الناطقين على سليقة أهل الفصاحة، والاستقراء يُطْلَعُك على

نظائر لها في كتابه ٣.

(١) الكتب (يولاق) ١٩/١، (هارون) ٤١/١.

(٢) سورة الحديد ٢٩

(٣) من رجز للعجاج، لفظه: «في بئرٍ لا حورٍ سرى وما شَعَرَ»، في: ديوانه ٢٠/١ - ومحاز القرآن

٢٥/١ وإعراب النحاس ٧٨/٥ والمحلى ص ٢٨٢ والحزاة ٥١/٤، والشاعر يمدح قائدا

قتل الخوارج، يقول: في بئرٍ تَقْصِي سرى الخارحي فيه وما درى، والشاهد زيادة (لا) فيه.

(٤) انظر الكلام على زيادة (لا) في: الكتاب ٢٢٢، ٤ - والمقتضب ٤٧/١ - والمحلى ص ٢٨٢

والأزهية ص ١٥٤ والمفصل ص ٤٢٤ - والمغني ص ٣٢٧

(٥) في (ش ٢) ١٩. «ي».

(٦) تَلَطَّف القاضي إسماعيل في تحريج عبارة سيبويه، أما السببراي ففَرَّز جواز الاختصار ثم قال

قال سيويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ إِذَا انْتَهَتْ إِلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْمَفْعُولِينَ فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَدًى تَعَدَّتْ إِلَى جَمِيعِ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ»^١.

﴿٢٩﴾ (فا) ٧:

أي: تَعَدَّى^٢ هذه الأفعال التي تَعَدَّى فاعليها إذا انتهت إلى المصدر والمكان وهذه الأشياء كما تَعَدَّى إليها ما لا يَتَعَدَّى من الأفعال، فليس ما تَعَدَّى فاعليها من الأفعالِ بِأَضْعَفَ مِمَّا لَمْ يَتَعَدَّ فاعليها. [٩/ب]

٣٣١/٢: «وقول سيويه: (لا يجوز) معناه لا يحسن وكثير من مفسري كتاب سيويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تَلَقُّدً من لفظ سيويه»، واكتفى الفارسي في التعليقة ٧٢/١ بذكر كلام ابن اسراج في جواز الاقتصار، وأما الصغار ٧١٦/٢ فقال «هذه الترجمة مُشْكَاةٌ من غير وجه فيها من الفساد ما لا يحصى»، ثم تكلف تحريجها على غير تحريج القاضي، قُتِبَتْ إِذَا صَحَّ تَحْرِيجُ الْقَاضِي بطلت نسبة منع الاقتصار إلى سيويه، انظر النسبة في: شرح الرماني ١١٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١ وشرح التسهيل ١٠٠/٢- والتذيل ١٥٥/٦.

(١) الكتب (بولاق) ١٩/١. (هروود) ٤١/١.

(٢) انظر كلام الفارسي هذا بلفظ قريب في: التعليقة ٧٣/١.

(٣) أي. تَتَعَدَّى.

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (نُبِّئْتُ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ)، لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ

يَتَعَدَّى....».

﴿ق﴾:

أي: فَعِلُ الْفَاعِلِ، فَحَذَفَ «المضاف؛ لأنه لَا يُلِيسُ». [أ/١٠]

قال سيبويه: «وَلَمْ يَكُونَا لِيَكُونَا أَضْعَفَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى».

﴿ط﴾:

«ولم يكونا ليكونا» يريد: الفاعل الذي يتعداه فعله، والمفعول الذي

يتعداه^١، أَيْضًا^٢. [ب/١٠]

هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

قال سيبويه: «وَقَالَ الْآخَرُ، عَمْرُو بْنُ شَاسٍ:

(١) الكتاب (بولاقي) ٢٠، (هارون) ٤٣/١.

(٢) في (ش) ١١٠ أ. «انحذف».

(٣) نظر: شرح الصفار ٢، ١٣٧.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٢٠/١، (هارون) ٤٣/١.

(٥) في (ش) ١١٠ أ، و (ش) ٤٧ ب. «تعداه».

(٦) هذه الحاشية ليست في (ش) ١١٠ أ، ونظر معناها في: شرح السيرافي ٢/ ٣٤٤ - والتعليق ١/ ٧٧.

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا

إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

.... وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ (أَشْنَعَا) وَيَرْفَعُ مَا قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ:

إِذَا وَقَعَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا^١.

قال أبو العباس^(٢): «نَصَبَ (أَشْنَعَا) على الحال»، بخط (رق).

قال أبو إسحاق^(٣): «لا يجوز أن يكونَ (أَشْنَعَا) خبرَ (كانَ)؛ لأنَّ

كُلِّ يَوْمٍ ذِي كَوَاكِبَ فَهُوَ أَشْنَعُ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ تَحِيَّةَ الْحَالِ وَإِنْ كَانَ لَا يُفِيدُ تَحِيَّةً مُؤَكَّدَةً. تقول: (هذه نارُك حارَّةٌ). ولا تقول: (كانت نارُك حارَّةً).

قال (فا): قال (ب)^(٤): «يجوز أن يكونَ خبرًا من حيث جاز أن يكونَ

حالًا، ويكونَ أيضًا للتأكيد»، يعني الخبر. [١١/أ]

(١) من الطويل، وهو لعمر بن شاس الأسدي، في ديوانه ص ٣٦- والأزهية ص ١٨٦- والخزاة ٥٢١، ٨، والشاهد عند سيبويه أن (كان) في الرويتين تامة، والحوشي القادمة على الرواية الثانية.

(٢) الكتاب (بولاق) ١، ٢٢، (هدرون) ١، ٤٧.

(٣) أجز المبرد في مسائل لغلط أن يكون (أشنع) على الرواية الثانية خبرًا، لا حالًا، انظر: الانتصار ص ٥٢ وأجاز أخيلية السير في ٢، ٣٧٠، وأوجب الخلية الفارسي في البغديات ص ٥٤٥.

(٤) انظر كلام الرجاء بلفظ قريب في: التعليقة ١، ٧٩- والبغديات ص ٥٤٥.

(٥) انظر كلام ابن لسراح بلفظ قريب في: التعليقة ١، ٨٠ والبغديات ص ٥٤٥.

قال سيبويه: «كَمَا حَدَّثْتُهُ عَنْ خَيْرٍ مَنْ هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَكَ».

﴿ق﴾:

جَعَلَ الْخَبَرَ اسْمًا لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «كَمَا حَدَّثْتُهُ عَنْ خَيْرٍ»،
وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ هُوَ الْإِنْطِلَاقُ وَالرُّكُوبُ وَنَحْوُهُمَا. فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)
فَ(مُنْطَلِقٌ) حَدِيثٌ عَنْ فِعْلٍ زَيْدٍ، وَهُوَ الْخَبَرُ الَّذِي أَرَادَ سِيبَوَيْه.

﴿ط﴾:

كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: كَمَا حَدَّثْتُهُ بِخَيْرٍ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُحَدِّثْهُ عَنِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ
الْخَبَرَ هُوَ الْحَدِيثُ لَا الْمَحْدَثُ عَنْهُ^١.

الصَّوَابُ^٢ (عَنْ)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْخَبَرِ، تَقُولَ: (أَحَدْتُكَ
عَنْ قِصَّةٍ جَرَتْ لَزَيْدٍ)، وَكَمَا قَالَ؛ فَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنِ الْأُخُوَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ
الْمُتَقَدِّمَةِ. [١١/ب]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُ خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلِ أَطْبَيْي كَانَ أُمُّكَ أَمْ هَارُ^٣».

(١) الكتب (بولاقي) ٢٢/١، (هرون) ٤٨ ١.

(٢) تأدب اس طبعة مع سيبويه واضح، فم يوحه التخطئة إليه، وإنه وحه الكلام في بيان التخطئة

إلى المحاط، وإلى قارئ الكتب

(٣) يظهر أن المصوَّب هو الزمخشري الذي عارض بسحرة ابن طبعة.

(٤) من الوافر، وهو خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ العُمَرِيُّ، كما في: شعره ٦٦ - المقنضب ٤ ٩٤ - وتحصيل

قال أبو إسحاق:

على القلب، كما تقول: (أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي)، كأنك قلت:
أَظْيِيَّا كَانَتْ أُمُّكَ أُمَّ حَمَارًا.

قال سيبويه: «وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ»^(١).
قال أبو إسحاق:

هذا أسهل؛ لأنَّ (عَسَلًا وماءً) جنسان، فيجوزُ أن تقول: (العسلُ
والماءُ)، فتدخل الألف واللام عليهما، (كان رَجُلٌ زيدًا) ليس كذلك.
[أ/١٢]

قال سيبويه: «قَوْلُ الْعَرَبِ: (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ؟)»^(٢).

الأعلم ٧٢، وقيل: لثروان بن فزارة العامري، كما في: حماسة البحتري ص ٢١٠ - وشرح أبيات
سيبويه ٢٧٠/١ - وفرحة الأديب ص ٥٣، انظر: شرح شواهد المغني ٩١٨/٢ والخزانة
١٧٧/٧، ٢٩٦/٩، وقيل: لزرارة بن فروان، كما في: الاشتقاق ٣٠٠، ولعل (زرارة) تحريف
عن (ثروان)، وأغرب الفارسي في المثنوية ٢١٠ فعزاه إلى جريب.

(١) الكتاب (بولاق) ٢٣/١، (هارون) ٤٨/١.

(٢) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت ؓ، في: ديوانه ص ٧١ والمقتضب ٩٢/٤ والمحاسب
٢٧٩/١ - والخزانة ٢٢٤/٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢٣/١، (هارون) ٤٩/١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢٦/١، (هارون) ٥٣/١.

قال أبو جعفر: قال أبو إسحاق: (مَا جَاءَ) بمعنى (كَانَ)، من قول العامة: (هَذَا لَا يَجِيءُ)، أي: لَا يَكُونُ .

قال سيويو: «وَمِثْلُهُ فِي هَذَا: (يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ)»^(١).

﴿ط﴾:

بفتح الهاءِ مِنْ (طَلْحَةَ)؛ إِنَّمَا هُوَ لِلجَّوَارِ^(٢)، وَلِيَكُونَ الْعَمَلُ فِي الْأَسْمِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

قال سيويو: «وَقَالَ الشَّاعِرُ جَرِيرٌ:

يَأْتِيَمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عَمَرُ»^(٣).

﴿ق﴾: يَهْجُو عُمَرَ بْنَ لَجَاءٍ^(٤)، وَيَحْذَرُ بَنِي تَيْمٍ مِنْ أَنْ يُوقِعَهُمْ فِي

سَوْءَةٍ. [١٢/ب]

هَذَا بَابُ تَخْبُرُ فِيهِ عَنِ النِّكَرَةِ بِنِكَرَةٍ

قال سيويو: «وَأِنَّمَا حَسَنَ الْإِنْخَبَارُ هَهُنَا عَنِ النِّكَرَةِ حَيْثُ أَرَدْتُ أَنْ

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يقي ١٠ ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢٦/١، (هارون) ٥٣/١.

(٣) في (ش) ١١٢ أ: «لِلجَّوَارِ».

(٤) من البسيط، وهو لحرير، في: ديوانه ص ٢١٢ - والمقتضب ٤/٢٢٩ - والخصائص ١/٣٤٥

والخزاة ٢/٢٩٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٦/١، (هارون) ٥٣/١.

(٦) من بني تَيْمِ بْنِ عَدْنَمَةَ، انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٣١ - والاشتقاق ص ١٨٠.

تَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِي مِثْلِ حَالِهِ شَيْءٌ أَوْ فَوْقَهُ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعْلِمَهُ مِثْلَ هَذَا» .

﴿ط﴾:

إذا أَخْبَرْتَ عن النكرة بالفعل فلا بُدَّ أَنْ تُفِيدَ فائدةً. تقول: (قَامَ رَجُلٌ)، فلا يجوزُ إلا بزيادةٍ، نحو قولك: (قَامَ اليومَ رَجُلٌ)، أو (عندك)، أو (رَجُلٌ عاقلٌ)، وتقول: (ضَرَبَ رَجُلٌ زيدًا) فيجوزُ؛ لأنَّ فيه فائدةً، فإنَّ كان الخبرُ اسمًا وكان هو المخبرُ عنه في المعنى -نحو: (كان رَجُلٌ مُنطلقًا)- لم يَجْزُ إلا بزيادةٍ تُوجِبُ في الخبرِ فائدةً من نَعَتٍ ونحوه.

قال سيويه: «وَلَا يَجُوزُ فِي (أَحَدٍ) أَنْ تَضَعَهُ مَوْضِعَ وَاجِبٍ»^١.

﴿قال (مح):°﴾:

إِلَّا أَنْ تَضَعَ (أَحَدًا) فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا عَامًّا فَتَصِيرُ بِمَنْزِلَتِهِ

(١) الكتاب (بولاقي) ٢٧/١، (هرون) ١ ٥٤

(٢) في (ش) ١٢ ب: «مَجْرٍ».

(٣) في الرابحة [انظر (ح) ١٦] - وابن دادي ١١٥ (لأحد).

(٤) الكتاب (بولاقي) ٢٧ ١، (هرون) ١ ٥٤

(٥) يَرُدُّ لِمَرْدٍ هَذَا عَلَى سَيُويهِ مَنَعُ وَقُوعِ (أَحَدٍ) فِي الْإِيجَابِ، وَقَدْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْغَطِّ لَهُ.

ولفظه: «وليس كما قال، وإنما خلا (أحد) أن يقع موقع لجميع، فإن كان في الإيجاب موضعٌ

يكون الواحد فيه على معنى الجميع وقع (أحد) فيه كما يقع في النفي»، انظر: الانتصر ص ٥٣،

وانظر رأيه هذا في: شرح السيرافي ٧، ٣

في النَّفْيِ، نحو: (جاءني كُلُّ أَحَدٍ)، و(صَرَبْتُ كُلَّ أَحَدٍ). [أ/١٣]
 قال سيبويه: «إِذَا جَعَلْتَ (فِيهَا) مُسْتَقَرًّا ، وَلَمْ تَجْعَلْهَا عَلَى قَوْلِكَ:
 (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَجَرَيْتَ الصِّفَةَ عَلَى الْإِسْمِ»^١.
 ﴿٢٧﴾ (فا):

لأنَّ (قَائِمٌ) في قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ) الخبرُ، فكذلك إنَّ جَعَلْتَهُ في
 النكرة الخبرَ وأدخلتَ (كان) عليه نَصَبْتُ: لأنك إنما تَنْصِبُ الخبرَ.
 [ب/١٣]

هذا باب ما أَجْرِي مُجْرَى (لَيْسَ) في بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى أَصْلِهِ

قال سيبويه: «وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجْرَوْنَهَا مُجْرَى (أَمَّا) وَ(هَلْ) ، وَهُوَ
 الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ كَ(لَيْسَ) ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ إِضْمَارٌ»^٢.

(١) قال المصنف في حاشيته ٢٠٠/١: «لظرف واجار والمحور قسان. لَعُوْ وَمُسْتَقَرُّ ففتح القاف،
 فالعوز: ما دُكِرَ عامته . . والمُسْتَقَرُّ: ما خُيِّفَ عمله . . وقيل: المُسْتَقَرُّ ما مُتَعَلِّقُهُ عَم،
 واللغو: ما مُتَعَلِّقُهُ خَصْ وَسُمِّيَ . المُسْتَقَرُّ مُسْتَقَرُّ أَي: مُسْتَقَرًّا فِيهِ لاسْتِقْرَارُ
 الضمير فيه».

(٢) في الربحية [نظر: (ح) ١٦] - وبن دادي ١٥ (نجدته)

(٣) الكتب (بولاق) ١، ٢٧، (هدرون) ٥٥، ٥٦.

(٤) بعده زيادة في الربحية [نظر: (ح) ١٦] - وبن دادي ١٥ صه. «أي: لا يعمونها في شيء»،
 والطاهر أب ليس من الكتب، بل شرح

(٥) في الربحية [نظر: (ح) ١٦] - وبن دادي ١٥ - وليس (م) ك(ليس)

﴿ق﴾:

أي: محذوفاً منها الاسم، فاستعمل الإضمار في موضع الحذف؛
لاشتراكهما في معنى الإسقاط.

قال سيبويه: «وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: ﴿لَات﴾ حِينَ

مَنَامٍ» °.

(١) الكتاب (بولاق) ٢٨/١، (هارون) ٥٧/١.

(٢) قال أبو حيان في التذييل ٢٩٠/٤: «وقول سيبويه (تضم فيها مرفوعاً) لا يريد الإضمار حقيقة؛ لأن الحرف لا يضم فيه، وإنما يريد: يُحذف المرفوع معها، وسماه إضماراً بجمع ما اشترك فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً».

(٣) في الرباحية [انظر: (ح) ٦١ب] وابن دادي ١٥ب: قرأ: ﴿ولات﴾.

(٤) جزء من آية في سورة ص، الآية ٣. و(لَات حِينَ) كذا بفتح الأول ورفع الثاني في: الشرقية- والرباحية [انظر (ح) ١٢/١ب]- ونسخة ابن دادي ١٥ب. وقراءة رفع (حِينَ) لأبي السمال الذي قرأ (ولات حِينَ) بضم اللفظين، ولعيسى بن عمر الذي قرأ (ولات حِينَ) بكسر الأول وضم الثاني. انظر: معاني الأخفش ٤٥٣/٢ ومختصر ابن خالويه ص ١٢٩ والبحر المحيط ٣٦٧/٧. ويُلاحظ أن النسخة الشرقية ليس فيها واو قبل (لات)، كما هي في المصحف. وحذف الواو والفاء من أول المستشهد به من القرآن الكريم صنيع معروف ارتكبه علماء كبار، كالشافعي والجاحظ ومقاتل، بل ورد في بعض الأحاديث، انظر: سنن البيهقي الكبرى ٢/٧ ومسند أبي عوانة ٤/٤٥- والرسالة للشافعي (فقرة ٦٤٣، ٩٧٤، ٩٧٥)- والحيوان ٤/٥٧- وتحقيق

النصوص ونشرها ٥١-٥٢

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٨/١، (هارون) ٥٨/١.

﴿ق﴾:

قد تَبَيَّنَ بانتصابِ (الحين) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾ وهي اللغة الشائعة - أَنَّ (لَا تَحِينَ) مجرأةٌ مُجْرَى (ليس)، فإذا وَقَعَ (الحين) مرفوعاً قُدِّرَ المحذوفُ مُتَّصِباً، لا بُدَّ من ذلك، وتقديره مرفوعاً عَمَلٌ على ما لم يُثَبِّتْ في السماع.

﴿قَالَ أَبُو إِسْحَاقُ﴾:

«مَنْ رَفَعَ ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾ يُرِيدُ (لَا تَحِينَ حِينَ مَنَاصٍ)، فيكونُ خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ، ويجوزُ أَنْ يكونَ ابتداءً والخبرُ محذوفٌ، بِحَظِّ (رَق)»^(١).

قال سيبويه: «جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ)، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (لَا تَحِينَ) فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا يُجَاوِزُ بِهَا هَذَا الْمَوْضِعُ^(٢)، رَفَعَتْ أَوْ نَصَبَتْ، وَلَا تَمَكَّنُ فِي الْكَلَامِ كَتَمَكَّنِ (لَيْسَ)، وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ (الْحِينَ)»^(٣).

(١) ظهر هذه الحاشية أن الزجاج كالأخفش - في الحاشية القادمة - يرى أن (لَا تَحِينَ) حرف هامل، ولم أجد من نسب إليه هذا الرأي، والذي في معانيه ٤ / ٣٢٠ أن (لَا تَحِينَ) عاملة عمل (ليس)، فهو موافق لسيبويه.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش) ١٤.

(٣) في الربيعة [انظر (ح) ١٦] - وابن دادي ١٥ ب: «الموضع في الرفع ولا يجاوز بها هذا الحين»

(٤) الكتاب (بولاق) ١، ١٨، (هارون) ١ / ٥٨.

﴿١٣٦﴾ قال الأخفش:

(لَات) لَا تَعْمَلُ شَيْئًا فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلٍ، فَإِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا رَفْعًا فَهُوَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ تَعْمَلْ (لَات) فِي شَيْءٍ، رَفَعَتْ أَوْ نَصَبَتْ.

﴿١٣٧﴾ (ق):

(لِيس) تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِأَصَالَتِهَا، وَ(مَا) فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ إِذَا كَانَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ عَلَى النَّمَطِ، وَ(لَا) فِي الثَّالِثَةِ، تَعْمَلُ فِي الْحِكْمَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ، وَ(لَات) فِي الرَّابِعَةِ، تَعْمَلُ فِي الْأَحْيَانِ فَقَطْ.

﴿١٣٨﴾ حَكَى ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ أَمَّهُمْ زَادُوا النَّاءَ عَلَى (لَا)، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عَوَضًا فِي اللَّفْظِ مِنَ الْأَسْمِ الْمَضْمَرِ.

(١) انظر كلامه نصًا في: شرح السيرة في ٢٢/٣، وانظر رأيه في الأصول ٩٧/١ - وشرح الرمانى ٢٣، ١ ب وشرح عيون سيويه ص ٥٤ فهذا قول له، ونُسب إليه قول آخر، وهو أن (لَات) عاملة عمل (لَا) النافية للجنس، انظر. معاني الزجاج ٣٢١/٤، وحكاها بعضهم بأن (لَات) تعمل عمل (إِن)، انظر: التذيير ٢٩٣/٤ - والمغني ص ٣٣٥ - وأفهم ٢ ١٢٤، والذي في معاني الأخفش ٢ ٤٥٣ أن (لَات) مثل (لِيس)، فقال: «فَشَّهُوا (لَات) بـ(لِيس)، وأضمرُوا فيها اسم الفاعل».

(٢) هذه الحاشية في متن الرباعية، انظر. (ج) ٦٦ ب.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يقي ١١٢ المسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

قال سيبويه: «وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ - وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ -

قَالَ :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِنْهُمْ بَشَرٌ

وَهَذَا لَا يَكَادُ يُعْرِفُ، كَمَا أَنَّ ﴿وَلَاتِ حَيْنٌ مَنَاصِرٌ﴾ لَا يَكَادُ

يُعْرِفُ^١».

﴿ط﴾^٢ :

يَذْهَبُ سيبويه إلى أَنَّ نَصَبَ (مِثْلُهُمْ) على أَنَّهُ خَبَرُ (مَا) وَإِنْ كَانَ

مُقَدِّمًا، فَكَأَنَّهُ يُجِيزُ (مَا قَائِمًا زَيْدًا)^٣.

(١) في لربحية [انظر: (ح) ٦ب] - وابن دادي ١٥ب: قال، وهو الفرزدق.

(٢) من البسيط، وهو للفرزدق، في ديوانه ١٨٥/١ والمقتضب ١٩١/٤ - والمغني ص ٤٥٠ -

والخرامة ١٣٣/٤، وقد حُتِفَ في نصب (مِثْلُهُمْ) على خمسة أقوال: خبر (م)، وحال، وظرف،

وخطأ، ومبني على الفتح، وكلها مذكورة في الحواشي إلا الصربية، وهو قول الكوفيين. انظر:

الخرامة ٤، ١٣٦ وتخليص الشواهد ص ٢٨٣.

(٣) في الرابحية [انظر: (ح) ٦ب] وابن دادي ١٥ب: كذلك.

(٤) الكتاب (بولاقي) ١٠٢٩، (هارون) ١ ٦٠.

(٥) لم يعثر بن طلحة هذا الكلام، وهو لأبي جعفر الحاس، كما في خزانة ٤ ١٣٠ نصب.

(٦) لا يجيز سيبويه ذلك، ونَصَّ هذ على أَنَّهُ لَا يَكَادُ يُعْرِفُ، وقال من قبل ١ ٥٩، «فإذا قلت (م)

منطلق عبد الله). . . رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدّم مثله مؤخرًا، كما لا يجوز أن نقول. (إنَّ

أخوك عبد الله)»، فمجموع كلامه أن هذا من القليل الذي لا يجوز القياس عليه.

وَعَلَّطَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ^(١) فِي هَذَا، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْفَرَزْدَقَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَلَغَّنَهُ رَفْعَ الْخَبَرِ فِي التَّأْخِيرِ، وَمَنْ نَصَبَ الْخَبَرَ مُؤَخَّرًا رَفَعَهُ مُقَدِّمًا. وَسَأَلْتُ^(٢) أَبَا إِسْحَاقَ عَنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ، فَقَالَ: الْفَرَزْدَقُ لَعَمْرِي مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، وَلَكِنَّهُ مُسَلَّمٌ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَقَرَأَ فِيهِ ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣)، وَقَرَأَ: ﴿مَا هُتِبَ أَمَّهُتُهُمْ﴾^(٤)، فَرَجَعَ إِلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْصَبُ^(٥)، فَلَا مَعْنَى لِلتَّشْنِيعِ بِأَنَّهُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ فِي قَوْلِهِ (وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرًا): «نَصَبُهُ عَلَى قَوْلِكَ: (فِيهَا قَائِمًا رَجُلًا)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عِثْمَانَ الْمَازِنِيِّ^(٦)،

(١) فِي مَسَائِلِ الْغَلَطِ، انْظُرْ: الْإِتْتِصَارُ ص ٥٤، وَلَفْظُهُ: «لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ، وَالْفَرَزْدَقُ لُغَتُهُ الرَّفْعُ فِي التَّأْخِيرِ....»، وَانْظُرْ: الْبَغْدَادِيَّاتُ ص ٢٨٥ وَشَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوَيْهِ ١٦٣/١ وَشَرْحُ عِيُونِ سَيَبَوَيْهِ ص ٥٥.

(٢) السَّائِلُ: هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ.

(٣) سُورَةُ يُونُسَ ٣١.

(٤) سُورَةُ الْمَجَادَلَةِ ٢.

(٥) يُشِيرُ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ الْفَرَزْدَقَ عَادَ إِلَى لُغَةِ الْحَجَارِيِّينَ، فَنَصَبَ الْخَبَرَ الْمَتَقَدِّمَ، وَبِهَذَا يَصِحُّ كَلَامُ سَيَبَوَيْهِ إِذْ حَمَلَهُ عَلَى نَصَبِ الْخَبَرِ الْمَتَقَدِّمِ وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ إِنَّ الْفَرَزْدَقَ عَادَ إِلَى لُغَةِ الْحَجَّازِيِّينَ فَلَمْ يَحْسِنِهَا فَأَخْطَأَ فِيهَا، انْظُرْ: التَّعْلِيقَةُ ٩٧/١ وَالبَغْدَادِيَّاتُ ص ٢٨٦، وَفِيهَا قَالَ الْفَارَسِيُّ: «وَهَذَا قَوْلٌ قَرِيبٌ»، وَنَقَلَ السِّيَرَاءُ فِي ٢٦/٣ هَذَا الرَّأْيَ غَيْرَ مَعْزُومًا.

(٦) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي: الْإِتْتِصَارُ ص ٥٤ - وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ١١٣ - وَالتَّعْلِيقَةُ ٩٥/١ - وَالْإِغْفَالُ ٢/٦٦١

والخبرُ مُضْمَرٌ».

﴿ق﴾:

كُلُّ (مِثْلٍ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْحَكْمُ عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ؛ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ غَيْرِ
الْمُتَمَكِّنِ، وَهُوَ الْكَافُ.

﴿ط﴾:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّبَاجِيُّ^(١): إِنَّمَا جَاءَ (الْمِثْلُ) مَنْصُوبًا فِي هَذَا الْبَيْتِ
لأنَّ (الْمِثْلَ) مُتَأَوَّلٌ بِهِ مَعْنَى الْكَافِ هُنَاكَ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ: (وَإِذْ مَا كَقُرَيْشٍ
بَشَرًا)، إِلَّا أَنَّ الْكَافَ لَا تَكَادُ تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْمُضْمَرِ؛ اسْتِغْنَاءً بـ (الْمِثْلِ) عَنْهَا،
وَلَمْ يُرِدِ الشَّاعِرُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ يُخْرِجُ (الْمِثْلَ) عَلَى حَدِّ الصِّفَةِ -الَّتِي هِيَ مَعْنَى
الْكَافِ- إِلَى حَالِ الْإِسْمِ، فَيَرْفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ مِنْ لُغَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا
يُدْخِلُ فِي الْكَلَامِ بِهِ مَعْنَى (لَا)، وَذَلِكَ مَعْنَى نَفْيِ الْبَشَرِيَّةِ عَنْ (مِثْلِهِمْ)^(٢)،

(١) مسائل الغلط، عن الانتصار ص ٥٤ نصًا. يعني: أن (مثلهم) منصوب على الحال.

(٢) هذه الحاشية والتي بعدها ليستا في (ش ١١٤).

(٣) هو: محمد بن يحيى الرَّبَاجِيُّ الأَزْدِيُّ، أشهر رواة كتاب سيبويه في الأندلس، ونقله إليها. انظر
التعريف به في ص ٢٧ هـ.

(٤) يعني: مبنيًا على الفتح، كما صرح به القاضي إسماعيل في الحاشية الآتية، وهذا من تخريجات
البيت، واختلف في علة البناء، فقليل؛ وقوعه موقع المبنى وهو الكاف، وهو القول المذكور هنا،
وقيل: لكونه مبنيًا مضافًا إلى مبني، انظر: أوضح المسالك ٢٨٢/١ والمغني ص ٦٧
والخزانة ١٢٦/٤.

(٥) انظر شرح الجملتين الأخيرتين في 'تحصيل عين الذهب ص ٨٥- والخزانة ١٢٤/٤- ١٢٥

وَقَبْلَهُ:

أَلْفَيْتَ قَوْمَكَ لَمْ يُتْرَكْ لِأَنْتَلَيْهِمْ ظَلٌّ وَعنها لِحَاءُ السَّاقِ يُقَشَّرُ

[١٤/أ] قال سيويي: «وَهُوَ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: (هَذِهِ مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ)»

فِي الْقِلَّةِ»^٣.

﴿ق﴾:

مذهبُ البصريين في (جَدِيد) أَنَّهُ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٌ)، تقول:

(جَدَّ الثوبُ، فهو جَدِيدٌ)، كقولك: (عَزَّ، فهو عَزِيزٌ)، و(ذَلَّ، فهو ذَلِيلٌ)،

وَالْقِيَاسُ أَنْ تَلَحَقَهُ التَّاءُ لِلتَّائِيثِ، فيقال: (مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ)، ولكن

الاستعمال وَرَدَ عَلَى تَرْكِ التَّاءِ، كقولهم (طَامِثٌ وَطَالِقٌ وَقَرِيبٌ وَكَثِيرٌ)،

فَقَوْلُهُمْ: (مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ) شَاذٌّ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ وَإِنْ طَابَقَ الْقِيَاسُ^٤.

ومذهبُ الكوفيين أَنَّ (جَدِيدًا) (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٌ)، نحو

(١) أي: قبله مطلقاً، أما البيت الذي قبله مباشرة فقوله.

وما أُعِيدَ لَهُمْ - حَتَّى أَتَتْهُمْ أَزْمَدُ مَرْوَانَ إِذْ فِي وَحْشَتِهَا عَرُورُ

انظر: الديوان ١ ١٨٥ وشرح أبيات سيويي ١ ١٦٢ وإحراة ٤ ١٢٧.

(٢) انظر هذه العبارة عن العرب في: زاهر ١ ٢٢ والمحكم ٧ ١٨٦ ولسان ٣ ١١١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٢٩، (هارون) ١/٦٠.

(٤) هذا من القاصي فهم دقيق يزيل التعارض بين قول سيويي هنا وقوله في ٢/٢٠٩ إن (جديداً)

فَعِيلٌ بِمَعْنَى فاعل، وانظر: معاني الأحفش (قراءة) ٢ ٤٣٨ وختار التذكرة ٤٢٩

والمخصص ١٦/١٥٦، ١٦٠.

(قَتِيلٌ، وَكَلِيمٌ)، والقياسُ حَذْفُ التاءِ مع الموصوف، فـ(جديدةٌ) عندهم شاذَّةٌ عن القياس .

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (لَيْسَ). وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا (لَا) الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْإِشْتِرَاكُ، فَتَنْصِبُ»^٣.

❦ قال الأخفش:

لا تكون (لا) للاشتراك في هذا، إنما تكون للنفسي،
و(الواو) للاشتراك.

قال سيبويه: «فَالْمَعْنَى فِي الْحَدِيثِ وَاحِدٌ، وَمَا تُرِيدُ مِنَ الْإِعْمَالِ مُخْتَلِفٌ فِي (كَانَ) وَ(لَيْسَ) وَ(مَا)»^٤.
❦ قال (مح):

يعني أنك إذا قلت: (ما زيدٌ قائماً، ولا عمروٌ منطلقٌ ومنطلقاً)

(١) انظر: إصلاح المطلق ص ٣٤٣ والرهبر ٢١/١ وتصحيح الفصح ٤٢٢ وشرح السرياني

٣ ٢٧- ولغدييات ص ٥٨٥ والدائق ٢ ١٣٠ والمفصل ص ٢٥٠ والتاج ٧/٤٧٥

(٢) في لربحية [انظر (ح ١) ب] وابن دادي ١٦ أ: «فإن جعلتها (لا) التي في العطف لتي تكون في (ليس) نصت» فتُ تعيق الأخفش على فط الشقية، وهذا يدل على أنه لفظ سيبويه.

(٣) الكتب (بولاقي) ١ ٢٩، (هرون) ١، ٦٠

(٤) في لربحية [انظر (ح ١) ب] - وابن دادي ١٦ أ: يُراد من الإعمال مختلف

(٥) الكتب (بولاقي) ١ ٣٠، (هرون) ١، ٦١

فالمعنى واحدٌ، وليست هذه التي تَنْفِي بها ما لم يأتِ، وإنما هي تأكيدٌ للنفي لا غيرٌ، فإذا قلتَ: (ما زيدٌ قائماً، ولا عمروٌ ذاهباً) فقد نَفَيْتَ شيئاً في ما مضى من الزمان.

ولو قلتَ: (ما كان زيدٌ ذاهباً، ولا عمروٌ منطلقاً) فلم تَنْفِ بقولك (ولا عمروٌ منطلقاً) شيئاً ماضياً، وإنما نَفَيْتَ شيئاً غيرَ كائنٍ في حالِ حديثك؛ لأنك عَطَفْتَ جملةً على جملةٍ وَكَرَّرْتَ (لا) توكيداً للنفي، ولم تُدْخِلْها في (كان).
﴿ف﴾ (ف) ~.

«غيرَ كائنٍ في حالِ حديثك» أن تَنْفِي منفيّاً في حالِ حديثك، فقولك^١ (في حالِ) ظَرَفُ لـ (تَنْفِي)، كأنك قلتَ: (تَنْفِي في حالِ حديثك شيئاً غيرَ كائنٍ). [١٤/ب]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَلَا مُحْسِنٌ زَيْدًا)، الرَّفْعُ أَجْوَدُ وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْأَوَّلَ»^٢.

(١) في (ش) ١٥ ب. يُنْفِي.

(٢) هذا تعليق من الفارسي على حاشية المبرد السابقة.

(٣) في (ش) ١٤ ب. تقول

(٤) في الرباجية [انظر: (ج) ١٦ ب] - وابن دادي ١٦ أ: كان يُريد

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٠ / ١، (هدرون) ١ / ٦٢.

﴿ق﴾:

إنما كان الرفعُ أجودَ لأنه لو كان (زيدٌ) غيرَ المذكورِ لم يُجْزُ إلا الرفعُ وامتنعَ النصبُ البتَّةَ، فإذا كان المرادُ بـ(زيدٍ) هو المذكورَ وكان الوجهانِ فيه جائزين: الرفعُ والنصبُ، أعني (ولا محسنًا زيدٌ، ولا محسنٌ زيدٌ) - كان الرفعُ أجودَ لا محالةً؛ لوقوعِ (زيدٍ) موقعًا ووقوعِ الأجنبيِّ فيه لا يُجْوزُ إلا رَفَعَهُ.

قال سيبويه: «حَيْثُ كَانَ هَذَا ضَعِيفًا فِيهِ».

﴿ط﴾^{١٦٩}:

أي: كان الإظهار ضعيفاً. [أ/١٥]

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ الْأَعْوَرُ الشَّنِيءُ:

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهَيْهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

وَقَدْ جَرَّهٗ قَوْمٌ، فَجَعَلُوا الْمَأْمُورَ لِلْمَنْهِيِّ

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ النَّابِغَةِ الْجُعْدِيِّ:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا، وَلَا مُسْتَكْرَرٌّ أَنْ نُعَقِّرَ

.... وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَجْرَّ وَيَحْمِلُهُ عَلَى (الرَّدِّ) ... وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ

(١) ليس في الرباحية [انظر: (ح ١٢/٢) وابن دادي ١٦ ب.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/٣٠، (هارون) ١/٦٢.

(٣) ليس في (ش ٣) ١٥ أ.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح ١٧/١)]: ومن ذلك قول.

(٥) من المتقارب، وهو للأعور الشَّنِيءُ، في. شروح أبيات الكتاب والحامسة البصرية ٢/٢ وشرح

شواهد المغني ١/٤٢٧- والخزانة ١٠/١٤٨، ولبشر بن أبي خازم في العقد المفريد ٣/٢٠٧،

وبلا نسبة في: المقتضب ٤/١٩٦ والأصول ٢/٦٩- ومجمع الأمثال ١/٣١٤.

(٦) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ؓ، في: ديوانه ص ٥٠ وجمهرة أشعار العرب ٢/٧٨٥

والأصول ٢/٧٠- والحامسة البصرية ١/٦- والخزانة ٧/١٨١، وبلا نسبة في:

المقتضب ٤/١٩٤.

فَقُلْتُ: (وَلَا مُسْتَنْكَرًا....، وَلَا قَاصِرًا....)»^(١).

﴿قال أبو الحسن:﴾

هذا كله يجوز فيه النصب وإن كان الآخر ليس من سبب الأول؛ لأن (ليس) إذا قدمت فيها الخبر أو آخرته فهو سواء.

﴿قال (مح): وَهَمَّ في هذا على سيبويه؛ لأن سيبويه أراد أن يُعْلِمَ كيف يكون هذا التقدير في (ما).﴾

﴿وقال الأخفش: ليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه.﴾

﴿يعني في الجر؛ لأنه يجوز عنده العطف وإن لم يكن الثاني من

(١) الكتاب (بولاق) ٣١ / ١، (هارون) ٦٣ / ١، ٦٥.

(٢) كلام الأخفش في متن الرباحية، انظر، (ح) ١٧أ، و(ح) ١٢أ، وفي متن نسخة ابن دادي ١٧ب.

(٣) كذا في حواشي الشرقية، انظر، (ش) ١٥أ. وفي نسخة ابن دادي ١٧ب: «إن». وسقط من متن الرباحية، انظر: (ح) ١٧أ، و(ح) ١٢أ.

(٤) ساقط من (ش) ١٥ب.

(٥) قول الأخفش في متن الرباحية، [انظر: (ح) ١٢أ]، متصلاً بكلامه في حاشيته السابقة، وكذا في في متنه الحاشية المقدمة إلى «وعلى اللام»، وبعدها (رجع).

(٦) في الرباحية [ح) ١٧أ]، «وليس»، وكذا في الأصول لابن السراح ٧٣ / ٢.

(٧) هذا من كلام المبرد، وهذه احاشية وثلاث الحواشي قبلها كلها متصلة في حواشي الشرقية، انظر: انظر (ش) ١٥أ، وهي من نقل لمبرد وتعليقه. وقد نقل ابن السراح في الأصول ٧٣ / ٢ عن المبرد كلام الأخفش في احاشية السابقة وتعليقه عليه في هذه الحاشية باختلاف يسير، وذكرها

سَبَبِ الأول، وَأُنْكَرَ ذلك؛ لأنه عَطْفٌ على عاملين على (ليس) والباء،
فَزَعَمَ الأخفش أنها غَلَطٌ منه، وَأَنَّ العَطْفَ على عاملين جائزٌ^(١)، منه^(٢) قول
الله تعالى في "قراءة بعض الناس: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ ذَاتِ آيَاتٍ﴾"^(٣)،

المبرد مختصرة في: المقتضب ١٩٥/٤ - والكامل ١٠٠٢/٢ - ومسائل الغلط (عن الانتصار
ص ٥٦)، وذكر أكثرها السيرافي في شرحه ٤٧-٤٨/٣ وابن خلف ٢٠٢/١.

(١) في الرباحية [انظر: (ح ١٧)]: فزعم أبو الحسن.

(٢) قوهم. «عطف على عاملين» تجوز، ومرادهم: على معموليَّ عاملين. انظر. المغني ص ٦٣٢. وقد
اختلف النحويون في ذلك، على حدة أقوال. أشهرها ثلاثة: ١- اللجج مائة١ وهذا مذهب
الخليل، وسيبويه، وهشام الضرير، والمبرد، وابن السراج، وصححه ابن مالك، وحملوا هذه
الشواهد على حذف الجار لا العطف. ٢- الجواز مطلقاً، ونُسب إلى الأخفش. والفراء، وصححه
الكافيجي. ٣- الجواز إذا كان أحد العاملين جاراً واتصل المعطوف بالعاطف. وهو المشهور من
مذهب الأخفش، والكسائي والفراء والزجاج، وصححه ابن طليحة انظر: الكتاب ٣٢/١
والمقتضب ١٩٤/٤، والكامل ٣٧٥/١، ١٠٠٢/٢ والأصول ٦٩/٢ والانتصار ٥٦-
وإعراب النحاس ١٤٠/٤ - والتعليقة ١٠١/١ - والتبصرة ١٤٤/١ - والنكت للأعلم
٢٠٠/١ - وشرح المفصل ٢٧/٣ - وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١ - والتسهيل ١٧٨-
والبسيط ٣٥٣/١ والتذيل ١٧٩/٤ والمساعد ٤٧١/٢ والمغني ٦٣٢ ٦٣٤ -
والتصريح ١٤٥/٢ ولهمع ٢٧٠/٥.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح ١٧)]: مثل.

(٤) في (ش ٣) ١٦ب: «على»

(٥) سورة الجاثية ٤، وقرأ (آيات) بالنصب: حزة والكسائي ويعقوب، وقرأ باقي العشرة بالرفع.
انظر: السبعة ص ٥٩٤ والبحر المحيط ٨/٤٤ - والشر ٣٧١/٢.

فَجَرَّ (الآيَاتِ) ' وهي في موضعِ نَصْبٍ، "ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، عَطَفَ على خير (إِنَّ) وعلى اللام ' .

قال أبو العباس: غَلِطَ أبو الحسن في الآيتين جميعاً في أنها عَطَفَ على عاملين، ولكن ذلك في قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿وَأَخْلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ بعد هذه الآية إِنَّ جَرَّ (آيَاتٍ) ° فقد^(٢) عَطَفَ على عاملين، وهي قراءة^(٣). [١٥/ب]

(١) يعني: نصبها بالكسرة.

(٢) ليس في (ح ١) ١٧.

(٣) سورة سبأ ٢٤.

(٤) قال المبرد في مسائل الغلط: «فعطف على (في) وعن اللام، واللام ليست عاملة»، انظر: الانتصار ص ٥٦. وقال السيرافي ٤٨/٣: «فإن الأخفش يقدّر (إن أو إياكم لعل هدى أو إيا أو إياكم لفي صلال مبین)، فحذف (إن) واللام»، وفي الآية إعرابات أخرى، انظر: مشكل إعراب القرآن ٥٨٧، ٢- والنتياد للعكبري ١٠٦٨/٢- والحر المحييط ٢٦٧/٧.

(٥) يعني: نصبها بكسرة، والاستشهاد مستقيم على قراءة النصب والرفع، أما النصب فسبأتي الكلام عليه في الهامش القادم، وأما الرفع فالتقدير عليه: في خلقكم آيات، واختلاف الليل والنهار آيات، فعطف (اختلاف) و(آيات) على (خلقكم) و(آيات) (٦) في طرة نسخة بيزيد ٩٩: «وإن قال (آيات) فَجَرَّه، فقد».

(٧) سورة الحاثية ٥، ورفع (واختلاف) قراءة شاذة، وأما نصب (آيات) فقراءة حمزة والكسائي

ويعقوب، ومراد المبرد أن قراءة نصب (آيات) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) وفي خلقكم وما بيئت من ذابح آيات لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ^(٤) واختلف الليل والنهار وما أنزل الله

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مَا مِثْلُ أَخِيكَ وَلَا أَيْكَ يَقُولَانِ ذَلِكَ)».

قال (عنده):

هذا جيد؛ لأنه جمع الخبر، ولم يعطف على عاملين.

هَذَا بَابُ مَا يُجْرَى عَلَى الْمَوْضِعِ لَا عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ

قال سيبويه: «لِيَكُونَ حَالُهُمَا فِي (الْبَاءِ) كَحَالِهِمَا فِي غَيْرِ (الْبَاءِ)، مَعَ

قُرْبِهِ مِنْهُ».

قال (ق):

أي في قولك: (ما زيد أخاك ولا صاحبك) إذا لم تُدْخِلِ الباء.

قال سيبويه - رحمه الله -: «لِأَنَّ الْبَاءَ دَخَلَتْ عَلَى شَيْءٍ لَوْ لَمْ

تُدْخُلْ عَلَيْهِ لَمْ يُحْلَلْ بِالْمَعْنَى، وَلَمْ يُجْتَنَجْ إِلَيْهِ، وَلَكَانَ

رَبَّنَا السَّلَامُ مِنْ رَبِّهِ فَالْحَيَاةُ إِلَى الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفُ الرِّيحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٧﴾ إنها تكون من

العطف على معمولي عاملين في (آيات) الثالثة؛ لأنها عطف على اسم (إن)، و(اختلاف) عطف

على مجرور (في)، أما (آيات) الثانية فعطف على معمولي عامل واحد وهذا جائز بتفاهق؛

و(آيات) عطف على اسم (إن)، و(في خلقكم) عطف على خبر (إن) وهو (في السماوات)، انظر:

الانتصار ص ٥٦ - والمغني ٦٣٢، فإذا تبين هذا أدركت أن تغليب السير في ٤٨/٣ المرد هنا كد

بسبب أن مراد المبرد لم يتصح له، رحمهما الله

(١) الكتاب (بولاق) ٣٣/١، (هرون) ٦٦/١

(٢) في الرابحية [انظر. (ح) ١٧]. يكون.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣/١، (هارود) ٦٧/١.

(٤) في الرابحية [انظر. (ح) ١٢] - وابن دادي ١١٨؛ إليها، وكان

نُصْبًا»^١.

﴿الضمير في (إليه) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى (الباء)؛ لَأَنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ،
وإِلَى الدُّخُولِ﴾.

قال سيبويه: «وَلَوْ قُلْتُ: (مَا زَيْدٌ عَلَى قَوْمِنَا وَلَا عِنْدَنَا) كَانَ النَّصْبُ
لَيْسَ غَيْرُ»^٢.

﴿(ق):

فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يَصِحُّ: (مَا زَيْدٌ مِنْ قَوْمِنَا وَلَا عِنْدَنَا)؛ لَأَنَّ (مِنْ)
تَدْخُلُ عَلَى (عند)؟

قلت: لا؛ لَأَنَّ (مِنْ) قَدْ اخْتَلَفَ مَعْنَاهَا، وَلَكِنْ إِذَا قُلْتُ: (مَا الشَّرُّ
مِنْ قَوْمِنَا وَلَا عِنْدَنَا) كَانَ صَحِيحًا؛ لِاتِّفَاقِ مَعْنَاهَا.

﴿(ق):

لَا يَدْخُلُ (عند) مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ إِلَّا (مِنْ) وَحْدَهُ».

قال سيبويه: «وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

كَشَحَا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا

(١) الكتاب (بولاقي) ٣٤/١، (هارون) ٦٧/١

(٢) أعمد السير في ٣/٥٣، الضمير إلى (الباء)

(٣) الكتاب (بولاقي) ٣٤/١، (هارون) ٦٨/١.

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش) ١٦٦ أ.

مِنْ يَأْسِهِ الْيَأْسِ أَوْ حِذَارًا ١٠».

﴿ط﴾:

قال أبو جعفر: عَطَفَهُ أَيضًا عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى:

يَأْسَةً ١١ الْيَأْسِ.

وَسَأَلْتُ عَنْهُ أَبَا الْحَسَنِ، فَقَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطَفَ (حِذَارًا) عَلَى

قَوْلِهِ (مُحْتَارًا)، أَيْ: مُحَاذِرًا، يَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ بِ(طَوَى)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ

يَأْتِي عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِهِ ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ ١٢. [١٦/أ]

قَالَ سَيَبَوِيه: «وَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَلَا شَيْهًا بِهِ)، وَمَا عَمْرٍو

(١) مِنَ الرَّحْزِ، وَهَذَا لِلْعَجَاجِ، فِي: دِيَوَانِهِ ٨٣/٢ - وَالْإِنْصَافِ ٣٣٣/١، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي: الْمُحْتَسَبِ ٣٦٣/٢، وَقَوْلُهُ (يَأْسَةً) كُتِبَتْ فِي نَسْخِ الشَّرْقِيَّةِ [انظر: (ش) ١٥١ب] بِهَاءِ الضَّمِيرِ، وَكَذَا فِي بَعْضِ الْمُرَاجِعِ، وَهُوَ أُنْسَبُ لِلْمَعْنَى وَأَجْزَلُ لِلْفِظِ، وَكُتِبَتْ فِي الرَّبَاحِيَّةِ [انظر: (ح) ١٣٢ب] بِنَاءِ التَّائِيثِ، وَكَذَا فِي بَعْضِ الْمُرَاجِعِ.

(٢) الْكِتَابُ (بَوْلَاق) ٣٥/١، (هَارُونَ) ٦٩/١

(٣) كُتِبَ بِنَاءُ التَّائِيثِ لِأَنَّ نَسْخَةَ ابْنِ طَلْحَةَ فَرَعَ مِنْ نَسْخَةِ الرَّبَاحِيِّ، وَفِيهِ (يَأْسَةً) بِنَاءُ التَّائِيثِ، وَالرَّبَّاحِيُّ رَوَى كِتَابَ سَيَبَوِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْحَاسِ صَاحِبِ الْحَاشِيَةِ هَذَا، وَجَمَعَ الْحَوَاشِي الْمَقُولَةَ مِنْ نَسْخَةِ ابْنِ طَلْحَةَ نَقْدَهُ الزَّمْعَشَرِيُّ، لَا الْفَارَسِيُّ.

(٤) هُوَ الْأَخْفَشُ الْأَصْعَرُ عَلِيِّ بْنِ سَيِّدَانَ، وَهُوَ مِنْ شَيْوخِ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ

(٥) فِي (ش) ١٦٦ب. «الضَّمِيرُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٦) سُورَةُ الْمَلِكِ ٣٠.

كَخَالِدٍ، وَلَا مُفْلِحًا)، النَّصْبُ فِي هَذَا جَيِّدٌ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: وَلَا
بِمَنْزِلَةٍ مَنْ يُشَبِّهُهُ، جَرَزْتَ^١.

﴿ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ^٢ :

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ فِي قَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ كَزَيْدٍ، وَلَا شَبِيهَا بِهِ)
أَنَّكَ إِذَا جَرَزْتَ (الشَّيْبَةَ) فَقَدْ أَثْبَتَ شَبِيهَا. وَإِذَا نَصَبْتَ فَلَمْ تُثَبِّتْ^٣ ههنا
شَبِيهَا بِزَيْدٍ.

هَذَا بَابُ الْإِضْمَارِ فِي (لَيْسَ) وَ(كَانَ) كَالْإِضْمَارِ فِي (إِنْ)

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ، وَهُوَ حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرِسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ^٤»

(١) الكتب (بولاقي) ٣٥/١، (هارون) ٦٩/١.

(٢) انظر الحاشية بفظها معروضة في: شرح السيرافي ٥٦/٣ والبغداديات ٤٠١.

(٣) ليس في (ش ١٦٦) ب. والعبارة بالفاء في (فلم) في غيرها من نسخ الشرقية [انظر:

(ش ١٧٣) ب-] والرباحية [انظر: (ح ١٢٢) ب-] وابن دادي ١١٨ أ، وفاء هنا زائدة. لأن

جواب الشرط المدعو بـ (لم) لا يقرن بالفاء. انظر الكتب ٦٧/٣ والمقتضب ٦٩/٢ -

والارتشاف ١٨٧٤/٤ والمساعد ١٦١، ٣، والعبارة بـ (لم) دون فاء في شرح السيرافي ٥٧/٣

(٤) هكذا العنوان في جميع النسخ. لشرقية [انظر: (ش ١٦٦) أ]، والرباحية [انظر: (ح ١٢٢) ب]،

ونسخة ابن دادي ١٥ ب فـ (كالإضمار) ليس حبراً عن (الإضمار)، بل هو من وصفه، فهو حال

منه، ومعنى ترجمته كما قال الصفار ١٠٥. أ. «هذا باب الإضمار في (ليس) الذي هو بمنزلة

الإضمار في (إن)».

﴿ق﴾:

(تُلْقِي) صَحَّ^٣ بالتاء^١، وعليه يَطْرُدُ كلامه؛ لأنه إذا جَعَلَ^(١)
(المساكين) اسمَ (ليس)، و(تُلْقِي) خبرها - كقوله: (كانت زيدًا تأخذُ
الحُمَّى) - لم يَسْتَقِمَّ (تُلْقِي) إلا على التأنيث؛ لأنَّ فيه ضميرَ (المساكين)، كما
أنَّ في (تأخذُ) ضميرَ الحُمَّى^(٢).

﴿أنشدنا أبو إسحاق - يعني الكلابي - قال: أنشدنا أبو يعلى^(٣)،

- (١) قله في الشرقية (ش ١٦٢) ب بيت. وهو في الرحية [نظر (ج ١٣) ١] - وابن أبي ١٨.
(يلقي) بالياء. والبيت من البسيط، وهو حُمَيْد بن مالك الأرقط، في: إصلاح الخلل ص ١٥١
وأمل بن الشجري ٢/ ٤٩٧ - وتخليص الشواهد ص ٢٤٦ - والمقاصد الحوية ٢/ ٨٢، ويلا
نسبة في: المقتضب ٤/ ١٠٠ والأصول ١/ ٨٦
(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥، (هارون) ١/ ٧٠.
(٣) ليس في (ش ١٦٦).
(٤) انظر مراجع تخريج البيت مع شروح الكتاب وأبياته
(٥) لم يجعل سيويه (المساكين) اسمَ (ليس)، بل منع ذلك، كما منع (كانت زيدًا تأخذُ الحُمَّى)، قال
١/ ٧٠: «ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس) وقد قَدِّمَتْ فجعلت الذي يعملُ فيه الفعلُ
الآخِرُ بي الأول، وهذا لا يحسن، لو قلت: (كنت زيدًا الحمى تأخذُ)، أو (تأخذُ الحمى) لم يجز،
وكان قبيحًا»

(٦) انظر هذا التوجيه في: تخليص الشواهد ص ٢٥٠.

(٧) أبو يعلى هو. محمد بن أبي ررعة الباهلي، بصري من أصحاب المازني، ومقدم في طبقة، قُتل سنة
(٢٥٧)، له أخبار مع المازني، وكان العارسي يراه أحق من المبرد، له نكت على كتاب سيويه.

قال: أنشدنا أبو عثمان:

فَظَلَّتْ بِأَعْضَائِهَا قِدْرَهَا تَحُشُّ الْوَلِيدَةُ أَوْ تَحْتَوِيهَا^(١)

قال سيبويه: «ومثله: ﴿كَأَدَ تَرْيِغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾»، وجاز

هَذَا التَّفْسِيرُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ (كَأَدَتْ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ تَرْيِغُ) «^(٢)».

زيادة في (ح):

(كاد) وَقَعَ غَلْطًا فِي الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ (كَادَ) لَيْسَ هُوَ مِمَّا يُضْمَرُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ

لِلْمُقَارَبَةِ^(٣).

وقد نقل عنه الفارسي في الخواشي مرتين، هنا وفي ص ٨٣٧، ونقل عنه في كتبه الأخرى كالحجة

والتذكرة (انظر فهرس الحجة ومختار التذكرة) انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٩٠ وبيعة الوعاة ١/ ١٠٤

(١) من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي، في: الأعاني ١٢/ ٣٧٦ والمستقصى ٢/ ٦٠، بلفظ

(بأوصاها) بدل (بأعضائها)، و(تحتويها) بدل (تحتوي)، وقبل هذا البيت في المرجع السابقة:

فَلَا تُكْ مِثْلُ الَّتِي اسْتَحْرَجْتُ بِأَظْلَافِهَا مُدْيِيَةً أَوْ بِيْفِيهَا

فَقَامَ إِلَيْهَا بِهَا ذَابِحٌ وَمَنْ تَدْعُ يَوْمًا شُعُوبٌ بِحِيْمِهَا

والشاهد في البيت أن في (ظَلَّتْ) ضمير قصة كيت (تلقى المساكين)، والتقدير: فطلبت القصة

تَحُشُّ الْوَلِيدَةُ الْقِدْرَ بِأَوْصَادِ الْعَزْزِ، وَتَحُشُّ الْقِدْرَ أَي: تُسْعِرُ النَّارَ تَحْتَهَا.

(٢) سورة التوبة ١١٧، و(ترْيِغُ) قراءة السبعة، إلا هزة وحفص عن عاصم فقرأ بالياء، انظر: السبعة

ص ٣١٩ والبحر المحيط ٥/ ١١١- والنشر ٢/ ٢٨١.

(٣) ليس في الرابحية [انظر (ح) ١٣٢] وابن دادي ١٨ ب.

(٤) الكتاب (مولاق) ١/ ٣٦، (هارون) ٧١.

(٥) ينكر الرجاء أن تكون هذه العبارة من الكتاب؛ ويعلل ذلك بأن (كاد) لا يُضمَرُ فِيهِ الشَّانُ، وَفِي

﴿ق﴾: القياسُ أن لا يجوزَ إضمارُ الشأنِ في أفعالِ المقاربة؛ لأنَّ عَرَضَكَ إذا قلت: (كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ) أن تُقَرَّبَ الشمسُ من الغروب، فإذا أَضْمَرْتَ فيها الشأنَ -والشأنُ عبارةٌ عن المُقَرَّبِ والمُقَرَّبِ منه جميعاً- فكانَكَ قَرَبْتَ الشأنَ من نفسه، وهو فاسدٌ.

وإنما صَحَّ الإضمارُ في الآيةِ لِحُمْلِ الكلامِ على المعنى؛ إذ لا فَرْقَ بَيْنَ ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ و﴿بَيْنَ (كادتِ قلوبُ فريقٍ منهم تزيغ)، والحُمْلُ على المعنى غيرُ عزيزٍ في كلامهم. [١٦/ب]

قال سيويه: «وَلَا يَجُوزُ هَذَا فِي (مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِضْمَارٌ».
﴿فا﴾:

لا يَسْتَقِيمُ^(١) هذا في (ما)؛ لأنه لا يكونُ في (ما) إضمارٌ، كما يكونُ في (ليس).

قال سيويه: «لَا يَسْتَقِيمُ، كَمَا لَمْ يَسْتَقِمْ فِي (كَانَ) وَ(لَيْسَ) أَنْ تُقَدَّمَ مَا

شرح الرماني ١/ ٢٨: «وقد قيل: إنه ألحق بالكتاب، وليس منه». ولم ينكرها: السيرافي ٣/ ٦٥ - والصفار ١/ ١٠٦.

(١) في الرباحية [انظر: (ح) ٧١]: «ذا». والمراد به إضمار الشأن.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١، ٣٦، (هارون) ١/ ٧١

(٣) في (ش) ١١٧؛ لأنه لا يستقيم.

يَعْمَلُ فِيهِ الْآخِرُ».

﴿ق﴾:

أي: لا تقول: (كان زيدًا عبدالله ضاربًا)، ولا: (ليس زيدًا أنا قاتلاً)“.

قال سيبويه: «وَقَالَ مُرَاجِمُ الْعُقَيْلِي:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ

وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ»^(١).

﴿ط﴾:

وسألنا أبا إسحاق عن معنى هذا البيت، فقال: الإنسانُ يَسْأَلُ عن الشيءِ مَنْ يَعْرِفُهُ وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ، فما معنى هذا؟ وأجاب فقال: هذا يَذْكُرُ امرأةً يَتَعَشَّقُهَا^(٢)، فليس يَسْأَلُ عن خبرها إلا مَنْ يَعْرِفُهَا وَيَعْرِفُهُ.

(١) الكتاب (بولاقي) ٣٦/١، (هارون) ٧١/١.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش) ١١٧أ

(٣) من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث (وقيل عمرو) العُقَيْلِي، في الكتاب ١٤٦/١ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤ - ولقاصد النحوية ٩٨/٢ - والخزانة ٢٦٨، ٦.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٣٧/١، (هارون) ٧٢/١

(٥) هذه الحاشية لأبي جعفر النحاس، كما صرح به ابن خلف في لباب الألباب ٢٨٠/١، ونقل الحاشية كاملة باللفظ.

(٦) في (ش) ١١٨(٣) «تَعَشَّقُهَا»

قال سيبويه: «وَكَانَ هَذَا أَحْسَنَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ....» .
﴿ق﴾:

يعني أن هذا أحسن من التقديم والتأخير في اللغة الحجازية - لو قلت: (وما كل من وافى مني أنا عارفاً) بنصب (كل) - لِفَضْلِكَ بَيْنَ (ما) ^٢ ومعموله بمعمول خبره، ولم يُرد التقديم والتأخير في البيت؛ لأنه لا يستقيم ذلك و(عارف) مرفوع.

هَذَا بَابُ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ وَلَمْ يَتِمَّكُنْ تَمَكُّنُهُ

قال سيبويه: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ (عَبْدَ اللَّهِ) وَتُؤَخَّرَ (مَا) وَلَا تُزِيلَ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ» ^٣.

﴿صح﴾، هو منصوبٌ في نُسخة السَّماعِ، وكان صوابه الرُّفْعُ.

(١) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، (هارون) ٧٢/١.

(٢) في (ش ٣) ١٧ ب «لا». وهو تحريف

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، (هارون) ٧٣/١.

(٤) هذه الحاشية على الفعل (يُزِيلُ). وظاهر هذا التصويت صواب؛ لأن نصب (يزيل) يجعله معطوفاً على (تقدم) المنصوب به (أن)، فيكون المعنى: (ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما، ولا يجوز ألا تزيل شيئاً عن موضعه)، ولأن نفي النفي إثبات يكون المعنى. ويجوز أن تزيل شيئاً عن موضعه، وهذا خلاف المراد، فقد اتفق شراح الكتاب على أن سيبويه يريد بهذه الجملة منع التغيير في جملة التعجب؛ لأنها كالمثل. [شرح السيرافي ٧٤/٣، وابغداديات ص ٢٥٦، وشرح

قال سيبويه: «وَبِنَاؤُهُ أَبَدًا مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعَلَّ) وَ(أَفْعَلَ)، وَهُوَ فِي (أَفْعَلَ) قَلِيلٌ جَدًّا»^١.

❦ في نسخة أبي إسحاق العتيقة: «وَبِنَاؤُهُ أَبَدًا مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعَلَّ)، وَهُوَ فِي (أَفْعَلَ) قَلِيلٌ جَدًّا»^٢.
❦ قال أبو عبي:

«مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعَلَّ) وَ(أَفْعَلَ)؛ هَذَا لَمْ يُرِيدُوا أَنْ يَنْصَرَّفَ».

المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧، وشرح المقدمة الخزولية للشلوين ٨٩٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٣]، وأما رفعه فيجعله معطوفاً على (لا يجوز)، ويكون المعنى: (ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخره، ولا تزيل شيئاً عن موضعه)، فيكون موافقاً لمواد سيبويه. وقد جاء هذا النص في شرح المفصل ١٥٠/٧، بلفظ: «ولا يجوز أن تقدم ... ولا أن تزيل»، وكلمة (أن) زيادة ليست في شيء من نسخ الكتاب، وكأن الشارح زادها ليزيل هذا النسخ.

بقي احتمال لا بد من ذكره، وهو أن تكون الواو في (ولا تزيل) واو المعية، والمعنى: (ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما مع عدم إزالته شيئاً عن موضعه)، فيكون قوله. «ولا تزيل شيئاً عن موضعه» تعليل لعدم جواز التقديم والتأخير.

(١) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، (هارون) ٧٣/١. هذا لفظ الشرقية. ولفظ (وأفعل) ليس في نسخة الزجاج العتيقة كما في الحواشي القادمة وذكر الشدطي في المقاصد الشافية ٤٦٦/٤ روايتي الشرقية والرجح. ولم ترد (وهو في أفعل قليل جدًّا) في: نسخة أبي بكر كما في الحواشي القادمة ولا في (ح) ٨ب و(ح) ١٣أ و(ح) ١٥ب و(ح) ١٠ب وشرح السيرافي (العلمية) ٣٥٧، ١- وابن يفي ١٤- والخزرجي ١٤ وابن دادي ١٩.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يفي ١٤ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

وفي نسخة الزجاج: «(فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ)، وَهُوَ فِي (أَفْعَلَ)

قَلِيلٌ جِدًّا؛ هَذَا لِأَتَمِّهِمْ»

﴿زيادة في (ح)﴾:

قال: تُحْدَفُ الهمزة مِنْ (أَفْعَلَ) فَيَدْخُلُ فِي (فَعَلَ)، قالوا: (ما آتاهُ

للمعروف)، و(ما أَوْلَاهُ بِذَلِكَ)، و(ما أَعْطَاهُ) ٢٠

﴿فا﴾: لذلك ٣١

﴿في (الطَّرَر) التي بخط أحمد بن يوسف الأُسُونِيَّ:﴾

نُقِلَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ يُجَيِّزُ التَّعَجُّبَ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مَزِيدٍ، كَأَنَّهُ رَاعَى

أَصْلَهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ جَمِيعِ ذَلِكَ الثَّلَاثِيَّ.

وقال بعضهم: إِنَّمَا أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ عَلَى اسْتِكْرَاهٍ، كَمَا أَجَازَ ذَلِكَ

(س) فِي (أَفْعَلَ)، انْتَهَى ٣٢

(١) هذه زيادة في نسخة الزجاج، والظاهر أنها حاشية وتفسير.

(٢) اختلف في التعجب من لفعل الثلاثي المريد همزة، فقبل يجوز مطلقاً، ويُنسب إلى سيبويه، وقيل

يمتع إلا في المسموع، وينسب إلى سيبويه، وقيل يجوز في ما همزته لغير القل. ولعل سبب

اختلافهم في تقرير مذهب سيبويه هو اختلاف نسخ الكتاب، انظر: المقتضب ١٧٨/٤ -

والأصول ٩٩/١ - وشرح التسهيل ٤٦/٣ - والتصريح (بحري) ٣٨٧/٣.

(٣) هذا من الفارسي إكمال لثال الرجاء السابق: «وما أعطاه»

(٤) هذه الحاشية نقلتها من: لتذيل والتكميل لأبي حيان ٢٣٩/١٠. ورمز (س) لسيبويه.

قال سيبويه: «وَنَظِيرُ جَعْلِهِمْ (مَا) وَخَدَهَا اسْمًا قَوْلُ الْعَرَبِ: (إِنِّي بِمَا أَنْ أَصْنَعُ)، أَي: مِنْ الْأَمْرِ أَنْ أَصْنَعُ، فَجَعَلَ (مَا) وَخَدَهَا اسْمًا»^١.

﴿زيادة ليس في (ح):

قوله (أَنْ أَصْنَعُ) في موضع رَفْعٍ، كأنه: (أَي: مِنْ الْأَمْرِ صَنِيعُ كَذَا وَكَذَا)، وَرَفَعُهُ بِالابتداءِ وما قبله في موضع خِيَرِهِ، وَذَا قَوْلُ سيبويه. فأما الأَخْفَشُ " فإنه كان يقول: يرتفعُ بما قبله، كما تقول: (في الدارِ زيدٌ)"^٢.

[١٧/أ]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَا أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ) وَتَقُولُ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا)، فَتَذَكُّرُ (كَانَ) لِتَدُلَّ أَنَّهُ فِي مَا مَضَى»^٣.

﴿قال الأَخْفَشُ:

«وإن شئت جعلت (أَحْسَنَ) صِفَةً أو صِلَةً لـ(ما) وأَضْمَرْتَ الخبرَ،

(١) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، (هارون) ٧٣/١.

(٢) في (ش) ١٧(٢) ب: «الأخطل»، وهو تحريف.

(٣) نظر اختلاف بين سيبويه والأخفش في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور: أمبداً أم فاعل؟ في: مسائل، لعبط (نظر: الانصر ١٢٧) والمسائل الشيرازيات ١/٣٤١- والمسائل العسكرية ص ١٠٨- والإنصاف ٥١.١- والتبيين ص ٢٣٣- وشرح الجمل لاس عصفور ١/١٥٨- وموصل الطلاب ص ٨٤

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، (هارون) ٧٣ ٧٢.

فهذا أكثر وأقيس.

وتقول: (ما كان أحسنَ زيدًا)، فتدخل (كان) لتدل أنه في ما مضى، ولا تعمل شيئًا، كما قالوا: (ما أصبح أبردها!) و(ما أمسى أدفأها!)، وإنما الكلام (ما أبردها!) و(ما أدفأها!)، فجاءوا بـ(أصبح) و(أمسى) ليُعْلَمَ في أي وقت كان البرد والدفء، كما قالوا: ما كان أحسنه! فدلّت (كان) على أن (أحسنه) كان في ما مضى.

هذا كلام الأخفش.

وزعم أبو عمر أن ما بعد الدارة ليس عن سيويه، وهو خطأ.

قال أبو الحسن:

«وإن شئت جعلت (أحسن) صلة لـ(ما) أو صفة، وأضمرت الخبر، فهذا أكثر وأقيس»^{٣١}، هذا قول الأخفش. «وتقول: (ما كان أحسنَ زيدًا)، فتذكر

(١) نقلت هذه الحاشية من نسخة كتابه ٤١ ب.

(٢) ليس في الرّاحية، انظر (ح) ٧١ ب.

(٣) انظر كلام الأخفش هـ في: شرح اسير في ٧٧/٣ - وشرح الصفر ١١٤ ب، وذكر السراي

٧٢/٣، أن الأخفش يرى أن (ما) موصولة، وعدم نقل نص كلامه ق: «وقد ذكرن هذا»، مع

أن الذي في حاشية أن الأخفش يختار ذلك ويجيز قول الخليل، فلذا كان الصفر أدق منه إذ قال:

«والأخفش يختار». وانظر الخلاف في نوع (ما) في التعجب في: معاني القراء ١٠٣، ١-

والملتصّب ٤، ١٧٥ والأصول ١، ٩٩ والإيضاف ١، ١٤٦ وشرح التسهيل ٣، ٣١.

(كَانَ) لِيَتَذَلَّ أَنَّهُ فِي مَا مَضَى، وَلَا تَعْمَلُ شَيْئًا، كَمَا " قَالُوا: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا) " .

زَعَمَ أَبُو عُمَرَ: أَنَّ مَا بَعْدَ الدَّارَةِ " لَيْسَ عَنْ سِيبَوِيهِ، وَأَنَّهُ خَطَأٌ، يَعْنِي قَوْلَهُ: (وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ)، وَقَالَ: هَذَا كَلَامُ الْأَخْفَشِ، وَقَوْلُهُ (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا) لَيْسَ مِنْ كَلَامِ سِيبَوِيهِ " .
﴿(فأ):﴾

زِيَادَةٌ "، كَأَنَّ " تَقْدِيرَهُ - إِذَا كَانَ صَلَةً -: (الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْءٌ).

(١) لَيْسَ فِي الرَّاحِيَةِ، [نَظَرُ (ح) ٧ب]، وَفِيهَا ' وَقَالُوا ' مَا أَصْبَحَ .

(٢) هَذِهِ حَاشِيَةٌ مِنَ الْأَخْفَشِ عَلَى مِثْلِ (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا). وَامْرَادُ بِلِشَاهِدِ الْأَوَّلِ الْعُدَاةِ، وَبِالْثَّانِي الْعُتْبِيَّةِ. وَانْظُرْ كَلَامَ الْأَخْفَشِ هَذَا فِي: شَرْحِ السِّرَافِيِّ ٣، ٧٧. وَانْظُرْ اخْتِلَافَ فِي زِيَادَةِ عَيْرِ (كَانَ) فِي: الْأَصُولِ ١، ١٠٦. وَالْمَقْصَلِ ٣٦٨ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/ ١٥٤. وَشَرْحِ الْكَفِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ٢، ٤١٤. وَالْمُلَخَّصِ ١، ٢٢٤. وَالتَّحْدِثِ ٤، ٢١٥. وَالْمَقْصَدِ الشَّافِيَّةِ ٤، ٥٠٤.

(٣) يَعْنِي الدَّائِرَةُ الَّتِي تُوضَعُ فِي هَيَاةِ بَقَرَاتِ وَالْأَبْوَابِ فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَهِيَ مَوْحُودَةٌ فِي آخِرِ الدَّبِّ قَبْلَ كَلَامِ الْأَخْفَشِ الْأَوَّلِ

(٤) وَقَالَ مِثْلُ الْجَرْمِيِّ: السِّرَافِيُّ ٣، ٧٧. وَالصَّفَّارُ ١، ١١٤. وَحَمَّهَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ ١، ١٠٦. (قَوْمٌ مِنْ سَحَوِيِّينَ).

(٥) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ فِي مِثْلِ لَشَرْقِيَّةِ [نَظَرُ: (ش) ١٧أ]. وَفِي مِثْلِ الرَّاحِيَةِ [نَظَرُ: (ح) ٧ب]

(٦) يَعْنِي أَنَّ كَلَامَ الْأَخْفَشِ السَّبْقِ لَيْسَ مِنَ الْكِتَابِ

(٧) لَيْسَ فِي (ش) ١٧أ

وَبَشَّ مَا قَالَ؛ لَأَنَّ هَذَا يَفْسُدُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ؛ لَأَنَّ الْخَبَرَ مَجْهُولٌ^(١).

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ الَّذِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعَلُ

بِفَاعِلِهِ مِثْلَ الَّذِي يَفْعَلُ بِهِ. وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: «وَمِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ نَحْوِ هَذَا لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ قَوْلُهُ

﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾^(٢) ﴿وَالْحَافِظِينَ

فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾^(٣)، فَلَمْ يُعْمَلِ الْآخِرَ فِي مَا عَمِلَ فِيهِ الْأَوَّلُ؛

اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: «وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ»^(٤).

(١) زاد الفارسي هذا التضعيف توضيحاً في: البغداديات ص ٢٥٥.

(٢) سورة الأحزاب ٣٥، والجزء الثاني في الآية مقدم على الأول، وهكذا جاء اللفظ بهذا التقديم في:

النسخة الشرقية [انظر: (ش) ١/٢٢ب]، والنسخة الرباعية [انظر: (ح) ١/٨أ] ونسخة صنعاء

[انظر: (م) ١/١٧٦] وشرح السيرافي ٣/٧٩ (دار الكتب)، ولكن ناسخ (ش) قد ترك مسافة

واسعة بين جزأي الآية، وكأنه إشارة إلى أنها استشهدان، وكذا السيرافي لم يُقَدِّرْ تقديراً واحداً

للآية كما فعل المحشِّي في الحاشية الأولى هنا، بل عُلِّقَ على الجزء الأول من الآية، ثم على الجزء

الآخر على أنها استشهدان. وأبعد شيخ المحققين عبدالسلام هارون في تحقيقه الكتاب ١/٧٤،

فقال: «وهو تحريف للآية ومن عجب أن تمر القرون ولا ينبه إلى ذلك أحد من العلماء». وقد

جاءت الآية -على لفظها في المصحف- في نسخة ابن دادي ١٩ب، وكأن هذا اجتهاد من الناسخ.

(٣) هذا جزء من دعاء قنوت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثبت عنه بإسناد صحيح، وجاء مرفوعاً بإسناد

مرسل. انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢/٢١٠ (٣٢٦٨) ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٠١

(١٢٩)- ومصنف عبدالرزاق ٣/١١٠ (٤٩٦٨)- والبدر المنير ٤/٣٧٠ (٤٧)- وتحفة

المحتاج ١/٤١٠ (٤٥٥)- وإرواء الغليل ٢/١٦٥.

(٤) الكتاب (بولاقي) ١/٣٧، (هارون) ٧٤

﴿أَي: والحافظاتِها، والذاكراتِه .

﴿أَي: في دُعَاءِ الْقُنُوتِ، ف(مَنْ) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، وَالْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِ(نَتْرُكٍ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْصُوبًا بِ(نَخْلَعٍ) كَانَ الْاِخْتِيَارُ (وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُهُ مَنْ يَفْجُرُكَ)، وَنَصَبُهُ بِ(نَخْلَعٍ) جَائِزٌ أَيْضًا، فَقَدْ تَرِكَ إِمَّا مَفْعُولُ (نَخْلَعٍ)، أَوْ (نَتْرُكٍ)؛ اكْتِفَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ ٢.

قال سيبويه: «وَجَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنَ الْاِسْتِغْنَاءِ أَشَدُّ مِنْ هَذَا، وَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، هُوَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ:

نَحْنُ بِهَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِهَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ» ٣.

(١) هذه الحاشية من حاشية نسخة ابن دادي ١٩ ب

(٢) هذه الحاشية من حاشية نسخة ابن دادي ١٩ ب، ومضمونها سوى السطر الأول في شرح السبأ في ٨٦/٣. وما ذكر فيها هو هذا مذهب البصريين في اختيار إعمال العامل الأقرب من العاملين المتنازعين، والكوفيون يختارون العامل الأسبق. انظر: الكتاب ٧٤/١ - والمقتضب ٧٣/٤ والإيضاف ٨٣/١ - وشرح التسهيل ١٦٧/٢ - والارتشاف ٢١٤٢/٤ - والجمع ٩٤/٣.

(٣) ليس في الربحية [انظر: (٢) ١٣ ب] وابن دادي ١٩ ب.

(٤) من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في: ملحق ديوانه ص ٢٣٩ - ومعاهد التصيص ١٨٩/١ - وتحليص الشواهد ص ٢٠٥ - والمقاصد النحوية ٥٥٧/١، وهو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري في: مجز القرآن ٣٩/١ وجمهرة أشعار العرب ٢١٠/١ والبيان والتبيين ٤٣٦/١ - وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٨ - واللسان (فجر) ٤٦/٥ - والخزانة ٢٧٥/٤، ونسبه الفراء في معانيه ٣٦٣/٢ إلى المزار الأسدي، وأعرب الكمال الأنباري نفسه في الإنصاف ٩٥/١ لبذرهم بن زيد الأنصاري

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، ٣٨، (هارون) ٧٤/١، ٧٥.

نحن بما عندنا راضون وأنت بما عنك راضٍ، فحذف (راضون)،
وكذلك: فإني بها غريبٌ وقيارًا بها غريبٌ^(١)، وكذلك: كنتُ منه بريئًا
ووالدي بريئًا^(٢).

(١) اختلف شراح كلام سيبويه في بيان مذهبه في هذا البيت وبيتي ضابئ وابن أهر ونحوهما، فقيل:
يقدّر خبر الأول، فهو عنده من الحذف، وهذا المذكور في هذه الحاشية وسببه النحاس لسيبويه في
الحاشية بعد القادمية، وانظر، شرح السيرافي ٨٦/٣ - وشرح الرماني ١/٢٩ - وشرح أبيات
سيبويه لام: السيرافي ١/٢٧٩ - وشرح الصفار ١/١١٨ - وتحصل عن الذهب ص ٩٧،
وانظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٣١ وأمل بن الشجري ٢/٤٥، وقيل: يجعل الخبر مفردًا
واقعا موقع جمع أو مثني، فقال الشاعر (راض) مكن (راضون)، و(لغريب) بدل (لغريبان)،
و(بريء) بدل (بريئ) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٦٧ - وشرح عيون سيبويه
ص ٦٣، وانظر: الارتشاف ٤/٢٠٢٠، وقد ذكر الاختلاف ابن خلف ١/٢٨١ ٢٨٢. قلت:
كلاهما عندي محتمل، أما الأول فيدّعيه أن سيبويه ذكر ذلك في باب التنازع، وهو عنده على
إعمال الثاني والحذف من الأول، كما يناسبه قول سيبويه ٧٦/١ (هرون): «ترك أن يكون للأول
خبر حين استعنى بالآخر، لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك»، والثاني يناسبه قوله
٧٦/١ (هرون): «فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به
على أن الآخرين في هذه الصفة».

(٢) يريد بيت ضابئ البرجمي، وقد ذكره سيبويه ٧٥/١ (هرون) بعد بيت قيس بن الخطيم، وهو
قوله: فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارًا لها لغريب

(٣) يريد بيت ابن أهر، وقد ذكره سيبويه ٧٥/١ (هرون) بعد بيتي ابن الخطيم وصبي، وهو قوله:
زمانى بأمر كنتُ منه ووالدي بريئًا، ومن أحل الطوي زمانى

﴿ط﴾:

وكان ابنُ كيسانَ 'يَتَأَوَّلُ هذا البيتَ على غيرِ حَدْفٍ، وهو قولٌ غريبٌ، على أن يَجْعَلَ قولَهُ (نحنُ) لواحِدٍ، فكأنه قال: نحنُ راضٍ بما عندنا، ثم عَطَفَ و(أنتَ) على (نحن)'. [١٧/ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ ابنُ أُمَرَ:

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي»^١.
﴿ط﴾:

قال أبو جعفر: «هكذا قرأناه على أبي إسحاق».

(١) انظر كلام ابن كيسان في. المكت ٢١٢/١ ولباب الألب ٢٨٣، ١.

(٢) قال ابن هشام في المعنى ٨١١/١. «وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أن (نحن) للمعظم نفسه، وأن (راضٍ) خبرٌ عنه، ولا يُحفظ مثل (نحنُ قائمٌ)». ووجه في شرح الصفر ١، ١١٩، أ. قلتُ. ما قاله الصفر واس هشام يوضح معنى كون (نحن) لواحد، ويبقى معنى قوله: «على غير حذف». وأظن أن معناه أن (أنت) عطف على الفاعل في (راضٍ)، كما سيأتي في المذهب الأول المنسوب إلى المبرد، أم ما ذكر هنا من تفسير ذلك بأن (أنت) عطف على (نحن) فيما فهم من راوي القول لا من كلام ابن كيسان، وإما أنه يريد (نحن) التي هي فاعل (راضٍ)، لا (نحن) الطاهرة.

(٣) من الصويل، وهو لعمر بن أحمد بن عمرو بن لعمرد، فخرٌ صبي الدهلي في ديوانه ص ١٨٧ - ومعجم البلدان ١، ٣٩٠. وهو للأزرق س طرفة س عمرو س أحمد في محز القرآن ٢، ١٦١ -

وشرح أبيات سيبويه ١، ٢٤٩ والسرد (جول) ١١، ١٣٢

(٤) المكت (بولاق) ٣٨/١، (هدور) ١، ٧٥.

(٥) وكذا ذكره الزجاج في معنيه ٥، ٤٤. وقدَّره ر: «رمانى بأمرٍ كنتُ منه بريئاً، والدي بريئاً منه».

وَزَعَمَ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ لِلأَزْوَارِ^(١) بْنِ طَرْفَةَ؛ لَأَنَّهُ كَانَتْ لَهُ حُصُومَةٌ
فِي بَيْتٍ^(٢)، فَقَالَ: مِنْ أَجْلِ الْبَيْتِ رَمَانِي، وَأُنْشِدْنِي لَهُ:
فَلَمَّا رَأَى سُفْيَانُ أَنَّ قَدْ عَزَلْتُهُ

عَنِ الْمَاءِ مَرَمَى الْحَائِمِ الْوَحْدَانِ^(٣)
ثُمَّ قَالَ: (رَمَانِي....)، وَالْحَائِمُ: الَّذِي يَدُورُ حَوْلَ الْبَيْتِ^(٤).
قَالَ: وَرَوَاهُ ثَعْلَبٌ (وَمِنْ جَرَى)، أَي: مِنْ أَجْلِ^(٥)، وَالطَّوِيُّ: الْبَيْتُ^(٦).

وَزَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ: (وَمِنْ جَوْفٍ)، (وَمِنْ
جَوْلٍ)، (وَمِنْ جَالٍ)، وَالْجَوْلُ^(٧) وَالْجَالُ: مَا حَوْلَ الْبَيْتِ^(٨)، أَي: رَمَانِي بِعَيْبِ

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ السَّحْ، وَالصَّوَابُ (الْأَزْرَقُ)، كَمَا سَبَقَ فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتِ، وَقَدْ تَحْرَفَ هَذَا الْاسْمُ أَيْضًا
فِي التَّاجِ (حَوْل) ٢٨ / ٢٥٠ فُجَاءَ بِلَفْظِ (الْأُورَقِ).

(٢) انْظُرْ قِصَّةَ الْبَيْتِ فِي: شَرْحَ آيَاتِ سَيْبَوَيْهِ ١ / ٢٤٨ وَلِبَابِ الْأَلْبَابِ ١ / ٢٨٧.

(٣) انْظُرْهُ فِي: الْإِنْصَافِ لِلْبَطْلِيِّسِيِّ ٧٨ وَلِبَابِ الْأَلْبَابِ لَا يَنْ خَلْفَ ١ / ٢٨٩، وَقَوْلُهُ (الْوَحْدَانِ)
أَيِ الْمُنْفَرِدِ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْمَعْنَى لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْمَعْجَمَاتِ، وَلَعَلَّهَا (الْوَحْدَانِي) نِسْبَةً إِلَى (الْوَحْدَةِ)
بِأَلْفٍ وَنُونٍ، وَكَذَا رُسِمَ فِي الْإِنْصَافِ، وَهَذَا فِي الْمَعْجَمَاتِ، انْظُرْ (وَحْد) فِي: اللِّسَانِ ٣ / ٤٥١ -
وَالتَّاجِ ٩ / ٢٦٩.

(٤) بِسَبَبِ الْعَطَشِ. انْظُرْ: الْقَامُوسَ (حَوْم) ص ١٤١٩.

(٥) يُقَالُ: فَعَلْتُهُ مِنْ جَرَّائِكَ وَجَرَّائِكَ، أَي: مِنْ أَجْلِكَ. انْظُرْ: الْقَامُوسَ (جَرَى) ص ١٦٤٠.

(٦) انْظُرْ: الْقَامُوسَ (طَوَى) ص ١٦٨٧.

(٧) لَيْسَ فِي (ش) ١٩٠.

(٨) انْظُرْ: اللِّسَانِ (جَوْل) ١١ / ١٣٢ وَالتَّاجِ (حَوْل) ٢٨ / ٢٥٠.

ليس في، وكان كمن رماني من أسفل البئر، فَرَجَعَ الرَّمِيَّ عَلَيْهِ .

ويقال: إنه أَحْكَمُ بَيْتٍ قِيلَ فِي الْعَرَبِ .

وتقديره على مذهب سيبويه: كُنْتُ مِنْهُ بَرِيئًا وَوَالِدِي بَرِيئًا، فحذف، وعلى قول محمد بن يزيد^(١): إِنَّ قَوْلَهُ (بريئًا) منصوبٌ بـ(كُنْتُ)، و(والدي) عطفٌ، فهذا على غير حذفٍ .

يريد أبو جعفر أن ابنَ يزيدَ يَعْطِفُهُ عَلَى الْمُضْمَرِ فِي (بريء)، لا على التاء فِي (كُنْتُ)، فتكونُ عَلَى مَذْهِبِهِ (والدي) مرفوعًا بـ(بريء) لا بـ(كُنْتُ)، كما تقول: (زيدٌ منطلقٌ وعمرو)، لا نَعْطِفُهُ عَلَى (زيد)، ولكنْ عَلَى الْمُضْمَرِ

(١) انظر رويات البيت والقول عن المبرد في مراجع تخريجه وفي: إصلاح المطلق ٨٨ - ومقييس اللغة

٤٩٦/١ . ولباب الألباب ٢٨٩/١ - واللسان (جول) ١٣٢/١١ .

(٢) وذلك على رواية (جول . وجال . وجوف)، نظر: تحصيل عين الذهب ص ٩٨ . ولنكت

٢١٣/١ - ولباب الألباب ٢٨٩/١ .

(٣) انظر كلام المبرد هذا في . لباب الألباب ٢٨٨/١، وقد نُيِسَ إِلَى الْمَبْرَدِ فِي تَوْجِيهِ آيَاتِ قَيْسٍ

وضابئ ومن أحر ونحوهن مذهبان، الأول المذكور هنا، والثاني كالمذهب الأول المنسوب

لسيبويه، انظر . شرح عيون سيبويه ص ٦٤، وهو المناسب لكلام المبرد في المقتضب ٧٣/٤ .

قلت: الصواب أن المبرد يميز الأمرين، مع تجويد الثاني منهما، فقل عن بيت صابئ في الكامل

٤١٦/١ ٤١٧: «أراد (فإني لغريبٌ لها وقيارًا)، ولو رفع لكان جيدًا، تقول: (إن زيدا منطلقٌ

وعمرًا وعمرو) ومن قال (عمرو) فله وجهان من الإعراب، أحدهما جيد، والآخر جائز» .

وذكرهما

في (منطلق)، ولكنه قَبِيحٌ حتى يُؤكِّدَه، وفي ما حكاه أيضًا قُبْحُ آخَرٍ، وهو تَقْدِمَتُهُ المعطوفَ على ما عُطِفَ عليه، وليس ذلك بكثيرٍ عندهم ولا مختار.

قال سيبويه: «فَإِذَا قُلْتَ (ضَرَبَنِي) لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ (ضَرَبَنِي) وَأَنْتَ تَجْعَلُ الْمُضْمَرَ جَمِيعًا».

﴿٢٩﴾ (فا):

(لم يكن سَبِيلٌ لِلأَوَّلِ) أي: لا يكونُ في قولك (قومك) إذا قلت: (ضَرَبَنِي) إِلَّا الرَّفْعُ؛ مِنْ قِيلَ أَنَّ (ضَرَبَنِي) لا يكونُ فيه إِلَّا صَمِيرٌ واحدٌ.

﴿٣٠﴾ (فا):

(لِلأَوَّلِ) لِلْفِعْلِ الأول، يعني (ضَرَبْتُ) في قولك: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي قَوْمُكَ)، سَبِيلٌ أَنْ يَعْمَلَ في (قَوْمُكَ).

وعلى ما في نسخة (ح) - (لم يكن سَبِيلٌ إِلَى الأولِ) - أي: إلى إعمالِ الأول، وكلاهما جائزٌ، والأَوَّلُ أَبِينُ.

قال سيبويه: «وَقَالَ طُقَيْلُ الْغَنَوِيُّ:

(١) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر. (ح ١٣٢) ب] واس دادی ١٩ ب. «وإذا سبيل إلى الأول»، فهي كنسخة

الزجاج الثانية كما سيأتي في الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١ ٣٩، (هارون) ١ ٧٦.

وَكُمْتَا مُدَّمَاةً كَأَنَّ مُثُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ « .

﴿ط﴾:

قال أبو العباس: ولو أَعْمَلَ الأول لقال: جَرَى فوقها واستشعرته

لَوْنٌ مُذْهَبٌ، يريد: جَرَى فوقها لَوْنٌ مُذْهَبٌ واستشعرته.

قال أبو الحسن^(١): الكُمَيْتُ مِنَ الحَيْلِ: ما كان فيه لَوْنَان، فَوَصَفَهَا

ههنا بأنه قد غَلَبَ عليها الحُمْرَةُ^(٢)، واستشعرته، أي: صار لها شِعَارًا يَلِي

بَدَنَهَا^(٣)، فكانه بَنَى واحداً على (أَكْمَتَ) وإن كان لا يُقال^(٤).

(١) من الطويل، وهو لطفي العنوي في ديوانه ص ٢٣ تهذيب اللغة ١٤/١٥٣ والمحکم

٣٦٦/١ والإيضاف ٨٨/١ واللسان ٨١/٢ والمقصد للحوية ٢٤/٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١، ٣٩، (هارون) ٧٧/١.

(٣) يظهر أنه الأخمش الأصغر، لأنه الذي ينقل عنه ابن طححة من طريق أبي جعفر النحاس في اللغة كثيرًا.

(٤) الكُمَيْت من الحيل ما جمع بين الشقرة والدُّهْمَة، وهي ثيابة أفسام، منها الكُمَيْت المُدْمَى، وهو

ما كان شعره ظهراً أحمر شديد الحمرة، وكلما احدثت الحمرة إلى بطنه اردادات انظر الحيل لأبي

عبيدة ص ٢٣١ واخيل لابن جري ص ٥٩ والخصص ٦ ١٥٠ والحيل ص ١٤٩

والقاموس (دمي) ص ١٦٥٦.

(٥) الشَّعْرُ ما يلي الجسد من لثيب. انظر القاموس (شعر) ص ٥٣٤.

(٦) انظر. المقتضب ٣/٢٣٣ واللسان (كمت) ٨١/٢ ولباب الألب ١/٢٩٨

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُضِي الْحَلِيمَ، وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ»^(١)
 ﴿ط﴾^(٢):

قال محمد بن يزيد: ولو أراد إعمال الأول لَنَصَبَ (سَيْفَانَةٌ).

قال الكسائي^(٣): رجلٌ سَيْفَانٌ وامرأةٌ سَيْفَانَةٌ: للطويل المَشُوق.

قال أبو يوسف^(٤): الْأَصْفَهَانِي: شُبَّةٌ بِالسَّيْفِ.

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (صَرَبْتُ وَصَرَبُونِي قَوْمَكَ) نَصَبْتُ، إِلَّا فِي
 قَوْلٍ مَنْ قَالَ. (أَكَلُونِي أَلْبَرَأَعِيْتُ)»^(٥).

(١) من الكامل، وهو لَوْعَلَةُ الْجَزْمِي فِي. شرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ وابن حلف ٣١٦/١، وإلى

رجل من باهلة في: الإنصاف ٥٨/١، وبلا نسبة في: المقتضب ٧٥/٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٩/١، (هارون) ٧٧/١.

(٣) ليس في (ش) ١٧ب، و(ش) ١٢أ.

(٤) انظر كلامه هذا في: تهذيب اللغة ٦٦/١٣ - ومقاييس اللغة ١٢١/٣ - ولباب الألباب ٣١٦/١،

٣١٦/١، وانظر 'اللسان (سيف) ١٦٧/٩.

(٥) في (ش) ١٨ب: «سِف». وهذا زَمْرُ أَبِي سَعِيدٍ السِّرَافِي. وابنه هو يوسف صاحب شرح أبيات

سيبويه، ولكن السيرافي معروف بأبي سعيد لا بأبي يوسف، وهو سير في لا أصبهاني، ولم أجد

هذا النقل في شرحه للكتاب، وأظن ذلك اجتهداً من ناسخ ظنّه رياه، وم أعرف من المقصود بأبي

يوسف الأصبهاني، وانظر كون السيفان مشبّهًا بالسيف في: العين ٣١٠/٧ وتهذيب اللغة

٦٦/١٣ - ومقاييس اللغة ١٢١/٣.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٩/١، (هارون) ٧٨/١.

﴿فا﴾:

قالوا: وفيه علامة الجميع وليس بإضمار^(١)، فكأنه قال: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي قَوْمُكَ).

قال سيبويه: «وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ تَقُولُ: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي عَبْدُ اللَّهِ، تُضْمِرُ فِي (ضَرَبَنِي) كَمَا أَضْمَرْتَ فِي (ضَرَبُونِي))»^(٢).

﴿في كتاب (ب): أي: يَجْعَلُ (عبدالله) بدلاً من المضمر في (ضَرَبَنِي)، كما جَعَلْتَ (قَوْمُكَ) بدلاً من الواو في (ضَرَبُونِي). [١٨/أ]

قال سيبويه: «إِنْ قُلْتَ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمُكَ) رَفَعْتَ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ هَهُنَا الْبَدَلَ كَمَا جَعَلْتَهُ فِي الرَّفْعِ، فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ (ضَرَبُونِي))»^(٣).

﴿فا﴾:

«لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ (ضَرَبُونِي))» أي: إِذَا أَبْدَلْتَ (قَوْمُكَ) مِنَ الْمَضْمَرِ الْمَنْصُوبِ كَمَا أَبْدَلْتَ مِنَ الْمَرْفُوعِ قُلْتَ: (ضَرَبُونِي)^(٤)، فَجَمَعْتَ الضَّمِيرَ لِأَنَّهُ لَ (الْقَوْمِ).

(١) يعني أن (الواو) في لغة (أكموني البراعيث) حرف جمع، لا ضمير.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٠/١، (هارون) ٧٨/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٠/١، (هارون) ٧٨/١.

(٤) فقلت: (ضربوني وضربت قوماك).

قال سيبويه: «وَقَالَ الْمَرَّارُ الْأَسَدِيُّ:

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوَى عَمِيدًا وَسُوَيْلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا سُؤَالَ»^(١).
 ﴿ق﴾: ليس العميد بالشديد، ولكنه صفة العاشق، وهو الذي
 بَلَغَ بِهِ الْمَرَضُ أَنْ ضَعُفَ حَتَّى عُمِدَ بِالْوَسَائِدِ^(٢)، فَوُصِفَ بِهِ الْهَوَى عَلَى
 طَرِيقَةِ قَوْلِهِمْ: (جَدَّ جِدَّةً)^(٣).
 ﴿ط﴾:

قال أبو جعفر: سألت أبا الحسن فقال: (هَوَى عَمِيدٌ) شديدٌ،
 ومنه (عَمِيدُ الْحَيِّ).

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجَوَازِ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ
 قَوْمَكَ)، وَالْوَجْهَ أَنْ تَقُولَ: (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ) فَتَحْمِلُهُ

(١) من الوافر، وهو للمرَّار الأسدي في: ديوانه ص ٤٧٦ والحدس ص ١٥٢، وسببه الأعلام في
 تحصيل عين الذهب ص ١٠١ إليه أو إلى ابن أبي ربيعة، وبلا سبة في: المفتض ٧٦/٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٠/١، (هارون) ٧٨، ١.

(٣) نظر هذين المعنيين لـ (عميد) في: لباب الألدب ٣٢٣/١ واللسان (عمد) ٣٠٥/٣
 والقدموس (عمد) ص ٣٨٥.

(٤) أي: إسناد الفعل إلى فعل من لفظه، أو وصف الشيء باسم فاعل من لفظه، (بيل لائل)،
 و(صيف صداف). انظر: اللسان (موت) ٩١/٢، (صيف) ٢٠١/٩ وشرح قطر الندى ص ٢٢٥.

(٥) يعني النحاس شيخه الأخفش الأصغر

(٦) فسر (العميد) هنا بالشديد لأعلم في تحصيل عين الذهب ص ١٠٢ والنكت ٢١٥، ١.

عَلَى الْآخِرِ .

﴿٢٧﴾ (فا):

(فَتَحْمِلُهُ عَلَى الْآخِرِ) أَي: تَجْعَلُ الْقَوْمَ عَلَى الْفِعْلِ الْآخِرِ، فَتَنْصِبُهُ وَتُضْمِرُ فِي الْأَوَّلِ. [١٨/ب]

قال سيبويه: «وَهَذَا رَدِيٌّ فِي الْقِيَاسِ يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَنْ تَقُولَ: (أَصْحَابُكَ جَلَسَ)، فَتُضْمِرُ شَيْئًا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَاحِدًا، فَقَوْلُهُمْ: (هُوَ أَظْرَفُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ)، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ -وَأَنْتَ تُرِيدُ الْجَمَاعَةَ-: (هَذَا غَلَامُ الْقَوْمِ وَصَاحِبُهُ) لَمْ يَحْسُنْ»^١.

﴿٢٨﴾ هَذَا آخِرُ الْفَنِّ الَّذِي الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْفَاعِلُ^٢.

(١) الكتاب (بولاق) ٤١/١، (هارون) ٧٩/١.

(٢) كون الوجه في التنزع أن يعمل العامل الأخير لأنه أقرب هو قول البصريين، وهو الراجح الموافق لأكثر كلام العرب، وقال الكوفيون: الوجه أن يعمل الأول لأنه أسبق. انظر: المقتضب ٤ ٧٢- والإنصاف ١ ٨٣- وشرح الصفار ١ ١١٥- وشرح الكافية الشافية ٢ ٦٤٤

(٣) الكتاب (بولاق) ٤١ ١، (هارون) ٨٠/١ وفي الرباحية [انظر: (ح) ١٨أ]، ونسخة ابن دادي ٢٠: «يَدْخُلُ فِيهِ»، «تُضْمِرُ شَيْئًا».

(٤) يعني (ب) التنزع) وهذه الحاشية جاءت في متن الشرقية بعد الدرة للدلالة على انتهاء كلام سيبويه محشى عليه [انظر: (شر) ١٨ب]، ولعل من أغراض هذه الحاشية الدلالة على أن ما قبلها من كلام سيبويه، لأنه جاء في بعض نسخ الرباحية [وهي (ح) ١٧ب]، وهي سحرة متأخرة] قبل كلام سيبويه المحشى عليه عبارة. «قال الأحفش»، ولم ترد هذه العبارة في نسخ الشرقية، ولا في نسخ الرباحية المتقدمة [انظر: (ح) ١٨أ، (ح) ١٤أ]، ولا في نسخة ابن دادي

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الْأِسْمُ مَبْنِيًّا عَلَى الْفِعْلِ قَدَمٌ

أَوْ آخَرٌ. وَمَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الْأِسْمِ

قال سيبويه: «وَأَنْشَدُوا هَذَا الْبَيْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى النَّصْبِ وَالرَّفْعِ،

قَالَ بِشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْسَى نِيَامًا .^١

زيادة:

قال أبو علي^(٣): في باب (أَزِيدَنِيهِ) قوله: «كَمَا يَمْنَعُ مَا كَانَ فِي» كلامٍ

٢٠ ب وقد أثبت هذه العبارة عبدالسلام هارون في طبعته ٨٠/١، ومع ذلك أثبت النص المعلق

عليه في متن الكتاب!

(١) من المتقارب، وهو لبشر بن أبي حازم، في ديوانه ص ١٩٠ والبيان والتبيين ٤٠١/١ وجهرة للغة ١٠٢١/٣ - والعقد الفريد ٣٧٨/٦ - وجهرة الأمثال ٤٢١/٢ - والأزهية ص ١٤٦ -

واللسان ٤٤١/١، ويلا نسبة في: معاني الأخفش ٧٨/١

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٢/١، (هارون) ٨٢/١.

(٣) هذا الحاشية على كلام متأخر لسيبويه في باب (هذا ما تلحقه الزيادة في الاستفهام)، ولم يتضح لي

مناسبة لذكر هذه الحاشية هنا، وسوف أكررها في بابها من الكتاب، ونص كلام سيبويه المعلق

عليه في الكتاب (بولاق) ٤٠٦/١ (هارون) ٤٢١/٢ «كَمَا يَمْنَعُ مَا كَانَ فِي كَلَامِ الْمُسَوَّلِ

الْعَلَامَةِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَا تَدْخُلُ الْعَلَامَةُ فِي (يَقَعِي)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الْمُسَوَّلِ، فَصَرَّ هَذَا

بِمَنْزِلَةِ (الطَوِيلِ) حِينَ مَعَ الْعَلَامَةِ (رِيدًا)، كَمَا مَنَعَ (مَنْ) مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَبِ،

هَذَا نَصُّ الشَّرْقِيَّةِ، وَسَقَطَ لَفْظُ (الْعَلَامَةِ) الثَّانِي مِنَ الرَّبَاحِيَّةِ [انظر (ح) ٦٩ب]. وفيها «ههنا»

بعد «هَذَا»، و«حَيْثُ» بدل «حِينَ»، و«كَلَامِ» بدل «قَوْلِ».

المسؤول العلامة من الأول، أي: منع قولك (عمراً) - في قولك: (لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا) - أَنْ تَلْحَقَ علامة الإنكار (زيدًا) لما كان (زيدًا) في صِلَةِ الكلام ودرجته، ولم يكن آخرًا. وكذلك منع قولك (يافتى) أَنْ تَلْحَقَ (زيدًا) العلامة.

وقوله: «ولا تَدْخُلِ العلامة في (يافتى)؛ لأنه ليس من حديث المسؤول» كأنَّ قائلًا قال له: فإذا لم تَدْخُلِ العلامة في قولك (أَزِيدًا) من قولك: (أَزِيدًا يافتي) لأنه موصولٌ بـ(يافتى) كما لم تَدْخُلِ في (زيدًا) من قولك (أَزِيدًا وَعَمْرِيه) لأنه موصولٌ بقولك (وَعَمْرِيه) فأَدْخِلْهَا في (يافتى) كما أَدْخَلْتَهَا في (عمرو) من قولك (وَعَمْرِيه) لما كان آخرًا؟

ففي هذه الجملة من كلامه سؤالٌ مُدْغَمٌ، وكثيرًا يَفْعَلُ هذا في الكتاب، يُدْغِمُ السَّوْأَلَ وَلَا يَكْشِفُ عَنْهُ فِي الْجَوَابِ، وَهُوَ فِعْلُ الْحَذَاقِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

فَفَصَّلَ سيبويه بينَ (عَمْرُو) وبينَ (يافتى) بأنَّ قال: قولك (يافتى)

(١) عبارة «في باب (أزيدنيه)» قد تكون من كلام الفارسي، فيكون هو الذي قدَّم الحاشية، وقد تكون من كلام الناقل، فيكون هو الذي قدَّم الحاشية إلى هذا الموضع.

(٢) في الحواشي (ش ١٩٢) ب. «من»، والذي في جميع نسخ الشرقية [انظر. (ش ٢٢٧) ب.] والراحية [انظر. (ح ١٩٦) ب] هو ما أثبتته في المتن.

(٣) ليس في (ش ١٩٢) ب.

ليس من حديث المسؤول فتَدْخُلُ عليه العلامة، وإنما تَدْخُلُ العلامة في ما كان من حديث المسؤول مُنْكَرًا أو مُتَعَجِّبًا. فأما إذا لم يكن من حديث المسؤول لم تَدْخُلُ فيه العلامة؛ ألا ترى أن قولك (وَعَمْرِيْهِ) من حديث المسؤول، والمسؤول هو المخبرُ بقوله: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا). هو إذا حَدَّثَ مُخْبِرٌ، وإذا سُئِلَ مُنْكَرٌ عليه أو مُسْتَرْشِدٌ منه. فمسؤولٌ بَعْدَ إخباره.

وقوله -يعني سيبويه-: «فصار هذا بمنزلة (الطويل)» أي: قولك (يافْتَى)، إلا أنَّ الفَرْقَ بينه وبينَ (الطَّوِيلِ) أنَّ (الطَّوِيلَ) من حديث المسؤول، و(يافْتَى) ليس كذلك.

وقوله: «كما مَنَعَ (مَنْ) ما ذَكَرْتُ لَكَ» (مَنْ) في موضعِ نَصْبٍ، و(ما) في موضعِ رَفْعٍ؛ لأنها فاعلةٌ، أي: ما ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَنْكٍ إذا أَوْصَلْتَهُ بقولك (مِنْهُ) مَنَعَهُ حَرْفُ اللِّينِ الذي يَلْحَقُهُ في الوقف، وهو الألفُ في (مَنَّا). [١٩/أ]

قال أبو جعفر:

قال لنا أبو الحسن: "يُنْشَدُ على الرَفْعِ والنَّصْبِ، النَّصْبُ يريدُ: فَأَلْفَى القَوْمُ تَمِيمَ بْنَ مَرْ، وإنما لَزِمَتِ الفاءُ (أَمَّا) لأنك إذا قلتَ: (أَمَّا زَيْدًا

(١) ليس في (شر) ١٨ ب.

(٢) ليس في (شر) ١٩ ب.

(٣) هو الأخفش الأصغر.

فَأَكْرَمُهُ) فمعنى الكلام (مهما يكن من شيء فَأَكْرَمُهُ) .

قال: و(الرَّوْبَى) الْمُسْتَقِيلُونَ نَوْمًا، الواحدُ (رَائِبٌ) ، قال: ويُقال: مَضَتْ رُوبَةٌ مِنَ اللَّيْلِ) .

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغَتْهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَضْلَيْكَ جَاوِزُ
وَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ» .

قال الزجاج:

يَعْنِي^١ فِي الْبَابِ كُلِّهِ، لَا فِي هَذَا الْبَيْتِ^٢ .

(١) انظر معنى (أما) وتقديرها في: الكتاب ٢٣٥/٤ - والمقتضب ٧١/٢ والأصول ١٧٩/٣

والخصائص ٣١٢/١ والمفصل ص ٤٤٣.

(٢) و(رُوبِن). انظر (روب) في: العين ٢٨٤/٨ - واللسان ٤٤١/١.

(٣) أي: ساعة منه. انظر (روب) في: تهذيب اللغة ١٨٢/١٥ - واللسان ٤٤١/١.

(٤) من الطويل، لدي الرُّمَّة في: ديوانه ١٠٤٢/٢ والكامل ١٦٩/١ والصناعتين ص ٢١١

وسمط اللآلي ص ٢١٨ والخزانة ٣٢/٣، وبلا نسبة في: معاني الأخفش ٨٧/١ ومعاني الفراء

١/٢٤١ والمقتضب ٧٧/٢.

(٥) في الرَّبْحِيَةِ [نظر: (ح) ٨ب] (ومنه) بدل (ومثله)، و(فالنصب) بدل (والنصب)، و(أجود) بدل (أحسن).

(٦) الكتاب (بولاق) ٤٢/١، (هارون) ٨٢/١.

(٧) ليس في (ش) ٢٠ب.

(٨) ليس في (ش) ٢٠أ.

وهذا مثل الأول^(٣) في «النصب عربي كثير، والرفع أجود». وغلطه في الرفع أبو العباس؛ لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازاة، فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء.

- (١) وقال بنحوه: شرح السيرافي ٣/ ١٠٣، وشرح عيون سيبويه ٦٨، وشرح الصفا ١٢٦ ب.
- (٢) كل هذه الحاشية عن أبي جعفر النحاس، كما في الخزانة ٣/ ٣٣.
- (٣) يعني بيت بشر بن أبي حرم السابق.
- (٤) فقال في الكامل ٣/ ١٢٢٩: «لأن (إذا) لا ترفع إلا الأفعال، وهي به أول»، وإن من مراد الحديث أن المبرد غلط سيبويه لأنه جاز الرفع فقط، بل لأن ظاهر كلامه أنه مرفوع بالابتداء؛ و(إذا) لا يقع بعدها المتبداً عنده. وقد صرح المبرد بذلك، فقال في المقتضب ٢/ ٧٧: «ولو رُفِعَ هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال، ولكن رُفِعَتْ يجوز على ما لا ينقص المعنى، وهو أن يُضْمَرَ (يُبلغ)، فيكون (إذا يُبلغ ابنُ أبي موسى)، وقوله «تَلغَتْه» إظهاراً للفعل وتفسيراً للفاعل». وانظر: التعليقة ١/ ١١٦ - وشرح الرماني ١/ ٣٠ ب - والخزانة ٣/ ٣٢.
- وأما سيبويه فاختلف كلامه في وقوع المبتدأ بعد (إذا) الظرفية، فجوّزه فقال في ١/ ١٠٧ عن (حيث) و(إذا): «لأنك قد تبدئي الأسماء بعدهم، فتقول: (واجلس إذا عبد الله جلس)»، كما جوّزه في ظاهر كلامه في بيت ذي الرمة هنا، ومنعه في ٣/ ١١٩، فقال: «و(إذا) هذه لا تُضاف إلا إلى الأفعال»، فلذا اختلف النحويون في مذهبه، فقليل: يمنع، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فهو فاعل محل يفسره الظاهر (انظر: البغداديات ٢٩٧ وشرح الصفا ١/ ١٤٨ ب، وجعل نص التحويزها من كلام الأخفش، لا كلامه - وأما ابن الشجري ٢/ ٨٢ - وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣)، وقيل: يجوز إذا كان الخبر فعلاً (انظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٠ والجنى ٣٦٨ - والمساعد ١/ ٥٠٧).

قال أبو إسحاق: الرَّفْعُ جَيِّدٌ؛ بمعنى: إذا بُلِّغَ ابنُ أبي موسى^١.

قال علي^٢: "الرِّصْلُ وَالْكَسْرُ وَالْجَدْلُ: الْعَظْمُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْمِ".

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ لَقِيتُ أَخَاهُ) فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبِيهِ فَكَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بِهِ»^٣.

﴿٢٧﴾ (فا):

أي: تَنْصِبُ (زيدًا) في قولك: (زيدًا لَقِيتُ أَخَاهُ) وَإِنْ كَانَ الْمَلْقِيُّ هُوَ الْأَخَ، كَمَا تَقُولُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا) وَالْأَثَرَةُ^٤ واصلهً إلى غيرِه.

قال سيبويه: «وَالرَّفْعُ فِي هَذَا أَحْسَنُ وَأَجْوَدُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَلَقِيتُ أَخَا عَمْرٍو)»^٥.

﴿٢٨﴾ (فا):

الرفْعُ فِي هَذَا أَحْسَنُ^٦ كَمَا كَانَ أَحْسَنَ فِي (زَيْدٌ صَرَبْتُهُ)؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ

(١) سق إلى هذا لتأويل المبرد، وقوله المازني انظر: المقتضب ٢/ ٧٧ - ولانتصار ص ٦٦

(٢) يعني: علي بن سليمان، وهو الأحفش الأصغر.

(٣) انظر: القاموس (وصل) ص ١٣٨٠، (كسر) ص ٦٠٤، و(جدل) ص ١٢٦٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣، (هرون) ١/ ٨٣.

(٥) الأثرَةُ، الأثرُ، انظر: القاموس (أثر) ٤٣٦، أي: أثرٌ ما أعطيته زيدًا، يصل إلى غيره.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣، (هرون) ١/ ٨٤.

(٧) في (ش) ٣/ ٢١أ: أحسن في هذا.

إلى ذلك (مررتُ بزَيْدٍ) و(لقيتُ أخا عمرو)، كما كان الأقربُ (ضربتُ زَيْدًا) و(زَيْدًا ضربتُ). [١٩/ب]

هذا باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجري

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْفَاكَ فِيهِ)، وَ(أَقْلُ يَوْمَ لَا أَلْفَاكَ فِيهِ) وَ(خَطِيئَةُ يَوْمٍ لَا أَصِيدُ فِيهِ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ)».

﴿ق﴾: (أَجْرِي (أَقْلُ) وَ(خَطِيئَةُ) مُجْرَى كَلِمَةِ النْفِي، كَأَنَّهُ قِيلَ: (مَا يَوْمٌ لَا أَصِيدُ فِيهِ)، وَ(مَا يَوْمٌ لَا أَلْفَاكَ فِيهِ)، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا عَمْرُو)، وَيَقُولُونَ: (فَلَانٌ أَخْطَأَهُ التَّوْفِيقُ)، أَيْ: لَيْسَ بِمُوفِّقٍ، وَ(أَخْطَأَهُ الصَّيْدُ)، أَيْ: لَمْ يَصِدْ، وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «خَطَأَ اللَّهُ نَوَاهَا»، أَيْ: لَا سُقِيَتْ.

(١) (خَطِيئَةُ يَوْمٍ) كَقَوْلِكَ (طِيلُ يَوْمٍ). انظر: اللسان (خطأ) ٦٨/١.

(٢) ليس في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٨١/ب]، وكذلك لفظ «قولك».

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٣/١، (هدرون) ٨٤/١.

(٤) قاله في امرأة جعل زوجها بيدها أمر طلاقها، فقالت: «أنت طالق ثلاث»، فقال: «خطأ الله نَوَاهَا».

نَوَاهَا، لو قالت: (أنا طالق ثلاث) لكان كما قالت، رواه البيهقي في سننه الكبرى ٣٤٩، ٧.

(١٤٨٢٦) - وسعيد بن منصور في سننه ٤٢٤/١ (١٦٤٢) - وابن أبي شيبة في مصنفه ٨٧/٤.

(١٨٠٨٨)، وهذه العبارة تُقال لمن طَلَبَ حَاجَةً فَلَمْ يَنْجَح. انظر: اللسان (خطأ) ٦٦/١.

حاشية بخط الوراق:

يعني (مبارك) كما كان (زيدٌ صَرَبْتُهُ) بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ).
إلى ههنا.

قال الزجاج : إذا قال: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيهِ) فَإِنْ نَصَبَهُ عَلَى الظَّرْفِ أَضْمَرَ (فِي)، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَلْقَاكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ)، وَإِنْ نَصَبَهُ بِالْفِعْلِ أَضْمَرَ (أَلْقَاكَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) عَلَى السَّعَةِ.

قال سيبويه: «وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ، قَالَ أَبُو النَّجْمِ الْعِجْلِيُّ:

فَدَأْضَبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْنَعْ

(١) انظر كلام الزحاج في: التعليقة ١١٩/١.

(٢) الظرف المتمكن إذا شعلت عنه فعله بضميره جاز فيه ثلاثة أوجه: ١- الرفع، نحو: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيهِ)، فيكون متداً. ٢- نصب على الطرفية، نحو: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيهِ)، فيكون طرفاً مقدراً معه (فِي)، أي: أَلْقَاكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ. ٣- نصب على أنه مفعول به، نحو: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ)، فيكون مفعولاً به على سعة الكلام، أي: أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قال سيبويه ٨٥/١: «وَكُنْ ذَلِكَ عَرَبِي جَيِّدًا». انظر: المقتضب ٣٢٨/٤ - والأصول ١٩٥/١ - وشرح السيرافي ١٠٩/٣، والتعليقة ١١٩/١.

(٣) من الرجز، وهو لأبي النجم العجّلي، في: المحاسب ٢١١/١ وأسرار البلاغة ص ٣٣٨ والمغني ص ٢٦٥ - والمقاصد النحوية ٢٢٤/٤ والخزانة ٣٥٩/١.

.... وَكَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ^(١).

﴿ق﴾:

الذي عَدَلَ له أبو النَّجْمِ عن نَصْبِ (كُلُّهُ) إلى رَفْعِهِ - وهو على طَرَفِ الثُّمَامِ^٢ - نُكْتَةٌ تَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْبَيَانِ، وهي أَنَّهُ لو نَصَبَ لكان المعنى أَنَّهُ ارتَكَبَ بعضَ الذَّنْبِ ولم يَرْتَكِبْ كُلَّهُ، وَحِينَ رَفَعَ دَلَّ على بَرَاءَةِ سَاحَتِهِ من ارتكابِ شيءٍ منه^٣.

﴿ط﴾:

(١) الكتب (بولاقي) ٤٤، ١. (هارون) ٨٥ / ١.

(٢) (الثمام) شجر لا يطول فيشق على تناول، وهذا المثل يُضرب لما يتوصل إليه غير مشقة. انظر: جهرة الأمثال ١٤٨، ٢ ومجمع الأمثال ٣٨٨، ٢ والمستقصى ٣٨٧، ٢ واللسان (ثم) ١٢، ٨١.

(٣) اختلف العلماء في روايتي النصب والرفع هـ، أيمعنى واحد هـ أم لا؟ وهذا يدخل في مسألة أصولية بيانية، وهي دلالة (كل) في النفي على العموم، فإذا وقعت في حيز النفي تقدمت أو تأخرت فهي غير عامة، نحو: (لم أصنع كل الأمر)، و(كله لم أصنع)، و(كنه لم أصنعه)، وإذا لم تقع في حيزه نأن تقدمت عليه وصارت مبتدأ، نحو: (كله لم أصنع)، وحديث: (كل ذلك لم يكن) [رواه مسلم ٤٠٤ / ١ (٥٧٣)]، فاحتمل فيها، فقيل: لا نعلم، فيكون الرفع في البيت كالنصب، وقيل: نعلم، كما قال القاضي هنا، وهو ظاهر كلام سيبويه إذ قال: «وكأنه قال: كلُّهُ غيرُ مصنوع» انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤ / ١ - والإبهاج ٩٦ / ٢ - وشرح الصفا ١٢٨ / ١ والبحر المحيط للزركشي ٢٣٣ / ٢ والمغني ص ٢٦٥ والخزانة ٣٦٠ / ١ وإرشاد الفحول ص ٢٠٦.

كان محمد بن يزيد يأبى هذا، ويروي (كُلُّهُ لم أَصْنَعُ)^(٣)، ولا يُجِيزُ (زيدٌ ضَرَبْتُ) في شعرٍ ولا غيره.

قال أبو جعفر^(٣): والنحويون في ما علمت - يُجَمِّعون - أنه لا يجوز (زيدٌ ضَرَبْتُ) غير سيبويه^(٤)، واختلفوا في غير المعارف، فأجاز الكوفيون في غير المعارف الرفعة^(٥)، وأبى ذلك كله محمد بن يزيد. [٢٠/أ]

(١) في (مسائل الغلط)، انظر: الانتصار ص ٥٦، وانظره صفا في: لباب الألباب ١/٣٢٩ (لهامش ٣)، ومعنى في اخزانة ١/٣٦٠

(٢) قال في مسائل الغلط (نظر: الانتصار ص ٥٨): «وخبَّرَ أبو عمر اجرمي بهذا كله منصوباً، وسمعت بعض ذلك منصوباً من الرواة».

(٣) وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤/٣٥٣: «وقد أجاز سيبويه مثل هذا على إضمار الهاء.... وأبو العباس محمد بن يزيد لا يجيز هذا في متثور ولا منظوم».

(٤) ادعاء الإجماع غير صحيح، ففي المسألة خلاف طويل، ونقول محتلة، ذَكَرَ هـ بعضها، فقد منع المبرد المسألة في ثر وشعر، وأجزاها سيبويه في الشعر وفي بعض الكلام على قلة وضعف، وحَصَّها بعضُ مبصرين بضرورة الشعر، وأجزاها الفراء في معنيه ١/١٣٩ إذا كان المبتدأ استمهلاً أو (كَلًّا) أو (كَلًّا) أو (كَلًّا)، وتبعه بعض الكوفيين كنعلم في مجلته ١، ٥٨، ونُسب إلى الكسائي، وادعى ابنُ مالك في التسهيل (مع شرحه ١/٣١٢) الإجماع على جوازها في هذه الصورة، ونُسب إلى الفراء والكسائي حوازه في الكرات دون المعارف، وأجزاها الأخفش في معنيه ١، ٢٥٢، ونُسب إلى هشام، انظر: المحتسب ١/٢١٠ - والمنخص ١/١٧٢ - والتذليل

٤ ٣٩ ٤٥ والخراة ١ ٣٥٩

(٥) إنها أجزاها سيبويه على قلة وضعف، وكلامه هـ صريح في ذلك.

(٦) ليس في (شر) ١٩ ب.

قال سيبويه: «وَقَالَ:

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تُعَوِّدُ
فَهَذَا ضَعِيفٌ، وَالْوَجْهُ الْأَكْثَرُ الْأَعْرَفُ النَّصْبُ»^١.
بخط الوراق:

لا يجوز عند أبي العباس.

قال الزجاج: «إِنَّمَا أَنْكَرُهُ الْمَبْرُودُ لِأَنَّهُ أَكَّدَ النِّكَرَةَ بِالْمَعْرِفَةِ، فَبِهَذَا لَا
يَجُوزُ، وَلَكِنْ إِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا جَازَ، وَأَجُودُهُ أَنْ يُرَوَى: (ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ).
قَالَ: «وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يُحْيزُونَ أَنْ تُؤَكَّدَ النِّكَرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ فِي (كُلِّ)
خَاصَّةٍ، يُحْيزُونَ (رَأَيْتُ ثَلَاثًا كُلُّهُنَّ)، وَلَا يُحْيزُونَ (رَأَيْتُ رَجُلًا نَفْسَهُ)»^٢.

(١) تُسَبِّحُ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى الْكَسَائِي وَالْفَرَاءِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ٤ / ٤٥.

(٢) مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: مَعَانِي الْأَخْفَشِ ١ / ٢٥٢ وَالْمَحَلِّ ص ٥ وَأَمَلِي ابْنُ الشَّجَرِيِّ
١ / ١٣٩ - وَتَذَكُّرَةُ الْحَاةِ ص ٦٤١ - وَتَحْلِيصُ الشَّوَاهِدِ ص ٢٨١ - وَالْخَزَائِمَةُ ١ / ٣٦٦.

(٣) الْكِتَابُ (بَوَلَّاق) ١ / ٤٤، (هَارُون) ١ / ٨٦.

(٤) انْظُرْ كَلَامَ الزَّجَّاجِ كَامِلًا فِي: التَّعْلِيقَةُ ١ / ١٢٠ ١٢١.

(٥) الَّذِي فِي مَسَائِلِ الْغَلَطِ (انْظُرْ: الْإِنْتِصَارُ ص ٥٨) أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُحْيزُ نَحْوَ (زَيْدٌ ضَرِبْتُ)،
كَمَا فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ، لِأَلْعِنَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الزَّجَّاجُ عَنْهُ.

(٦) انْظُرْ. تَوْضِيحُهُ فِي التَّعْلِيقَةِ ١ / ١٢٠ ١٢١.

(٧) لَيْسَ فِي (ش ٥) ١٤.

(٨) لَيْسَ فِي (ش ٣) ٢٢.

﴿٢﴾ قال (ب):

ويجوز أن يكونَ (ثلاثٌ) مبتدأً، و(كلهن) مبتدأً ثانٍ، و(قتلتُ) خبرٌ (كلهن)، وهما جميعاً "خبرُ المبتدأ".

قال سيبويه: «وإنما شبهوه بقولهم: (الَّذِي رَأَيْتُ فَلَانٌ) حِينَ لَمْ يَذْكُرُوا الْمَاءَ، وَهُوَ فِي هَذَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ (رَأَيْتُ) تَمَامُ الْإِسْمِ وَبِهِ يَتِمُّ، وَلَيْسَ بِخَبَرٍ وَلَا صِفَةٍ.... وَهُوَ فِي الْوَصْفِ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الْخَبَرِ».

﴿٣﴾ (ق):

الفرق بين اتصالِ الصلّةِ والصفةِ أن اتصالَ الصلّةِ من جهتين:

- أن الموصولَ لا يَتِمُّ إلا بها.

(١) في تأكيد النكرة خلاف، فمنعه البصريون إلا لأخفش مطلقاً، وأحازه بعض لكوفيين مطلقاً، وأجازه الأخفش والكسائي والفراء إذا أفاد وذلك بأن يكون المؤكد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، وفي هذه الحاشية تقيد التوكيد ب(كل). انظر: الإنصاف ٤٥١/٢ وشرح التسهيل ٢٩٦/٣ - وشرح ابن الناطم ص ٥٠٧ - والتصريح (بحري) ٥١٨/٣.

(٢) انظر كلام ابن السراج في: التعليقة ١/١٢١، وبقيته: «والعائدُ إلى المبتدأ المحذوف من (قتلتُ)، كأنه: قتلته، أو قتلتهم».

(٣) ليس في (شر) ٢١ب.

(٤) انظر إعرابات البيت في شروح أبيات سيبويه، والخزانة ١/٣٧٣.

(٥) في الرّباحية [انظر: (ح) ١٥(٢) أ] وابن دادي ٢٢أ: (حيث)، وفيها. (به يتم) بدل (وبه يتم).

(٦) الكتاب (بولاق) ١/٤٤-٤٥، (هارون) ١/٨٦-٨٧.

-وَأَنَّ وَضَعَ الْوَاضِعِ عَلَى ذَلِكَ.

وَاتِّصَالُ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ مِنْ جِهَةٍ تَمَامِهِ بِهَا لَا غَيْرُ. لَا مِنْ جِهَةٍ
وَضَعَ الْوَاضِعِ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يُجَدِّدُهُ الْمُتَكَلِّمُ إِذَا أَرَادَهُ...
﴿فا﴾:

حَذَفُ الْهَاءِ مِنَ الصِّلَةِ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الصِّفَةِ، وَمِنْ الصِّفَةِ أَمْثَلُ مِنْهُ
فِي الْخَبَرِ^(١).

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ مَا هُوَ مِنَ الْإِسْمِ وَمَا يَجْرِي عَلَيْهِ، وَلَيْسَ
بِمُنْقَطِعٍ مِنْهُ خَبَرًا مُبْتَدَأً عَلَيْهِ وَلَا مُبْتَدَأً...»
﴿زيادة﴾:

قوله: «لَيْسَ بِمُنْقَطِعٍ مِنْهُ» أَيُّ: لَيْسَتِ الصِّفَةُ بِمُنْقَطِعَةٍ مِنَ الْإِسْمِ،
أَيُّ: أَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ بِمُبْتَدَأٍ وَلَا خَبَرٍ وَلَا بِمَنْزِلَتِهِمَا.
قال سيبويه: «وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الشَّعْرِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرٍ:

(١) انظر الفرق بين الصفة والصلة في: الأصول ٢٧١/٢ وبيضاغ الشعر ص ٤٦٧ وأملی ابن
الشجري ١٤١/١ - والخزانة ٣/٤٢١، ٥/٤٨٥.

(٢) انظر هذه الأمثلة في: الانتصار ص ٥٩ وشرح السيرافي ٣/١١٥ - وأملی ابن الشجري
١٤٠، ١ والمغني ص ٦٥٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٥/١، (هرون) ٨٧/١.

(٤) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر، (ج ٢) ١٥ب] - وابن دادي ٢٢أ: «في الشعر من».

أَبَحْتَ حَمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
يُرِيدُ (الهَاءُ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَمَا أَذْرِي أَعْيَّرَهُمْ نَنَاءٌ وَطَوَّلَ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا
يُرِيدُ (أَصَابُوهُ)، وَلَا سَبِيلَ إِلَى النَّصْبِ وَإِنْ تَرَكْتَ الْهَاءَ؛
لِأَنَّهُ وَصَفَ^(٣).

﴿ط﴾:

سَمِعْتُ^(٤) مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ^(٥) يَقُولُ: النَّصْبُ فِي هَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْقَلِبُ
الْمَعْنَى فِيصِيرُ (وَمَا حَمَيْتَ شَيْئًا)، فِيصِيرُ هَجَاءٌ.

(١) من الوافر، وهو لجرير، في ديوانه ٨٩/١ والكتاب (هارون) ١٣٠/١ ومحاضرات الأدباء

٣٣٢/١ وأملئ ابن الشجري ٦/١ - والمقاصد النحوية ٧٥/٤

(٢) من الوافر، وهو للحرث بن كلدة الثقفي في: ابن السرياق ٣٦٤/١ والأزهية ص ١٣٧

وأملئ ابن الشجري ٥/١، وله أو لغيلان بن سلمة الثقفي في: الحماسة البصرية ٦٦/٢، وجرير

في: المقاصد النحوية ٦٠/٤، وللحرث أو لجرير في لباب الألب ٣٩٧/١

(٣) الكتاب (بولاقي) ٤٥/١، (هارون) ٨٧/١.

(٤) ليس السامع من أبي الحسين محمد بن الوليد المشهور بابن ولاد (ت ٢٩٨) هو ابن طلحة؛ لأنه لم

يدركه، ولكن السامع هو تميمه أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، وبقر ذلك عن النحاس تلميذه

الرماحي^(٥) (٣٥٨) في نسخته التي تُعدُّ نسخة بن طلحة (ت ٥١٨) فرعاً منها، وقد صرح النحاس

بالسامع من ابن ولاد في ص ٢٩.

(٥) هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي، المشهور بابن ولاد، (ت ٢٩٨). انظر التعريف

قال محمد بن يزيد: يُقال: (حَيْتُ الموضع) أي: مَنَعْتُ منه.
(أَحْيَيْتُهُ) جَعَلْتُهُ حَيًّا لَا يَقْرُبُهُ عَدُوٌّ.

قال الفراء: يُقال: (حِيَان، وَحِمَوَان) (٣).

﴿ق﴾:

لَا يَسُدُّ الْمَعْنَى إِلَّا بِرَفْعِ (شَيْءٍ)؛ لِأَنَّ (حَيْتَ) يَقَعُ إِذَا كَانَ صَفَةً لَهُ،
فَيَقَعُ (بِمُسْتَبَاحٍ) خَبَرًا، وَلَوْ نَصَبَهُ لَتَمَّ الْكَلَامُ وَضَاعَ قَوْلُهُ (بِمُسْتَبَاحٍ) غَيْرَ
مَتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ. وَلَا تَقْلَبُ الرَّجُلُ الْحَامِي غَيْرَ حَامٍ.

﴿بِخَطِّ الْوَرَّاقِ﴾:

معناه: وَمَا شَيْءٌ مِمَّا حَيْتَ.

﴿ط﴾:

لَا يَجُوزُ نَصْبُ (مَالٍ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: غَيْرُهُمُ الْمَالُ الَّذِي أَصَابُوهُ، هَذَا

(١) وَقَدْ فِي الْكَامِلِ ٦٦١/٢: «يَقَالُكَ (حَيْثُ النَّاحِيَةُ) مَعْنَى ذَلِكَ: مَنَعْتُ وَدَفَعْتُ، وَيُقَالُ:
(أَحْيَيْتُ الْأَرْضَ) أَي: جَعَلْتُهَا حَيًّا لَا تُقْرَبُ».

(٢) نَقَلَهُ فِي أَدَبِ الْكَتَبِ (مَحْيِي الدِّين) ص ٤٦٠ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، وَفِي الصَّحَاحِ ٢٣١٩/٦
عَنِ الْكَسَائِيِّ

(٣) انْظُرْ مَعَانِي (حَيٍّ) وَ(أَحْيَيْ) وَتَثْنِيَّةَ (حَيٍّ) فِي (حَيٍّ) فِي: الْبَلْسَانَ ١٩٨/١٤ ٢٠٠ وَالتَّاج
٤٧٧/٣٧.

(٤) أَي: لَا يَكُونُ سَدِيدًا انْظُرْ: الْقَدُمُوسُ (سَدَد) ٣٦٧

(٥) فِي (ش ٢١٢) ب: «أَتَمَّ».

قَوْلُ الزِّيَادِيِّ.

وقال غيره: قد يجوزُ أَنْ تُنْصَبَ (مالاً) على أَنْ تَجْعَلَ (أصابوا) في موضعِ النعتِ لـ (المال) وتُعْمَلَه فيه، ولكنْ على معنى: أصابوا مالاً، فـ (المال) مفعولٌ بـ (أصابوا)، وتكونُ (أَمْ) منقطعةً .

ولا يجوزُ النَّصْبُ في البيتِ الأول، ولا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ النعتُ إذا كان فعلاً في المنعوت؛ لأنَّ حَقَّ العاملِ أَنْ يكونَ قَبْلَ المعمولِ فيه، وإذا كان كذلك فقد قَدِّمَتِ النعتُ قَبْلَ المنعوتِ، وذلك لا يجوز، كما لا يجوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الصلَّةُ قَبْلَ الموصولِ: [٢١/أ]

هَذَا بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ إِعْمَالُ الْفِعْلِ مِمَّا يَكُونُ فِي الْمُبْتَدَأِ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ الْفِعْلُ

قال سيبويه: «وَأَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الرَّفْعِ (عَبْدَ اللَّهِ لَقِيْتُ وَعَمَرُو لَقِيْتُ أَخَاهُ) فَهَوَ هَهُنَا إِلَى الرَّفْعِ أَقْرَبُ، كَمَا كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِنَ النَّصْبِ أَبْعَدَ» .

هو في المتن عند (ط) :

(١) ذكر ابن السرياني ١/ ٣٦٥ أنها رواية، وخرَّجها كما هي.

(٢) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٢، والخصائص ٢/ ٣٨٥، والذباب للعكبري ١/ ١٢٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦، ٤٧، (هارون) ١/ ٩٠، وفي الرباحية [انظر: (ح) ١/ ١٩]. (هو) عن (فهو).

(٤) يعني أن العبارة الآتية دلتة في متن نسخة ابن طلحة، وكذا هو في الرباحية، انظر. (ح) ١/ ١٩.

يعني أن قولك: (زيدٌ ضربتُ أخاه) أبعدُ من النصب في قولك: (زيدٌ ضربته)؛ لأن الفعل في (ضربته) واقعٌ به، وهو في (ضربتُ أخاه) ليس بواقعٍ به.^١

هَذَا بَابٌ يُحْمَلُ فِيهِ الْإِسْمُ عَلَى اسْمِ بَنِي عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَرَّةً

وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفِعْلِ

قال سيبويه: «وإن حمَلْتُهُ عَلَى الَّذِي بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ اخْتِيرَ فِيهِ النَّصْبُ

كَمَا اخْتِيرَ فِي مَا قَبْلَهُ»^٢.

﴿ط﴾:

أي: مثلُ: (ضَرَبْتُهُ وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ).

قال سيبويه: «وإن زَعَمْتَ أَنَّكَ لَقِيتَ أَبَا عَمْرٍو وَلَمْ تَلْقَهُ رَفَعْتَ»^٣.

﴿فا﴾:

يريد: (وَعَمَرُوْا لَقِيتُ أَبَاهُ).

(١) في (ش ١) ٢١، (ش ٣) ٢٣، و(ش ٥) ١٤ ب، و(ح ٢) ١٥ ب: «من»

(٢) ليس في (ح ١) ٩.

(٣) في الشرقية [انظر: (ش ١) ٢١ أ] «غير واقع به، (ط): ليس بواقع عليه».

(٤) الكتاب (بولاقي) ٤٧/١، (هارون) ٩١/١.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٤٧/١، (هارون) ٩١/١. والضمير في (تلقه) يعود إلى (عمرو).

(٦) في (ش ١) ٢١ أ: «وعمرًا». وهو تحريف.

﴿أخرى﴾:

«ولم تَلَقْ عَمْرًا رَفَعْتَ»، أي: إذا لم تَلَقْ عَمْرًا رَفَعْتَ (عَمْرًا)؛ لأنك إنما لَقِيتَ أبا عمرو، فكأنك قلت: (زيدٌ لَقِيتُ أبا، وعَمْرُو لَقِيتُ أبا). ﴿(ح):﴾

فإذا رَفَعْتَ (عَمْرًا) أَضْمَرْتَ الْخَبَرَ وهو (اللقاء)، وإن لم تَرَفَعْ لم تُضْمَرْ وكان على " ما قبله، كأنك قلت: (زيدٌ لَقِيتُ أبا، وعَمْرُو لَقِيتُ أبا). [٢٢/أ]

قال سيبويه: «فَإِنْ قَالَ: (مَنْ رَأَيْتُهُ؟)، وَ(أَيُّهُمْ رَأَيْتُهُ؟) فَأَجَبْتَهُ قُلْتَ: (زَيْدٌ رَأَيْتُهُ)، إِلَّا فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ: (زَيْدًا رَأَيْتُهُ) فِي الْإِيتِدَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَقَوْلِكَ: (أَيُّهُمْ مُنْطَلِقٌ؟) وَ(مَنْ رَسُولٌ؟)، فَيَقُولُ: (فُلَانٌ)»^(١). ﴿وقال أبو الحسن:﴾

(١) أي: في نسخة مجهولة من الكتاب جاء اللفظ بالنص الآتي.

(٢) ليس في (ش) ٢٢٢ ب.

(٣) ليس في (ش) ٢٢٢ ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٤٨/١، (هارون) ٩٣/١.

(٥) هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش) ٢٢٢ أ]. وفي متن الزبانية [انظر: (ح) ٩١ ب]، وبعدها وبعدها فيها (رجع). وانظر كلام الأخفش في: شرح السيرافي ١٣٨/٣، ونظر نسبة الرأي إليه في. مسائل الغلط (الانصر ص ٦٠، ٦٣) - وشرح عيون سيبويه ص ٧١، واعتراض عبارة سيبويه المبرد أيضًا في مسائل الغلط لعدة نفسها.

يجوز إذا قلت: (أَيُّهُمْ ضَرَبَتْهُ؟)، أَنْ يَقُولَ: (زَيْدًا ضَرَبَتْهُ)؛ لِأَنَّ
الهاء منصوبة، وهي في المعنى مُسْتَفْهَمٌ عنها.
﴿ط﴾:

القول قولُ سيويه^(١)، والدليل على صِحَّتِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (أَيُّهُمْ ضَرَبَتْهُ
غُلَامُكَ؟)، لَكَانَ الْجَوَابُ: (زَيْدٌ)، تَحْمِلُ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّكَ عَنْهُ
تَسْتَفْهِمُ، لَا عَنْ (الغلام)، فعليه يَكُونُ الْجَوَابُ مَرْفُوعًا.
﴿ق﴾ قولُ الأخفش ليس ببعيد؛ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى الْهَاءِ الْمَنْصُوبَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي
الْمَعْنَى لِلْأَسْمِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ^(٢).

قال سيويه: «كَمَا قَالَ جَرِيرٌ:

-
- (١) اختلفوا في فهم عبارة سيويه هذه، فرأى الأخفش والمبرد - كما في الهدمش السابق - أَنَّهُ يُوْحِدُ
الرفع، ورأى صاحب الانتصار ص ٦٣ - والسيراfi ١٣٨/٣ - أَنَّهُ يَقْدَمُ الرفع ويحير النصب.
وهذا ظاهر كلامه؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ هُنَا عَلَى الْمُخْتَارِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْمُطَابَقَةَ بَيْنَ السُّؤَالِ وَجَوَابِهِ بَلْ
يُخْتَارُهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَخْفَشِ هُنَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الرفع والنصب (انظر: شرح السيراfi ١٣٨/٣
وشرح عيون سيويه ٧١)، ووافقه الفارسي في لتعليق ١٢٣/١.
- (٢) وَنَصَرَ قَوْلَ سَيَوِيهِ أَنَّ الرفع هُوَ الْمُقَدَّمُ: السيراfi ٣ ١٣٨، وَقَالَ: «لَيْسَ الْأَمْرُ بِإِلَامٍ قَلَهُ سَيَوِيهِ،
وَدَلَّتْ أَنَّ الْمَعْنَيْنِ إِذَا تَسَاوَا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَانَ إِتْبَاعُ اللَّفْظِ لِفِظِ الْأَوَّلِيِّ بِالْإِخْتِيَارِ».
- (٣) هذه الحاشية غير معروفة، ولعلها لندرمي، مُسْتَقًى هَذِهِ الْحَاشِيَةُ. وَقَدْ وَافَقَ الْعَرَسِيُّ الْأَخْفَشَ فِي
رَأْيِهِ هَذَا فِي التَّعْلِيلَةِ ١٢٣.

جَنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ^(١).
 ﴿ط﴾:

تقديره: أَوْ أَعْطَنِي.

قال أبو الحسن^٢: الأُسْرَةُ: أَقَارِبُ الرَّجُلِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ^(٣). [٢٢/ب]
 قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا هُوَ لِنَصَبِ اللَّفْظِ، فَازْفَعْ بَعْدَ مَرَزَتْ

(١) من البسيط، وهو لحرير في: ديوانه ص ٢٣٧ والكتاب ١، ١٧٠ والمقتضب ٤، ١٥٣،
 والشاعر يفتخر بأخواله الفواريين على الأخطل، ويؤيد من بني عدي من فزارة، ومنظور هو
 منظور بن زَبَاد بن سَيَّار بن عمرو، من بني مَرْزَس فزارة انظر: جهرة الأنساب لابن حزم
 ص ٢٥٦-٢٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١، ٤٩، (هارون) ١، ٩٤، وفي الرِّبَاحِيَةِ [نظر: (ح) ١، ٩]: «عَمَّار» بدل
 «منظور». وقوله: «لقومهم» جاء بكسر ميم الجمع في: الشرقية - وسحة ابن دادي ٢٢. أ. وجاء
 بضمها في الرِّبَاحِيَةِ [نظر (ح) ٢، ١٦ ب]، والكسر هو الموافق لمذهب سيبويه، انظر الكتاب
 (هارون) ٤/ ١٩١، ١٩٢.

(٣) هو الأخفش الأصغر

(٤) لم أجد هذا التعريف للأُسْرَةِ في المعجم، وهو تعريف غريب يخرج الزوجة والأم من الأسرة،
 والمعجم تختلف في تعريف الأسرة توسيعاً وتضييقاً، فبعضها توسع التعريف ليعم العشيرة،
 وبعض تخصها بالرَّهْطِ، الأَثْنِي، وبعض تضييقها على أهل بيت لرحل انظر (أسر) في: المحكم
 ٨، ٥٤٣، واللسان ٤/ ٢٠ - والقاموس ص ٤٣٨، وانظر: أدب الكاتب ١٤٩ - وشرح أبيات
 سيبويه لاس السرا في ١، ٦٦، ونقل صاحب لباب الألف ١/ ٥٢٠، أحشية بلفظ: «قل أبو
 الحسن: وأسرة الرجل أهله»، قنت: هذا على الصواب

(٥) في الرِّبَاحِيَةِ [نظر: (ح) ٢، ١١٧] - واس دادي ٢٥: فلا تنصب

بَزِيدٍ)، وَأَنْصَبَ بَعْدَ (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا) وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ مَفْعُولٌ، فَلَا تَرْفَعُ بَعْدَ (عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ) إِذَا كَانَ بَعْدَهُ (وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) ^١.
﴿ق﴾:

يعني أَنَّ النَّصْبَ عِنْدَكَ ^٢ منظورٌ فيه إلى تَقَدُّمِ منصوبٍ، فَإِنْ صَحَّ ذلك فعليك:

- أَنْ تَرْفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ (مَرَرْتُ بَزِيدًا)؛ لَفَقْدِ الْمَنْصُوبِ فِيهَا، فَنَقُولُ: (مَرَرْتُ بَزِيدًا وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ)، لَا تُجَوِّزُ غَيْرُهُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّصْبَ أَحْسَنُ ^٣.

- وَأَنْ تَنْصِبَ بَعْدَ (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا)، فَنَقُولُ: (وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ)، وَالْوَجْهُ الرَّفْعُ لَيْسَ إِلَّا.

وَأِنْ زَعَمْتَ أَنَّ (بَزِيدًا) مِثْلُ الْأَوَّلِ -يعني بـ«الأول» المنصوب في (كَلَّمْتُ زَيْدًا)، فَلِذَلِكَ تَنْصِبُ، وَعَلَّلْتَ بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ - لَزِمَكَ أَنَّ تَنْصِبَ بَعْدَ (عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ)؛ لِأَنَّ (عَبْدُ اللَّهِ) فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ.

(١) فِي الرَّبَاحِيَةِ [نَظَرُ] (ح ١٧) - وَابْنُ دَادِي ٢٥: بَعْدَ (عَبْدُ اللَّهِ) إِذَا قُلْتَ (عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ).

(٢) الْكِتَابُ (بُولَاق) ٥٠ / ١، (هَارُون) ٩٧ / ١.

(٣) أَيُّهَا الزَّاعِمُ الْقَائِلُ. «إِنِّي هُوَ لِنَصْبِ الْفِعْلِ....».

(٤) فِي (ش ٣) ٢٥ بـ «يُجَوِّزُ غَيْرَهُ».

(٥) فِي قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بَزِيدًا وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ».

﴿ط﴾:

أي: لا ترفع بعْدَ (عبدالله صرْبته)؛ لأنَّ (عبدالله) في معنى الحديث
مفعولٌ أيضًا، يُري أنَّ هذا لتشاكلِ الكلام. [٢٣/أ]
قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ.....:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا»^(٣).
﴿قال أبو الحسن﴾:

(١) في (ش ٢٥٣) ب، و (ش ١٦٥) أ: «فا». وهذه الحاشية بما يشبه النص في التعليقة ١٢٦/١ عن ابن السراج.

(٢) من الكامل، وهو لمروان بن سعيد بن عباد بن حبيب المهلبى في: إرشاد الأريب ١٤٦/١٩ وبغية الوعاة ٢/٢٨٤، وفي الخزانة ٢١/٣ عن ابن حلف أن سيبويه عزا البيت إلى أبي مروان النحوي، والحق أن هذه السببة حادثة بعد سيبويه، كما أن الذي في نسخة الكتاب الشرقية [انظر: (ش ٢٥١) أ] ابن مروان النحوي.

(٣) الكتاب (بولاق) ٥٠/١، (هارون) ٩٧/١.

(٤) انظر حكاية الأخفش البيت عن عيسى بن عمر في: المقاصد النحوية ١٣٤/٤ - والخزانة ٢٥/٣، عن لبب الألباب لابن خلف، عن الفارسي، وأطن ابن خلف نقله عن هذه الحواشي؛ لأنه كثير النقل منها. قلتُ: سبق في تخريج البيت سببه إلى مروان بن سعيد المهلبى، وهو من أصحاب الحليل، توفي قرابة سنة (١٩٠) [انظر: أخبار النحويين البصريين ٢٧ - وإرشاد الأريب ١٤٦/١٩ - والبغية ٢/٢٨٤ - والأعلام ٢٠٨/٧]، والأخفش هنا يذكر أنه سمعه من عيسى بن عمر المتوفى سنة (١٤٩)، فبعد أن يكون البيت له؛ لأنه يبعد أن يروي عيسى مع تقدّمه وتشدده عن مثله، وربما قاله مروان متمثلاً، وهذا ياقوت ناسب البيت إليه غير متأكد من هذه النسبة، فيقول ١٤٦/١٩: «سمعتُ بعضَ النحويين ينسب إليه هذا البيت».

سَمِعْتُهُ مِنْ عِيسَى^١.

قال سيبويه: «وَقَدْ يَحْسُنُ الْجُرْ فِي هَذَا كُلُّهُ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ:
(لَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتُهُ)، وَالرَّفْعُ جَائِزٌ»^٢.
﴿ط﴾:

قال أبو جعفر: هذا الاختيار؛ لِيُعْطِفَ أَيْضًا مَا عَمِلَ فِيهِ الْفَعْلُ عَلَى
مَا عَمِلَ فِيهِ الْفَعْلُ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الْفَعْلَ.
وَيَجُوزُ الْخَفْضُ عَلَى الْغَايَةِ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يُلْغَى
(ألفاها)^٣. [٢٣/ب]

**هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على
الفعل، وهو باب الاستفهام**

قال سيبويه: «لِأَنَّهَا حُرُوفٌ ضَارَعَتْ بِمَا بَعْدَهَا مَا بَعْدَ
حُرُوفِ الْجَزَاءِ»^٤.
﴿الوراق﴾:

قوله: «ما بعده» حروف الجزاء أي: الذي يكون بعده حروف

(١) هذه الحاشية في متن الشارقة [انظر، (ش) ١٢٥].

(٢) الكتب (بولاق) ٥٠/١، (هدرون) ٩٧/١.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش) ٢٢٥.

(٤) الكتب (بولاق) ٥١/١، (هدرون) ٩٩/١.

(٥) في (ش) ٢٥٢ ب و (ش) ٢٦٢ أ: «بما بعدها»، وهو تحريف.

الاستفهام معناه كمعنى ما بَعْدَ حروفِ الجزاء^(١).

قال سيبويه: «إِذَا قُلْتَ: (أَيْنَ عَبْدُ اللَّهِ آتِي) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَيْثُ يَكُنْ آتِي)»^(٢).

﴿الوراق: أي: إِنْ تُعَلِّمْنِي آتِي.﴾

قال سيبويه: «فَهِيَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي بَابِ الْجَزَاءِ»^(٣).
﴿(رق):﴾

قال أبو إسحاق: قوله: «فَهِيَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي بَابِ الْجَزَاءِ»
يعني أَنَّ الْأَلْفَ الْأَصْلُ فِي الْاسْتِفْهَامِ، كَمَا أَنَّ (إِنْ) الْأَصْلُ فِي بَابِ الْجَزَاءِ^(٤).

قال سيبويه: «وَلَيْسَ جَوَازُ الرَّفْعِ فِي الْأَلْفِ مِثْلَ جَوَازِ الرَّفْعِ فِي
(ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا حَرْفٌ هُوَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى، وَإِنَّمَا
اخْتِيرَ هَذَا عَلَى الْجَوَارِ، وَلِيَكُونَ مَعْنَى وَاحِدًا، فَهَذَا أَقْوَى. وَالَّذِي يُشَبِّهُهُ مِنْ

(١) قال أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٢٧٣. «يعني ضارعت، لعرب بها بعد حروف الاستفهام ما بعد حروف الجزاء، كما قال في باب الازدغام [٤ ٤٧٧]: هذا بث الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه».

(٢) لكتب (بولاق) ٥٠/١، (هدرون) ٩٩

(٣) لكتب (بولاق) ٥١/١، (هدرون) ١٠٠/١.

(٤) ليس في (ش) ٢٣

(٥) في (ش) ٢٥٢ حطت هذه الحاشية بحاشية ابن الوراق قبل السقفة بسبب انتقال النظر.

(٦) في نسخة [انظر. (ح) ١١٠]. «الاستفهام»، وفيها «على الجزاء» بدل «على الجوار»

حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفِ^(١).

عند (س): «والذي يُشَبِّهُهُ مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ».

وفي نسخة أخرى: «والذي يُشَبِّهُهُ (إِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ».

وفي العمود^(٢): «والذي تُشَبِّهُهُ بِهِ (إِنْ) هُوَ حَرْفُ الْإِسْتِفْهَامِ، وَهُوَ

الْأَلِفُ»^(٣).

وقوله: «وَقَوْلُهُ: وَلَيْسَ جَوَازُ الرِّفْعِ فِي (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرُو كَلِمَتَهُ)

مِثْلَهُ فِي الْأَلِفِ»، يَعْنِي: أَنَّ قَوْلَهُ (أَزِيدُ ضَرْبَتَهُ؟) أَقْبَحُ مِنْ (لَقِيتُ زَيْدًا

وَعَمَرُو كَلِمَتَهُ): لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَرْفٌ هُوَ بِالْفِعْلِ أَوَّلٌ، إِلَى

(١) الكتاب (بولاقي) ٥٢/١، (هارون) ١٠١/١، هذا لفظ الشرقية. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر:

(ح) ١١٠أ]: «فِي الْإِسْتِفْهَامِ» بَدَلَ «فِي الْأَلِفِ»، وَ«عَنِ الْجَوَازِ» بَدَلَ «عَنِ الْجَوَارِ».

(٢) يَعْنِي الْفَارَسِيَّ بِ(الْعُمُودِ) مِثْلَ النُّسخَةِ الْمُنْقُولِ مِنْهَا، وَقَدْ اخْتَلَطَتْ فِيهَا بَعْضُ الْخَوَاشِيِ بِالْمِثْنِ،

وَبَعْضُ كَلَامٍ غَيْرِ سَبِيوِيٍّ بِكَلَامِهِ، فَمَيَّزَ بَيْنَ الْمِثْنِ وَالْخَوَاشِيِ، وَبَيَّنَ كَلَامَ سَبِيوِيٍّ وَكَلَامَ غَيْرِهِ بِهَذَا

الْعَمَلِ الَّذِي أُنتِجَ نُسْخَتُهُ الْمُنْفَحَةُ الَّتِي يَسْمِيهَا (كِتَابِي) أَوْ (نُسْخَتِي).

(٣) إِلَى هُنَا بَيَانُ لاختلاف النسخ في هذه العبارة، وَقَدْ بَيَّنَّ الْفَارَسِيُّ اختلاف نسخِهِ فِيهَا: نُسْخَةُ ابْنِ

السَّراجِ الَّتِي عَارَضَ بِهَا وَنُسْخَةٍ مَحْجُولَةٍ وَنُسْخَةُ الْعُمُودِ، وَيُلْحِظُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ نُسْخَةَ الْمُبَرَّدِ،

وَوَاصَحٌ أَلَّا مَا أَثْبَتَهُ فِي الْمِثْنِ هُوَ مَا فِي نُسْخَةِ ابْنِ السَّراجِ الَّتِي عَارَضَ بِهَا بِنَفْسِهِ، وَقَدْ اتَّفَقَتْ نُسْخَةُ

الشرقية [انظر: (ش) ٢٣ب] عَلَى هَذِهِ اللفظ. وَأَمَّا نُسْخَةُ الرِّبَاحِيَةِ فَفِي (ح) ١١٠أ: «وَالَّذِي تُشَبِّهُهُ

بِ(إِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ»، وَفِي (ح) ١٧ب: «وَالَّذِي تُشَبِّهُهُ بِ(إِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ

الْأَلِفُ» وَجَاءَ فِي نُسْخَةِ ابْنِ دَادِي ٢٦أ: «وَالَّذِي يُشَبِّهُهُ بِ(إِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ».

(٤) هَذَا مَعْنَى كَلَامِ سَبِيوِيٍّ فِي أَوَّلِ النِّصِّ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ

ههنا (عنده) .

وفي نسخة (ح): «هو تفسير الأخفش». وهو متصل بها بعده:
«وقولك: (أزيد ضربته؟) فيه حرف هو بالفعل أولى، وهو الألف»^١.

قال سيويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّ حُرُوفَ الْإِسْتِفْهَامِ كُلَّهَا يَقْبَحُ
أَنْ يُصَيَّرَ بَعْدَهَا الْإِسْمُ لِأَنَّ الْأَلِفَ قَدْ يُبْدَأُ بِعَدِّهَا الْإِسْمُ.
فَإِنْ جِئْتَ فِي سَائِرِ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ وَيَجُوزُ النَّصْبُ
فِي الشُّعْرِ»^٢.

بخط الوراق:

«من هنا زيادة على كتاب أبي إسحاق»^٣.

(١) يقول الفارسي في هذه الحاشية: إن ما بين الأقواس ثبت في نسخة ابن السراج الثانية بعد كلام
سيويه المعلق عليه. قلت: وهو ثابت في متن الرِّبَاحِيَةِ [انظر (ح) ١٠] مع الصلة التي سيذكر
الفارسي أنها في نسخة الزجاج الثانية، إلا أن في الرِّبَاحِيَةِ: «وعمرُو ضربته؛ لأنه ليس في هذا
حرف». وقد جاء ما بين الأقواس في نسخة كتابيه ٥٣ بين دَارتَيْن. وقد كُتِبَ في أوله:
«تفسير»، وجاء في آخره: «وقولك: (أزيد ضربته) فيه حرف هو بالفعل أولى».

(٢) يقول الفارسي هنا: إن الزيادة المذكورة التي في نسخة ابن السراج الثانية هي أيضًا ثابتة في نسخة
الزجاج الثانية، وهـ فيها صلة، وهي: «وقولك: أزيد ضربته»، إلا أن الزجاج نَهَى على أنها
من تفسير الأخفش.

(٣) لكتب (بولاقي) ١، ٥٢. (هارون) ١، ١٠١.

(٤) يقول الوراق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى. إن النص المحشى عليه ليس فيها.

وقرأته عليه، وهو صحيح، عند (ب) " [٢٤/أ]

هذا باب ما ينتصب في الألف^(١)

قال سيبويه: «قال جرير:

أَغْلَبَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاخًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةٌ وَالْخِشَابُ! »^(٢).

(١) هذا من كلام الفارسي، يقول: النص المحشى عليه ثابت في نسخة ابن اسراج، وقد قرأته على

السراج، وهو صحيح، قال ابن خروف [النظر: نسخة ابن خروف ١٧]: «قال أبو علي: قرأته على

أبي بكر، وهو مُستَوٍ صحيح»

(٢) بعده في الحواشي: «إلى هنا عنده، وفي نسخة (ح). هو تفسير الأخفش، وهو متصل بها بعده، وهو

قولك (أزبد ضرتة؟) فيه»، وهو اختلاط ناتج من تكرار بعض الحاشية السابقة. وهن ملحوظة،

وهي أن الرمز لأن السراج (ب) من رموز الرخشي، كما في بيان رموز النسخة الشرقية

المذكورة في أولها، أضافه الرخشي في آخر الحاشية، أم أنه من رموز الفارسي وذكرها

الرخشي موضعا لا مستحيضا؟

(٣) في الرابحة [النظر. (ح) ١٠/أ]: يُنْصَب.

(٤) أدخل الأخفش في هذا الباب كلاما كثيرا له، اختلط بكلام سيبويه في بعض النسخ والشرح كما

سأشير إلى ذلك في الهوامش، قال الصفار في شرحه ١٤٨/١ ب: «هو كلام الأخفش؛ لأنه كثيرا

ما أدمج كلامه في هذا الباب».

(٥) من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٤ - والكتاب ١٨٣/٣ - والصحيح (خشب)

١٢٠/١ وجهرة البلغة ٢٩٠/١ واللسان (طها) ١٧/١٥ والخزنة ٦٩/١١ وثعلبة وريح

من بني يربوع بن حنظلة من تميم، وهم رهط جرير الأدنون، وطهية والخشاب من بني مالك بن

حنظلة من تميم، وهم رهط الفرزدق الأدنون.

(٦) الكتاب (بولاقي) ٥٢/١. (هارون) ١٠١/١ - ١٠٢

وَصَفَ (تُعْلَبَةً) بِ(الْفَوَارِسِ) ، فَأَغْنَى عَنْ ذِكْرِ الْعُدُولِ فِيهِ ،

وهو الفُروسيّة، ولولا ذلك لَزِمَتْ ذِكْرُهَا؛ لِيُعْلَمَ فِيْمَ وَقَعَتِ الْمَعَادِلَةُ.

أَصْلُهُ: عَدَلْتَهُمْ بِطُهْيَةٍ وَالْخِشَابِ، أَيُّ: شَبَّهَتْ بِهِمْ طُهْيَةً

وَالْخِشَابِ، فَقَلَبَ تَظْلِيماً لَهُمْ، وَنَسَبَهُ إِلَى الْمَكَابِرَةِ الشَّنِيعَةِ الْمُوجَّهَةِ ، حَيْثُ

لَمْ يَرْضُوا بِأَنْ يُشَبَّهُوا بِتُعْلَبَةٍ طُهْيَةٍ وَالْخِشَابِ، وَذَهَبُوا يُشَبَّهُونَ ثُعْلَبَةً بِهِمْ .

وَنَحْوُهُ فِي الْأَسْلُوبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ ، أَيُّ:

بَلَّغُوا فِي اسْتِحْلَالِ الرِّبَا أَنْ يُشَبَّهُوا بِهِ الْبَيْعُ .

قَالَ سِيبَوِيه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (أَعْبَدَ اللَّهُ كُنْتُ مِثْلَهُ؟) ؛ لِأَنَّ (كُنْتُ) فِعْلٌ،

وَالْمِثْلُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهُوَ مَنصُوبٌ» .

(١) (الْفَوَارِسِ) نعت لـ (تُعْلَبَةٍ)، وهم قبيلة. انظر 'شروح أبيات سيبويه' واللسان ١٥، ١٧.

(٢) أي. ما تقع المعادلة فيه بينهم.

(٣) أي: المردودة، يقرب. أَوْحَهُ فَلَانَ الشَّيْءَ إِدْرَءَهُ. نظر: لسان (وجه) ١٣، ٥٥٨.

(٤) كَأَنَّ الْمُحْشَى يَطُرُ أَنَّ الْكَلَامَ مَوْجِهٌ إِلَى جَمْعَةٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَوْجِهٌ لِمَرْزُوقٍ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ

يَقُولَ لَمْ يَرْضَ بِأَنْ يَشْهَ ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْحَاشِيَةِ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ بِالْأَفْرَادِ

(٥) سورة البقرة ٢٧٥.

(٦) انظر: الإيضاح لنفوس بني ص ٢٧٧ والبحر المحيط ٢ ٣٤٨، وفيه: «وَشَبَّهُوا الْبَيْعَ وَهُوَ الْمَجْمَعُ

الْمَجْمَعُ عَلَى حِوَارِهِ بِالرَّاءِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَلَمْ يَعْكُسُوا تَنْزِيلاً لِهَذَا الَّذِي يَفْعَلُونَهُ مِنَ الرَّبِّ مَرَلَةً

لِأَصْلِ الْمِثْلِ لَهُ الْبَيْعُ، وَهَذَا مِنْ عَكْسِ النِّشْبَةِ»

(٧) كتاب (بولاق) ١ ٥٢، (هارون) ١ ١٠٢.

بخط الوراق:

معناه: أَشْبَهْتَ عَبْدَ اللَّهِ كُنْتَ مِثْلَهُ؟.

قال سيويي: «وَمِثْلُهُ: (أَزِيدَا لَسْتَ مِثْلَهُ)؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ» .

بخط الوراق:

«معناه: أَبَايَنْتَ زَيْدًا لَسْتَ مِثْلَهُ؟»، وليس عند (ح).

قال سيويي: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مَا أَدْرِي أَزِيدَا مَرَرْتُ بِهِ أَمْ عَمْرًا؟)،

وَمَا أَبَالِي أَعْبَدَ اللَّهُ لَقِيتُ أَخَاهُ أَمْ عَمْرًا؟؛ لِأَنَّهُ حَرْفُ الْإِسْتِفْهَامِ، وَهِيَ تِلْكَ الْإِلَافُ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: (أَزِيدَا لَقِيتُهُ أَمْ عَمْرًا؟)» .

إِنَّمَا قَالَ هَذَا لِأَنَّ الْإِلَافَ فِي تَسْوِيَةٍ، لَيْسَتْ فِي اسْتِفْهَامٍ، إِنَّمَا هُوَ

خَبَرٌ. [٢٤/ب]

قال سيويي: «كَأَنَّهُ جَعَلَهُ تَفْسِيرًا لِفِعْلِ غُلَامُهُ أَوْقَعَهُ عَلَيْهِ»^(١).

﴿ط﴾^(٢):

كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَزِيدَا أَهَانُهُ غُلَامُهُ؟)^(٣).

(١) الكتاب (بوراق) ٥٢/١، (هارون) ١٠٢/١.

(٢) الكتاب (بوراق) ٥٢/١، (هارون) ١٠٢/١.

(٣) الكتاب (بوراق) ٥٣/١، (هارون) ١٠٣/١.

(٤) ليس في (ش) ٢٤ب.

(٥) هذه الحاشية كلها ليست في (ش) ٢٧ب.

قال سيويو: «وَتَقُولُ: (الَسَّوْطُ ضَرَبَ بِهِ زَيْدٌ؟)، وَهُوَ كَقَوْلِكَ:
(الَسَّوْطُ ضَرَبْتَ بِهِ؟)».

﴿عنده﴾: ضَرَبَ بِهِ (عنده): ضَرَبْتَ بِهِ^١.

﴿فا﴾:

(ضَرَبَ) و(ضَرَبَ) هما سواءٌ في هذا الموضع؛ لأنَّ (به) في كلا
الوجهين في موضع نصب^٢.

قال سيويو: «وَكَذَلِكَ (الْخَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمَ عَلَيْهِ؟) ثُمَّ اجْعَلْ كُلَّ
وَاحِدٍ جِئْتَ بِهِ تَفْسِيرَ مَا هُوَ مِثْلُهُ، وَ(الْيَوْمُ) وَالظُّرُوفُ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ)
وَ(عَبْدِ اللَّهِ) إِذَا لَمْ تَكُنْ ظُرُوفًا»^٣.
﴿فا﴾:

ليس هذا مثل (الْخَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمَ عَلَيْهِ؟)؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ
هناك في موضع نصبٍ؛ لمجيئه بعدَ الجملة، وهما هنا في موضع رفعٍ، يعني

(١) الكتاب (بولاقي) ٥٣/١، (هارون) ١٠٣/١.

(٢) أي: في نسخة ابن السراح الثانية: «الَسَّوْطُ ضَرَبَ بِهِ زَيْدٌ»، و«الَسَّوْطُ ضَرَبْتَ بِهِ». ويذكر

الفارسي في الحاشية الآتية أن الروایتين هنا بمعنى واحد

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش) ٢٨٨.

(٤) ليس في الريحانية، انظر. (ح) ١٠١ ب.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٥٣/١، (هارون) ١٠٤/١.

(أَزِيدُ ذُهَبَ بِهِ؟)، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهَا إِلَّا رَفْعًا؛ لِأَنَّ (ذَهَبَ) ونحوه من الأفعال التي لا تتعدى لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ مفعولٌ به؛ إذ لا يجوزُ بناؤه للمفعول به. [٢٥/أ]

قال سيويه: «وَتَقُولُ: (أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟)، تُجَرِّيه هَهُنَا مُجْرَى (أَنَا زِيدٌ ضَرَبْتَهُ)؛ لِأَنَّ الَّذِي يَلِي حَرْفَ الْإِسْتِفْهَامِ (أَنْتَ)، ثُمَّ ابْتَدَأْتَ هَذَا، وَلَيْسَ قَبْلَهُ حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ وَلَا شَيْءٌ هُوَ بِالْفِعْلِ وَتَقْدِيمِهِ أَوَّلَى، إِلَّا أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ كَمَا نَصَبْتَ (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ)، فَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ».

❦ قال أبو الحسن: ❦

(أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟) النصبُ أجود؛ لِأَنَّ (أَنْتَ) ينبغي أَنْ يَرْتَفَعَ بِفِعْلٍ؛ إِذْ كَانَ لَهُ فِعْلٌ فِي آخِرِ الْكَلَامِ. وَينبغي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ (أَنْتَ) ساقطاً على (عبدالله).

(١) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٠١ب]: تنصب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٥٤. ١ (هدرون) ١٠٤/١

(٣) هذه الحاشية ثابتة في متن الشرقية [انظر: (ش) ٢٥١أ]، وفي متن الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٨(٢)ب]، وبعدها فيها (رجع)، وانظر كلام لأخفش في: شرح السيرافي ١٧٦/٣، وذكر بعضه: الصفار ١٤٥ ب.

(٤) سيذكر الفارسي اختلاف بين سيويه والأخفش في هذه المسألة في الحاشية قبل الأخيرة على النص بعد القادم ص ٢٠٨.

﴿ط﴾:

سيبويه إنما حَلَّ على ما تَكَلَّمْتُ به العرب^(١)؛ «لأنَّ العرب» إنما تَنْصِبُ الاسمَ الذي يَقَعُ الفعلُ على ضميره، أو على ما كان من سَبَبِهِ إذا وَلِيَ ذلك الاسمُ خاصَّةً حروفَ الاستفهام، فإنَّ لم تَلِهْ لم يَجْزُ.

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (أَكُلَّ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟) فَهَوَ نَصْبٌ، كَقَوْلِكَ: (أَزِيدًا تَضْرِبُهُ كُلَّ يَوْمٍ؟)؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَفْصِلُ فِي قَوْلِكَ: (مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا)»^(٢).

﴿فا﴾:

سَوَّى سيبويه بَيْنَ الفعلِ إِذَا كَانَ الضميرُ الذي فِيهِ الاسمُ الأولُ الذي يَلِي حرفَ الاستفهام، وَبَيْنَهُ إِذَا كَانَ لغيره، فَاعتَبَرَ الفصل^(٣).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَعْبُدُ اللَّهَ أَخُوهُ تَضْرِبُهُ؟) كَمَا تَقُولُ: (أَأَنْتَ زَيْدٌ صَرَبْتَهُ؟)؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَأٍ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ. وَإِنْ نَصَبْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ: (زَيْدًا تَضْرِبُهُ) قُلْتَ: (أَزِيدًا أَخَاهُ تَضْرِبُهُ؟)؛ لِأَنَّكَ نَصَبْتَ الَّذِي مِنْ

(١) انظر موافقة رأي سيبويه لكلام العرب في: الانتصار ص ٦٤ - وشرح عيون سيبويه ص ٧٥.

(٢) ليس في (شر) ١٢٥أ.

(٣) الكتب (بولاقي) ١، ٥٤، (هرون) ١٠٤-١٠٥.

(٤) مثال الأول: (أَأَنْتَ عبد الله تكرمه؟)، ومثل الثاني: (أَعبد الله أخوه تكرمه؟)، فاعتبر الفصل

فيهم، فاختار رفع الاسم، وانظر خلاف الأحفش إليه في ذلك قريباً في ص ٢٠٨

(٥) في الرَّبِّ حبة [انظر: (ج) ١٠(١) ب] «أعبد الله»، وفيها «ويقولون» بدل «وتقول».

سَبَّه بِفَعْلٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ^١.

بالتاء (عنده)، وعند (ح) بالياء في (يضره)^٢.

وأما أبو الحسن فكان يقول:

(أزید أخوه تَضْرِبُهُ؟)، ويقول في قول سيبويه (أزید أخوه يَضْرِبُهُ):

الْوَجْهُ النَّصْبُ.

قال أبو الحسن^(٣):

(أزید أخاه يَضْرِبُهُ؟) الْوَجْهُ النَّصْبُ^٤؛ لِأَنَّ (زیدًا) يَنْبَغِي أَنْ يَرْتَفَعَ

بِفِعْلِ مُضْمَرٍ. وَذَلِكَ الْفِعْلُ يَقَعُ عَلَى (أَخِيهِ)، وَأَمَّا (أزید أخوه تَضْرِبُهُ؟)

(١) الكتاب (بولاق) ٥٤/١، (هارون) ١٠٥/١.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ٢٨أ، و(ش ٥) ١٨أ. قلتُ. بيّن لعارسي اختلاف النسخ في

(تضربه) في المثال الأول. ولعل هذا هو الذي جعل الفعل مكتوبًا بالتاء والياء في الشرقية [انظر:

(ش ٢) ٢٧ب] والرياحية [انظر: (ح ١) ١٠ب]. قلتُ ولعل اختلاف النسخ هو سبب الخلاف

الذي. والطاهر من كلام سيبويه (يضره) بالياء؛ لأن جعل المثال الثاني على (تضربه) بالتاء،

فالأول على ذلك على (يضره) بالياء.

(٣) انظر كلامه في: شرح السباني ١٧٨/٣ إلى قوله: «وقع ههنا على الأخ» وشرح عيون سيبويه

ص ٧٤ إلى قوله. «على أخيه»، وذكر مقاطع منه الصفار ١٤٦/١ب، وذكر رأيه. المبرد في مسائل

الغلط (انظر: الانتصار ص ٦٤) - والعارسي في مختار التذكرة ٣٥٦ - وأبو حيان في التذييل

٣٥٣/٦.

(٤) سيدكر العارسي الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة في الحاشية قبل الأخيرة على هذا

المص ص ٢٠٨.

فليس الفعلُ من (زيد) في شيءٍ : لأنه إنما وَقَعَ ههنا على (الأخ)، وليس الفعلُ لـ(زيد)، إلا مَنْ قال: (زيدًا صَرَبْتُهُ)، فإنه يقول: (أزيدًا أخاه تَصْرِبْتُهُ؟)، فَيَنْصِبُ (الأخ) بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، وَيَنْصِبُ (زيدًا) بِفِعْلِ آخَرِ هَذَا الْمَضْمَرُ تَفْسِيرُهُ^(١).

وقد قال قومٌ: لا تقول في (زيد) إلا الرفعَ وإنْ نَصَبْنَا (الأخ)؛ لأنَّ الذي يَقَعُ على (الأخ) مُضْمَرٌ، فيكونُ تفسيراُ المضمَرِ يَقَعُ على (زيد) ، فيقول^(٢): أليس المضمَرُ الذي وَقَعَ على (الأخ) قد فَسَّرَهُ الفعلُ الْآخَرُ الظاهرُ وعُرفَ واستبانَ حتى صار كالظاهر، فكيف لا يُفسَّرُ المضمَرُ الأولُ؟ وكيف لا يكونُ الفعلُ الظاهرُ تفسيراُ لهما جميعًا إذْ كانا فِعْلَيْنِ

(١) في الرَّابِحَةِ [انظر: (ح) ٢٧ب]: في شيءٍ من (زيد)

(٢) في الرَّابِحَةِ [انظر: (ح) ١٠أب]: فَأَمَّا مَنْ

(٣) جاءت هذه حاشية إلى هذا الموضع في حاشية الشرقية [انظر: (ش) ٢٥أ]، وجاء باقيها في متن الشرقية، وقبله «في متن النسخة، وقد صَرَبَ أبو علي عليه». وجاءت الحاشية كاملة متصلة في متن الرَّابِحَةِ معزوة إلى الأخفش، انظر (ح) ١٠أ.

(٤) سيبويه والأخفش واحمهور يحيزون رفع (زيد) هنا ونصبه، وبعض المتقدمين مع النص انظر شرح لسيرافي ١٧٨/٣ وشرح لتسهيل ١٤٧/٢ والتدليل والتكميل ٣٥٣، ٦

(٥) أي: سيبويه. والأخفش يشرح هنا قول سيبويه: «لأنك نصبَ الذي من سببه فعلٍ هذا، تفسيره».

(٦) في (ش) ٢٧ب «إدا»

وكانا في معنى هذا الظاهر.

قال أبو علي - بعد أن صَرَبَ على هذا -:

هذا على تفسير المضمَرِ بالمضمَرِ "، والوجه ما في كتابه".

(فا):

إذا كانت المسألة بالتاء فليس مثل (أنت زيدٌ ضربته)؛ لأنَّ فاعلَ الفعلِ "أنت أيها المخاطَبُ، وليس هو المبتدأ الأول الذي هو (عبدالله)، وفاعلُ الفعلِ في (أنت زيدٌ ضربته) الضميرُ الذي هو المبتدأ الأول في المعنى. فإذا لم يكن فاعلُ الفعلِ ضميرُ المبتدأ الأول لم يكن النصبُ في الاسم الذي يلي الاسم الذي يلي حرفَ الاستفهام الجيدَّ عند أبي الحسن أيضًا؛ لأنَّ الاسمَ الذي يلي حرفَ الاستفهام يرتفعُ بالابتداء دون الفعل؛ إذ

(١) لعلَّ قائل هذه العبارة الفُضْرِيُّ صاحب النسخة، والمعنى: أن الفارسي ضرب علي ما كُتِب من

كلام الأَخْفَش السِّدْقِي في متن الكتاب، وأخرجه إلى حاشيته

(٢) يعني ما شرحه الأَخْفَش أخيرًا من كلام سيبويه، فتقدير (أزيدًا أخاه تضرُّبه؟) انتهى زيدًا تضرُّبُ

أخاه تضرُّبه، ف(تضرُّب) مضمَرٌ، فَسَّرَه مضمَرٌ وهو (تضرُّب)، الذي فَسَّرَه مظهر وهو (تضرُّبه).

(٣) يقول الفارسي: إن وجه الكلام ما في نسخة ابن السراج، وهو (تضرُّبه) بالتاء. وقال الفارسي في

مختار التذكرة ٣٥٦: «وهذا عندي وجه قول أبي بكر: لأنه كان يقول: إنه يكره أن يفسَّر المضمَرُ

مضمَر. وقد أجازَه أبو الحسن، واحتج له في الكتاب»، أي في حواشيه على الكتاب.

(٤) في المثال المختلف فيه، وهو (أعبدالله أخوه تضرُّبه).

(٥) ليس في (ش ١) ٢٥.

لا فِعْلَ له في آخِرِ الكلام، فيلزمُ أن يَلِيَ حرفَ الاستفهام، إلا على قولك: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، فَإِنَّ مَنْ قَالَ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ) كَانَ الْوَجْهُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ: (أَعْبَدَ اللَّهُ أَخَاهُ تَضَرَّبْتُه؟)، فَيَنْصِبَ (عَبَدَ اللَّهُ) بِفِعْلِ تَفْسِيرِهِ الْمُضْمَرُّ الَّذِي يُفَسِّرُهُ (تَضَرَّبْتُه).

وأما (أَعْبَدَ اللَّهُ أَخُوهُ يَضَرَّبْتُه؟) فَالرَّفْعُ فِي (الْأَخ) الْجَيِّدُ عِنْدَ سَبِيوَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لـ (عَبَدَ اللَّهُ)، كَمَا كَانَ الرَّفْعُ الْوَجْهُ عِنْدَهُ فِي (عَبَدَ اللَّهُ) فِي قَوْلِكَ: (أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ؟) وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لِلْمَخَاطَبِ، وَالْوَجْهُ فِي (الْأَخ) عِنْدَ الْأَخْفَشِ النَّصْبُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ كَمَا كَانَ فِي (عَبَدَ اللَّهُ)؛ لِأَنَّ لـ (أَنْتَ) وَ (عَبَدَ اللَّهُ) فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ فِعْلَيْنِ، وَحَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بِيهَا أَوَّلَى مِنْهُ بِالْأَسْمِ.

(١) يذكر الفارسي هنا الخلاف بين سيبويه والأخفش في نحو: (أأنت عبد الله ضَرَبْتُهُ أو تَضَرَّبْتُه؟) و(أزيد أخته ضَرَبَهَا أو يَضَرَّبُهَا؟)، وخلاصته أنها اختلفا في الاسم المشغول عنه المسبوق باستفهام إذا فصل بينهما بفصل غير ظرف، كالمثالين السابقين، فسيبويه يرى أن الاختيار إعاء حكم الاستفهام، فلا اشتغال، فمختار كون (أنت) و(زيد) مبتدأ أول، و(عبد الله) و(أخوها) مبتدأ ثانياً، والأخفش يرى أن الاختيار عدم إعاء الاستفهام، فالمحذر كون الأوليين فاعلين والثنيين معولين على لاشتغال، وكذا يرى سيبويه في نحو (أزيد أخته ضَرَبْتَهَا أو تَضَرَّبْتُهَا؟)، ويرى الأخفش أن (أخته) مفعول به على الاشتغال على قاعدته، و(زيد) مبتدأ لأنه لا علاقة له بالفعل المتأخر. وقد نصر الفارسيُّ هنا الأخفش. ونَصَرَ كلمة سيبويه، ابنُ ولاد في الانتصار ص ٦٤ والروائي ٣٦١ ب- والمجريطي في شرح عيون سيبويه ص ٧٤ والصفار ١٤٥/١ وابنُ مالك في التسهيل ص ٨١، وقال أبو حيان في التذييل ٣٣٧/٦: «وقد خطأ معظم المحويين لأخفش». وانظر، شرح السيرافي ٣/١٧٤، ١٧٨.

حاشية أيضًا:

فإذا كان أولى بهما وليّاه دون الاسم فارتفع الاسم به، وإذا وليّاه وارتفع الاسم به وقّع على (عبدالله) و(الأخ)، فانتصبا به، وصار الفعل الظاهر تفسيرًا للمضمر. [٢٥/ب]

قال سيويه: «وتقول: (أعبدالله أخوه تضرّبه؟) كما تقول: (أأنت زيد تضرّبه؟)؛ لأنّ الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء. وإن نصبت على قولك: (زيدًا تضرّبه) قلت: (أزيدًا أخاه تضرّبه؟) لأنك نصبت الذي من سيّبه بعمل هذا تفسيره. ومن قال: (زيدًا تضرّبه) قال: (أزيدًا أخاه تضرّبه؟) وإنما نصبت (زيدًا) لأنّ ألف الاستفهام وقعت عليه، والذي من سيّبه منصوب»^(١).
«وكان أبو الحسن يقول»:

(١) في الرّباحية [انظر: (ح) ١٠١/ب]: «أعبدالله»، وفيها «ويقولون» بدل «وتقول».

(٢) في الرّباحية [انظر: (ح) ١٠١/ب]: «فمن قال: (أزيدًا أخاه تضرّبه؟) فإنما نصّب».

(٣) الكتاب (بولاقي) ٥٤/١، (هرون) ١٠٥/١.

(٤) كلام الأحفش هذا في: متن الشرقية [انظر: (ش) ٢٥/ب] وفي متن الرّباحية [انظر:

(ح) ١٠١/ب]. وانظر كلامه هذا برواية الرّباحية في: شرح السيرافي ٣/ ١٨١-١٨٢، ١٨٦،

١٨٨. وقد أطلال السيرافي في شرحه فقرة فقرة. ونقل كلامه وشرحه الفارسي في المسائل المثورة

ص ٢٩٦. ونقل أجراء منه الرمني في شرحه ١/ ٣٧ أ وشرحه الصفار ١/ ١٤٧ أ. ونقل أوله

شرح عيون سيويه ص ٧٥، وخطاه.

(أزيدًا لم يَضْرِبُهُ إِلَّا هُوَ؟) لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَصْبُ وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا مِنْ سَبَبِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ هَهُنَا اسْمٌ لَيْسَ بِمَنْفَصِلٍ مِنَ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْأَوَّلُ عَلَى الَّذِي لَيْسَ بِمَنْفَصِلٍ، لِأَنَّ الْمَنْفَصَلَ يَعْمَلُ كَعَمَلِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ، وَيَكُونُ فِي مَوَاضِعِهَا، وَغَيْرُ الْمَنْفَصِلِ لَا يَكُونُ هَكَذَا.

وَكَذَلِكَ (أَزِيدُ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ؟)؛ لِأَنَّ فِعْلَ (زَيْدٍ) إِذَا كَانَ مَعَ اسْمٍ غَيْرِ مَنْفَصِلٍ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى (زَيْدٍ)، وَلَمْ يَتَعَدَّ فِعْلُ (زَيْدٍ) إِلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: (أَزِيدًا ضَرَبَ؟) وَأَنْتَ تَرِيدُ: (أَزِيدًا ضَرَبَ نَفْسُهُ؟)، وَلَا (أَزِيدُ ضَرَبَهُ؟) وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُرَوِّعَ فِعْلَ (زَيْدٍ) عَلَى الْهَاءِ وَالْهَاءِ لـ (زَيْدٍ)، فَلِذَلِكَ لَمْ تُعْمِلْهُ فِي (زَيْدٍ).

فَإِنْ قِيلَ: أَلَسْتَ تَقُولُ: (الْخِيَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمُ؟) فَتَنْصِبُ (الْخِيَوَانُ)، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: (الْخِيَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمُ؟)؟

(١) فِي الْحَوَاشِي: «(سج): وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: تَقُولُ: «قُلْتُ: وَمِثْلُهُ فِي الرِّبَاحِيَةِ [انظر (ح) ١٨ ب] بِلَا وَاو. (٢) فِي الْحَوَاشِي: «(سج): يَعْنِي ضَمِيرُ الْفَاعِلِ الَّذِي فِي (يَضْرِبُ)»، قُلْتُ. أَيْ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ ثَابِتَةٌ فِي الْحَاشِيَةِ بَعْدَ (اسم)، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي الرِّبَاحِيَةِ [انظر (ح) ١٨ ب]. وَظَاهِرٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهَا، بَلْ شَرَحَ أَدْحَلَ فِيهَا.

(٣) بِالرَّفْعِ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، وَفَوْقَهُ فِي (ح) ١٨ ب: صَح.

(٤) فِي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٨ ب]: يَعْمَلُ.

(٥) لَيْسَ فِي الرِّبَاحِيَةِ، انظر: (ح) ١٨ ب.

فلأنَّ (اللَّحْم) اسمٌ منفصلٌ، والأسماءُ المنفصلةُ يَعْمَلُ
فِعْلُهَا فِي الْأَوَّلِ، فَجَرَتْ كُلُّهَا عَلَى ذَلِكَ، كَمَا تَقُولُ: (الَّذَرَهُمْ
أُعْطِيَهُ زَيْدٌ؟)، فـ(اللَّحْم) اسمٌ منفصلٌ إلا أنه لا يَقَعُ عَلَى
(الْخَوَانِ) إلا بحرفِ جَرٍّ، والأسماءُ غَيْرُ المنفصلةِ ليس شيءٌ منها يَعْمَلُ
فِعْلُهُ فِي الْأَوَّلِ، فلما لم يكن فيها ما يَعْمَلُ لم تُشَبَّهِ المنفصلةَ، ولم تَجْرِ
جَرَّاهَا؛ لِأَنَّ المنفصلةَ إِنْ كَانَ مِنْهَا^١ ما لا يَجُوزُ أَنْ تَلْفِظَ بِهِ فَقَدْ يَكُونُ
مِنْ^٢ المنفصلةِ ما تَلْفِظُ بِهِ كَثِيرًا^٣ عَلَى أَنْ تُعْمَلَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ،
شَبَّهَتْ^٤ ما لَا يَحْسُنُ فِي التَّقْدِيمِ^٥ بهذا الذي يَحْسُنُ، وأما غَيْرُ المنفصلةِ
فلم يكن فيها شيءٌ تُشَبَّهُ بِهِ.

(١) أي: «فيقال لاَئَن». وحذف القول من الحوَاب شائع في أسدود الأَخْفَش، انظر: الحواشي (٢٠)،
٣٢، ٢٢١، ٢٣٧.

(٢) ليس في الرَّبْحِيَّة، انظر: (ح ١٨) ب.

(٣) في الرَّبْحِيَّة [انظر: (ح ١٨) ب] «فيها» وفي الحواشي «(سح): فيها».

(٤) في الحواشي: «(ط): في». قلتُ، هي في الرَّبْحِيَّة [انظر: (ح ١٩) أ] مثل المتن.

(٥) في الحواشي: «(سح): يُلْفِظُ». قلتُ، ومثله في (ح ١٠) ب.

(٦) ليس في (ش ١) ب.

(٧) كذا في (ح ١٠) ب، وهو في نسخة ابن دادي ٢٨ أ «فشَبَّهَتْ»، وهو في الشرقية [انظر:

(ش ٢) ٢٨ أ]: «فشَبَّهَتْ».

(٨) في الحواشي: «(التقدير) عند (ح) وفي (سح)». قلتُ: الذي في الرَّبْحِيَّة [انظر: (ح ١٩) أ] كالمتن.

و(صَرَبْتُني) لا يجوز؛ لأنه قد اجتمعَ في الفعلِ فاعِلٌ ومفعولٌ، فإذا قلتَ: (ظَنَنْتُني ذاهبًا) فالظنُّ إنما هو للثاني، وهو في (صَرَبْتُني) للأول .

هذه مسائل متصلة بقوله: (أزیدًا لم یضربه إلا هو):

- تقول: (أأخوأكَ ظَنَّاها مُنْطَلِقَینِ؟)، فلد(الأخوینِ) ههنا سببان: مرفوعٌ ومنصوبٌ، وهما جميعًا غیرُ منفصلَینِ، فحملت الأول على المرفوع من قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمرة^(١)، نحو: (ظَنَّها أخوأكَ ذاهِبَینِ) إذا ظَنَّا أَنْفُسَها، ولا يتعدى فعلُ المضمَرِ إلى الظاهر في هذا الباب، ولكن يتعدى فعلُ المضمَرِ إلى المضمَرِ^(٢)،

(١) في الحواشي: «زيادة ليست في (ط)» قُت: ليس في الرِّبَاحية، انظر: (٢) ١٩أ.

(٢) كل هذه المسائل في: متن الشرقية [انظر: (ش) ٢٥ب] وفي متن الرِّبَاحية [انظر: (ح) ١١أ].

(ح) ١١أ. وهي من كلام الأخفش، كما سيأتي في الحواشي عليه عن السيرافي. وفي (ح) ١٩أ

أنه جاء قبله في نسخة «قال أبو الحسن». وقال ابن خروف عنها في حاشية نسخته ٧ب: «

ويتصل ب: "وهذه مسائل متصلة" إلى قوله، "إِنَّكَ حَسِبْتَكَ مُنْطَلِقًا". وذكر الفارسي في

التعليقة ١٢٨/١ بعضها معزواً إليه، وكذا الصنبر في شرحه ١٤٩/١ وقد ذكر هذه المسائل

وشرحها: السيرافي ١٩٧/٣ ٢٠٢ والرواني ٣٧/١ب.

(٣) أُلِصَّ (مضمرة) و(المضمَر) جاءت في بعض نسخ الشرقية ك(ش) ٢٩أ وبعض نسخ الرِّبَاحية

ك(ح) ١٩أ ففتح الميم وكسرها في كل المواضع في هذه الحاشية. وجاءت في بعض النسخ

ك(ش) ٢٨ب بفتح بعض وكسر بعض.

(٤) سقط من (ش) ٢٥ب، و(ش) ٢٨ب.

مثل 'قولك: (أظنني ذاهبًا)، و(ظننتني ذاهبًا).

- وتقول: (أياهما ظنًا مُنْطَلِقَيْنِ؟)، وإن شئت قلت: (أهما ظنَّاهما

مُنْطَلِقَيْنِ؟)؛ لأنك تقول: (أياهما ظنَّ أخواكَ مُنْطَلِقَيْنِ؟) إذا كانا ظنَّ

أَنْفُسَهُمَا، فتعدِّي فعل المضمر المرفوع إلى المضمر المنصوب.

- وتقول: (أياهما ظنًا مُنْطَلِقَيْنِ؟)؛ لأنك تقول: (أياهما ظنَّ أخواكَ

مُنْطَلِقَيْنِ؟) إذا كانا ظنَّ أَنْفُسَهُمَا، فيتعدَّى فعل المضمر المرفوع إلى المضمر

المنصوب في هذا الباب في العلم والشك.

- وتقول: (أأنتَ حَسِبْتَكَ مُنْطَلِقًا؟)، و(أياكَ حَسِبْتَكَ

مُنْطَلِقًا؟).

(١) في الشرقية (ش ٢٩٣) «مثل»، بالنصب وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح ١٩٢)]: «مثل»، بالرفع.

فقد: هما وجهان جاذبان في ألفاظ التمثيل إذا لم تسبق معامل لفظي ظاهر، فتقدير الرفع نحو:

(مثالهُ مُثْلُ كَذَا)، وتقدير النصب نحو: (أعني مُثْلُ كَذَا). انظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي

ص ٧١ - وإعراب الألفية ص ٧ ومعجم الشوارد النحوية ص ٦٥.

(٢) ليس في الرِّبَاحِيَّة، انظر: (ح ١٩٢).

(٣) في (ش ٢٩٣) أضْم (التاء) هنا وفي الموضع الآتي، وهو تصحيف محالٍ لمعنى الكلام: لأن كل

أمثلة الحاشية على أن الضميرين لواحد.

(٤) هن يتهى كلام الأخفش في الشرقية [انظر: (ش ٢٥١) ب ١٢٦] وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: نسخة ابن

خروف ٨ - و (ح ١٩٢) - وفي نسخة ابن دادي ٢٨ - ٢٩، وعنده فيها كلها علامة انتهاء، إلا

(ح ١١١) من نسخ الرِّبَاحِيَّة فليس فيها علامة انتهاء، فاختلط كلام الأخفش بكلام سيبويه بعده.

وفعل مثل ذلك عبدالسلام هرون ١٠٨ / ١ (هـ مش ١)، فأُتبع كلام الأخفش ببعض كلام سيبويه.

[هذه حواشي على كلام الأَخْفَش السابق] :

على قول الأَخْفَش: «(أزِيدًا لم يَضْرِبُهُ إلا هو؟) لا يكونُ فيه إلا
النصبُ وإن كانا جميعًا من سَبَبِهِ؛ لأنَّ المنصوبَ ههنا اسمٌ ليس بمنفصلٍ من
الفعل، وإنما يكونُ الأولُ على الذي ليس بمنفصلٍ».

﴿ط﴾:

أي: لا يجوزُ فيها إلا أنْ تَحْمَلَ على المتَّصِلِ المرفوعِ، وتَنْصِبَ
المنفصلَ بفعلٍ (زيد) المرفوعِ الظاهرِ.

﴿ط﴾:

يقولُ إنك إنما حَمَلْتَ على المتَّصِلِ في هذه المسألة دونَ المنفصلِ أنك
متى حَمَلْتَ على المتَّصِلِ - أعني الهاء - أَعْمَلْتَ في (زيد) فِعْلَ المنفصلِ في
ظاهرة؛ لأنَّ المنفصلَ عنده كالمظهر، ولا يجوزُ أنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ
المتَّصِلِ إلى ظاهره، فبيَّنَ المنفصلِ وغيرَ المنفصلِ فَرَقًا.

﴿ط﴾:

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لبيان حال حواشي المقدمة

(٢) كذا في جميع النسخ، وعندي أن في الكلام اضطرابًا، وكأن المعنى. يجب الحملُ على الضمير
المتَّصِلِ لمصوب، فيُصب الاسمُ المنفصلُ - أي (زيدًا) - بفعلٍ (زيد) الذي رَفَعَ ضميره الظاهرَ،
أي الضمير المنفصل (هو).

(٣) أي. لأنك.

إِذَا حَمَلَتْ عَلَى الْمُتَّصِلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -وهي الهاء المنصوبة
بـ(يَضْرِبُ) المتصلة به- جاز ذلك عند الأخفش؛ وبيان جوازه عنده أنك
تَنْصِبُ (زيداً) بإضمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده، فيكونُ التقديرُ: (لم يَضْرِبْ زيداً
إلا هو)، فقد انتَصَبَ (زيد) بـ(يَضْرِبُ)، وهو فِعْلُ المضمَرِ المنفصلِ أعني
(هو)، وتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المنفصلِ إلى ظاهره وهو (زيد)، وذلك جائزٌ
عند الأخفش.

ولو حَمَلَتْ عَلَى المنفصلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -وهو قوله (هو) الواقعة
بعدَ (إلا)- لم يَجْزُ؛ وبيانُ فسادهِ أنك كُنْتَ تَرْفَعُ (زيداً) بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ما
بعده. فيكونُ التقديرُ: (ألم يَضْرِبْهُ إلا زيدٌ لم يَضْرِبْهُ إلا هو؟)، فقد وَقَعَ فِعْلُ
(زيد) المظهرِ على مضمَرِهِ المتصلِ وهي الهاء، ولا يجوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ
الظاهرِ إلى مضمَرِهِ الْمُتَّصِلِ إلا في أفعالِ الشَّكِّ والعِلْمِ خاصةً.
على قول الأخفش: «أزيدٌ لم يَضْرِبْ إلا إياه؟».

﴿ط﴾:

التقديرُ: (ألم يَضْرِبْ زيدٌ إلا إياه؟). فقد تَعَدَّى فِعْلُ (زيد) الظاهرِ
إلى مضمَرِهِ المنفصلِ، وذلك جائزٌ، ولو حَمَلْتَ عَلَى المنفصلِ لم يَجْزُ؛ وبيانُ
فسادهِ أنك كُنْتَ تَنْصِبُ (زيداً)؛ لأنَّ الذي حَمَلْتَ عَلَيْهِ منصوبٌ، فتَنْصِبُهُ
بِفِعْلٍ كالذي أَظْهَرْتَ بعده، فيكونُ التقديرُ: (ألم يَضْرِبْ زيداً لم يَضْرِبْ إلا

إِيَّاهُ؟). ففي (يَضْرِبُ) ضَمِيرُ (زيد) مُتَّصِلٌ ؛ لأنك إِنَّمَا تُضْمِرُهُ عَلَى نِيَّةٍ مَا هُوَ مُظْهَرٌ، وفي الفِعْلِ الظَّاهِرِ ضَمِيرُ (زيد) مُتَّصِلٌ بِهِ، فَكَذَلِكَ فِي الَّذِي تُضْمِرُ. وَفِعْلُ ذَلِكَ الْمُضْمَرِ قَدْ تَعَدَّى إِلَى (زيد) فَنَصَبَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا يَتَعَدَّى فِعْلُ ظَاهِرِهِ إِلَيْهِ.

على قول الأخفش: «فقد يكونُ من المنفصلة ما تَلْفِظُ بِهِ»، وقوله: «والأسماءُ غيرُ المنفصلةِ ليس شيءٌ منها يَعْمَلُ فِعْلُهُ فِي الْأَوَّلِ».

﴿سف﴾ (فا):

قوله: «فقد يكونُ من المنفصلة ما تَلْفِظُ بِهِ» فهو قولك: (أُعْطِيَ زَيْدٌ الدَّرْهَمَ)، وقوله: «والأسماءُ غيرُ المنفصلةِ ليس شيءٌ منها يَعْمَلُ فِعْلُهُ فِي الْأَوَّلِ» يعني: (أَزِيدًا ضَرَبَ؟) إِذَا كَانَ زَيْدٌ الْفَاعِلُ بِنَفْسِهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ^١.
على قول: «وهذه مسائل متصلة بقوله: (أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْهُ إِلَّا هُوَ)».

﴿سف﴾ (سف):

هذه مسائل الأخفش.

على قول الأخفش: «وَلَا يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ إِلَى الظَّاهِرِ فِي هَذَا

(١) كذا هـ وفي لسطر التالي، والظاهر أن يقل: اتصل، أو متصلاً؛ لأن (ضمير زيد) معرفة.

(٢) في (ش ٢٨٢). «يتعدى إلى (زيد) فينصبه».

(٣) هذه الحاشية كلها ليست في (ش ٢٨٢) ب.

(٤) لم أحده في مصبوع من شرح لسيرافي ١٩٧، ٣، ٢٠٢. ولا في المخطوط ١ ٢١٩ ب.

الباب، ولكنَّ يَتَعَدَّى فعلُ الْمُضْمَرِ إِلَى الْمُضْمَرِ، مثلُ قولِكَ: (أَظُنِّي ذَاهِبًا)، و(ظَنَنْتَنِي ذَاهِبًا).

قال أبو العباس: «إِنْ ابْتَدَأْتَ قُلْتَ (إِيَّايَ أَظُنُّ ذَاهِبًا)، فـ(إِيَّايَ) فِي مَوْضِعِ (نِي) فِي (ظَنَنْتَنِي)».

يقول: إِذَا قُلْتَ: (ظَنَنْتَنِي) فَقَدْ عَدَيْتَ فِعْلَ الْمُضْمَرِ إِلَى اسْمِهِ الْمُضْمَرِ. «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدًا أَظُنُّ ذَاهِبًا)، فَتَجْعَلَ اسْمَ (زَيْدٍ) مُضْمَرًا فِي (ظَنَنْتَنِي) وَتُعَدِّيهِ إِلَى (زَيْدٍ) الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلٌ مُضْمَرٌ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِهِ مُظْهَرًا، وَأَمَّا الْمُظْهَرَةُ فَبَعْضُهَا يَتَعَدَّى إِلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ فِي الْمُظْهَرِ الْمُضْمَرُ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ الْمَفْعُولُ هَهُنَا يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ، فَيَصِيرُ الْمَفْعُولُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً».

يقول: لَوْ عَمِلَ الْمُضْمَرُ فِي الْمُظْهَرِ لَصَارَ الْمَفْعُولُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ، فَيَصِيرُ الْمَفْعُولُ لَا بُدَّ مِنْهُ.

على قول الأخفش: «فَيَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ إِلَى الْمُضْمَرِ

(١) كلام المبرد ما بين أقواس التنصيص، وهو متواصل، وأما الشرح المبدوء بـ(يقول) فالظاهر أنه

للفارسي أدخله في أثناء كلام المبرد

(٢) ساقط من (شر) ٢٨٢ ب

(٣) ليس في (شر) ٢٨٢ ب.

المنصوب في هذا الباب في العلم والشك.

﴿ط﴾:

أي: ليس في الكلام موضع يعمل فيه فعلها في مظهره في أفعال
الشك ولا في غيرها. ولا في مضمرة إلا في أفعال الشك خاصة، نحو:
(ظننتني عالماً) إذا ظننت نفسي. [٢٦/أ]

قال سيبويه: «إلا أتمها في (فعل) قبيحة»^{١٢}.

﴿من هنا ليس (عنده)، وهو عند (ح):

وإنما قبَّح لأنها لما مضى. (إذ) لما مضى، و(قام) لما مضى،
فقبَّح أن يفصل بينهما لهذا. و(يقوم) ونحوه ضد (إذ)؛ لأن (يقوم)
لما يستقبل^{١٣}.

قال سيبويه: «وَمَا يَقْبُحُ بَعْدَهُ ابْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ وَيَكُونُ الْإِسْمُ بَعْدَهُ
إِذَا أَوْقَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ نَصَبًا فِي الْقِيَاسِ (إِذَا) وَ(حَيْثُ)
.... وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَبَدَّيْتُ الْأَسْمَاءَ بَعْدَهُمَا فَتَقُولُ:
(اجْلِسْ حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ جَالِسٌ)، وَ(اجْلِسْ إِذَا عَبْدُ اللَّهِ جَلَسَ)

(١) انظر: شرح المصدر ١/١٤٩.

(٢) لكتاب (بولاقي) ١/٥٤، (هارون) ١/١٠٧.

(٣) هذه الحاشية في متن الشرقية، انظر. (ش) ١/٢٦.

وَمَا يَنْصَبُ أَوَّلُهُ....^١

الورّاق:

رَعَمَ أبو العباس: أنك إذا قلت: (إذا زيدُ تراه فأكرمهُ) محالٌ إلا
بإضمارِ فعلٍ يرفعُ (زيدًا)، فتقول: (إذا رُئيَ زيدُ تراه فأكرمهُ).

قال (ح): لا يجوزُ ذا.

زيادة بخط الورّاق، ليست في (ح):

هذه الحروفُ تَطْلُبُ الأفعالَ؛ (إذا) لو لم تكنْ مُؤَقَّتَةً كانت جزاءً
صحيحًا، و(حيثُ) إذا دَخَلَتْ عليها (ما) صارتُ جزاءً.

(فا):

في (إذا) لا يجوز، وفي (حيثُ) جائزٌ.

(١) الكتاب (بولاق) ٥٤/١، (هرون) ١٠٦-١٠٧ ويرى الصفار في شرحه ١٤٨/١ ب أن
عبارة: «والرفعُ بعدهما جائزٌ، لأنك قد تَبَدَّيُ الأسماءَ بعدهما فتقولُ. (اجلس حيثُ عبدُالله
جالسٌ)، و(اجلس إذا عبدُالله جالسٌ) من كلام الأخفش لا سيوي؛ لأنها محالمة لأول المقرة،
ولكلام سيوي في ١١٩/٣. وقال الشاطبي في المقاصد الشافية ٩٩/٣: «إنّ ذلك الكلام مختلفٌ
فيه هل هو من طرر الأخفش المدرجة أم لا». ونقل كلام الشاطبي صاحب إنحاف دوي
الاستحقاق ٩/٢.

(٢) سبق قريب ذكر مذهب المبرد في الاسم المرفوع بعد (إذا) الظرفية، في ص ١٧٨.

(٣) سبق قريباً أن جود الزحاج نحو هذا التأويل في بيت ذي الرمة (إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته)،

في ص ١٧٩

يعني إذا رفعتَ بعدَ (إذا) لم يكن على الابتداء، بل يكون بإضمارِ
فعلٍ، و(حيث) يكون على الابتداء.

على قوله في (شر): «وَمَا يَقْبَحُ» إلى «وَمَا يَنْتَصِبُ»: هذا كلامٌ
صالحٌ، وليس من الكتاب، ورأيتُه في نسخة ابن السراج، قال أبو علي^(١).

قال سيبويه: «وَأَمَّا (إِذْ) فَيَحْسُنُ ابْتِدَاءُ الْإِسْمِ بَعْدَهَا، تَقُولُ: (جِئْتُ
إِذْ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ)، وَ(جِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُومُ)، إِلَّا أَنَّهَا فِي (فَعَلَ) قَبِيحَةٌ، نَحْوُ
قَوْلِكَ: (جِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ قَامَ)، وَلَكِنَّ (إِذْ) إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ الْوَاجِبِ».

قَوَى سيبويه الفَرْقَ بَيْنَ (إِذْ) وَ(إِذَا) بِأَنْ قَالَ: إِنَّ (إِذْ):

- إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ الْوَاجِبِ.

- وَإِنَّهُ يَقَعُ الْإِسْمُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ بَعْدَهَا.

لِيُرِيَ أَنَّهَا بَعِيدَةٌ مِنْ مَعْنَى الْمَجَازَةِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ حَسَنٌ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ:
(جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ أَكْرَمُهُ).

(١) سبق في ص ١٧٨ هـ ذكر حكم وقوع المبتدأ بعد (إذا) الطرفية، والفرسي ممن لا يرى
جواره، وأن الاسم المرفوع بعدها يعمل بفعل يفسره الطاهر. انظر: التعليقة ١١٦/١ -
والبعداديات ص ٤٦٣

(٢) هذه الحاشية نقلتها من صرة نسخة من خروف ٨ ونسخة (ح ١٠) ١١١.

(٣) ليس في الرُّاحِيَةِ [انظر. (ح ١٠) ب.]، وكذلك لفظ (حتت) الثاني.

(٤) الكتب (بولاقي) ١/٥٤-٥٥، (هارون) ١٠٧.

(٥) انظر هذه الحاشية في: شرح السيرافي ٣/١٩٥.

﴿ط﴾:

أبو بكر بن السراج: يَسْتَقْبِحُونَ (جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَامَ)؛ لأنه إذا كان
الفِعْلُ ماضياً لم يَحْسُنْ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِذْ)؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُمَا فِي الْمُضِيِّ
وَاحِدٌ، تقول: (جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(إِذْ زَيْدٌ يَقُومُ)، فَحَقَّقَهَا أَنْ تَجِيءَ
مُضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ. فإذا لم تُضَفْها إِلَى جُمْلَةٍ تَوَنَّتْ، كما قال أبو ذؤيب:

مَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(١)

[٢٦/ب] هَذَا بَابُ مَا جَرَى فِيهِ الِاسْتِفْهَامُ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ

وَالْمَفْعُولِينَ مَجْرَى الْفِعْلِ كَمَا يَجْرِي فِي غَيْرِهِ مَجْرَى الْفِعْلِ

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي النَّصْبِ: (أَزِيدَا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ؟)،

و(أَزِيدَا أَنْتَ مُكَابِّرٌ عَلَيْهِ؟)، وَإِنْ لَمْ يُرْذَبِ الْفِعْلُ وَأَرَادَ وَجْهَ الْإِسْمِ رَفَعٌ^(٢)».

﴿ق﴾ قال الأخفش:

وَجْهَ الْإِسْمِ رَفَعٌ إِذَا كَانَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مُكَابِّرٌ) اسْمًا؛ لِأَنَّكَ لَا

(١) ذكر السيرافي ١٩٤/٣ هذا التعليل دون عزوه، وانظره في: الجني الداني ص ١٨٧
والمغني ص ١١٦.

(٢) من الوافر، وهو لابي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعر اهدلين ١٧١/١ واللسان (إد)
٤٦٢/١٥ وشرح شواهد المغني ٢٦٠/١ والخزانة ٥٣٩/٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٥٥/١، (هارون) ١٠٩/١. وفي الرّاحية [انظر: (ح) ١٩/ب] «وأراد به»
ومعنى (محْبُوس عليه): مُتَنَطَّر له، و(مُكَابِّر عليه): مغلوب عليه.

(٤) أي: إذا كان محيًى (مُكَابِّر) اسماً غير عاملٍ مما يجوز في اللغة.

تقول: (أزيدُ أنتَ رَجُلٌ عليه؟) : لأنَّ (عليه) و(به) وأشباههما لا تكونُ إلا ظُروفاً للفعل، ألا ترى أنه لا يُتكلَّمُ فيها باسمٍ إلا وهو في معنى فعلٍ، نحو قولك: (أزيدُ أنتَ أَكْرَمُ عليه أمَ عَمْرُو؟)، و(أزيدُ أنتَ كَرِيمٌ عليه؟)، ولم يُنصبْ لأنَّ هذه وإن كانت في معنى الفعلِ فهي لم تُعْمَلْ إعمالَ الفعل، كما أنَّ من الفعلِ ما لا يَعْمَلُ إلا في وَجْهٍ واحد، نحو: (ما أَحَسَنَ زيداً!)، و(أَكْرَمَ به رَجُلًا!)، و(نعمَ) و(بئسَ) و(ليسَ).

فإن قلت: أَجْعَلُ (مكابرٌ عليه) اسمًا في معنى فعلٍ لا يَعْمَلُ كما لا يَعْمَلُ (كَرَمٌ) وأشباهه.

فهذا لا يجوز؛ ألا ترى أنَّ (أَضْرِبُ) و(أَصْنَعُ) وأشباههما من الفعلِ الْمُتَمَكِّنِ لا يجوزُ أَنْ تُجْعَلَ بمنزلة ما ليس مُتَمَكِّنًا من الفعل.

قال أبو علي: هذا الفضلُ حَسَنٌ جِدًّا، وكتبه.

(ق): لناصِرِ كلامِ سيبويه أن يقول: لم يتعلَّقَ الظَرْفُ في (مُكَابَرُ

(١) يمكن أن يؤول (رجل) مشتق، نحو: (قوي أو متغلب)، فيصح المثال، ومراد الأخفش إذا بقي

(رجل) اسمًا جمادًا غير مؤول بمشتق انظر شرح ألفية ابن معط للرعيني ٢٢٨/٣.

(٢) ليس في (ش) ٢٩٢ ب.

(٣) أي: (فيقال هذا)، وحذف القول من الحواش شائع في كلام الأخفش.

(٤) كلام الفارسي متصل بكلام الأخفش السابق، فهو يعني بالفصل كلام الأخفش السابق واطر:

عليه) بـ (مُكَاَبَر)، وإِنَّمَا اسْتُؤْنِفَ لِلْيِيَانِ، كـ (بِالرَّحَى) في:

أُبْعِلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

و(بِك) في (مَرْحَبًا بِكَ) ^{١٠٠}.

قال سيبويه: «وَقَالَ أَبُو كَيْبَرِ الْهَدَلِيُّ:

مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ ^{١٠١}».

(١) من الطويل، وصدرة: (تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا يَمِينِهَا :)، وهو لأعرابي من بني سعد بن زيد من تميم في الكامل ١/ ٥٠-٥١، وفي تعليقات الأخفش الأصغر عليه أن المبرد أخبره أنه لأبي مُخَلَّم السَّعْدِي، وهو لأبي مُخَلَّم السَّعْدِي في العقد الفريد ١/ ١٠٤، ولأبي للهندلول بن كعب العنبري في: الحماسة (انظر: شرحها للمرزوقي) ١/ ٦٩٦، وللحارث بن بدر في الأشباه والنظائر للخالدين ٢/ ٢٦٣، والشاهد الذي أرادَه القاضي أن (أل) في (المتقاعس) موصولة فلا يتقدم عليها شيء مما في صلتها، وتمت صلتها بـ (متقاعس)، و(بالرحى) تبيين لـ (المتقاعس)، كأنه قال: (أبعلي هذا المتقاعس، أعني بالرحى)، ثم قَدَّمَ (بالرحى)، وفي قَدَّمَ بعض صلة (أل) عليها خلاف، وفي البيت تأويل آخر. انظر: الالامات ص ٨٥ والمحتسب ٢/ ٣١٠ والنصف ١/ ١٢٩- وشرح المفصل ٩/ ١٥١- وشرح الشافية ٢/ ٣٣٦- والخزانة ٨/ ٤٢٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٥، والكامل ١/ ٥٢، وفيه: «جعل قوله (بالرحى) تبيينًا، بمنزلة (لث) التي تقع بعد قولك (سقيًا)، وبمنزلة (بك) التي تقع بعد قولك (مرحبًا)، فون قَدَّمَتَهَا قَبْلَ (سقيًا) و(مرحبًا) فدلث حيد بالغ»- والالامات ص ٢٤.

(٣) من الكامل، وهو لأبي كَيْبَرِ الْهَدَلِيِّ في: شرح أشعار الهدليين ٣/ ١٠١٢- والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥ والإنصاف ٢/ ٤٨٩ والمغني ص ٨٦٦ والمقصد النحوية ٣/ ٥٥٨ والخزانة ٨/ ١٩٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١، ٥٥-٥٦، (هارون) ١٠٩ وليس في الرُّاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٩(٢) ب]: الهدلي

هو الذي يُقال له: (هَبْلَتَكَ أُمَّكَ) ، وَقِيلَ: الْمُثْقَلُ ، وَرُوِيَ
 به^٣ ، وفي الحديث: «وَالنِّسَاءُ يَوْمَئِذٍ لَمْ يُبَلَّغْنَ اللَّحْمُ»^٤ ، أَي: لَمْ يُثَقِّلُنَّ ،
 وَمَعْنَاهُ رَاجِعٌ إِلَى الْهَبْلِ ؛ لِأَنَّ الْمُثْقَلَ بِاللَّحْمِ مُسْتَهْجَنٌ مَقُولٌ لَهُ ذَلِكَ ،
 وَأَسْنَدُ التَّهْيِيلِ إِلَى اللَّحْمِ ، لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلدَّعَاءِ عَلَيْهِ . [٢٧/أ]

وَقَعَ فِي كِتَابِ أَبِي نَصْرِ (حُبَّكَ) بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو

(١) أَي: كَلَنْتَ ، وَهُوَ دَعَاءٌ يَكُونُ بِالشَّرِّ ، وَلِتَعَجَّبَ انْظُرَ (هَبِلَ) فِي: اللسان ٦٨٦/١١ .

(٢) يُقَالُ: هَبَلَهُ اللَّحْمُ وَأَهْبَنَهُ ، إِذَا كَثُرَ عَلَيْهِ وَرَكِبَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، فَصَارَ كَثِيرَ الدَّحْمِ ثَقِيلَ الْحَرَكَةِ
 مِنَ السَّمَنِ انْظُرَ (هَبِلَ) فِي: مقاييس اللغة ٦/٣١٠ واللسان ١١/٦٨٨ ، وانظر فتح الباري
 ٨/٤٦٠ ، وانظر تفسير (المهبل) فِي الْبَيْتِ مَعَ شُرُوحِ آيَاتِ الْكِتَابِ فِي: اللسان
 (١١/٦٨٨) ، وَالْأَوَّلُ فِي: أسس البلاغة ص ٦٩٤ ، وَالثَّانِي فِي: غريب الحديث للحري
 ١/٣٢٠ وَتَهْدِيبُ الْبَغَةِ ٦/١٤٦ - وَمَقْيِيسُ الْبَغَةِ ٦/٣٦ - وَالْفَائِقُ ٤/٦٠ - وَلِتَج
 ١٠٨/٣١ .

(٣) لَمْ أَحَدْ هَذِهِ الرُّوَايَةَ ، وَيُعَدُّهَا أَنَّ آخِرَ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ: (جَلِدْ مِنْ لَفْتَيَانِ غَيْرِ مُثْقَلٍ) ، وَوَحَّدَتْ
 فِي: الْمُحْكَمِ ٢/٢٤٤ (جَلِدْ مِنْ الْفَتَيَيْنِ غَيْرِ مَهْبِلٍ) ، وَعَنِ السَّانِ ١٥ ٨٧ ، فَعَلَّ مِنْ رَوَاهَا رَوَى
 بَيْتَ الشَّاهِدِ (غَيْرِ مُثْقَلٍ) .

(٤) مِنْ قَوْلِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فِي حَدِيثٍ لِإِبْرَاهِيمَ رَوَاهُ أَحْمَدُ ١/١٥٩
 (٢٥٦٦٤) - وَالسَّانِي فِي سَنَنِ الْكِبَرَى ٦ ٤١٦ (١١٣٦٠) - وَالصَّبْرَانِي فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ
 ٢٣ ، ٧٩ (١٤١) ، وَرَوَاهُ بَعْضُ رُوَاةِ صَحِيحِ الْبَحْرِيِّ (انْظُرْ: فَتَحُ الْبَارِي ٨ ، ٤٦٠) وَبَعْضُ
 رُوَاةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (انْظُرْ: مُشَارِقُ الْأَوَارِ ٢ ٢٦٤)

(٥) فِي (ش ٢٩٢) ب: «وَسَدَّ» قَدْ سَبَقَ أَنْ لَقُولَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَاذْنَبَ أَنْ يَقَالَ: «أَسَدَّتْ» .

(٦) أَي: فِي الْحَدِيثِ السَّقَطِ

رِيَّاشٍ فِي (الْحِمَاسَةِ) (١)، وَالْبَاءُ مُصْلَحٌ، وَذَكَرَ أَنَّهُ جَمَعَ (حُبْكَةً)، وَهِيَ الْإِزَارُ، وَذَكَرَ أَبُو رِيَّاشٍ أَنَّ الْحُبْكَةَ نَكَّةُ الْحُجْرَةِ، وَأَمَّا أَبُو زَيْدٍ فَكَانَ يَرَوِيهِ (حُبْكُ) بِضَمِّ الْبَاءِ، وَقَالَ: هُوَ جَمَعَ (حِبَاكُ)، وَهُوَ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ السُّكْرِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ (٢).

قَالَ سَيَوِيهِ: «فَمِمَّا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ هَذَا الْمَعْنَى: (فَعُولٌ) وَ(مِفْعَالٌ) وَ(فَعَّالٌ) وَ(فَعِلٌ) - وَقَدْ جَاءَ (فَعِيلٌ) كَ(رَحِيمٍ) وَ(عَلِيمٍ) وَ(سَمِيعٍ) وَ(بَصِيرٍ) - يَجُوزُ فِيهِنَّ مَا جَازَ فِي (فَاعِلٍ) بَيْنَ التَّنْذِيمِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ. لَوْ قُلْتُ: (هَذَا ضَرْبٌ رُؤُوسِ الرِّجَالِ وَسُوقَ الْإِبِلِ) عَلَى (وَضَرْبٌ سُوقِ

(١) هُوَ: أَبُو رِيَّاشٍ، أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّيْبَانِي الْقَيْسِي الْيَمَنِي اللَّغَوِي، شَيْخُ النَّمَرِيِّ شَارِحُ الْحِمَاسَةِ، أَدِيبٌ إِخْبَارِي. وَلَهُ شَرْحٌ عَلَى الْحِمَاسَةِ مَفْقُودٌ، وَلَكِنْ عَنْهُ نَقُولُ كَثِيرَةٌ فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلنَّمَرِيِّ وَلِلتَّبْرِيزِيِّ فِي الْخَزَانَةِ. انْظُرْ. إِرْشَادُ الْأَرَيْبِ ١/ ١٨١ - وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ١/ ٦٠ - وَشُرُوحُ حِمَاسَةِ أَبِي تَمَامٍ، د. مُحَمَّدٌ عَثْمَانُ ٢/ ٩١.

(٢) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ نَقَلْتَهَا مِنْ طَرَةِ سَخَةِ الْحُمْزَاوِيَةِ (٨٢) (١) ٥٠ أَوْ (حُبْكُ) إِنْ كَانَتْ جَمَعَ (حُبْكَةً) فَهِيَ بِفَتْحِ الْبَاءِ، كَقُرْبَةٍ وَقُرْبٍ، وَإِنْ كَانَتْ جَمَعَ (حِبَاكُ) الَّتِي هِيَ جَمَعَ (حَبِيكَةَ) فَهِيَ بِضَمِّ الْبَاءِ، كَكِتَابٍ وَكُتُبٍ، وَالثَّانِي هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الرِّوَاةِ. انْظُرْ: دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٢/ ٩٢ - وَشَرْحُ آيَاتِ سَيَوِيهِ ١/ ٢١٨ - وَالْمَقْصَدُ النُّحَوِيَّةُ ٣/ ١٤٣٥ - وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١/ ٦٥ - وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ١٩ وَالْخَزَانَةُ ٨/ ١٩٣ - وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْفَارَسِيِّ ٢/ ٩٦.

الإِبلِ) جَازَ^(١).

﴿٢﴾ في كتابه^(٢):

ليس الكلامُ بمتَّصِلٍ بـ(عليم) و(سميع)؛ ألا يُظَنُّ بينهنَّ أنَّ الضميرَ
لـ(رحيم) وإخوانه^(٣)، والدليلُ عليه قوله: «لو قلتَ: (ضُرُوبٌ رُؤُوسِ
الرَّجالِ وسُوقِ الإِبلِ)»^(٤).

قال سيبويه: «قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرَمِّ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّيْخِ يَنْهَضُ^(٥)»
﴿٣﴾ أبو عبيد^(٦):

(١) الكتاب (بولاق) ٥٦/١، (هارون) ١١٠/١. وفي الحواشي. «(سح): وَفَعَالٌ وَمَفْعَالٌ»، أي: بدل
(ومفعال وفعال). وفيها. «(سح): وقدير»، أي: بعد (وعليم). وفيها. «(سح): ما يجوز»، أي:
بدل (ما جاز). وفيها: «(سح): والإظهار والإظهار»، أي: بدل (والإظهار والإظهار). قلتُ:
وكذا الرِّبَاحِيَّةُ [انظر: (ح) ١١١] في كل المواضع إلا الثالث

(٢) أي: نسخة ابن السراج.

(٣) أي: أن قوله (يجوز فيهن) يعمُّ جميع الصبغ، وليس خاصًّا بـ(فعيل).

(٤) ليس في (٢) ٣٠.

(٥) من الطوبى، وهو لذي الرِّمَّةِ في ديوانه ١٨٣٢/٢ - وأسرار البلاغة ص ١٩٠ - والخزانة
١٥٧/٨. وبلا نسبة في: الحيون ٣٤٧/٤ - وأمالى القلي ٢/٢٩٨. والشَّيْخُ والشَّيْخُ لغتان.

(٦) الكتاب (بولاق) ٥٦/١، (هارون) ١١٠/١.

(٧) أصل كلامه في عريب الحديث له ٢١/١، وانظر فحوى القل (هجم) في. اللسان ٦٠١/١٢

والنتاج ٤٥/٦.

«يُقَالُ: هَجَمْتُ عَلَى الْقَوْمِ، وَهَجَمْتُ غَيْرِي عَلَيْهِمْ، كَمَا يُقَالُ:

جَبَرْتُ الْعَظَمَ فَجَبَرْتُ».

يعقوب^١: «يُقَالُ: هَجَمْتُكَ عَلَى الْقَوْمِ وَأَهَجَمْتُكَ،

بِاللَّغَتَيْنِ مَعًا»^٢.

قال سيبويه: «وَقَدْ جَاءَ فِي (فَعِلٍ)، وَلَيْسَ ككَثْرَةِ ذَٰلِكَ،

قَالَ الشَّاعِرُ:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَآمِنْ

مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وَقَالَ لَيْبَدٌ:

(١) لم أقف عليه، وانظر فحواه في هامش قبله.

(٢) هذه الحاشية كلها ليست في (ش ٢) ٣٠.

(٣) في الحواشي: «(سج): في كثرة». قلت: وكذا في الرِّاحِيَّةِ، انظر: (ح ٢) ١٢٠.

(٤) من الكامل، ونُسِبَ في الحاشية المقدمة إلى أبي يحيى اللاحقِي (ت ٢٠٠)، والصواب أن اللاحقِي

اللاحقِي راوٍ له لا قائل، كما في التعليق على الحاشية القادمة، وقال السيرافي ٣/ ٢١٥: «ويروى

أيضًا أن البيت لابن المقفَّع»، وفي بعض نسخ شرح السيرافي أنه للأخفش. وكلاهما ليس بشيء،

أما سبته إلى الأخفش فانظر تربيته في الهدى بعد القدم، وأم سبته إلى ابن المقفَّع فلم أحده

لغير السيرافي. ولم يكن سيبويه ليروي لاس المقفَّع، وأخشى أن يكون الأمر قد انتس على

السيرافي، لأن اللاحقِي المنسوب له البيت من أهم أعماله نظم (كناية ودومة) التي ترجمها ابن

المقفَّع، انظر: المستظلم ١٠ ٨٧ قلت: وفي الحواشي: «(ح): لا تخاف، في (سج) كذلك»، أي: بدل

(لا تضير)، وكذا في الرِّاحِيَّةِ [انظر: (ح ٢) ١٢٠]، وهي رواية.

أَوْ مَسْحَلٌ شَنْجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ بِسَرَاتِهَا نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومٌ
.... وَ(فَعِلٌ) أَقْلٌ مِنْ (فَعِيلٍ) بِكَثِيرٍ^(١).

قال أبو العباس^(٢): «حَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو يَحْيَى
الْلَّاحِقِيُّ^(٣)، قَالَ: «سَأَلَنِي سَيَبُويه عَنْ (فَعِلٍ) يَتَعَدَّى، فَوَضَعْتُ لَهُ هَذَا

(١) من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري^(٤)، في: ديوانه ص ١٢٥ - ومعاني الفراء ٢٢٨/٣، وفيه (عَمِلٌ عِضَادَةٌ) والمقاصد الحوية ٥١٣/٣ واللسان (عضد) ٢٣٩/٣ - والخزائن ١٦٩/٨، وفي الخواشي أنه جاء في (ح) و(سج)، «سراته لها»، وكذا في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٠١٢]، وهي رواية.

(٢) كذا في الشرقية [انظر: (ش) ٣٠٠]. وهو في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١١٠] مختلف، إذ قُدِّمَ البيت الثاني مكان الأول ونُسبَ إلى ابن أحر، والصواب أنه للبيد، وفُصِّلَ بينها بفواصل والنص في بولاق وهارون على الرباحية، انظر: الكتاب (بولاق) ٥٧/١، ٥٨ (هارون) ١١٢ ١١٣.

(٣) وقال المبرد عن البيت في المقتضب ١١٦/٢ «واحتج به سيبويه وهذا البيت موضوعٌ مُحدث»، وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٥٦٣/١ عن رواية المبرد: «وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يُلْتَمِزُ إليه؛ لأن سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أن اللاحقي هو الذي أشده»

(٤) هو: أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن غمير اللاحقي الرقاشي (ت ٢٠٠)، شعر عباسي مطبوع، حظي عند البرامكة، ومدح الرشيد، كن حسن السيرة والدين، انظر: الأغني ١٦٤/٢٣ - والأوراق للصولي ص ١ - وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ٩٢ - ولمنتظم ٨٧/١٠ والوافي بالوفيت ٢٠٠، ٥

(٥) في بعض نسخ شرح السير في ٢١٥، ٣ أن اللاحقي روى ذلك عن الأحفش، وكذا في بعض نسخ تحصيل غير الذهب ١١٥، وهو من اضطراب الشُّح، والصواب ما في النسخ الأخرى الموافقة للحاشية هـ، وجاء على الصواب في النكت للأعم ٢٤٧ الذي هو اختصار لشرح السيرافي

البيت»، يعني (حَذِرْ أُمُورًا) .

- (١) وَرُوِيَ عَنْهُ ذَلِكَ بِإِسَاد نَارٍ مِنْ طَرِيق أَبِي حَفْصٍ السَّحَّاسِ عَنِ الْأَخْفَشِ الْأَصْغَرِ عَنِ الْمُبَرَّدِ فِي: إعراب القرآن للنحاس ١٢٤/٣ - وشرح شواهد الحمل لأبي العباس التميمي (عن المزهر ١٨٠/١). ومن ذكر القصة: لباب الألباب ١/٣٥٥ والمقصد الحوية ٣/٥٤٣ والخزانة ١٦٩/٨. قلت: الرواية في الحاشية ثابتة بسد عالٍ، ورواة صادقين، فليس سلباً أن يقال [كما قال محقق أملي ابن السجري ٢/٣٤٦٦]. «وقد رَدَّ أَهْلُ الْعِلْمِ هَذِهِ لِرَوَايَةِ وَشَعْرَاعٍ عَلَى قَائِلِهَا»، ولكن الردَّ يكون بتضعيف اللاحقي، أو بتضعيف الاستدلال بها عن أبي البيت مصنوع
- (٢) قلت: أما السند إلى اللاحقي ففَوَيٌّْ عَلَيْهِ كَمَا تَرَى، وَلَكِنْ فِي الْأَسْتِدْلَالِ بِهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ مِنْ جِهَتَيْنِ، الْجِهَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهُ، فَالْمُبَرَّدُ فَهَمٌّ مِنَ الْوَضْعِ هُنَا الْإِخْتِلَاقُ وَالْكَذِبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَقْتَضِبِ ١١٧/٢. فالبيت مصنوع. وهذا غير مُسْتَمٍّ بِهِ، قَالَ أَبُو نَصْرٍ الْمَجْرِي فِي شَرْحِ عِيُونَ سَيُوبَةَ ص ٨٠: «سَبَقَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدٍ .. أَنْ شَاعَرَهُ الْإِلَاحِقِيُّ وَضَعَهُ لَذَلِكَ، وَهَذَا ضَعِيفٌ فِي التَّأْوِيلِ، وَكَيْفَ يَصْلُحُ أَنْ يُنْسَبَ الْإِلَاحِقِيُّ إِلَى نَفْسِهِ مَا يَضَعُ مِنْهُ وَلَا يَحِلُّ؟ أَوْ كَيْفَ يَجُوزُ هَذَا التَّأْوِيلُ عَلَى سَيُوبَةَ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي دِيْنِهِ وَعِلْمِهِ وَعَقْلِهِ وَأَخَذَهُ عَنِ الثَّقَاتِ الَّذِينَ لَا اخْتِلَافَ فِي عِلْمِهِمْ وَصَحَّةِ نَقْلِهِمْ. وَإِنَّمَا أَرَادَ الْإِلَاحِقِيُّ: (فَوَضَعْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ) فَرَوَيْتُهُ لَهُ»، قلت: وهذا المناسب لحار سيوي ولاحقي، أما سيوي فهو غني عن التذكير بأنه ثقة ثبت في رواية النحر واللغة، وأما اللاحقي فهذا المنسب لدينه وفصاحته، أم دينه فقال عنه صاحب المنتظم ٨٧/١٠: «وَكَانَ أَبَدَ حَسَنَ السَّيْرَةِ، حَافِظًا لِلْقُرْآنِ، عَالِمًا بِالْفِقْهِ، وَقَالَ عِنْدَ وَفَاتِهِ: أَنَا أَرْجُو اللَّهَ وَأَسْأَلُهُ رَحْمَتَهُ، مَا مَضَتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ فَطُّ لَمْ أَضِلَّ فِيهَا تَطَوُّعًا كَثِيرًا»، وأم فصاحته فقد الجحظ في البيان والتبيين ١/٤١ بعد أن ذكر كبار المطبوعين من المولدين: «وَأَبَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْإِلَاحِقِيُّ أَوَّلُ بِالطَّنْعِ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَالْإِلَاحِقِيُّ تَكَلَّمَ بِكَلَامِ الْعَرَبِ، تَقُولُ الْعَرَبُ: «وَضَعْتُ الشَّيْءَ فِي الْمَكَانِ» أَثَبَّتَهُ فِيهِ» [السرد (وصح) ٨/٣٩٩]. فكانه ظن أن سيوي شاك في الحكم الذي سأل عنه، غير واقف على شاهد فيه، قال: فَأَثَبْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ الَّذِي يُثَبِّتُ هَذَا الْحُكْمَ، وَقَدْ يَكُونُ

وَوَقَّفَ أَبُو عُمَرَ " فِي (فَعِلٍ) مِثْلِ (حَذِرٍ)، وَقَالَ: «لَمْ أَجِدْ فِيهَا ثَبَتًا،

مراده كقول القائل عن قلمٍ معهودٍ بينكما: سألني زيدٌ قلمٌ فَوَضَعْتُ له هذا القلم، أي أعطيته إياه، فاللاحقي يقول مفتخرًا. أنا وضعتُ هذا البيت في كتاب سيبويه؛ لأنه سألني فرويته له، وهذا كقول أبي زيد الأنصاريّ شيخ سيبويه مفتخرًا: «كُلُّ ما قال سيبويه» (وأخبرني الثقة) فأنا أخبرته» [أخبار النحويين البصريين ص ٦٤]. والجهة الأخرى: دلالتُه على أن البيت مصوغ، ولا دلالة فيه على قواعد المُحدِّثين، لأنه إن أراد اللاحقيّ بالوضع الكذب فهو كذابٌ لا يُصدِّق في أد البيت له وأن سيبويه سأله وصدّقه، فلا يصحُّ الاحتجاجُ بكلامه على سيبويه الذي أثبت البيت في كتابه وهو لا يروى عن الكذابين، بل كان معروفًا بالتشدد في الأخذ عن الثقات، وإن كان مراده بالوضع إرواية فلا إشكال، فسيبويه غريرُ الرواية كثيرُ الشيوخ، ولن يعتمد في إثبات هذا البيت إلا على ثقة، قال ابن السيرافي ٤١٠/١: «وإذا حكى أبو يحيى مثلَ هذا عن نفسه ورَضِي أن يُخبر أنه قليلُ الأمانة، وأنه أوْثَن على الروية الصحيحة فخان، لم يكن مثله يُقبَلُ قوله ويُعرَضُ به على ما قد أثبتته سيبويه، وهذا الرجلُ أحبُّ أن يَتَحَمَّلَ بأنَّ سيبويه سأله عن شيء، فخبَّر عن نفسه بأنه فعَل ما يُبْطِلُ الجمال، ويثبتُ عليه عارَ الأبد، ومن كانت هذه صورته بُعدٌ في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيء». وقال نحوه: ابن عصفور في شرح الجمل ٥٦٢/١ وابن مالك في شرح التسهيل ٨١/٣ - وابن أبي الريح في البسيط ١٠٥٩/٢ - والصفر ١٥١/١ ب. وقد استشهد بالبيت كثيرٌ من النحويين واللغويين، «واستشهد به شراحُ الألفية» [الحزنة ١٥٩/٨]، وهذا يدلُّ على احتجاجهم به، كما في: الصحاح ٦٢٦/٢ - والتبصرة ٢٢٧/١ - وأسلي ابن الشجري ٣٤٦/٢ - واللباب للعكبري ٤٤٢/١ - وشرح ابن عقيل ١١٤، ٣ - واللبس ١٧٥/٤ - وشرح الأشموني ٢٩٨/٢، وقاب. «والقدح فيه من وضع الحاسدين» - والتدح ١٠، ٥٦٥.

(١) ظاهر كلامه هنا أن يرى جواز إعمال (فَعِلٍ) قليلًا، وهذا المنقول عنه، انظر: شرح السيرافي

ولكن يُقَوِّمُهَا أَنَهَا عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، تَقُولُ (حَذِرَ، فَهُوَ حَذِرٌ)».

قال أبو عمر:

«هُوَ عَلَى الظَّرْفِ»، وَقَالَ غَيْرُهُ: «(بِعِضَادَةٍ سَمَحَجٍ)، فَلَمَّا حَذَفَ

الْبَاءَ أَعْمَلَ (شَنِجَ)»^(١).

قال أبو عثمان^(٢): «(فَعِيلٌ) لَا أَرَاهُ يَنْصَبُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ثَبَتٌ فِي

شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ»، وَإِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ مِنْ سِبْوَهِ.

قال: «وَلَمْ يَجِئْ فِي (فَعِيلٍ) أَيْضًا ثَبَتٌ، وَخَبَرْنَا الْأَصْمَعِيَّ أَنَّ أَبَا

عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ^(٣) كَانَ^(٤) يَقُولُ: (عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ) ظَرْفٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ

(١) هَذَا تَحْرِيجَانِ لِلْبَيْتِ، وَثَالِثُهَا لِلْمَبْرَدِ، قَالَ فِي مَسَائِلِ الْغَلَطِ (عَنِ الْإِتِّصَارِ ص ٦٨): «و(عِضَادَةٌ

سَمَحَجٍ) إِنَّمَا هِيَ مُتَنَصِّةٌ انْتِصَابَ (هُوَ حَسَنٌ وَجْهٌ عَبْدٌ)، أَيْ: عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، ف(شَنِجٍ) صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.

(٢) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ جَاءَتْ فِي مَتْنِ الشَّرْقِيَّةِ، انْظُرْ: (ش ١) ٢٧٧.

(٣) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي: شَرْحِ الرَّمَانِيِّ ٢/ ٤١١-وَالْبَسِيطِ ٢/ ١٠٥٨.

(٤) فَوْقَ (ثَبَتٌ): «(سَمَحَجٍ): ثَبَتًا». قُلْتُ: فَيَكُونُ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ (بَجِئَ). وَلَمْ تَرُدْ (وَلَا غَيْرَهُ) فِي

(ش ٢) ٣١١ وَفِي سَخْةِ الْعَبْدِيِّ ١/ ١٣٤: «ثَبَتٌ فِي شِعْرِ وَلَا خَيْرٍ». وَفِي سَخْةِ كِتَابِهِ ٦١:

«بَثَبْتُ وَلَا خَيْرٍ».

(٥) فِي نَسَخَةِ كِتَابِهِ ٦١-وَنَسَخِ الْعَبْدِيِّ ١/ ١٣٤. «وَجَبَرْنَا عَنِ الْأَصْمَعِيِّ».

(٦) وَانْظُرِ النُّقْلَ عَنْهُ فِي: مَسَائِلِ الْغَلَطِ (انْظُرِ الْإِتِّصَارَ ٦٨)-وَلِبَابِ الْأَلْبَابِ ١/ ٣٤٨.

(٧) لَيْسَ فِي (ش ٢) ٣١١.

الجرمي».

قال سيبويه: «وَقَالَ: (إِنَّهُ لَمِنْحَارُ بَوَائِكِهَا)».

أبو عبيد: قال الكسائي: «بَاكَتِ النَّاقَةُ تَبُوكُ بَوَكًا: إِذَا سَمِنَتْ، وَالْبَائِكُ مِنَ الْإِبِلِ: الْعَظِيمَةُ». وقال النَّضْرُ: «نَاقَةٌ بَائِكٌ بغير الهاء، ويقال بالهاء أيضًا، وهي الكريمة»^٣. [٢٧/ب]

قال سيبويه: «وَمِنْهُ قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيَّةَ:

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مُوهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ»^٤.
«هَذَا الْيَتُّ وَقَعَ غَلَطًا فِي الْكِتَابِ»^٥، قال أبو إسحاق: «صَدَقَ،

(١) وانظر النقل عنه في مسائل الغلط (انظر الانتصار ٦٨) - ولباب الألباب ١/٣٤٨، وفي طرة

نسخة ابن يقي ١٢١ المتقولة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر: «قال لي أبو عمر الجرمي».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٥٨، (هارون) ١/١١٢ وفي الرباحية [انظر] (٢/٢٠) [٢٠] «ويقال» بدل (وقال).

(٣) أصل النقل في الغرب المصنف ٣/٨٥٠، وانظر الثقلين عههما بالمعنى في (بوك) في اللسان ٤٠٤/١٠ والتج ٢٧/٨٦.

(٤) من السبسط، وهو لساعدة بن حوثة الهذلي في: شرح أشعر الهذليين ٣/١١٢٩ وعرب الحديث الحديث لتحري ١/٦٦١ - وتهذيب اللغة ١١/٣٠٦ - والمصنف ٣/٧٦ - واللسان (عمل) ٤٧٥/١١ والخزانة ٨، ١٥٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/٥٨، (هارون) ١/١١٣، ١١٤.

(٦) لعن القاتل المبرد شيخ الزجاج، فقد غلط سيبويه في ذلك في مسائل الغلط، وقال (عن الانتصار الانتصار ص ٦٨) «وأما (موهن) فهو ظرف»، وقال في المقتضب ٢/١١٥: «وليس هذا حجة

قال أبو عمرو وأبو عثمان: «(مَوْهِنًا) ظَرْفٌ» عَمِلَ مِثْلَ (رَحِيمٍ) سَوَاءً^٣.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْكُمَيْتُ:

شُمَّ مَهَاوِينُ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا

مِصُّ الْعَشِيَّاتِ لَا خَوْرٌ وَلَا قُرْمٌ».

في واحدٍ منها؛ لأن (مَوْهِنًا) ظَرْفٌ وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل، وقال السيرافي ٢١٦/٣: «قال النحويون: هذا غلط من سيبويه يَبْنَ». ومراد المحشي بالغلط هنا الاستشهاد به على إعمال (فَعِيل)، وقال بذلك أيضًا: الجرمي والمازني والمبرد والزجاج كما في الحاشية وتخريجها، وصَحَّح الاستشهاد به لذلك: السيرافي ٢١٦/٣ - والصقار ١٥١/١ وابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/٦ - وابن عصفور في شرح الجمل ٥٦٤/١، ويرى ابن مالك في شرح التسهيل ٨٠/٣ - وابن هشام في المغني ص ٥٦٩ أن سيبويه لم يستشهد به على إعمال (فَعِيل)، بل على أن (فاعلاً) قد يُعَدَّلُ به (فَعِيل) و(فَعْل) للمبالغة، قلت: هذا من سيقاة كلامه محتمل، وانظر الخلاف في إعمال (فَعِيل) و(فَعْل) في ص ٢٣٢

(١) انظر إنكارهم إعمال (فَعِيل)، وأنه لم يجيء في إعماله ثَبُتٌ، في ص ٢٣٢.

(٢) لأنهم جعلوا (كَلِيلًا) من (كَلَّ) اللازم، بمعنى: ضعيف، أي: البرق، وهذا خلاف معنى البيت؛ لأن الشاعر وصف البرق بالقوة مرتين، في قوله (عَمِلَ) وقوله (وبات الليل لم ينم)، وعلى تأويل سيبويه يكون المعنى أن البرق لقوته أتعب الليل بروقه انظر: شرح السيرافي ٢١٦/٣ وشرح عيون سيبويه ٨٠ - وشرح الصقار ١٥١/١.

(٣) هذه الحاشية كلها ليست في (٢) ٣٠ ب.

(٤) من البسيط، وهو للكميت في: المفصل ص ٢٨٩ - والمحكم ٤٢٨/٤، وللكميت بن زيد في: ديوانه ١٠٤/٢ - واللسان (هون) ٤٣٩/١٣ والخزانة ١٥٠/٨، وللكميت بن معروف في: المقاصد النحوية ٥٦٩/٣، ولابن مقبل في: ابن السيرافي ٢١٥/١ وابن خلف ٣٦١/١.

﴿وليس بِحُجَّةٍ عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ﴾.

﴿ط﴾ (٣):

شاةٌ قَزَمَةٌ بفتح القاف والزاي، أي: حقيرةٌ.

والبيت برفع جميع النعوت فيه، وضُمَّ حروف (قزم) في: الشرقية [انظر: (ش ٢) ٣٠ب] والرباحية [انظر: (ح ١) ١١ب]، وهي رواية النحويين، نصَّ عليها: ابن السيرافي ١/ ٢١٦، قال: «وقد أُنشِدَ البيتُ في كتاب على أنه مرفوع الروي» - وابن خف ١/ ٣٦١. والنعوت في الديوان مجرورة لأنها تامة لمحرور، قال في الحزانة ٨/ ١٥٠: «والبيت إنما ورد في كتاب سيبويه والمفصل على إعمال (وَفَعَال) عمل فعله، وليس فيها ما يدل على أن الأوصاف مرفوعة أو مجرورة» قلتُ: هما روايتان، وورود البيت في ديوان الشاعر برواية لا ينفي الرواية الأخرى، لأن العرب المحتج بكلامهم ما زالت تروي الأشعار بغير لفظ الشاعر ويروي عنهم العلماء: لأن العبرة بفصاحة القائل (شاعراً كان أم ناقلًا أم معيَّراً)، قال ابن السيرافي ١/ ٥٦٣: «فهذا الذي رأيته في ديوانه، وليس هذا بمفسدٍ لحجة سيبويه؛ لأنه لم ينقل هذه الشواهد من الدواوين، إنما سمعها، والعربُ عصهم يشدد شعر بعض، فإذا غيَّر هذا عربيٌّ يُحتج بقوله صار كأنه هو القائل» يعني في الاحتجاج، وسبق إشار إلى هذه المسألة في ص ١٠٦ هـ.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٩، (هارون) ١/ ١١٤.

(٢) هذه الحاشية جاءت غير منسوبة في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٢٧ب]. وانظر رأي الأصمعي

هنا في: إصلاح المنطق ص ١٩٣، ٢٢٦. وأما القالي ١/ ٧٩ والخصائص ٣/ ٢٩٤.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ٣١، ونقلها ابن خلف ١/ ٣٦٢ عن أبي جعفر النحاس، فتكون

الحاشية مما نقله ابن طلحة عن النحاس غير معزو إليه.

(٤) أي: زويشة صغيرة. انظر (قزم) في: تهذيب اللغة ٨/ ٣٣٢ - واللسان ١٢/ ٤٧٧ - والتاج

قال سيبويه: «وَمِنْهُ: (قَدِيرٌ) وَ(عَلِيمٌ) وَ(رَجِيمٌ) وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ (حَسَنِ وَجْهِ الْأَخِ)؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُقْلَبُ وَلَا يُضْمَرُ»^١.
بخط «الوزاق»:

قال أبو إسحاق: معنى (يُقْلَبُ) أنه لا يجوزُ أَنْ يُقَدَّمَ وَيُؤَخَّرَ، فيقال: (وَجْهَ الْأَخِ حَسَنٌ^(٢))، أو (حَسَنٌ إِيَّاهُ) فيُضْمَرُ.
بخط «(فا)»:

الذي لا يُقْلَبُ هو الذي لا يُضْمَرُ، فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقَلْبِ فَهُوَ قَوْلُ الْجَمِيعِ^(٣)، وَأَمَّا مَا قَالَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يُضْمَرُ» فَمَذْهَبُ غَيْرِهِ فِيهِ^(٤)، أَي: لَا

(١) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ج ١) ١١١ أ]. بمنزلة قولك: حَسَنٌ.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٥٩/١. (هارود) ١١٥/١.

(٣) في (ش ٢) ٣٠ ب. «خط»

(٤) أصل الجملة: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَ الْأَخِ)، ثُمَّ قُدِّمَ مَعْمُولُ (حَسَنٌ) عَلَيْهِ، فَصَارَ: (زَيْدٌ وَجْهَ الْأَخِ حَسَنٌ).

(٥) في (ش ٢) ٣٠ ب: «قال»، وهو تحريف

(٦) انظر: المقتضب ١٥٨/٤ وأسرار العربية ١٨٣ واللباب للعكبري ٤٤٣/١ والمغني ٥٩٩-٥٩٩ والأوضح ١٧٢/٢ والمجم ٩٢/٥.

(٧) عني ذلك جمهور الحوئين، وأجاز الفراء العطف على مجرور الصفة المشبهة بالرفع نحو: (هو حَسَنُ الْوَجْهِ وَالِدُنْ)، وأجاز أهل عداد العطف على منصوبها لجر نحو: (هو حَسَنُ وَجْهًا وَيَدًا)، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى مُجْرُورِهَا بِالنَّصْبِ، فَلَا يُقَالُ: (هو حَسَنُ الْوَجْهِ وَالِدُنْ)، انظر: المغني ٦٠٠ وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٢٨٥/٣ والمجم ٥ ٩٩/٥ ٢٩٦ ومنه النقر

تَقُولُ: (حَسَنُ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ) كَمَا تَقُولُ: (ضَرْوبُ رُؤُوسِ الرِّجَالِ
وَسُوقُ الْإِبِلِ).

وقول (س) في ما حكى عنه: «لا يُضْمَرُ» أي: لا يُضْمَرُ (حَسَنٌ) ^(١).

ذا تفسيرا أبي علي من قوله.

قال سيويه: «وَقَالَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيُّ:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيِّ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ» ^(٢) ^(٣).
قال (ح) ^(٤) و (س) ^(٥):

(١) كون المراد بـ (ولا يُضْمَرُ) أن الصفة المشبهة لا تعمل مضمرة، هو ما عليه شراح سيويه، كالفرسي في هذه الحاشية. وانظر: شرح السيرا في ٢/٣١٩، وشرح عيون سيويه ٨١، وشرح الصمار ١٥٣ ب. وخالفهم الزجاج في الحاشية السابقة، فذكر أن المراد أن معمول الصفة المشبهة لا يكون ضميرا (أي: ضمير نصب منفصلا). انظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيويه، د. عبدالمحيد الجار الله، ص ٣٦٥.

(٢) من الكامل، وهو للمرار الأسدي في: ديوانه ص ٤٦١ - وإصلاح المنطق ص ٤٥ - والأصول ١/٢٣٤ - والزاهر ٢/٣١١ - والأزهية ٨٩ - واللسان (علق) ١٠/٢٦٢ - والخزانة ١١/٢٣٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٦٠، (هارون) ١/١١٦.

(٤) جعل الزجاج هنا النصب بعد المصدر النائب عن فعله بفعله المحذوف لا به، وهذا خلاف ما كتب المحو التي تنسب إليه أن النصب حينئذ بالمصدر نفسه. انظر: شرح التسهيل ٣/١٢٥ وشرح الكافية ٣/٤١١ والارتشاف ٥/٢٢٥٥ ومنهج السالك ٣١٩ والمساعد ٢/٢٤٣ ولهمع ٥/٧٦. وانظر الخلاف بعد حاشية.

(٥) انظر رأي المبرد في: المقتضب ٤/١٥٧ والكامل ١/٢٤١.

(أُمُّ) مُتَّصِبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ (عَلَاقَةً) .

قال سيبويه: «وَلَيْسَتْ بِالْأَبْنِيَةِ الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ أَنْ تَجْرِيَ

مَجْرَى الْفِعْلِ»^(١).

بِخَطِّ الْوَرَّاقِ:

«التي في الأصل»^(٢) أي: إذا قلت: (ضاربٌ) فهو على (ضَرَبَ)،

وإذا قلت: (ضَرَّابٌ) فهو على (ضَرَّبَ). [٢٨/أ]

قال سيبويه: «وَلَوْ جَازَ أَنْ تَنْصِبَ (كُلَّ يَوْمٍ) وَأَنْتَ

تُرِيدُ بِـ (الْأَمِيرِ) الْإِسْمَ لَقُلْتَ: (أَعْبَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ)، فَإِنْ

جَوَزْتَ النَّصْبَ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (أَكُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ) فَيَكُونُ

نَصْبًا، فَإِذَا شَغَلْتَ الْفِعْلَ نَصَبْتَ فَقُلْتَ: (أَكُلُّ يَوْمٍ لَكَ

(١) اختلفوا في إعمال المصدر النائب عن لفظ الفعل، نحو (ضربًا زيدًا)، على قولين: فقليل: ينصب

ما بعده، وهذا قول سيبويه في الكتاب ١/١١٥، والأخفش، والفراء، والفارسي في

الإيضاح ١٨١، وقيل: لا يعمل وإياه العمل للفعل الذي المصدر بدل منه، وهو قول المبرد

كما في الهامش السابق، وابن السراج في الأصول ١/١٣٧، والسيراfi في شرحه ٣/٢٢١،

وانظر المراجع قبل هـ مش.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/٦٠، (هرون) ١١٧.

(٣) كذا في الحاشية، والذي في كلام سيبويه: «الذي هي في الأصل».

(٤) ليس في (ش) ٣١ ب.

فِيهِ ثَوْبٌ»^(١).

﴿٢٠﴾ فِي «(أُخْرَى)»^(٢) - لَيْسَ مِنْ مِثْلِ الْكِتَابِ، وَلَكِنْ تَفْسِيرٌ مِنْ كِتَابِ

أَبِي بَكْرٍ :

«لَأَنَّكَ تَقُولُ: (أَكُلْ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ؟)؛ لِأَنَّ هَهُنَا الظَّرْفَ مَنْصُوبٌ

مَعْنَى، وَالْمَعْنَى لَا تَتَصَرَّفُ فِي الْإِضْمَارِ.

فَإِنْ قُلْتَ: (أَكُلْ يَوْمَ لَكَ فِيهِ ثَوْبٌ؟) فَتَنْصِبُ وَقَدْ جَعَلْتَهُ خَارِجًا

(١) الْكِتَابُ (بِوَلَاقٍ) ٦٠ / ١، (هَارُونَ) ١١٨ / ١، وَهُوَ آخِرُ الْبَابِ فِي الشَّرْقِيَّةِ [انظر: (ش) ٣١(٢)].

وَأَمَّا فِي الرَّبْحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢٠(٢) ٢٠ ب] فَيُفِيدُهَا اخْتِلَافٌ وَرِيَادَةٌ، وَلَفْظُهُ: «وَلَوْ جَازَ أَنْ تَنْصِبَ (كُلَّ يَوْمٍ) وَأَنْتَ تَرِيدُ (الْأَمِيرَ) الْأَسْمَ لَقُلْتَ: (أَعْبَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ)»، وَفِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ مَا فِي الْحَاشِيَةِ سِوَى مَا أَسْتَشِيهِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهَا. قُلْتُ: قَالَ السِّيرَافِيُّ ٢٢٧ / ٣ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ خِطْمَةَ الْبَابِ وَشَرَحَهَا «قَالَ 'وَلَوْ جَازَ أَنْ تَقُولَ' (أَكُلْ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ) لَجَازَ أَنْ تَقُولَ 'أَعْبَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ'؛ لِأَنَّ (عَلَيْهِ) فِي مَوْضِعٍ يَصُبُّ مِثْلَ (فِيهِ)، وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ بِفِعْلٍ». وَقَدْ عَدَّ مُحَقِّقُ شَرْحِ السِّيرَافِيِّ وَالْأُسْتَاذَ عَبْدَ السَّلَامِ هَارُونَ (١١٨ / ١ هـ) الْكَلَامَ هُنَا مِنْ كَلَامِ سَبِيوِيَّةٍ لِقَوْلِ السِّيرَافِيِّ (قَالَ)، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ سَحِ الْكُتُبِ، وَالصُّوَابُ أَنَّهُ لَا بَيْنَ السَّرَاحِ يَشْرَحُ بِهِ كَلَامَ سَبِيوِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى خِطْمَةِ سَبِيوِيَّةٍ لِلْبَابِ، لَا يَرِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

(٢) لَيْسَ فِي (ش) ٣١(٣) ب.

(٣) أَيْ: أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ مَجْهُولَةٍ مُتَّصِلًا بِكَلَامِ سَبِيوِيَّةٍ، وَالصُّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ، بَلْ مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّرَاحِ قُلْتُ. هُوَ فِي مِثْلِ الرَّبْحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢٠(٢) ٢٠ ب]، سِوَى لَفْظِ «لَأَنَّ هَهُنَا الظَّرْفَ مَنْصُوبٌ مَعْنَى، وَالْمَعْنَى لَا تَتَصَرَّفُ فِي الْإِضْمَارِ»، وَلَفْظِ «لَأَنَّكَ إِذَا أَلْقَيْتَ فِيهِ انْتَضَبَ»، وَلَفْظِ «لَكَ» بَعْدَ «يَنْبَغِي»، وَفِيهَا «طَرَفُ (الْيَوْمِ)» بَدَلُ «ظَرْفُ (الْيَوْمِ)»

مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا؛ لَأَنَّكَ إِذَا أَلْقَيْتَ فِيهِ انْتَصَبَ - فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَنْصِبَ
(أَعْبَدَ اللَّهَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ؟)، وَهَذَا لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ هَهُنَا لَمْ يَنْصِبْهُ فِعْلٌ، إِنَّمَا
(عَلَيْهِ) ظَرْفٌ لـ (الثَّوْبِ)، وَكَذَلِكَ (فِيهِ).

﴿٢٩﴾ (فا):

أَيُّ: لَمْ يَنْصِبْهُ فِعْلٌ ظَاهِرٌ، إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى فِعْلٍ.
﴿٣٠﴾ حَاشِيَةٌ:

أَيُّ: فَكَانَتْ تَنْصِبُ (عَبَدَ اللَّهَ) كَمَا نَصَبْتَ (أَكُلُ يَوْمَ لَكَ فِيهِ ثَوْبٌ؟)،
(كُلُّ يَوْمٍ) ظَرْفٌ لشيءٍ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (لَكَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (كُلُّ يَوْمٍ ثَوْبٌ
تَمْلِكُهُ أَوْ تَمْلُوكُ).

﴿٣١﴾ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ:

إِذَا كَانَ الَّذِي مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ ظَرْفًا لِفِعْلٍ نَصَبْتُهُ، نَحْوُ: (أَكُلُ يَوْمٍ
تَذْهَبُ فِيهِ؟)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُضَمَّرُ وَلَا يُضَمَّرُ الْأِسْمُ، وَتَقُولُ: (أَكُلُ يَوْمٍ
يُذْهَبُ فِيهِ؟) فَتَرْفَعُ؛ لِأَنَّ (فِيهِ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَتَقُولُ: (أَكُلُ يَوْمَ لَكَ فِيهِ
عَبْدٌ) فَتَرْفَعُ.

عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ السَّابِقِ: «لَأَنَّ الْفِعْلَ يُضَمَّرُ وَلَا يُضَمَّرُ الْأِسْمُ».

(١) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ ثَابِتَةٌ فِي: مَتْنِ الشَّرْقِيَّةِ [انظر: (ش) ٢٨١] وَمَتْنِ الرَّبَاحِيَّةِ [انظر: (ح) ١١١ ب].

وَانْظُرْ كَلَامَ الْأَخْفَشِ فِي: شَرْحِ الصَّفَّارِ ١/ ١٥٥ أَدْرَكَ أَوَّلَهُ، وَشَرَحَهُ.

(٢) لَيْسَ فِي الرَّبَاحِيَّةِ، انْظُرْ، (ح) ٢٠٢.

قال أبو إسحاق:

معناه أنك إذا قلت: (ضارب) لم يُدرَ مَنْ هُوَ: أنت أو عَيْرُكَ، وإذا قلت: (ضرب) أو (تضرب) عَلِمَ مَنْ هُوَ.

هَذَا بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ وَتُلْفَى

قال سيبويه: «كُلَّمَا أَرَدْتَ الْإِلْغَاءَ فَالتَّأْخِيرُ أَقْوَى، وَكُلُّ عَرَبِيٍّ جَيِّدٌ، قَالَ الشَّاعِرُ، وَهُوَ اللَّعِينُ:

أَبَا الْأَرَاكِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ ثُوْعِدُنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْحَوْرُ
.... فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نَبْتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ، قَدَّمَ أَوْ
أَخَّرَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يُلْفَى كَمَا يُلْفَى الْفِعْلُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتَى

(١) في الرِّبَاحِيَةِ [نظر] (ح ٢٠٢) ب: «وقال اللعين يهجو العجاج»، وفيها: «فالتأخير فيه أقوى». وسقط «جيد» من (ح ١١) ب

(٢) من البسيط، وهو للعين المِقْرِي يهجو العجاج أو رُؤْبَةَ، في. شرح شواهد الإيضاح ١٢٠ وشرح المفصل ٨٤/٧- وتحليص الشواهد ٤٤٥- والتصريح ٢٥٣/١ والمقاصد الحوية ٤٠٤/٢ والحزنة ٢٥٧/١، وهو لجرير يهجو عمر بن لُجَأَ في: ملحق ديوانه ١٠٢٨/٢. وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١- ولبيب لألبب ٣٧٢/١- واللسان (خير) ٢٢٦/١١. وصحح ابن خف كود البيت حرير، وقال: أما أبيات الدعين المِقْرِي فهي لامية، وتروى على ألفاظ مختلفة. وفوله: «أَبَا الْأَرَاكِيزِ» بياء لجر في: نسخ الشرقية والرباحية [انظر: (ح ١١) ب]- وسنسخة ابن دادي ٣٠ ب. وجاء في بعض مراجع البيت (أَبَا الْأَرَاكِيزِ) على النداء، أي: يا صاحب الأراجيز

زَيْدٌ ظَنَنْكَ ذَاهِبٌ).... فَإِذَا ابْتَدَأَتْ فَقُلْتُ: (ظَنِّي زَيْدٌ ذَاهِبٌ) كَانَ ضَعِيفًا^١.
 ﴿ط﴾:

أبو جعفر: سمعتُ ابنَ الوليد^٢ يقول: سيبويه يُجيزُ: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ منطلق)، فيُلغِي الظَّنَّ مُقَدِّمًا كما يُلغِيهِ مُؤَخَّرًا؛ لأنَّ الظَّنَّ بمنزلة القولِ عنده. وقال لنا عليُّ بنُ سليمان: هذا كلامُ إنسانٍ لا يَعْرِفُ (بابِ الظَّنِّ)؛ لأنَّا إذا قلنا: (زَيْدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ) فإنَّما بَيَّنَّا كلامنا على الابتداء، ثم جئنا بالظَّنِّ فَأَلْعَيْنَاهُ؛ لأنَّ المعنى: (زَيْدٌ منطلقٌ في ظَنِّي)، فإذا قلتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا منطلقًا) بَيَّنَّا كلامنا على^٣ الفِعْلِ وَوَلِيَهُ المفعولُ به، وكيفَ يُرْفَعُ المفعولُ به وقد بَدَأْنَا بالفعلِ وَوَقَفْنَا عليه!

والبيتُ الذي أَشَدَّ سيبويه ليس كما تَوَهَّمَهُ مَنْ تَوَهَّمَهُ؛ لأنَّ (خِلْتُ) ههنا مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الابتداءِ وَخَبَرِهِ، كما تقولُ: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ) و(في

(١) الكتاب (هولاق) ١/٦١، ٦٣، (هارون) ١/١١٩، ١٢٤. وفي الرِّياحِية [انظر. (ح) ٢/٢١]: «.... كان قبيحًا لا يجوزُ البتَّة، كما ضَعُفَ (أَطَنَّ زَيْدٌ ذَاهِبٌ)».

(٢) هو محمد بن الوليد التميمي المصري، أبو الحسين، المشهور بابن ولاد (٢٩٨)، من شيوخ أبي جعفر النحاس. سبق التعريف به في ص ٣١ هـ. ويبدو أن ابنه أبا العباس أحد أخذ عنه، فذكر في الانتصار ٧٥ أن سيبويه يجيز الإلغاء مع تقدم العامل مطلقًا، والذي عليه شراح سيبويه أنه إنما يُجيز ذلك إذا تقدَّم على العامل شيء من معمول الخبر، وهذا ظاهرٌ من كلامه انظر: شرح السيرافي ٣/٢٤٥ وشرح الرماني ١/٤١ ب والبيضاوي ١/٤٣٨.

(٣) ليس في (تر) ٣١ ب.

الدار ظننتُ زيدٌ).

وَحَكَيْتُ هَذَا لِأَبِي إِسْحَاقَ، فَتَعَجَّبَ مِنْ^(١) إِجَازَةِ مَنْ أَجَازَهُ، وَمِنْ

حِكَايَتِهِ إِيَّاهُ عَنْ سِيبَوِيهِ. [٢٨/ب]

حَاشِيَةٌ:

قَالَ أَبُو عَمَرَ: لَا أُجِيزُ فِي الْمُتَقَدِّمِ مِنْ حُرُوفِ الشُّكِّ إِلَّا الْإِعْمَالَ،
وَإِذَا أَلْغَى فَإِنَّهُ^(٢) تَكَلَّمَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَهُوَ مُتَيَقِّنٌ، فَرَفَعَهُ ثُمَّ شَكَّ بَعْدُ، وَعَلَى ذَلِكَ
جَازَ الْإِلْغَاءُ، فَإِذَا ابْتَدَأَ بِالظَّنِّ فَقَدْ ابْتَدَأَ شَاكًّا، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِعْمَالُهُ^(٣).

قَالَ سِيبَوِيهِ: «وَكَمَا قَالَ: مَنْ يَقُولُ ذَاكَ؟ تَذَرِي».

(١) فِي (ش) ٣٢٢أ: «مِنْ حِكَايَةِ إِحَازَةِ مَنْ أَجَازَهُ».

(٢) فِي طَرَةِ سَخْطَةِ الْعَابِدِيِّ ١، ٣٦: «فَكَأَنَّهُ».

(٣) اخْتَلَفَ السَّحَوِيُّونَ فِي جَوَازِ إِلْغَاءِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ مِنْ بَابِ (ظَلَّ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا تَقَدَّمْنَ عَلَى
الْمَفْعُولِينَ، عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ: الْجَوَازُ إِذَا تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْعَمَلِ. وَهَذَا قَوْلُ
سِيبَوِيهِ وَالْحَمْهُورِ، وَالْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَهَذَا يَعْزِي إِلَى الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ مَعَ أَنَّ الْفَرَاءَ أَوْجَبَ فِي
مَعَايِهِ ٣٣٨/٢ إِعْمَالَ الظَّنِّ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِينَ، وَالْجَوَازُ إِذَا لَمْ تَتَصَدَّرْ بِأَنْ تَقْدِمَ شَيْءٌ مِنْ
مَعْمُولِ الْخَبَرِ أَوْ اسْمٌ آخَرُ. نَحْوُ: (إِنِّي ظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِلًا)، وَ(أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبَ)،
وَهَذَا قَوْلُ الصَّدْرِ فِي شَرْحِهِ ١٥٦/١ب- وَابْنُ عَصْمٍ فِي شَرْحِ أَحْمَدَ ٣١٤/١، وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا،
وَهَذَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ فِي مَسَائِلِ الْغَلَطِ (انْظُرْ: الْإِنْتَصَارَ ٧٣) وَانْظُرْ: تَرْجِيحَ التَّسْهِيلِ ٨٨/٢
وَالصَّعُودَةَ الصَّفِيَّةَ ٦٨٨/١ وَالسَّيْطَ ٤٣٨/١ وَالتَّنْذِيلَ ٧٥/٦ وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٣٢٠/١.

(٤) الْكِتَابُ (بِوَلَايَ) ١، ٦١. (هَارُونَ) ١٢٠

﴿ق﴾:

كأنه قولٌ مسموعٌ من العرب، حكاه كما هو، وهذه عادته في كثير من الأمثلة، كقوله: «مَشْنُوْءٌ مَنْ يَشْنُوْكَ»، ونظائره.

وأصل الكلام: (تَدْرِى مَنْ يَقُوْلُ ذَاكَ)، واستعمالٌ نحو هذا في ما علّم المخاطب والمخاطب فيه سِيَان، فإذا أخرج فقال: (مَنْ يَقُوْلُ ذَاكَ؟ تَدْرِى) كان استفهامه استشهاده له على الثابت عنده واستدلالاً بعلمه، فقوله (تَدْرِى) إثباتٌ بعد الاستفهام للدَّرَائِيْنِ في المعنى، لا لدراية المستشهد وحده.

قال سيويي: «وَلِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ فِي مَا بَلَغَهُ بَعْدَمَا مَضَى كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِيْنِ وَفِي مَا يَدْرِى، فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نِيَّتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ قَدَّمَ أَوْ آخَرَ».

﴿ق﴾:

أي: «آخِرَ مَا لَمْ يَثْبُتْ فِي نِيَّتِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ لَأَنَّهُ سَاقَهُ عَلَى الْبَتِّ»

(١) ذكره سيويي في ١٢٧/٢، وانظره في: الإنصاف ٦٦/١ - واللباب للعكبري ١٤٢، ١ - والفصل

ص ٤٤ وأساس البلاغة ص ٣٣٩.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٦١/١، (هارون) ١٢٠/١.

(٣) ليس في (ش) ٣١ ب.

(٤) في (ش) ٣١ ب: «البيت». وهو تحريف.

واليقين، غير مُحْطَرٍ بِبَالِهِ الْفِعْلَ الَّذِي أَتَى بِهِ بَعْدُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ عِنْدَ اعْتِرَاءِ الشَّكِّ.
 قال سيبويه: «فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نَيْتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ،
 قَدَّمَ أَوْ آخَرَ، كَمَا قَالَ: (زَيْدًا رَأَيْتُ) وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا)، وَكُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ
 التَّأْخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (زَيْدًا أَخَاكَ أَظُنُّ)».
 ﴿٢٤٥﴾ (فا):

هذه عَكْسُ ما قَبَلَهَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ صَارَ إِلَى الشَّكِّ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ،
 وَالثَّانِيَةَ صَارَ فِيهَا إِلَى الْإِثْبَاتِ بَعْدَ إِجَازَةِ الشَّكِّ.
 قال سيبويه: «قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ أَبُو ذُوَيْبٍ:
 فَإِنْ تَزَعُمْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
 فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ»^(١).
 ﴿٢٤٦﴾ النُّونُ وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَالْجُمْلَةُ مَفْعُولٌ ثَانٍ^(٢).

(١) الكتب (بولاقي) ٦١/١، (هارون) ١١٩/١-١٢٠

(٢) في الرَّسَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٩ب: أبي.

(٣) من الطُّوَيْسِ، وَهُوَ أَبُو ذُوَيْبٍ فِي: شرح اشعار الهذليين ٩٠/١- والأضداد ١٠٧ والمعني ٥٤٣- واللسان (زعم) ١٢/٢٦٤- والمقاصد النحوية ٣٨٨/٢- والخرانة ١١/٢٤٩.

(٤) الكتب (بولاقي) ٦١/١ (هارون) ١٢١.

(٥) العبارة غير معروفة، وَيُلْحِظُ جَعْلَ قَاتِلِهَا النُّونَ (نُونُ الْوَقَايَةِ) مِنَ الصَّمِيرِ، وَجَوَّهَا قَالَ السَّيْرِي فِي ٢٣٦، ٣: «أَعْمَلَ الزَّعْمَ فِي النُّونِ وَالْيَاءِ، وَهِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَ(كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي».

قال سيويو: «وَتَقُولُ: (أَيْنَ تُرَى عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا؟)، وَ(هَلْ تُرَى زَيْدًا ذَاهِبًا؟)؛ لِأَنَّ (هَلْ) وَ(أَيْنَ) كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْهُمَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا ابْتِدَاءٌ» .
﴿ق﴾:

إِنْ قُلْتُ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي ذِكْرِهِ (هَلْ) وَالْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا يَكُونُ مُسْتَقَرًّا تَارَةً وَلَعُورًا أُخْرَى وَهُوَ (أَيْنَ)، وَ(هَلْ) لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْمَثَابَةِ؟
قُلْتُ: هِيَ أَنَّ (أَيْنَ) إِذَا أُلْغِيَتْ ١٢ كَانَتْ نَظِيرَةً (هَلْ) فِي أَنْ لَيْسَتْ مِنَ الْكَلَامِ فِي شَيْءٍ.

قال سيويو: «فَلَمَّا أُرْقِعَتْ (قُلْتُ) عَلَى الْأَلَا يُحْكِي بِهَا إِلَّا مَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا» ١٣ .
﴿ق﴾:

(١) الكتاب (بولاق) ٦٢/١، (هارون) ١٢١/١

(٢) وذلك بألا تتعلق بالخبر (المفعول الثاني). انظر. شرح التسهيل ٨٨/٢ - والبسيط ٤٣٨/١.

(٣) في الحواشي «(عنده) و(ح): قولاً». قُلْتُ: هذه الرواية خلاف مراد سيويو، لأنه يقول: إن القول بعد (قُلْتُ) يُنصب به نصبٌ ظهراً، وأما الكلام فإنه يُحكى بعدها.

(٤) كذا في. الشرقية [انظر: (ش) ٢٨٨ب] - وفي طبعة بولاق ٦٢/١. وهو في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٠٢أ]: «ولا تدخل (قُلْتُ)، وما لم يكن هكذا سَقَطَ القولُ عليه»، وكذا في طبعة هارون ١٢٢/١. وسيحكي القاضي إسماعيل على الروايتين، ولذا سأذكر رواية الرِّبَاحِيَةِ بعد هذه الحاشية في متن الحواشي.

إِنْ صَحَّتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ فَوَجْهُ صِحَّتِهَا أَنْ يَكُونَ جَوَابُ (لَمَّا) مَحذُوفًا، كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾. ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا﴾. وتقديره: فَلَمَّا أَوْقَعْتَ (قُلْتُ) صَحَّ مَا ذَكَرْتُهُ، أَوْ كَانَ كَمَا قُلْتُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. قَالَ سِيبَوَيْهٍ: «وَمَا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا سَقَطَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ».

﴿(ق)﴾:

أَيُّ: وَقَعَ عَلَيْهِ فَنَصَبَهُ نَصَبًا ظَاهِرًا، كَقَوْلِكَ: (قَالَ مَقُولًا، أَوْ كَلَامًا، أَوْ حَدِيثًا) أَوْ مَا أَشَبَهَ ذَلِكَ.

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: «وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْتَخِطُكَ﴾».

(١) يعني: رواية نسخة لشرقية، وسوف يحشي القاضي إسماعيل على رواية الرُّبَاحِيَّة، وهذا يدل على اطلاعه على نسخة توافق نسخ الرُّبَاحِيَّة.

(٢) انظر كلامًا على حذف جواب (لَمَّا) في: المقتضب ٨٠/٢ وسر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢ والمغني ٤٧٤ والفصول المفيدة ١٤٦.

(٣) سورة يوسف ١٥. وانظر: البحر المحيط ٢٨٧/٥.

(٤) سورة الصافات ١٠٣. وانظر: البحر المحيط ٣٥٢/٧.

(٥) انظر تخريج كلام سيبويه في النص السابق.

(٦) سورة آل عمران ٤٥، وفي الرُّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ١٠١-ب] «حَلَّ نَدْوُهُ» ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ

يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾، وهي آية أخرى في سورة آل عمران رقمها (٤٢)، وأولها: ﴿وَيُؤْتِيكِ﴾.

وسبق التعميق على حذف حروف العطف من أوائل الآي في ص ١٣٤ هـ.

﴿ق﴾:

إِنَّمَا سَاعَ ذَلِكَ - أَعْنِي إِيقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى (إِنْ) - لَأَنَّ التَّبَشِيرَ مِنْ بَابِ

الْقَوْلِ. [٢٩/أ]

قال سيويه: «وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا تَصَرَّفَ مِنْ فِعْلِهِ إِلَّا (تَقُولُ) فِي
الِاسْتِفْهَامِ شَبْهُوَهَا بِ(تَنْظُنُّ)».

﴿بخطُّ الوراق﴾:

يَعْنِي فِي حَالِ كَلَامِكَ: (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، أَي: أَتَنْظُنُّ فِي
هَذَا الْوَقْتِ.

قال سيويه: «لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يُسْتَفْهَمُ الْمُخَاطَبُ عَنْ ظَنِّ غَيْرِهِ، وَلَا
يُسْتَفْهَمُ هُوَ إِلَّا عَنْ ظَنِّهِ».

﴿بخط (ح)﴾:

قال أبو العباس: وَلَا يُسْتَفْهَمُ هُوَ إِلَّا عَنْ ظَنِّهِ.

(١) الكتاب (بولاق) ١/٦٢، (هارون) ١/١٢٢. وفي الرِّبَاحِيَّةِ [انظر: (ح) ١/١٠١ب]: «جَلَّ ثَنَاؤُهُ»
عن «عَزَّ وَجَلَّ»، و«اصْطَفَاكَ» عن «يُشْرِكُ»، وهما آيتان في سورة آل عمران، التي في المتن رقمها
(٤٥)، والتي في الرِّبَاحِيَّةِ رقمها (٤٢).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٦٢، (هارون) ١/١٢٢. وليس في الرِّبَاحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢/٢١أ]: جميع

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٦٢، (هارون) ١/١٢٢.

(٤) لم أفهم كلام المبرد، فهو كلام سيويه بلفظه، إلا أن يكون ضبعها: وَلَا يُسْتَفْهَمُ (بفتح الياء).

قال سيبويه: «وَلَمْ يُجْعَلْ (قُلْتُ) كَ(ظَنَنْتُ)؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا أَصْلُهَا عِنْدَهُمُ الْحِكَايَةُ».

﴿بِخَطِّ الْوَرَّاقِ﴾:

يَعْنِي عَلَى الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّ بَابَ الْقَوْلِ كُلَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ.

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتَى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، وَ(أَتَقُولُ عَمْرًا ذَاهِبًا؟)، وَ(أَكُلُ يَوْمٍ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟)، لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا كَمَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا فِي (أَكُلُ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟)».

﴿(ق)﴾:

الضَّمِيرُ فِي (بِه) لـ (كُلُّ يَوْمٍ)، أَيُّ: لَا يُعَدُّ (كُلُّ يَوْمٍ) فَضْلًا^(١)، وَالْهَمْزَةُ دَاخِلَةٌ عَلَى (تَقُولُ) دُخُولَهَا عَلَى (زَيْدًا) فِي: (أَكُلُ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟).

﴿(ق)﴾: (تَقُولُ) لَا تَكُونُ فِي مَعْنَى الظَّنِّ إِلَّا مُسْتَفْهَمًا عَنْهَا، وَذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ حَرْفَ الِاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ: (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، أَوْ أَنَّ يُفْصَلُ

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢، (هارون) ١/ ١٢٢. وفي الرِّبَاحِيَةِ انظر. (ج) ٢١/ ١. «تُجْعَلُ» عَنِ «يُجْعَلُ»، وَ«أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا تَحْكِيًّا» عَنِ «الْحِكَايَةِ».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢، (هارون) ١/ ١٢٣.

(٣) أَيُّ: لَا تُعَدُّ الظُّرُوفُ فَاصِدَةً

(٤) يَعْنِي عَدَّ جُمْهُورِ الْعَرَبِ، أَمَّا بَنُو سُلَيْمٍ فَقَدْ ذَكَرَ سَبِيحِيَّةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ١/ ١٢٤ أَنَّهُمْ «يُجْعَلُونَ» بَابَ (قُلْتُ) أَجْمَعُ مِثْلَ (ظَلَمْتُ).

بينهما ما لا يُعْتَدُّ به فاصلاً، كالظَّرَفِ في قولك: (أَكَلَّ يَوْمَ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلَقًا؟).

فأما قولك: (أَأَنْتَ تقول: زيدٌ منطلقٌ؟) فقد رَجَعَتْ فيه إلى أَصْلِهَا، وَخَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الظَّنِّ؛ لأنها لم تَلِ حَرْفَ الاستفهام، فَفُقِدَتِ الشَّرِيطَةُ.

قال سيبويه: «وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

أَمَّا الرَّجُلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا»^١.

في كتابه في ما حَكَى لنا أبو عبد الله^٢:

هو لا يَسْأَلُ عن الوقت الذي تقول فيه (الدار تجمعننا)؛ لأنه متى شاء أَنْ يَقُولَهُ قاله، ولكن معناه معنى (تَظُنُّ أَنْ هَذَا يَقَعُ؟).

قال سيبويه: «وَإِذَا شِئْتَ رَفَعْتَ بِهَا نَصَبْتَ، فَجَعَلْتَهُ حِكَايَةً»^٣.

قال أبو عثمان^٤:

(١) من الكمر، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٤٠٢ - والمفصل ٣٤٦ - واللسان (قول)

٥٧٥/١١ - والمقاصد النحوية ٤٣٤/٢ - والخزانة ٤٣٩/٢

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٣/١، (هارون) ١٢٤/١. وفي (ح) ٢١(٢). «الدار» بالرفع.

(٣) لعل هذه الحاشية مما نقله الزمخشري من نسخة ابن طلحة، عن نسخة أبي نصر، عن شيخه أبي عبد الله الرماحي. ولعل المراد به (كتابه) كتاب أبي الحسين بن ولاد، والله أعلم.

(٤) الكتاب (بولاق) ٦٣/١، (هارون) ١٢٤/١.

(٥) انظر كلامه في: شرح السيرافي ٢٤٣/٣، دون «فقد اختلف» - ولباب الألباب ٣٩٠/١، وأولُه

فقط في. الخزانة ١٨٥/٩.

غَلَطَ في قوله: «وإن شئت رفعت بها نصبت»؛ لأنَّ الرفع بالحكاية والنصب بإعمال الفعل، فقد اختلفا.

حاشية:

قال أبو إسحاق: «فهو غلط عليه -يعني أبا عثمان- وإنما يريد أنه يُرفَع في الموضع الذي يُنصب فيه»^(١). بخط الوراق.

قال سيبويه: «واعلم أنَّ المصدَرَ قد يُلغى كما يُلغى الفعل، وذلك قولك: (متى زيدٌ ظنَّكَ ذاهِبٌ) فإذا ابتدأتَ فقلت: (ظنَّني زيدٌ ذاهِبٌ) كانَ ضَعِيفًا وإِنَّمَا يَضَعُفُ هَذَا إِذَا أَلْغَيْتَ؛ لِأَنَّ (الظَّنَّ) يُلغى في مَوَاضِعِ (أَظُنُّ) حَتَّى يَكُونَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ»^(٢).

حاشية (ق):

(ظَنُّكَ) منصوبٌ بـ (ظَنَنْتُ) مُضْمَرًا سادًّا مَسَدَّهُ، لا يجوز استعماله معه وإظهاره، كالمصادر التي يجب إضمار أفعالها حتمًا، نحو: (سُبْحَانَكَ، ومعاذ الله)^(٣). ولا يصحُّ أن ينتصب على

(١) وعمر غلط سيبويه هنا: المرد في مسائل العلط (انظر: الانتصار ٧٢)، ولم ينقل كلام شيخه المازني

(٢) وقيل: الباء زائدة. انظر ردُّ هذا، تخطيط في الانتصار ٧٣ وشرح السراي ٢٤٣/٣ ولباب الألباب ١/٣٩٠ - والخرانة ١٨٥/٩.

(٣) الكتب (بولاق) ١/٦٣، ٦٤ (هارون) ١/١٢٤، ١٢٥ وفي الرِّحَاحِ [انظر: (ج) ٢/٢١١] «فإنه»، «كان قبيحًا».

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٢٢ - ول مقتضب ٣/٢١٨ - والأصول ٢/٢٥٢.

الظرفية؛^١ لوقوعه موقع الفعل حيث جاز إعماله والغاؤه، وذلك قولك:
(زيدًا ظَنَّنَكَ ذاهبًا) و(زيدٌ ظَنَّنَكَ ذاهبٌ)، وممتنع أن يقول: (زيدًا في
ظَنَّنَكَ ذاهبًا).

﴿ح﴾:

قوله: «وإنما يَضْعُفُ هذا إذا أُلْغِيَتْ» يقول: إنَّ الفعل إذا أُلْغِيَ فقد
جُعِلَ بمنزلة ما ليس في اللفظ، فتوكيد ما قد أنزلته بهذه المنزلة
ليس بجيد^٢.

﴿ط﴾:^٣

لورُفَعَ (ظَنَّنَكَ) في هذه المسألة -يعني (متى زيدٌ ظَنَّنَكَ
ذاهبٌ) - كان قبيحًا؛ لأنَّ الاستفهام كان يصيرُ على المُلغى،
ويصيرُ مَوْضِعُ (متى) نصبًا بالمصدر، ولم يكن من ذلك بُدٌّ؛
لأنَّ المصدرَ يَحْتَاجُ إلى خيرٍ، وإذا نُصِبَ المصدرُ لم يَقَعْ
الاستفهامُ عن المُلغى، وصار موضعُ (متى) نصبًا
بـ(ذاهبٌ). [٢٩/ب]

(١) في (ش) ٣٣٣. أ. «الظرف».

(٢) انظر حكم توكيد الملغى بمصدر منصوب في. شرح التسهيل ٢/ ٨٨ - والتدليل ٦/ ٧١.

(٣) لم يبيِّن بن طلحة المنقول عنه، وليس هذا النص له، ولعل عبارة (يعني ..) من كلامه.

ليس (عنده) ١٠ :

يعني: أُنْكَ إِذَا قُلْتَ: (عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ مَنْطَلِقُ) فَقَدْ أَلْغَيْتَ (أَظُنُّ)، وكذلك إِذَا قُلْتَ: (عَبْدُ اللَّهِ ظَنِّي قَائِمٌ^(١))، وَ(ظَنِّي) بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَإِذَا قُلْتَ: (عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ظَنِّي مَنْطَلِقُ) فَهَذَا قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ (ظَنِّي) بَدَلٌ مِنْ (أَظُنُّ) فَجَمَعْتَ بَيْنَهُمَا وَأَنْتَ تَجْتَزِي بِأَحَدِهِمَا، وَهَذَا إِذَا أَلْغَيْتَ أَوْ لَمْ تُلْغِ فَهُوَ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَكُونُ لَغَوًّا فِي مَوْضِعِ^(٢) (أَظُنُّ) حَتَّى يَكُونَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ.

حاشية على قوله في الحاشية السابقة: «فهذا قبيح إذا أَلْغَيْتَ أَوْ لَمْ تُلْغِ فَهُوَ سَوَاءٌ. لِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَكُونُ لَغَوًّا فِي مَوْضِعِ (أَظُنُّ) حَتَّى يَكُونَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ».

١١ (ق):

(١) هذه الحاشية في متن الشرقية [النظر: (ش ٣٢) ب] مميّزة عن كلام سيويه، بعد كلام سيويه المحشى عليه. قلت: طاهر كلام الفارسي أنه في بعض نسخه الأخرى سوى نسخة ابن السراح الثانية، ولكنه غير معزو، وهو بلا شك نص قديم قبل العرسي النقل. وقبل الزجاج (ت ٣١١) والقاضي إسماعيل (ت ٢٨٢) المحشيين عليه، ولعله للأحفش الذي دخلت كثير من حواشيه في متن الكتاب من قديم. وقد جاءت الحاشية في متن نسخة كتابه ٦٦ أ، إلا أنها تنتهي ر(فهما سواء)، وما بعده من كلام سيويه يدل ما في النسخ الأخرى.

(٢) في نسخة كتابه ٦٦ أ: منطلق.

(٣) في نسخة كتابه ٦٦ أ: موضع.

لأنَّ المصدرَ بدلٌ من فعلِهِ، فالجَمْعُ بينهما قبيحٌ.

قال أبو إسحاق:

جملةٌ هذا أنك إذا أَلغَيْتَ فكلُّما زِدْتَ فيه قَبَحُ الإلغاءِ^١.

حاشيةٌ في (ح):

يقول: قبيحٌ أن تُؤكِّدَهُ بالمصدرِ؛ لأنَّ المُلغى لا يُؤكِّدُ من قِبَلِ أنَّ المصدرَ يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ، فإذا جِئْتَ بالفعلِ فكأنَّك قد جِئْتَ بفعلين مُلغَيْنِ، فهذا قبيحٌ، وهو في (الهاء) أحسنٌ؛ لأنَّ (الهاء) لا تَعْمَلُ كما يَعْمَلُ المصدرُ، وإنَّ كان في (الهاء) قبيحًا أيضًا؛ لِمَا يَدْخُلُهُ من الالتباسِ.

(فا): يريد إذا جِئْتَ بـ(الهاء) وأرَدْتَ بها المصدرَ.

(فا):

في القُبْحِ؛ بِجَمْعِكَ بين المصدرِ وفعلِهِ، أَلغَيْتَ أو لم تُلغِ.

قال سيبويه: «فَكُرِّهَ إِظْهَارُ الْمَصْدَرِ هَهُنَا كَمَا قَبَحَ أَنْ يَظْهَرَ مَا انْتَصَبَ

عَلَيْهِ (سَقِيَا لَكَ)»^٢.

(ط):

(١) هذه الحاشية ليست في (ش) ٣٢(٢) ب

(٢) هذه حاشية على آخر الحاشية السابقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٦٣/١، (هارون) ١٢٥/١. وليس في الرَّبْحِية [انظر: (ح) ٢١(٢)]: «إِظْهَارُ

ولا «لَكَ». وفي (ح) ١٢(١): «يُظْهَرُ»، وفي (ح) ٢١(٢): «يُظْهَرُ».

قَبَّحَ ذِكْرُ ذَاكَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنْ حَيْثُ حَسَنَ ذِكْرُهُ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَظُنُّ ذَاكَ عَاقِلٌ).

قال سيبويه: «وَهُوَ (ذَاكَ) أَحْسَنُ».

﴿٢٩﴾ (فا):

يعني هذه الكلمة^{١٠}.

قال سيبويه: «فَإِذَا قَبَّحَ الْمَصْدَرُ فَمَجِئْتُكَ بِـ (ذَاكَ) أَقْبَحُ»^(٣١).

﴿٣٠﴾ (ح): قَبِيحٌ.

(فا): يَجِبُ أَنْ يَكُونَ (قَبِيحٌ) فِي مَوْضِعِ (أَقْبَحُ)؛ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ^{١١}.

[٣٠/أ]

قال سيبويه: «تَقُولُ: (مَنْ أَمَّهَ اللَّهُ ضَرْبَهَا؟)، وَ(مَا أَمَّهَ اللَّهُ أَتَاهَا)،

نَضَبُ؛ لِأَنَّهُ أَنْ يَلِيَ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْفِعْلُ أَوَّلَى، كَمَا أَنَّهُ لَوْ اضْطَرَّ فِي (مَتَى زَيْدًا

(١) الكتب (بولاق) ٦٣/١، (هارون) ١٢٥/١ وفي الرِّبَاحِيَةِ [نظر: (ح) ٢١٢أ]: «وَلَفْظُ ذَاكَ أَحْسَنُ».

(٢) أي: أن المراد كلمة (ذاك).

(٣) الكتب (بولاق) ٦٤/١، (هارون) ١٢٥/١ وليس في الرِّبَاحِيَةِ، انظر: (ح) ٢١٢أ.

(٤) في (ش) ٢٩ب: «أَنْ لَا»، وهي خلاف المقصود.

(٥) الحاشية ساقطة من (ش) ٣٣ب.

ضَرَبَتْهُ؟»^(١).

﴿كذا (عنده)، وقال: «هذا في الضَّرورة»، وهي عنده من الكتاب، ليس من أبي الحسن».

قال أبو الحسن: فلو اضطرَّ شاعر فقال: أَيْهِمْ أمةَ الله ضَرَبَهَا؟ وَمَنْ أمةَ الله ضَرَبَهَا؟ وما أمةَ الله أتاها؟ نَصَبَ في كُلِّ ذَا^(٢).

هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه لتنبه
المخاطب، ثم تستفهم بعده

قال سيويي: ﴿وَلَوْ حَسُنَ هَذَا أَوْ جَاَزَ لَقُلْتُ: (قَدْ عَلِمْتُ زَيْدٌ كَمْ ضَرَبَ؟)، وَلَقُلْتُ: (أَرَأَيْتَ زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً ضَرَبَ؟)»^(٣).
﴿(فا):﴾

(قد عَلِمْتُ زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً ضَرَبَ؟) أي: كُنْتَ تَرْفَعُ (زَيْدًا) وهو قَبْلَ
حرفِ الاستفهامِ بـ (ضَرَبَ) وهو بَعْدَ حرفِ الاستفهامِ، أي: لا بُدَّ من

(١) الكتاب (بولاق) ١/٦٤، (هارون) ١/١٢٧. وفي الرِّباجية [انظر: (ح) ٢/٢١ب]: «.... نَصَبُ في كُلِّ ذَا؛ لآَنِهِ أَنَّ بَيْنَ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَعْلُومِ أَوَّلَى كَمَا أَنَّهُ لَوْ اضْطَرَّ شَاعِرٌ فِي (مَتَى) وَأَخَوَاتِهَا نَصَبُ، فَقَالَ: (مَتَى زَيْدًا رَأَيْتَهُ؟)»

(٢) أي أن لفظ سيويي عنده هكذا: «.... نَصَبٌ، هذا في الضرورة؛ لآَنِهِ أَنَّ بَيْنَ...».

(٣) هذه الحاشية ثابتة في متن الشرقية [انظر: (ش) ٢/٣٣ب] بعد قوله: «نَصَبٌ».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/٦٤-٦٥، (هارون) ١/١٢٧-١٢٨. وفي (ش) ٣/٣٤أ: «ضَرَبَ» في الموصعين

(٥) في (ش) ٢/٣٣ب: للاستفهام.

إعمال الأول.

قال سيبويه: «فَحَرَفُ الْإِسْتِفْهَامِ لَا يُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ» .

﴿تفسير بخط الوراق﴾:

قال: يعني أنك إذا قلت: (أَضْرَبْتَ زيدًا؟) لا تقول: (ضَرَبْتَ زيدًا)، ولكن تقول: (أضربت زيدًا؟). [٣٠/ب]

قال سيبويه: «وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَهُوَ كَذَلِكَ فَإِذَا كَانَ وَصْفًا فَأَحْسَنُهُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الْهَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ إِعْمَالٍ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ كَمَا جَازَ فِي الْوَصْلِ كَمَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْحَقِيرِ، فَمِنْ ذَلِكَ»^(١).
﴿(فا):﴾

أي: «: الصِّلَة، أي: بحذف الهاء.

﴿في كتابه﴾^(٢):

(١) الكتاب (بولاق) ١/٦٥، (هارون) ١/١٢٨، وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢١/ب]. «به» بدل «فيه».

(٢) في (ش) ٣٤/ب: ضربت

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٦٥، (هارون) ١/١٢٨.

(٤) يعني: كلمة (الوصل)

(٥) ليس في (ش) ١٣٤/٢

(٦) يعني: نسخة ابن السراج

أي: في موضع الصلة التي تكون له (الذي)، يُشَبَّه النَّعْتُ بالصِّلَة،
فمن ذلك

قال سيبويه: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
أَكُلُّ عَامٍ نَعَمٌ تَخْوُونُهُ
يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَتَجَوَّنُهُ»

وَقَالَ زَيْدُ الْخَيْرِ:

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمُّ تَبَعُونُهُ عَلَى مُحَرِّمٍ تُؤَبِّتُونُهُ وَمَا رَضَا ١٠

(١) في التعليقة ١/١٢٩: «يريد: أنه في موضع الصلة التي تكون له (الذي)، فشبه الوصف بالصلة».

(٢) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٢ب]: قوله، أنشده بعض الرواة.

(٣) من الرجز، وهو لقيس بن خُصَيْن بن يزيد الحارثي في: شرح أبيات سيبويه ١/١١٩-
والانتخاب ٥٢ ولباب الألباب ١/٣٩١- والخزانة ١/٤٠٩، وهو لقيس بن عاصم المنقري
في: الكامل في التاريخ ١/٤٩٤، واكتفى في الأعاني ١٦/٢٥٦ وفرحة الأديب ١٦٤ بعزوه إلى
رجل من بني ضبَّة.

(٤) كذا في (ح) ١٢ب. وهو في: الشرقية [انظر: (ش) ٣٠ب]- وباقي نسخ الرِّبَاحِيَةِ [انظر:
(ح) ٢١ب]. وسخه ابن دادي ١٣٣أ: «زيد الخيل» وجاء في حوشي الشرقية: «(ح): وهو زيد
الخيل»، قلت: أي: أن نص الكلام في نسخة الزجاج الثانية هكذا. «وقال، وهو زيد الخيل»،
وطاهر هذا أن عزو البيت إلى زيد الخير ليس من كلام سيبويه، بل من كلام الحرمي، وزيد الخير
هو: زيد أو مُكْتَفٍ بن مهلهل بن زيد الطائي ؓ، لُقِّبَ في الجاهلية بـ(زيد الخيل)، فلُقِّبَ رسول
الله ﷺ بـ(زيد الخير)، انظر: تاريخ الإسلام ٢/٦٦٤ والإصابة ٢/٦٢٢.

(٥) من الطويل، وهو لزيد الخير الطائي في: ديوانه ٦٧- والمواعظ ٣٠٢- والشعر والشعراء
١/٢٩٣- واللسان (أتم) ١٢/٤- والخزانة ٩/٥٠٠، وسيأتي في الحواشي تفسيره.

﴿٢٩﴾ أي:

لم يَنْصَبْ (نَعَمْ) من أَجْلِ أَنَّ (تَحْوُونَهُ) صِفَةٌ، ولو كان غيرَ صِفَةٍ لجاز
النصبُ، وكذلك (مَأْتُمْ تَبْعُونَهُ)، في (كتابه) ٣.

﴿٣٠﴾ (ط) ٣:

قال محمد بنُ يزيد: «فلم تَنْصَبْ»؛ لأنَّ (تَحْوُونَهُ) و (تَبْعُونَهُ) نعتان».
وسألتُ عليَّ بنَ سليمان عن العِلَّةِ فيه فقال: «لو نَصَبَ (نَعْمًا)
بـ(تَحْوُونَهُ) لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ (تَحْوُونَهُ) قَبْلَ (نَعَمْ)، ولا يَتَقَدَّمُ النَّعْتُ
على المنعوت.

وكان محمد بنُ يزيد يذهبُ إلى أَنَّ المعنى: أَكُلَّ عامِ حُدُوثِ نَعَمْ،
فيكونُ (كُلُّ) منصوبًا بـ(الحُدُوثِ)، كما تقولُ: (الليلةُ الهالِةُ)».

قال أبو الحسن -رادًا على أبي العباس-: «ليس النَّعْمُ شَيْئًا يَحْدُثُ لم

(١) الكتاب (بولاقي) ١/٦٥، (هارون) ١/١٢٩.

(٢) أي. حاء هذا التفسير في نسخة ابن السراج

(٣) نقل الحاشية كلها ابنُ طلحة عن أبي جعفر الحسَن ولم يُصرِّح به كعدده، انظر: لباب الألباب

١/٩٣٢ - وإخزانة ١/٤٠٩، وبهذا يتضح أنه سائل علي بن سليمان الأخفش الأصغر في هذه

الحاشية، وهو الذي كُتِبَ فيها بأبي الحسن.

(٤) في (ش) ٢٤٣: أ: يصب.

(٥) في (ش) ١٣٠: ب: يُقَدَّم.

يكن (يوم الجمعة) وما أشبهه، ولكن العامل في (كل) الاستقراء والخبر محذوف، كأنه قال: نَعَمْ تَحْوُونَهُ لَكُمْ» .

﴿ط﴾:

قال أبو زيد^(١): «(المحمر): الفرس تُشبه الحمار^(٢)»، قال: «وهو أيضاً من الرجال اللئيم» .

قال أبو الحسن^(٣): «(توبتموه): من الثواب، أعطيتموه ثواباً، و(رُضا) لغة في (رُضي)^(٤)، فافهم» .

﴿حاشية ١﴾:

قال أبو إسحاق: هؤلاء قوم وهبوا له فرساً حمرًا، وهو الذي تغير فوه

(١) قال في الخزانة ١/ ٤٠٩: «أقول: المراد قدّر هذا المضاف لصحة الإخبار لا لأنه عامل في الظرف» .

وكيف يكون العامل في (كل) الاستقراء مع كون الخبر محذوفًا مُقدَّرًا بـ (لكم)، فتأمل» . وقال

بمثل تقدير المراد: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٢ وأبو احسن هو علي بن سليمان الأخفش الأصغر

(٢) انظر كلام أبي زيد في: النوادر ٣٠٤، ونقله لب الألب ١/ ٣٩٤ والخزانة ٩/ ٤٩٥

(٣) في أحاديثها وأمعادها، كالبطء في الجري. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٢ واللسان (حمر) ٤/ ٢١٣

(٤) هو: الأخفش الأصغر.

(٥) هي لغة طيء، يقبلون الياء المفتوحة بعد مكسور ألفًا فيفتح ما قبلها انظر اللغة دون عرو في

الكتاب ٤/ ١٨٧ - والمقتضب ٣/ ١٤٥، ومعروة في: جمهرة اللغة (حرم) ١/ ٥٢٢ وشرح

أبيات سيويه ١/ ١٢١ - وشرح ديوان زهير للسكري ١٣٢ - وتحصيل غير الذهب ١٢٤.

(٦) ليس في (شر) ٣٠ ب.

من أَكَلِ الشَّعِيرِ^(١)، فَنَدِمُوا عَلَى ذَلِكَ^(٢)، فقال هو: «وما رُضَا»، أي: ما رُضِيَ
عندي.

قال سيبويه: «وَقَالَ جَرِيرٌ فِي مَا لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ:

أَبْخَتْ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَمَا أَذْرِي أَعْيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٣).
❦ قال أبو العباس^(٤):
«أَمْ مَالٌ مُصَابٌ».

(١) الفرس الحَيْرُ هو ما ذكره الزجاج، ولكن الذي في البيت (المُخْمَر)، وتفسيره ما ذكره أبو زيد،
ولم أجد في المعجمات اللغوية مَنْ جعل الحَمَرِ والمُخْمَرِ بمعنى واحد. انظر (هر) في: اللسان
٢١٣/٤ - والتاج ٨٤/١١.

(٢) كان زهير س أبي سُلمى أهدى لزيد الخير فرسًا كريمة كانت لانه كعب ليد كانت لزيد على ابنه
بُجير بن زهير، وقيل: بل اقتدى بـجبر نفسه من زيد بفرس أخيه كعب، فهجا كعبَ زيدًا، فهجا
زيدُ كعبَ وفرسه بقصيدة منها هذا البيت. انظر: ديل الأمالي ٢٥ وابن السيرافي ١/١٢١ -
ولباب الألباب ١/٣٩٤ - والخزانة ٩/٥٠٢.

(٣) سبق البيت في كلام سيبويه في ص ١٨٧، وتخرجه في هـ١.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢١] أخر.

(٥) سبق البيت في كلام سيبويه في ص ١٨٧، وتخرجه في هـ٢.

(٦) الكتاب (بولاقي) ١، ٦٦، (هارون) ١/١٣٠.

(٧) انظر كلام المرد في: لباب الألباب ١/٣٩٨.

قال أبو إسحاق:

«وما شيءٌ حميتَ بمستباحٍ) هذا أَحْسَنُ ، وليس باضطرابٍ في البيتين جميعاً»، يعني بالبيت الثاني (أَمْ مَالٌ أَصَابُوا).

قال أبو الحسن:

فشبهَ سيبويه هذا في حَذْفِ الهاءِ منه بحذفِ الهاءِ من الصَّلَاتِ، كقولك: (الذي صَرَبْتُ زَيْدُ)؛ لَأَنَّ النَّعْتَ من تمامِ المنعوتِ، كما أَنَّ الصَّلَةَ من تمامِ الموصولِ.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (هَذَا ضَارِبٌ كَمَا تَرَى)، فَيَجِيءُ عَلَى مَعْنَى (هَذَا يَضْرِبُ)، وَهُوَ يَعْمَلُ فِي حَالِ حَدِيثِكَ، وَتَقُولُ: (هَذَا ضَارِبٌ)، فَيَجِيءُ عَلَى مَعْنَى (هَذَا سَيَضْرِبُ)، وَإِذَا قُلْتَ: (هَذَا الضَّارِبُ) فَإِنَّمَا تُعْرِفُهُ عَلَى مَعْنَى (الَّذِي يَضْرِبُ)، فَلَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَزِيدُ

(١) أي: حذف الهاء من النعت الجملة أحسن من حذفها من الخبر الجملة، ولا يريد أحسن من حذفها من جملة الصلة، وقد سبق بيان هذه الأحسنية في ص ١٨٥ ١٨٦. وفي (ش) ٣٠ ب: «حسن».

(٢) هو الأخفش الأصغر، وانظر كلامه في: لباب الألباب ١/ ٣٩٨.

(٣) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر (ح) ٢٢٢] «هو»، وفيها: «هَذَا» بدل «وَرَدَ».

(٤) في الحواشي: «صَرَبَ (عنده)»، أي: في نسخة ابن السراج الثانية: «الذي صَرَبَ». وكذا في الرِّبَاحِيَةِ [انظر (ح) ٢٢٢]. قلتُ: وكذا في نسخة المبرد، ولذا اعترض سيبويه في مسائل الغلط، وقال: إنه ذكر أن «(الضارب) و(الشاتم) وما أشبه ذلك لا تدخله الألف واللام إلا على معنى (الذي فعل)»، وَرَدَّ ذَلِكَ أَنَّهُ «الاختلاف بين المحوئين في أنه تدخله على الوجهين جميعاً، على

أَنْتَ ضَارِبُهُ إِذَا لَمْ تُرْذَبْ (ضَارِبُهُ) الْفِعْلَ وَصَارَ مَعْرِفَةً رَفَعْتَ، فَكَذَلِكَ (هَذَا الَّذِي) لَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ نِكْرَةً^١.
 ﴿تفسير في (ح):

يقول: إِنَّ النكرة هي أَوَّلُ قَبْلِ المعرفة^٢، فإذا وَصَفْتَ بالفعل النكرة فقلت: (هذا رجلٌ يقومُ) أو (مَرَرْتُ برجلٍ يقومُ) ونحو هذه الأشياء، فقد وَقَعَتِ الصفةُ للنكرة أولاً، وهذا^٣ الفعل -الذي يكونُ صفةً للنكرة- هو

(الذي فعلٌ)، وعلى (الذي يفعل)، وردَّ عليه ابن ولاد بأن ما نقله عن سيبويه هو أصل الكلام، وما اعترضه به عوارض في الكلام، انظر الانتصار ٧٥ ٧٧. قلت: هت أمران، الأول: أن ما نقله المبرد لم تتفق عليه النسخ، والآخر: أن ما فهمه المبرد عندي خلاف كلام سيبويه، فسيبويه هنا لا يتكلم عن معنى اسم الفاعل مع (أَل): أَلْفَعْلٌ هو أم يفعل؟ وإنما يتكلم على (أَل) مع اسم الفاعل؛ لأنه يتكلم على باب الاشتغال، ويقول: إن (أَل) مع اسم الفاعل موصولة بمعنى (الذي)، فلذا يرتفع الاسم قبلها لأن ما بعدها لا يعمل في ما قبلها، نحو (زيدٌ أما الضاربُ) ولا يجوز (زيدٌ أن الضاربُ)، وما ذكرته هو ظاهر الحاشية التي نقلها ابن طلحة؛ إذ ربط الكلام بالتعريف لا بـ (ضرب)، وهو فهم السيرافي ٢٦٤/٣ أيضاً، ولم يُعْرَج على فهم المبرد، أم الصفار ١٦٤/١ ب ١٦٥ أ فوجدته ينصر على كل ما قلته، ويقول عن فهم المبرد دون تسميته^٤: «وهذا ليس بشيء».

(١) الكتاب (بولاق) ١، ٦٦، (هارون) ١، ١٣٠ - ١٣١، وانظر خلاف النسخ في «وصار معرفة رفعت» في التعليق على الحاشية الثانية.

(٢) انظر تقرير سيبويه لهذا في الكتاب (بولاق) ١، ٧، (هارون) ١، ٢٢.

(٣) في (ش) ٢٤٣ ب، وهو.

حَالٌ لِلْمَعْرِفَةِ^(١)، والحالُ قد يُسْتَعْنَى عنه؛ لأنه يَجِيءُ بعد استغناء الكلام،
وأَجُودُ القولين أَلَا يَنْصِبُهُ، وأن يجعلُهُ وَضْفًا.

﴿كذا﴾ (عنده) في النسخة: «وصار»، ضَرَبَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى الْوَاوِ مِنْ
قَوْلِهِ: «وصار معرفة»^(٢).

﴿ط﴾:

قوله: «فكذلك هذا الذي لا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى» كَلَامٌ مُشْكِلٌ،
الْمَعْنَى: أَنَّهُ أَعْلَمَكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَزِيدُ أَنْتَ ضَارِبُهُ) إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهِ (ضَارِبُهُ)
طَرِيقَ الْفَعْلِ - وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ الْمُضِيِّ - فَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا.

ثم قال: «فكذلك (هذا الذي)»، أي: (هذا الذي "ضَرَبَ")، إنما
معناه أَبَدًا التَّعْرِيفُ، لَا يَأْتِي (الَّذِي فَعَلَ) إِلَّا لِهَذَا الْمَعْنَى أَوْ^(٣) لِمَعْنَى التَّعْرِيفِ،

(١) يقول. إن الجملة بعد النكرة نعت، وبعد المعرفة حال، انظر هذ وتفصيلاً أكثر في القواعد
الثلاثون ٦٩- والمغني ٥٧٨- وموصل الطلاب ٨١- والأزهرية ٧٥- والخزانة ١١/٨٢.

(٢) ظاهر هذه الحاشية أن الفارسي حذف الواو. فصارت العبارة: «صار معرفة رفعت»، والعبارة في
الزبائية [انظر: (ح) ٢٢٢]. «صار معرفة» بلا (رفعت)، وحذف الواو من (صدر) ظاهر؛ لأنه
جواب (إذا)، لكن لفظ (رفعت) حيثن قلن. ويزول قلقه بحذفه أو بجعل فاء أو واو قبله

(٣) ليس في (ش) ٢.

(٤) يريد أن سيويو يقصد بقوله: «هذا الذي» أي: هذا الذي فَعَلَ، ولموصول معرفة. انظر: شرح
عيون سيويو ٨٣.

(٥) كذا، ولعل الصواب: (أي).

وكذلك (الضارب) لا يأتي إلا بمعنى التعريف؛ لأنك إنما تدخل على (ضارب) الألف واللام فتصيره بمعنى (الذي ضرب)، وقد بينا أن (الذي ضرب) لا يراد به إلا طريق التعريف.

ثم قال: «فإنها يكون بمنزلة الفعل»، يعني: فاعلاً، كـ (ضارب) ونحوه إذا كان نكرة؛ لأن أصل وقوع الفعل صفة للنكرة، كما أن اسم الفاعل لا يكون كالفعل في عمله إلا وهو نكرة، فافهم. [٣١/أ]

قال سيبويه: «ألا ترى أنك لو قلت: (أكل يوم زيداً تضربه؟) لم يكن نصباً؛ لأنه ليس بوصف، فإذا كان وصفاً فليس بمبني عليه الأول، كما أنه لا يكون الاسم مبنيًا عليه في الخبر، فلا يكون (ضارب) بمنزلة (يفعل) و(تفعل) إلا نكرة»^١.

قال أبو إسحاق:

(ضارب) في ما مضى لا يكون إلا معرفة، وفي المستقبل لا يكون إلا نكرة.

قال أبو علي: ليس بشيء^٢.

(١) أي: اسم الفعل

(٢) (النكرة) خبر (أن).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٦٦، (هارون) ١٣١

(٤) كلام الرحاج ليس بمصدر، ومما يخرج عنه نحو: (جاء ضاربٌ ليضرب بالأمس)، فـ (ضارب) هنا للمضي وليس بمعرفة.

﴿ط﴾:

أي: في قولك (زَيْدٌ ضَرَبَهُ) لَا يَحْسُنُ أَنْ تَنْصِبَ الْأِسْمَ وَتَبْنِيَهُ عَلَى الْفِعْلِ كَحُسْنِهِ فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِذَا قُلْتَ: (أَزِيدًا أَضْرِبُ؟)، وَإِذَا لَمْ يَجْزُ فِي الْخَيْرِ فَأُخْرَى أَلَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ.

﴿ط﴾:

يُرِيدُ: فَلَا يَكُونُ (ضَارِبٌ) بِمَنْزِلَةِ (يَفْعَلُ) إِلَّا وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَ(يَفْعَلُ) أَيْضًا نَكْرَةٌ^١. [٣١/ب]

قال سيويه: «لَيْسَ لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ سَبِيلٌ»^٢.

﴿ط﴾:

أي: لَيْسَ لَهُ سَبِيلٌ عَلَى الْأِسْمِ أَيْضًا.

قال سيويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ (زَيْدٌ حِينَ أَضْرِبُ يَأْتِينِي)؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ عَلَى (زَيْدٍ) آخِرُ الْكَلَامِ وَهُوَ (يَأْتِينِي)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا إِذَا أَتَانِي أَضْرِبُ)، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (حِينَ)، فَإِنْ لَمْ يَجْزِ الْآخِرَ نَصَبَتْ فَصَارَتْ حُرُوفُ الْجَزَاءِ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَهُ؟)»^٣.

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ١٣٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٧/١، (هارون) ١٣٢/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٦٧، (هارون) ١٣٣/١.

﴿زيادة﴾ - قال أبو علي: قرأتها:-

«قال: انظر جملة هذا الباب، فإنك إذا أردت بأسماء الزمان والظروف معنى الجزاء رفعت الأول، وإن أردت غير ذلك نصبت^(١)»، ليس في (ح)^(٢).
﴿ط﴾:

ينوي بـ(أضرب) التقديم، ولا يريد أن يجعله جواب (إذا)، وكأنك أردت: (أضرب زيدًا إذا أتاني)^(٣).

قال سيبويه: «وذلك قولك: (أزيدًا إن رأيت تضرب؟)، فأحسنه أن تدخل في (رأيت) الملاء؛ لأنه غير مُستعمل^(٤)».
﴿ط﴾ في طرة كتاب^(٥):

«غير مُعْمَل^(٦)»، يريد: غير مُعْمَل في (زيد)، فالأجود أن تشغله بالهاء.

(١) ليس في (ش) ٣٥ب.

(٢) يعني الفارسي أن ما بين الأقواس زيادة ليست في نسخة الزجاج الثانية، وقد قرأها إما في نسخة ابن السراج وإما على ابن السراج.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش) ٢٣٥أ.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح) ١٢١ب]: وأحسنه.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٦٧/١، (هارون) ١٣٣/١.

(٦) ليس في (ش) ٢٣٥أ.

(٧) أي: في متن (ط) «مُستعمل»، وفي حاشيتها: «مُعْمَل». قلت: نسخة ابن طلحة رباحية، وكذا وحدته في (ح) ١٢١ب، وبالعكس في (ح) ٢٢٢ب.

﴿فا﴾ (١):

يريد: صارت كذلك في قُبْحِ حَذْفِ الهاءِ كما يَقْبُحُ (زيدٌ كم مرّةً رَأَيْتَ؟)، وفي ألا يَتَسَلَّطَ الفعلُ الذي بَعْدَهُ على الاسمِ الذي قَبْلَهُ.

قال سيبويه: «لأنَّ الفِعْلَ أَنْ يَلِيَ (إِنْ) أَوَّلَى».

﴿فا﴾ (٢):

تقديمُ الاسمِ بَعْدَ (إِنْ) على ضَرِيَيْنِ: أحدهما: أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مجزوماً، والآخرُ أَنْ يَكُونَ ماضياً.

فالأوّلُ يُجَيِّزُهُ في الشعرِ في الضرورة، والثاني في الكلام، نحو: ﴿إِنْ

أَمَرُوا هَلَكَ﴾، وَيُفَصِّلُ بينهما بأنّها "إِذَا جَزَمْتَ شَابَهْتَ (لم)؛ لظهورِ الجَزْمِ في الفِعْلِ كظهوره في (لم)، وإِذَا لم تَجْزَمْ لم تُشَبَّهْ (لم)؛ لأنَّ (لم) لا يَدْخُلُ على (فَعَلَ).

قال سيبويه: «فَقَالَ: (أَزِيدُ إِذَا تَرْتَضِرْبُ؟) إِنْ جَعَلَ (تَضْرِبُ) جَوَابًا،

(١) انظر كلاماً للفارسي على هذا المثال في: التعليقة ١، ١٣١

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٧/١، (هدرون) ١٣٤/١

(٣) فصل الفارسي الكلام على هذه المسألة في: البعاديّات ٤٥٨ - ٤٦٠، وانظرها أيضاً في:

التنزيل ٣٠٨/٦.

(٤) سورة النساء ١٧٦.

(٥) أي: (إِنْ).

وَأِنْ رَفَعَهَا نَصَبٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ جَوَابًا وَكَذَلِكَ هَذَا حَيْثُ جِئْتُ بِهِ
مَجْزُومًا بَعْدَ أَنْ عَمِلَ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ^(١).

﴿٢﴾ (فا):

أي^(٢): مُقَدَّم، أي: قَوْلُكَ (تَضْرِبُ) فِي قَوْلِكَ: (زَيْدًا إِذَا تَضْرِبُ)^(٣).

﴿٣﴾ (فا):

أي^(٤): قَوْلُكَ (تَضْرِبُ) فِي قَوْلِكَ: (زَيْدًا إِذَا تَرْتَضْرِبُ)^(٥). [٣٢/أ]

قال سيبويه: «وَأِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ إِذَا يَأْتِينِي أَضْرِبُ) - تُرِيدُ مَعْنَى الْهَاءِ،
وَلَا تُرِيدُ (زَيْدًا أَضْرِبُ إِذَا يَأْتِينِي)، وَلَكِنَّكَ تَضَعُ (أَضْرِبُ) هَهُنَا مِثْلَ
(أَضْرِبُ) إِذَا جَزَمْتَ وَأِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْزُومًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمُجَازَاةِ

(١) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٤/١. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٢٢ب]: «قال فإن

رفع (تضرب) نصبه؛ لأنه لم يجعلها جوابًا»، وليس فيها: «حيث».

(٢) هذه الحاشية على «وإن رفعها نصب»، أي: إن رفع (تضرب) نصب به (زيدًا) على نية تقديمه
على الطرف.

(٣) كذا، والمثال في النص المحشى عليه: (أزيدًا إذا تر تضرب؟).

(٤) هذه الحاشية على قوله: «هذا».

(٥) كذا، والمثال في النص المحشى عليه: (أزيدًا إذا تر تضرب؟).

(٦) في الشرقية [انظر: (ش) ٣٢٢أ]. زيدًا.

(٧) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٣١ب]: هنا.

فَيَكُونُ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ - رَفَعْتَ، كَمَا لَمْ تُرِدْ بِهِذَا أَوَّلَ الْكَلَامِ»^١.

﴿ط﴾:

أي: تريد أن تجعله جواب (إذا) وتضميره، ولا تريد أن تنوي به التقديم وإعماله في (زيد)، ولكنك تريد أن تجعله جواب (إذا) مرفوعاً على أصل ما يجب لها، كما تجعل في قولك: (أزيد إن يأتك فاضرب)، فارفع. ﴿فا﴾:

لا يجوز الرفع في (زيد إذا يأتيني أضرب)، و(زيد حين يأتيني أضرب)؛ لأن الفعل يصير جواباً، وطروف الزمان لا تتضمن الجثث. ﴿عنده﴾: فجيّد.

﴿فا﴾: مضروب على (فجيّد)؛ لأن «رَفَعْتَ» هو الوجه.

(١) في الرّباحية [ح ١٣ب]: «كما لم ترد بهذا أول الكلام رفعت». وكذا نقله الفارسي في البغداديات ٤٥٥.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٦٨/١، (هرون) ١/١٣٥.

(٣) ليس في (ش) ١٣٢أ

(٤) انظر وجه عدم الجواز عنده في: البغداديات ٤٥٥ ٤٥٧ واختار التذكرة ٣٥٧، ونقل المنع فيهما فيها عن الزحاح وابن السراج، وأحازه في، إيضاح الشعر ٢٨٦، ٤٤٣.

(٥) هذه الحاشية على كلمة «رفعت»، أي: أنه في نسخة ابن السراج الثانية (فجيّد) بدل (رفعت)، وقد قد جاءت هذه الحاشية في متن (ش) ٣٥ب، وفي باقي نسخ الشرقية في الحاشية،

انظر: (ش) ١٣٢أ

﴿٢٧﴾ (فا) ١١:

ب(هذا) أي: بالمجزوم، أي: هو جوابٌ.

قال سيويه: «وَأِنَّمَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ فِي هَذَا كُلِّهِ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ (تَضْرِبُ) وَ(أَضْرِبُ) جَوَابًا، فَصَارَ كَأَنَّهُ مِنْ صَلَاتِهِ؛ إِذْ كَانَ مِنْ تَمَامِهِ» .

﴿٢٨﴾ (فا) ١٢:

أي: 'فلا يجوزُ أَنْ تُعْمِلَهُ في ما قبله، كما لا يجوزُ أَنْ تُعْمَلَ الصَّلَاةُ في ما قبلها.

قال سيويه: «وَأِنَّمَا تَرُدُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ فِي مَنْ قَالَ: (إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ)، وَهُوَ قَبِيحٌ، وَأِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ» .

﴿٢٩﴾ (عنده): «إِنْ تَأْتِنِي» .

(١) انظر. البغداديات ٤٥٥، وفيها: «أي: بالمجزوم الذي هو جوابٌ في قولك: (أريدُ إِذْ يَأْتِيكَ أَضْرِبُ)» .

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥/١. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٢٢ب]. «حِينَ» بدل «لَأَنَّكَ» .

(٣) ليس في (ش) ١٣٢أ.

(٤) ليس في (ش) ٣٥٢ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥/١. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ١٣١ب]. «تَأْتِنِي» بدل «أَتَيْتَنِي»، ومثل الرِّبَاحِيَّة نسخة ابن السراج الثانية كما سيأتي في الحاشية القادمة.

(فا): «إِنْ تَأْتِيَنِي آتِيكَ» أَجُودُ، وَهُوَ الْوَجْهُ^(١).

عبارة: «وَإِذَا قُلْتَ: (أَزِيدُ إِنْ يَأْتِكَ تَضْرِبُهُ؟) فَلَيْسَ تَكُونُ أَهَاءُ إِلَّا لِي (زَيْدًا)، وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْآخِرُ جَوَابًا لِلأَوَّلِ، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِي (زَيْدًا) أَتَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَزِيدُ إِنْ تَأْتِكَ أَمَّةُ اللَّهِ تَضْرِبُهَا؟) لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّكَ ابْتَدَأْتَ (زَيْدًا) وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهُ خَبَرًا لَهُ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرُهُ»^(٢).

﴿هذا الفصل﴾^(٣) في نسخة (ح) من كلام الأخفش^(٤)، وفي نسخة غيره من كلام سيبويه^(٥).

﴿إلى هنا بخط الوراق ليس من كلام سيبويه﴾.

(١) يعني. أَنَّ (إِنْ تَأْتِيَنِي آتِيكَ) - الثابت في نسخة ابن السراج هو المثال المناسب لكلام سيبويه، دون (إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ) الثابت في بعض النسخ، لأن الثاني جائز في النثر لأن فعل الشرط فعل ماضٍ، والأول هو الذي لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر. انظر: المقتضب ٧٠/٢ والأصول ١٩٢/٢ - والمفصل ٤٣٩ والمغني ٥٥٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥/١.

(٣) في (شر) ١٣٢: «القول».

(٤) في شرح السيرافي ٢٨٣/٣ أن الزجاج قل. «إِنْ هَذَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ سَيْبَوَيْهِ»، ولم يُجَدِّدْ قَائِلَهُ.

(٥) البص المحشى عليه ثابت في متن الشرقية [انظر: (شر) ١٣٢]، وقبله. «قال الأخفش»، فهي على عى نسخة الزجاج الثانية الذي يرى أنه من تفسير الأخفش وهو في متن الرباحية [انظر: (ح) ٢٢٢] متصل بكلام سيبويه، فهي من كلام سيبويه على نسخة غير الزجاج.

(٦) أي: أَنَّ البص المحشى عليه ليس في نسخة الزجاج الأولى كما أنه ليس في نسخته الثانية.

﴿ هذا تفسير. وليس من كلام سيبويه، وقد يوجد في كثير من النسخ. ﴾

﴿ قال بعضهم: «هذا تفسير»، وهو أبو إسحاق الزجاج. ﴾

﴿ قال أبو إسحاق:

«هذا الفصل خطأ، يجوز أن تقول: (أزيد إن يأتك تضرب عمراً؟)، فكذاك يجوز أن تكون الهاء لغير (زيد)، بخط أبي علي، وكذلك قال أبو بكر.

﴿ قوله:

«لا» تكون الهاء إلا لـ (زيد)» قالوا: هذه المسألة ليس من الكتاب؛ لأنه يجوز أن تكون الهاء لغير (زيد)؛ لأنه يجوز أن تقول: (أزيد إن يأتك تضرب عمراً؟)، وقالوا أيضاً هو بالنون: (أزيد إن نأتك تضربه؟). ﴿ (ط) :»

اعلم أن الضمير لا يكون إلا للأول المخبر عنه، وإلا لم يكن الكلام مفيداً؛ لأنك ابتدأت اسماً ولم تُخبر عنه.

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة أحمد باشا ١٣٠.

(٢) هذه حاشية نقلتها من طرة نسخة ابن بيقى ٢١ المنسوخة هي وحو شيها من نسخة أبي نصر

(٣) الذي في العدة المحشى عليها «فليس»

(٤) ليس في (ش) ٣٦٢.

زيادة ليست في نسخة (ط):

إنما قال سيبويه: «(أزیدُ إِنْ يَأْتِكَ تَضْرِبُهُ؟) لا^١ تكون الهاء إلا لـ(زيد)»؛ لأنَّ الفعلَ الذي يلي (إِنْ) إذا كان له فاعلٌ لم يكن بُدًّا من أن يكون جوابُهُ مُلْتَبِسًا به، فتقول: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ)، ولو قلت: (إِنْ تَأْتِنِي آتِ زَيْدًا) لم يكن كلامًا حتى تُعْنِي: مِنْ أَجْلِ إِيْتَانِكَ، ألا ترى أنك إِنْ لم تنو هذا ذهب معنى الجزاء^٢.

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ)، أَوْ (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ) لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ، لِأَنَّكَ لَمْ تُوقِعْ بَعْدَ (لَنْ) وَ(لَمْ) شَيْئًا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُقَدِّمَهُ قَبْلَهُمَا.... وَ(لَنْ أَضْرِبَ) نَفْيٌ لِقَوْلِهِ (سَأَضْرِبُ)»^٣.

في (ح):

يعني أنك لا تقدر أن تقدم (أضرب) قبل (لن) و(لم)، هذا الذي يعني بقوله: «لم أضرب....»، فالفعل فارغ^٤، ولا يجوز في ذلك إلا

(١) الذي في العبارة المحشى عليها «فليس».

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش) ١٣٢أ] بعد النص المحشى عليه. ولم تأت في الرِّبَاحية [انظر: (ح) ٢٢٢ب]. ولم أتبيّن لمن هي؟

(٣) الكتب (مولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥. وفي الرِّبَاحية [انظر: (ح) ٢٢٢ب]: «وزيداً لن»، و«بعد (لم) و(لن)».

(٤) أي: لم ينصب ضمير (زيد)

النصب، ولكنه أراد أن يفرق بين هذا وبين الجزاء، ف(إنما زيدا لم أضرب) نفياً لقوله: (زيداً ضربت)؛

قال سيبويه: «وتقول: (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَاضْرِبْ) نَصْبٌ وَإِنْ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَاضْرِبْ؟) رَفَعْتُهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (جَاءَكَ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ (فَاضْرِبْ) فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ، وَ(أَيُّ) مِنْ حُرُوفِ الْمُجَازَاةِ، وَ(كُلُّ رَجُلٍ) لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْمُجَازَاةِ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ أَوَّلَ الْكَلَامِ، فَتَنْصِبُ وَيَكُونُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: (زَيْدًا إِنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبْ)».

﴿فا﴾:

يعني أنه "ليس من حُرُوفِ المجازاة، ومع ذا أنه ليس هنا شيء مجزوم"

(١) انظر: المقنَّب ٨٦/٢ - والأصول ٢٣٦/٢ - ومختار التذكرة ٣٥٨ - وشرح السيرافي (العلمية) ٢٨٥/٣.

(٢) كذا بلرفع في جميع نسخ الشرقية [انظر: (ش ١) ٣٢ب] وعليها كلمة (صح)، وكذا في نسخ الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٢ب].

(٣) في (ش ٢) ٣٦أ: «ولا يكون في». وظاهرها خلاف المعنى.

(٤) المكتب (بولاق) ١، ٦٨، (هارون) ١٣٦/١. وليس في الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٢ب]. نصب.

(٥) قال المارسي في التعليقة ١٣٣/١ على عبارة «(أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَاضْرِبْ) لأنه جعل (جاءَكَ) في موضع الخبر»: «لا يجوز أن يوصف (أَيُّهُمْ) بـ(جاءَكَ): لأن (أَيُّهُمْ) وقع موقع حرف المجازاة، فلا يوصف كما لا توصف للحروف، وأيضاً فإنه معرفة و(جاءَكَ) ككرة، فأراد بالخبر هنا أي ليس بصيغة ولكنه شرط».

في اللفظ، ومع ذا أنك قد تكلّفت ضمير الهاء في (فاضرب) ٢.

﴿٢﴾ (فا):

قوله: (إلا أن تبتدئه أول كلامك) ٣ ليس في قوله (زيدًا إذا أتاك فاضرب)، لكنه في ما تقدّم من قوله (أيهم جاءك فاضرب)، فأما في هذه المسألة فلا يجوز التقديم من حيث لم يجوز أن يقول مبتدئًا: (فاضرب زيدًا إن أتاك)، فإن أخرجت الفاء جاز أن يراد به أول الكلام.

﴿٣﴾ في طرّة كتاب (ط) مخرج من جوف الكتاب:

«إلا أن يكون (أيهم جاءك) بمعنى (الذي جاءك)، فيجوز النصب، كأنك قلت: (الذي جاءك أضرب)» ٤، صح.

(١) في (ش ٢) ٣٦٦، و(ش ٣) ٣٧١: «أن أي»، وبظهر أن الصواب ما في المتن (أنه)، ثم جاء بعض النسخ فكتبه (أن أي) تفسيرًا للضمير، ولم يصب؛ لأن مرجع الضمير (كل)، فهو الذي ينطبق عليه كلام الفارسي، أما (أي) فقد نصّ سيبويه في النص المحشى عليه على أنه جراء.

(٢) هذا يقوّي أن الحاشية هذه عن (كل) لا (أي)، والمراد أنه لو رفع (كل) في المثال للزم تقدير ضمير في (اضرب) ليربط بين جملة الخبر والمبتدأ، وحذف مثل هذا الضمير من جملة الخبر قبيح عند سيبويه، لأنه مثل (كله لم أصنع)، انظر: ص ١٨١.

(٣) الذي في نص سيبويه المحشى عليه: «إلا أن تريد به أول الكلام».

(٤) في (ش ٢) ٣٦١: «أخرت». وهو تحريف.

(٥) هذا النص ثابت في متن بعض نسخ الرّباحية ك(ح ٢) ٢٢ ب بين «رفعته» و«لأنه»، دون بعض ك(ح ١) ١٣١. وفي بعضها مخرج في الحاشية كسحّة ابن يقي ٢٤٤. وليس هو في نسخ الشريفة [انظر: (ش ١) ٣٢٢]. ولا في نسخة ابن دادى ٣٤ ب.

﴿ط﴾:

إلا أنه وإن لم يكن من حُرُوفِ المجازاة ففيها معناها، ولذلك دَخَلْتُ
الفاء، كما دَخَلْتُ في قولك: (الذي يَأْتِيكَ فله دِرْهَمٌ)، فلو لا أنَّ في هذا
الكلام معنى المجازاة لما جازَ دخولُ الفاء. [٣٢/ب]

﴿ط﴾:

أي: على أن تَنْوِي (باضْرِبْ) التقديم؛ لأنَّ (إن) وَقَعَتْ على ماضٍ
فَتَجَزِمُ، وقد يجوزُ رَفْعُ الجوابِ وتقديمُهُ إذا لم يَنْجَزِمِ الأوَّلُ في اللفظ،
فكذلك هذا يجوزُ تقديمُهُ على ما ذُكِرَ.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (زَيْدًا إِذَا أَتَاكَ فَاضْرِبْ)، فَإِنْ وَضَعْتَهُ فِي مَوْضِعِ
(زَيْدٌ إِنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبْ) رَفَعْتَ، فَارْفَعْ إِذَا كَانَتْ (تَضْرِبْ) جَوَابًا لـ (يَأْتِيكَ)،
وَكَذَلِكَ (حِينَ)، وَالنَّصْبُ فِي (زَيْدٌ) أَحْسَنُ؛ إِذْ كَانَتْ الْهَاءُ يَضْعُفُ تَرْكُهَا
وَيَقْبَحُ، فَأَعْمِلْهُ فِي الأوَّلِ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْقِيَاسِ»^(١).

(١) في (ش) ٣٦(٢): ذكره.

(٢) في الرِّبَاحِيَةِ [انصر. (ح) ٢٢(٢)ب] «إذا كان (تضرب) جوابًا لـ (يأتك)، والنصب أحسن إذا [كذا]
كانت اهاء يقيح تركها ويضعف».

(٣) في (ش) ٣٦(٢)ب: في القياس.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٦٨/١، (هارون) ١٣٦/١.

في نسخة (ح):

يقول: إِنَّ الفعلَ يَقْبُحُ إذا لم يكن معه مفعولٌ مُضْمَرٌ أو مُظْهَرٌ.

«فَاعْمَلْهُ» في الأول، وليس هذا بالقياس، يعني: إذا لم تَجْزَمْ بها؛ لأنها تكون بمنزلة (حِينَ)، و(إِذَا) و(حِينَ) لا تكون واحدةً منهما خَبَرًا لـ (زيد)، ألا ترى أنك لا تقول: (زيدٌ حِينَ تَأْتِينِي)؛ لأنَّ (حِينَ) لا يكون ظَرْفًا لـ (زيد)، وتقول: (الحَرْ حِينَ تَأْتِينِي)، فيكون ظَرْفًا لـ «فيه من معنى الفعل، وجميعُ ظُرُوفِ الزمانِ» لا تكون

(١) هذا النص في متن الشرقية [انظر (١) ٣٢ب]، وقوله (في نسخة ح)، وعده (رجع). وهو في متن الرباحية، ولم يسبق فيها بـ (في نسخة ح)، واختلفت في تحديده، فهو في (ح) ٢٣٢ب تحت أوله (ليس من كلام سيبويه) ويَعْدُه (رجع)، وهو في (ح) ١٣أ و(ح) ٣٠٣ متصلاً بكلام سيبويه في أوله وآخره وهو في نسخة كتابه ٧٢ في أوله: (تفسير، قال أبو الحسن)، وينتهي بـ (ظرفاً لزيد) وهو في نسخة ابن خروف ١١أ وسحة ابن دادي ٣٤ب مصطرب التحديد. وقد عزى أبو نصر النص كنه في شرح عيون سيبويه ٨٥ إلى (بعض المفسرين)، وقال في حواشيه على سحته [انظر: طرة نسخة ابن يقي ١٢٤]: «هو تفسير، ليس من كلام سيبويه»، وعزى الصفار ١٦٠/١ ب أوله إلى (المفسر)

(٢) في نسخة كتابه ٧٢ب، والوجه أن عمله.

(٣) في الرباحية [انظر (ح) ٢٣٢أ]، يأتي.

(٤) اللام هنا للتعليل، أي: سبب ما فيه من الفعل، وهو معنى الحدوث.

(٥) انظر عدم وقوع ظروف الزمان للبحث في المقتضب ١٧٢/٤ والأصول ٦٣/١ وعذر

النحو ٢٣٣ والدمع ١٩١ والإنصاف ٦١/١ وأوضح المسالك ٢٣٤/٢.

ظُرُوفًا لِلْجُثْثِ.

﴿٢٧﴾ (ط) :

أي: إذا أَرَدْتَ أَنْ تُجْعَلَ (فأُضْرِبَ) جوابًا لـ (إذا) - كما تُجْعَلُ (تُضْرِبُ) جوابَ (إِنْ يَأْتِكَ) - فَاذْفَعْ^١، والأَجُودُ النَّصْبُ إِلَّا أَنْ تُضْمِرَ الهاءَ.

﴿٢٨﴾ زيادةٌ من هنا:

قولُ سيويه: «وليس هذا بالقياس» يعني: أَنْ تُزَكَّ الهاءُ في (يُضْرِبُ)^(٢) وَرَفَعَ (زيد) ليس بالقياس^٣، إمَّا أَنْ تُنْصَبَ (زيدًا) بـ (أُضْرِبَ)، وإمَّا أَنْ تُجْعَلَ معه الهاءُ.

﴿٢٩﴾ يعني: وليس الرَّفْعُ في (زيدًا إذا أَتَاكَ فَأُضْرِبُ) بالقياس^(٤).

قال سيويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أُضْرِبُ) لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا مَعْنَى جَزَاءٍ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَنَا أُضْرِبُهُ) لَمْ يَجْزْ، وَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ إِذَا جَاءَنِي فَأَنَا

(١) ليس في (شر ٢) ٣٦ ب، و (شر ٣) ٣٧ أ.

(٢) أي: فاذفع (زيدًا).

(٣) كذا، والذي في المثال (أُضْرِبُ)، وهو المراد هـ، وسوف يذكره المحشي بعد قليل.

(٤) ليس في (شر ٣) ٣٧ أ.

(٥) هذه الحاشية نقنتها من طرة نسخة ابن يقي ٢٤٤ المسوخة هي وحواشيه من نسخة أبي نصر.

أَضْرِبُهُ) كَانَ جَيِّدًا ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى قَوْلِهِ: (زَيْدًا أَضْرِبُ حِينَ يَأْتِيكَ)»^(١).

﴿ط﴾ زيادة^(٢):

وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزومًا في اللفظ.

(١) كذا في الشرقية [انظر: (ش) ١٣٢]. وبدله في (ح) ١١٣: «يكن» فقط. وهو في نسخة ابن دادي ٣٤: «يجز» فقط وهو في نسخة ابن خروف ١١: «يجز»، وفي حاشيتها «يكن». وهو في (ح) ٢٣: «يجز»، وفي حاشيتها «خ: يكن»، وفي متنها بعد «يجز» بقية النص بين علامتين يدلان على أنه من نسخة أخرى. وفي نسخ الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ١١٣]: «على غير قوله» بدل «على قوله»، قلت: (غير) هنا تُغْمِضُ المعنى، وهو على الشرقية واضح، وهو أن (أَضْرِبُ) في (زَيْدًا يوم الجمعة أَضْرِبُ) على نية التقديم على الظرف مُصَبَّب (زَيْدًا)، فهو على قولهم. (زَيْدًا أَضْرِبُ حِينَ يَأْتِيكَ).

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٩/١. (هارون) ١/١٣٧

(٣) هذه الزيادة ثابتة في متر (ح) ١١٣ و (ح) ٣٠ متصلة بكلام سيويك. وهي أيضًا في متر (ح) ٢٣ وقبلها دارةٌ تدل على انتهاء كلام سيويك، وبعدها. «لأنَّ قوله. (زَيْدًا أَضْرِبُ حِينَ يَأْتِيكَ) منزلة قولك: (زَيْدًا أَضْرِبُ يوم الجمعة)، ليس فيه معنى جزاء، فافهم»، وبعده كلمة (رجع). وقال ابن حروف في حاشية نسخه ١١: «بَعْدَ أَنْ عَلَّمَ عَلَيْهَا: ثَبَّتَ الْمُعَلَّمُ فِي (ح) [يعني. الرِّبَاحِيَّة]، وهو في (ش) [يعني: الشرقية] تفسير». وقال السرياني ٢٨٩/٣ عن هذه الزيادة. «وفي آخر هذا الباب قولٌ لست أدري لمن». وعزاها أبو نصر في شرح عيون سيويك ٨٥ إلى (بعض المفسرين). وأما الرماني ٤٦/١ أ والصفار ١٧١/١ أ فجعلها من كلام سيويك. وعندي أنها من كلام الزجاج، انظر: هامش القدام.

﴿زيادة في أخرى﴾:

يقول: دخول الفاء في قولك: (إذا جاءني فأنا أضربه) يدلُّك على أنك
تعني الجزاء.

وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول ليس مجزوماً في اللفظ؛ لأنه
إذا قال: (زيد إذا جاءني فأنا أضربه)، فقوله: (فأنا أضربه) راجع إلى
(جاءني)؛ لأنَّ فيه معنى الجزاء، وإذا قال: (زيداً أضرب حين يأتيك)
فـ(أضرب) راجع إلى (زيد)؛ لأنه ليس هنا جزاء. [٣٣/أ]

(١) سياق هذه الحاشية في الشرقية [انظر. (ش) ٣٢ب] يشير إلى أنها من تمام النقل السابق في
ص ٢٧٨ عن نسخة الرجج، وعليه تكون الحاشية السابقة «وهذا عندنا غير حائز...» من
كلام الرجج.

هذا باب الأمر والنهي

قال سيبويه: «وإن شئت على (عليك)، كأنك قلت: (عليك زيدًا فاقْتُلْهُ)»^١.

﴿عليك﴾ لا يُضْمَرُ؛ لأنه ليس كالفعل، وإنما فُسِّرَ المعنى "، ولم يُرَدَّ أن يُضْمَرَ (عليك)؛ لأنَّ معنى (خُذْ زيدًا): (عليك زيدًا).

قال سيبويه: «ومن ذلك قول الشاعر:

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ

وَأُكْرِمَتْهُ الْحَيَّيْنِ خُلُوعًا حَيًّا

هَكَذَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ تُنْشِدُهُ، وَتَقُولُ: (هَذَا الرَّجُلُ فَاضِرِنُهُ) إِذَا جَعَلْتَهُ وَصْفًا وَلَمْ تَجْعَلْهُ خَبْرًا، وَكَذَلِكَ (هَذَا زَيْدًا فَاضِرِنُهُ) إِذَا كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى (هَذَا) أَوْ بَدَلًا»^٢.

(١) الكتاب (بولاق) ٦٩/١، (هارون) ١٣٨/١.

(٢) أخذ ابن مالك من كلام سيبويه هذا أنه يُحوَّزُ إعمال اسم الفعل المحذوف، ورَدَّ عليه ذلك أبو حيان بأن هذا من سيبويه تفسير معنى لا تفسير إعراب، وقد سبق صاحب الحاشية أبا حيان إلى هذا التأويل. انظر: التذييل والتكميل ١٣٠/٥ - والارتشاف ٢٣١١/٥ - وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٤٥٣/٧.

(٣) من الطويل، وهو بلا سببة في الأزهية ٢٤٣ وشرح المفصل ١٠٠/١ - والمقاصد النحوية ٥٢٩/٢ - والخزانة ٣١٥/٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٧٠/١، (هارون) ١٣٩/١.

﴿ط﴾:

أَرَادَ (هَذِهِ خَوْلَانُ)، وَأَجَازَ النَّصْبَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ.
 قَالَ: وَلَوْ قُلْتَ: (هَذَا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ) جَازَ أَنْ تَجْعَلَ (زَيْدًا) عَطْفَ
 الْبَيَانِ أَوْ بَدَلًا، وَلَوْ رَفَعْتَ (خَوْلَانُ) بِالْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَجْزُ مِنْ أَجْلِ الْفَاءِ، إِنَّمَا
 جَازَ مَعَ (هَذَا) لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى التَّنْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (مِنْ أَجْلِ
 التَّنْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ فَافْعَلْ كَذَا).
 وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الدَّمِّ.

﴿ح﴾ فِي:

الْمَعْطُوفُ عِنْدَ سَبِيوهِ الَّذِي يُسَمِّيهِ عَطْفَ الْبَيَانِ مَجْرَاهُ مَجْرَى الْوَصْفِ،
 وَلَيْسَ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهُ بَدَلًا، فَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهُ عَطْفًا.

قَالَ سَبِيوهِ: «لَأَنَّهُ يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَ خَبْرَهُ مِنْ غَيْرِ الْأَفْعَالِ بِالْفَاءِ».

﴿فَا﴾:

أَي: يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَهُ مُبْتَدَأً، يَعْنِي (الَّذِي)، وَلَا يَكُونُ مِثْلَ
 (زَيْدٌ فَاضْرِبْ).

قَالَ سَبِيوهِ: «وَأَمَّا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) فِي

(١) هذه الحاشية لأبي جعفر النحاس، يقلبها عن المبرد، إلا العبارة الأخيرة فيقلبها عن الأخفش

لأصغر، كما في لباب الألباب ١، ٤٠١ واهزانة ١، ٣١٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١، ٧٠، (هرون) ١، ١٣٩.

مَعْنَى الْجَزَاءِ، فَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي خَيْرِهِ كَمَا تَدْخُلُ فِي خَيْرِ الْجَزَاءِ»^(١).

﴿قوله: «في معنى الجزاء، فَدَخَلَتِ الْفَاءُ» يعني: أنه إذا قال: (الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ الدَّرْهَمُ بِالْإِثْنَانِ، وَ(كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَهُوَ صَالِحٌ) إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ الصَّلَاحُ بِإِثْنَانِهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «في معنى الجزاء». [٣٣/ب]

قال سيبويه: «فَإِنَّهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي الَّذِي يَرْفَعُ عَلَى حَالِ الْمَنْصُوبِ فِي الَّذِي يَنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ عَلَى شَيْءٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ»^(٢).

﴿في نسخة (ح) بخط الوراق، وبخط أبي علي:

«في النَّصْبِ»^(٣).

﴿على حَالِ الْمَنْصُوبِ فِي النَّصْبِ»:

يعني: أَنَّ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ مَرْفُوعٌ، فَتَرَفَعُهُ بِفِعْلٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ، كَمَا كَانَ الْمَنْصُوبُ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ يَنْصَبُ، فَيَكُونُ مَا سَقَطَ مِنْ سَبَبِهِ تَفْسِيرُهُ فِي

(١) الكتاب (بولاق) ١/٢٠، (هارون) ١/١٣٩

(٢) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٣٢ب]: «حَالَةُ الْمَنْصُوبِ فِي النَّصْبِ»، وهي مثل سِخْتِي الرَّجَاجِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٢١، (هارون) ١/١٤١.

(٤) بدل عبارة «في الذي ينصب»، وَذَكَرَ الْوَرَّاقُ وَالْفَارِسِيُّ هُنَا إِشَارَةً إِلَى نَسْخَتِي الرَّجَاجِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ

الذي يَنْصِبُ^١.

﴿على أنه على شيء هذا تفسيره﴾:

يقول: تَرْفَعُ (أنت) على فِعْلٍ مُضْمَرٍ؛ لأنَّ الذي من سَبَبِهِ مرفوعٌ،
وهو الاسمُ المُضْمَرُ الذي في (انظر)^٢.

﴿زيادة في (ح):

إذا أَضْمَرْتَ فِعْلاً ولم تُضْمِرْ مَعَهُ فاعلهُ وكان فاعلهُ من الأسماءِ
المُضْمَرَةِ فلا بُدَّ للفاعلِ مِنْ أَنْ يَجِيءَ مُنْفَصِلاً؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي لَفْظِكَ فِعْلاً
يَتَّصِلُ بِهِ، أي: فلذلك جاء مُنْفَصِلاً.

قال سيبويه: «وَيَجُوزُ هَذَا عَلَى قَوْلِكَ: (شَاهِدَاكَ)، أَي: مَا يُثْبِتُ لَكَ

شَاهِدَاكَ، قَالَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَدُّهُ-: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^٣، فَهُوَ

(١) هذه الحاشية ثابتة بعد انصر المحشى عليه: في متن الرِّاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٣(٢) ب] وفي حاشية

الشرقية [انظر: (ش) ٣٣(١) ب] عن (ط). ونَصُّ الصَّغَرِ ١٧٥ ب على أنها حاشية.

(٢) هذه الحاشية ثابتة بعد النص المحشى عليه في: متن الشرقية [انظر: (ش) ٣٣(١) ب] وفي متن

الرِّاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٣(٢) ب]. وبعدها في (ح) ٢٣(٢) ب، ونسخة ابن دادي ٣٦ أ: «رجع». ونَصُّ

الصَّغَرِ ١٧٥ ب على أنها حاشية.

(٣) في الشرقية [انظر: (ش) ٣٣(١) أ] «أَيْضًا عَلَى قَوْلِكَ: (شَاهِدَاكَ)، أَوْ (شَاهِدَاكَ مَا يُثْبِتُ لَكَ)، أَوْ

(مَا يُثْبِتُ لَكَ شَاهِدَاكَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى». وكذا في نسخة ابن حروف ١١ ب، إلا أن فيها (أي) بدل

(أو) وفوقها (صح)، وكأنه تلقيب بين النسختين وإصلاح من ابن خروف.

(٤) سورة محمد، ٢١.

مثله....» .

﴿يُثْبِتُ﴾ في طَرَّة (ط)، و﴿يُثْبِتُ﴾ في مَنِّهِ .

﴿زيادة﴾:

فَجَعَلَ قَوْلَهُ (مَا يُثْبِتُ لَكَ) هُوَ الشَّاهِدِينَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا قَوْلُهُ: (مَا يُثْبِتُ لَكَ) هُوَ الْحَقُّ، وَلَيْسَ الْحَقُّ بِالشَّاهِدِينَ.
﴿قال أبو الحسن﴾:

إِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا فَاضْرِبْ) فَالْعَامِلُ (اضْرِبْ) هَذِهِ، وَالْفَاءُ مُعَلِّقَةٌ بِهَا قَبْلُهَا، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْعَامِلَةُ قَوْلُكَ: (بَزِيدٍ فَاْمُرْ)، كَمَا تَقُولُ: (أَمَّا بَزِيدٌ فَاْمُرْ)، فَهَذِهِ الْبَاءُ أَضَافَتْ الْفِعْلَ الْآخَرَ الَّذِي مَعَهُ الْفَاءُ إِلَى (زَيْدٍ).
﴿بِفَتْحِ اللَّامِ فِي (ح). وَفِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ "بِالْكَسْرِ" .

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧١، (هارون) ١٤١.

(٢) كذا في (ح) ٢٣٢ ب.

(٣) حاشية الأخفش هذه ثبتة هنا في: متن الشرقية [انظر: (ش) ١/ ٣٣ ب] - ومتن الرِّبْحِيَّة [انظر (ح) ١/ ١٣ أ] وانظرها في: مسائل العلط [الاتصاف ٧٨] - وشرح السيرافي ١٨/ ٤ والرماني ١/ ٤٧ ب - والصنار ١٧٦ أ. وليست هي على نص سيبويه المحشى عليه، ولكنها على كل ما سبق من الباب، بقول الأخفش: إِنْ مَا سَبَقَ مِنْ أَمْثَلِ الْأَشْغَلِ مَنْصُوبٍ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ، أَمَا نَحْوُ (زَيْدًا فَاضْرِبْ) فَمَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ

(٤) في (ش) ٢/ ٣٨ أ. «أصله».

(٥) هذا ضبط لـ (معلقة) الواردة في كلام الأخفش السابق، وجاءت الروايتان في المتن والحاشية في (ح) ٢/ ٢٣ ب، ونسخة ابن دادى ٣٥ ب، والحاشية الآتية بيان لمعناها على الضبطين.

﴿ق﴾:

أي: الفاء مُعلَّقة بالفعل المُضمر. ومعنى المكسورة أنها مُعلَّقة لما بعدها بما قبلها:

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَمَّا زَيْدًا فَجَدَعًا لَهُ)، وَ(أَمَّا عَمْرًا فَسَقِيًّا لَهُ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ الَّذِي انْتَصَبَ عَلَيْهِ (سَقِيًّا) وَ(جَدَعًا) لَنَصَبْتَ (زَيْدًا) وَ(عَمْرًا)، فَإِضْمَارُهُ بِمَنْزِلَةِ إِظْهَارِهِ»^١.

﴿ق﴾ قال أبو إسحاق:

«يَقَعُ^٢ الإِضْمَارُ ههنا بعدَ (زيد)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ (أَمَّا) إِلَّا الْاسْمُ»، وَلَا يَلِيهَا الْفِعْلُ، بِخَطِّ الْوَرَّاقِ. [٣٤/أ]

قال سيبويه: «وَقَبَّحَ تَقْدِيمُ الْإِسْمِ فِي سَائِرِ الْحُرُوفِ»^٣.

﴿عند﴾ (ح):

يعني حروف الاستفهام^٤.

(١) ليس في (٢) ٣٨، وجميع الحاشية ليست في (١) ٣٣ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧١، (هارون) ١/ ١٤٢.

(٣) ليس في (١) ٣٣ب.

(٤) انظر وقوع الفعل بعد (أت)، والخلاف فيه في ص ٤٢١.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٤.

(٦) ليست الحاشية في (٣) ٣٩ب. وليس «عند (ح)» في (١) ٣٤أ. وهي كاملة في

(٤) ٢٦ب و(٥) ٢٥أ

﴿٢٨٨﴾ (فا):

قال: «وَقَبَّحَ تَقْدِيمُ الْأَسْمِ»، يريد: على الفعلِ إذا اجتمعَا.

قال سيبويه: «وَالْجَزَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا خَبَرًا»^(١).

﴿٢٨٩﴾ (عنده) زيادة:

يعني (مَنْ يَأْتِينِي؟) هو استفهامٌ، فإذا قلتَ: (آتِه) صارَ خبرًا؛ لأنَّ

الجزاء إنما هو خبرٌ، فصَيَّرْتَ ما كان للاستفهام للخبر، فهذا الذي يعني.

﴿٢٩٠﴾ تفسير:

يعنى أنك إذا قلتَ: (مَنْ يَأْتِينِي؟) فهو استفهامٌ، فإذا قلتَ: (مَنْ

يَأْتِينِي آتِه) فقد صَيَّرْتَهُ خبرًا.

﴿٢٩١﴾ (فا):

في قوله: «الجزاء لا يكون إلا خبرًا» أي: يصيرُ معنى حروفِ

الاستفهامِ إلى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا خبرًا، ومع صَيْرُورَةِ

حروفِ الاستفهامِ إلى الجزاء وكونِ الجزاءِ خبرًا فالاختيارُ في الجزاءِ

-إذا شُغِلَ الفعلُ- النَّصْبُ، فكيفَ الأمرُ الذي ليس^(٢) يصيرُ إلى الخبرِ،

ولا يكونُ إلا بالفعلِ؟

(١) الكتب (بولاق) ٧٢/١، (هارون) ١٤٤/١.

(٢) ليس في. (ش) ١٣٤-أ و (ش) ٣٩٩-ب. وثابت في: (ش) ٣٨٨-ب و (ش) ٢٦٦-ب-

و (ش) ٢٥٥ أ قلتُ معنى الكلام على إثبات (ليس).

قال سيبويه: «وَأَيْنَمَا قَبَّحَ حَذَفُ الْفِعْلِ وَإِضْمَارُهُ بَعْدَ حُرُوفِ
الِاسْتِفْهَامِ لِمُضَارَعَتِهَا حُرُوفَ الْجَزَاءِ».^١
﴿٢٢٤﴾ (فا):

يُقَوِّي بهذا أنه أَنْ يَلِيَ هذه الحروف - التي أُقِيمَتْ مُقَامَ أَلِفِ
الِاسْتِفْهَامِ - الفعل أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَلِيَهَا الْاسْمُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُنَّ يَصِيرُ إِلَى
الْجَزَاءِ، وَالْجَزَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلٍ.

قال سيبويه: «وَالْأَمْرُ لَيْسَ يَحْدُثُ لَهُ حَرْفٌ سِوَى الْفِعْلِ، فَيُضَارَعُ
حُرُوفَ الْجَزَاءِ».^٢
﴿٢٢٥﴾ (فا):

(فَضَارَعُ) ، يَنْبَغِي كَمَا كَانَ فِي أَصْلِ النُّسخَةِ.

قال سيبويه: «لِأَنَّ (اضْرِبْهُ) مَشْغُولَةٌ بِالْهَاءِ، وَالْمَأْمُورُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَمْرٍ،
وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْفِعْلِ، فَلَمْ يَسْتَغْنِ عَنِ الْإِضْمَارِ إِذْ لَمْ يَظْهَرْ» .

(١) في (ح) ١٣ب: يُقَبِّحُ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هرون) ١/ ١٤٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هرون) ١/ ١٤٤.

(٤) بدل (فيضارع)، والمي في سح الشرقية [انظر: (١) ٣٤أ] والرَّبَاحِيَّة [الطر:

(ح) ٢٢٤أ: فيضارع

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هرون) ١/ ١٤٤، وسيأتي في الحاشية بين رواية الرِّبَاحِيَّة.

﴿و(أَصْرِبُهُ) مشغولةً بالهاء؛ لأنَّ الأمرَ والنهيَ لا يكونانِ إلاَّ للفاعل، فلا يُستغنى عن الإضمار إذا لم يَظْهَرْ﴾، كذا نسخة (ح) بخطِّ (رق)، وكذا في (ح) ^(٣). [٣٤/ب]

هَذَا بَابُ حُرُوفٍ أُجْرِيَتْ مُجْرَى حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ وَحُرُوفِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ الْأَلْفَ وَحُرُوفَ الْجَزَاءِ» ^(٣).

﴿عنده﴾:

وَحُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ ^(٣).

قال سيبويه: «إِنَّمَا هِيَ مُضَارِعَةٌ» ^(٣).

﴿قوله﴾: «إِنَّمَا هِيَ مُضَارِعَةٌ»:

يعني حروفَ النَّهْيِ، أنها إنما تُجْبَى لِنَهْيٍ (قد فَعَلَ)، فينبغي أن تَلِيَهَا

(١) كذا ضُبطَ في (ش) ٣٩ب. وهو كذا في متني (ح) ١٣ب- ونسخة ابن دادي ٣٦ب- وحاشية

(ح) ٢٤أ. وضُبطَ في (ش) ١٣٤أ- وفي متن (ح) ٢٤أ. (يُسْتغْنَى)

(٢) أي: أن هذا هو لفظ الكتاب في نسختي الزجاج الأولى والثانية. قلت: وهو الذي في الرَّبَاحِيَةِ

[انظر: ن ٢٣أ]، سوى (للفعل) ففيها (بالفعل).

(٣) الكتاب (بولاق) ٧٢/١، (هارون) ١٤٤/١.

(٤) أي: في نسخة ابن السراج الثانية: «وَحُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ» بدل «وَحُرُوفِ الْجَزَاءِ»

(٥) الكتاب (بولاق) ٧٢/١، (هارون) ١٤٥/١، وفي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٤أ]: وإنا....

الأفعال؛ إذ كانت إنما دَخَلَتْ لِنَفْيِهَا، كما أَنَّ حُرُوفَ الاستفهامِ إنما يُسْتَفْهَمُ بها عن الفعلِ، وحُرُوفُ الجزاءِ إنما تَدْخُلُ على الأفعالِ، فلذلك ضَارَعَتْ حُرُوفُ النفي حُرُوفَ الجزاءِ.

﴿ط﴾ (١):

أي: إنما نَحْيُ لِنَفْيِهَا قولَكَ (قد كان)، و(قد كان) كلامٌ مُوجِبٌ، فلما كانت نَفْيًا لكلامٍ واجِبٍ كانت كأنها واجِبَةٌ وإن كانت نافيةً، فكان فيها معنى الإيجابِ لما كانت نافيةً له.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) إِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ اسْمًا مَعْرُوفًا» (٢).

﴿يقول﴾:

إذا كَانَ الفعلُ -يعني: اسمُ الفاعلِ- قد مَضَى وهو معرفةٌ، فهذا الذي يعني بقوله: «معروفًا».

﴿أخرى﴾:

فَتَنْصِبُ في لغةٍ تميم؛ لأنَّ (ما) لَا تَعْمَلُ، والرفعُ لغةُ أهلِ الحجاز. قال سيبويه: «وَقَالَ جَرِيرٌ» (٣).

(١) ليست في (ش) ٣٩٩أ.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/٧٢، (هارون) ١/١٤٥.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١/٧٣، (هارون) ١/١٤٦.

بخط (رق).

في أخرى: «بيت جرير»، بخط أبي علي (عنده).

قال سيويه: «فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ: (لَيْسَ خَلَقَ مِثْلَهُ أَشْعَرَ مِنْهُ)».

في أخرى: «فقد يجوز أن يكون مثله في (ما) في قوله: (ليس

خَلَقَ))».

(رق): «(لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ)».

وفي نسخة: «(لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ)».

قال (فا): هما سواء. [٣٥ / أ]

قال سيويه: «إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: (لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا

الْمِسْكُ)، وَمَا كَانَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ)».

زيادة: معناه (ليس شيء إلا الطَّيِّبُ الْمِسْكُ)، كأنه قال: (ليس إلا

الطَّيِّبُ الْمِسْكُ)، الرفع في (ليس) أقوى منه في الاستفهام.

(١) أي: أن الذي في نسخة الزجاج الأولى: «وقال جرير». والذي في نسخة مجهولة وهو الذي أثنته

الفارسي من نسخة بن السراح الثانية: «وبيت جرير».

(٢) الكتاب (بولاقي) ١ / ٧٤، (هارون) ١ / ١٤٧. وفي الرّحية [نظر: (ح) ٢٤(٢)أ]، فهذا يجوز أن

يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه

(٣) الكتاب (بولاقي) ١ / ٧٤، (هارون) ١ / ١٤٧

(٤) ليس في (٣) ٤٠أ.

قال سيبويه: «وإن قلت: (مَا أَنَا زَيْدٌ لَقِيْتُهُ) رَفَعْتَ، إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ نَصَبَ (زَيْدًا لَقِيْتُهُ)»^(١).

﴿٢﴾ (فا)^(٢):

هذا^(٣) على مذهبه في ما تقدم^(٤).

﴿٣﴾ (فا)^(٣):

(ما) في قول (خ) - يعني الأخفش^(٥) - إذا كانت تميمية فالنصب في (زيد).

﴿٤﴾ هذا (عنده)، وليس في نسخة الوراق:

«لأنك قد فصلت كما فصلت في قولك: (أأنت زيدٌ لقيته)»^(٦).

قال سيبويه: «لأنه عاملٌ في الاسم الذي بعده، وألفُ الاستفهامِ و(ما)

(١) انظر: الحلييات ٢٢٨ - ومختار التذكرة ٣٣٦ - والخزانة ٣/٣٤٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٧٤، (هارون) ١/١٤٧.

(٣) انظر الحاشية ص ١٣٤ في: التعليقة ١/١٣٤.

(٤) ليس في (ش) ١/٣٥أ.

(٥) الخلافُ المشار إليه هنا وفي حاشية الآية تقدم في ص ٢٠٩ هـ.

(٦) انظر معنى الحاشية مع التصريح باسم الأخفش في: التعليقة ١/١٣٤.

(٧) هذا التفسير لرمز (ح) ليس من كلام الفارسي، ولعله من كلام تلميذه القصري.

(٨) يعني أَد ما بين الأقواس ثابتٌ في نسخة ابن السراج الثانية، وليس في نسخة الرحاج الأولى.

وهو ثابتٌ في متن الرِّياحية [انظر (ح) ٢/٢٤ب].

فِي لُغَةٍ تَمِيمٍ يَفْصِلُنَ فَلَا يَعْمَلُنَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ أَنْتَ تَفْصِلُ وَتُعْمِلُ الْحَرْفَ فَهُوَ فِيهِ أَقْوَى» .

﴿يريد أن (ما) الحجازية قد عَمِلَتْ في الذي بعدها، وألف الاستفهام والتميمية لا تَعْمَلُ.

﴿فأما﴾:

﴿يريد أقوى في الرفع.

﴿(ط):

يريد أن (ما) قد عَمِلَ في ٣.

قال سيويو: «فَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَهُوَ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ» .

(١) الكتاب (بولاق) ٧٤/١، (هارون) ١٤٧/١. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٤ب] «في الاسم يريد أن (ما) قد عَمِلَ في ... بني تميم يفصلن ولا يعملن»، وسياق التعليق على عبارة (يريد أن ما قد عمل في).

(٢) ليس في (ش) ١٣٥أ.

(٣) هذه العبارة ثابتة في متن الرِّبَاحِيَّة [انظر: ٢٤ب] بعد قوله: «لأنه عامل في الاسم». وفي شرح عيون سيويو ٨٩ جعلها للأخفش ظناً، وجعل هاية العبارة (عمل في الاسم بعده).

(٤) سورة القمر ٤٩

(٥) الكتاب (بولاق) ٧٤/١، (هارون). وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٤ب]: (هو) بدل (حاء)، وفيها: «قوله زيد، ضربته».

ليس (عنده) ولا في (ح):

«قال: ليس هو عندي على هذا، ولكنَّ المعنى (إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ)، فَأَضْمَرُ ثُمَّ جَاءَ بِتَفْسِيرِهِ، لَا عَلَى أَنَّهُ ابْتَدَأَ (كُلُّ) بِالنَّصْبِ» .
قال: ليس بشيءٍ .»

قال سيبويه: «وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ ، إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَخَالَفُ لِأَمَّا السُّنَّةُ» .
قال (رق):

وَسَأَلْتُهُ: «أَيْنَ يُضْمَرُ مَا يَنْصَبُ (ثمود)؟ فقال: بَعْدَ (ثمود)، كَأَنَّهُ (وَأَمَّا ثمود فَهَدَيْنَا هَدَيْنَاهُمْ)، وكذلك ما جاء على هذا. [٣٥/ب]
قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ لَمْ يُرَدِّهِ فِي الْأَوَّلِ» .»

-
- (١) لم ين لي وجه مخالفة هذا التخريج لتخريج سيبويه، فكلاهما يخرج على الاشتغال، انظر. الدر المصون ٦/٢٣٢، ولعل هذا هو الذي جعل المعلق على هذه الحاشية يقول: (ليس بشيء).
(٢) ظاهر الحاشية أن قائل «ليس بشيء» هو العارسي.
(٣) سورة فصلت ١٧، و(ثمود) بالنصب بلا تنوين قراءة الحسن واس هرمز وعاصم في رواية، وقرأ الجمهور (ثمود) بالرفع بلا تنوين، انظر: إتحاف فصلاء البشر ٤٨٩ - والدر المصون ٦/٦٣.
(٤) الكتاب (بولاق) ١/٧٤، (هرون) ١/١٤٨. وفي الرِّبَاحية [انظر] (ح) ٢٤(ب): (وقد قرأ) بدل (وقرأ)، وفيها (لأن القراءة سنة) بدل (لأنها السنة).
(٥) السائل: إسحاق الوراق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى، والمسؤول: أبو إسحاق الزجاج.
(٦) الكتاب (بولاق) ١/٧٤، (هرون) ١/١٤٩.

﴿زيادةٌ بخطِّ (رق)، وليست في (ح):

يعني في (حَسِبْتَنِي عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ)^(١)، وقد حال بينه وبين مفعوله في (حَسِبْتَنِي)، وصار في موضعه.

﴿زيادةٌ في (ح) إلى آخرها:

يعني «في الأول» أي: لا يَمْنَعُ (عَمَرُو ضَرَبْتُهُ) أَنْ يَعْمَلَ في الهاء.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ خَيْرِهِ»^(٢).

﴿(فا):

أي: ليس الثاني في موضع خَيْرٍ كما أنه في (كان) في موضع خَيْرٍ، والثاني هو (عمرُو).

قال سيبويه: «وَقَدْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْعُولِهِ، وَصَارَ فِي مَوْضِعِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْصِبَهُ عَلَى قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)»^(٣).

﴿قوله: «وقد حال بينه وبين مفعوله»:

يقول: إِنَّ (عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ) قد حال بينه وبين (حَسِبْتَنِي) أَنْ يَعْمَلَ في المفعول؛ لأنه في موضع (منطلق) إذا قلت: (حَسِبْتَنِي مُنْطَلِقًا) و(كنت

(١) الذي في كلام سيبويه (حَسِبْتَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَرَرْتُ بِهِ).

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/٧٤، (هارون) ١/١٤٩.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١/٧٤، (هارون) ١/١٤٩. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢/٢٤ ب]: (وكن بدل

(وصار)، و(تنصبه) بدل (ينصبه).

مُنْطَلِقًا). يقول: فَلَمْ يَعْمَلْ (حَسِبْتَنِي) فِي (عَبْدَ اللَّهِ ضَرْبُهُ) كَمَا يَعْمَلُ إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَبْدَ اللَّهِ ضَرْبُهُ)، فـ(عَبْدَ اللَّهِ ضَرْبُهُ) لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ، هَذَا الَّذِي يَعْنِي، إِلَّا أَنْ يُنْصَبَ عَلَى قَوْلِهِ (زَيْدًا ضَرْبُهُ).

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ.....:

وَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلَهَا جَرَزْتَ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكُلْكَ لَا «
 ﴿١﴾ (فا):

(إِيَّاكَ عَضَّتْكَ) عَلَى (زَيْدًا ضَرْبُهُ)، وَلَوْ كَانَ (أَنْتَ عَضَّتْكَ) لَكَانَ الْجَيِّدَ، وَكَانَ مِثْلَ (كَنتُ زَيْدٌ مَرَزْتُ بِهِ) وَ(حَسِبْتَنِي عَبْدَ اللَّهِ ضَرْبُهُ).
 ﴿٢﴾ (ط):

تَقْدِيرُهُ: (فَلَوْ أَنَّهَا عَضَّتْ إِيَّاكَ عَضَّتْكَ) فَأَضْمَرَ فِعْلًا، وَهُوَ عِنْدَ سِيبَوِيهِ مِثْلُ (زَيْدًا ضَرْبُهُ)، وَعِنْدَ غَيْرِهِ أَجُودُ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تَطْلُبُ خَبَرَهَا.
 قال أبو إسحاق^(٣): «نَحْرًا» مَنْصُوبٌ بِ«جَرَزْتَ».

قال أبو جعفر: وهذا^(٤) أَوَّلُ مِنْ قَوْلٍ مَنْ قَالَ^(٥): «هُوَ مِثْلُ «ذَهَبَنَ

(١) من الطويل، وهو للمرمر الأسدي في تذكرة النحلة ٥٤٥، وله أو لعبد الله بن الربيع الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١ ٣٢٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١، ٧٥، (هارون) ١ ١٥٠.

(٣) انظر قول أبي إسحاق الرحاح وأبي جعفر الحاس بعده نصًّا في لب الألباب ١/ ٤١٩.

(٤) في (ش) ٢٠٤٠ ب. وهو.

(٥) هو المبرد، كما في ص ٣١٣ هـ.

كَلَاكِلًا وَصُدُورًا^(١)، و(النَّحْرُ): مَوْضِعُ النَّحْرِ، و(الْكَلْكُلُ^(٢)): الصَّدْرُ.

**هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأِسْمِ، ثُمَّ تُبَدِّلُ مَكَانَ ذَلِكَ
الْأِسْمِ اسْمًا آخَرَ، فَيَعْمَلُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ**

قال سيويو: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ

فَقَاتِلْ فِيهِ^(٣)»، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَذَكَرْتَ تَقْتُدْبِرْدَ مَائِهَا

وَعَتِكَ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا^(٤).

﴿ط﴾:

(س)^(٥): لَيْسَ الْقِتَالُ بَعْضَ الشَّهْرِ، وَلَا بَرْدُ مَائِهَا مِنْهَا^(٦).

(١) هذا جزء من بيت سبق في كلام سيويو ص ٣١٣، ولفظه:

مَسَّقُ الْهَوَاجِرِ حَمَهُنَّ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا

(٢) في (ش) ٣٥١ب، و(ش) ٤١٣أ: «والكلكال». وفي لباب الألباب ١/ ٤١٩: «والكلكل

والكلكال: الصدر». وأراه الصواب.

(٣) سورة البقرة، ٢١٧.

(٤) من الرجز، وهما لجبر بن عبد الرحمن في: شرح أبيات سيويو لابن السيرا في ١/ ٢٨٥ والمقاصد

النحوية ٤/ ١٨٣، ولأبي وجزة الفقعسي في معجم البلدان (تقتد) ٢/ ٣٧، و(تقتد) موضع.

(٥) الكتاب (يولاق) ١/ ٧٥، (هارون) ١/ ١٥١.

(٦) نص كلام المبرد في مسائل الغلط (مع الانتصار لسيويو على المبرد) ص ٨٠.

(٧) هذه الحاشية ليست في (ش) ٣٥١ب.

﴿ط﴾:

هذا بدل الاشتمال، مثل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ

فِيهِ﴾^١، و(الْعَتَكُ) و(الْعَبَكُ): أَثَرُ الْبَوْلِ^٢، و(الأنساء): جمع نساء، وهو عَزَقٌ مُسْتَنْطِنٌ الْفَخِذِ^٣.

﴿عَتَكَ﴾ بالباء والتاء مَرْوِيٌّ^٤، يُقَالُ: (عَبَكَ بِهِ) إِذَا لَزَقَ بِهِ، وَأَمَّا

(الْعَتَكُ) فالماء الأصفر، قَالَ: ذَكَرْتُ تَقْتَدُّ فِي هَذِهِ الْحَالِ، بِخَطِّ (رَق).

[٣٦/أ] قَالَ سَيَوِيْه: «فَإِنَّمَا تُنْتِيهِ وَتُؤَكِّدُهُ مُنْتَى بِهَا هُوَ مِنْهُ»^٥.

﴿عنده﴾: مُنْتَى^٦.

﴿ح﴾: فِيهِ^٧.

(١) ليس في (ش) ٣٥ب.

(٢) سورة البقرة، ٢١٧.

(٣) انظر: اللسان (عبك) و(عتك) ٤٦٣/١٠.

(٤) انظر القاموس (نسو) ١٧٢٥.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣٩/٤ - وابن خلف ٤٢٠/١، وذكرت هاتان الروايتان في: نسخة ابن

داودي ٣٧ب - ونسخة ابن خروف ١٢ب. وفي نسخة ابن خروف رواية أخرى وهي (وَعَتَكَ

البول)، وانظرها في المرحعين المذكورين.

(٦) الكتاب (بولاق) ٧٥/١، (هارون) ١٥١.

(٧) بدل «تنبيه»، وكذا في الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٥(٢)].

(٨) بدل «مه»، وهو في الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٥(٢)] (منه).

﴿صَرَبَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى «فِيهِ» مِنْ نُسَخَتِهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «هُوَ الْجَيِّدُ».

قال سيبويه: «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُكَ: (بِعْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ
أَعْلَاهُ)، وَ(اشْتَرَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجَلَ مِنْ بَعْضٍ)»^١.
﴿زيادة^٢﴾:

قوله: «أَسْفَلَهُ» هو بدلٌ مِنَ المتاع، وقوله: «قَبْلَ أَعْلَاهُ» هو صِفَةٌ
للبيع، وكذلك قوله: «بَعْضَهُ» هو بدلٌ مِنَ المتاع، وقوله: «أَعْجَلَ» هو
نَعْتُ لِلشَّراءِ.

قال سيبويه: «(بِعْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ أَعْلَاهُ) وَ(صَرَبْتُ النَّاسَ
بَعْضَهُمْ قَائِمًا وَبَعْضَهُمْ قَاعِدًا)، فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتَ
بَعْدَهُ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ فَيَكُونُ مَبْتَدَأً، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ نِعَتِ الْفِعْلِ»^٣.
﴿فا^٤﴾:

أي: (قَائِمًا) خبرُ (بَعْضَهُمْ) في قولك: (صَرَبْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ قَائِمًا)،
وما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) الكتاب (بولاق) ١/٧٦، (هارون) ١/١٥٢.

(٢) ليست في (ش) ١٤١ أ.

(٣) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٥٢]. «يريد بعد الاسم، ليس مَبْنِيًّا عَلَى الاسم». وعبرة (يريد بعد
الاسم) ليست من كلام سيبويه.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/٧٦، (هارون) ١/١٥٢.

﴿فا﴾:

إذا^(١) كَانَ صِفَةً لِلْفِعْلِ لَمْ يَجْزِ الرُّفْعُ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالِ.

﴿بخط﴾ (رق) زيادةٌ هي في نسخة أبي إسحاق^(٢):

قال أبو الحسن: قوله: «إنما هو من نعتِ الفعل» ليس بشيء؛ لأنه إذا

كَانَ مِنْ نَعْتِ الْفِعْلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: (بَعْتُ مَتَاعَكَ مَعًا - (ح) بَيْعًا^(٣))، فَيُرِيدُ

أَنْ يَجْعَلَ (أَسْفَلَ) نَعْتًا لِقَوْلِهِ (مَعًا - (ح) بَيْعًا-)، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَرْفَعَ

(أَسْفَلَ)؛ لأنه اسمٌ وَبَعْدَهُ اسمٌ يَكُونُ خَبَرًا لَهُ، وَلَكِنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْمَتَاعِ، فَهَذَا

الْجَيِّدُ.

﴿زيادةٌ ليست في (ح)﴾:

قولُ أبي الحسن: إنه «ينبغي له أَنْ يَرْفَعَ (أَسْفَلَ)» هو خطأ؛ لَأَنَّ

(أَسْفَلَ) هو نَعْتُ^(٤) لِبَيْعٍ، فَمِنْ ثَمَّ قَالَ سيبويه: «هو مِنْ نَعْتِ الْفِعْلِ»، وَلَمْ

يُجِزْ أَنْ تَبْدِي (أَسْفَلَ) وَتَبْنِي عَلَيْهِ (قَبْلَ أَعْلَاهُ)؛ لِأَنَّ (قَبْلَ) مِنْ نَعْتِ الْبَيْعِ؛

إِذَا كَانَ مُتَضَمِّنًا لَهُ، وَلَيْسَ بِمُتَضَمِّنٍ لِلْأَسْفَلِ.

(١) في (ش ٢) ٤١ أ. فوذا.

(٢) أي: أن هذه الزيادة في نسختي الزجاج الأولى والثانية.

(٣) أي: أن هذه الكلمة في نسخة الزجاج الأولى بلفظ «معًا». وفي نسخته الثانية بلفظ «بيعًا».

(٤) أي: أن هذه الزيادة في نسخة الزجاج الأولى دون نسخته الثانية.

(٥) في (ش ٢) ٤١ أ. وقت.

قال سيويو: «وَوَافَتْ النَّاسَ ضَعِيفُهُمْ قَوِيَّتُهُمْ، فَهَذَا مَعْنَاهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَعْنَى الَّتِي فِي قَوْلِكَ: (خَافَ النَّاسُ ضَعِيفُهُمْ قَوِيَّتُهُمْ)»^(١).
﴿فا﴾:

كأنه جعلهم يخفون قوِيَّتَهُمْ، فالمعمول الأول في المعنى فاعل.
قال سيويو: «وَعَلَى ذَلِكَ: (دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) عَلَى قَوْلِكَ: (دَفَعَ النَّاسُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا)، وَدُخُولِ الْبَاءِ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (أَلَزَمْتُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ فِي التَّمثِيلِ: (أَدَفَعْتُ)»^(٢).
﴿فا﴾^(٣):

قوله: «بِبَعْضٍ» في موضع المفعول الثاني.
﴿قال﴾: هذه الباء أَوْصَلَتِ الذَّهَابَ إِلَى الْهَاءِ، كَمَا أَنَّ الْأَلْفَ فِي (أَذْهَبْتُ) أَوْصَلَتِ الذَّهَابَ إِلَيْهِ. [٣٦/أ]

قال سيويو: «وَوَافَتْ الْقَوْمَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَجَعَلْتُهُ مَفْعُولًا عَلَى حَدِّ مَا جَعَلْتُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَصَارَ قَوْلُهُ (إِلَى بَعْضٍ) وَ(مِنْ بَعْضٍ) فِي

(١) الكتب (بولاق) ٧٦/١، (هارون) ١٥٣/١

(٢) الكتب (بولاق) ٧٦/١، (هارون) ١٥٣/١

(٣) ليس في (ش) ٣٦/أ.

(٤) في الرُّبْحِيَّةِ [انظر. (ح) ٢٥٢]: «لَأَنَّكَ تَقُولُ: «وَصَلَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَجَعَلْتُهُ مَفْعُولًا كَمَا»، وَفِيهَا (قَوْلُكَ) بَدَلَ (قَوْلِهِ)، قُلْتَ: فَفِي الرُّبْحِيَّةِ بَعْضُ مَا فِي احْتِشَاءِ الْقَادِمَةِ.

مَوْضِعِ مَفْعُولٍ مَنْصُوبٍ»^١.

﴿ في أخرى:

لَأَنَّكَ تَقُولُ: (اتَّأَزَّ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ)، وَوَصَلَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ).

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ: (فَضَّلْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)، فَإِنَّمَا جَعَلَهُ مَفْعُولًا مِنْ قَوْلِهِ: (خَرَجَ مَتَاعُكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)، كَأَنَّهُ فِي التَّمَثِيلِ: (فَضَّلَ مَتَاعُكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)»^٢.

﴿ يريد: أَنَّكَ تَقُلْتُ (فَضَّلْتُ) مِنْ (فَضَّلَ)، كَمَا تَقُولُ: (خَرَجَ) وَخَرَجْتُهُ أَنَا عَلَى فَرَسٍ).

وَهَذَا مَا يَجْرِي مِنْهُ مَجْرُورًا كَمَا يَجْرِي "مَنْصُوبًا"

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ) إِذَا جَعَلْتَ (النَّاسَ) مَفْعُولِينَ»^٣.

(١) الكتاب (بولاقي) ١/٧٦، (هارون) ١/١٥٣

(٢) ليس في الرِّاحِيَّةِ، انظر: (ح) ٢/٢٥٥.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١/٧٦، (هارون) ١/١٥٣

(٤) في الرِّاحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢/٢٥٥]: باب ما يجري منه مجرورًا كما كان.

(٥) الكتاب (بولاقي) ١/٧٦، (هارون) ١/١٥٤.

﴿إِذَا جَعَلْتَ (النَّاسَ) مَفْعُولِينَ﴾:

أي: لم تُسمِّ الفاعل، كأنك قلت: (دَفَعَ النَّاسُ) ^(١).

قال سيويو: «وَإِذَا قُلْتَ: (فَعَلْتُ) احْتَجَجْتَ إِلَى الْبَاءِ، وَجَرَى فِي الْجُرِّ

عَلَى قَوْلِكَ: (دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ) ^(٢).

﴿(فَا):﴾

وَإِذَا قُلْتَ: (دَفَعَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا) لَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْبَاءِ.

قال سيويو: «وَإِنْ جَعَلْتَ (النَّاسَ) فَاعِلِينَ قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ

النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا)، جَرَى فِي الْجُرِّ عَلَى حَدِّ مَجْرَاهُ فِي الرَّفْعِ ^(٣).

﴿(فَا):﴾

قوله: «فِي الْجُرِّ» أي: فِي ^(٤) الْمَصْدَرِ إِذَا قَدَّرْتُهُ تَقْدِيرَ الْفَاعِلِ.

﴿(ط):﴾

كُلُّ ^(٥) هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَعَ الْحُرُوفِ الَّتِي قَبْلُهَا فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ.

(١) عرى القارسي في التعليقة ١/ ١٣٤ نص هذه الحاشية إلى ابن السراج.

(٢) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢٥) ب ١: إليها.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤.

(٤) الكتاب (بولاقي) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤.

(٥) في (ش ١) ٣٦ ب: «من»

(٦) في (ش ٣) ٤٢ أ: «كان» أو «كأن»

قال سيبويه: «كَمَا جَرَى فِي الْأَوَّلِ» .

﴿فا﴾:

«في الأول» أي: حيثُ قَدَّرَتِ المصدرَ تقديرَ ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ، وهو

أَوَّلُ مسألةٍ في هذا الباب . [٣٧/١]

هَذَا وَجْهٌ اتَّفَقَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فِي هَذَا الْبَابِ وَاخْتِيَارِ النَّصْبِ وَاخْتِيَارِ الرَّفْعِ

قال سيبويه: «وَالْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ»^١.

﴿عنده﴾: «وَالْآخِرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ الْأَوَّلُ»، والمعنى فيهما واحدٌ.

قال سيبويه: «وَأِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَعَلْتُ مَتَاعَكَ)

يَدْخُلُ فِيهِ مَعْنَى (الْقَبْتُ)، فَيَصِيرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (الْقَبْتُ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ فَوْقَ

بَعْضٍ)»^٢.

﴿ط﴾: «هَذَا كُلُّهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ إِذَا نَصَبْتَ

(بَعْضُهُ)، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُكَ (بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ)، إِلَّا أَنَّ قَوْلَكَ

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤.

(٢) وهي: «عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤، والذي في الرَّبَاحِيَةِ [انظر، (ح) ٢/ ٢٥] كَالَّذِي

فِي الْحَاشِيَةِ.

(٤) قَدَّلُ «وَالْمَعْنَى فِيهَا وَاحِدٌ» هُوَ الْفَارْسِي

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٨، (هارون) ١/ ١٥٧.

(بَعْضُهُ) فِي هَذَا الْوَجْهِ تَأْكِيدٌ أَوْ يَكُونُ تَبَيِّنًا عَلَى نَحْوِ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ وَجْهَكَ أَحْسَنَ مِنْ وَجْهِ فَلَانٍ)، أَمْلَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّبَّاحِيُّ^(١) مِنْ كِتَابِهِ.

قَالَ سَيَوِيه: «فَجَرَى كَمَا جَرَى (صَكَّتُ الْحَجَرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ)، فَقَوْلُكَ (بِالْآخِرِ) لَيْسَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ هُوَ الْأَوَّلُ».

﴿عنده﴾:

«فَجَرَى عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ: (اضْطَكَّ الْحَجَرَانِ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ)».

﴿فا﴾:

المفعول الأول فاعلٌ في المعنى.

﴿فا﴾:

يريد: ليس المفعول الأول الثاني. [٣٧/ب]

قَالَ سَيَوِيه: «وَلَكِنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْمِ الْآخِرِ فِي قَوْلِكَ: (صَكَّ الْحَجَرَانِ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ)، وَلَكِنَّكَ أَوْصَلْتَ الْفِعْلَ بِالْبَاءِ كَمَا أَنَّ (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ) الْإِسْمُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ»^(٢).

(١) فِي (١٣٧-أ) وَ(٢٤٢-ب) وَ(٤٣٣-أ): «الرَّيَاحِي»، وَصَوَابُهُ (الرَّيَّاحِي) بِالْبَاءِ، وَهُوَ الَّذِي تُنسَبُ إِلَيْهِ النُّسخَةُ الرَّيَّاحِيَّةُ لِكِتَابِ سَيَوِيه، وَسَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ٢٧ هـ.

(٢) الْكِتَابُ (بُولَاق) ١/٧٨، (هَارُون) ١/١٥٧. وَفِي الرَّيَّاحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢٥٢/ب]: «فَجَرَى كَمَا جَرَى. (اضْطَكَّ الْحَجَرَانِ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ)....».

(٣) فِي الرَّيَّاحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢٦٢/أ]. مفعولٌ لِلأَوَّلِ.

(٤) الْكِتَابُ (بُولَاق) ١/٧٨، (هَارُون) ١/١٥٧.

﴿ط﴾:

أَوْصَلْتَ الْفِعْلَ بِالْبَاءِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ،
فَلَمَّا جَعَلْتَ الْمَفْعُولَ فِي الْمَعْنَى فَاعِلًا اخْتَجَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ، فَلَمْ يَتَّصِلِ
الْكَلَامُ إِلَّا بِحَرْفٍ.

﴿زيادة بخط (رق)، ليس عند (ح)﴾:

إِنَّمَا يُجْبِرُكَ بِاخْتِلَافِ مَعَانِي النَّصْبِ، فَإِذَا كَانَ (جَعَلْتُ) فِي مَعْنَى
(أَلْقَيْتُ) كَانَ نَصْبُهُ كَنَصْبِ (أَلْقَيْتُ)، وَإِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى (عَمِلْتُ) كَانَ
نَصْبُهُ كَنَصْبِ (عَمِلْتُ)، وَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُ (صَيَّرْتُ) كَانَ نَصْبُهُ كَنَصْبِ
(صَيَّرْتُ)، فَهَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ تَدْخُلُ فِي (جَعَلْتُ)، فَكُلُّهَا فَصَّدَتْ
بِـ(جَعَلْتُ) إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا كَانَ نَصْبُهُ عَلَى نَصْبِ مَا تَقْصِدُ بِهِ إِلَيْهِ.

﴿قال﴾:

فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌّ، وَعَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَعَلَى أَنَّهُ
مَفْعُولٌ مَفْعُولٌ^١.

قال سيبويه: «إِذَا قُلْتَ: (بَكَى قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، وَ(حَزَنَ

(١) هذه الحاشية جاءت في متن الشرحية، انظر: (ش ١) ٣٧ ب.

(٢) ليس في (ش ٢) ٤٣ أ.

(٣) ليس في (ش ٣) ٤٣ أ.

(٤) هذه حاشية على قوله: (المعاني الثلاثة) في الحاشية التي قبلها.

قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، فَالْوَجْهَ هَهُنَا النَّصْبُ»^١.

﴿٢٧﴾ (فا):

إِنْ أَرَدْتَ هَذَا كَانَ حَالًا.

قال سيويه: «إِذَا قُلْتَ: (أَحَزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) لَمْ

تُرَدُّ أَنْ تَقُولَ: (بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي عَوْنٍ)»^٢.

﴿٢٨﴾ (ط):

أَيُّ: صَيَّرْتَهُمْ مُتَفَاضِلِينَ فِي الْحُزْنِ، وَجَعَلْتَ بَعْضَهُمْ يَفْضُلُ بَعْضًا فِيهِ،
فَهُمْ كُلُّهُمْ حُزْنُونَ، بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ حُزْنًا مِنْ بَعْضٍ.

وَإِذَا نَصَبْتَ فَاِلْعَنَى قَدْ حَزَنْتَ بَعْضَهُمْ فِي حَالِ تَفَاضُلٍ مِنْهُمْ فِي الْحُزْنِ
أَيْضًا. فـ(أَفْضَلُ) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ.

قال سيويه: «فَإِذَا جَاَزَ هَذَا أَتْبَعْتُهُ مَا يَكُونُ حَالًا»^٣.

﴿٢٩﴾ (ط):

أَيُّ: إِذَا جَاَزَ أَنْ تُبَدِّلَ بَعْضَ الْقَوْمِ مِنْ جَمِيعِهِمْ - وَكَانَ اعْتِمَادُكَ عَلَى
بَعْضِ الْقَوْمِ - فَكَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ (الْقَوْمَ)، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَزَنْتُ بَعْضَ

(١) فِي الرَّبْحِيَةِ [النَّظَرُ] (ح) ٢٦(٢): «فَالْوَجْهَ هَهُنَا»، وَالْبَاقِي سَاقِطٌ.

(٢) الْكِتَابُ (يُولَاق) ٧٨/١، (هَارُون) ١٥٧/١.

(٣) الْكِتَابُ (يُولَاق) ٧٨/١، (هَارُون) ١٥٧/١.

(٤) الْكِتَابُ (يُولَاق) ٧٨/١، (هَارُون) ١٥٧/١.

قَوْمِكَ) وَلَمْ تَذْكُرِ (القوم) أَصْلًا.

فجائزٌ أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَالِ أَوْ بِالْمَفْعُولِ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ أَوْ مَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ (بَعْضَهُمْ) لَيْسَ بِمَفْعُولٍ ثَانٍ وَلَا حَالٍ فَيَمْتَنَعُ أَنْ يَجِيءَ بِالْحَالِ أَوْ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَلَكِنْ (بَعْضَهُمْ) إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنَ (القوم)، وَكَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ (القوم)، ثُمَّ تُعَدِّي "الْفِعْلَ بَعْدَ إِلَى مَا احْتَجَّتْ إِلَيْهِ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ مِنْ حَالٍ وَغَيْرِهِ، فَافْهَمْ.

عند (ح): «فَإِذَا جَاءَ هَذَا»، وَ(عنده): «جَازَ» عَلَى مَا فِي الْمَتْنِ.

زيادةٌ لَيْسَتْ فِي (ح):

يقول: إِذَا جَاءَ الْوَقْفُ^(١) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ثُمَّ جَاءَتْ بَعْدَهُ النِّكْرَةُ كَانَتْ

النِّكْرَةُ حَالًا، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ (رَأَيْتُ قَوْمَكَ فَاضِلِينَ آخِرِينَ). [٣٨/أ]

هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يُبَدَّلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ،

وَيَجْرَى عَلَى الْأَسْمِ كَمَا يَجْرَى (أَجْمَعُونَ) عَلَى

الْأَسْمِ، وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُمْ أَجَازُوا هَذَا كَمَا أَجَازُوا قَوْلَهُمْ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)،

(١) فِي (ش ٣) ٤٣ «فَتَمْنَعُ»

(٢) (تَعْدِي) مَعْطُوفٌ عَلَى (تَأْتِي)

(٣) كَذَا فِي كُلِّ النُّسخِ، وَلَكِنْ عِنْدَهَا فِي (ش ١) ٣٧ حَاشِيَةٌ لَفْظُهَا. «الْوَصْفُ، يَرِيدُ الْبَدَلَ».

وَلَيْتَهَا مَعْنَاهُ: (دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ) «^١».

بَخَطَ (رق) «^٢»:

قال أبو إسحاق: قال أبو العباس: قال الجرمي «^٣»: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ) لم يُحْذَفْ مِنْهُ حَرْفُ الْجُرِّ، وَمِنْ الْأَفْعَالِ مَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجُرِّ وَبِغَيْرِ حَرْفِ الْجُرِّ. نحو: (جِئْتُكَ، وَجِئْتُ إِلَيْكَ) «^٤»، قال: «غَلِطَ فِي هَذَا سِيبَوِيه».

قال أبو إسحاق: فقال «^٥» للجرمي: «لَوْ كَانَ عَلَى مَا تَقُولُ لَقُلْتَ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ دَخَلًا)، وَلَا يَجُوزُ هَذَا».

قال سيبويه: «كَمَا لَمْ يَحْزُ (دَخَلْتُ) إِلَّا فِي الْأَمَاكِينِ، فِي مِثْلِ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ) «^٦»».

بَخَطَ (ط) «^٧»:

لم يَحْزُ تَعْدِي الْفِعْلِ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ - وَإِنْ جَازَ (ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ) - لِأَنَّ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ جَاءَا اسْمًا لِلْمَكَانِ فِي ظَهْرِ الْجَبَلِ وَبَطْنِ

(١) الكتاب (بولاقي) ٧٩/١، (هارون) ١٥٩/١

(٢) جاء بعض هذه الحاشية من (قال الحرمي) إلى (سيبويه) في متن الرِّبَاحِيَّةِ، انظر: (ح) ٢٦(٢) ب.

(٣) انظر رأي الحرمي في ص ١١٦، ١١٧ هـ.

(٤) أي: أبو العباس المبرد.

(٥) في [انظر: (ح) ٢٦(٢)]: حذف حرف الجر.

(٦) الكتاب (بولاقي) ٧٩/١، (هارون) ١٥٩/١.

(٧) ليس في (ش) ٤٤(٣) أ.

الوادي، ولم يَحْيُ الْيَدُ وَالرَّجُلُ اسْمَيْنِ لِلْمَكَانِ.

قال سيبويه: «وَزَعَمَ الْحَلِيلُ - رحمه الله - أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (مُطَرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ)، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى الْبَدَلِ، وَعَلَى أَنْ تُصِيرَهُ بِمَنْزِلَةِ (أَجْمَعِينَ) تَأْكِيدًا».

من هنا قد نَسَخْتُ عَلَى نَسَخَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَجَعَلْتُ نَسَخَةً غَيْرَهُ مُلَحَقَةً بِهِ.

(ط): قال (٣) السراج:

يَقْبَحُ عِنْدِي التَّوَكُّيدُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْاسْمُ الْمُؤَكَّدُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ، وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ لَيْسَا جَمَاعَةً زَيْدٍ، كَمَا أَنَّ السَّهْلَ وَالْجَبَلَ جَمَاعَةُ الْبِلَادِ، وَالظَّهْرُ وَالْبَطْنُ اسْمَانِ يُرَادُ بِهِمَا جَمَاعَةُ شَخْصٍ زَيْدٍ، فَإِنْ أَرَادَ بِالْيَدِ وَالرَّجْلِ جَمَاعَتَهُ وَاکْتَفَى بِذِكْرِ الطَّرْفَيْنِ مِنْهُ جَاوَزَ، فَاعْلَمْ. [٣٨/ب]

قال سيبويه: «وَهُوَ نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ».

(١) الكتاب (بولاقي) ٧٩، (هرون) ١/١٥٩.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ٤٤٤.

(٣) (ط) ليست في (ش ٢) ٤٤٤، و(قال) ليست في (ش ١) ١٣٨.

(٤) يعني أبا بكر بن السراج، وهو يعرف بابن السراج وبالسراج، ومن سماه (السراج): مراتب النحويين

١٣٥، وطلقات لنحويين واللغويين ١١٢، وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ٤٠. وقد يكون

(السراج) رمزاً لابن السراج. وسوف تتكرر تسميته بالسراج وبين السراج في عدة مواضع.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٨٠، (هرون) ١/١٦٠.

﴿٣١٢﴾ (ط):

لَمَّا كَانَ صِيَامُهُ وَقِيَامُهُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَا يَنْفَكُ مِنْ ذَلِكَ جَعَلَهَا كَأَنَّهَا
صَاحِبَا الصِّيَامِ أَوْ بَعْضُهُ؛ لِأَنَّ زَمَانَهُ الَّذِي لَا يَنْفَكُ مِنْهُ كَبَعْضِهِ، فَافْهَمْ^(١).

قال سيويو: «وَقَالَ آخَرُ:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ^(٢)»
﴿٣١٣﴾ زيادة ليست من السماع من ههنا^(٣): «وَكَمَا قَالَ:

وَأَعَوَّرَ مِنْ نَبْهَانٍ أَمَّا نَهَارُهُ فَأَعْمَى، وَأَمَّا لَيْلُهُ فَبَصِيرٌ^(٤)»

قال سيويو: «كَمَا قَالَ:

وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(٥)»

(١) الحاشية كلها ليست في (ش) ٤٤(٣) ب

(٢) من البسيط، وهو للجرنفس وقيل، الجرئفس الطائي، كما في الحيوان ١٥٨/٧ وشرح أبيات

الكتاب ٢٣٧/١ - وابن خلف ٤٤٩/١

(٣) الكتاب (بولاق) ٨٠/١، (هارون) ١٦١/١.

(٤) الحاشية ليست في (ش) ٤٤(٣) ب.

(٥) من الطويل، وهو لخرير، في ديوانه ٢٥٥.

(٦) في الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٦(٢)]: «فَكَأَنَّهُ»، قال في الخزانة ١٩٨/٥: «رواه سيويو (فَكَأَنَّهُ)

بِالْفَاءِ»، قلت: هي رواية الرِّبَاحِيَّة، أما الشرقية فبالواو.

(٧) من الكامل، وهوبلا نسبة في. شرح المفصل ٦٧/٣ واللسان ٣٠٢/٣ - والخزانة ١٩٧/٥،

ونص صاحب الخزانة أنه لا يُعرف قائله، وجاء في الكتاب (بولاق) ٨٠/١ قبل البيت (قال

الأعشى)، ولم أجد هذه النسبة في النسخ التي عندي.

﴿ط﴾:

(ما) توكيدٌ، و(حاجِيَّه) بَدَلٌ مِنَ الهاءِ، وقال (مُعَيَّنٌ) لَأَنَّ الإخبارَ عن الهاءِ وإنْ كُنْتَ قد أَبْدَلْتَ منها، و(اللَّهُقُ): الأَبْيَضُ، و(السَّرَاةُ): الظَّهْرُ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ:

مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا
فَإِنَّمَا هَذَا عَلَى قَوْلِهِ: (ذَهَبَ قَدْماً)، وَ(ذَهَبَ أُخْرًا)»^(١).
﴿ط﴾:

أبو جعفرٍ: سألتُ عنه أبا الحسنِ، فقال: «يُرِيدُ بِذَلِكَ سيبويه أَنَّ قَوْلَهُ (ذَهَبَ قَدْماً) إِنَّمَا مَعْنَاهُ مُتَقَدِّمًا، وَ(أُخْرًا) مُتَأَخِّرًا»^(٢)، وأبو العباسِ^(٣) يُخَالِفُهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَيَقُولُ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ».

(١) الكتاب (بولاق) ٨٠ / ١، (هارون) ١٦١ / ١ وجاء بعده في الشرقية [انظر] (ش) ٣٨ [ب]: «يُرِيدُ. (كَأَنَّ حَاجِيَّه)، فَأَبْدَلُ (حَاجِيَّه) مِنَ الهاءِ الَّتِي فِي (كَأَنَّهُ)، وَ(مَا) زَائِدَةٌ، وَلَيْسَ هُوَ فِي الرَّاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٦٦ ب].

(٢) من الكم، وهو لجري، كما في ديوانه ٢٢٧ والحزاة ٩٨ / ٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٨١ / ١، (هارون) ١٦٢ / ١.

(٤) الأحمش الأصغر.

(٥) في (ش) ٤٤ (ب) «مقدّمًا».

(٦) انظر. النسان ٥٩٧ / ١١.

(٧) انظر قول المبردي: شرح السيرافي ٦٠ / ٤ وشرح الصنفار ١١٩٤.

في كتابه: «هذا عند أبي العباس تمييز»، يعني (كَلَامًا).

قال سيبويه: «وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَمَارٍ النَّهْدِيُّ:

طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا

أَشَقُّ رَجِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْحِزْمِ»^(١)

بخط (رق): عند أبي إسحاق:

وقال امرؤ القيس، ويُقال: لابن عمار النهدي^(٢).

عنده: «طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ»^(٣)، وكذا عند مبرمان.

(ط):^(٤)

قال أبو الحسن^(٥): «هذا البيت نظير الأول.

قال: و(مِثْلٌ): مُلْقٍ، يُقَالُ: تَلَهُ يَتْلُهُ، إِذَا أَلْقَاهُ، وَيُقَالُ أَيْضًا لِلْعُنُقِ:

مِثْلٌ، وَتَلِيلٌ^(٦).

(١) من الطويل، لعمر بن عمار النهدي أو لامرئ القيس في نسخة الزجاج الأولى كما سيأتي في

الحاشية، وكما في شرح أبيات سيبويه ٣٥٩/١ - وان خلف ٤٥٦/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٨١/١، (هارون) ١٦٢/١.

(٣) هذا الاختلاف يدل على أن نسبة البيت حادثه، وليست من كلام سيبويه، بل من نسبة الجرمي.

(٤) وكذا الضبط في الرباحية، انظر: (ح) ٢٦٢ ب.

(٥) ليس في (ش) ٤٤٤ ب.

(٦) الأخفش الأصغر.

(٧) انظر: الصحاح (تل) ٤/١٦٤٤، وفيه أيضًا: «المِثْلُ، الشديد».

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ عُمَانَ:

إِذَا أَكُلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا

ذَهَبْتُ طُولًا وَذَهَبْتُ عَرْضًا

فَإِنَّمَا شُبَّهَ بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمَصَادِرِ».

﴿ط﴾ (٣):

قال أبو الحسن: «الْفَرَضُ»: ضَرْبٌ مِنَ التَّمَرِ لِأَهْلِ عُمَانَ.

قال: «وَتَقْدِيرُهُ (ذَهَبْتُ ذَهَابَ طُولٍ)، وَكَذَا كُلُّ مَا تَقَدَّمَ.

قال أبو جعفر: فَأَمَّا أَبُو إِسْحَاقَ فَقَالَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ كُلِّهَا: «إِنَّمَا عَلَى

الْحَالِ»، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: «(طُولًا) أَي: مُتَطَاوِلًا»، قَالَ: «وَكَذَا (أَشْرَفَ

صَاعِدًا)»، وَهَذَا الصَّحِيحُ.

(١) مِنَ الرَّجْرِ، وَهِيَ لِرَجُلٍ مِنْ عُمَانَ، كَمَا فِي: الْعَشْرَاتِ لِأَبِي عَمْرِو الزَّاهِدِ ١١٢ وَالصَّحاح

١٠٩٧/٣، عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، وَقَالَ السِّيرَافِي ٦١/٤ «وَيُقَالُ إِنَّهُ لِلْعُمَانِيِّ الرَّاجِرِ»، قُلْتُ. هُوَ مُحَمَّدُ

بْنُ ذُوَيْبِ الْبَصْرِيِّ. وَالْبَيْتُ لَيْسَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عُمَانَ. انْظُرِ. الْأَعْنِي ٣٢٦/١٨.

(٢) الْكِتَابُ (بِوَلَاقِ) ٨٢/١، (هَارُونَ) ١٦٣، ١ وَلَيْسَ (رَجُلٌ مِنْ عُمَانَ) فِي الرَّبَاحِيَةِ، انْظُرِ

(ج ٢) ٢٦٦ ب.

(٣) لَيْسَ فِي (ش ٢) ٤٤. وَهَذِهِ الْحَاشِيَةُ فِي لِبَابِ الْأَلْبَابِ ٤٦٣/١، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ أَبُو أَحْسَنَ:

طُولًا أَيْ مُتَطَاوِلًا....».

(٤) الْأَخْفَشُ الْأَصْعَرُ.

(٥) انْظُرِ الصَّحاحَ (فَرَصَ) ١٠٩٨/٣.

(٦) يَرِيدُ أَنْ مَعْنَى (أَشْرَفَ كَاهِلًا) فِي الْبَيْتِ هُوَ (أَشْرَفَ صَاعِدًا).

﴿ هذه الزيادة في (ح): ﴾

قال أبو الحسن: قوله «فإنما شُبِّهَ بهذا الضَّرْبِ مِنَ المصادر» يعني هذه الأسماء في هذا الباب، نحو: (كَلَاكِل، وكَاهِل) شُبِّهَتْ بقوله (قُدُمًا وَأُخْرًا)؛ لأنَّ هذينِ مَصْدَرَانِ وَضِعَا مَوْضِعَ الْحَالِ، كأنه إذا قَالَ (صُعْدًا) فإنه يُريدُ (ذَهَبَ صَاعِدًا)، كما قَالَ: (ذَهَبَ "مَشْيًا") أَي: مَاشِيًا.

﴿ قوله: «فإنما شُبِّهَ بهذا الضَّرْبِ مِنَ المصادر»: ﴾

يقول: إِنَّ (طُولًا وَعَرَضًا) مِنَ المصادر. شُبِّهَ (كَلَاكِلٌ وَصُدُورٌ) بـ (طُولٍ وَعَرَضٍ) ونحوهما مِنَ المصادر.

قال سيبويه: «وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ:

فَلَا بَغِيْنَكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَا قَبْلَنَ الْخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدٍ»^(١)

﴿ قال أبو جعفر: هذا البيت لعامر بن الطفيل. ﴾

﴿ (ط): " قال أبو الحسن: ﴾

(١) في (ش) ٤٤٤ ب: «في ذهب».

(٢) من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل، كما في ديوانه ٥٥ - والخزاة ٣/ ٧٤.

(٣) الكتب (بولاقي) ٨٢/ ١، (هارون) ١٦٣/ ١. وفي الرّاحية [انظر: (ح) ٢٦٢ ب]: «قول طفيل». وفي طرة الحمراوية (٨٢ ١) ٦٨ أ: كذا في كتب أبي نصر، وفي الطرة: «قل أبو جعفر. هذا البيت لعامر بن الطفيل».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يتي ٢٨ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(لَا بُغْيَنَكُمْ): لَا أَطْلُبُكُمْ بِقَنَّا، فَحَذَفَ الْبَاءَ.

قال: فَأَمَّا قَوْلُهُ (وَلَا أَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لِابَةِ ضَرْغَدٍ) فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ^(١)،

كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا أَوْرِدَنَّ، وَ(قَنَّا، وَغَوَارِضُ، وَضَرْغَدُ): جِبَالٌ، وَ(الْإِلَابَةُ):

الْحَرَّةُ^(٢). [٣٩/أ]

**هَذَا بَابٌ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي
الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا أُرِدَتْ فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى مَا أُرِدَتْ فِي
(يَفْعُلُ) كَانَ مُنَوَّنًا نَكْرَةً.**

﴿في نسخة (رق):﴾

«مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا أُرِدَتْ فِيهِ مِنَ

الْمَعْنَى مِثْلَ مَا أُرِدَتْ....»، ضَرَبَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى (الْوَاوِ) وَعَلَى (مِثْلٍ) مِنْ

(١) ليس في (ش) ٤٤٤ ب.

(٢) الْأَخْفَشُ الْأَصْعَرُ.

(٣) يُقَالُ: قَبِلْتُ الْخَيْلَ الْوَادِي، أَي: اسْتَقْلَيْتُهَا، وَأَقْبَلْتُهَا أَنَا الْوَادِي، أَي: جَعَلْتُهَا تَقَابِلَهُ. انْظُرْ:

الصَّحاح (قَبِلَ) ٥ ١٧٩٦، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: إِنْ (لَا أَقْبِلَنَّ) فِي الْبَيْتِ فَعَلُ لَازِمٍ، وَهَئِكَ حَرْفُ جَرِّ

مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا أَقْبِلَنَّ بِالْخَيْلِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ. (لَا بُغْيَكُمْ قَنَّا). انْظُرْ: لِبَابِ الْأَلْبَابِ ١، ٤٦٨ -

وَالْخَزَائِنَةُ ٣/ ٧٥.

(٤) وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، انْظُرْ: مُعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ (قَنَّا) ٣، ١٠٩٥، (غَوَارِضُ) ٣/ ٩٧٨،

(ضَرْغَدُ) ٣، ٨٥٨.

(٥) انْظُرْ الصَّحاح (لُوبَ) ١/ ٢٢٠.

كتابه، وجعله على ما في نسخة (ب).

قال سيبويه: «وَمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مُتَوَّنًا مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ»^(١).

من هنا ليس في نسخة (ب)، وهي في نسخة (ح) ومتن نسخة (رق): «يُقَالُ لَامِرٍ الْقَيْسِ، وَقِيلَ: لَابِنِ أَحْمَرَ، وَقِيلَ: لَرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَكَانَ فَصِيحًا»^(٢). [ب/٣٩]

قال سيبويه: «قَوْلُ النَّابِغَةِ:

أَحْكُمُ كَحُكْمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ
إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ»^(٣)
ط):

(الثَّمَدُ): رَكَايَا تُخْفَرُ وَمِنْ وَرَائِهَا حَاجِزٌ لَا يَدْعُ الْمَاءَ يَخْرُجُ».

وشاهده: فِي أَنَّ الثَّمَدَ نَعْتُ لِحَمَامٍ سِرَاعٍ^(٤) الَّتِي هِيَ مُتَوَّنَةٌ، فَلَوْلَا

(١) الكتاب (بولاق) ٨٣/١، (هارون) ١٦٤/١، و(من هذا الباب قوله) ليس في الرِّبَاحِيَّة، انظر: (ح) ٢٧/٢.

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش) ٤٥/٢]، ويظهر أنها من نسبة الجرمي للبيت.

(٣) من السيط، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ٢٣ والحيوان ٢٢١/٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٨٥/١، (هارون) ١٦٨/١. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٧/٢]: (سِرَاعٍ) بدل (سِرَاعِ)، وهما روايتان في البيت.

(٥) انظر: اللسان (ثمد) ١٠٥/٣.

(٦) كذا في جميع النسخ، فكأنه تصرف من النسخ؛ لأن نسخة ابن طلحة رباحية، وفيها (سِرَاعٍ) كما سبق.

يَّةُ التَّنْوِينِ فِي (وَارِدِ الثَّمَدِ) لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ (حَمَامِ) الْمَنْكُورِ
وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، فَهَذَا بَيِّنٌ.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْمَرَّازُ الْأَسَدِيُّ:

سَلِّ اهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُنْعِيْسٍ
فَهُوَ عَلَى الْمَعْنَى، لَا عَلَى الْأَصْلِ»^١.

وقوله: «فَهُوَ عَلَى^(١) الْمَعْنَى، لَا عَلَى الْلفظ^(٢)» يَعْنِي أَنَّ (مُعْطِيًا)
مُضَافٌ إِلَى (رَأْسِهِ)، وَلَيْسَ بِمُنَوَّنٍ، وَأَصْلُهُ التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّ (كُلَّ) لَا يَقَعُ بَعْدَهَا
اسْمٌ مَعْرِفَةٌ يَعْنِي بِهِ الْجَمِيعُ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ (مُعْطِي) التَّنْوِينِ.
وقوله: «عَلَى الْمَعْنَى» يَعْنِي أَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَأَنَّ أَصْلَهُ التَّنْوِينُ.

قال سيبويه: «لَا بِي الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِيُّ:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٍ لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلًا»^(٣)

(١) من الكامل، وهو للمرَّز بن سعيد الفُقْعَسِي الأَسَدِي. كما في: شرح أبيات الكتاب ١٠٢/١
وشرح شواهد الإيضاح ١٢٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٨٥/١، (هارون) ١٦٨/١.

(٣) ليس في (ش) ٤٥٢ ب.

(٤) الذي في كلام سيبويه. (الأصل).

(٥) الكتاب (بولاق) ٨٥/١، (هارون) ١٦٩/١. ولأبي الأسود الدؤلي ليس في الرِّبَاحِيَّة [انظر:

(ح) ٢٧٢ أ، وفيها: (ذكر) بالنصب، والبيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي، كما في:

ديوانه ٥٤ - والمقتضب ٢ ٣١٣ والنصف ٢ ٣١١/٢

يونسُ لَا يَعْرِفُ (إِلَّا ذَاكَ اللَّهَ) إِلَّا بِالْجُرْ. [٤٠ / أ]

قال سيويي: «وَقَالَ كَعْبُ بْنُ جُعَيْلٍ:

وَأَبْيَضَ مَضْقُولُ السُّطَامِ مُهَنَّدًا وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسَرَّدًا»^(١)

«عنده»: «مُسَنَّدًا» مكان «مُسَرَّدًا»^(٢).

يُقَالُ: دِرْعٌ مُسَنَدَةٌ، إِذَا كَانَ حَلَقُهَا يَأْخُذُ بَعْضُهُ بَعْضًا^(٣).

قال سيويي: «وَلَمْ تُدْخِلْهُ عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ»^(٤).

قوله: «على ناصبٍ ولا رافعٍ»:

يعني أَنَّ (ضَارِبًا) إِذَا اخْتَصَّ بَوَقْتٍ بَعَيْنُهُ فَصَارَ لِلْمُضِيِّ لَمْ يَرْفَعْ وَلَمْ يَنْصَبْ بِمَنْزِلَةِ (غَلَامٍ)، فَإِذَا كَانَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ رَفَعَ وَنَصَبَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِذَا نَصَبَ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا، فَالَّذِي يَرْفَعُ وَيَنْصَبُ بِالْعَمَلِ أُولَى، وَالنَّصَبُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ كَالْفِعْلِ.

يعني قولك: (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ أَخَاهُ غَدًا)؛ لِأَنَّ الْجُرَّ هُنَا دَاخِلٌ عَلَى (ضَارِبٍ) الَّذِي أَصْلُهُ النَّصَبُ.

(١) من الطويل، وهو لكعب بن جُعَيْلٍ، كما في: شرح أبيات الكتاب ١/ ٣٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٦، (هرون) ١/ ١٧٠.

(٣) لم أجد هذه الرواية، وقد ذكر ابن السيرافي ١/ ٣٥٦ أَنَّ الَّذِي فِي شَعْرِ كَعْبٍ: (مُؤِيدًا)

(٤) هذا معنى (الدَّرْعُ الْمُسَرَّدُ)، انظر: اللسان (سرد) ٣/ ٢١١، ولم أجد هذا المعنى لـ (الدَّرْعُ الْمُسَرَّدُ).

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٦، (هرون) ١/ ١٧٠.

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ عَيْلَانَ:

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَّةٍ وَزِنَادٍ رَاعٍ
﴿ط﴾:

رواية أبي الحسن ' (وزناد راع) عطفًا على الموضع، وروى بعده:

وَمَزُودِهِ وَمُرْتَحَلًا قَلُوصًا وَأَثْوَابًا تُشَسِّبُهُ بِالرَّقَاعِ
قال سيبويه: «وَرَعَمَ عَيْسَى أَنَّهُمْ يُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ
﴿وَرَعَمُوا أَنَّهُ مُصْنُوعٌ﴾، قال أبو الحسن: «سَمِعْتُهُ مِنْ عَيْسَى».

قال سيبويه: «فَلَمَّا أَرَادَ سَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي
مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ»^(١).

(١) الكتاب (بولاق) ٨٦/١، (هارون) ١٧١/١. و(رجل من قيس عيلان) ليس في (ح) ٢٧(٢) ب،

وفيها (برقه) بدل (طبه)، والبيت من الوافر، وهو لنصيب بن رباح، كما في ديوانه ١٠٤.

(٢) الظاهر أنه الأخفش الأصغر؛ لأن من طلحة يكثر من النقل عنه عن طريق أبي جعفر النحاس،

وقد ذكر رواية أبي الحسن وليت الذي ذكره بعده: لبب الألب ٢٥٦/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٨٧/١، (هارون) ١٧١/١. و(فيصبون) ليس في الرُّبَاحِيَةِ [انظر:

(ح) ٢٧(٢) ب]، والبيت من السبيط، وقيل: هو لجابر بن رالان البُيُوتِي، وقيل: لحرير، وقيل:

لتأبط شرًّا، وقيل: مجهول، انظر المقاصد الحوية ٣، ٥١٣، والخزانة ٨، ٢١٥.

(٤) قول الأخفش جاء في متن الرُّبَاحِيَةِ، انظر (ح) ٢٧(٢) ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٨٧/١، (هارون) ١٧١/١.

قوله: «فلما أراد سيوي ذلك المعنى»: أي: سيوي مُشابهة اسم

الفاعل 'الفعل'؛ لاختصاص اسم الفاعل بزمان واحد.

«جَرى مجرى الأسماء»: التي لم تَعْمَلْ عَمَلِ الْفِعْلِ، إِذَا اخْتَصَّ بِزَمَانٍ

وَاحِدٍ لَمْ يُعَرَّبْ، يَعْنِي الْفِعْلَ

زيادة:

قال أبو عمر: هذا خلاف قولهم (الفعل الدائم)، وهذا خطأ؛ لأنَّ

الزَّمانَ مُتَقَضٌّ، وَالاسْمُ الْمَأْخُوذُ مِنَ الْفِعْلِ أَلْزَمٌ؛ لِأَنَّهُ حِينَ يَفْعَلُ يَقَعُ عَلَيْهِ

اسْمُ فاعِلٍ، فَفَوَّهُمُ (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) فَعَلَ بِحَدِّ الْفِعْلِ إِذَا، وَكَذَلِكَ

الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ. [٤٠/ب]

قال سيوي: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَهْدِي الْحَمِيسَ نَجَادًا فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةَ رُغْبٍ»

ط:

قال أبو جعفر:

(١) في (ش ١) ٤٠١، (ش ٢) ٤٦: «فاعل».

(٢) في (ش ٣) ٤٧: «الفاعل».

(٣) الكتاب (بولاقي) ٨٧/١، (هارون) ١٧٢/١. والبيت من البسيط، وهو للزيرقان بن بدر. كما في

ديوانه ٣٥- واللسان ٣٣٨/٨، وقيل: لراحم العقيلي. كما في: تحصيل عين الذهب ١٤٢.

(٤) انظر كلامه هذا في: لباب الألباب ٥٣٦/١.

هكذا في نُسختي عن أبي إسحاق ، وأَحْسَبُهُ غَلَطًا، وهو عنده^(١) عن أبي الحسن (يَهْدِي الْحَمِيسَ نِجَادًا) بِالرَّفْعِ.

وقال^(٢): (المِصَاعُ): الْقِتَالُ، وَ(رُغْبٌ): وَاسِعَةٌ^(٣)، قال أبو العباس^(٤): «معناه إِمَّا يُمَاصُّونَ مِصَاعًا وَإِمَّا أَمْرُهُمْ ضَرْبَةُ رُغْبٍ».

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَمُشَجِّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ فَبَدَأَ، وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْرَاءُ»^(٥)

عند القاضي: «أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ»^(٦).

قال أبو جعفر: حَفْظِي (أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ)، وهو وَسَطُهُ^(٧).

(١) قلت: هو الذي في نسخ الشرقية [انظر: (شر) ٤٠/١ ب] والرباعية [انظر: (ح) ٢٧/٢ ب].

(٢) كذا في جميع النسخ. والذي في لباب الألباب ١/٥٣٦: «عندي»، وهو المناسب للكلام، وأبو الحسن المذكور هو الأخفش الأصغر شيخ أبي جعفر النحاس.

(٣) أي: أبو جعفر النحاس.

(٤) انظر: الصحاح (مصع) ٣/١٢٨٥، (رغب) ١/١٣٧.

(٥) انظر قول المبرد في: لباب الألباب ١/٥٢٨.

(٦) الكتب (بولاقي) ١/٨٨ (هارون) ١/١٧٤. والبيت من الكامل، وهو للشَّاعِرِ بن ضرار، كما في: ملحق ديوانه ٤٢٨- وأساس البلاغة ٢٢٩. وفي البيت روايتان (سَوَاءٌ وَسَوَادٌ)، انظر: تحصيل عين الذهب ١٤٤- ولياب الألباب ١/٥٣٩.

(٧) جاءت هذه الرواية في: (ح) ٢٧/٢ ب والخمزاوية (٨٢) ١/٧٠

(٨) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يقى ٢٩ المسوخة هي وخواشيتها من نسخة أبي نصر

قال أبو جعفر بن النحاس: حَفْظِي (سَوَاءً)، وكذا ذَكَرَهُ السَّيرَافِيُّ وَفَسَّرَهُ، وكذا وقع في نسخة الفارسي.

قال سيبويه: «وَالنَّصْبُ عَلَى مَا نَصَبْتَ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ».

﴿زِيَادَةُ بَخَطٍ (رَق):﴾

قوله: «وَالنَّصْبُ عَلَى مَا نَصَبْتَ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ». أي: إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَمْرًا كَمَا قُلْتَ: (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ فِيهَا وَعَمْرًا)، وكما قال تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾^(١).

﴿قَالَ -بَحَطٌ (رَق)-:﴾

إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَلَا يَعْمَلُ، يعني (مُعْطِي زَيْدٍ)، وَهِيَ تُنْصَبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يَرْجِعُ إِلَى (أَعْطَى). [٤١/أ]

قال سيبويه: «وَإِنْ لَمْ تُنَوَّنْ لَمْ يَجْزُ: (هَذَا مُعْطِي دِرْهَمًا زَيْدًا)؛ لِأَنَّكَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ»^(٢).

(١) انظر: شرح السيرافي ٤، ٦٦ (دار الكتب المصرية).

(٢) الكتاب (بولاقي) ٨٩/١، (هارون) ١٧٥/١.

(٣) سورة الأنعام ٩٦ وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ باقي السبعة (وَجَعَلَ)، انظر: السبعة ٢٦٣ والنشر ٢/٢٦٠.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٨٨/١، (هارون) ١٧٥/١.

﴿ قال أبو الحسن ﴾:

إلا في شعرٍ، سمعت عيسى بن عمر ينشد:

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(١)
﴿ قال أبو العباس ﴾:

لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش، وهو عنده وعند جميع
أصحابنا خطأ.

(١) حاشية الأخفش في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٤١ أ]، وفي متن الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٧ ب]،
وانظر: تحصيل عين الذهب ١٤٥ - ولباب الألباب ١ / ٥٤١

(٢) في الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٧ ب]: (الشعر)، وفيها (ينشده) بدل (ينشد).

(٣) من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في: معاني الفراء ١ / ٣٥٨ - ومجالس ثعلب ١ / ١٢٥ -
والخصائص ٢ / ٤٠٦، ونسبه السيرافي ٤ / ٧٠ - وابن خلف ١ / ٥٤١ إلى بعض المدنيين
المولدين. وقال السيرافي عن البيت ١ / ٢٤١ (العلمية): «وقد أُشيدَ فيه ما لا يُثبتُه أهل الرواية». وقال
الصيمري في التبصرة ١ / ٢٨٩. «ليس معروفًا عند البصريين، ولا مشهورًا عن ثقة يؤخذ
بلغته، ولا يعرف من حيث يصح». وقال ابن الأثير في البديع ١ / ٣٠١: «وروى بعضهم عن
سيبويه» وقال الزنجشيري في مفصله ١٣٣: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب .. فسيبويه بريء
من عهده» وقال صاحب الخزنة ٤ / ٣٨١: «هذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه
وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه. فأدخله بعض النساخ في بعض
النسخ، حتى شرحه الأعلام وابن خنف في جملة أبياته». قلت: الأعلام ١ / ٨٨ وابن خنف
١ / ٥٤١ قد نصّا على أنه من رواية الأخفش.

(٤) حاشية المبرد في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٤١ أ]، وفي متن الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٧ ب]،
وليس في الرباحية: (قال أبو العباس).

هَذَا بَابُ جَرَى مَجْرَى الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّى فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى

قال سيبويه: «قَالَ :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ
طَبَّاحٍ سَاعَاتِ الْكَرَى رَادَّ الْكَسِلِ»^(١).

﴿كذا﴾ (عنده)، وعند (ح) وعند (رق): قال ابن مزرّذ. [٤١/ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ:

وَيَوْمَ شَهْدَانَهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ»^(٢).
﴿نُسَخَةٌ﴾: (نُسَخَةٌ):

(١) في الشرقية [انظر: (ش) ٤١١أ]: «قال الشَّيْخُ». وفي الرِّبَاحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢٨أ]: «وقد الشاعر وهو الشَّيْخُ» وفي نسختي الزجاج - كما في الحاشية - «وقال ابن مزرّذ». وهذا الاختلاف يدل على أن نسبة البيت لحادثة، وليست من كلام سيبويه.

(٢) الكتب (بولاق) ٩٠/١، (هرون) ١٧٧/١. والبيتان من الرجز، وهما لجَبَّار بن خَزْء، كما في ديوان الشَّيْخ ٣٨٩- والحزنة ٢٣٣/٤، ونُسباً إلى ابن عمه ابن مزرّذ، كما في نسختي الزجاج في الحاشية، ونُسباً إلى عمهما الشَّيْخ، كما في: الكامل ٢٥٨/١ وأمالى بن الشجري ١٩٠/١.

(٣) الكتب (بولاق) ٨٩/١، (هرون) ١٧٧/١ ١٧٨. وفي الشرقية، [انظر: (ش) ٤١أ]. (سُلَيْمَى) بدل (سُلَيْمًا)، وهي الرواية المشهورة، والبيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر، كما في: شرح المفصل ٤٦/٢ - واللسان ١٤٤/١٤، وقيل: لمظهر المحارب. كما في النسخة المجهولة في الحاشية

(٤) سبق في مواضع كثيرة «في نسخة كذا»، ولذا ضبطتُ «نسخة» بالجر؛ لأن الغرض بيان اختلاف

مظهر المحاربي^(١).

﴿ط﴾^(٢):

قال أبو الحسن: النَّاهِلُ الذي قد رَوِيَ، فالمعنى: أَنَّ الرُّمَحَ قد رَوِيَ
من الدِّمِّ^(٣).

هذه النسخ، فلذا يقول: في نسخة كذا ونسخة كذا، وفي نسخة كذا ونسخة كذا، وحذف حرف
العطف لإرادته الابتداء في كل بيان فرق، ولإرادته تعداد الفروق، فيكون كقولهم: (في الدار زيد
والحجرة عمرو)، فيكون قوله «نسخة» مجروراً بالعطف عند من يميز العطف على معمولي
عاملين، ومجروراً بحرف جرٍّ محذوف عند من مع العطف على معمولي عاملين، وسيأتي الكلام
على العطف على معمولي عاملين في ص ١٤٦ هـ ٢، ويجوز أن تضبط الكلمة بالرفع؛ على أنها
متداً أو خبر وهذا أظهر، وأصلها مضاف إليه قام مقام الخبر، على تقدير: لفظ نسخة كذا وكذا،
أي: كذا وكذا لفظ نسخة، ثم حذف الخبر وقام المضاف إليه مقامه، فصار: كذا وكذا نسخة،
ثم قُدِّمَ الخبر.

وقد قُدِّمَتِ الجر على الرفع لأن صاحب الحواشي عند تشية (نسخة) في [ش(١) ٤٤٥]،
ص ٢٠٦ قال: «نسختين»، فلم يرفع، وقد يتكلف لذلك النصب، على تقدير: خذ لفظ
نسخة، ثم حُرِفَ الفعل والمفعول به، وقام المضاف إليه مقام المفعول به

(١) أي: أنه في نسخة مجهولة (مظهر المحاربي) بدل (رجل من بني عامر)، ولم أجد هذه النسبة، ولا
ترجمة مظهر المحاربي، وعبرة (رجل من بني عامر) ليست في الرِّبَاحِيَّة، [انظر: (ح ٢) ٢٨]،
وهذا يدل على أنها نسبة حادثة، وليست من كلام سيبويه.

(٢) ليس في (ش ٢) ٤٧ ب.

(٣) الحاشية ليست في (ش ٣) ٤٨ أ. وأبو الحسن هو الأخفش الأصغر، وانظر كلامه في لباب
الألباب ١/ ٥٥٣.

﴿إِنَّمَا قَالَ (النَّهَال) - وَهُوَ جَمْعُ (نَاهِل) - لَأَنَّ الطَّعْنَ فِي مَعْنَى الْجَمَاعَةِ جَمْعُ (طَعْنَةٍ)، وَلَيْسَ مِثْلُ قَوْلِهِ (وَمَعَى جِيَاعًا)١، وَوَجْهُ هَذَا الْمُبَالَغَةُ فِي وَصْفِهِ بِالْجُوعِ؛ تَنْزِيلًا لَهُ مِنْزَلَةً (أَمْعَاءٍ جِيَاعٍ)، وَنَظِيرُهُ (مُرْطُ الْقَذَاذِ فَلَيْسَ فِيهِ مَصْنَعٌ)٢.

قال سيبويه: «قَوْلُ ابْنِ قَمِيثَةَ:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ اللَّهُ دَرُّ - الْيَوْمَ - مِنْ لَامَهَا
وَقَالَ أَبُو حَيَّةَ التَّمْرِيُّ:
كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا - يُوْدِيِّي يُتَّارِبُ أُوْزِيْرُلُ ٣

(١) هذا جزء من بيت للقطامي في ديوانه ٤١، لفظه:

كَأَنَّ سُورَعَ رُخْلِي حِينَ ضَمْتُ خَوَالِبَ غُرَّرًا وَمَعَى جِيَاعَا

انظر: تهذيب اللغة ١٥٩/٣ - واللسان ٣٨٦/٥، والشاهد وصف المفرد (مَعَى) بالجمع (جِيَاعَا) مبالغاً.

(٢) هذا صدر بيت مختلف باختلاف كثير في قائله، يصف فيه سهماً، ولفظه:

مُرْطُ الْقَذَاذِ فَلَيْسَ فِيهِ مَصْنَعٌ لَا الرِّيشُ يُنْفَعُهُ وَلَا التَّعْقِيْبُ

انظر: إصلاح المنطق ٦٩ - واللسان ٣٠٨/٦ وتاج العروس ٩٧/٢٠، و(القَذَاذِ) جمع (القَذ)، وهي السهم التي لا ريش عليها، أو ريشها مقطوع الأطراف، و(المُرْطُ) التثنية، وفي (مرط) في البيت روايتان، (مُرْط) وهو مفرد كـ (عُتْق)، و(مُرْط) وهو جمع (أَمْرُط)، وهي المردة، والشاهد وصف السهم وهو مفرد بـ (مُرْطُ القَذَاذِ) وهو جمع. انظر: اللسان ٣٩٩، ٧.

(٣) من السريع، وهو لعمر بن قميته، كما في ديوانه ١٨٢ - والخرانة ٤٠٥/٤.

(٤) من الوافر، وهو لأبي حبة النخري، كما في الإنصاف ٤٣٢/٢ والخرانة ٢١٩/٤.

﴿ط﴾ (ط):

قال محمد بن يزيد: هذا لا يجوز فيه إلا نَصَبُ (اليوم)؛ لأنه لو حَفَظَهُ لم يكن لـ (مَنْ) ما يَعْمَلُ فيه.

﴿ث﴾ ليس هذا مِثْلَ (ضاربُ اليوم زيدًا)؛ لأنَّ (ضاربًا) في تأويلِ الفعلِ، فإذا أَصَفْتَهُ إلى (اليوم) عَدَّيْتَهُ إلى (زيد) فنَصَبْتَهُ على نيَّةِ التنوينِ، فلهذا ما جازتِ الإضافةُ.

وأما (دَرْ) فلا يَتَعَدَّى إلى الاسم؛ لأنه اسمٌ جامدٌ، مِثْلُ (اللهِ بِلَادُك!)، فلذلك لم يَجُزْ إضافتُهُ إلى (اليوم)؛ لأنَّ (مَنْ) يبقى بغيرِ عاملٍ فيه يَحْفَظُ ولا غيره.

﴿فا﴾ (فا):

يعني بقوله (دَرْ) و(كَفَّ) أنَّ هذا الفَرْ لا يكونُ فيه إذا فُصِّلَ بَيْنَ

(١) الكتاب (بولاق) ٩٠/١ - ٩١، (هارون) ١٧٨/١ - ١٧٩. وفي الرِّبَاحية [انظر: (ح) ٢٨/١].

عمرو بن قميئة

(٢) ليس في (ش) ٤٧/٢.

(٣) انظر معنى كلام المبرد في مسائل الغلط [لاتصار ٨٣]. وانظر كلام المبرد على الفصص بالظرف ونحوه بين المصاف والمضاف إليه في المقتضب ٣٧٦/٤. وقد سبقه إلى مثل هذا التعليق المازني كما في: مختار التذكرة ٣٧٣.

(٤) أي: ما جازت الإضافة في اليتين المذكورين في النص المحشى عليه.

(٥) هذه الحاشية ليست في (ش) ٤٨/٣. ولفظه قريب من كلام المازني في: مختار التذكرة ٣٧٢.

الجارَّ والمجرور - إلا جَرَّ المجرور، ولا يجوزُ في ما يَجْرُهُ النَّصْبُ، كما كان
(هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا) (١).

قال سيبويه: «وَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى فِعْلٍ وَلَا
اسْمٍ فَاعِلٍ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ» (٢).
﴿تفسير﴾

يعني: لا يكون أن تُنَوَّنَ (بِكَفٍّ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَا مَشْتَقٍّ مِنَ الْفِعْلِ.
قال سيبويه: «وَمِمَّا جَاءَ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَجْرُورِ قَوْلُ
الْأَعَشَى:

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا
﴿قال أبو العباس﴾: هَـةَ قَارِحَ تَهْدِ الْجُزَارَةَ -

هذا جَيِّدٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى (إِلَّا عُلَالَةً قَارِحَ أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ)، فَحَذَفَهُ مِنَ
الْأَوَّلِ لَمَّا أَعَادَهُ فِي الثَّانِي؛ اسْتِغْنَاءً بِهِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ (بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ٤٨ أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٩١ / ١، (هارون) ١٧٩ / ١. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح ٢) ٢٨]: (الفاعل) بدل (فاعل)، و(أُجْرِيَ مَجْرَى) بدل (جَرَى مَجْرَى).

(٣) الكتاب (بولاق) ٩١ / ١، (هارون) ١٧٩ / ١. والبيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى، كما في:
ديوانه ٢٠٩ - والخزانة ١٧٢ / ١.

(٤) جاء كلام المبرد في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٤١ ب]. وانظر معنى كلامه في. المقتضب
٢٢٨ / ٤ ومسائل الغلط [الانتصار ٨٣].

الأسد^(١)، إنما معناه (بَيْنَ ذِرَاعَيْ الْأَسَدِ وَجْهَةُ الْأَسَدِ)، فحذَفَ
الْأَوَّلَ اسْتِغْنَاءً.

قال سيبويه: «فَهَذَا قَبِيحٌ، يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ عَلَى هَذَا (مَرَرْتُ بِخَيْرٍ
وَأَفْضَلُ مَنْ تَمَّ)»^(٢).

﴿هذا على قول أبي العباس^(٣) جَيِّدٌ؛ لَأَنَّهُ حَذَفَ (مَنْ تَمَّ) اسْتِغْنَاءً
بِالْثَّانِي، يَعْنِي: (بِخَيْرٍ وَأَفْضَلٍ)»^(٤). [٤٢/أ]

قال سيبويه: «وَلَوْ كَانَ اسْمًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ فِعْلًا لَمْ يَجْزُ»^(٥).
﴿يعني:

أَنَّ الْبَاءَ قَدْ عَمِلَتْ فِي (تَقْضِيهِمْ)، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ (مَا) اسْمًا أَوْ فِعْلًا أَوْ
ظَرْفًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَمَا يَعْمَلُ فِيهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُضْطَرَّرْ
إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ.

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ (أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوَّةَ)، وَالْجَيِّدُ (أَدْخَلْتُ

(١) هذا جزء من بيت للفرزدق، ذكره سيبويه [انظر: الكتاب (هارون) ١/ ١٨٠] بعد أسطر. ولفظه:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِيهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٩ - والخزانة ٢/ ٢١٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٢، (هارون) ١/ ١٨٠، وفي الرِّيَاحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢٨(٢)]: «وَهَذَا قَبِيحٌ وَيَجُوزُ.

(٣) انظر معنى كلام المبرد في: مسائل العلط [الانتصار ٨٣].

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش) ٤٨(٣).

(٥) الكتاب (بولاق) ٩٢، (هارون) ١/ ١٨٠.

فِي الْقَلَنْسُوءَةِ رَأْسِي»^(١).

ليس من الكتاب، وهو صواب.

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُذْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ»^(٢).

(نسخة): مَسْلَمَةُ النَّحْوِي^(٣).

مصنوع، وقد ضَرَبَ عليه أبو علي^(٤).

(١) الكتاب (بولاقي) ٩٢/١، (هارون) ١٨١/١. وهذه العبارة كلها في متن: الشرقية (ش) ١٤٢أ.

وجاء منها في متن الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٨(٢)ب] الفقرة الأولى فقط

(٢) الكتاب (بولاقي) ٩٢/١، (هارون) ١٨١/١. والبيت من الطويل، وهو بلا سببة في: الأصول

٤٦٤/٣ والخزانة ٢٣٥/٤، وقد سبب في الحاشية القادمة إلى مسلمة النحوي.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش) ٤٨(٢)أ. أي: (مسلمة النحوي) بدل (الشاعر)، ولعله مَسْلَمَةُ بن

عبد الله بن سعد بن محارب الفَهْرِي، أبو محارب النحوي، كان من أئمة النحو المتقدمين. أخذ

النحو عن خاله عبد الله بن أبي إسحاق. أذب جعفر بن أبي جعفر المنصور، ومات زمن ولاية

جعفر للموصل. انظر: نعي الوعاة ٢٨٧/٢.

(٤) استشهد الفارسي دون إنكار بهذا البيت في الحجة ٣٢٢/٤ - واختار التذكرة ٣٥١، ١٨٥ من

رواية أبي الحسن في ما حكى عنه واستشهد به أيضًا: معاني الفراء ٨٠/٢ - وتأويل المشكل

١٩٤ والأصول ٤٦٤/٣ وإعراب النحاس ٣٧٣/٢ وشرح السيرافي (العمية) ٢١٦/٢.

وعزاها ابن برهان في شرح اللمع ٢٢٧ والسيوطي في الهمع ١٢٣/٢ إلى رواية الأحفش، وزاد

السيوطي. الكوفيون وابن كيسان.

هَذَا بَابُ صَارَ الْفَاعِلُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي

فَعَلَ فِي الْمَعْنَى، وَمَا يَعْمَلُ فِيهِ

قال سيبويه: «وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ تُرْتَضَى عَرِيَّتُهُمْ: (هَذَا

الضَّارِبُ الرَّجُلُ)، شَبَّهُوهُ بِ(الْحَسَنِ الْوَجْهِ)، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى

وَلَا فِي أَحْوَالِهِ» .

﴿ليس مثله في المعنى﴾: لَأَنَّ الضَّارِبَ فَعَلَ بِالرَّجُلِ الضَّرْبَ،
وَالْحَسَنُ لَمْ يَفْعَلْ بِالْوَجْهِ شَيْئًا.

وقوله «ولا في أحواله»: فَإِنَّ تَقْدِيرَ (الْوَجْهِ) الْإِنْفَصَالَ وَإِنْ كَانَ

مُضَافًا، وَلَيْسَ تَقْدِيرُ (الرَّجُلِ) الْإِنْفَصَالَ؛ وَلِأَنَّ الْحَسَنَ هُوَ الْوَجْهُ، وَلَيْسَ
الضَّارِبُ الرَّجُلَ.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيُّ:

أَنَا ابْنُ النَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا»^٢.

﴿قال أبو العباس﴾^٣:

(١) الكتاب (بولاقي) ٩٣/١، (هارون) ١٨٢/١

(٢) الكتاب (بولاقي) ٩٣/١، (هارون) ١٨٢/١. والبيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي، كما في.

ديوانه ٤٦٥ والخزانة ٢٨٤/٤.

(٣) انظر رأي المبرد وقوله في الأصول ١٣٥/١ وشرح السيرافي ٤ ٨١ وللب الألباب ٥٧٩.

وقد عُدَّ المبرد إلى قول سيبويه أن (بشر) محروور على عطف البيان لا البديل في كتابه (الشرح).

انظر: لب الألباب ٥٧٩ - والخزانة ٢٨٤/٤.

الْحَقْفُصُ فِي (بَشْرٍ) لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ (الْبَكْرِيِّ)، وَإِنَّمَا الْبَدَلُ أَنْ يُوَضَعَ الثَّانِي مَوْضِعَ الْأَوَّلِ، وَأَنْتَ إِذَا وَضَعْتَ (بَشْرًا) مَكَانَ الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا، فَإِنَّمَا نَظِيرُ هَذَا (يَا زَيْدُ أَخَانَا)؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ (الْأَخَ) مُنَادًى لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا.

﴿٢٩﴾ (فا):

إِنْ جَعَلْتَ (بَشْرًا) عَطْفًا^(١) وَلَمْ تَجْعَلْهُ بَدَلًا جَازَ الْجَرْ فِيهِ، وَخَالَفَ (يَا زَيْدُ أَخَانَا)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ (يَا زَيْدُ) نَصْبٌ، وَلَا مَوْضِعَ نَصْبٍ لـ (الْبَكْرِيِّ)، فَيَلْزَمُ لِذَلِكَ إِذَا جَعَلْتَهُ^(٢) عَطْفًا أَنْ يُجْرِيَهُ عَلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ.

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: (هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ)....»^(٣).

﴿٣٠﴾ زيادة في متن (ط):

«قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ^(٤): قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: أَصَبْتُ لِلْفَرَزْدَقِ مِثْلَ (الضَّارِبِ)

(١) أي: عطف بيان، وقد سبق الزجاج الفارسي إلى هذا الجواب، انظر: لباب الألباب ٥٧٩.

(٢) في (ش ٣) ٤٨ ب: «جعلته ... تجريه».

(٣) الكتاب (بولاقي) ٩٣، (هارون) ١/ ١٨٢.

(٤) هذه الحاشية في متن الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ٢٨ ب]. وفي نسخة العابدي ١/ ٥٣ أ: «قال أبو

العباس: أَصَبْتُ لِلْفَرَزْدَقِ مِثْلَ (الضَّارِبِ الرَّجُلِ) قَوْلَهُ: أَبَانَا ...»، وانظر: شرح الصفار

٢١١ أ- ولباب الألباب ٥٩٤- والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢، قال: «أنشده الزجاج في الكتاب»،

يعني في حواشي نسخته من الكتاب.

(٥) ليس في (ش ٢) ٤٨ ب.

الرَّجُلِ)، قال أبو إسحاق: قال:

أَبَانَا بِهَا قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهَا وَفَاءً، وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ^(١).

[٤٢/ب] قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ إِنْشَادُ بَعْضِ الْعَرَبِ قَوْلَ الْأَعَشَى:

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْمُهْجَانِ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُرْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا»^(٢).

قال أبو العباس^(٣):

هذا هو الجيّد؛ لأنه أضاف (العبد) إلى ضمير (المائة)، فكأنّه أضاف

إلى ما فيه الألف واللام.

قال سيبويه: «وَصَارَ الْإِسْمُ دَاخِلًا فِي الْجَارِ وَبَدَلًا مِنَ النَّوْنِ؛ لِأَنَّ النَّوْنَ

لَا تُعَاقِبُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْإِسْمِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَتْ فِيهِ

الْأَلِفُ وَاللَّامُ»^(٤).

أي:

يصيرُ (زيد) في قولك: (الضاربُ زَيْدٌ) بدلًا من النونِ ودخلاً فيه.

(١) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في ديوانه ٣١٠/٢ والحجرات ٣٧٣/٧

(٢) الكتاب (بولاق) ٩٤/١، (هارون) ١٨٣/١. والبيت من الكامل، وهو للأعشى، كما في:

٧٩- والحجرات ٢٥٦/٤

(٣) انظر رأي المبرد وكلامه في: المقتضب ١٦٤/٤- والأصول ٣٠٨/٢- والحجرات ٢٣٨/٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٩٤/١، (هارون) ١٨٤/١

(٥) ليس في (ش) ٤٩٩أ.

قال المازني: إنما تدخل على الاسم بعد أن ثبت فيه الألف واللام. (ط).

قال سيبويه: «لَمْ يَحْذِفِ النُّونَ لِلإِضَافَةِ، وَلَا لِيُعَاقِبَ الإِسْمُ النُّونَ، وَلَكِنْ حَذَفُوهَا كَمَا حَذَفُوهَا مِنَ (اللَّذِينَ، وَالَّذِينَ)؛ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ»^(١).

نَصَبَ (عَوْرَةَ)^(٢) لأنه لم يَحْذِفِ التنوين للإضافة، ولكن لطول الاسم، كما حَذَفَهُ مِنَ (اللَّذِينَ).

لأنَّهُ حَذَفَ النُّونَ لَطَوِيلِ الإِسْمِ وَهُوَ يُرِيدُهَا^(٣).

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (هُمُ الضَّارِبُونَ) وَ(هُمَا الضَّارِبَاتُ)، فَالْوَجْهُ فِيهِ الْجُرْ؛ لِأَنَّكَ إِذَا كَفَفْتَ النُّونَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي الْمَظْهَرِ كَانَ الْوَجْهُ الْجُرْ»^(٤).

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/٥٣أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٩٥، (هارون) ١/١٨٥-١٨٦.

(٣) ليس في (ش) ١٤٢-

(٤) في قول الشاعر الذي ذكره سيبويه ١/١٨٧ (هارون)، ونفذه:

الحافظو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَظْفُ

(٥) هذه الحاشية كلها ليست في (ش) ٣/١٥١.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/٩٥، (هارون) ١/١٨٧.

قال:

مَذْهَبُهُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (مَنْ)، يَعْنِي (الَّذِي)؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْإِبْهَامِ.

الْأَخْفَشُ يَزْعُمُ أَنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ. [٤٣/أ]

زَعَمَ 'أَبُو عَثْمَانَ وَالزَّيْدِيُّ' أَنَّ الْأَخْفَشَ "كَانَ يَقُولُ: «لَا تَكُونُ

الْكَافُ فِي (الضَّارِبِ)»؛ إِلَّا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ إِظْهَارَ النُّونِ، فَهُوَ يُعَاقِبُ مِثْلَ الْوَاحِدِ».

وَالنَّحْوِيُّونَ أَبُو عُمَرَ وَأَبُو عَثْمَانَ لَا يَرَوْنَهُ إِلَّا مَجْرُورًا^(١).

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ.

(١) فِي مَتْنِ الرِّبَاحِيَةِ [انظر (ح ٢) ٢٩٩أ]: وَذَكَرَ.

(٢) فِي نَسْخَةِ بَازِيدٍ ٣٥ب: أَبُو عَثْمَانَ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالزَّيْدِيُّ.

(٣) انظر كلام الأخفش في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٥] وشرح السيرافي ٨٨/٤ والصفار

٢١٢أ. وعزا الصارمي في مختار التذكرة ٧٩ إلى الأخفش أن الكاف مجرورة ولا تكون منصوبة،

كسيبويه، وهذا الموافق لكلامه في معانيه ٩٠/١ (تحقيق قراعة).

(٤) فِي مَتْنِ الرِّبَاحِيَةِ [انظر (ح ٢) ٢٩٩أ]: ضَارِبَكَ.

(٥) يَعْنِي: مِثْلَ الْمَفْرُودِ، نَحْوُ: (الضَّارِبِ) وَ(الضَّارِبِ).

(٦) فِي مَتْنِ الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ٢٩٩أ]. «وَالْجَرْمِيُّ وَالْمَارِيُّ لَا يَرَوْنَهُ». وَفِي نَسْخَةِ بَازِيدٍ ٣٥ب.

«وَالْجَرْمِيُّ وَالْمَارِيُّ لَا يَرَوْنَهُ».

(٧) مَا تَقْدِمُ مِنْ هَذِهِ لِحَشْيَةِ مَنْ كَلَامَ الْمَبْرَدِ، وَمَنْ بَعْدَهُ مِنْ كَلَامٍ غَيْرِهِ.

(٨) فِي مَتْنِ الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ٢٩٩أ]. وَلَيْسَ فِي مَتْنِ الشَّرْقِيَةِ [انظر. (ش ١) ٤٣أ]. وَانظر رأي

المبرد في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٥]، وَعَلَّقَ مُحَقِّقُ الْإِنْتِصَارِ بِقَوْلِهِ: «يَبْدُو أَنَّ الْمَبْرَدَ رَجَعَ عَنِ

وتقول: (هو ضاربي وزيدًا) إذا كان لم يفعل، والياء في موضع جرٍّ لكفّ التنوين، ولا يكون في موضع نصب، وإنما نصبت (زيدًا) لأنك كرهت أن تعطف الظاهر على المضمّر المجرور، فنصبتَه وأضمرت فعلاً ينصب، وكذا تقول أيضًا إذا كان قد مضى، إلا أن تقول: (وضارب زيد). وإذا قال: (هو الضاربك) فالكاف في موضع نصب لا يختلف في ذلك.^٣

﴿فا﴾:

لأنك لو أظهرت لم يكن إلا نصبًا، وأمّا (الضاربوك) فالكاف في موضع جرٍّ، إلا في قول من قال: (الحافظو عورة)^٤.

تغليب الألف، وذهب إلى أن الياء في (الضاربي) في موضع نصب، انظر: المقتضب....، قلت: سقه إلى ذلك شيخ مشايخنا العلامة محمد عبدالحق عزيمة في تحقيق المقتضب ٢٤٩/١، قلت: وليس الأمر كذلك عندي، فالخلاف بين المذكورين في نحو (الضاربوك) و(الضاربك)، أو كما يقول ابن هشام في شرح الشذور ٢٠٠: «أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف»، أما في نحو (الضاربي) و(الضاربك) فلا خلاف بينهم في أن الوجه في الضمير لنصب [قال الصغار ٢١٢]: باتفاق. كما في الحاشية القدماء، وفيها: «لا يختلفون في ذلك». ويظهر لي أن الحاشية القدماء لمبرد لأنها في متن الشرقية متصلة بالحاشية السابقة.

(١) قال في شرح الصغار ٢١٢: «باتفاق».

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية (ش) ٤٣: أ.

(٣) يريد به البيت الذي ذكره سيبويه ١٨٧/١ (هارون)، وذكرته في ص ٣٣٦ هـ.

﴿يُرِيدُ الْمَظْهَرَ الْمَجْرُورَ﴾، وفي ذا الكلامِ فَضْلٌ، هو إِجَازَتُهُ عَطْفَ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ، وَاِمْتِنَاعُهُ مِنْ إِجَازَةِ عَطْفِ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ.

قال سيبويه: «لَا تَنَكَ لَوْ كَفَفْتَ التَّوْنَ فِي الْإِظْهَارِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا جَرًّا».^١
 ﴿هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَرًّا، وَلَا يَكُونُ فِيهِ مَا كَانَ فِي قَوْلِهِ: (الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ)﴾ مِنْ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَرًّا، وَالْمَضْمَرُ يُحْمَلُ عَلَى الظَّاهِرِ».^٢
 [بعد آخر الباب.]

﴿ط﴾:

اعْلَمْ أَنَّ فِعْلَ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِهِ الظَّاهِرِ فِي أَفْعَالِ الشُّكِّ وَالْعِلْمِ وَلَا فِي غَيْرِهَا، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ (زَيْدًا ضَرَبَ) إِذَا قَدَّرْتَ أَنَّ

(١) هذه حاشية على آخر الحاشية، ومعنى قوله: «لم يكن إلا نصباً» يعني: في نحو. (هذا الضارب زيداً)، فليس فيها عند الجمهور إلا نصب (زيداً)، انظر: المقتضب ١٦١/٤ - والأصول ١٢٩/١ والمفصل ١١٥ وشرح ابن عقيل ٤٧/٣ وأوضح المسالك ٩٥/٣.

(٢) هذه حاشية على قول سيبويه، «المظهر».

(٣) الكتاب (بولاقي) ٩٦، (هارون) ١٨٧/١.

(٤) يريد به البيت الذي ذكره سيبويه ١٨٧/١ (هارون)، وذكرته في ص ٣٣٦ هـ.

(٥) هذه لحاشية ليست في (ش ٤٩٩ ب)، وهي لفارسي، وهي بلفظها في التعليقة ١٣٦/١.

في (ضَرَبَ) مُضْمَرًا 'هو زيدٌ' وَنَصَبْتُ (زيدًا) بِفِعْلِ ذَلِكَ الْمُضْمَرِ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: (زيدًا ضَرَبَ نَفْسَهُ)، هَذَا لَا يَجُوزُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى اسْمِهِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ، إِلَّا فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ خَاصَّةً، لَا يَجُوزُ: (ضَرَبْتُني)، وَيَجُوزُ: (ظَنَنْتُني ذَاهِبًا)، الْمَعْنَى (ظَنَنْتُ نَفْسِي).

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى اسْمِهِ الْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ وَغَيْرِهَا، (زيدٌ مَا ضَرَبَ إِلَّا إِيَّاهُ).

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ^١ إِلَى اسْمِهِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: (لَمْ يَضْرِبْ زيدًا إِلَّا هُوَ)، أَي: (إِلَّا نَفْسَهُ)، وَهُوَ خِلَافُ فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ لِمَا بَيَّنَّا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى مُضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ وَالْعِلْمِ خَاصَّةً، لَا يَجُوزُ: (ضَرَبَهُ زيدٌ)، أَي: ضَرَبَ نَفْسَهُ، وَيَجُوزُ: (ظَنَنَّهُ زيدٌ عالمًا).

وَيَجُوزُ: أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى مُضْمَرِهِ الْمُنْفَصِلِ فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ وَغَيْرِهَا، يَجُوزُ: (لَمْ يَضْرِبْ زيدٌ إِلَّا إِيَّاهُ)، وَ(أَلَمْ يَظُنَّ زيدٌ عالمًا إِلَّا إِيَّاهُ)، أَي:

(١) فِي (ش ٢) ٤٩ ب: «وَهُوَ فِعْلٌ»

(٢) فِي (ش ٣) ١٥٠ أ: «الْمُتَّصِلُ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) لَيْسَ فِي (ش ٣) ١٥٠.

إِلَّا نَفْسَهُ.

هَذَا كُلُّهُ تَرْتِيبُ الْأَخْفَشِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعَدَةَ. [٤٣/ب]

هَذَا بَابٌ مِنَ الْمَصَادِرِ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي عَمَلِهِ وَمَعْنَاهُ

قال سيبويه: «وَأَيْتُمَا خَالَفَ هَذَا الْإِسْمَ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ فِي أَنَّ فِيهِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا» .
زيادة:

يعني: في المصدرِ أنك تَجِيءُ بالفاعلِ والمفعولِ.
وقوله: (فيه) ليس يعني إضمارًا، ولكن يَقَعُ فيه فاعلًا ومفعولًا.
قال سيبويه: «وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (سَمِعُ أُذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ)» .
زيادة: (ط):

قال أبو جعفر^٢: وفي نسختي عن أبي الحسن بَنَصْبِ (سَمِعَ) في قوله:
(سَمِعُ أُذُنِي). [٤٤/أ]

(١) الكتاب (بولاقي) ٩٧/١، (هارون) ١٨٩/١.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٩٨، ١، (هارون) ١٩١/١، وانظر (سمع أذني) ي: اللسان (سمع)
١٦٣/٨ وتاج العروس (سمع) ٣٨ ١١٥.

(٣) المعروف أَلِ الْحَسَنِ رَوَى (كتاب سيبويه) عن الزجاج عن المبرد، ولكنه ذكر في أكثر من موضع أنه
نقل عن نسخة أبي الحسن الْأَخْفَشِ الْأَصْغَرَ، كما هنا، وكم في ص ٣٢٣ هـ، وص ٣٥٧ هـ.

قال سيبويه: «قَالَ...:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا
يُحَسِّنُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا»^(١).

﴿وَزَعَمُوا أَنَّهُ مَصْنُوعٌ﴾، في (ح).

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ:

ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ»^(٢).
﴿رَعَمُوا أَنَّهُ مَصْنُوعٌ﴾^(٣).

قال سيبويه: «وَقَالَ.....:

(١) الكتاب (بولاق) ٩٨/١، (هارون) ١٩١/١. وفي الشرقية [انظر: ٤٤أ]: «قال رؤية». وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٩ب]: «قال الراجز» وفي لباب الألباب ٦٣٨: «لزباد العنبري كذا قال أبو علي. ونُسب في (الفرخ) لرؤية»، و(الفرخ) هو كتاب (فرخ كتاب سيبويه) للجرمي. وهذا يؤكد أن النسبة التي في الشرقية حادثة من كلام الجرمي لا سيبويه، والأبيات من الرجز، وهي لزباد العنبري، كما في شرح ابن يعيش ٦/٦٥ - والتصريح ٢/٦٥. ولرؤية كما في ملحقات ديوانه ١٨٧، ولأحدهما كما في المقاصد النحوية ٣/٥٢٠ وشرح أبيات المعني ٢/٨٦٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٩٩/١، (هارون) ١٩٢/١. والبيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في: المنصف ٣/٧١ - والخزانة ٨/١٢٧.

(٣) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش) ٥٠ب]. وليست في الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٩ب].

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي كَرَزْتُ فَلَمْ أَتَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(١).
 وَيُرَوَّى (لَحِقْتُ فَلَمْ أَتَكُلْ)^(٢).

﴿ط﴾^(٣):

فِي نَضْبٍ (مِسْمَعٍ) وَجُهَانٍ، أَحَدُهُمَا: الَّذِي جَاءَ بِهِ سَبِيوِيهِ، أَنْ يَكُونَ
 التَّقْدِيرُ (عَنِ ضَرْبٍ مِسْمَعًا)، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ مَنْصُوبًا بِ(لَحِقْتُ).

قَالَ سَبِيوِيهِ: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (هَذَا ضَرْبٌ عَبْدُ اللَّهِ)، كَمَا تَقُولُ: (هَذَا
 ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ) فِي مَا انْقَطَعَ مِنَ الْأَفْعَالِ»^(٤).

(١) الكتاب (بولاق) ٩٩/١، (هارون) ١٩٣/١. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (٢) ٢٩-ب]: «قَالَ الْمُرَّارُ». وفي الشَّرْقِيَّة [انظر: (١) ٤٤أ]: «قَالَ الْمُرَّارُ الْأَسَدِي، مَالِكُ بْنُ زُغْبَةَ». وفي لِبابِ الْأَلْبَابِ ٦٤٣: «وَأَنشُدَ لِلْمُرَّارِ الْأَسَدِي، كَذَا فِي الْكِتَابِ، وَنَسَبَهُ الْجَرْمِي لِمَالِكِ بْنِ زُغْبَةَ الْبَاهِلِيِّ، وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِرُؤْيَا كَمَا فِي: دِيوانِهِ ٤٦٤، وَشَرَحَ آيَاتِ الْكِتَابِ ٦٠/١، وَلِمَالِكِ بْنِ زُغْبَةَ، كَمَا فِي: فَرْحَةُ الْأَدِيبِ ٣٠- وَالخَزَائِنُ ٨/١٢٨، وَلِأَحَدِهِمَا، كَمَا فِي: شَرَحَ الْمُفَصَّلِ ٦٤/٦- وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ ٤٠/٣.

(٢) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ جَاءَتْ فِي مَتْنِ الشَّرْقِيَّةِ (ش) ٥٠-ب. وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ هِيَ رَوَايَةُ الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٩-ب].

(٣) لَيْسَ فِي (ش) ٥٠-ب. وَهَذِهِ الْحَاشِيَةُ عَلَى رَوَايَةِ الرِّبَاحِيَةِ (لَحِقْتُ)؛ لِأَنَّهُ نَسَخَهُ ابْنُ طَلْحَةَ رِّبَاحِيَّةً، وَانْظُرْ مَا فِي الْحَاشِيَةِ فِي: شَرَحَ السِّيرَافِيِّ ٩٥/٤.

(٤) الْكِتَابُ (بولاق) ٩٩/١، (هارون) ١٩٣/١.

﴿قوله﴾: (هذا ضَرَبَ عبد الله):

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (عبد الله) فِيهِ فاعِلًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مفعولًا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَمِيعًا، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَكْثَرُ، فَإِذَا اسْمُ الْفَاعِلِ فَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْمَفْعُولِ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يُضَافَ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ.

قال سيبويه: «وَيَجُوزُ: (عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرَبِ أَخِيهِ)، يَكُونُ الْمَصْدَرُ مُضَافًا فَعَلٍّ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، وَيَكُونُ مُنَوَّنًا، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (ضَارِبٍ)»^١.
﴿قال أبو الحسن﴾:

«يَجُوزُ (عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِ أَخِيهِ)، يَكُونُ الْمَصْدَرُ مُضَافًا فَعَلٍّ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، وَيَكُونُ مُنَوَّنًا، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (ضَارِبٍ)»^٢؛ لِأَنَّ (ضَارِبًا) هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ. وَالْفَاعِلُ يُضَمَّرُ فِيهِ وَلَا يُضَمَّرُ فِي الْمَصَادِرِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِ زَيْدًا) فَالْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ، وَلَيْسَ يُضَمَّرُ فِي الْمَصْدَرِ^٣.

(١) الكتاب (بولاقي) ٩٩/١، (هارون) ١٩٤.

(٢) هذه عبارة سيبويه، أعادها الأحمش لكي يعللها، ويلحظ أنه أسقط (له) من المثال.

(٣) هذه الحاشية في متن الشرقية، انظر: (ش) ١٥١.

خلاصة الرموز

أخ = نسخة أخرى	ص = أبو نصر وسخته، أو كذب الأصول لابن سرح.
اس، اس ر ق = نسخة الزجاج الأولى.	ط = نسخة ابن طححة.
ب = نسخة ابن سرح الثانية	ع = لمبرد، أو أبو عبيد لعمري، أو عدا سفي.
ث = نسخة ثعلب.	عمده = نسخة ابن السراج الثانية.
ج - زجاج، أو لحاس.	فا = فارسي.
ح = نسخة الزجاج الثانية.	قي = القاضي إسماعيل
ح = لأحفش، أو نسخة	مح = نسخة مبرد
رق = نسخة الزجاج الأولى.	مع = نسخة اعقلي.
س = نسخة ابن لسرح الأولى.	هـ = نسخة الطاهرية.
سح = نسخة حراة الأخشيدي	ي = عبد الباقي.
سف = سفياني.	يه = سيويه.
ش = نسخة الشرقية.	بي = إسماعيل الزجاجي.

نسخة ش = جوروم ٢٥٦٢ ٢٥٦٥	نسخة ح = لاله في ٣٤٨٤
نسخة ش = إسماعيل أفندي ٦٢٤	نسخة ح = ١٠٠ = بني جامع ١١٠٥.
نسخة ش = ٢ = مكتبة اوصية في باريس ٣٩٨٧.	نسخة ابن حروف = لوصية في باريس ٦٤٩٩.
نسخة ش = ٣ = الفناح ٥٠٦٢.	نسخة ابن دادي كوبرلي ١٥٠٠.
نسخة ش = ٤ = بشير ٦٠٩	نسخة مردي = وحيد باشا ١٤٨٤.
نسخة ش = ٥ = حميدية ١٣٢٧.	نسخة اوصلي = فيص الله ٢٠١٦
نسخة م = ١ = لأمرورانا ٥٦	نسخة بن يقي = الأسكوريال ١.
نسخة م = ٢ = نسخة صعاء.	نسخة العبادري = مكتبة مشهد.
نسخة م = ٥ = شهيد عني ٢٤٩٨.	نسخة ميورقي = شهيد عني ٢٤٩٩
نسخة ح = ١ = لوصية في باريس ٥٠٦٨.	نسخة العباسي = بني جامع ١١٠٣، ١٠٤، جرد لله ١٩٦٤
نسخة ح = ٢ = وطنية في باريس ٥٢٨٠	نسخة لسماسي = بشير آء. ٦١٠
نسخة ح = ٣ = عارف حكمت ١٦٣	نسخة معدي = مراد ملا ١٧١٧
نسخة ح = ٦ = بني جامع ١١٠٦	نسخة قرشي = شهيد عني ٢٤٦٧
نسخة ح = ٧ = جرد لله ١٩٦٣	نسخة حررجي = لمروية ٤٨.



المفكرة

- 1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
84



المفكرة

[illegible]



المفكرة

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 104

